بازدید شد
۱۳۸۲

کتابخانه، موزه و مرکز اسناد مجلس شورای اسلامی
۱۰۲۶۰
فیلموتیک تاسیس ۱۳۷۶

بازرسی شد
۲۶ - ۳۷

کتابخانه مجلس شورای ملی
کتاب مفتاح تفتازانی مطول تفتازانی
مؤلف
موضوع
شماره قفسه ۳۷۹۸
۸۳۶۰
شماره ثبت کتاب
۵۰۸۸۹
۹۲۵۴

خطی «فهرست شده»
۸۳۶۰

مفتاح تفتازانی

مجلس شوراي ملي

مداورة الشؤن وقد آذن الكفيل بالرحيل ولم يبق منه
الا القليل وحان ان يغيب المشيب المرة المعيب
الامر المغيب وصار الاهم ان اشرح مفتاح الفلاح
واسرح النظر في طريق النجاة والنجاح مع ما منيت به من
انقراض من كنت اراجعه من الفضلاء الذين تفسحت في
هذا الباب خطاهم والاذكياء الذين تنفست في ميادينه
مداهم ومن مفارقة الاخوان الذين كان الواحد منهم يسمع مني
الكلمة فيضعها على راسه ويعض عليها باضراسه ويسكنها
صميم فؤاده ويكتبها على بياض ناظره بسواده فكرروا الحاحهم
واكثروا اقتراحهم واصروا على الطلب اصرارا وصدفوا الرغبة
سرا وجهارا وتوسلوا بمن لزمني من طريق الوداد اجابة دعوته
وافاضة طلبته من اعزة الاحباء واجلة الاخلاء وذوي الهمة
العلياء في الارتقاء الى درج السماء فاخذت في شرح يتضمن
تفصيل مجملاته وتبيين معضلاته وكشف استاره عن اسراره
ونصب المنار الى انواره وحل الفاظه وبسط معانيه وتشييد
قواعده وتسديد مبانيه مع تهذيب للكلام وتنقيح وترتيب للمرام
وتوضيح مشيرا الى النكت المودعة خلال عباراته والفقر المدرجة
اثناء اشاراته سالكا مسلك الايجاز والاختصار تاركا مذهب
الاطناب والاكثار سايقا الكلام على وجه يضمحل معه الشبه
وتندفع الاعتراضات وتنحل العقد وترتفع الاشكالات
وينشد ضالته كل طالب ويظفر ببغيته كل راغب وينطوي تادية
المعاني والمقاصد تحت سلس الالفاظ العذبة الموارد مع
تكاثر اللطايف والفقر ومحاسن الحجول والغرر مما كانت

قوله خلال عباراته واثناء اشاراته كل واحد منهما نصب على الظرفية

على طول الاعصار مخزونة وعن الاذاعة والاضاعة مصونة بتقريرات
تتفتح بها الاسماع وتهتز عندها الطباع ويرتاح لها النفوس وينشرح
بها الصدور وتنبيهات على غايب انقدتها وغرايب التقطتها
وعجايب بالانظار الصحيحة واتعاب القريحة استنبطتها مما لم يقرع
الاسماع ولم يالف الطباع ولم يرها الراوون ولم يروها الراوون
واسال الله عز سلطانه ان يجعلني ممن همته الصدق وبغيته الحق
واعوذ به ان ادعي علما لا اعلمه واسدي قولا لا احكمه وارجو ان يكسني
السماحة بهذه الفرايد والافاضة لتلك الفوايد استجلابا من القلوب
السليمة واستجابا من النفوس الكريمة لا اعباء بالملام من اللئام
الاوغاد والعناد من الفئام الحساد والى الله اتضرع في ان يهديني
سبيل الرشاد ويهديني دليل الصواب والسداد وان يجعل ما اعانني
وسيلة النجاة في المعاد وما انا فيه ذريعة الى نيل الدرجات يوم التناد
فهو الهادي الى سواء السبيل وحسبنا الله ونعم الوكيل
القسم الثالث رتب الكتاب على ثلثة اقسام ا في علم الصرف
٢ في علم النحو ٣ في علمي المعاني والبيان ويشتمل على علم الاستدلال
وعلى العروض والقوافي ودفع المطاعن عن القران وقد ذكر في صدر الكتاب
ان تمام علم الصرف بعلم الاشتقاق وجعلهما في قسم واحد مختلط المسايل
وان تمام علم النحو بعلمي المعاني والبيان ثم افردهما قسما على حدة هو عدة
اقسام الكتاب وذلك لان الاشتقاق جزو من الصرف بلا شبهة
ولا كذلك المعاني والبيان من النحو لظهور التمايز بالاسم والحد والغرض
والموضوع والمسايل والتدوين ولكونهما الذروة في علوم العربية والمرجع
في خواص الكلام ومزاياه التي بها يرتقي الى حد الاعجاز ومعنى كونهما تمام علم
النحو انهما الكمال له والشرف والمقصود الاصلي والغرض واما

المكمل ٤

واما الاستدلال والعروض بالنسبة الى المعاني والبيان فلا في الاتحاد
كالاشتقاق من الصرف ولا في الاستقلال كالمعاني والبيان
من النحو فجعل امرهما بين بين لم يدرجهما فيهما ولم يذكرهما في قسم على حدة بل
مع الاشعار بنوع تميز وافراد حيث قال بعد الفصلين الكلام في تكملة علم المعاني
وهي تتبع خواص تراكيب الكلام في الاستدلال الفن الاول من تتمة الكلام
من علم المعاني وهو الكلام في الشعر الفن الثاني في الارشاد بدفع المطاعن
ولشدة اتصال الاستدلال بعلم المعاني جعله تكملة له وهذين تتمة للغرض منه
لما ان الغرض منه التوصل الى توفية مقامات الكلام حقها والعمدة في ذلك
سور القران المعجز وقد طعن فيها جماعة من الجهال مطاعن يتبنى تفاصيل بعضها على
علم النظم فناسب ان يجعلا من تتمة الغرض ولما ان البيان شعبة من المعاني
على ما سيجيء جعل اللواحق تارة من تتمة العلمين وتارة من تتمة المعاني
من الكتاب فمن لم يجوز الحال من المبتداء ولا حذف الموصول في السعة حال
من الضمير في الظرف الواقع خبرا اعني في علمي المعاني والبيان وفايدته الاحضار
والاذكار وازالة ما عسى يشتبه على من لا يحضره ما في صدر الكتاب الاقسام
للكتاب نفسه او لطرف منه او جملة او فن او مقالة او نحو ذلك وهذا النوع
من بعد العهد ووهم الاشتباه اعاد الخبر ولم يقل واما القسم الثالث فيشتمل
على مقدمة وفصلين كما في قسم الصرف وكلمة في على تشبيه الملابسة ما
بين اللفظ والمعنى علاقة الظرفية يقال هذه المسئلة في كتاب كذا وهذا
الكتاب في علم كذا وهذه الاية في تحريم الخمر وهذه القصيدة في مدح فلان
والكلام في العلمين وقد نبه على رجوع معناها الى معنى اللام بان قال وقصدان
لضبط معاقدهما ثم قال الفصل الاول في ضبط معاقد علم المعاني ومن
لم يفرق بين اللفظ والمعنى ولم يعرف ان الكتاب او القسم منه او الفصل
او المقدمة هو عبارات المخصوصة المرتبة المسوقة لبيان المعاني والاغراض

والاخوران يكون حالا من المبتدا او من القسم ٢

يعني في علمي المعاني والبيان ٢

لظهور اختصاصه وعلى تقدير الظرفية يحتاج الى تشبيه وتكلف ٢

المقصود منه قال اماشاء واما ظرفية القسم للمقدمة والفصلين فظاهرة
لان الكل مشتمل على كل جزء وان كان نفس مجموعها فلذا قال ووقع مقدمة
عطفا على ما قبله من الجملة الاسمية والظرفية فان قيل شبه ظرفية الكلام
للمعنى ظاهر حتى شاع ان الالفاظ اوعية المعاني وقوالب لها بمنزلة الكسوة
واللباس وكذا ظرفية المعنى للفظ من جهة كونه حاصرا له آخذا بجوانبه بحيث
لا يخرج طرف من اللفظ من طرف من المعنى حتى شاع ان الكلام في معنى كذا والكتاب
في علم كذا لكن ما وجه ظرفية الكلام الذي هو الجزء للكلام الذي هو الكل كما يشعر
قوله الفصل الاول في ضبط معاقد علم المعاني والكلام فيه قلنا الاقرب
انه عطف على معاقد اي وفي ضبط الكلام فيه ولو سلم فهو على معناه المصدري
اي وفي التكلم فيه فيؤول الى ظرفية المعاني والاغراض للالفاظ ولو سلم ففي مثله
نعم الجزء ظرفا للانحصار والاستقرار لشبه الحلية كما يقال نظر في الكتاب
وتامل في المسئلة ومقدمة الكتاب اسم لطائفة مخصوصة من كلامه تقدم امام الشروع
في المقاصد لبيان ماله نوع تعلق بالعلم لحده وموضوعه وغايته ومنفعته
ووجه الاحتياج اليه وترتيب ابوابه وتصورات وتصديقات يبتني عليها
تحقق المسائل ونحو ذلك بحسب قصد المؤلف ولما كان المعاني والبيان
علمين متعلقين بالموضوع والمسائل متحدين من جهة التعلق بالزيادة على اصل المعنى
والاختصاص بامر البلاغة ولا اعجاز ذكرهما بلفظ المثنى ولم يقل في علم المعاني
والبيان او علم المعاني وعلم البيان وكذا الحد بخلاف الغرض فانه فيهما
واحد وهو التوصل الى توفية مقامات الكلام حقها على ما صرح به في اخر الباب
فائدة ثم اشار في تعريف العلمين الى تفصيله وتعيينه بالنسبة الى كل واحد منهما
واراد بالحد المعرف الجامع المانع كيف ما كان وبالغرض ما يترتب على الشيء
من حيث يطلب ويقصد وجعلهما في المقدمة اذ يحصل بالحد الاحاطة بجهة الوحدة
التي باعتبارها جعلت المسائل الكثيرة علما واحدا فيأمن الطالب فوات ما يعنيه

والاشتغال

وحضورها في الذهن لا لمجرد السبق والمعرفة ولو مخزونة كما في حالة الذهول
ولم يتعرض للرعاية لكونها لازم الوقوف عادة وللاشارة الى ان غير المراعي
بمنزلة غير الواقف والمراد بالحال الامر الداعي الى ايراد الكلام على كيفية وخصوصية
مناسبة من حيث كونه بمنزلة وقت وزمان للكلام وان اعتبر من حيث كونه
بمنزلة محل ومكان سمي مقاما ومقتضى الحال في الظاهر هو تلك الكيفية والخصوصية
وفي التحقيق الكلام المشتمل عليها ولذا قال على ما يقتضي الحال ذكره فان المذكور
حقيقة هو الكلام لا الحذف والتقديم او التعريف ونحو ذلك ومعنى تطبيق الكلام
على مقتضى الحال جعله مطابقا له بحيث هو يصدق عليه صدق الكلي على الجزئي
لا شتماله على تلك الخصوصية مثلا انكار المخاطب انطلاق زيد يقتضي كلاما
دالا على ذلك بحيث يفيد التاكيد ورد الانكار وقولك ان زيدا لمنطلق
كذلك فايرادك كلاما مؤكدا او جملتك قوله تعالى حكاية انا اليكم لمرسلون
على ذلك هو معنى التطبيق فان الكلام في قوله عن الخطاء في تطبيق الكلام اعم
من الكلام الذي تؤلفه فتطبيقه ان تستعمله على ما ينبغي ومن الكلام الذي
تتبعه وتطبيقه ان تحمله على ما ينبغي وللاشارة الى هذا اطلق الكلام ولم يقل
تطبيقه او تطبيق ذلك الكلام ومما يجب التنبيه له ان المراد بخواص التراكيب
اعم من ان يكون مدلولا للهيئة التركيبية او راجعا الى مؤداة من حيث كونه
في تلك التركيب كالبعد المشعر بالتعظيم في قوله تعالى ذلك الكتاب
واعلم بتراكيب الكلام يعني ان اللفظ وان كان عاما فالمراد به البعض بقرينة المقام
وهي التراكيب الصادرة عمن له زيادة تمييز بين الحسن والاحسن من الكلام ومعرفة
باساليبه وكيفية تاليفه وهي تراكيب البلغاء جمع بليغ وسنذكر البلاغة
وقد فسر ما في اخر الباب بلوغ المتكلم في تادية المعاني حدا له اختصاص
بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية
على وجهها ولفظ تادية المعاني وايراد انواع التشبيه صريح في ان المراد

خواص تراكيب ذلك المتكلم وانواع تشبيهاته ومجازاته يعنى ان يورد كل تركيب
على ما ينبغي وفي خاص موقعه وكل تشبيه على الوجه الذى يليق وكذا البواقي
وحاصله ان يبلغ ملكة الاقتدار على تأليف الكلام البليغ فاعترض لابضاح
بانه ان اراد تراكيب البلغاء وهو الظاهر فقد جاء الدور وان اراد غيره
فلم يبينه ليس بشئ والعجب ان القوم ايضا لم يتنبهوا لذلك واجابوا بان المراد
التراكيب البليغة بالوصف دون الاضافة او تراكيب الاشخاص الموصوفين بالبلاغة
كامرئ القيس مثلا وان لم يعرف معنى بلاغتهم اوان قوله وهي تراكيب البلغاء
ليس من تمام التفسير وقوله لا الصادرة نصب عطف على الصادرة يعنى ان هذا القسم
خارج عن المراد لعدم الاعتداد به وبتتبعه في نظر اهل الصناعة وان كان قد يشتمل
على الخواص وقد روى بالرفع عطفا على تراكيب البلغاء وليس بالوجه الا اذا جعل
ضمير سواهم للبلغاء لا لمن له فضل تمييز ومعرفة والصناعة اسم للعلم الحاصل من
التمرن على العمل وقد تفسر بملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما نحو غرض
من الاغراض صادرا عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها وحاصل معنى البلاغة في الكلام
مرتبة المطابقة لمقتضى الحال مع السلامة من اسباب الاخلال بالفصاحة وفي المتكلم
بلوغه مرتبة الاقتدار على ذلك وصناعة البلاغة هي المعاني والبيان وقد يضم اليهما
البديع وقد يسمى علم توابع البلاغة وذكر حيوانات لان المراد بها غير الانسان
وليتمكن من وصف الاصوات بما وصف ومجال الاصوات مواضع خروجها
وظهورها وما في ما يتفق مصدرية اى بحسب اتفاق الاصوات او موصولة اى
بحسب ما يتفق من الاسباب واعني بخاصية التركيب الخ تفسير لما عنى بالمراد التراكيب
مع تقدمها في الذكر لتاخرها في الرتبة وتفرعها على التركيب وخاصة الشئ ما يوجد فيه
دون ما عداه كلا او بعضا واذا لم تظهر بسبب وجودها في الشئ سميت باسم الخاصية
بالحاق التاء مبالغة حتى كانها نفس الخصوصية واكثر خواص التراكيب بهذه المثابة
فلهذا قال واعني بخاصية التركيب اى خاصية تركيب البليغ في الافادة وآثر لفظ المفرد
الافراد

لان

لان التفسير للمفهوم الكلي المتكثر الى القسمين بما انهما من الجزئيات وقد اضطرب
في هذا المقام كلام الناظرين بناء على ان حينا متعلق باعنى او بيسبق
او بلازما او بمحذوف او بدل من عند سماع وانه على حقيقته بمعنى بعض الزمان
او عبارة عن بعض الصور والتراكيب تعبيرا عن الشئ بما يلازمه من الزمان والخفاء
في انه لا يجوز تعلقه باعنى او بيسبق او بلازما على وجه الظرفية لان العناية
في حين صدوره عن البليغ بل في حين التأليف والتوقف واللازم لما سوهو يكون سابقا
ولازما دائما لا في بعض الاحيان خاصة ليكون اللزوم جزئيا الا كليا نعم يجوز ان يعتبر
في حين دون حين او يحصل في تركيب دون تركيب فتعلقه بما يسبق او بلازما يكون
على وجه الحالية ويصير محصل الكلام وجهين احدهما ان المراد بخاصية التركيب في الافادة
ما يسبق منه الى فهم ذي الفطرة السليمة عند سماعه حال كونه جاريا مجرى اللازم
لذلك التركيب بسبب صدوره عن البليغ لا بسبب نفس ذلك التركيب لكن المتكلم
السابق الى الفهم من تركيب ان زيدا منطلق لصدوره عن البليغ او لازما له
بسبب نفس ذلك التركيب كالمعنى السابق الى الفهم من مثل كيف يكفرون بالله
مع وضوح الادلة والبينات لكن السابق بقسميه انما اعتبره واعتبروه في التتبع
اذا كان مقارنا لحين صدوره عن البليغ حتى لو كان لازما للتركيب نظرا الى ذاته
ولم يصدر عن البليغ لم يعتبر ولم يجعل تتبعه مما يقتضيه علم المعاني فحينا في موقع الحال
مما يسبق اى من ضمير يسبق يعنى كاينا في حين معتبرا فيه لا يقال هذا القيد
بالنسبة الى القسم الاول مستدرك اذ قد اعتبر فيه الصدور عن البليغ لانا نقول
يكون في تقييد الكلي حصول فائدة القيد بالنسبة الى بعض الاقسام على ان السابق
الى الفهم من التركيب الصادر عن البليغ لا يلزم ان لا يعتبر الا في حال الصدور عنه
ولو تكلم بهذا المعنى يجعل حينا متعلقا بلازما على وجه الوصفية او الحالية اى حال
كونه في حين الصدور ومقارنا له وثانيهما ان المراد ما يسبق الى الفهم جاريا مجرى
اللازم للتركيب او لازما له حال كونه في بعض الصور والتراكيب وهذا اقل الحروف

اذ الجاري مجرى اللازم ايضا كذلك وكذا اذا اعتبر قيدا بالنسبة الى كل
منهما واما جعل حسنا بدلا من عند ليكون هو المقصود بالنسبة ويصير المعنى ما يسبق
منه الى الفهم حسن صدور التركيب عن البليغ فيرتفع الاشكال لكنه يكون قيدا ضائعا
لان التقدير ان المراد بالتركيب تركيب البليغ ثم ههنا كلمات اخر مثل ان اللازم
هو الامثال والجاري مجراه ما عداها وان اللازم هو مقتضى الظاهر والجاري مجراه
خلافه وانهما عبارتان عن معنى واحد والمقصود التفنن في التعبير وبالجملة فقوله جاريا
حال من ضمير يسبق وقوله لكونه اما ان يتعلق باللازم ولا معنى له او بجاريا مجرى
اللازم ولا يلائمه عطف لا لنفس التركيب عليه اذ لا يتصور كون الجريان لنفس
التركيب ليحتاج الى نفيه او بقوله يسبق وحينئذ يجب ان يكون لما هو هو ايضا
متعلقا به ليحصل التطابق ويحسن التقابل فيكون السبق في الاول لكون التركيب
صادرا عن البليغ وفي الثاني لنفس التركيب ويلزم منه ان يكون اللزوم لنفس التركيب
وضميرا هو هو للتركيب وما مصدرية في الجملة الاسمية على ما جوزه غير سيبويه او الواحد مما
لما او لا آخر للتركيب فموصوله ووضع المظهر موضع المضمر مع ايم الاشارة في قوله
ذلك التركيب لتحقيق المقصود ودفع ان يتوهم كون الضمير لجنس التركيب كما في
قولك داب الكريم ان يعادي غيره اي غير الكرام واعني بالفهم في قوله ما يسبق
الى الفهم فهم ذي الفطرة وهي الصفة التي جبل عليها الانسان في الادراك والتمييز
وسلامتها عدم تدنسها بالعقائد الردية والشوائب العارية وفيه اشارة الى
ان فطرة الانسان على التمييز وقبول الكمال على ما قال عليه السلام كل مولود يولد
على فطرته مثل ما سبق بدل مما يسبق او حال او مصدر بحذف المضاف
اي مثل سبق ما يسبق لان ما موصولة مبينة بقوله من ان يكون وجاز الفصل
بقوله واعني بالفهم لانه اعتراضية لا اجنبية واما انتصاب مثل بفهم ذي الفطرة
فبعيد من جهة المعنى لتاديته الى ان اعني بخاصية التركيب ما يسبق منه الى فهم ذي الفطرة
السليمة مثل ما يسبق فهمك من اللطايف المدرجة في الامثلة الجزئية وفي

فهمك اشارة الى ان الآخذ في كتابه ينبغي ان يكون على فطرته السليمة
بصياغة الكلام اي تاليف كلماته مترتبة المعاني متناسقة الدلالات
حسب ما يقتضيه العقل لا توالي الفاظ في النطق وضم بعضها الى البعض كيف
ما اتفق وهذا اما قال الجاحظ ان الشعر صياغة وضرب من التصوير واعتبر
في جانب السامع الكمال في الفهم والادراك وفي المتكلم الكمال في تاليف الكلام
وتطبيقه لمقتضى الحال جريا على مقتضى المناسبة ولم يعتبر كونه مراعيا لذلك
لعدم الاطلاع عليه فينبط الحكم بما يظهر على الناس ويبتني عنه ظاهرا وسوء معرفته
بالصياغة نفي الشك فاعل مقصودا او اسم يكون ضمير يعود الى تركيب
ان زيدا منطلق وظاهر هذا الكلام ان الاول من قبيل الجاري مجرى اللازم
والاخيرين من قبيل اللازم له من حيث هو هو لكن لا يخفى ان كونه لمجرد الاخبار
انما يسبق الى الفهم عند سماعه من البليغ اذ غير البليغ ربما يورده في مقام نفي الشك
او رد الانكار وكذا كون المطلوب وجه الاختصار مع افادة لطيفة فالاولى
ان يجعل الكل من قبيل الجاري مجرى اللازم وان قيده اذا سمعته من العارف
مراد فيهما لكن الطلوق فيهما اللزوم لقربهما من اللازم ولم يمثل باللازم لما هو هو
لقلته واشتراط اعتباره بالصدور عن البليغ وانما قال في الاول ان يكون
مقصودا وفي الثاني انه يلزم وفي الثالث ان يكون المطلوب كذا على عادة
افتنانه في الكلام مع ظهور صحة الحصر في الاخير دون الاولين ولم يقل من الشك
ومن القصد الى مجرد الاخبار ومن وجه الاختصار ليصرح باضافة كل الى التركيب
فيتحقق كونه خاصية له وانما قال من نحو منطلق بترك التركيب لانه وان كان
مركبا في التحقيق لكن الخاصية في ترك التركيب ووجه الاختصار اي طريقه
مع افادة ذلك التركيب او الاختصار لطيفة من اللطايف التي شرح اسهل
موضع بيانها وهو الحالة المقتضية لطي المسند اليه وكذا اي مثل ان سبق
في هذه الصور السبق اذا لفظ العارف بصياغة الكلام بالمسند اليه

وهو الاحتياط وزيادة التقرير ونحو ذلك ولك ان تجعل وكذا نصبا عطفا
على مثل ما يسبق لكنه تحتاج فيه الى تكلف في عامل اذا وا عاقال الفظ دون
اثبت رمزا الى ان المسند اليه عند الحذف كانه ثابت وان لم يتلفظ
وحملا على لفظ بالمسند اليه فقط كناية عن حذف المسند بعيد جدا ثم اعاد
لفظ كذا مع زيادة حرف التنبيه لكثرة المذكورات بعده وعدم تخصيصها
بالمسند اليه بناء على ترك المفعول في الافعال المذكورة وان كان ظاهر
سوق الكلام على كونها في المسند اليه   على ما يطلعك متعلق بجميع ما سبق
اي حال كون هذه الاعتبارات والخواص منضمة ومنزكية على اطلاعك على
جميعها سوق الكلام وايراد المسايل في علم المعاني والبيان اطلاعا متدرجا
يحصل منه شيء بعد شيء او حال كون جميع ذلك متدرجا فان قيل المطلع
هو المعاني لا غير فليس اطلاع   سوق الكلام في العلمين لا يدل على ان
لكل دخلا في الاطلاع كما يقال بين ذلك في العلوم الاسلامية لمسئلة كلامية
وقد يجاب بان الخواص التي بحسب الدلالات المتفاوتة في الوضوح والخفاء
انما نطلع عليها علم البيان وبان الامثلة ايضا نطلع حيث ننظر فيها ونعرف
خواصها وكلاهما ضعيف   باذن الله متعلق بما سبق او سيطلعك
واما علم البيان صدر الكلام بكلمة اما لكونه تفصيل ما اجمل
من بيان حدي العلمين واكتفى في المعاني بلفظ اعلم الدال على زيادة الاعتناء
بشانه وكما ارادته بالتتبع مستنبه وثمرته اراد بالمعرفة هنا سببه واصله
الذي هو الاصول والقواعد او الملكة الحاصلة منها التي بها المعرفة لتقرر ذلك
واشتهار فيما بينهم وبهذا يخرج معرفة العرب ذلك بحسب السليقة والايراد اسمها
بمنزلة الافادة ثم آثره لكونه انسب بالطرق المعبر بها عن التراكيب الموصلة
الى المعاني ايصال الطرق الى المقاصد اشارة الى انها وسايط والات لا اسباب
ومؤثرات واللام في المعنى للجنس يعني كل ما دخل تحت قصده واراد ته

من

من غير تخصيص بمعنى ولا تفصيل لما لا تناهي بالفعل فلا يرد من له ملكة ايراد معنى
معين في الطرق نقضا ولا يلزم ان يكون صاحب البيان من يعرف ايراد
كل معنى مما لا يتناهى على التفصيل بل يكفي الاجمال واقتصر على ذكر الوضوح
لانه المقصود بالتعبير دون الخفاء الا انه قد يراد زيادة فيكون اوضح وقد يراد
نقصانه فيقع الخفاء ومعنى الاختلاف بالزيادة والنقصان في الوضوح ان يكون
بعض الطرق زايدا في وضوح الدلالة والبعض ناقصا ولهذا ان يراد الاختلاف
في كل منهما بان يكون البعض اكثر زيادة والبعض اقل وكذا في جانب النقصان
والاول هو الظاهر واضاف الوضوح الى الدلالة من اضافة المصدر الى الفاعل
وصفا لها بوصف متعلقها اعني المدلول اذ هو المتصف حقيقة بالوضوح والخفاء
آثره لكون البحث في البيان راجعا الى احوال الدلالات وان هذه واضحة
وتلك غير واضحة ولك ان تجعل صفة الدلالة حقيقة بمعنى ان الذهن ينتقل بها اي
كون هذا الطريق بحيث يفهم منه المعنى اولا بسرعة والاعتراض بانه يتناول ايراد
معنى مفرد كالاسد مثلا بالفاظ مشتركة بعضها اوضح دلالة وليس من البيان
في شيء ليس بشيء لما سيجيء في صدر علم البيان من ان هذا الاتيان في الدلالات
الوضعية بل العقلية على انه ايراد او مع اعتبار الوضعية واللام في ليحترز متعلق
بمعرفة وحمله اشارة الى الايراد وتوسط ذكر الوقوف ولم يقل ليحترز بها اي بتلك المعرفة
اشارة الى ان السبب المؤثر في الاحتراز هو الوقوف والاطلاع بحيث
يكون الايراد حاضرا في الذهن لا مجرد المعرفة والملكة كما في حالة الذهول واراد
بالمراد من الكلام ما سيوضح الى الفهم من المعاني المرتبة المناسبة المدلول
عليها بالكلام المشتمل على الكيفيات والخصوصيات المناسبة التي
يطلع على تفاصيلها علم المعاني وبتمام المراد ما يعتبر في دلالة الكلام على ذلك
من مراتب الوضوح زيادة ونقصانا التي يناسب المقام والحال على ما يتكفل
علم البيان مثلا تأدية معنى مضيافية زيد بقولك هو مضياف انه لمضياف

ماهو للمضاف ما المضاف اليه هو فقد ضاف خلقا كثيرا ونحو ذلك سوغه
علم المعاني وبه الاحتراز عن الخطاء في ذلك وجعل الدلالة على ذلك مختلفة المراتب
في الوضوح وابرازها في صورة قولك هو كثير الرماد او جبان الكلب او مهزول الفصيل
على وفق ما ناسب المقام والحال سوغه علم البيان وبه الاحتراز عن الخطاء فيه حتى
لو ادى معنى المضايفة في مقام ابتداء الاخبار بقوله انه لكثير الرماد لكان الخطاء
فيه من جهة نظر المعاني دون البيان ولو اداه في مقام زيادة الوضوح بقوله
هو كثير الرماد كان الامر بالعكس وبالجملة فقصد المعاني الى ان يكون نظم الكلام
بعد صحة اعرابه وهيات مفرداته في الدلالة على المعنى المراد كما ينبغي ونظر البيان
في ان يكون تلك الدلالة فيما ناسب المقام من الوضوح والخفاء كما ينبغي وبهذا يتبين
ان ما يقصده صاحب المعاني سابق في الاعتبار وكاين في مقام ابتداء التطبيق
لكلامه او كلام غيره بالمعنى الذي ذكرنا وما يقصده صاحب البيان لاحق
وبعد حصول المطابقة في الجملة فلهذا آثر في المعاني لفظ التطبيق وههنا لفظ المطابقة
وايضا انما آثر التطبيق ليعم كلام البليغ الذي يتبعه على ما ينبغي وههنا
وليس كذلك فليتامل ثم قد نبهناك على ان ليس معنى كون الموقوف للاحتراز ان
يكون ملحوظ العارف هو هذا المفهوم نفسه بل اعم من ان يكون نفسه
او ما يفضي اليه كالتوصل الى توفية المقامات المتعلقة بذلك حقها وكون
تشبيهاته ومجازاته وكناياته على وجهها وكالاحتراز عن التعقيد المعنوي
ونحو ذلك   وفيما ذكرنا قد جعل المقدمة لبيان الحد والغرض وادرج فيها
منفعة العلمين لقربها من الغرض فان ما يتادى اليه الشيء من حيث ينتهي اليه
غاية ومن حيث يطلب بقصد غرض واذا كان مما يتشوقه الكل طبعا
كالوقوف على تمام مراد الحكيم تعالى وتقدس فهو المنفعة وقد يصدر بها العلم لزيادة
الترغيب في تحصيله والمعنى ان فيما ذكرنا من تعريف العلمين ما ينبه على ان وقوف
ارباب النظر والاستدلال والعلوم والصناعات على تمام مراد الله تعالى وتقدس

وانما قيد الوقوف بارباب النظر والاستدلال والعلوم والصناعات لا [illegible]

مر

من كلامه محتاج الى هذين العلمين اشد احتياج لكون خواص تراكيبه وحسن ترتيبه
ونظمه ومطابقاته لمقتضيات الاحوال في الرتبة العليا وكون تشبيهاته
ومجازاته وكناياته وانواع دلالاته من الحسن في غاية القصوى فتحصيلهما والنظر
فيهما يكون عونا على تحصيل ذلك وهو منفعة عظيمة ومنقبة جليلة وقد عرفت
معنى المراد من الكلام وانه يتعلق بعلم المعاني وتمام المراد وانه يتعلق بعلم البيان
فلا يرد ما قيل ان مذهب غير المشايخ من المعتزلة وعليه المصنف انه لا يمكن
للبشر الوقوف على تمام مراد الله تعالى من كلامه لان معناه جميع ما قصده واراده
من المعاني على ما نقل عن علي رضي الله عنه ان تفسير الفاتحة اوقار من العلم لا تمام المراد
بالمعنى الذي ذكرنا ولا نحتاج الى الجواب بانه اراد التمام بحسب الحاجة والكفاية
لا بحسب الحقيقة واما الاعتراض بان الواقف على الشيء لا يحتاج الى ما يحصله لامتناع
تحصيل الحاصل فجوابه ان الاحتياج ضروري لامتناع الحصول بدون الشرائط والآلات
غايته عدم الاحتياج بعد الحصول وهو لا ينافي الاحتياج في الجملة على ما هو المدعى
وقد يجاب بان المراد بالواقف من يريد الوقوف والمعنى انه يحتاج في تحصيل مراده
الى المرادة نفسها ليرد بالمنع وقد يجعل هذا ذريعة الى دفع الاعتراض الاول ايضا
فان ارادة الوقوف على الشيء لا يستلزم امكان حصوله وليس شيء لكونه لغوا
من الكلام غير مشعر بالمنفعة والفائدة عنده ان يقال هذا العلم يحتاج اليه في هذا
المحال الذي هو الوقوف لا بمنزلة ان يقال يحتاج اليه في الوقوف على الامر المحال
كما توهم فانه مفيد ثم في قوله ينبه اشارة الى انه مما ينبغي ان يكون معلوما ذاهلا عنه
فيحتاج الى التنبيه   فالويل تنفير وتحذير بعد الترغيب في العلمين وبيان منفعتهما
عن القصور والتقصير في تحصيلهما وبيان المضرة في ذلك فان الناظر في العلوم سيما
الاسلامية قلما يخلو عن اخذ في تفسير القرآن ومن اخذ فيه مع قصور في العلمين
قلما يسلم عن الخطاء فيه والوقوع في التفسير بالرأي الذي هو خطاء وان
اصاب وفيه استحقاق الويل والعذاب   ولما كان اشارة الى وجه

الى وجه ترتيب الفصلين وكان حقه ان يذكر قبل التوقف لكن اخره لترتبه عليهما
وعلى الاحاطة بمفهومهما والمعنى ان البيان شعبة من المعاني ومتفرع عليه
وكالمركب بالنسبة اليه لان تحصيل تمام المراد والاصابة في مطابقة الكلام له
وعدم الخطاء في ذلك على ما هو مقصود البيان انما يكون بعد تحصيل المراد والاصابة
في مطابقة الكلام له ولما يقتضي الحال بالنسبة اليه وعدم الخطاء في ذلك
على ما هو مقصود علم المعاني فكان البيان بهذا الاعتبار متفرعا عليه مفتقرا
اليه بمنزلة الشعبة من الدوحة اي الغصن من اصل الشجرة ولم يكن منفصلا
الابانة اعتبر فيه مع الاصابة في دلالة الكلام على المراد خصوصا به وكيفياته
التي بها ارتفاع شأن الاصابة في كون تلك الدلالة في باب الوضوح والخفاء على
ما ينبغي وعلى وفق ما يناسب المقام ويلائم الحال فبهذا الاعتبار كان بمنزلة
المركب والمعاني بمنزلة المفرد فناسب تاخير البيان وضعا لتاخر المركب عن المفرد
طبعا واما ما يقال ان البيان باب من ابواب المعاني افرزوه عنه وجعلوه
فنا مستقلا لكثرة شعبه كالفرائض من الفقه او ان الاحتراز المأخوذ في
علم المعاني لا يمكن الا بعد معرفة ايراد المعنى في الطرق المختلفة اذا كان المقام يقتضي
الايراد في طريق واضح الدلالة او اوضح فما لم يكن المتكلم عالما بالبيان
لم يمكنه الاحتراز عن الخطاء في تطبيق الكلام على مقتضى الحال وحاصله ان المطابقة
المأخوذة في تعريف علم المعاني لا تختص بالافادة بل تعم ما للدلالة في باب الوضوح
والخفاء ففيه نظر لانه مع ضعف مقدماته ربما كان على عكس المقصود
اذ هو كون البيان بمنزلة الجزء من الكل وقوله لا ينفصل يروى بتأنيث الضمير
صفة شعبة وبتذكيره خبرا بعد خبر وقوله جرى جواب لما وكبرى العباس
محذوفة اي ولما جرى ناسب تاخيره وجملة لا جرم آثرنا استيناف وثانيا النتيجة
ويجوز ان يكون جرى خبرا آخر لكان وآثرنا جواب لما ولا جرم للتحقيق والتاكيد
بمنزلة حقا اذ الاسمية لا تقع جواب لما قال الفراء معنى لا جرم في الاصل

لابد

لابد ولا محالة وقد جرت على ذلك وكثرت حتى تحولت الى معنى القسم وجاءت
بمعنى حقا ولذلك كانت باللام كالقسم فيقال لا جرم لافعلن وقوله جرى منه
مجرى ابتدائه اتصالية في موقع الصفة المحذوف اي جاريا مجرى كاينا منه مثل مجرى
المركب من المفرد وكذا قولك حل منى محل الروح من الجسد ونزلت منى البلد
بموضع كذا وانت منى بمنزلة الاخ

الفصل الاول

قد سبق من جملة الفصل الثاني في علم البيان من غير تعرض لضبط المعاني قد
انضبط معاقده ايضا في هذا الفصل واوله وفصلان لضبط معاقد ما
معناه انها مذكورة في الفصلين لا على طريق التوزيع لكن تعين هذا الفصل لضبط
معاقد علم المعاني يأبى ذلك فالاوجه ان يجعل بحث الدلالات وتعيين التشبيه
والمجاز والكناية مقاصد للبيان ضبط المعاقد وان لم يصرح به في عنوانه
الفصل اعتمادا على انسياق الذهن اليه مما ذكره في الفصل الاول ولذا لم ينقل
في الكلام في علم البيان والذي يتأدى اليه الفكر الصائب ان المراد بضبط
المعاقد جمع مجملات تفاصيل المسائل في تعيينها على وجه التحفظ والتيقظ كما
قال الامام في المطالب العالية الفصل الرابع في ضبط معاقد العلم ان
مساق الحديث اي في ضبط المعاقد والكلام يستدعي تمهيد اصل اي
ايراد حكم يبتنى عليه مقصود الحديث اذا افضت النوبة اليه يعني
في آخر هذه المقدمة عند قوله لا يخفى عليك ان مقامات الكلام متفاوتة الى آخره
لكن قوله فائدة تقتضيها التفسير غير ملائم لذلك لان مثل هذا الكلام ينبغي ان يكون
في معرض التفسير والتفصيل لما اجمل اولا وليس هذا سوى التفاوت الذي
نقف عليه اذا افضت النوبة اليه ولا سوى تفصيل التفاوت بمقتضى الحال وان كان
مستلزما له ومشعرا ببيان سببه والجواب ان ذلك للاشعار بانه
تفريع لا تفصيل اي لما كان مقتضى الحال مما يتفاوت صح ان الحال قد يقتضي تأدية
مجرد اصل المعنى وقد يقتضي تأدية الزائد عليه وما لا يفتقر عبارة عن المعنى بدليل

متعلقة بقوله الكلام بدليل ترك الماضي وهي تأديته اذا وقع والقائه الى السامع
واللام في تحقيق اللام للنفس متعلق بخطا على معنى العلية والغرض لبيان اي نظم الالفاظ
لاجل مجرد انها تنبعث عنها الى الاغراض التي تصاغ لها الكلام من اعتبار الكيفيات
والخواص والمزايا التي تلحق هذا الاصل المحيض او على معنى انه نظم كائن وحاصل
بمجرد ان التيقن بالتكلم الخاص الى نهاية ان يطلق لم النظم تسبيقا ان يطي الدرع
مرتبة على ما هي الخبر والتفسير بالقيد الشيخ عبد القاهر للنظم هو كون الالفاظ الكلام
مرتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضي العقل وعرفها مع نظم معنى انها
تجري التاليف والاستعمال بين الالفاظ والاعراب فيها تدخل على الحيز الى فيها لم تخرج
عن حكم صوت الغراب في انه لا يفيد شيئا اذ ليس فضح الالفاظ لغرض افادة المعاني
الافرادية بل التركيبية وخروجها عن حكم التعليق في صنعة الخاطر انها لم يتم المعنى
التركيبي لا ينافي نزولها في ضلعه البلاغة منزلة اصوات الحيوانات التي الحلوق
والخواص والمزايا التي بها تفاضل الكلام في الرتبة الى الاعجاز وكذا لم يكن على وفق
هذا النوع من مقتضى الحال فانه من محض الخطاط غايته وسقوط درجته في قوله
والذي يحياه ونزلناه منازل اذ لا اول للمنع الثاني للفظ وكانه على حذف المضاف
اي يحيا معناه ان كان عبارة عن اللفظ او نزل لفظه ان كان عبارة عن المعنى
الخطاء الذي نحن بصدده اي محل المعاني والبيان للاحتراز عنه لا مجامع
في الكلام الذي لا تفوق في تأديته الى ادنى التحسر وانما موضع توران ذلك الخطاء
وهيجانه بمنزلة الغبار المرتفع الحايل عن الابصار وهو الكلام الذي تعرفه الى
اعتبار الخواص وما للطايف فكثير اما تقع الخطاء للمتكلم في تأليفه وتسطيره وللسامع
في حمله على المقصود على الوجه الذي ينبغي ويوافق قصد المتكلم وينبغي ان يكون
وقوع الخطاء فيه لغير الفارس في علمي المعاني والبيان والا لم يكونا مفيدين للاحتراز
عنه وبهذا يظهر ان المراد بالعاقل المتفطن الماهر في علم الاعراب مع قصوره
في العلمين او عدم معرفته بهما وقوله فضلا مصدر فعل محذوف من محل انفقت الدراهم

والذي

والذي فضل منه كذا اي بقي بتوسط بين كلامين متغايرين معنى فيقال لنا يحاما اعطيا
مثل فلان لا يعطي الحقير فضلا عن اعطائه او منفيين مثل فلان لا يعطي الكثير فضلا
عن حل هذا التركيب اي لم تبلغ فضلا ان تعلو الى الكيفية وفاعل الفعل ضمير يعود
الى المضمون المنفي والمعنى استبعاد المنفي عنه اي اولى بالوقوع واستحالته مافوقه
اي ما وقع بعد فضلا والتقدير بقي محامعه الخطاء اوضح الحجر عن وقوعه للعاقل
فانه لتستقف بالكلية والمعقولية والمطابق للمعنوي مع عدم بلوغه الافكار
الى حد عن الوصول الى كمعناه وحل هذا التركيب مما خفي على كثير من الخاصة
سيما شراح هذا الكتاب وعامتهم غلطوا ان فضلا فيها بمعنى مجاوزه ونجتروا
في مرجع ضمير فضل وان خبر ان معنى مجاوزه عنها انهم لم يتموا اصول اللفظ
والمعنى ولا التركيب وان اختلف وتمسك كلمة ان المستعمل في التردد
ولفظ اختلج المنبئ عن الخطور والاضطراب دون الثبوت والاستقرار وعلم الوهم
الذي اكثر احكامه كاذبة تشعر بضعف الشبهة وتنزيلها ظاهرا بنفي المقدمة القائلة
بان الكلام من علم المعاني كلام يتعقب في تأديته الى مزيد من الدلالات الوضعية
او ذا مما يمنع لجواز ان تقرر قواعد المعاني بعبارات تدل بالوضع من غير اشتمال
على الخواص والمزايا التي هي منشاء الخطاء فلا يقع فيها الخطاء لمن له ادنى تمييز
فكيف للعاقل الفطن وتنوعا بوجهين احدهما ان علم المعاني مستنبط من
تتبع تراكيب البلغاء وتفهم خواصها والخفاء في انها كلام من القبيل الثاني
فيتوقف في معرفة خواصها الى الاحتراز عن الخطاء والتقريرات بالنسبة الى الناظر
انما يكون بعلم المعاني وثانيهما ان ليس المراد بعلم المعاني ان يعتقد تلك القواعد
من غير ان تصير ملكة ومدركة بالذوق بل ان تعرف من العبارات ما يعرف
الخواص من تراكيب البلغاء وح تكون هي كلاما من القبيل الثاني وكلاهما ضعيف
اما الثاني فلظهور المنع واما الاول فلان معنى كونه ماخوذا من تتبع خواص
تراكيب البلغاء انه في اصله يكون كذلك ويكفي فيه كون الاخذ عارفا بذلك

كسب لبعض من غير شوق يا تبع علم المعاني وليس يلازم ان يكون كل من
يعلم هذا العلم يعلم بالطبع دون التعلم وتقرير الجواب على ما اشار اليه
المصنف ان ما ذكره في علم المعاني ليس تعلمها وافادة لما لا سبيل اليه
للمخاطب سوى النظر والتعلم ليتوقف خطابه فيحتاج الى علم المعاني بل هو تنبيه
لمن له في عادتنا استعداد التنبه بافادة بعض التصورات والاصطلاحات
وازالة اشتباه ربما يعرض في بعض التصديقات وتنحل الشبهة
والله اعلم بالصواب   فتوقف جواب الشرط بزيادة الفاء لتحلل كل
وضمير توقفه لعلم المعاني ومعنى توقفه تحصيل الخوف بالاقرب العلم التعليم
لكون كل ما يحتاج الى توقفه جزئيات علم المعاني التي ينبغي ان يحصل
ضمن له راجعا الى ذلك الجزئي المذكور قبل بعيد لكون التعدد في التوقعات فقط
لان هذا مما لا يعد اصلا بل الى علم المعاني وقوله فاستوى جواب لما
واذ قيل متعلق بما قوله او الطبع كان ينبغي ان يكون بالواو لان العطف
في المابين كلاهما احدهما الا انه على طريق اللف والنشر كما في قوله تعالى
وقالوا كونوا هودا او نصارى اي اركان العقل كافي في الاستدلال
او الطبع في الذوق يكفي في الاستغناء عن تعلمها لحصول الاستغناء عنهما
بكليهما او عن احدهما باحدهما واما اعتبر التوقف والاحتياج في التدوين والتعليم
لان المقصود تدوين العلوم وتبيين كل ما يناسبها من الادلة فلا يكون الا
واكثرها اصطلاحات ومأخوذات لا طريق الى اكتسابها بمحض العقل والاستدلال
فتعين التعلم والتعليم واذا تحققت فالتعلم والتعليم لا يخص الاخذ من استاد او معلم
قال ابو علي في الشفاء التعليم والتعلم بالذات واحد وبالاعتبار
اثنان واحد هو اكتساب وملك الاكتساب المجهول بعلوم يسمى بالقياس
الى الذي يحصل فيه تعلما وبالقياس الى الذي يحصل عنه وهو العلة الفاعلة تعليما
كالتحريك والتحرك ولهذه الكلمة ذكر ادوات التعلم فيما بالتعليم وقوله المال الواحد

اما الدور

اما الدور واما التسلسل فمبني على ان كل اكتساب فانما هو بالنظر
والاستدلال والاحتياج الى المنطق والوضع وعبارته في تقرير السؤال
والجواب ليست الا ان قال في الاستدلال ان توقف الدليل على العلم
العلم بكيفية الدليل اركان الصور امتنع توقفه وان كان الدليل لزم
اما الدور واما التسلسل وهما باطلان ولا يتوقف الصور والاستدلال
والجواب الا لا توقف تركيب الدليل وانما نبه عليه من لم يفطنا
استعداد التنبه فان لم نشتغلوا عن دفع المخاطبين ولا شبهة في تفاوت
لادراك العلوم وقد اورد على تقرير الشبهة والجواب اسولة كثيرة في كتب المنطق
لا يطول بذكرها وبالجملة ينبغي ان تعلم ان ليس المراد باحتياج الاكتساب العلوم
الى المنطق ان الاكتساب كل نظري بالنسبة الى كل احد يحتاج الى جميع طرق
الاكتساب وانها كلها كسبية بل ان الاكتساب نظري العلم يحتاج الى
منع فان بعضه كسبي وبعضها ضروري كافي الاكتساب لبعض النظري
وان لم يكن كافيا في الاكتساب جميع الكسبيات ولا غنيا عن التنبيه في الاشكال
واذ قد عرفت هذا عرفت حديث ضبط المعاقد بعد تمهيد الاصل
الدال على ان من الكلام ما يشتمل على الخواص والمزايا التي عنها البحث
في علم المعاني وانها احتاج الى الضبط بتعين محالها لكنها احوال للتراكيب
فيا عنها صورة فلا بد من تمهيد الاصل اولا ثم ضبط التراكيب ثانيا والخواص
ثالثا وضبط التراكيب بكونها خبرا او طلبا ربما يشعر بان المراد بالمركبات
الجمل لا المعنى الاصطلاحي ولا مطلق المركب ومن ذلك على ان الوضع الاصطلاحي
من الكلام افادة المعنى التام الا ان خواص المركبات الانية قد يكون باعتبار
مقتضيات الاحوال الراجعة الى ما فيها من المفردات او المركبات الانشائية
او الى ما يقابلها او غير ذلك   وسابق الاعتبار اي في نظر اهل الصناعة
حيث قطعوا بان جميع كلمات الاستفهام مثلا تشوط للفهم وما سواه من الانكار

والترتيب ونحوها مما سوى المتوكدات وكذا في بقية الابواب وقوله ثم حمل
عطف على تعيين وذلك اشارة الى ما هو الاصل والاخفاء في الخبر ايضا
اشياء تحمل هو عليها عند امتناع الاجراء على الاصل كالدعاء في رحمك الله
والانشاء في صيغ العقود فلهذا جعل بعضهم ذلك في قوله وما سوى ذلك
اشارة الى السابق في الاعتبار على باقي الخبر والطلب لا الى الابواب الخمسة
على ما هو الظاهر من العبارة والحق ان اوان نوبة الطلب قبل الشروع
في الابواب الخمسة ايضا حيث قال متى امتنع اجراء هذه الابواب على الاصل
تولد منها ما ناسب المقام الى قوله الباب الاول ثم ذكر في اثناء الابواب
الخمسة ايضا تفاصيل ذلك ثم انه لم يجعل ما سوى الطلب من الانشاء كالترجي
والمدح ونحو ذلك لقلته ولكون الكثير غير سابق في الاعتبار في نظر الصناعة
وانما جعل النداء سابقا في الاعتبار مع انه مفعول بفعل مضارع منقول الى
الانشاء لان ذلك ليس باعتبار انشائه ذلك الفعل فانه لم ينقل الى الطلب
بل الى انشاء الدعاء بهذا اللفظ كابيع للبيع ولذا طلب المدعو واما ذلك
باعتبار ان حرف النداء لم يوضع الا للطلب للاقبال كحرف الاستفهام
لطلب الفهم شيئا فشيئا اي متدرجا في موضع المصدر من حمل او الحال
مما عدا ذلك اي تحمل شيئا فشيئا على المعنى الذي يوجبه سوق الكلام او موضع
سوقه وكون ان تحمل ما يوجب بدلا من عليه وعسى كما تري اي
تظن او تبصر وما مصدرية او موصولة والظرف في موضع الخبر اي هذا فيما تري
كما هو في لك اي الخطاب لك فنقول اقتحمته عيني اذا ازدرته واستحقرته
واجتليت الشيء نظرت اليه جليا مكشوفا شبه الصورة المعقولة بالصورة
المحسوسة فاعبر فيما الاقتحام بالعين والاجتلاء وكشف القناع والاحاجة الى جعل
العين او القناع استعارة عن معنى كما قد يتوهم والمعنى انك ربما تستحقر اول
الامر بين الخبر والطلب وما يتفرع على ابوابه الخمسة فنقول انه اذا كان

جميع مباحث علم المعاني راجعا الى هذا الابواب في تلك الرتبة التي ارتفع كعبها
عند الطلاب على اقاصيل هذه المباحث تعلم انه جليل القدر رفيع الشان
وقد يقال ان ضمير تقتحم بما ترى والخطاب لكل حال كونك ظاهرا فيما ارتيته
من الحكم بان السابق في الاعتبار هو الخبر والطلب فتستحقره وتعتقده باطلا
لعدم اقامة الدليل لكن اذا اقمنا الدليل عليه استعظمته فلعنيتهما
اي اذا كان السابق في الاعتبار هو الخبر والطلب كان الواجب ان يعتنيهما لا افتتاح
الحديث عما لم يتعرضون له ومنطبقون لا جله من المباحث والمقاصد
نحوهما التي تحفلها بما يحب في اعتقادها الى التوقف بالحد اي الذاتيات الخمسة
كلها او بعضها او بالرسم الوصفيات والكل مع بعض الذاتيات اما في
اي اما اختيار ما لا يستغنى على التوقف في الخبر وما في الطلب من الزايدة ومحض
لم يمارس بل لم من العقلاء بل صفة لكل احد المقيد بوصف كونه من العقلاء
ومعنى عدم ممارسة الحد عدم الاشتغال بحدود الاشياء ورسومها والنسب بينها
وذلك لا عدم الموقوف لمعنى الحد والرسم فانه ليس لهذا كبير دخل في الاكتساب
بل الصغار نصب بعطف على كل احد وباعتباره جمع ضمير الخبر لا غير يعرفون
اما على طريقة نحن بما عندنا وانت بما عندك راض حذف الخبر من الاول
او اما على جعل الضمير لمجموع كل احد والصغار وقد يروى بالجر عطفا على من
لم يمارس وجمع الضمير بتاويل كونه لما دل عليه كل احد من الجماعة
الصدق سيما اذا اعتقدوا كون اخبار المتكلم على ما هو به ومطابق
ومقام الكذب بخلافه لا كون الخبر على ما هو به وعلى خلاف ما هو به فلا
قد يصدق في مقام عدم المطابقة ويكذب في مقام المطابقة لعدم العلم بالحال
ولا في كون الكلام محتملا للصدق والكذب اي الخبر بمعنى الانشائية
اذ على هذا اعتقام الصدق والكذب واحد لا فرق في تفصيله بالنظر الى المقصود
فان قيل على ما ذكرتم لا يصح تاييد الصدق ولا الكذب او فقد لا يصدق

الحكاية والمطابقة وقد لا يكذب مع اعتقاد اللامطابقة قلنا
ليس المعنى ان يحمد يكون في مقام التصديق يكون دائما لا في بعض الاحيان بل
ان يكون دائما في مقام التصديق لا غيره فبنى الكلام على التابيد التقييد
لا تقييد التابيد والمراد معرفة الصادق والكاذب معرفة مفهومهما لكن
كل منهما قد يكون صفة المتكلم وقد يكون صفة الكلام والمراد هنا هو الاول
لا الثاني على ما توهم والا لما كان لقوله العلم بالصادق والكاذب موقوف
على العلم بالخبر الصدق والخبر الكذب معنى لانه ان اريد بالصادق مجرد مفهوم الصفة
فلا مر بالعكس وان اريد مجموع الموصوف والصفة فالصادق نفس الخبر الصدق
لا موقوف عليه وللاشارة الى ان المراد بالصادق ما هو صفة المتكلم ذكر وصف
لفظ الصدق فان كان معناه الصادق المطابق للواقع وظن الكلام ان كل احد
يعرف معنى الصادق والكاذب بلا اكتساب من حد او رسم لانه يحصل منه التصديق
والتكذيب على وجههما وهذا يستلزم معرفة الصادق والكاذب لان التصديق
باللسان للخبار يكون للقائل صادقا بالقلب للاذعان والقبول لذلك والا يمتنع
مع دوام وقوعه في محله بدون معرفة الصادق والكاذب لكن العلم بالصادق موقوف
على العلم بالخبر الصدق لان معناه المخبر بالخبر الصدق فالمتكلم به والعلم به يتوقف
على العلم بالخبر لكونه جزءا منه وما يتوقف على البديهي بديهي وعلى ما ذكرنا يندفع
منع توقف معرفة الصادق على الخبر الصادق بناء على ان معناه الذي المطابق ويظهر
ان ليس حاصل الدليل سوى انا نفرق بالضرورة بين الخبر الصدق والخبر الكذب ليدفع
بان التفرقة بالضرورة لا يستلزم تصور الحقيقة بالضرورة ثم بوجه منع توقف التصديق
على معرفة الصادق بكنهه بل بوجه ما فانه اللازم في تصور اجزاء التصديق
هذا اي خذ هذا او مضى هذا او هذا الذي ذكرت على ما ذكرت والحروف التي
ذكرها المجوزون الى التوقف غير صالحة للتوقف لما فيها من الخلل وجاز وقوع ليتها
صلحت خبر المبتدأ مع انها انشائية لكونها في معنى الخبرية ومن جوز وقوع الانشاء

خبر المبتدأ فلما كان المتبادر من الكلام المحتمل للصدق والكذب المراد بالكلام
المركب التام المفيد فائدة يحسن السكوت عليها وبخرج المفردات والمركبات
الناقصة من الاضافي وغيره وباحتمال الصدق والكذب صحة اتصافه بالصادق
وكاذب بالنظر الى نفسه اي مع قطع النظر عما يعرض له من صدق المتكلم او كذبه
قطعا او من العلم بمطابقة نسبته للواقع او عدمها ضرورة او استدلالا لا اذ
مع اعتبار شيء من العوارض فقد لا يحتمل الا الصدق وقد لا يحتمل الا الكذب وعلى هذا
لا يرد الاعتراض بكلام الصادق قطعا ولا بمثل السماء فوقنا حيث لا يحتمل الكذب
ولا بمثل السماء تحتنا حيث لا يحتمل الصدق والحاصل الى تغيير الواو الى او
او جعلها بمعنى او واما مثل السماء والارض فوقنا فكذبه ظاهر لعدم مطابقته
الواقع ضرورة انتفاء الكل بانتفاء الجزء لا يقال لو كان الخبر في نفسه
محتملا للصدق والكذب لما انفك عنه ذلك وكان كل خبر كذلك ضرورة ان ما
بالذات لا يزول بالعارض بل الوجه في دفع الشبهة ان معنى قولهم الخبر هو الكلام المحتمل
للصدق والكذب انه الكلام الذي يكون اعم من الصادق والكاذب بحيث يحتمل
ان يكون صادقا في مادة وكاذبا في مادة اي يكون بعض جزئياته مطابقا للواقع
وبعضها غير مطابق وهذا رسم بخاصة مفارقة لا يلزم صدقه على كل واحد من افراد المعرف
بل لا يصح صدقه على شيء منها لانا نقول اما ابطال جواب القوم بما ذكر
فليس بشيء لانهم لا يعنون ان ذلك لازم ذات الخبر ومقتضى ماهيته بل يعنون
ان المعنى ان ذلك لازم الخبر اذا اخذ من حيث انه خبر مجردا على الاطلاق واعتبر
مجردا عن الخصوصيات الموجبة لتعين الصدق او الكذب على ما سيجيء من كلام المصنف
وهذا صادق على كل فرد حتى على قولنا السماء فوقنا فانه اذا اعتبر مجردا عن خصوصية
الحكم وبرهانه مطابقته للواقع احتمل ان يوصف بالصدق وبالكذب ولم يكن الواصف
مخطئا لغة وعرفا بخلاف الانشاءات واما الجواب عن الشبهة بما ذكر فما كان
ينبغي ان يصدر عن المحصل لانه مع كونه مخالفا لما عليه العقلاء عموما والقائلون

هذا التعريف خصوصا على ما ذكروا في كتب المنطق صادق على مطلق الكلام
لانه يحتمل ان يكون بعض افراده صادقا وبعضها كاذبا اذا دل الدلالة على نوع بعض آخر
والا على اخراج الانشاء وكما لا يصدق على شيء من الانشاآت لا يصدق على شيء
من الاخبار وليت شعري اذا لم يصدق تعريف الخبر على الصادق اذ ليس بعض شانه
صادقا والبعض كاذبا كيف يقسم الخبر الى الصادق والكاذب وكيف يعرف الصادق
بالخبر المطابق . او التصديق والتكذيب اشارة الى تعريف آخر للخبر هو الكلام
المحتمل للتصديق والتكذيب بان يصح ان يقال لقايله انه صادق وكاذب على الوجه
الذي ذكره في احتمال الصدق والكذب من قطع النظر عن خصوصية القايل والمقول
ولكون هذا تعبيرا ما للتعريف الاول على توهم اندفاع الدور لم يقل وكقولهم
وكقولهم اي قول بعض المعتزلة هو الكلام اي المنتظم من الحروف المسموعة المتميزة المفيد
بنفسه اي بلفظ الدال على ما قصد به من معناه الحقيقي او المجازي اضافة امر الى امر
نفيا او اثباتا سوى ما كان من اضافة او صفة او بدل يخرج الكلام بسايط الحروف
ومركباتها المكتوبة والمسموعة التي لا تمايز بينها كالاصوات الممتدة التي يسمع
منها بعض الحروف لا على ترتيب وتميز وبقيد المفيد للاضافة الالفاظ المفردة وبقيد
النفي والاثبات المركبات الانشائية والاضافة ونحوها وبقيد بنفسه الانشاآت
من حيث انها لا تدل على لوازمها الخبرية كدلالة قم على اريد منك القيام وليتك تكرمني على
اتمنى منك الاكرام والم اكرمك على قد اكرمتك لطلب عن ذلك مما لا يحصى سيما اذا اعرض
بها عن الخبر كقوله ليتها صلحت للتعويل بمعنى لا تصلح لذلك وكذا اسم الفاعل مع فاعله
الكون دلالته بواسطة ضمه مثل زيد قائم ابوه وكذا الكلام في تعريف الشيخ
عبد القاهر فان القول بمعنى المركب والمقتضي بمعنى المفيد وبصريحه في قوة بنفسه
والنسبة بمعنى الاضافة والمعلوم هو الامر بناء وصف المعلومية اشارة الى انه
لا بد في الخبر من تصور المسند اليه والمسند بوجه ما وليس في تقديم النفي على الاثبات
وتعميم امر بقوله من الامور نكتة يعتد بها اما ترى الحد الاول اعتراض عليه

باستلزامه الدور فهو يوقف معرفة الشيء على نفسها سواء ذكر الصدق والكذب
او ترك متوحيا وذاهبا الى التصديق والتكذيب لان صاحب هذا الحد قد عرف
الصدق بانه الخبر عن الشيء على ما هو اي على الوجه الذي هو متحقق به وتوضيحه ان كل
مخبر عن احد فهي في الواقع اما بالاثبات او بالنفي والاخبار عنها والاعلام بها
ان كان على الوجه الذي هو به من الاثبات والنفي فصدق وان كان لا على ما هو
بان يكون في الواقع بالاثبات وانت تخبر بالنفي او بالعكس فكذب وقد يحمل الشيء
عبارة عن المحكوم عليه بمعنى ان الاخبار عن الشيء على الوجه الذي هو متصف به صدق
ولا على ما هو متصف به كذب في الجملة فقد لزم بمقتضى اخذ الصدق في تعريف الخبر
ثم اخذ الخبر في تعريف الصدق كونه تعريفا دوريا ولا ينفعه جواز توقف الصدق والكذب
مما لا يتوقف على مفهوم الخبر ككون النسبة مطابقة للواقع او غير مطابقة ثم تحقق لكن
اللازم فساد تعريف الخبر او الصدق للزوم الدور لا توقف الخبر على التعبير وان يقال
انه عرف الخبر الذي هو احد اقسام الكلام بالصدق الذي هو صفة له ثم عرف الصدق
الذي هو صفة المتكلم بالخبر الذي هو بمعنى المصدر اي الاخبار بدليل تعديته بعن فلا دور
واما من عدل عن الصدق والكذب الى التصديق والتكذيب فلم يزد شيئا على توسيع
دايرة الدور حيث جعله بمرتبتين بعد ما كان بمرتبة واحدة فان التصديق معناه نسبة
المتكلم الى الصدق وهو الخبر عن الشيء على ما هو به فقد توقف مفهوم الخبر على التصديق وهو
على الصدق وهو على الخبر وكذا في التكذيب واما لو فسر التصديق بالخبر بصدق المتكلم
فالدور بمرتبة كالاول والجواب ما مر . والحد الثاني منصوب معطوف
على الحد الاول وفيه اشارة الى ان المحتمل للصدق والكذب والمحتمل للتصديق والتكذيب
في التحقيق حد واحد بادنى تغيير يريد ان الحد الثاني ايضا غير صالح للتعويل عليه لكونه
غير مطرد حيث صدق على ما ليس من افراد المحدود مثل الغلام الذي لزيد او ليس
لزيد ومثل ابك قائم او لست بقايم بمعنى ان هاهنا كلا منهما كلام بمعنى المنتظم من الحروف
المسموعة المتميزة ومشتمل على افادة نسبة امر الى امر اثباتا او نفيا مع انه ليس بخبر
مشتمل

بالاتفاق وبدليل انتفاء لازم الخبر فيهما وهو صحة احتمال الصدق والكذب
بحكم العرف واللغة والتحقيق على ما بيناه في شرح التلخيص ومن شرط المعرف ان يكون
مطردا بمعنى انه كلما وجد وجد المحدود ويلزم كونه مانعا من دخول غير المحدود
فيه وان يكون منعكسا وهو انه كلما انتفى انتفى المحدود او كلما وجد المحدود وجد الحد
وهذا معنى كونه جامعا وقوله فلا نزاع في كون ذلك اى المحتمل للصدق والكذب
لازم الخبر نفسه فلا يفارق شيئا من افراده وانما النزاع في صحة كونه حدا للخبر اى معرفا
له مع لزوم الدور ثم هذا دفع لما قد يقال انكم قد منعتم صحة كون المحتمل للصدق والكذب
معرفا للخبر فكيف جعلتم عدم صدقه على المركب دليلا على عدم كونه خبرا ودليل اخر
وهو عدم دخول الطوس فيما هو جنس فرس للخبر وفاقا وهو الكلام بمعنى المركب
المفيد فائدة يصح السكوت عليها وقوله حين اوجب في المعنى متعلق بقوله كيف خرج
وهو في موقع المفعول الثاني لقوله ترى وكيف في موقع الحال لكن تقدم ما في حيز الاستفهام
ممتنع وان كان ظرفا والوجه ان يجعل متعلقا بمقدر وقوله ومفيدا بصريحه معنى المذكور
في الحد الثالث لفظ بنفسه اشارة الى تلازمهما وكون احدهما يغني غناء الاخر ويقوم
مقامه والجواب ان اللازم كون المركب في الصورتين مفيدا بنفسه اضافة
امر الى امر بطريق الاثبات او النفي فان معناه ان يكون ذلك مدلول المركب
ومؤداه ومحصول معناه ومدلول المركب في الصورتين انما هو الاشارة الى الاضافة
المعلومة بالنفي او الاثبات على ما سيصرح به المصنف وقوله في الغلام الذي
لزيد انه يفيد نسبة الغلام الى زيد بالاثبات كان ينبغي ان يقول يفيد نسبة الكينونة
لزيد الى الغلام بالاثبات لان المراد بالاثبات والنفي هو الحكم به وهو وليس هو
لا مجرد التعلق والا فهو في غلام زيد اظهر فهو بالنقض اجدر ولان هذا هو الجاري
في جميع صور الموصول والصلة مثل الغلام الذي في الدار والغلام الذي ركب ولان
منشأ الاشكال التباس النسبة الوصفية بالاسنادية وتوهم كون كل منهما
مفادا بالكلام وكذا الى في الصلة وقوله كيف دار فخرج اشارة الى ان المشتمل

على الدور

على الدور لا يفيد المعرف اصلا لامتناع معرفة ما يتوقف معرفته على معرفته بخلاف
غير المطرد او المنعكس فانه ربما يفيد المعرف لكن لا يكون على الشرائط التي اعتبرها
القوم على ان منهم من جوز في الرسوم الناقصة ان يكون اعم والحد الثالث
اى اما ترى الحد الثالث كيف خرج عن ان يكون منعكسا جامعا حيث لم يصدق
على بعض ما هو خبر بالاتفاق مثل قولنا ما لا يعلم بوجه من الوجوه فهو ليس من الاحيان
لا يثبت ولا ينفى حيث لم يكن المحكوم عليه فيه معلوما فلم يصدق انه قول يقتضي معلوم
الى معلوم وعن ان يكون مطردا مانعا حيث صدق على مثل الغلام الذي لزيد او ليس
وان زيدا غلام او ليس لعمرو وهذا بعد تسليم كون مثل هذا المركب مقتضيا للاثبات
او النفي انما يرد لو لم يكن مراده بالقول المركب التام على ما يشعر به كلامه واما
عدم الانعكاس فقد يدفع بانا لا نم ان ما لا يعلم بوجه من الوجوه ليس بمعلوم اصلا بل
معلوم بهذا الوصف ولا تناقض لان عدم المعلومية بوجه انما هو مفهومه لا
صادق عليه عارض له والمعلومية امر عارض صادق وهذا كما ان اللاثابت اصلا
بل اللاممكن التصور كذلك في نفسه وبحسب مفهومه وثابت ومتصور من حيث حصوله
في العقل وتمام تحقيقه في شرح المقاصد والظاهر ان هذا معنى قوله ولسوال
المعلومية وجه دفع يذكره الجواب وقد يقال المراد ان هذا السوال المورد علينا
على وجه الدفع لاعتراضنا دفعا وبيانه ان لم يكن معلوما اصلا فعدم الاعتراض
وان كان معلوما بوجه وكل معلوم بوجه صح ان يثبت او ينفى فلم يصح الحكم عليه بانه
لا يثبت ولا ينفى والجواب ان المراد انه لا يثبت ولا ينفى بالنظر الى ذاته
ومفهومه الذي هو اللامعلوم بوجه واما باعتبار هذا الوصف المعلوم فقد ثبت
ونفى كما انه اثبت له هذا الحكم وهو انه لا يثبت ولا ينفى واما الامر بالتدبر فلما في
ورود النقضين من نوع خفاء يزول بالنظر فيما سبق من ايرادهما على الحد الثالث
وتطبيق هذا الحد عليه واما في الطلب اى واما اختيارنا في الطلب
قول من نفيهما على المولف فلان كل احد ممن لم يمارس الحدود وطرق الاكتساب

يوجد كلا من انواع الطلب في موضعه ونورده مقرونا بالعلم بانه في موقعه وهذا
يدل على انه عالم به فالعلم بالنوع من الطلب يستلزم العلم بالطلب نفسه فيكون
حاصلا بلا كسب وهو المطلوب ولا يرد على هذا التوجيه ما يقال ان عدم المعرفة
بالحد والرسم وما يتعلق بهما من الاصطلاح لا يوجب ان لا يحصل العلم بالاشياء
من الحد كما ان اكثر العوام يستخرجون المطالب بطريق الشكل الاول من غير علمهم
وبما يتعلق به من الشروط والاصطلاحات فيجوز ان يكون هولاء موقع تحدود
الانواع الخمسة بحسب سماعهم من اهل اللغة معانيها واستخراجهم بالفكر حدودها
ثم نتوجه انا يراد بهم ان لا على وجهها بعد تسليم كون الطلب ذاتيا لها وكونها انواعا منه
لا يستلزم العلم بحقيقتها على ما هو المطلوب فيجوز ان يعرفوها بدون الكسب
بوجه ما فيوردونها في مواضعها من غير خطاء ولو سلم فالكلام في الطلب بالمعنى المقابل
للخبر الذي هو قسم من الكلام وهذا مدفوع بانه معلوم ان الكلام الدال على الطلب
وقد يقال ان المراد بقوله تمني وتستفهم مثلا انه يوجد هذا النوع من الكلام
على ما ذكره الكشاف من ان التمني ليس فعل القلب بل فعل اللسان واذا
اورد كلا منها مع العلم بانه هذا النوع من الكلام الطلبي علم مطلق الكلام الطلبي لكونه
جنسا وفيه نظر لان الجنسية على تقدير التسليم انما هي لمفهوم الكلام الطلبي
لمفهوم الكلام الاستفهامي مثلا والمورد للكلام الاستفهامي في موقعه مع
علم بمعناه وبكونه في موقعه ربما لا يعرف مفهوم الكلام الاستفهام والكلام الطلبي
ولم يسمع هذين اللفظين فلا يتحقق انه اورده مع العلم بانه هذا النوع واعلم ان ظاهر
عبارة الكتاب ان قوله تمني وتستفهم الى آخره صفة كل احد وخبر ان قوله يوجد
كلا واعترض بان هذا لا يدل الا على كون كل من الموصوفين بالتمني والاستفهام
ونحوهما عالما بالطلب وهو لا يوجب كون كل احد عالما به ليلزم كونه ضروريا غير مكتسب
بالفكر فالوجه ان يجعل تمني خبر ان ويوجد كلا بدلا منه لتفيد المطلوب والجواب
انه اذا كان كل متمن ومستفهم ونحوهما سواء كان ممارسا للاكتساب بالحد

ام لا يورد كلا من ذلك في موضعه عن علم ثبت المطلوب على ما بينا من غير توقف
على الكلية بخلاف ما اذا قلنا ان كل احد فهو يتمنى ويستفهم الى آخره فانه يمنع
ثم ان الخبر والطلب بديهيان ومتمايزان بحسب الحقيقة تمايزا بينا بلازم
مشهور هو احتمال الصدق والكذب يوجد في الخبر دون الطلب ويدانه لازم
مساو للخبر لا اعم منه ومشهور واضح لا خفي فلا يبعد جعله في موقع الرسم ازالة لما عسى
يقع من نوع اشتباه في حقيقة الخبر وخفاء في حقيقته البديهية بالنسبة الى
بعض الاذهان ولا ينبغي ان يستبعد تعريفه بكل الاستبعاد والكلام
لما كان بحث الطلب وتفاصيل انواعه وتفريعاته من توابع الخبر وعد تحقيقها وتفصيلها
ليطمئن نفس الطالب ولا يتوهم ان البحث عنه مقصور على ما ذكرهنا من الاجمال
فيتحيره والمراد بما نسبنا اليه استيفاؤه التوقيف وانقسامه الى الانواع
الخمسة وانصرافه الى معان اخرى فيما امتناع الاجراء على الاصل وغير ذلك واراد بهذا
القدر من الكلام الاجمالي بفرع السمع اشارة الى ان تحقق ايصال الى السمع من غير غور ونفوذ
في القوى الادراكية ووصول الى النفس وارتسام فيها بخلاف ايراد الكلام المفصل
المذكور في قانون الطلب فانه عند قصد تحقيقه وتقرير وجعله محققا مقررا في
النفس لفراغ في تقتضي الاذن بحيث يصل الى قوتها وينفذ في القوى ويسري
الى النفس فيؤثر فيها ويتصور المعلمة تصورا جليا لا اشتباه فيه ولا خفاء وفق
ما وعد فيما سبق من الاجتلاء وكشف القناع ولنكشف عطف على مقدر
اي فلناخذ في المقصود الاهم وفيه تنبيه على ان الحكم بالاستغناء بهما عن التحديد لتحقق
وما ذكره في معرض الاستدلال على تنبيه وازالة الخفاء بما يعرض لبعض الاذهان
وانما يبعد احتياجهما الى تعريف رسمي او اسمي بالنسبة الى البعض لا الناشي خفاء او
في وضع الاسم والقانون في الاصل اسم اعجمي للمسطر نقل الى القاعدة واصل يستعمل في تقويم
الجزئيات والفروع فهي بكلامن الياس لاستمدادها في قوانين في بعض المسائل
القانون الاول فرع من ضبط معاقد علم المعاني فشرع في الكلام فيه وقدم قانون الخبر

لكونه اسبق في الاعتبار واقدم في الاشتقاق واكثر في الاستعمال واوفر في الاشتمال على الخواص يريد ان ما به يتحقق كون الخبر خبرا وباعتباره يكون محتملا للصدق والكذب هو حكم المخبر اي الذي بصدد الاخبار والاعلام اعني الحكم الذي يحكم المخبر في خبره بمفهوم لمفهوم اي معلوم لمعلوم بان يكون الحكم مستفادا من ذلك الخبر لا الحكم المفعول اي المحكوم به في غير ذلك الخبر المشير اليه بهذا الخبر كما في الجملة الواقعة صلة الموصول او الواقعة بعد ان المفتوحة فان مضمون الاولى يكون معلوما بغير هذا الخبر ومضمون الثانية صار من قبيل التصورات وهذا ما قال ابن جني ان الكلام يخرج عن التمام تارة بالنقصان كما في زيد قائم بدون التركيب والاعراب وتارة بالزيادة كما في ان قام زيد في الشرطية وان زيدا قائم بالفتح فيمثل هذا الحكم والاسناد لا يصير الخبر خبرا ولا يكون محتملا للصدق والكذب اما الصلة فلتقيدها بالمعلومية وكون الموصول فيها بمنزلة اللام في الاسم بخلاف مثل قولنا الكل اعظم من الجزء واما الاخر فلصيرورته من قبيل التصورات ولا يتبع ان يفهم من هذا الكلام ان مدلول الخبر هو حكم المخبر بمعنى ايقاع النسبة لا ثبوت الحكم بمعنى وقوع النسبة ولا لثبت مدلوله فلا يتحقق الكذب وللزم اجتماع النقيضين عند الاخبار بامرين متناقضين ولكان مدلول الخبر الصادق غير مدلول خبر الكاذب واللوازم منتفية وذلك لان الملازمات ممنوعة اذ لا يلزم من دلالة اللفظ على ثبوت الشيء وافهامه منه كونه ثابتا في نفس الامر ولانه لا خفاء في ان مفهوم زيد قائم ثبوت القيام له في الواقع ولقد تعسف من قال ان مدلول اللفظ هو الصدق وانما الكذب احتمال عقلي الا ترى انه اذا قيل لك من اين علمت ان زيدا قائم تقول سمعته من فلان وانه لو كان مدلول الخبر هو مجرد حكم المخبر وايقاعه النسبة لكان مدلوله ثابتا دائما ولم يتصور كذبه وما ذكر الشيخ عبد القاهر من ان مدلول الخبر ليس هو الثبوت لما سبق من الادلة فمعناه انه لا يلزم ان يكون ذلك متحققا في الواقع لئلا يلزم المحالات المذكورة قلت

[illegible] حملة واذ ليست بانشاء تكون خبرا بل اطبقوا على انها

لانحصار الكلام في الخبر والانشاء

حمل خبره قلت ذلك حين تجعل صلة واما بعده ففي كونه كلاما تاما ومحتملا للصدق والكذب الف كلام وقوله بحكم الضمير للموصول على الاتساع كقولك العبد الذي ضربته او على حذف الجار اي تحكم به فاما السبب قيل الفاء للتفسير وليس بذاك وقيل للتفريع يعني لما كان المرجع في احتمال الصدق والكذب هو الحكم في وقد امكن تحققه مع كل منهما ومع اتصافه باحتمالهما كان الخبر المشتمل على الحكم محتملا لهما بواسطة وبهذا يظهر التغاير بين السبب والمسبب فان السبب احتمال الحكم لهما والمسبب احتمال الخبر والاظهر انه لمجرد العطف والتعقيب كانه قيل المرجع في احتمال الخبر الصدق والكذب الى الحكم واما السبب لذلك فامكان تحقق الحكم مع كل منهما لا الحكم نفسه وقوله ذلك الحكم اشارة الى حكم المخبر الذي يحكمه في خبره وفيه احتراز عن الحكم المفعول الذي يشير اليه فانه وان امكن تحققه مع كل منهما فليس ذاك هو السبب وقيد الحكم بقوله من حيث هو حكم مخبر اي من غير اعتبار خصوص في الحكم او المخبر اذ مع ذلك قد يتعين الصدق وقد يتعين الكذب ولا يبقى الاحتمال كما في الخبر الضروري المطابقة مثل السماء فوقنا او اللامطابقة مثل السماء تحتنا وكما في خبر الصادق قطعا او الكاذب قطعا وقد بينا فيما مضى في الحنفية وسمي هذا اشارة الى الحكم المستفاد من الخبر لا الى استفادة المخاطب اياه من الخبر على ما توهم وكذا لازم الخبر هو كون المخبر عالما بالحكم لا استفادة المخاطب ذلك من الخبر صرح بهذا في بحث تعريف المسند اليه حيث قال ان فائدة الخبر هو الحكم او لازمه ولازم الحكم هو انك تعلم الحكم ايضا وهذا هو الموافق للغة ايضا فان فائدة الشيء انما يطلق على ما يستفاد منه لا على نفس الاستفادة وذلك الحكم اشارة الى الحكم الذي يحكم في خبره اي لا الحكم المفعول الذي يشار اليه وقد نبهناك على ان المراد به ما يدل عليه الخبر من وقوع النسبة او لا وقوعها لا كون المخبر حاكما بذلك وكون الصورة حاضرة في ذهنه ليخص من جهة كون الخبر مفيدا لازم الفائدة بناء على ان الخبر لا يدل الا على ما في ذهن المتكلم من النسبة الحكمية لا غير

الخارجية للامرين لزوم كون كل خبر صادقا ولزوم التناقض وقد عرفت منا الغلط
وانه لا يلزم من الدلالة على وقوع النسبة الوقوع البتة والجزم الحاصل او الظن
بمضمون ذلك وح لا يكون الخبر مفيدا له ونحن جعلنا مرجع كون الخبر مفيدا للمخاطب
الى الامرين فحيث لم يحصل شيء منهما لم يكن الخبر مفيدا للمخاطب واما انه متى يكون
مفيدا له ومتى لا يكون فذلك بحث آخر لا خفاء في انه انما يكون اذا كان ظاهر حال
المتكلم عنده الصدق واما اذا كان الخبر ضروريا او مبينا بالدليل فاستفادة الحكم
لا يكون من الخبر نفسه ومنهم من اجاب بان المراد بفائدة الخبر حصول صورة الحكم في
ذهن السامع وان لم يصدق به ولا خفاء في حصول ذلك اذا لم يكن الطرفان
والنسبة حاضرة له عند سماع الخبر واما لو كانت حاضرة فالحاصل لازم الفائدة
والاولى فائدة الخبر بدون هذه اي الفائدة الثانية المسماة بلازم
فائدة الخبر ممتنع بمعنى انه كلما حصل من الخبر العلم بالحكم الذي هو مدلوله حصل العلم
بان المخبر عالم بذلك البتة اما بمعنى حصول الصورة في ذهنه فظاهر واما بمعنى تصديقه
بذلك جزما او ظنا فبالنظر الى الظاهر والبناء على الاعم الاغلب وهذه اي الثانية
بدون الاولى لا تمتنع بمعنى انه قد يستفيد من الخبر كون المخبر عالما بالحكم ولا يستفيد
منه العلم بالحكم لكونه معلوما له قبل ذلك الاخبار كما في قولك لمن حفظ القران قد حفظت
القران فانه يستفيد منه علمك بهذا لا كونه حافظا للقران لانه اعرف بحاله
هذا ان اريد التصديق وان اريد مجرد الحصول في الذهن فنفرضه فيما اذا سمع الخبر عند
حضور هذا المعنى في نفسه مشاهدة فلا محالة يستفيد من الخبر الفائدة الثانية دون
الاولى وما ذكر حكم اللازم الاعم فان الملزوم يمتنع بدونه تحققا لمعنى اللزوم واللازم
لا يمتنع تحققا للعموم وعبر عنه باللازم المجهول المساواة ليتناول الاعم بحسب الواقع
وبحسب الاعتقاد فانه اذا لم يعلم المساواة لم يمتنع عند العقل وجود اللازم بدون
الملزوم لان مبنى الامتناع على اعتقاد المساواة وكون اللازم ملزوما ايضا لمعنى اشتغ
اسم واما ما يقال من ان مبنى ذلك على ان حكم اللازم المجهول المساواة هو

سوان لا يمتنع بدون الملزوم لدلالة مفهوم اللازم على ذلك حتى يتوقف انه مساو
للملزوم ولا يخفى ما فيه وفي قوله والاولى بالواو دون الفاء اشعار بان ليس هذا مبنيا
على الكلام السابق اذ ليس فيه الا الدلالة على ان الثانية يسمى لازما وان الخبر وهو
لا يوجب كونها لازما وللاولى ملزوما وانما هذا ابتداء حكم باللزوم منهما من غير بيان
لذلك اعتمادا على ظهوره بادنى تامل وفيه تنبيه على وجه التسمية ومرجع كونه
صدقا لا يخفى ان كل امرين اذا نسب احدهما الى الآخر مع قطع النظر عن لفظ الافظ
وتعقل العاقل فبينهما نسبة ثبوتية بانه هو هو او سلبية بان ليس كذلك وهو معنى
الواقع والخارج وان لم يكن النسبة امرا متحققا في الخارج ولا الامران مما لم يتحقق
في الخارج ثم اذا اورد الجملة الخبرية فهي لا محالة تشتمل على نسبة تامة حاصلة في ذهن
المتكلم مرتسمة من الخبر في ذهن السامع فان كانت مطابقة للنسبة الواقعة بينهما في
نفس الامر بان تكونا ثبوتيتين او سلبيتين فطابقتها لها صدق وذلك الخبر صادق
وكذا المتكلم وان لم تكن مطابقة لها بان كانت النسبة المفهومة من اللفظ ثبوتية
والواقعة سلبية او بالعكس فعدم مطابقتها لها كذب والخبر كاذب وكذا المتكلم
وكون الصدق والكذب راجعين الى هذا المعنى هو المتعارف من اكثر الناس حتى انهم
لا يوفقون منهما الا هذا المعنى ويصدقون ابدا ما هو مطابق ويكذبون ما ليس بمطابق
وعليه الاعتماد بالنظر الى الدليل الذي يعتبر في تفسير الالفاظ اعني النقل عن ائمة اللغة
وشهادة موارد الاستعمال وفي قوله الى مطابقة ذلك الحكم اشارة الى انهما انما يتوجهان
الى الحكم الذي يحكيه الخبر في خبره لا الى الحكم مفعول مشار اليه قال الشيخ
عبد القاهر الصدق والكذب يتوجهان الى اسناد الخبر الى المبتداء وسلبه عنه
لا الى صفة المبتداء فاذا كذبت القائل في قوله زيد بن عمرو كريم لم يتوجه الكذب الى
كونه ابن عمرو بل الى كونه كريما لان الصفة ثابتة على كل حال ليس ثبوتها مبنيا على
اثبات المتكلم اياها فما يقال ان زيد الانسان صادق ويا زيد الفرس كاذب
مخالف للعرف واللغة وانما الاول صواب والثاني خطاء ومما يجريان في الاوصاف

والاخبار وقوله او غير مطابقة معناه لا مطابقة على جعل غير بمعنى لا كما جعل
لا بمعنى غير في قولهم جئتك بلا شئ فان قيل كيف صح تفسير الكاذب بغير المطابق ولا يصح
ما لم يأول بمعنى عدم المطابق قلنا لان تعبير امر اوصاف الخبر كالضرورية والمعلومية
غير المطابق وليس بكذب واما ايثار او على الواو فللاشارة الى ان معنى احتمال الصدق
والكذب بالواو هو كونه صادقا او كاذبا باو وبهذا علم انه لو قيل يحتمل الصدق
او الكذب لم يحسن وعند بعض عطف على عند الجمهور والتنكير للتقليل والنكارة
والمجهولية والبعض هو النظام لا الجاحظ على ما وهم وحاصله ان من طريق الخبر نسبة
في اعتقاد المخبر فان كانت النسبة المفهومة من الخبر مطابقة لها فصدق والا فكذب
سواء كان ذلك الاعتقاد خطاء بان لا يطابق الواقع او صوابا بان يطابق وتقدم الخطاء
اوفق بالمقام اذ معه تحقق افتراق الصدق بالتفسيرين وهذا التعميم والتسوية صريح
في ان المطابقة للواقع واللامطابقة غير معتبرة في الصدق والكذب على هذا التفسير
وان هذا ليس مذهب الجاحظ القائل بان الصدق هو المطابق للواقع والاعتقاد
جميعا والكذب هو عدم المطابقة لهما جميعا وما سوى القسمين وهو المطابق للواقع
دون الاعتقاد والمطابق للاعتقاد دون الواقع والخالي عن الاعتقاد اصلا مع
مطابقة الواقع او مع لا مطابقته اربعة ليست بصادقة ولا كاذبة بل وسائط وقع
للعلامة في هذا المقام خبط عظيم وهو انه توهم ان قوله المطابق للحكم حيث لم يقل ذلك
الحكم كما في مذهب الجمهور اشارة الى هذا الحكم المعهود الذي هو المطابق للواقع حملا
على مذهب الجاحظ وهو ان يعتبر في الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد وجعل ضمير لا مطابقته
للحكم الغير المطابق للواقع مع انه عائد الى الحكم المذكور الذي فسره بالمطابق فصار الكذب
هو اللامطابقة للواقع والاعتقاد وبقيت الاقسام الاربعة واسطة ولم ينظر الى
سواء كان ذلك الاعتقاد خطاء او صوابا ولا الى ان قوله تعالى والله يشهد ان المنافقين
لكاذبون ليس بظاهر ملائما لهذا المذهب حتى يحتاج الى التاويل بل هو مخالف له حيث
سمي ما هو مطابق للواقع دون الاعتقاد كذبا وانما الكذب هو ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد

بخبر

بخبر المنافقين بهذا التفسير واسطة لا صدق ولا كذب ثم اخترع مذهبا آخر في الواسطة
وزعم انه المشهور مع انه لا ذكر له في كلام القوم وهو ان الخبر ان طابق الواقع والاعتقاد
جميعا فصدق والا فكذب ثم قال وههنا مذهب آخر في غاية السخافة وهو ان الخبر ان
طابق الاعتقاد فصدق والا فكذب واطلاق المصنف الحكم وسياق كلامه يدل ان
على انه يريد هذا المذهب بناء ان يأتي المذهب المذكور مخالفا للجمهور
وهو نصب على المفعول له او الحال او المصدر بفعل محذوف في موقع الحال وذلك انه
متى ظهر خبر المخبر الموافق لاعتقاده مخالفا للواقع يقال انه لم يكذب لانه لم يتكلم بخلاف اعتقاده
او ظنه فلو لم يكن الكذب عدم مطابقة الاعتقاد بل الواقع لم يصح نفيه عنه كذلك
وقوله واحتجاجه اي المخبر لها اي لدعوى التبري عطف على دعوى لا على التبري والخبر
والمعنى ان المبني مجموع الامرين وقوله ولكن يكذبنا معنى انهم جعلوه مبنى لمذهبهم معارض
باطباق المسلمين على تكذيب الكافر اذا اخبر ببطلان الاسلام وتصديقه اذا اخبر
بحقيته ثم لا يخفى ان المعارضة انما تنفي البناء بمعنى المبني اعني المدلول لا الاستدلال
او الدليل وهو المناسب لا يقاع العلم عليه لكن في لفظ هذا بعض نبوة عن الحمل عليه
اذ المذكور سابقا هو البناء بالمعنى المصدري وآثر في هذا الطرف لفظ يكذبنا ويصدقنا
وفي ذاك لفظ الدعوى والتبري ميلا الى الترجيح واعلم ان نحيان بالعلم لا يقطعان
لاحتمال ان يكون تصديقنا وتكذيبنا للكاذب ودفعه بان الصدق والكذب بمعنى مطابقة
الواقع ولا مطابقته والاشارة الى ان اعتقاد العاقل ينبغي ان يكون حقية الاسلام
لا بطلانه ويستوجبان بطلب التاويل اي صرف عن الظاهر لان قوله والله يشهد
ان المنافقين لكاذبون يكذبهم بالنوع وحده او كره وظاهر الكلام رجوع التكذيب
الى ما حكى عنهم من قولهم انك لرسول الله اذ الخبر في الظاهر سواء وهو وان كان في موقع
مفعول نشهد لكنه اخبار واعلام بالحكم على النوع حتى لو قيل نشهد انك رسول الله
معنى ان وترك اللام كان كذلك ولو سلم فلا خفاء في دلالته على اخبارهم بذلك
لكون هذا التصور اشارة اليه وهذا القدر كاف في صحة رجوع التكذيب اليه

بحسب الظاهر واما التأويل فقد ذكر فيه وجوه الاول ان التكذيب راجع الى قولهم
نشهد بناء على كونه اخبارا بالشهادة في الحال او على الاستمرار لا انشاء
للشهادة الثاني انه راجع الى تسمية مثل هذا الاخبار الخالي عن مواطاة القلب شهادة
كانه قيل اخبارنا هذا شهادة فكذب الثالث انه راجع الى الحكم المشهود به
لكن لا بمعنى انه كاذب في الواقع بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم الباطل انه غير مطابق
للواقع واختار المصنف وجها رابعا يليق بالبلاغة وخواص التراكيب المسموعة للبلغاء
من البلغاء وهو ان التكذيب راجع الى خبر يشعر به ان واللام واسمية الجملة وسوان
اخبارنا بانك رسول الله صادر عن صميم القلب وخلوص الاعتقاد وصدق الرغبة
ووفور النشاط كما في قولهم اذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم لظهور ان ليست
هذه التاكيدات لنفي شك او رد انكار في الحكم وسياتيك في باب الاطناب تعرض
بهذه الاية دلالة على ان قوله والله يعلم انك لرسوله انما جيء لدفع وهم ان يكون التكذيب
راجعا الى قولهم انك لرسول الله واذ قد عرفت من قولنا مرجع الخبر الى كذا
علما مر ان الخبر يرجع الى الحكم الذي يحكم المخبر في خبره بمفهوم لمفهوم اي انه يتحقق بمجرد
ذلك من غير احتياج الى رابع اخر لكن لما كان الحكم هو المقصود والجزء الاخير وبمنزلة
الصورة ومستلزما للطرفين جعله المرجع وعبر عن المسند اليه بالمحكوم له دون عليه
اشارة الى انه العمدة في الخبر والمقصود برجوع الحكم اليه وهو الذي نحن فيه الاسناد
للخبر نظرا الى الغرض الاصلي والمقصود الاولي وفقا لما يراه ارباب المعاني من ان
الخواص والمزايا تعتبر اولا وبالذات في المعاني وتبعيتها في الالفاظ واما بحسب
ظاهر الصناعة والنظر النحوي فالاسناد الخبري هو ضم الكلمة الى الكلمة بحيث تفيد
ثبوت مفهوم احدهما لمفهوم الاخرى او نفيه لان المسند اليه والمسند من صفات
الالفاظ والتمثيل بقوله شيء ثابت ليس بيانا للقصد الى اثبات مفهوم لمفهوم والدلالة
على انه يزيد على ذلك من الخصوص في المحكوم له او به فانه زايد على ما هو المعتبر في اصل الخبر
مع وقوع شيء مبتدأ بحسب ما دل عليه السكوت من الابهام كانه قيل شيء ما من الاشياء

وقال في الثاني علما بالاثبوت للشيء دون ان يقول بنفي الثبوت على ما هو مفهوم
السالبة اشارة الى ان الثبوت اذا جعل محمولا لم يكن من السالبة والمعدولة فرق
لاقتضائهما انتفاء الموضوع في الخارج بخلاف ما اذا جعل رابطة مثل شيء ما متحرك
او ليس بمتحرك او لا متحرك فان المعدولة تقتضي وجود الموضوع بخلاف السالبة
وقد توهم ان الحكم بمفهوم لمفهوم مرجع للخبرية الحملية دون الشرطية لان الحكم فيها
انما هو ثبوت قضية او لا ثبوتها على تقدير اخرى وليس بشيء لان هذا انما هو
اعتبار المنطقيين القائلين بان الشرط والجزاء قد خرجا من ان يكونا قضيتين
وان يحتملا الصدق والكذب واما في اعتبار النحويين فالحكم في الجزاء المحكوم فيه
بثبوت مفهوم لمفهوم او لا ثبوته والشرط قيد له بمنزلة الظرف والحال
على ما سيجيء في الكتاب من ان الجملة الشرطية جملة خبرية مخصوصة بقيد مخصوص فالشرط
المعتبر في جواب المجازاة سواء اخبارا وغيره يقع فيه التصديق والتكذيب والوفاء
والخلاف الا ترى انك اذا قلت ان جاء زيد اعطاه عمرو دينارا لم يقع لك نحو الاثر
ولا بتاخره تصديق ولا تكذيب وانما يقع لك التصديق والتكذيب باعطاء عمرو
اياه الدينار ومنعه اياه بعد مجيئه لا يزيد على الجملة بمعنى النظر الى الاجزاء
الثلثة لان الاعتبارات الراجعة الى المجموع من غير نظر الى جملة اخرى منتظمة معها
هي التي جعلت اعتبارات الحكم لكونه الجزء الاخير الذي معه تحقق الجملة ولهذا جعلها
عند التفصيل كون التركيب كذا وكذا واما الاعتبارات الراجعة الى متعلقات
المسند اليه والمسند فقد ادرجها في اعتباراتهما وذكرها في فنهما لكونها بمنزلة
الاجزاء منهما بخلاف اعتبارات الجمل عند الانتظام فجعلها الفن الرابع
اما الاعتبار افرده قصدا الى معنى الجنس لان سوق الكلام اقتضى ذكر
المقابلات من الامثلة بكله او والمناسب على تقدير جمع الاعتبارات ان يذكر
الامثلة كلها بلفظ الواو فليتدبر وقوله في التركيب حال من الضمير الراجع لان الاعتبار
راجع الى الحكم لكنه يعتبر في التركيب بحيث يكون الموصوف به هو التركيب على ما قال

وقال

لكون التركيب تارة كذا وتارة كذا واحترز به عن اعتبار راجع الى الحكم لا نظر في التركيب
ولا ذكر في الفن ككون الحكم ضروريا او مكتسبا مستحسنا عند الحاكم او غير مستحسن
ونحو ذلك وقيد الحكم بقوله من حيث هو حكم اي ماخوذ بهذه الحيثية يعني كونه على الاطلاق
من غير اعتبار كونه لغويا على ما يراه البعض من ان وضع انبت مثلا على ان يسند
الى القادر المختار او عقليا على ما هو الحق كما سيجيء في علم البيان من ان وضع انبت
مثلا ليس الا انه لاثبات الانبات دون فعل اخر في الزمان الماضي دون المستقبل
واما انه الى اي شيء يسند فذلك حكم العقل لا غير ومن غير اعتبار كونه حكما على محكوم عليه
معرف او منكر او نحو ذلك فان امثال ذلك لا تذكر في هذا الفن ومنهم من الحكم اللغوي
مثل انبت الله البقل ومن العقلي مثل انبت الربيع البقل ولا ارى لهذا وجها فان
كليهما عقلي الاول حقيقة والثاني مجاز ولو قال من غير التعرض لكونه حقيقة عقلية او مجازا
عقليا لكان هو الوجه كما في المسند اليه والمسند ومما ذكرنا من الحيثية ظهر ان المراد
ان هذه الاعتبارات تلحق الكلام من حيث هو اي لذاته وماهيته على ما هو الظاهر من قولهم
هذا الذي من هو هو كذا او ليس كذا فان امثال هذه لو صح كونها عوارض فهي له غير مفارقة
اليه كالزوجية للاربعة وظاهر ان شيئا من هذه الاعتبارات ليس بهذه المثابة وقوله
من غير التعرض في موقع البدل او البيان لقوله من حيث هو حكم ولكونه صلة التعرض والمعنى
لا من جهة التعرض لذلك بل من جهة اطلاق الحكم وقوله في الاثبات خبر مبتدا اي هذا في الاثبات
وقوله في النفي متعلق بمقدر في موقع المبتدا وخبره كون اي الاعتبار الراجع الى الحكم في النفي
كون التركيب كذا وقوله فهذه يرجع الى نفس الاسناد الخبري اذ انه لما عين ان نوع
من رجوع بعض هذه الاعتبارات الى المحكوم له او المحكوم به كلام الابتداء ونحو التاكيد
والباء في خبر ليس فصرح بان فائدة الكل تظهر في الكلام حتى ان ترك الذكر وسائر المؤكدات
يفيد كون الحكم ابتدائيا غير مشوب بشك او انكار وكذا الاقتصار على كلمة النفي واما
الاعتبار الراجع الى المسند اليه لاحقا في انه بهذا الوصف لكون الاثر فيه
سيما وقد قيد بحيثية كونه مسندا اليه فقوله في التركيب يكون لقصد التوضيح

والنوع

والنوع واما قيد الحيثية فللاحتراز عن الاعتبارات الراجعة اليه من خصوصية
كونه مسندا اليه باسناد ابتدائي او طلبي او انكاري والمسند مقدم او مؤخر
معرف او منكر او نحو ذلك مما هو بواسطة جزء اخر فانه لا يعد فيه وكذا اعتبار
كونه مجازا او حقيقة صريحا او كناية فانه سيأتي في البيان وكذا الكلام في قيد المسند
التركيب والحيثية وقد نبهناك على ان ليس المراد ان هذه الاعتبارات تلحق
المسند اليه او المسند لذاته حتى يلزم ان لا يفارقه كقوله كل عارف استوى في
اعتبار الحكم الامثلة واقتصر هنا على التمثيل للحذف ولم يمثل في المسند لقصد
الى الاختصار بعد الارشاد وانسياق الذهن وقدم الحذف لكونه اغرب الاحوال
حيث يلحق المسند اليه والمسند بالعدم فكان التعرض له اهم ولانه في التحقيق عائد الى
عدم ايراده وهو مقدم على الايراد كما هو فاعدة عدم الحادث وعبر عنه في المسند اليه
بالحذف اشارة الى كونه المهم والركن الاعظم حتى كانه ذكر ثم اسقط بخلاف المسند
فانه ترك ولم يذكر وقوله موقنا اخر لكونه لا يصفه ثابتا لانه لا يخص بل يعم الثابت
والمحذوف قدمه على ما عطف عليه اعني منكرا لكون الاصل في المسند اليه بخلاف
المسند فانه بالعكس وقوله من احد المعارف بيان معرفا وقوله مصحوبا ومقرونا صفة له
لكون التوابع على الاطلاق في الموقف غالبا وضمير الفصل مختصا به وانما جعله من
اعتبارات المسند اليه لانه يقترن اولا ويطابقه لفظا واما فايدته فلا تخص
المسند اليه او المسند بل نسبة بينهما دعا ما عبر عنها بما هو مضاف الى المسند اليه
مثل تخصيصه بالمسند يعني جعله منفردا بالمسند وبما هو مضاف الى المسند
اكثر مثل تخصيص المسند بالمسند اليه كما في هذا الكتاب يعني قصره عليه ومثل
قصر المسند على المسند اليه ومثل فصله عن النعت واما بيان ذلك بان معناه الدال
هو موصوفية المسند اليه بالمسند دون غيره ثم يلزم وصفية المسند للمسند اليه
دون غيره فتحكم كيف وفي الكشاف ان فايدته ايجاب ان فايدة المسند ثابتة للمسند اليه
دون غيره وقوله مخصوصا به منكرا ومقدما خبرا اخر لكونه اذ لا يخص المنكر

اشارة الى ضعف هذا القول

فلذا كان في المسند اليه او المسند جنس كما سيجيء لان المصنف لم يعد منهما حقيقة عقلية او مجازا عقليا

اي ذكر المسند او المسند اليه وسائر المؤكدات التي تدخل عليهما

في اللفظ

هذا توجيه الكلام

اشارة الوجه

فادوات ليس في نابا كان المعنى سواء كان باعتبار النسبة او الشيء

ايضا مصدر فعل لازم الحذف اى آخر اعتبارا يقيد المسند اليه في المسند ايضا
اى عاد عودا على الحيثية المذكورة وهي عدم التعرض لكونه حقيقة او مجازا
وفي افراده متعلق بمحذوف اى وكالاعتبار الراجع الى افراده ثم عطف عليه
قوله وفي كونه جملة وقدم في بيان اعتبار الافراد الفعل لانه الاصل في المسند للدلالة
على النسبة المناسبة للحكم وفي اعتبار الجملة الاسمية لتقوى الفعلية بحسب الشرطية
والظرفية الراجعتين الى التقوى ومقيد خبر آخر لكونه لاصولهما لعدم الاختصاص
هذا اى كون الاعتبارات الراجعة الى الخبر لا يزيد على ذلك انما يكون اذا كانت الجملة
الخبرية مفردة غير منتظمة مع اخرى بالعطف او غيره وخص الخبرية لان الكلام فيها والا
فبحث الفصل والوصل يقع في الانشائية ايضا وكذا الايجاز والاطناب بل مما
لا اختصاص انتظام الجمل واما اذا انتظمت مع اخرى فتقع اعتبارات غير ما ذكر
في الفنون الثلثة حسن الامر ذلك او حسن ذلك الانتظام واقع فيكون هذا تكريرا او تذكيرا
للظرف السابق وفن رابع بدل من اعتبارات او خبر مبتداء محذوف اى هي فن رابع
ولعل الفايدة في هذا التكرير كان الاحسن ان يجعل فن رابع فاعل يقع وذلك اشارة
الى ما يعرض للجملة عند الانتظام لا الى الانتظام نفسه وهو مبتداء خبره اعتبارات
اى اذا انتظمت يقع فن رابع من الاعتبارات الراجعة الى الخبر ان الحاصل ح اعتبارات
غير ما ذكر في الفنون الثلثة ولا ينحصر الكلام في جميع ذلك اى ما ذكر من فنون
الاعتبارات الاربعة انحصار الذي يقع ويليق الا بالتعرض لمقتضى الحال تفسيرا
لمعناه وتفصيلا لافراده على وجه اجمالي ضابط لابواب علم المعاني يفصله على التحقيق
الكلام في مباحثه وذلك لانه لا يكفي فيما يتعلق بالغرض من علم المعاني معرفة الاعتبارات
من جهة تصورها او التصديق بثبوتها بل من جهة كيفية تطبيق الكلام بها على مقتضى الحال
وذلك لان الاعرف مقتضى الحال وهي لا الاعرف المقامات والحالات المقتضية
لذلك فالحرى اى فالحري الخليق بغرضنا عدم اغفال مقتضى الحال منسيا غير ملتفت اليه
بل اغفاله متوضا ملتفتا اليه لا يخفى عليك ان مقامات الكلام متفاوتة

كانوا

كانوا اذا قصدوا تاديه معنى من المعاني من مدح او ذم او شكر او شكاية او اعتذار
او افتخار او نحو ذلك قاموا او جلسوا فتكلموا في ذلك المعنى بما اتفق من الكلام
المناسب فسميت مقامات او مجالس تسمية للشيء باسم مكانه وربما سموا تلك المعاني
والامور الداعية الى ذلك الكلام المخصوص من حيث كونها منزلة المحل والموضع لذلك الكلام
مقاما وبمنزلة وقت وزمان له حالا فقالوا تكلم فلان في مقام المدح او الذم او في حاله
وكان هذا الكلام في محله او لم يكن وكان مناسبا للوقت او لم يكن فتحقق ان الحال
هي الامر الداعي الى الكلام مشتملا على كيفية مناسبة له من حيث توهم زمانيته للكلام
والمقام ذلك من حيث توهم مكانيته له ومقتضى الحال بالتحقيق هو ذلك الكلام المشتمل
على الخصوصية المناسبة وبهذا الاعتبار يصدق قولنا ان زيدا قائم عند رد
الانكار مطابق لمقتضى الحال يعني انه جزئي لذلك الكلام الكلي الذي يقتضيه انكار
المخاطب لقيام زيد وصادق هو عليه وموافق له في الاشتمال على الخصوصية وصح
ان تلك الخصوصية كيفية بها طابق الكلام مقتضى الحال الا انه لما كانت المطابقة انما تحقق
بتلك الخصوصية وكان اقتضاء الكلام ثابتا وانما اثر الانكار في اقتضاء تلك الخصوصية
شاع اطلاق مقتضى الحال على تلك الخصوصية على ما هو مقتضى ظاهر سوق كلامه في هذا
الكتاب اجمالا حيث يقول فان كان مقتضى الحال اطلاق الحكم حيث ذكر المسند اليه
ترك المسند وتفصيلا حيث يقول واما الحالة المقتضية للحذف للاثبات للتعريف
للتنكير على ما يمر عليك في الابواب فمقام التنكير يفصل لتفاوت المقامات
فذكر اولا التفاوت بحسب انواع المعاني والاغراض وثانيا بحسب بناء الحكم على
حال المخاطب وانقسامه الى الابتدائي والطلبي والانكاري ولذا اعاد لفظ كذا
وثالثا بحسب تفاوت حال المخاطب في قوة الادراك وعبر عن تفاوت القسم الاول
بالمباينة لكون المتقابلين في غاية الخلاف بحيث لا يصير احدهما الآخر قط بخلاف الاخير
فجعله المغايرة وقال ولكل من ذلك اى المذكور من المقامات معنى غير مقتضى الآخر اقتضاء
والمقصود اذ الغرض كان التعرض لمقتضى الحال ولما كان اعتبار هذه المقامات

كلها قبل الشروع في الكلام حتى كانه اعتبر اولا ان في مقام المدح مع مخاطب منكر غبي
ثم اخذ في الكلام واعتبر حال المسند اليه والمسند وما تعلق بهما وحال انتظام الجمل
وما ترتب عليه فالمعنى ثم اذا شرعت في الكلام اشارة الى ما ذكرنا العنوان الثلاثة الاخيرة
والى انه انما يكون بعد الاخذ في الكلام وملاحظة اجزائه واقترانه بكلام آخر بعد تمامه
وكان مقتضى الظاهر ان يورد ما يتعلق باحوال الحكم ايضا ههنا لكونه من اجزاء الكلام
بل معظمها الا انه لما لم يكن الدال عليه جزءا ملفوظا مسموعا مترتبا كالمسند اليه والمسند
ومتعلقاتهما جعله من الاحوال التي تعتبر قبل الشروع في ذكر كلمات الكلام
ولكل كلمة مع صاحبتها مقام من متعلق بالظرف الواقع خبرا مقدما اعني لكل كلمة او معطوف
محذوف اي لوضع كل كلمة والمعنى لكل كلمة وقعت في الكلام مع كلمة ذكرت معها مقام ما
ليس لها مع كلمة اخرى مثلا لزيد مع منطلق مقام ليس له مع انطلق او ينطلق والانطلاق
مع زيد المتقدم مقام ليس مع زيد المتاخر وكذلك المعرف والمنكر وغيرهما ولا نطلق
مع ان مقام ليس مع اذا ومع اذا مقام ليس مع لو ولان مع انطلق مقام ليس مع ينطلق
وعلى هذا القياس فليتامل في هذه الكلمة فانها جامعة لكثير من مباحث الفن وقد خفي
معناها على كثير من الناظرين وكذا معنى قوله ولكل حد ينتهي اليه الكلام مقام يعني ان
لحدود الكلام ونهاياتها وانقطاعاتها عليها واستمرارها امرا مختلفة لها مقامات
متفاوتة فمن مقام يقتضي قدرا من الايجاز وآخر اوجز واوجز وقدرا من الاطناب وآخر اكثر
واكثر وكذا لانقطاع الكلام على جملة مفردة مقام ولانتظامها مع جملة اخرى او اكثر
وانقطاعه بعدهما مقام آخر وارتفاع شان الكلام يعني الكلام الذي يعتد به
في الحسن عند ارباب البلاغة ولا يلحق باصوات الحيوانات وانحطاطه في باب الحسن والقبول
الذي يتعلق بنفس الكلام وبه يقع التفاضل والتناضل والارتقاء الى حد الاعجاز يكون
بقدر مصادفة المقام وما يليق به من الاعتبارات والخصوصيات بل من الكلام المشتمل عليها
فكلما كانت المصادفة اتم واوفى وما صادفه اوفق واليق كان الكلام في مراتب الحسن
في نفسه والقبول عند السامع البليغ ارفع واعلى وكلما كانت انقص كان اشد انحطاطا

وادنى

وادنى درجة واقل حسنا وقبولا وبما ذكرنا ظهر انه لا حاجة الى ان يجعل الانحطاط
بعدم ذلك بل لا يصح له وهو اي الاعتبار الذي يليق بالمقام بل الكلام المشتمل
عليه من حيث هو كذلك هو الذي نسميه مقتضى الحال فيكون هو الاعتبار المناسب
للمقام فان كان مقتضى الحال تفسيرا وتفصيلا لقوله وارتفاع شان الكلام
الى آخره وقد راعى في ذلك نكتتين احديهما الاشارة الى ان مرجع جميع الاعتبارات
حتى الراجعة الى الاجزاء انفسها كلها عائدة الى موقع خواص التراكيب حسنا فالمرجع
لحسن الكلام كذا والثانية الاشارة الى ما عليه المحققون من علماء المعاني وقد بالغ في تحقيقه
وتفصيله الشيخ عبد القاهر على ما لخصناه في شرح التلخيص وهو ان الخواص والمزايا
وما به يقع التفاضل في الكلام ويتعلق الاعجاز تعتبر اولا وبالذات في المعاني الاول التي
يدل عليها بالالفاظ ثم تتبعها في الالفاظ حتى يكون مرجع البلاغة والفصاحة
ومنشاء الحسن والبراعة وكل ما يوصف به الكلام في باب الفضل وتفضيل شاعر
على شاعر وكاتب على كاتب الى ترتيب تلك المعاني وتصويرها بالصور المختلفة والكيفيات
المتمايزة المسمى باسم النظم لا الى الالفاظ المنطوقة والحروف المسموعة انفسها ولا الى
المعاني الثواني التي هي الاغراض التي تقصد اثباتها كالوصف بالجمال او الشجاعة او السماحة
مثلا ووجه الاشارة انه لم يقل ان كان مقتضى الحال تاكيد الكلام فحسن الكلام ايراده
موكدا بحسب المقتضى سوى لفظ اسم الفاعل والمفعول مثلا ان كان الانكار
ضعيفا يحلى بتاكيد اقل او قويا فاكثر وان كان المقتضى تاكيدا ضعيفا يوكد لذلك او قويا
فاكثر واكثر على ذكر تنبيه الى ان عدم الذكر قد يعبر عنه بالحذف والطي والترك
وما امكن يراعي اختلاف العبارة في المقتضى وفيما يورد عليه الكلام ولذا قال ان كان المقتضى
ذكر المسند فحسن الكلام وروده عاريا عن ذكره اثباته على وجه من الوجوه المذكورة
اي معرفا من احد المعارف مصحوبا بتابع او غير مصحوب مقرونا بفصل او غير مقرون او منكرا
مخصوصا او غير مخصوص مخصصا بنحو من التخصيصات اي جملة او مفردا فعلا
او اسما معرفا او منكرا مقيدا كل ذلك بنوع قيدا وغير مقيد فحسن الكلام وروده على صورة الاعتبارات

استنظام الجملة مع اخرى ان اريد ذكرها مع اخرى فتعين فصلها او وصلها
لجملة دون اخرى او بالعكس فبالعكس واما ضمير معها فيجوز ان يعود الى ايهما شئت
لكن الانسب ان يكون مرجع الكل واحدا وحمل الايجاز ههنا على حمل عبارات المستعملين
والاطناب على ما سوى ذلك من الايجاز والاطناب مندرجا في مباحث الفنون
الثلثة   وقد رتب الكلام ههنا اى في تفصيل تلك الاعتبارات وبالجملة فيما يتعلق
بمباحث القانون الاول على فنون اربعة بمعنى صيرورة كل منها بمنزلة جزء من الكلام
ههنا بمنزلة الابواب والفصول فبهذا الاعتبار صح في كل منها انها في تفصيل اعتبارات
كذا كما ذكرنا في صدر القسم فان قيل قد دل قوله اركان المعنى فصلها او وصلها
والايجاز او الاطناب على ان كلا منها مقتضى الحال وتفس اعتبار مناسب فما معنى قوله
الفن الرابع في تفصيل اعتبارات الفصل والوصل والايجاز والاطناب قلنا
ان كانت الاضافة بيانية فلا اشكال وان كانت لامية ليلائم اعتبارات الاسناد
والمسند اليه والمسند فالوجه ان كلا من الفصل والوصل مثلا اعتبار مناسب
من حيث كونه من عوارض الكل المستعمل وذو اعتبار مناسب من حيث ان لكل منها
احوالا مثل كون الوصل بالواو او غيرها والتوسط بين كمال الاتصال والانقطاع
او لدفع الايهام وكون الفصل لكمال الاتصال او كمال الانقطاع الى غير ذلك من التفاصيل
المورودة في الفن الرابع وكذا الكلام في الايجاز والاطناب   وقبل ان نشرع
اى قبل ان نفصل الفنون الاربعة ما يناسبها ويحفظها في الذكر الاشارة من التنوير والتحرير
والتفصيل والتمثيل والتمهيد والتفريع والتعليل والدليل نقدمها على اصل يبنى عليه
ثباتك على الفصل وعدم اعتراضك بجرأة بعض الاحكام عن الدليل ليكون ذلك الاصل
مستقرا على ذكر قلبي كاين منك تحفظه ولا تغفل عنه او لتكون انت منه على صح ذكر
واحضار لا ترك واهمال او على موضع ذكرته وذلك الاصل هو انه ليس من الواجب
في صناعة من الصناعات وعلم من العلوم ان كان الرجوع في اصولها وتفاريعها الى ادلتها
واحكامها او في احكامها الكلية والجزئية الى مجرد النقل من غير دخل للوضع والاصطلاح

والالف والعادة كالعلوم الحكمية ان يكون الدخيل فيها اى المنتسب اليها من غير
ان يكون عريقا فيها يقال هو دخيل في بنى فلان اذا انتسب اليهم ولم يكن منهم كالناشئ
عليها اى كمن كان بمنزلة المجبول عليها يقال انشأته فنشأ ونشأ الغلام بلغ
وارتفع في استفادة الذوق من تلك الصناعة فان في العقليات الصرفة ايضا ذوقا
سواء كان يشبه الكشف والمشاهدة وهذا ما يقال ان الحكمة تصير كشفية ذوقية بعد ما
تكون كسبية نظرية واذا كان كذلك اذا كانت الصناعة عقلية صرفة فكيف
اذا كانت الصناعة كصناعة المعاني مستندة الى تحكمات منسوبة الى الوضع والاصطلاح
مثل كون ان زيدا قائم للتاكيد وان زيدا لقائم لزيادة التاكيد والى اعتبارات اى امور
ينظر اليها ويراعى منسوبة الى الالف والعادة والتدرب في النظم والتاليف والسبع
للتراكيب مثل كون قولنا الزاهد يشرب ويطرب للاستهزاء والاعتياد وان فيه وجوب
الاستطراد وانما ارتفع الوجوب على ان الانسان لانه ربما يفتح ولانه لا يحتاج
اليه في اثبات مطلوبه المشار اليه بقوله فلا على الدخيل اذا لم يجب ذلك المساواة به
فلا بأس على الدخيل في الصناعة التي هي علم المعاني ان يقلد صاحبها اى من صار بمنزلة
المجتهد فيها في بعض ما يجاب به من الاحكام بمنزلة العقوى ان فاته الذوق هناك البعض
مستمرا على ذلك التقليد الى وقت ان يتكامل له على التدريج في المواظبة على الاستغال
بهذه الصناعة الاسباب الموجبة لذلك الذوق الذي هو ملاك الامر فيها على ما قال
ان ملاك الامر في علم المعاني هو الذوق السليم والطبع المستقيم وان مدرك الاعجاز
هو الذوق ليس الا وان طريق اكتساب الذوق طول خدمة هذين العلمين فظهر ان كلا
من الذوق والطبع قد يطلق على القوة المهيئة للعلوم من حيث كمالها في الادراك بمنزلة
الاحساس ومن حيث كونها بحسب الفطرة وقد يخص الذوق بما يتعلق بلطائف الكلام لكونه
بمنزلة الطعام اللذيذ المشتهى لروح الانسان المعنوي والطبع بما يتعلق باوزان الشعر
لكونها بمحض الجبلة بحيث لا ينفع فيها اعمال الحيلة الا قليلا   وكان شيخنا اورد
على عواه شاهدي عدل من كلام شيخه شرف الدين الحاتمي وشيخ الكل عبد القاهر

واللف

للرجاء وأثنى على شيخه بعد بلائه وتزكيته لاحتياجه الى ذلك فان عبد القاهر معدل مزكي بكل لسان ذلك الامام في نسخة الاصل رفع على البدل والحسن النصب
على المدح وانه لن يتم على الامام بمجرد دلالة على انه من الكمال بحيث نعلم انه لا يكون له مثل فيما يستقبل من الزمان واما فيما مضى فلا حاجة الى الاعلام واسناد
ترك السماح الى الادوار مجازي بقرينة صدور الكلام من الموحد لا مبتل الى اسناد الحوادث الى الاوضاع والحركات الفلكية بحيلنا خبر كان يقال احاله بالدين
على فلان كان ساحة الحسن كان له في ذمة الحاتمي فاحاله به عند المطالبة على المعف وضمير فيها للكثير من المستحسنات والواو في ونحن للحال من بحيلنا وح ظرف متعلق
بالطرف الواقع خبرا لنا ممن نبغ اي ظهر واشتهر والعدة العدد الكثير وعلم الادب جميع ما يبحث عن احوال اللفظ كاللغة والصرف والنحو والمعاني والبيان والبديع والعروض
والقوافي والترسل وما يجرى مجرى ذلك وضمير اليه بعد ما تشعف كناية عن الاشتغال بها والتحرق فيها واصله من اغرى كان يصوبونه بالحنا فيفعل ذلك وبالجملة
كل من صنع بيد بلون علم ملتبسه بما يتعلق المعاناة المقاساة الوكيد القصد وليس بلغة اصلية بل مولدة قال في العرب الوكادة بمعنى التاكيد ليس بثبت فقال الكرمان
التوكيد بمعنى التاكيد غير مولدة الكد شدة العمل والمعنى انه مع كماله في العلم والافادة يحيلنا على الذوق ولا يقيم الدلالة ونحن مع اشتهارنا في انواع من علم الادب
وتحصيلنا طرفا صالحا منه نقبل ذلك ونقلده في تحسين ما استحسنه وقاموا كله
تنبيه دخلت الجملة الاسمية كما في قوله تعالى فما انتم مولاه وقول النابغة
فما ان تاعذرتي ان لم تكن قلت فان صاحبها قد تاه في البلد وهو ضمير الشان
او ضمير يفسره الامام وكم بعيد في موقع الخبر بتاويل الخبر ممن لم يجوز الا ان ابه
وهذا اشارة الى الاحالة على الذوق اذ ليس في دلائل الاعجاز ان ليس الدخيل
كالثاني اصلا فضلا عن الاعادة الفن الاول بينه اولا على ان مقتضى العقل
سوان يكون كلام المتكلم على الاطلاق بقدر ما يقصد من افادة النسبة الاخبارية

ذا والانشائية وما يتبع ذلك ويتعلق به وثانيا بانه اذا كان مخبرا لزم
ان يكون قصده افادة المخاطب الحكم او لازمه بقدر الاحتياج ثم فصل ذلك بانه
ان جرى على مقتضى الظاهر فان كان المخاطب خالي الذهن استغنى عن المؤكدات
وان كان مترددا حسن التاكيد بمؤكد وان كان منكرا وجب التاكيد بقدر الانكار
وان جرى على خلاف مقتضى الظاهر من الحال وجب العمل بمقتضى الحال الغير الظاهر
على تفاصيل مفصولة من المعلوم اي من القضايا المعلومة المقررة في العقول ان حكم عقل المتكلم
عليه اي ما يحكم به ويقتضيه ويثبت عنده ويرتضيه حال اطلاق لسانه وتحريكه الى
النطق بالالفاظ والحروف ان يصب منطوقه في قالب الافادة بحيث له يقصر عنها
لما لا يشتبه على احد ولا يزيد عليها احترازا عن عيب اللغو الذي هو عبث محض
ليس الاقدام عليه مقتضى العقل حتى لو كان قصده ان يلغو بمقتضى امر من الامور فحكم العقل
ان يفيد ذلك وقوله حال اطلاق من جهة المعنى متعلق بيفرغ لكنه ممنوع في حكم النحو
فينبغي ان يتعلق بمحذوف وبحكم العقل فليتنبه لما اشرنا اليه من انه يريد ان اللسان
متصرف ظاهرا وباطنا اللسان على تحصيل الالفاظ والحروف وآخر باطنا حاكما على الاول
على تحصيل المعاني وافادتها وحكمه المحكوم على الانسان سواء ان يصرف فصول اللسان
الى الافادة وبهذا يظهر انه لا يكفي ان من المعلوم ان حكم العقل ليس كلاما قبل الحصول
بمنزلة ان يقال من المعلوم ان المعلوم كذا بل كلام رصين بمنزلة ان يقال من المعلوم
ان الواجب بحكم العقل سواء ان يكون كلام المتكلم لا يزيد على المقصود ولا ينقص عنه
فاذا اندفع فقد ظهر بما ذكرنا من معنى الافراغ في قالب الافادة حسن تفريع
هذا الكلام على ما قبله اي اذا كان مقتضى العقل سواء الافراغ في قالب الافادة فاذا
شرع المتكلم في الكلام واطلق لسانه البحار كونه بصدد الاخبار والاعلام من غير
ان يذكر الكلام الخبري لمثل تاسف وتحسر او بث شكوى او نحو ذلك لزم ان يكون
قصده في حكمه الذي يتضمنه خبره الذي اندفع فيه افادة اي افادة المتكلم او خبر المخاطب
حال كون المفيد متناولا متعلق للافادة اعني التركيب وما يتضمنه من المذكورات

يقدر الاخبار لا انقص تحاميا عن القصور ولا ازيد تحاشيا عن اللاغية ولم يذكر
مفعول الافادة لان اللازم مما سبق ليس الا مجرد كونه مفيدا سواء جعل نفس افادة
للمتكلم او الخبر فالحكم راجع الى حقيقة الكلام والاخبار بذلك الخبر   فاذا القى
الكلام لتحصيل الكلام السابق وتعميم للخبر الذى اندرج فيه من هو بصدد الاخبار
والاعلام الى الابتدائى والطلبى والانكارى ما يليق بكل منها من الاعتبار المناسب
وفى قوله ليحضر وينتقش اشارة الى ان القاء الخبر ليس لافادة تصور مفردات بل لافادة
التصديق بالنسبة وارتسام صورة الحكم فى ذهن السامع وانما ذكر المفردات ليحضر
فى ذهن المخاطب معانيها المعلومة التى ربما كان ذاهلا عنها حال القاء الخبر اليه فان قيل
ربما يكون احد الطرفين بل كلاهما حاضرا بل الانتقاش حاصلا قلنا نعم اما ان يكون
الخبر عالما بهذا الحضور والانتقاش فى ذهن السامع فلا يكون مما نحن فيه اعنى القاء بهذا
الغرض فيصدق انه القاها للحضور والانتقاش فاستغنى عن المؤكدات لكن لم يحصل غرضه
بكلامه لامتناع حصول الحاصل وقد يقال ان السؤال انما يتوجه على تقدير حضور احد الطرفين
ومع كون حصول الغرض الذى هو حضور الطرفين جميعا واما على تقدير حضورهما فالمخاطب
يكون مترددا لا خالى الذهن فلا يكون من هذا القسم وفيه نظر اذ ربما يحضر الطرفان
من غير التفات الى النسبة وملاحظتها فلا يحصل التردد وقوله كفى جواب اذا ويحتمل عطف
عليه او حال بتقدير المبتدا وضمير حكمه للمتكلم الخبر وضمير يتمكن ومصادفة لحكمه او للاسناد
ولعله اقرب اذ حكم الخبر بالمسند للمسند اليه هو ايقاع النسبة او لا ايقاعها
يعنى الاعلام بذلك والدال عليه والمتمكن فى ذهن المخاطب سواء الوقوع او اللاوقوع
وموقع الاسناد وضمير اياه لذهنه وقوله فيستغنى عطف على كفى او يحتمل على
قصد الترتيب والتفريع اى اذا كفى نفس الحكم استغنى الحاكم عن مؤكدات الحكم وقوله
قبل ان عرف الهوى للاستقبال بالنظر الى زمان الاتيان لا بالنظر الى زمان الايجاد
والتكلم فليتدبر   واذا القاها اى الجملة الخبرية الى الطالب لها مترددا يحضره
المسند اليه والمسند دون الاسناد ويكون الالقاء لانقاذ المتكلم او لحكمه

وكن

ذلك الطالب المتحير عن ورطة الحيرة التى هى بمنزلة الموت والهلاك لنفس حيوة الروح
مع شعوره بها فى الجملة استحسن تقوية الحكم بادخال شىء من المؤكدات فى الجملة
الخبرية فقوله طرفاها مبتدا خبره عنده والجملة صفة كاشفة لمتحير ودون الاسناد
ظرف متعلق بعنده اى متجاوزين الاسناد فانه ليس عنده وقوله فهو مبتدا خبره
بين بين لكن بين الاثبات والنفى والجملة عطف على جملة طرفاها عنده وضمير فيه للاسناد
وهى فى موقع الصفة لحروف بغيره بين بين لكن هو كائن محل من الاسناد وفاعل المنقذ
بمقتضى ظاهر سوق الكلام ومقابلة قوله ليرده الى حكم نفسه فى القسم الانكارى
ينبغى ان يكون ضمير المتكلم المخبر لكن يحتمل قوله استحسن تقوية المنقذ على اضافة المصدر
الى الفاعل على معنى يحسن تقوية المتكلم الخبر بادخال اللام فى الجملة الاسمية بعيد بتخييف
لا يليق بمثله ولا يلائم ما ذكر فى الابتدائى من قوله كفى فى ذلك الانتقاش حكمه وفى
الانكارى من قوله استوجب حكمه تاكيدا فالوجه حمل المنقذ على ما به الانقاذ وهو كلام المتكلم
وفى قوله استحسن دون وجب اشعار بان هناك اقتضاء المؤكد دون المرتبة الوجوب فى
من الانكارى حتى لو ترك لم يكن ذلك البعد بل ذكر الشيخ عبد القاهر انه انما يحسن التاكيد
اذا كان للسائل ظن فى الجانب الاخر للقطع يحسن صالح فى جواب كيف زيد وقائم فى جواب
اقائم زيد ام قاعد من غير تاكيد ثم على تقدير كون المراد بهذا الاستحسان هو الوجوب
لا باس بمشاركته الانكار الضعيف فى ذلك مع تفاوت فى الوجوب
واذا القاها اى الجملة الخبرية الى المخاطب حاكم فيها بخلاف ذلك الخبر بان يكون حكمه الاثبات
وحكم المخاطب النفى او بالعكس القاء لاجل ان يرد المخبر ذلك الحكم بالخلاف الى حكم نفسه
استوجب حكم الخبر لترجح على حكم المخالف تاكيدا بقدر ما فى قلب المخالف من الانكار
بزعم الخبر واعتقاده فقوله ليترجح مفعول له لاستوجب وتنازع فيه فاعل ومفعوله
اذ لو اخر عن المفعول لتخلل بينه وبين وصفه اعنى بحسب ما اشرب ولو اخر عن الوصف
ايضا لبعد عن المعلل والتبس وما فى ما اشرب مصدرية يقال اشرب الثوب
الصبغ اذا تداخله الصبغ اى دخل فى اعماقه اسند الى مفعوله الاول وفى اعتقاده

متعلق بأشربوا بأن المكانة كما في قوله تعالى وأشربوا في قلوبهم العجل والضمير للمخاطب
ويجوز أن يتعلق بحسب والضمير للمتكلم أي بقدر الإنكار في زعم المتكلم واعتقاده لأنه
الذي يورد القدر من التأكيد فناسب أن يعتبر قدر الإنكار بحسب اعتقاده لا بحسب
الأمر نفسه وقوله لمن ينكر ولمن بالغ في الإنكار متعلق بقولك المقدر وقوله على هذا
أي كائنا على الطريق المذكور أي لمن بالغ في الإنكار زيادة مبالغة فإن قلت
كيف اعتبر هنا الترجيح وهو بالمساوي البوة القوية وهي بالمقاومة وإذا له الإنكار
أعلق قلت لما كانت الحيرة أمرا مستنكرا مما يطلب الواقع فيه النجاة منه وبمجرد
النجاة منه يقع في الظن والاعتقاد ناسب اعتبار الانقاذ فيه ثم سوق إلى المقوي والمعاون
فاستحسن تقويته ولا كذلك زوال الإنكار فإن المنكر ربما يأنس بإنكاره بل يبتهج والإنكار
لا يوجب الوقوع في الظن والاعتقاد بل إنما لا يفضي إلا إلى الحيرة فاحتاج إلى الترجيح لئلا تقتصر
زواله على حد التساوي بل يميل إلى جانب الاعتقاد   وإن شئت أن تعرف زيادة
التأكيد بحسب زيادة الإنكار فتأمل كلام الله فيما حكى عن رسل عيسى عليه السلام قالوا أولا
إنا إليكم مرسلون حين كذبوا وثانيا ربنا يعلم إنا إليكم لمرسلون حين توغلوا في تكذيبهم وخوطبوا
بما أنتم إلا بشر مثلنا وما أنزل الرحمن من شيء إن أنتم إلا تكذبون وفيما ذكرناه رد على صاحب الكشاف
حيث قال إنما قيل إنا إليكم مرسلون أولا وإنا إليكم لمرسلون آخرا لأن الأول ابتداء
إخبار والثاني جواب إنكار وإنما لم يتعرض المصنف للتأكيد القسمي بقوله ربنا يعلم لأنه يريد التعرض
لما هو في نفس الجملة الملقاة وتختلف بصورتها وإيراد الآية في عبارة الكتاب على سبيل البدل
من كلام رب العزة وحيث قال متعلق بتأمل وكذا كيف بقرينة تضمين معنى العلم والمعرفة
قيل تسويد الشمال من كلام رب العزة وليس كذلك وضمير البهمة للآية لأصحاب القرية
وهي أنطاكية والاثنان قيل يونس بعض أنبياء الموصل والثاني يحيى وقيل يونس وتوماس
والثالث شمعون وعززنا قويناهم من عز المطر الأرض لبدها وشدها وعززنا بالتخفيف
أي غلبنا وقهرنا   وإخراج الكلام في هذه الأحوال أي لخلو المخاطب خالي الذهن
وتردده وإنكاره على الوجوه المذكورة من التجريد عن المؤكدات والتأكيد استحسانا والتأكيد

وجوبا

وجوبا بحسب الإنكار يسمى إخراج مقتضى الظاهر على إضافة التبيين أي إخراج الكلام
على وفق مقتضى الظاهر يعني الظاهر من الحال لمقتضى الحال أعم من أن يكون بحسب الظاهر
بأن لا يعدل عن ظاهر الحال أو بحسب غير الظاهر بأن يعتبر في كلامه الأمور التي يناسب تنزيل
وجود الشيء منزلة عدمه أو بالعكس فيعمل على موجبه ويعدل عن الظاهر وكل مقتضى الظاهر
مقتضى الحال ولا عكس كما في صور الإخراج على خلاف مقتضى الظاهر   وإنه أي إخراج
مقتضى الظاهر مطلقا يسمى في علم البيان بالتصريح لا بمعنى أنه يبحث فيه عن ذلك وعن تسميته
بل بمعنى أنه يبحث عن أحوال الكناية كما سيعلم أن الإخراج على خلاف مقتضى الظاهر من جملتها
وأن مقابلها يسمى التصريح وإخراج مقتضى الظاهر من جملته ولخفاء هذا المعنى وبعد أن يقع
مثله في علم البيان أكد الحكم بأن   والذي لي بناك أي أبصرناك ووفقاك مبتدأ خبره
الكلام المرتب والعائد في الصلة محذوف وأعمال البصر جعل القوة الإدراكية عاملة فيه متصرفة
وفي الأساس استوثقت منه أخذت في أمره بالوثيقة وهو المناسب هاهنا لا ما في الصحاح
استوثقت منه أخذت منه الوثيق وأما استوثقته بمعنى وجدته وثيقا فكما قيل لغة
ولا مناسبة هاهنا فالمعنى أخذت في جواب العباس المبرد إلى آخره التقليب في الكندي
بالوثيقة حيث عرفت مما ذكرنا أنه صادر عن التحقيق فقوله حين متعلق بجواب سأل أي الكندي
أبا العباس   هذا أي الذي ذكر من إخراج مقتضى الظاهر على ما ذكر لكن يقع الإخراج
على خلاف مقتضى الظاهر مع تعدد رتبته وكثرة فروعه وشعبه وابتنائه كثرة اللطائف
القرآنية والدقائق البيانية عليه ورجوع المهرة وأرباب البلاغة والسحرة من أصحاب البيان والبراعة
إليه ولعظم في قوله ثم إنك ترى إلى آخره إشارة إلى هذا المعنى وإلى أن ما سبق من كون القصد
إفادة الحكم أو لازمه ومن وجوب ترك المؤكدات في الابتدائي والتأكيد استحسانا في الطلبي
ووجوبا في الإنكاري إنما هو على تقدير مقتضى الظاهر وأما بعد تجاوزه إلى خلاف الظاهر
فيكون أحكام واعتبارات أخر مثل إلقاء الجملة الخبرية إلى من هو عالم بالحكم ولازمه ومثل التأكيد
في الابتدائي وتركه في الإنكاري وقلة التأكيد مع قوة الإنكار وبالعكس وغير ذلك
ولا يرد الاعتراض على ما سبق بأنه قد لا يجب التجريد في الابتدائي ولا التأكيد في الإنكاري

ونحو ذلك على ان المذكور فيما سبق هو ان مجرد الحكم كاف في انفاس للاسناد مستغني
عن التاكيد وان التردد موجب لحسنه والانكار لوجوبه وهذا لا ينافي ان يوكد الاول
لغرض اخر ويترك التاكيد في الاخرين لمانع او لسبب راجح كالاخراج لا على مقتضى الظاهر
او لصدق رغبة ووفور نشاط في الابتداء وعدم باعث ومحرك عن المتكلم وعدم قبول
ورواج عن السامع في الانكاري كما في قول المنافقين عند لقاء المومنين امنا وعند لقاء
اخوانهم انا معكم او لسبق الظن من المتكلم في الحكم الذي وقع انه لا يقع كما في قوله تعالى
رب اني وضعتها انثى الى غير ذلك من الاعتبارات المناسبة وقد ذكر الشيخ عبد القاهر
في دلايل الاعجاز نبذا من ذلك الغلو بالكسر التجيب والذاهب ومنه شاو مغلق بالي بالتجاب
والغرايب التي تكاد تدخل في حد خوارق العادات ومن هنا يقال له الساحر والنفث شبيه
بالنفخ وهو اقل من التفل ونفث ريقه ونفث في العقدة وعليها وذلك في السحر وصار
ذلك ترشيحا للاستعارة الساحر للمتكلم بالغرايب والمراد بهذا الفن صناعة البلاغة
لا علم المعاني كما قد توهم والخطابة صناعة يمكن بها اقناع الجمهور فيما يراد ان يصدقوا به بقدر
الامكان ومقابلة البرهان وذلك مبتدا خبره الظرف اعني اذا خلوا وعلى تمييز
من الخبط والوجوه المحلوم مثل ان لا يعمل المخاطب بعلمه او يساوى في غموض المحلة او يكون الحكم
في غاية البعد والغرابة وامثال ذلك مما يصح اعتباره ان يشبه العالم بغير العالم
وان شئت ان تعرف ان العالم ما الحيء من منزلة الخالي عن العلم فتامل في قوله تعالى ولقد
علموا لمن اشتراه الاية فان صدره يدل على ان اهل الكتاب قد علموا ان من اشترى
كتاب السحر والشعوذة ليس له في الاخرة نصيب من الثواب واخره يدل على انهم لم يعلموا
ذلك لان لو لانتفاء الثاني لانتفاء غيره يعني لو كانوا يعلمون انهم لم يكونوا يعلمون
ومتعلق يعلمون هو متعلق علموا بدلالة السياق ولا نقل بل السياق
يدل على ان متعلق يعلمون هو مضمون بئس ما شروا به انفسهم لانا نقول
لو سلم فهو اما واحد هو رداءة ما اشتروا وعدم تعلق نفعه في الاخرة وترتب نصب عليه
وجواب لو محذوف اي لامتنعوا او لرجعوا واللام في لقد علموا جواب قسم محذوف

وفي لمن اشتراه لام ابتداء مثلها في علمت لزيد قائم ومن اشترى مبتدا وخبره ماله في الاخرة
من خلاق واللام في لبئس ما شروا جواب قسم محذوف او لها عطف على لقد علموا وكلام
المصنف صريح في ان ليس القصد الى ان في الاية خبرا القي الى مخاطب هو عالم بفايدته ولازمها
لكن نزل منزلة الجاهل وذلك اي صريح بان اثبات العلم هو لاهل الكتاب والخبر هو ما تعلق
به علموا ويعلمون وليس في الكلام القاء هذا الخبر اليهم ومنهم من توهم الاية مثالا لذلك
فخبط خبط عشواء واعتراض صاحب الايضاح بان كلام المفتاح يوهم ان الاية من امثلة
تنزيل المخاطب العالم بفايدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل وليس كذلك على ما بينا من انه لم يلق الى
اليهود جملة الاخبار من اشتراه ما له في الاخرة من خلاق بل القي الى النبي عليه السلام وساير
السامعين الخبر بان اليهود عالمون بذلك مدفوع بانه لا ايهام بعد النظر في قوله
كيف تجد الى اخره ولو سلم فلا تقصير في الايهام بعد وضوح المرام فقوله تجد حال من ضمير
عليك اي الزم وحافظ او استيناف في موقع جواب الامر وكيف حال من تجد
ونظيره اي نظير قوله ولقد علموا الاية في نفي الشيء واثباته وان لم يكن مع العلم
قوله تعالى وما رميت اذ رميت حيث اثبت له الرمي اولا لصدوره عنه ظاهرا
والكسبا ونفاه عنه ثانيا حيث لم يوثر حد الابلغه رمي البشر ولذا قال
ولكن الله رمى وذلك انه لما التقى الجمعان يوم بدر رمى بقبضة من الحصباء في وجوه
المشركين وقال شاهت الوجوه فلم يبق مشرك الا شغل بعينيه فانهزموا وقوله تعالى
وان نكثوا ايمانهم الاية حيث اثبت لهم الايمان بدلالة الاضافة اليهم وايقاع
النكث اي النقض عليها ثم نفاها بقوله انهم لا ايمان لهم من جهة عدم الاعتداد
بها بناء على عدم وفائهم بها فان قيل هو ليس بصدد الامثلة والنظاير
لقوله تعالى ولقد علموا الاية بل لتنزيل العالم بالخبر منزلة الجاهل فالمناسب ان
يجعل ضمير نظيره عايدا اليه على ان الاية الاولى مثال وتنزيل العالم بفايدة الخبر
ولازمها منزلة الجاهل والاخريان نظيرتان له في مجرد نفي الشيء بعد اثباته على قربا
قلنا اما كون الاية الاولى من الامثلة فغلط على ما نبهناك ان تنبهت

واما كونه بصدد ايراد الامثلة فوهم لان القاعدة انما تم بقوله فيسوقون الكلام
الى هذا مساقه الى ذاك الخ على ما يشير اليه وسيوقفك اليه التامل ان شاء الله تعالى
واما مساق الحديث فهو انه يريد ان يذكر عدة صور من نقث الكلام لا على مقتضى الظاهر
على ترتيب ما سبق من مقتضى الظاهر من القصد الى الافادة للحكم او الازمة في مطلق الخبر
وترك التاكيد في الابتداء والتاكيد موكدا في الطلبي وبقدر الانكار في الانكاري الاول
ان ينزل العالم منزلة غير العالم فيساق اليه الكلام مساقه الى الخالي الذهن الثانى
ان ينزل غير السايل منزلة السايل فيوكد الكلام معه الثالث ان ينزل غير المنكر منزلة
المنكر فيوكد الرابع ان ينزل المنكر منزلة غير المنكر فيترك التاكيد ولما توهم في اثناء تقرير
الاولى استبعاد تنزيل العلم بفايدة الخبر ولازمها منزلة عدمه حاول ان الذي يستبعد المخاطب
على ثبوته في صورة اعلى بطريق ابين وادل وهو جعل العلم بنسبته ما منزلة عدمه مصرحا
بالاثبات والنفي كما في الاية الاولى ثم في اعلى بطريق اوضح اعنى جعل وجود الشي منزلة
عدمه بعبارة اصرح كما في الايتين الاخريين ويظهر من هذا ان قوله فيسوقون عطف
على احلوا كما اعلم عليه المصنف بعلامة الجزم في نسخة بخط الاعلى ينفقون كما توهم
جميع الشارحين والناظرين وذلك لانه ح يقع موقعه وذلك اذا احلوا محله حاله او اضمارا
غير مفيد بل يكون فاسدا اذ لا معنى لتقييد النقث المطلق بهذا الوقت وتخصيصه
وتقع المعطوفات في موقع التفصيل للنقث مع الاشعار في الاية الاخيرة بان كلا منها
في اي وقت يكون بخلاف الاول اعنى سوق الكلام الى هذا مساقه الى ذاك اذ لا دلالة حينئذ
على نسبته بما اذا احلوا اما اذا عطف على احلوا فالمعنى ان هذا النقث يكون اذا احلوا
فساقوا واذا قدموا الى غير السايل ما يلوح للخبر فاقاموه مقام السايل واذا راوا على
غير المنكر شيئا من امارات الانكار جعلوه منزلة المنكر واذا كان مع المنكر رادع
عن الانكار فقلبوا القضية فانظر الى حسن هذا الكلام وانتظامه وتاديته على ما هو
عادته في افتنانه حيث عبر عن الاحكام والشروط في الصور الاربع بعبارات مختلفة
وذكر الاولى بطريق عطف الحكم على ما اضيف اليه كلمة الشرط بخلاف البواقي لكون الاولى

في مطلق الخبر والبواقي تفاصيل متقابلة على نظام واحد وينبغي ان لا يخفى على من له
معرفة باساليب الكلام ان الاشارة بهذا في قوله فيسوقون الكلام الى هذا الى الخبط
بفايدة الخبر ولازمها وبذاك الى الخالي الذهن عن ذلك انما يحسن على ما ذكرنا من كون قوله
فيسوقون عطفا على احلوا وكون قوله وان ثبت الى اخره اعتراضا بينهما فان قيل
هل يجوز ان يكون فيسوقون في موقع جواب اذا احلوا وينتظم عطف يقدمون وينزلون
عليه مقيدين بظرفيهما فان ذلك بمنزلة على ظرفه قلنا لا لانه يربط من الطرفين
اعنى اذا احلوا فيسوقون لا معنى لغير ذلك بخلاف ما اذا جعل الجزء سوا الظرف
وهكذا يقدمون عطف على اذا احلوا فيسوقون ميلا الى المعنى كانه قال اذا
احلوا فيسوقون واذا كانوا قدموا فيقيمون وهكذا اشارة الى تنزيل العالم
منزلة غيره ولفظ قد للتحقيق او التقليل يصبونه اي التركيب او الكلام بها اي لمن سال
ومن السائل اذا كانوا استطلعوا يتعون وهذا الاشتراط بالنظر الى ما هو الشايع في الاستعمال
ولا يمتنع ان يقع ذلك بسبب غير التلويح ولفظ يلوح معناه الاشارة من بعيد اشعارا
بانه ليس ما قدموا مما يعلم به خصوصية هذا الخبر بل ما يناسبه ولفظ مثل اشارة الى
انه يجب ان يكون الملوح سوى ذلك المقدم مخصوصا بل ما هو من جنسه ويقظ النفس اشعارا
لجودة تهيؤها لما يرد عليها وعدم ذهولها واستشرافها تطلعها ونظرها مع زيادة طلب
من استشرفت الشي اذا رفعت بصرك تنظر اليه وبسطت يدك فوق الحاجب كالذي
يستظل من الشمس تمثيل لتكلف الميل وتردد في موقع الحال او البيان للتحير مصدرة
بان اشعارا بان تاكيد هذا النوع يكون بان خاصة بحسب الاستعمال وتحقيق الاسلوب
متعلق السلوك مبني على استقراء اساليب الكلام فطرقه وجمع المقامات وانتزاع الاحوال
الهامي على اعتبار الجزئيات والمقامات سلوك هذا الطريق في هذا المقام وهذا
الاسلوب اشارة الى تنزيل من لا يسال منزلة من يسال ثم الحمل على وفقه في صناعة
التركيب واصابة المحز اي موضع الحز وهو القطع عبارة عن فعل الامر على ما ينبغي
ويليق وهو هنا تطبيق الكلام على مقتضى الحال على الوجه الاليق الاوفق

اومَا ترى الواو للعطف على مقدر اى امدخل او تطلب مثالا وشاهدا وبشار بن برد
الاعمى من شعراء الدولة العباسية بكرا صاحبي قبل الهجير ان ذاك النجاح في التبكير
الى الهجير النجاح الظفر والفوز بالمطلوب استهوا جعلوا ما ابين البلاغ المعد
المقتدى بهم في البلاغة والفصاحة العالمون بعلم المعانى وانما وصفهم بالمهذب
بخلقهم وجبلتهم الى تطبيق مفاصل البلاغة من ابياتهم بالكلام البليغ على احسن ما ينبغى
واكمل ما يليق وحكم بانهم الاعراب الخلص من مخالطة الاعاجم فان ذلك يورث نقصانا
فى ذلك واكد ذلك بكونهم يسكنون البادية ولا يدخلون البلاد وهذا كما قال البصريون
للكوفيين نحن اخذنا اللغة عن اكلة اليرابيع وحرشة الضباب وانتم عن اكلة الشواريز
وباعة الكواميخ الهناء القطران والنقب بسكون القاف جمع نقبة اول ما يبدو من الجرب
قطعا متفرقة وهو مصراع صار مثلا اول من قاله دريد بن الصمة رأى الخنساء
تطلى ابلها وهى حاسرة حسناء فقال ما ان رأيت ولا سمعت كاليوم هانئ اينق جرب
متبذلا تبدو محاسنه تضع الهناء مواضع النقب الطلى للابل الاينق
جمع ناقة اصلها انوق الجرب جمع جرباء المتبذل من لا يصون محاسنه المولدون العرب
من ليس من خلصهم وكلام مولد ليس من اصل لغتهم اولئك اشارة الى الاعراب
الخلص ومن الشواهد لما نحن في ادعائه وبصدد بيانه من حسن هذا الاسلوب
وكون سلوكه من كمال البلاغة وقوله حين استنشداه اى الاصمعى وخلف بشار القصيدة
فيه اشارة الى ما روى انهما اتياه فقالا ما هذه القصيدة التى احدثتها فى ابن قتيبة
قال هى التى بلغتكما قالا بلغنا انك اكثرت فيها من الغريب قال ان ابا قتيبة يتباصر
بالغريب اى يرى ان له بصيرة به فاحببت ان اورد عليه ما لا يعرف قالا فانشدناها
يا ابا معاذ فانشدهما وقوله اعرابية وحشية اى منسوبة الى عرب البادية وساكن
الوحش اى على طريقتهم وقوله ولا يشبه ولا مدخل عطف على خبر كان اى من
كلام المولدين اى لو قلت بكرا فالنجاح كان هذا القول من جنس كلام من ليسوا
من خلص الاعراب وكان لا يشبه ذلك الكلام الذى يقوله الاعراب البدويون وكان

لا مدخل فى معنى القصيدة اى فيما قصدت بها من كونها اعرابية وحشية من جنس كلام
البدويين وانا احكى لك فى هذا المقام ما يطلعك على بعض احوال المصنفين لتعلك
تعذرنا فى التعويل من مشاركتهم والويل الطويل من مساجلتهم وذلك ان بعض من تصدى
لشرح هذا الكتاب من مشاهير عصره وحاول الرد على جميع الشارحين قال ايراد
قوله ولا يشبه بلفظ المضارع تنبيها على انه ليس بعطف على جواب لو اعنى كان
على ما يظنه اكثر المتأملين فى هذا التركيب فانه لو سلم جوازه بناء على كونه بمعنى الماضى
لكنه فاسد من جهة المعنى لان قوله ولا يدخل فى معنى القصيدة عطف عليه فيصير المعنى
انى لو قلت بكرا فالنجاح لم يدخل هذا فى قصيدتى وفساده بين اذ على تقدير ان يقول ذلك
كان هو داخلا فى قصيدته بالضرورة فالوجه ان الواو للحال والقصد الى استثناء
نقيض اللازم اى لكن الحال ان هذا اعنى بكرا فالنجاح الكائن من جنس كلام المولدين
لا يشبه كلام البدويين ولا يدخل فى معنى قصيدتى المقولة على طريقة الاعراب البدويين
فيلزم ان لا اقول بكرا فالنجاح فانظروا معاشر الاحرار واعتبروا يا اولى الابصار
انشد القصيدة فى المساء اصله من القصيد وسواء السمين المكتنز
الذى يتقصد اى يتكسر اذا استخرج من قصبته لمخه فسموه به كما يسمى الجيد السمين
للكلام الجزل الفصيح والغث للردى منه وقيل القصيد فعيل بمعنى مفعول لان الشاعر
قصده بتجويده وتنقيحه وقيل القصيد من اقتصدت الكلام اى قطعت وقائل الشعر
احتفل له وتجه بالالفاظ الجزلة والمعانى الحسان للذة العذبة فحوى الكلام ما يفهم منه
وفاحيته خاطبه فهمت مراده صاحبا بشار الاصمعى وخلف الاحمر انهما كانا يأتيان
بشارا ويسلمان عليه بغاية الاعظام ثم يقولان له يا ابا معاذ ما احدثت فيخبرهما
وينشدهما ويكتبان متواضعين له حتى يأتى وقت الزوال فينصرفان واما ابو عمرو بن
العلاء فكان من عظماء القراء والعلماء والمرجوع اليه فى اللغة والنحو وعنه اخذ يونس بن
حبيب والخليل النحوى من ذكر الا ان يشبه البليغ الكامل يقال فحل بين الفحولة والفحالة
والفحالة وسوم فحول هذا النوع البلاغة والفصاحة والموفق بالوزن قال الشريف

المرتضى كان بشار مقدماً في الشعر حتى ان كثيراً من الرواة كان يلحقه بمن قبله
من المحدثين واما الاصمعي فهو عبد الملك بن قريب الباهلي كان اماماً في الشعر والغريب
والملح وكان الرشيد يسميه شيطان الشعر وقال له بعض الاعراب
وقد رآه يكتب كل شيء ما انت الا الحفظة تكتب لفظ اللفظ وقال له آخر
انت حتف الكلم الشرود وخلف الاحمر كان احد من لم يبد سعيد بن اوس الانصاري
التلخيد استجلاب القلب من الخرزة بالضم رقية كالتي او خرزة يوخذ بها النساء الرجال
الا راشح استثناء مفرغ في موقع الخبر المجرى ما جرى   رشحت القربة بالماء اذا
ترشح منها الماء والباء للملابسة ما انت منه على ريبة هو النفث الا على مقتضى الظاهر
او تنزيل غير السائل منزلة السائل ومنه حال مزدية على الشرود او متعلق بمحذوف
اي ما انت على شيء منه وعلى ريبة بيان له وقوله عطف على مقدر اي فلا تكن على ريبة وقل
مثل بشار مبتدا خبره الظرف اعني اذا خاطب مع جوابه اعني افتراه ويجوز ان يجعل
الخبر افتراه وعلى كل تقدير هو مأول بالخبر لكونه استفهام انكار والفاء للعطف
على محذوف اي انظنه ذاهلا عن حال صاحبه او تثبت الظن فتراه وقد نهج حال من
ضمير خلطت واعمال ما بعد الظرف في الحال وما بعد الاستفهام في الظرف محل نظر ويطلب
له تاويل وحايمين حال او ثالث مفعولي لا نتصورها المتضمنة معنى العلم او الظن واضافه
حول الى الحامل التكبر على سبيل الحكاية فيجانف في نسخ الاصل مرفوع معطوف على لا نتصور
اي اتراه غير متصور ومتجانفا وقد روى النصب على جواب الاستفهام مثل هل تاتيني
فاحدثك اي هل منك اتيان فتحديث فالمعنى ايكون منك ظن عدم تصور بشار صاحبه
حايمين فيتباعد عن التاكيد ولا يصح جعله جواب النفي لفساد المعنى اذ يصير المعنى على
قياس ما ذكروا في ما تاتينا فتحدثنا انه ليس تصور ولا تجانف او ليس تصور فيفضي
الى التجانف اي تصورات كثيرة لكن لا تجانف   ان يهدر من هدر البعير اذا
ردد صوته في حنجرته الشقشقة شيء كالرية يخرجها الفحل من فمه يشبه تكلم الفصيح
بصوت الفحل تلك الحالة وتعالى هدرت شقشقته هفت الريح البوادي

من هفت الريح هبت وولان ماضي القيصوم والشيح اي بدوي ومنبتان في البادية
شمر ازاره رفعه وشمر للامر وتشمر وشمر له اذا تهيأ له وشمر عن ساقه الجد مبالغة في الجد كما جعل
هو الذي يجد ويشمر عن ساقه ونحو ان يكون الاضافة للملابسة اي شمر عن ساقه للجد المسافة
المسافة ونظيره اي نظير قول بشار في الاساس غناه وتغنى مثل كلام فقلم قال
فاظ الشريت في قيد وسلسلة   صوت الحديد يغنيه اذا قاما   فاظ والشريت
على الشين المعجمة والراء وتشديد الباء موضع وضمير عنهما للابل والحداء مصدر حدا الابل
اذا غنى لها واما حداها الابل بمعنى سافها لقصد الحدو ووجه الجمع انه اذا ذكر امرا وفي
او غيرهما وكان مظنة ان يتردد ذهن السامع في سبب له باعث على ذلك يجعل كالسائل
ويلقى اليه الحكم موكدا بان وقوله وفي التنزيل ولا تخاطبني جملة معطوفة على وقع ونظيره فيهما
وقيل القدر نظيره في الشعر فيهما وفي التنزيل ولا تخاطبني وهو امر لغنيه عند بعض
الى تكلف لموقع الظرف اعني في الشعر وفي التنزيل ومعنى ولا تخاطبني لا تدعني بانوح في شان
قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك انهم محكوم عليهم بالغرق   واذا صادفت
يعني اذا تاملت فيما سبق من اخراج مقتضى الظاهر وخلافه وتنزيل غير السائل منزلة السائل
فيما بعد الامر واطلعت على ما سيأتي في بحث الفصل والوصل من مواقع الاستئناف
وتنزيل السوال المقدر منزلة المحقق وفي بحث الايجاز والاطناب من اختلاف المقامات
في اقتضاء ذلك وفي اقتضاء الدلالة على المعنى بصريح اللفظ وبالوان اطلعك ذلك الى
ابصر بالك وعرفاك مع ذلك الوقوف في باب النقد لتركيبات الجمل الخبرية الواردة
بعد الامر في معرض التعليل وساق السبب على نقاوتها في النقد والاختيار فاذا قلت
اعبد ربك فان كان المخاطب منكرا لاستحقاقه للعبادة او مترددا فيه او خالي الذهن
مع امارة انكار او سوال كان قولك ان العبادة حق له جيدا في الغاية لمصادفته مقتضى المقام
والعبادة حق له رديا لخلوه عن ذلك وقولك العبادة حق متوسطا لاشتماله على نسبة
تاكيد واشعار بالسببية وان كان خالي الذهن من غير امارة انكار او تردد او منكرا
او مترددا مع اعتبار ما يزيل الانكار والتردد كان قولك العبادة حق له جيدا في الغاية

النقد الاختيار يقال نقدت الدراهم اذا اخرجت منها الزيف

وان العبادة حق له رديا وفي العبادة حق له متوسطا لقربه من الكلام الابتدائي وان
كان مما لا يناسب الوصل الكلام بما قبله نحو وظاهر ان اعظم الاسباب كان والعبادة
جيدا في الغاية والعبادة حق له وان العبادة حق له متوسطا لان ان تغني غناء الفاء
في الجملة وان كان يناسب الوصل الحق اللغوي كان الاجود العبادة حق له وعلى هذا القياس
مما اذا كان المناسب اغناء الخاطر عن السؤال او القصد الى ان لا ينقطع منه شيء او ان
لا ينقطع بكلام السامع او ان يبسط الكلام او ان يوجز حتى انه ربما كان المناسب الجمع
بين الفاء وان مثل فان العبادة حق له   وكذلك قد ينزلون عطف على كذا تعرف
اي لفظ كذلك لبعد العهد وطول الفصل وقدم ههنا المفعول فيه اعني منزلة المنكر لرجع
ضمير عليه الى الاقرب ويجعل امارات الانكار ملابس لحيلولتها دون ادراك الحق والنظر الى هذا
جعل الكلام الوارد في مقابلته خبرا او ابرازه للمنكر وغيره على طريق واحد حياكة على منوال
واحد والمنوال هو الخشبة التي يلف الحائك الثوب عليها وضمير كذبته وله لمن تصدى
يقال كذب اخاه وكذبت عينه اراه ما لا حقيقة له وكذبته نفسه منته الاماني وخيلت اليه
بلا يكاد يكون وما موصولة لبيانها بمن لسهولة فالعائد محذوف اي به وضمير يأتيها للمقاوم
وشقيق اسم رجل وعارضا من عرض العود على الاناء والسيف على الفخذ وضعه على العرض
فهو حين تصدى لمحاربة بني عمه لا ينكر ان فيهم رماحا لكن مجيئه واضعا الرمح على العرض
مدلا بشجاعته غير ملتفت ولا متهيئ لذلك امارة انه ينكر ان فيهم رماحا فخوطب خطاب
المعاند بقوله ان بني عمك فيهم رماح موكدا بان هذا قول الشيخ عبد القاهر والامام
المرزوقي هنا كلام آخر وهو انه على طريقة قوله   فقلت لمحرز لما التقينا تنكب لا يقطرك الزحام
يرميه بانه من الضعف بحيث يخاف عليه ان يقطره الزحام كما يخاف على النساء والصبيان
والمعنى انه من الضعف بحيث لو علم ان فيهم رماحا لم يقو على حمل السلاح ولم يلتفت
لفت الكفاح   ويقلبون هذه القضية اي ينزلون منزلة غير المنكر من يكون منكرا او على
هذا لا حاجة الى ضميمة المنكر الا انه انما به ليعود اليه الضمير من قوله اذا كان معه ما ان تأملوه
والامارات التي اذا تأملها المنكر ارتدع عن انكاره كدلايل حقية الاسلام ومعنى كونه

انه معلوم له مشاهد عنده ومنهم من لم يكتف بهذا القدر من المحنة فقال المراد ما
من العقل الذي اذا تأمله اي تأمل به ولم يقل وكذا يقلبون بل جعله مدرجا تحت ينزلون
تحت كذلك لشدة ارتباطهما   وقوله مبتدا خبره واردا على ذا الحكم من
شتى في موقع الحال من فحول القول اي عند كثرت الاشقياء المرتابون وذا اشارة
الى اسلوب نفي الانكار والقوة ما يزيله فههنا الريب متحقق لكثير من الاشقياء وقد نفى
على سبيل الاستغراق بناء على انهم بمنزلة العدم لما معهم من الدلائل المزيلة وعلى
هذا فهو نظير لا عيب الا ان يقال انه ليس معنى انه لا ريب فيه اصلا بل معنى انه من
وضوح الدلالة وسطوع البرهان بحيث لا يصح ان يرتاب فيه وهذا حكم ينكره كثير
من الاشقياء لكن نزل انكارهم منزلة العدم فترك التأكيد واما القول بان هذا الحكم
وسواء لا ريب فيه مما ينكره بعض المخاطبين وهم المشركون لانهم مرتابون لكن نزلوا
منزلة غير المنكرين فخوطبوا بدون المؤكد ففساده واضح   استهش الانفس
جعلها ذات هشاشة وهي الارتياح واتى اعجب بحسنه وفرح كحركته من سرور
اول ما استنبط من البحر استعير للعلم الذي يستنبط بجودة الطبيعة مثل المطبعة
من حيث يعطي كذلك والذهن قوة للنفس المستعدة لاكتساب الحدود والآراء وضياء
في اللغة الفطنة اي الفهم والحفظ والامر ما يحتمل ان يكون ما ابهامية واللام متعلق
بتجدد وان يكون مصدرية والمصدر مبتدا خبره لامر والاطراد مطاردة الفرسان بعضهم على البعض
وبه يتعلق في ميدانها والبيان المنطق الفصيح وكل منطق فصيح معرب عما في الضمير
والرمي في حدقته الاصابة فيه وفي لطايف الحذاقة في صناعة والجاوب الجاوبة
وانه اي هذا الفن الذي هو اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر يسمى في علم البيان
بالكناية وقد فسرها بترك التصريح بذكر الشيء الى ذكر ما يلزمه لينتقل من المذكور الى المتروك
وقسمها الى ما يطلب به نفس الموصوف ونفس الصفة وتخصيص الصفة بالموصوف
وعلى هذا يصح ان يحمل قوله ولها انواع بيان لهذا الضمير اذا لم يتعرض هنا لانواع الاخراج
لا على مقتضى الظاهر اللهم الا ان يقال انه لما سمي كناية فالتعرض لانواع الكناية تعرض لانواعه

وتوبيخ يكون الاخراج لا على مقتضى الظاهر كناية عما لم اراحرا حام حوله الآن ذكر
صاحب لباب الاعراب في شرح قول الشاعر في المهر نيطق عن ساقه جدره
أثر النجابة ساطع البرهان اي قوله اثر النجابة ساطع البرهان جملة مستانفة
جوابا عن سوال كانه قيل كيف ذلك الاخبار والنطق مع انه رضيع في المهد فيهن الكلام
اخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر لعدم السوال لفظا وذلك كناية عن ان هذا الغرابة
ونحوه مما لا يلوح صدقه للسامع في بادي الراي ويحوج الى السوال من بيان كيفيته
وبيان صدقه فسوق الكلام معه مساق الكلام مع السائل المستشرف لا كيفية بيانه
المشرئب الى ساطع برهانه فاستقرت منه انه يجوز ان يقال ان ايراد الكلام في
مقام لا يناسبه بحسب الظاهر كناية عن انك نزلت هذا المقام والحال المحقق منزلة المقام
والحال الذي يطابق ظاهر الكلام واعتبرت فيه الاعتبار اللائق بذلك المقام لان هذا
المعنى مما يلزم ايراد الكلام على الوجه المذكور وينتقل منه اليه مثلا قولك لمنكر الاسلام
الاسلام حق مجردا عن التاكيد كناية عن انك جعلت انكاره كلا انكار ونزلته منزلة الخالي
عن الانكار وان معه ما ان تامله ارتدع عن الانكار لان هذا المعنى ملزوم لسوق الكلام المجرد
عن التاكيد مع المنكر وانما لم يجعل من قبيل المجاز لعدم القرينة المانعة عن ارادة المعنى الاصلي
لكن لا بالذات بل لينتقل منه الى هذا الملزوم وان هذا الفن من الاخراج
لا على مقتضى الظاهر لكونه اشارة الى المذكور آنفا وقد يتوهم من ذكره بلفظ المظهر انه
اشارة الى فن الاسناد المجازي او فن المعاني الموكد الطبيعة وعريكة الشام نفسه
ولين العريكة مجاز عن انكسار النخوة والدخول تحت التصرف وكذا انقياد القوة تعالى
انتجب قرونه اذا ذلت نفسه وتابعته على الامر وعطفه التي موضع الذي يطوى
فيه وضمير كرارها للصور وكذا با في الظاهر يعني انه لا يكفي في الاحاطة بهذا الفن على ما ينبغي
مجرد سبح حريات قليلة مع جد في تحصيلها وحفظها بل لا بد من اشتغال كثير بالتتبع والتعلم
في ازمنة متطاولة مع استعداد اصلي في الغاية لا مدخل فيه للاكتساب لكون القوة
الادراكية الحاصلة بحسب الجبلة غير مدنسة بالعقائد الردية والاهواء المضادة ولكون القوة

التي

التي يحصل منها الافاعيل الجزئية للنفس مستقيمة غير منحرفة عن سنن الصواب ولكون
قوة الانتقال الى المطالب في غاية السرعة ولكون القوة الادراكية صافية ينطبع فيها الصور
بسهولة لم يخالطها صدأ الجهالات ولكون قوة الادراك وافرا لا تقتصر على القليل ولا تعجز
عن الكثير ومن أتقن الكلام وما ذكر من الحكم في باب الاخراج على مقتضى الظاهر
وعلى خلافه وان كان يعم الاثبات والنفي الا ان الامثلة والبيانات كانت مقتصرة على
الاثبات فاشار هنا الى انها انما تركت لا نسيا والذهن السليم بسهولة يجد اتقان
الكلام في اعتبارات الاثبات وقد عرفت ان المراد بالاعتبارات مقتضيات الاحوال
مثل الاقتصار على اداة نفي وتاكيد بالاكثر واكثر من موكدات النفي التي تعاير موكدات الاثبات
وكذا الاقتصارات واعلم انك ربما انك اذا مهرت في فن الاخراج لا على مقتضى
الظاهر امكنك الاطلاع بمهارتك فيه على السبب في ان الله تعالى انزل قرانه المجيد
على طرق الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر من القاء الخبر الى من هو عالم مضمونه ومن تنزيل
غير السائل منزلة السائل وغير المنكر منزلة المنكر وغير ذلك من التفاصيل فانك تعلم بها ان
كل ذلك كان لاقتضاء حقيقة الحال فان لم تر اقتضاء ظاهره وفي الكلام اشارة الى انه
لا بد في المهارة في الفن من صدق العزيمة وفرط الاشتغال بالتحصيل ولا يكفي احدهما
ولا استفراغ بذل الوسع والجهد لغير الطاقة وبالحري مبتدا محذوف الخبر والجملة اعتراض
اي والحري صدق الهمة واستفراغ الجهد والحذاقة في الفن والسلوك التسور تعالى سلوك
الجدار اذا تسوره وضمير مصدر حذفه اي ان تحوز وقد تعالى هذا الفن اشارة الى
فن اعتبارات الاسناد الخبري لما فرغ قوله وارتفاع شان الكلام الى قوله
في حسن الكلام الذي مطابقته لذلك فان فصل المقرونة ان زيادة الحسن ونقصانه بحسب
الانطباق من غير تعرض بعدم الانطباق فليت نعم منه وستقر ان مدار الحسن والقبح
على الانطباق واللاانطباق بمعنى انه اذا وجد وجد وان امتنع امتنع وان زاد زاد وان نقص
نقص وزادها لفظ التركيب توضيحا للمقصود وتصريحا بان العموم في البلاغة والانتقاد
الخواص حتى ان احوال المسند اليه او المسند او غيرهما انما تعتبر من حيث انها واقعة

في التركيب قوله وجب جواب لما وان يرجع فاعل وجب واقتداح الزند استخراج النار منه وهو العود الذي يقدح به النار وله بقلانة يقال له الزندة وفي الصحاح ان الزناد جمع زند تلك لا يخفى عليك ان عقلك لا يشبه يخرج من الزند وكذا قول الشاعر

بيناك نرقبه آنانا معلق وقضية وزناد راعي لم يقصد به الا الى واحد

فكان المراد بالجمع مجموع الزندين اللذين هما بمنزلة الحجر والحديد في زناد الحجر وزناد العقل ينبغي ان يكون مجازا عن القوى الادراكية او يكون من قبيل لجين الماء اضافة المشبه به الى المشبه تشبيها للعقل بالزناد في طلب المضي منه واستخراج المطالب عنوية القوى الادراكية وهو يقال انه مجاز عما يقوى العقل ويذكي الفهم من الافكار والانظار المزايا جمع مزية وهي الفضيلة فعيلة لا فعل ولا وفي الاساس تمزنت علينا تفضلت والتسابق المعارضة في السبق طلبا للغلبة والتفاضل في الرمي ونور العقل وعين البصيرة اما من قبيل لجين الماء او النور مستعار للقوة الادراكية والعين تخييل على جعل البصيرة بمنزلة المبصر استعارة بالكناية في ايراد حال من مقتضيات الاحوال الكيفيات العوارض التي تلحق المسند اليه مع كونه على لفظ كالذكر والحذف والتقديم والتأخير والتعريف والتنكير والصور للاحوال التي تبدل منها اللفظ كالتعريف بالاضمار والاشارة والموصولية ونحو ذلك وايثار المنافية على المخالفة بما يشير اليه ذلك فان التنافي كمال الاختلاف وحتى يتأتى متعلق بتجمع وظهر بروزه للمسند اليه وهو البروز والمعرض اللباس الذي تعرض فيه الجارية على المشتري استعير للتحقق ونسبتي من الكيفيات والصور اي حتى يتيسر لك كون المسند اليه في التركيب على وفق مقتضى الحال والرهان مصدر راهنه على كذا خاطره والخطر السبق الذي تراهن عليه والجياد جمع الجواد من الفرس والنضال مصدر ناضله راماه فترى نصب عطفا على ترجع ايما حال مرفوع مبتدا خبره تقتضي وما مزيدة واعترض بان هذا تعليق والموقع ليست من افعال القلوب فالوجه نصب ايما وجعل تقتضي صفة او صلة لا خبرا والجواب انه باعتبار تضمن معنى العلم واما حال تقتضي تعقيبه اي تعقيب المسند اليه المعرف ثم لم يبين ان عدم ذلك على ذكر النكرة وانه قال واما الحالة التي تقتضي وصف المعرف وكان مقتضى هذا الصاحب

بان مرآة به كان السبق

ان

ان ذكر الاطلاق والتخصيص عقيب المنكر ومن اوصافه وان ذكر لتعقيب المعرف مما ذكر ايضاحاله اطلاق وترك عقيب الا ان المصنف من دابه الافتنان في العبارة والاكتفاء في البعض بالرمز والاعتبار للاعم الاغلب والاقعد كون التوابع للنكرة ايضا وقوله والفصل الاحسن ان يجعل عطفا على التوابع لا على انه وفي اعتبار التعقيب في الفصل ايماء الى ربط المسند اليه وجعل من احواله وفي ذكر التعريف والتنكير تفنن وايماء الى ان المعتبر في الجميع هو التعلق بالمفعول كالمحذوف والمذكور والمقدم والمؤخر الى غير ذلك ثم رجع عند تفصيل الاحوال الى ما يوافق ابوابه فقال واما الحالة التي تقتضي تنكيره وانما قال او معرفا باللام حتى صار التقدير تقتضي تعرفه معرفا باللام مع انه كان يكفي ان يقال تعرفه باللام ليلائم بقية المعارف حيث قال تعرفه مضمرا او علما او موصولا او اسم اشارة ويكون في موقع الحال مثلها ولو قال او باللام كان ظاهره عطف الظرف اللغو على الحال ولم يستقم وانما قال تقتضي قصره على الخبر ولم يقل على المسند كما قال عند تفصيل الحالات المقتضية ايماء الى ان المسند المقصور عليه لا يكون الا في موقع الخبر مثل انما زيد قائم وما زيد الا قائم ولا يتأتى ذلك بالجملة الفعلية المحض فاحسن ضبط هذه الحالة واعتبر امثالها فيما يمر عليك من كلامه فلعلنا لا نكرر اما الحالة التي تقتضي ذكر المسند اليه قدمه على سائر الاحوال لكونه اعرف التغيرات والاختلافات بل غايتها حيث استوفى الكلمة ويكون اولى بالبيان ولكونه اسبق الاحوال واقدمها من جهة كونه عبارة عن عدم الاتيان به وعدم الحذف سابق الا انه عبر عن عدم ذكر المسند اليه بالطي اشارة الى ان الجهة التي لا سبيل الى تركها بل هو مطوي مخفي وفيما اداه الى ان الكلام في حذف المسند اليه الذي يكون مقصودا وجزءا من الكلام لا متروكا منسيا كما في حذف فاعل المصدر وحذف فاعل الفعل واقامة المفعول مقامه وفي اشتراط حضوره عند السامع وموقفه به دلالة ظاهرة على هذا المعنى وقال في الترك راجع اشارة الى انه في هذا المقام الفرق الحاصل بين الحذف والطي والترك ثم انه فيما يجعله خبرا للمبتدا الذي هو الحالة المقتضية عبارات منها ما يتعين كونه نفس الحالة مثل كون المقام او المخاطب كذا اشتماله على كذا عراء عن كذا ومنها ما يتعين

ولم يقل نكرة

كونه ظرفا فيؤخذ الحال من مضمونه مثل متى صح متى اريد متى كان متى لم يكن ومنها ما هو
ظاهر في كونه الحال ويحتمل الظرفية مثل ان يكون كذا ومنها ما هو ظاهر في الظرفية
مثل اذا كان كذا وهذا سوء أنساني الكثير فيحمل الحال ما ياخذ من مضمون الظرف بحسب فكرك
وان كان يحتمل احتمالا مرجوحا ان يكون اذا اسما فيكون الحال نفس الوقت على ما روي عن سيبويه
مثل اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وتم استحضار المسند اليه ووقوف القصد اليه كناية
وقيام القرينة وهو شرط جواز الحذف فلا بد للوقوع من مرجح سماه الذكر وهو الاصل لكونه
احد اجزاء الكلام فذكر من الاغراض المرجحة عند تمامها وقال واما لاغراض اخر ووصفها
بكونها مناسبة في باب الاعتبار اشارة الى ان المناسبة هي المعتبرة في هذا الباب
وليس يلزم ان لا يحصل ذلك الغرض الا بهذه الخصوصية من احوال اللفظ ولا ان يحصر المقتضي
لها فيما ذكر من الوجوه وهذا التعميم قد لا يصرح به اعتمادا على ذكره في اكثر الاحوال فاحفظ
هذا الاصل ولا تلتفت الى الاعتراض بان المقتضي قد يكون امرا آخر سوى ما ذكر او ان ذلك
المقتضي قد يترتب على حالة اخرى وقيد المناسبة بقوله بحسب المقامات لان الاعتبار اللطا
في مقام ربما يكون بمراحل عن المناسبة في مقام آخر على ما قال الشيخ عبد القاهر يكون
في غاية الحسن في مقام ثم انه في لفظة اخرى بل وهذه اللفظة منكرة في مقام آخر تكون في غاية القبح
ثم جزم بان الحق في الاغراض والاعتبارات وكونها مناسبة بحسب المقامات هي ...
العقل واستقامة الطبع اشارة الى انا وان ذكرنا ان مبنى هذا العلم على تتبع التراكيب
لكن ليس بواجب ان يكون كل خاصة للتركيب وخصوصية في المقتضي مما يوجد بخصوصه
في التراكيب ويسمع من البلغاء لضيق المقام بسبب المحافظة على وزن او قافية او نحو او قرينة
يفوت الاستعمال ذكر المسند اليه بناء على الظاهر لان ذكر المسند اليه لا يكون
عبثا على الحقيقة وان قامت القرينة لكونه جزء الكلام بل الحق فيه وقيل المراد انه يكون عبثا
نظرا الى ظاهر القرينة المغنية عن ذكره فان ذكر اللفظ لا يكون الا لافادة المعنى وقد حصل لكن
يجوز ان يتعلق به غرض خفي من الاغراض المناسبة في باب ذكر المسند اليه فيحصل اي الايقاع
في الخيال والايهام الايقاع في الوهم وهذا مجرد اختلاف عبارة ... لا ان الاول من الصور

الخيالية

الخيالية والثاني من المعاني الوهمية لكن الخفاء في ان هذين المعنيين انما يحصلان
على سبيل التخييل دون التحقيق فلذا جعل الغرض هو التخييل والايهام ثم لم يكتف بل
في التعويل على شهادة اللفظ من حيث الظاهر اذ التعويل بحسب الحقيقة يكون
عند الذكر ايضا على شهادة العقل اذ الالفاظ ليست الا امارات نصبها الواضع
تختلف باختلاف الاوضاع لا شهادة لها في نفسها ولا دلالة بحسب ذواتها على ...
العقل وانما قال في تركه لانه المقابل للذكر وانما يقابل الحذف بالاثبات والطي بالا...
وانما اطلق اللسان في الذم والاهانة واضاف الى المتكلم في المدح والتعظيم حيث قال
تطهيرا له عن لسانك اذ لا محذور في ادعاء انه من الخبث والرداءة بحيث يتلوث
بذكره كل لسان ذكره بخلاف ادعاء انه من الشرف والنقاوة بحيث يتلوث بكل لسان
ذكره فان من البين انه لا يحسن بل لا يصح اعتبار ذلك فيه وانما هو الى المتكلم وتواضع
معنى انه أصونه عن لسانه وكم بين الشيئين في موقع الحال وكم خبره محذوف
المميز في موقع مبتدأ خبره الظرف اي فرق كثير بين الشيئين من بون بعيد لان شهادة
العقل حجة قطعية لا يشوبها احتمال الا نادرا وشهادة اللفظ وضعية ظنية قلما تخلو
عن احتمال واما ان الخبر لا يصلح الا له فلا يخفى ان كون القصد هذا المعنى غير كونه
الاحتراز عن الاقامة فيه وان المتكلم قد يقصد احدهما ولا يخطر الآخر بباله وانما خص كون
الخبر لا يصلح الا له حقيقة وكون الاستعمال واردا على تركه نظائره بالتعقيب بالمثال
لما رأى فيهما من نوع احتياج الى الذكر بالنسبة الى بعض الاذهان والمعنى خالق لما يشاء
خلقه فاعل لما يريد فعله ولا يريد ايمان الكافر وطاعة العاصي على مذهبه ولا يخلقهما
ولا يفعلهما ومثال الادعاء قولك وهاب الالوف مدعيا انه لا يصلح الا للامير
وذلك عند قيام القرينة المفيدة حضوره في ذهن السامع مع معرفته بان القصد اليه
وهكذا يعتبر ذلك في جميع الامثلة وانما قال لان الخبر دون ان يقول لان المسند
اشعارا بان المسند اليه المحذوف الذي نحن بصدده لا يكون الا مبتدأ لا فاعلا
واعلم ان الحذف لورود الاستعمال على تركه لا يتصور من المتكلم الاول بل ممن يريد

كلامه في كلامه ويضرب به المثل في مرامه كقولك عند الاخبار عن حال لك تقتضي من غير يأس
او خير قليل وفضحت نفسي وكقول الشاعر   إن كنت أزمعت على هجرنا
من غير ما جرم فصبر جميل   ولورود الاستعمال على ترك نظايره بتصور من الاول
وهو ظاهر كقولك في الكتاب مفتاح العلوم ومن غيره كما اذا قصد القايل
وإن تبدلت بنا غيرنا   فحسبنا الله ونعم الوكيل   اتباع الاستعمال الوارد
في باب نعم على الاطلاق وبهذا يظهر ان الضمير في قوله كقولهم نعم الرجل زيد سواء عاد
الى الجاه او الى الفصحاء تم التمثيل   وقلما اتصل ما بالفعل في مثل طالما
وقلما يرجح كونها كافة للفعل عن طلب الفاعل وقيل هي مصدرية والمصدر هو الفاعل
وقوله هناك اي في باب التهدي الى الاغراض المرجحة لحذف المسند اليه وضمير عرضهما
للعقل والطبع نظرا الى تغايرهما بحسب الاعتبار وان كانا عبارتين عن القوة العاقلة ولا
الاخر منها ما ذكره في ترك المسند كالاقتصار واختبار تنبه السامع ومقدار تنبهه
وكذا القاين بالحمل على حذف المسند تارة والمسند اليه اخرى ومنها ما لم يذكره كالتنبيه
على فطانة السامع والاحتراز عن اجابته لكونه ممن لا يحب ذكر اسم المسند اليه وتنضجر
ويكون اسمه مما يتطير به وكاستهجان التصريح بذكره   قوله عليل اي انا
عليل فحذف لضيق المقام وللاحتراز عن العبث وتخييل العدول الى شهادة العقل
وقوله سهر مبتدا اي لي سهر او خبر اي السبب سهر وانما استيناف جواب ما بالك
عليلا او ما سبب علتك   يلطم وجهه حال او بيان لوجه سرعته الى ابن العم
او خبر بعد خبر مثل حريص وفصيح والنكتة تطهير اللسان عنه وكونه مما لا ينبغي ان يذكر
سأشكر السين للتأكيد اي اشكره البتة وايادي مفعول ثان يقال شكرته النعمة
او بدل من عمرا او هو المفعول وعمرا نصب على نزع الخافض لم لجر واياد جمع ايد
جمع يد وقد شاع استعمالها في النعم والعطايا   لم تمنن اي لم تخلط بمنة او لم تقطع
محجوب الغنى من اضافة الصفة الى الفاعل كحسن الوجه ومظهر الشكوى الى المفعول
وهو مجرور معطوف على محجوب ولا فرق مذكرة لما في عينه من صحة النوء ويروى مظهر

بالرفع

بالرفع عطفا على عمرو ولا يخفى غير كما في قوله تعالى لا فارض واختلف في انها حرف او اسم
نقل اعرابه الى ما بعده لكونه في صورة الحرف وزلة النعل كناية عن الفقر والحاجة
واصابة الشدايد ونكتة الحذف التعظيم وادعاء التعين واتباع الاستعمال الوارد
على ترك النظاير اعني باب الرفع على المدح وكذا في نحوهم ما وضيق المقام في جميع الابيات
ظاهر والحسب ما يعد المرء من مفاخر نفسه وآبائه والمعنى ان احسابهم مما لها من الشرف
والكمال ووجوههم مما لها من الحسن والجمال جعلت ظلمات الليالي مضيئة الى غاية يتأتى
لثاقب الجزع تنظيمه وادراجه في السلك والجزع بالفتح خرزة فيها سواد وبياض تشبه
بها العين وثاقب الجواهر هو الذي يجعل لها الثقب ومعنى البيت تمثيل وتخييل ومبالغة
في كمالهم وجمالهم وانهم روساء واهل الاهتداء بهم كلما مات سيد منهم قام مقامه آخر
يحمي عنه الباقون كما قال الشاعر   اذا مات منا سيد قام سيد   فالحاصل
ان كلما انقض مع الجواب صفة نجوم على حذف العايد اي منها او استيناف او قايلا
نصب على التمييز بدليل قولهم لله من قايل والحال احتمال   اذ لم نقل من سون
للاختصار ولتعيين الجزء لان السورة الموصوفة لبست الامة وناره حامية للاختصار
ويلا يتوه الى القطع   على احد الاعتبارين فيهما يعني او كلا من الاثنين يحتمل
اعتبار حذف الخبر اي فصبر جميل احمل وطاعة معروفة اولى واعتبار حذف المبتدا وهو
في الاولى فامري وفي الثانية امركم او الذي يطلب منكم ان فسرت المعروفة بالحسنة
المطابق فيها القلب اللسان وطاعتكم ان فسرت بالمشهور بانها باللسان
دون القلب وهذا معنى قوله بحسب تفسير الموصوف والنكتة في الاثنين مع الاختصار
تكثير الفايدة ووقع في اكثر النسخ وهو المطابق لنسخ المصنف او امركم او الذي يطلب منكم
او طاعتكم والصواب وامركم بالواو   واما الحالة التي تقتضي اثباته آه
الاثبات على الذكر لكونه ادل على المقصود اذ ربما يوجد المذكور اعم من المحقق والمقدر
وكما ان الحضور عند السامع وموقعه القصد اليه كناية عن وجود القرينة كذلك عموم النسبة
وارادة التخصيص كناية عن عدم القرينة اذ لو لم يكن المسند عام النسبة مثل خالق لما سوا

اى الله او كان ولم يقصد تخصيصه بعض مثل خبر من ذاكر الفاسق اكاهل اللئيم اى كل احد
كان فى ذلك قرينة للحذف واحتاج الذكر الى مرجح اهله اعتبار كون الاصل هو الذكر لعاله
فعند عدم القرينة يكون الاثبات واجبا لا راجحا لا ما يقول المعنى الاظهر لان
اعم من الموجب والمرجح فاعتراض للايضاح بانه ان قامت قرينة تدل عليه احذف فعموم
النسبة وارادة التخصيص بعض وحصرها لا يقتضيان الذكر والا لكان ذكره واجبا ليس
بموجه والمراد بعموم النسبة الى كل مسند اليه بان يصح فى تلك الحالة اسناده الى كل احد
مما يصح اتصافه به فى نفسه واسناده اليه لا الى كل شىء مما يصح ان يكون مسندا اليه ليشعا
فى الجملة الاترى الى الامثلة المودة لانه منها يصح اسناده الى كل شىء والمراد بالتخصيص
بعض التخصيص الذكرى لا الحصرى وهو ظاهر وفى قوله ان يكون الخبر اشارة الى ان المراد
بالمسند اليه هنا هو فيه المبتدأ لا الفاعل ولذا لم يمثل الا به وذكر فى الامثلة ما خبره الجملة
الفعلية والظرف والشرطية ايضا والمفرد ولو ذكر الاسمية ايضا لكان اوفى
الله اجمع من الجمع حاجة قضيتها على ما يراه سيبويه من بناء افعل التفضيل من افعل قياسا
والباء فى به للسببية والتوسل او من نحو الامر بيّن وسهل والباء زائدة فى المفعول
والاول هو الوجه فان قيل فالخبر لا يكون عام النسبة لظهور ان الاقضى للحوائج هو الله
وحده قلنا نعم لولا الباء المشعرة بالتوسل والالية فان غير الله تعالى ربما يكون
اولى بان يجعل وسيلة وآلة يطلب بها الحوائج والحقيبة ما يحمله الراكب خلفه وحقيبة الرحل
ما يحمل وراءه النفس راغبة الرغبة مما يصح ان يسند الى النفس وغيرها من الانسان
والفرس وزيد وعمرو وغير ذلك وقوله واذا ترد الى قليل تقنع جملة شرطية معطوفة على
راغبة وليس عطفا على اذا رغبتها لانه معمول راغبة او بذكر منصوب معطوف
على يكون والمعنى او ارادة ان يذكر للاحتياط لان الذكر نفسه ليس الحالة المقتضية
ويجوز ان يكون عطفا على حرف الجر اى ان كسر الجر وفى ان يذكر واتنصب احتياطا على
المفعول له لكونه فعل الذاكر كما تقول ضربت زيدا تأديبا وقوله بالواو متعلق بالاعتماد
على تضمن معنى الوثوق والاعتبار والاعتداد وفيه تنبيه على ان الكلام انما هو على تقدير

وجود القرينة المجوزة للحذف فان قيل كيف يكون الذكر احوط وقد تقرر ان لسان
الحال افصح وشهادة العقل ارجح قلنا لذلك قوم آخرون ام تحسب ان اكثرهم
يسمعون او يعقلون ولقد كنت اجمع فى مكاتباته بين ابيات مختلفة البحور متباعدة الاوزان
جدا لتناسب معانيها وتناسق دلالاتها وشدة ملاءمتها للغرض المسوق له الكلام
مثل سلام على من لو ملكت مرادى لما اخترت الا فى ذراه مرادى
ولما صار قلبى هائما فى كل وادى وقيلا لى الحب من غير وادى
ولما نأيت عن الحواضر منقلبا رحلى بواد فى نجوم بوادى
وكنت اعد ذلك من المحسنات حيث يرى فى الظاهر شعرا واحدا ويظهر خلافه لدى
التفات واعول فى ذلك على قرائن مثل تباعد الاوزان جدا بحيث لا يظن بمن له ادنى
تمييز ان يجعلها شعرا واحدا ومثل الاكثار من ذلك بحيث يعلم قطعا انه تعمد لا اتفاق
ومثل التوسل احيانا بزيادة لفظة للارتباط كلفظ ولما فى البيت الثانى ومثل كون
بعض الابيات من شعر المفلقين من الشعراء مشهورا فيما بين الفضلاء كالبيت الثالث
للبحترى ثم بلغنى ان الكريم وصل اليه هذا اخطأه فخطأه وتوهم انه شعر واحد غلطت
فى جمع ابياته ونظم شتاته فلم ينفعه تلك القرائن ولم تؤثر فى اشعاره بان من كان
بهذا المحل من طبع الشعر كيف لا يتفق خروجه عن الوزن فى اشعاره فرجعت عن
تلك الطريقة والتعويل على القرينة وكان بعض الاطباء يوثر فى دعائهم لا يذكر الا كناية
طريق التصريح فقيل له فى ذلك فقال قد رأيته بعض المرضى فقلت ما قيل فسريته وما بت
وكذبت الحمى نعم لو طمن الله عليه بالنجاة وقوله او للتنبيه عطف على احتياطا وقوله
او لزيادة الايضاح يعنى ايضاح المسند اليه وتقريره وذلك حيث يكون واضحا مقررا
بالنظر الى القرائن لكن يذكر لزيادة ذلك وجعل على زيادة ايضاح الحكم وتقريره بعيد جدا
بل لا وجه له اصلا كما يكون فى بعض الاسامى اما فى غير الاعلام فظاهر كالعالم والجاهل
والزاهد والفاسق والامير واللص واما فى الاعلام فبملاحظة المعانى الاصلية كمحمد
وابى جهل وعلى ومعاوية واسد وكلب واما اشتراط كون المقام مقام التعظيم والاهانة

وكانه تأكيد وتذكير ولا فلا حجة للتخصيص وان جعل ذلك اشارة الى جميع ما سبق
او يذكر تبركا اعاد لفظ الفعل لبعد المعطوف عليه وتخلل الفصل والاخفاء في ان جاز ان
كل شيء لا يصلح لغير الله وهو اوضح من ان يوضح فذكره للتبرك والاستلذاذ ولا بد عند المخبر
من تخصيص كل شيء عما سوى الشرور والقبائح والافعال الاختيارية للاحياء . او لان
اصغاء السامع عطف على تبركا ولو ذكر غير لفظ الاصغاء مما يقتضي في حق الباري تعالى
ايضا لكان انسب والفاء في فيبسط جزائية ولو نصب يبسط لكان عطفا على المنصوب
المقدر اي اوان تذكر للاصغاء . فيبسط لم يعد لكن الرواية على الرفع وافتراضا مفعول له
اي يبسط لاجل اغتنام الفرصة واغتنام الوقت مثل بسط موسى عليه السلام حين قيل له ما تلك
بيمينك والواو في وكان في الجواب للحال او للعطف على قيل واما كان الجواب بمجرد
عصا لان السؤال عن الماهية كما اذا قيل ما زيد فجوابه انسان لا غير وقيل السؤال
عن الماهية النوعية التي لتلك العصا المنحصرة في شخصها المنافي عن سائر انواع العصا لما فيها
من الروحانية التي هي منشأ الحياة يستوي عليه السلام بان تمام الجواب فضلا عن الزيادة
ورد بان تلك الخواص انما هي عوارض يخلقها الله تعالى في فرد من افراد العصا مساو لسائر
الافراد في تمام الماهية لتحقق معنى الاعجاز ولاظهار كمال القدرة وقوله ثم ذكر المسند اليه
عطف على محذوف اي لم يكتف بما تم به الجواب ثم ذكر وليس المعطوف بمجرد ذكر المسند اليه
بل مجموع ذكر المسند اليه وزاد فقال وفي تجد للفظ ثم موقعا حسنا وللعطف على قيل
انا وحده ومعنى اهش بها اضرب بها الشجر فيسقط ورقه فتأكله الغنم ونظيره
اي نظير قوله هي عصاي في مجرد البسط الذي كونه بذكر المسند اليه مع الزيادة والذي كونه لغرض
الافتراض وكون الاصغاء مطلوبا ولذا بين الغرض بقوله قد بسطوا الكلام ابتهاجا
وضمير مواظبتها لعبادة الاصنام وفي تعدية المواظبة بنفسها نظر والصواب
بالمواظبة عليها   او لان الاصل يعني ان مع قيام القرينة المجوزة للحذف فذكر
المسند اليه محافظة على ما هو الاصل وسوى ذكر ما سواه من اركان الكلام ومعنى الاصل
هنا القاعدة والضابط او الراجح في نفسه والسابق للاعتبار كما يقال الاصل في الكلام

الحقيقة

الحقيقة او ما جرى مجرى هذا المجرى من زيادة الاهتمام بشأنه حيث لا يطوى ذكره وان قامت
القرينة ومثل تشويق ما جرى ذكره على لسانك وتشوقك بذكره ومثل اتباع الاستعمال
الوارد على ابنائه ومثل التسجيل على المخاطب في القضية بحيث لا يكون له ان يقول اني
لم افهم من القرينة ومثل ان يخبر كونه مقدما او مؤخرا او معرفا او منكرا فيترتب الاغراض
المتعلقة بذلك   واما الحالة التي تقتضي تعريفه ذكرا اولا ما تقتضي مطلق التعريف
ثم ما تقتضي خصوصيات التعريف فهما متوقفة على ذلك فيتبين الاصل والفرع جميعا
حذرا ان يلتبس بالفرع ذاهلا عن الاصل مثلا ان يذكر المسند اليه باسم الاشارة في
مقام صحة الاحضار بالاشارة الحسية مع انه لا يكون اولا الفائدة المعتد بها مقصودة
واتى بلفظ المثل تنبيها على ان الاعداد ليس بخصوص تلك الفائدة بل بما سوى على حالها
وذلك بان يكون حصولها كمالا وشرافة النفس او صلاحا في امر الدين او الدنيا
والسبب في ذلك اي في ان القصد الى الفائدة المعتد بها يقتضي تعريف المسند اليه وكلامه
صريح في ان فائدة الخبر هو الحكم المقارن لا استفادة السامع ذلك منه وان لازم فائدة الخبر
هو حكم المتكلم على نفسه بانه عالم بمضمون ما اخبر به فما يقال انه حكم من المخاطب على المتكلم او
من المتكلم على المخاطب وهم بل وهم في اضافة اللازم الى الحكم مع ان المذكور اولا قانون
الخبر اضافته الى فائدة الخبر بناء على ان فائدة الخبر هي الحكم وجواب للمحذوف اي كانت
فائدة الخبر هي الحكم وذلك لانها اما حكم او لازم حكم وكل منهما حكم هو حكم بمعنى وقوع النسبة
التامة او لا وقوعها ثم هنا مقدمة اخرى وهي ان احتمال تحقق الحكم وامكانه مما يتفاوت
قربا وبعدا من بداية حال التساوي الى غاية الوقوع بالفعل بحسب تفاوت حصول الاسباب
والشرائط وارتفاع الموانع قلة وكثرة وان ذلك الاحتمال متى كان ابعد كانت الفائدة
في تعريف الحكم والاعلام به اقوى لان تأثير الاغرب الاعجب في النفس اشد وحصول العلم
والكمال وزوال الجهل والنقصان فيه اكثر ومتى كان الاحتمال اقرب كانت الفائدة اضعف
لعكس ما ذكر ثم لنا مقدمة ثالثة وهي ان بعد تحقق الحكم في نفسه وباعتبار ما يرجع الى ذاته
انما هو بحسب تخصيص المسند الى تخصيص المسند اليه والمسند لافتقاره الى الاسباب

وشروط وخصوصيات وقيود اكثر وقد اوضح ذلك بقوله كلما ازداد الى آخره
وترك العطف لكونه بيانا وتفسيرا ثم بيّنه بقوله وان شئت فاعتبر له اخوه بعينه
حكم بتس ربما يحتاج الى تنبيه فقط وليس بغرض اثبات القاعدة الكلية بالمثال الجزئي
وقوله نصح مجزوم على انه جواب الامر وقوله بعد تحقق الحكم يتعلق بالقرب وبالبعد والتفاوت
فيهما مما يتصف به نفس تحقق الحكم فان صح ذلك فلا حاجة الى توسيط الاحتمال
فيما سبق والا فلابد هيهنا من تقدير مضاف اي وبعد تحقق الحكم فحصل من تمام المقدمات
ان المسند اليه في الكلام متى كان اخص كانت فائدة اقوى واتم وكمال التخصيص
مع التعريف فحيث ان القصد الى افادة الفائدة الكاملة يقتضي تعريف المسند اليه بالمعنى
الذي ذكرنا من المناسبة والملائمة وهي المضمرات الاعلام اوردها
بطريق الخبر بعد الخبر دون العطف لانه ادل واصرح في ان كلا من المذكورات معرفة
من غير احتياج الى اجتماع الكل لكن انما يصح هذا اذا لم يكن المراد بالمعرفات مجموعها واذا
اريد لم يكن بد من الواو مع القيد المذكور سوانا لا نكون في نحو غيره وشبهه
الا اذا اشتهر المضاف بمغايرة المضاف اليه او بمماثلته او لما زاد على ذلك
اي على كونه احد اقسام المعرفات وضمير كونه للمسند اليه المعرف او لاحد اقسام المعرف
وفي نسخة المصنف هيهنا التوابع الخمس بدون التاء وفي صدر الفن الخمسة بالتاء ولكل وجه
وقد بينا فيما سبق وجه كونه مصاحبة التوابع او الفصل تخصيصا واما
ان يكون لا لما ذكر لكونه نكرة موصوفة او مضافا او نحو ذلك
اي حكاية المتكلم عن نفسه فيؤتى بضمير المتكلم او مقام خطاب اي توجيه الكلام نحو الحاضر
فيؤتى بضمير المخاطب والخفاء في ان قيد المسند اليه مراد على ما صرح به في الغائب
حيث قال او كان المسند اليه في ذهن السامع الى آخره وفي العبارة اشعار
بتغاير المقام والحال في الجملة وحاصلها ان الحالة المقتضية للاضمار هي كون المقام حسنا
كما قوله انا الذي يحدوه في قال الامام المرزوقي كان الواجب من
انا الفعل في موضع الرفع يحدوني لكنه حذف النون تخفيفا ومن حيث انه في صلة الموصول

يحدوه

يحدوه ليعود الضمير الى الموصول لكنه لما كان الموصول والمبتدأ اعني انا شيئا
واحدا لم يبال ان يعود الى المبتدأ الضمير الذي يجب عوده الى الموصول ومثله في الخطاب
وانت الذي اخلفتني والقياس اخلفه قال المازني لولا اشتهار
مورده لرددته وصددا مصدرية موضع الحال اي المعنى صرت غصة في صدورهم قد نشبت
لا تصدر ولا ترد ولزمت لا تسوغ ولا توثب وثانيه مفعولي يحدوني لا ارتفع في صدورهم وهم
لغوا وفي صدورهم ولا ارتقى حال انا المرعث هو بشار بن برد لقب بذلك لرعثة كانت
في اذنه في صباه وهي القرط ولا اخفى في موقع خبر ان والاحسن ان يجعل بيانا لاجل النافية
ذرت طلعت القاصي البعيد والداني القريب والباء في بلابتي للتعدية ويحتمل
التعدية واما السببية فبعيد جدا ونحن التاركون اي نحن المخصوصون
او المعروفون المشهورون بترك ما لم نرضه والاخذ بما رضينا لا يقدر احد على تغيير الامر
علينا واجبارنا على خلاف ما اردنا ونحن بنوا عم على ذاك اي مع ما بيننا من
القرابة ونسبة العمومة فرشت بيننا بسط ثم تشمل على تباغض وكل سد والزرابي البساط
وقيل النمرقة الصغيرة والصدع الشق والغش القدح الضخم والشاعب مصلح القدح
والمتشاخص المتفاوت المتباين تشاخصت اسنانه اي اختلفت قال
الخليل هو ان يسقط بعضها ويميل بعضها والمعنى تشبيه الفساد بحيث لا يقبل صلحا
ولا صلاحا وصرنا كالشق في القدح ان اعطي شاعبا تركه والعيب ظاهر فيه غير منكتم
والخافي يا ابن الاكارم جمع الاكرم من عدنان حال من الاكارم لملائق النداء
من معنى الفعل او من المستكن فيه والعامل اسم التفضيل قد علموا اي علم الاكارم او
عدنان ذلك النسب وكونك من ابنائهم او كونهم من الاكرمين وروي علموا على
لفظ المبني للمفعول اي عرفوا وشهروا بذلك وتالد المجد اي وبا قديما مجد وشرفه كائنا
بين العم والخال اي من جهة الآباء والامهات تنزل الايام منزلها اي المحل اللائق
بها لا تتركها تتجاوز طورها وتظهر جورها وتمسك الارض ان تميد بها من ان تخسف
بما عليها وتتحرك وتضطرب فتخرج الامور عن نظامها والاحوال عن استقامتها

فالاول كناية عن غاية الاقتدار والغلبة والثاني عن كمال اللطف والمرحمة
والسمع في الاصل مصدر فجريه في البيت لاول عن الاسماع بقرينة ابصارا وفي الثاني
عن الواحد بقرينة نصرا يعني ان الاقوام مع كونهم قد خلوا اسماعا وابصارا وانت
مع وحدتك لم تترك سمعا ولا بصرا الا شيئا قليلا فصار العيش من الغاية ورآه
والفاء للسببية فلا حاجة الى العايد الى الموصول قال الامام المرزوقي
فجعت بهم صف اقوام وخلى لنا هلكهم خبر كان والشفا البلغة القليل من الشي
والمعنى قد فجعت فيما مضى باقوام جزعت بهم وبكيت عليهم فتة الفجع بهلاكهم وفي ولمن
بقي واقتدي في السمع والبصر بعدهم فرجينا الى بما بسلم من حواسنا فلما اصبنا بك
استنفدت قوانا وبطلت طرايق العلوم منا الا قليلا فطالت شقوتنا وامر
عيشنا وانت الذي المرء السير بالليل والادلاج السير في الليل تقال
مار دلجة اي ساعة من اول الليل ومنه من اضاف البعض في الكل والجوف حوفي
كرب وعنى والجلهة ما استقبلك من حروف الوادي وجثوم جاثم من جثم الطير
اذا الصق صدره بالارض والبيت لابن الدمينة من ابيات كتب بها الى امامه يعدد
عليها ما ناله من ضروب المشقات فيها فاجابته بابيات منها وانت الذي اخلفتني تعدد
عليه جنايا به من نكث العهود ونقض المواعيد واتهام اللوام بها ونحو ذلك وحق الخطاب
اي اللايق الواجب بحكم الوضع ان يكون مع معين لان معنى الخطاب توجيه الكلام
نحو الحاضر مع ان وضع المعرفة للاستعمال في معين وهو العادة ان يكون لمعين فعال حاضر
وهذا الخطاب له الحاطب معه والخطاب معه ثم قد يترك الخطاب مع المعين فعال الاوجه
الى غير معين او يترك المعين في غير معين او يترك حق الخطاب ميلا وقصدا الى غير معين
كما لك قلت ان اكرم يعني ليس القصد بالخطاب في اكرمه الى معين بل كل
من تأتي منه الاكرام فحكمه كذلك كما اذا قلت ان اكرم اليه لا تريد مكرما دون مكرم بل
تريد انه ان اكرم مكرم ما كاينا من كان فانه يهينه وقوله قصدا مفعول له لقوله
لا تريد عم للسعود المنع وانه اي ترك الخطاب الى غير معين كثير في القرآن

وقوله

وقوله فلا يختص ظاهره ان الضمير لحال المجرمين لكن فعله بل كل من تاتي منه الرؤية فله مدخل
في هذا الخطاب فينبغي ان يكون الضمير لخطاب لو ترى وان كان في جعل مفعول الاختصاص
هو سوء الرؤية بعض نبوة وكذا اي مثل قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون تحمل
على العموم امثال له كثيرة قصدا الى ما ذكر كقوله تعالى ولو ترى اذ الظالمون موقوفون
عند ربهم ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ وقفوا على ربهم ومن الفصل الى
تحسين الحال قوله تعالى اذا رايتهم حسبتهم لؤلؤا منثورا واذا رايت ثم رايت
نعيما وملكا كبيرا او كان المسند اليه عطف على كان المقام قصد الله
بان مقام ضمير الغيبة ولم يقل او غيبة عطفا على حكاية او خطاب لان مقام ضمير الغيبة
يحتاج الى بيان وتفصيل وخص الذكر بالمسند اليه لكونه بصدده وذلك بان يكون
حاصلا في ذهن السامع ويقصد المتكلم الاشارة الى ذلك الحاصل وبهذا الاعتبار
يجعل الضمير العايد الى النكرة معرفة اذ لو لم يكن حاصلا لم يصح الضمير ولو كان حاصلا
ولم يقصد الاشارة اليه وجب التعبير عنه باعادة الاسم مثل وهو الذي في السما
اله وفي الارض اله او باسم آخر دال على ما يقصد من المعنى مثل ان جاءك زيد جاءك
فاضل كامل واما مثل جاءني رجل فقال الرجل او ذلك الرجل كذا فعلى خلاف مقتضى الظاهر
والمراد بقراين الاحوال ما يعم القرينة اللفظية ايضا مثل اعدلوا هو اقرب وكل ان يجعل
مثل من قبيل المذكور نظرا الى ان ذكر الفعل ذكر لمصدره واما مثل ضمير الشان وضمير
باب نعم فيجي انه من خلاف مقتضى الظاهر وكذا الضمير المفسر بمفرد بعده كقوله تعالى
وهو محرم عليكم اخراجهم فمن جعل اخراجهم تفسيرا هو وانما اكثر الامثلة لما عرفت من ان
مبني علم المعاني على التتبع للتراكيب ولما فيه من الاحاطة بالفوائد وكان الانسب
ان يذكر لما هو في حكم المذكور ايضا امثلة فانها احوج الى الذكر وقد جرت عادة ايراد
المثال بالجمع عن الكاف وبعطف نحو قصدا الى التعميم تخصيص ضمير الغايب بذلك اشارة
الى انه اكثر من المتكلم والمخاطب من السعي الوجوه من اضافة الصفة المعرفة
باللام الى الفاعل كالحسان الوجوه لو انك اي لو ثبت طلبك الضوء بهم لاضاءك

ومن الترف في موقع الصفة لمحذوف بقرينة حيث شاؤا اي حلوا اي محل يوجد من الشرف
بمنزلة اسحاق اي بركته وخيره بالعلا استعارة مكنية وتخييل وطول اليد
كناية عن كمال الغلبة والاقتدار والوصول الى المطالب العالية وقيام القناة وهي الرمح
كناية عن استقامة الاحوال وانتظام الامور وقيل قناة الظهر مجتمع فقراته واشتداد
الكاهل وهو ما بين الكتفين كناية عن كمال القوة والاستظهار والتمكن والثبات
والنواحي الجوانب جمع ناحية والجحجحة الماء المعروف العطاء والبر الخير والانعام
واي موصولة جزاؤها فالجحجحة المعروف ومن متعلق باتيته وعنه مذاهب جمع مذهب
في موقع الحال من الضمير والضمير له والمذاهب مواضع الذهاب وطرق التقصي والنجاة
عن المكروه الذي صبر عليه وكيف متعلق بمحذوف اي كيف لا نجهر اذا تعسر طريقها ولم يكن
عنه مذهب ومنه يبدو في البيت محجة مختوية لان كون الصبر محمودا على تقدير الاختيار
لا يوجب كونه محمودا عند الاضطرار اليه فضلا ان يكون بطريق الاولى على ما يشعر
كيف لا ومن هنا قد يتوهم ان المعنى فكيف نجهر اذا ما لم يكن عنه مذهب والجواب
ان كونه محمودا كناية عن وجوب الذهاب اليه والتعويل عليه وح ينتظم المعنى ومعنى البيت
اذاً ان الصبر هو المتعين مهربا عن المكاره التي لا مهرب عنها سواه اذ لولا هذا التخصيص
لزم التناقض ويمكن دفعه بان اثبات كون الصبر مهربا انما هو على سبيل التشبيه بمعنى انه
بمنزلة المهرب المنجي لظهور ان حبس النفس على المكروه ليس خلاصا عنه بل لا نصيب
في انه لا يشق عليه حيث اطمأنت النفس اليه واما الحالة التي تقتضي كونه علما
يريد بيان مقام العلمية على طريق التحقيق والتفصيل فلا يضره حصول الاحتراز عن جميع ما يجب
الاحتراز عنه بقوله بطريق يخصه لا يطلق على غيره باعتبار وضعه مما سوى العلم قد يفيد
احضار المسند اليه بعينه مثل هذا الرجل لكنه يطلق على غيره من غير تجدد وضع ومعنى
كون المعرفة موضوعا لشيء بعينه انه وضع ليستعمل في شيء بعينه سواء كان هذا المعين
او معينا آخر وانما يمتاز العلم عما عداه بقيد عدم تناوله ما اشبهه بمعنى انه لا يطلق
على معين آخر الا بوضع آخر ولا كذلك ساير المعارف انما الطريق الخاص

فلا يكون

فلا يكون علما كما في قولك الرجل خير من المرأة قصدا الى احضار المعنى الجنسي وانما يحصل
الاحتراز عنه بقوله بعينه اي بشخصه والباء للملابسة اي كائنا بشخصه لا بمجرد جنسه فان
الشيء قد يحصل كائنا بشخصه وقد يحصل كائنا بجنسه كما تقول ازيد مخاطب بعينه او لا بعينه
انا نقول الطريق الخاص بالمسند اليه بعينه بهذا المعنى لا يكون الا علما والرجل
انما يخص المسند اليه المعين بالمعنى الجنسي لا الشخصي فاما ان لا يحصل الاحتراز عن مثل
الرجل خير من المرأة اصلا او يحصل بقيد خصوص الطريق وقوله ابتداء معناه اول مرة
احتراز عن الضمير العائد الى العلم مثل جاءني زيد وهو راكب فانه احضار له بعينه لكن في المرة
الثانية وقد يقال معناه بلا واسطة احتراز عن الاحضار بالموصول واسم الاشارة
او المعهود فانه يحتاج بعد الوضع الى امر آخر من صلة او اشارة او عهد وقيل معناه حال
كون المسند اليه مبتدأ غير مسبوق بشيء آخر مسند اليه يكون هو من توابعه احترازا
عن مثل جاء الفاضل زيد او الملقب بزيد فان كلا من زيد والملقب به والمسمى مسند اليه
من جهة المعنى وقد احضر بعينه بطريق يخصه اي لا يطلق على غيره بوضع واحد فان الملقب بزيد
مثلا لو اطلق على شخص آخر مسمى بزيد لكان ذلك بوضع آخر غير الوضع الاول لكنه ليس
ابتداء وبهذا يظهر لكل قيد فائدة خاصة ومع ذلك لا يخفى ما فيه من التكلف والتعسف
اذ لفظ زيد ليس بمسند اليه وذات المسند اليه من جهة المعنى ليس مسبوقا بشيء يكون هو
من توابعه ومع ذلك انه يشتمل على غلط صريح في جعل الملقب بزيد طريقا خاصا لا يطلق على المعين غير
زيد الا باوضاع متعددة فان الملقب بزيد موضوع وضعا واحدا لمفهوم كلي يصدق
على كل من يسمى زيدا فامرؤ من قصرت التي على التي حبسته عليه لا يتجاوزه
يعني انه قنوع كريم لا يظهر حاجته ولا يمنع عطيته الله علم اشارة الى ان الله من
الاسماء الاعلام على ما هو اختيار المحققين وليس مفهومه المعبود بالحق كالاله لئلا يكون
كليا بل هو اسم للذات المخصوص المعبود بالحق واما الكلام في انه من الاعلام الخاصة او الغالبة
وتحقيقه في حواشي الكشاف والبيت للحارث بن هشام المخزومي

بعيد من قربه يوم بدره الباء في باشقر للتعدية والمراد دم اشقر ذو زبد وقول الله تعالى
جرى مجرى القسم وما تركت جوابه اذا استيل للاحاطة مفعول يعلم والمعنى علم الله ما تركت
قتالهم حتى جرحوني فسال مني على فرسي دم اشقر كثير علاه زبد قال تعالى
تبت يدا ابي لهب اورده في امثلة علمية المسند اليه نظرا الى ان المعنى تبت ابو لهب
وذكر اليد كناية ولم نقل ولقوله تعالى نظرا الى ان العلم في اللفظ مضاف اليه لا مسند اليه
او مقام تعظيم اي اذا كان المقام مقام تعظيم والاسم العلم صالح للتعظيم لانبائه
في اصله عن معنى شرف وكمال مثل ابو المعالي وابو المفاخر وصدر الافاضل وشمس الاسلام
وسائر ما اشتهر في هذا الزمان من الاسماء المضافة الى الدين فالكنية علم صدر باب
وام واللقب علم يشعر بمدح او ذم والاسم اعم والاسامي المذكورة ما بني بحسب الاصل
عن صفة بها يستحق الذم عادة كانف جمل وكلب وقفه وبطة وقوله او كناية عطف
على تعظيم او اهانة والمعنى اذا كان المقام مقام كناية عن معنى من المعاني يبنى عنه العلم بحسب
معناه الاصلي كقولك ابو لهب فعل كذا كناية عن الجهنمي وابو جهل فعل كذا كناية عن الجاهل
وعلى هذا القياس فان ابا الخير وابا الشر معناه الملازم لذلك فالملازم للهب
وهو المعنى الاصلي لابي لهب ذكروا ارادوا الانتقال الى ملزومه الذي هو الجهنمي على ما هو
طريق الكناية المذكور في علم البيان في قوله تعالى تبت يدا ابي لهب لم يطلق الاسم الا على
الشخص المسمى بابي لهب لكن لينتقل منه الى معنى ملازم اللهب لينتقل منه الى الجهنمي وكذا
ابو جهل عن الجاهل وابو الخير كناية عن الخير وابو المحاسن كناية عن كثرة حسنات صاحب الاسم
او كونه في الجنة وليس قولك رايت اليوم ابا لهب او ابا جهل اي جهنميا من هذا القبيل
بل هو استعارة مثل رايت حاتما ولا قولك ابو لهب فعل كذا قصدا الى انه في الواقع
كافر جاهل او ابو جهل فعل كذا قصدا الى انه في الواقع جهنمي لان اللفظ في اصله لا يبنى عن
هذا المعنى فليتامل فان المقام مما يشتبه على افهام وهو كالتصريح بما ذكرنا من انه
ملاحظ في الاعلام معانيها الاصلية قول من قال وقصدت ابا المحاسن كي اله بشوقي كالذي يبنى اليه
فحدني الدهر الا ان رايت فردا ولم ار من بنيه ابا لديه ذكره صدر الافاضل في شرح

كناية

رأيته

الانموذج

الانموذج انهم عدلوا عن عامر الى عمر لضرب من المبالغة والاصل فيه باب النداء مثل
يا فسق فانه ابلغ من فاسق والعلم المنقول وان لم يبق بعد نقل العلمية فيه معنى المنقول عنه
مرادا فالواضع في ابتداء الوضع لم يخل عن نوع التفات الى معنى المنقول عنه ولهذا
يسمون ابناءهم ويكنونهم ويلقبونهم باسام لها معان مستحسنة قبل العلمية وهم يتفألون
بذلك والاعتراض بان لهب في الاية ليس مسندا اليه مدفوع بما سبق من كون
لفظ يد مقحمة في المعنى او بان التمثيل انما هو لكون المقام مقام الكناية
او مقام ابهام عطف على مقام احضار او مقام تعظيم اعاد لفظ مقام لتغير الاسلوب
ولهذا اضاف ابهام ولم ينكره وكان الاحسن ترك الابهام الى الاعلام ونحوه وقوله
او ما يشاكل ذلك يحتمل العطف على انك وابهام ومقام واذا كان وذلك اشارة الى المعطوف
عليه ومن الاعتبارات المناسبة اظهار المسرة او المساءة او ايقاع المخاطب في المسرة
او المساءة حيث الاسم صالح مثل سعد وسعيد وصبيح ومليح او سفاك وسفاح
وشقي وقبيح ومنها التنبيه على ان السامع غبي لا يتنبه للمسند اليه الا باسمه الصريح
واما الحالة التي تقتضي كونه الضمير ان في كونه واحضاره للمسند اليه
لان الحكم في احدهما متعلق باللفظ وفي الاخر بالمعنى فان الاسم الموصول انما هو لفظ
المسند اليه والحاضر في ذهن السامع معناه وكذا فيما سبق من حالة العلمية وفي جميع
هذه الاعتبارات لابد من مصحح ومرجح لكنه قد يفصلهما لكثرة المرجحات كما في الموصول
واسم الاشارة وقد يجملهما كما في المضمر والعلم فان كون المقام مقام كذا يدل على الصحة
وعلى الرجحان جميعا والمرجح قليل جدا وفي الكلام اشارة الى ان الصلة يجب ان تكون
هذا ترك التفصيل في الكلام السابق
جملة خبرية معلومة في نفسها وان يعلم انتسابها الى المشار اليه اي امر محقق حسا او عقلا
وبهذا تميز عن الحال الواقعة صفة فانه يلزم كونها معلومة لا كونها معلومة الانتساب الى معين
بل الى شيء ما ولهذا لا تقع الا صفة للنكرة فقوله مني صح اشارة الى المصحح وقوله ولا يتصل
باحضاره بهذا الوجه غرض الى المرجح ولفظ مني متعين للظرفية والمعنى ان الحال له
المقتضية للموصولية تحقق وقت تحقق الامرين صحة الاحضار واتصال الغرض والمراد

والمراد بالغرض ما يكون باعثا على ايراد الموصول سواء كان غاية تقصد حصولها كالايماء
الى وجه بناء الخبر او لا كاستهجان التصريح بالاسم وغيره فلا حاجة الى تاويله بكراهة
الاستهجان ولا فساد في جعل عدم العلم بغير الصلة غرضا والظرف اعني لك خبر يكون
ومنه متعلق به او لمخاطبك عطف عليه وليس في توسيط أمر كان بينهما كبير فائدة
وضمير سواه للانتساب اي لا يكون لك او لمخاطبك من المسند اليه امر معلوم سوى
انتساب الجملة اليه وانما لم نقل سواها ارجاعا للضمير الى الجملة لان السابق من كلامه معلومية
الانتساب لا الجملة فتدبر وقوله فتقول بالرفع سواء الرواية والدراية ايضا وفي
ايراد المثال الثالث اعني الذين في بلاد الشرق اشارة الى ان عدم العلم لك او
لمخاطبك ليس على سبيل منع الخلو وان الثلاثة قد تجتمع في مادة واحدة او ان
تستهجن او ان تقصد على لفظ المبني للمفعول وليس من الالتفات في شيء
اذ لم يقع تعبير بطريق الغيبة عما وقع التعبير عنه بطريق الخطاب في قوله ان يكون لك وكذا
قوله بعد ذلك او ان تومي على الخطاب نعم فيه افتنان واختلاف اسلوب وفي زيادة
القصد في قوله او ان تقصد نظم هذا الغرض في سلك الاغراض السابقة في كونه غاية
لا غاية اذ الغاية زيادة التقرير وانما القصد الباعث سابق واما الايماء الى
وجه بناء الخبر فلما بعد ذكره وكان بمنزلة اصل له تفارق خالف بطريق ما سبق
فجعله غاية واورده بلفظ الخطاب وفي ايراد حديث العدول عن التصريح بعد التمثيل
بقوله تعالى وراودته التي الآية اشارة الى انه مثال لاستهجان التصريح ولزيادة التقرير
جميعا اما الاول فلاستقباح التصريح باسم المرأة في حكم المراودة والاحتيال
في طلب المواقعة واما الثاني فلان في كونه في بيتها وتمكنها من طلب وصاله ومطالعة
جماله تقرير وتحقيق للمراودة ليس في ذكر اسمها مثل زليخا او امرأة العزيز فالمعنى تقرير الحكم
على ذلك المسند اليه وقيل المراد تقرير الغرض المسوق له الكلام وهو نزاهة
يوسف وطهارة ذيله ووجه ظاهر والمراودة مفاعلة من راد يرود جاء وذهب
كثرا نصب على المصدر او الظرف اي مصيرا كثيرا او حينا كثيرا

وان

وان اورثاي العدول والمصير تطويلا فالمراد بابن اخت الخالة او ابن الام نفسه
بحكم العرف وقرينة المقام وان كان مدلول اللفظ اعم لجواز ان يكون لك اخا لا نفسه
وهذا ما يقال ان الانتقال في الكناية قد يكون من الاعم الى الاخص ومن لطيف هذا النوع
قول من قال قالت لترب معها منكرة لو قفني هذا الذي نراه من
قالت فتى يشكو الغرام عاشق قالت لمن قالت لمن ولم تقل لك
لئلا تصرح ما تخفيه جيبته في بيت في جبل فيه عدة عرى يعلق اعناق صغار
الغنم فيشده وتنكيرها للتعظيم وذلك لانه ان كان صادقا في ادعائه فقد دخل الكرم
في الكذب وان كان كاذبا ففي نهاية الكذب ولا محالة معناه لا تحول ولا انقلاب عن ذلك
وما ذكر من العدول عن التصريح بنسبة الجماعة الى المنكر انما يستقيم لو كان هذه كناية
في النسبة في اختصاص الصفة بالموصوف وانما هو كناية في نفس الموصوف
والجواب انه بالواسطة ان انت ظاهره السؤال عن المكان ومعناه السؤال
عن اشتغاله كانه قيل في اي شغل انت في مكانك بمعنى هل لك فراغ ان تسمع مرافعتنا
ولما كان في هذا نوع سوء ادب حمله الشارح على حقيقته واجاب بتعيين المكان تجهيلا له وتعريضا
بانه بمحال عن وقوله بحيث يحق اي مكانك بعد غاية البعد وهذا انما يحسن لو قال انا امرؤ
من الشام والمعنى التوبيخ لانه اخبار لا فائدة فيه وقوله بالرفاء متعلق بمحذوف اي اعرست
وتزوجت متلبسا بالموافقة وبالابناء دون البنات وقوله ليهنك الفارس دعاء
وتفاؤل اي ليبلغ ولد كحد الفروسية وليكن هنيئا لك لا تعاني مرضا وقوله الشرط
املك مثل اي ملكه وغلبه وتصرفه اشد واكثر فسعى بين الحالف وعدى التصريح بعلى لتضمينه
معنى الدلالة والتنصيص او ان تومي مثل ان تشير اشارة خفية بذلك
اي بجعل المسند اليه موصولا الى وجه بناء الخبر اي طرزه وطريقه تقول عملت
هذا العمل على وجه عملك اي على طرزه وطريقته يعني تفهم من المبتدا الذي هو الموصول
مع الصلة بالفكر والتامل ان بناء الخبر عليه طريق اثبات الثواب والجنان كما في قولك
الذين امنوا او العقاب والنيران كما في قولك الذين كفروا او المدح والتعظيم كما في الذي

يرافقك او الذم والاهانة كما في الذي يفارقك ومنهم من فسر الوجه بالعلة والسبب
لمضمون الخبر فلم يستقم في نحو ان الذي سمك السما ان التي ضربت ان الذين ترونهم فالاولى النقضي
عنه بحمل هذا في قوله ثم يتفرع على هذا اشارة الى جعل المسند اليه موصولا او الى العدول
والتصريح لا الى الايماء الى وجه بناء الخبر ومنهم من فسره بالعلة والسبب لبناء الخبر وابنائه
للمبتدا لا لمضمون الخبر فاستقام في الاكثر او الكل وهذا اقرب اذا بنا لفظ ثم
واسم الاشارة الوسط في قوله ثم يتفرع على هذا يكاد يكون صريحا في انه اشارة الى الايماء
ووجه الايماء بالمعنى الذي ذكرنا ظاهر في جميع الامثلة الا في ان الذين ترونهم وان الذي
الوحشة في دار فانه قد اشتبه على البعض لكن التامل الصادق والذوق الصحيح شاهد
اصدق على انك اذا قلت الذين تظنونهم اخوانكم ان بناء الخبر عليه يكون من جنس
اثبات العداوة والبغضاء وعدم نحو ما يناسب الاخوة ولائم المحبة واذا قلت الذي
الوحشة في دار انما الخبر من جنس اثبات الانس في القبر وزوال الوحشة في دار النعيم
بقي الكلام في انه لم جعلت هذه المعاني متفرعة على الايماء والايماء ذريعة اليها وكيف
ذلك ولم لم يجعل هذه نكت جعل المسند اليه موصولا من غير توسط الايماء والجواب
ان الايماء متحقق في الامثلة على ما بينا وجعل تلك المعاني متفرعة عليه مناسب من حيث يكون
اثباتا للامر المهم بعد التوطية له والتمهيد والتنبيه عليه والتاييد تحريا على مقتضى المناسبة
وقوله فيقول بالنصب هو الرواية وهو متفرع عطفا على محذوف اي فيحصل الايماء او العلم
بوجه البناء   ومنه اي ومن التعريض بالتعظيم في باب الموصول والصلة وان
لم يكن في المسند اليه والمتفرع على الايماء قولهم جاء بعد اللتيا والتي اي بعد الخطة
الصغيرة والكبيرة التي من فظاعة شانها كيت وكيت فحذف الصلة ايهاما لقصور العبارة
عن الاحاطة بها وفي ذلك من تفخيم امرها ما لا يخفى   او بالاهانة عطف على التعظيم
واعلم انه اعتبر فيهما التعريض لظهور انتفاء التصريح وانما جاء ذلك من عرض الكلام وجانبه
وبعد اطلاق التعظيم والاهانة وان كان في المثال عائدا الى متعلق الصلة فعطف
تعظيم شان الخبر عليه تنبيه على زيادة لانه كان الحق في الباب ولم يتعرض هنا للتعريض

اما لانه مراد واما لان هذا بمنزلة الصريح   ان الذي سمك السما اي رفعها فيه
ايماء الى ان بناء الخبر عليه يكون من جنس الرفعة والبناء وهو تعظيم لبناء بيته
يعني بيت الشرف والمجد الذي دعائمه امنع واقوى واطول واوفى من كل شي او من دعائم
كل بيت واما جعل سمك السماء علة لبناء بيت لهم او لبنائه وبنايه على المبتدا واشاره
له فلا يخفى ما فيه   وربما جعل ذريعة الى تحقيق الخبر اي جعله محققا مقررا ثابتا
لا شبهة فيه بمنزلة الدليل والحجة عليه فان في ضرب البيت بالكوفة ههنا ح البيت
ايماء الى ان بناء الخبر يكون من جنس زوال المحبة وعدم بقاء المودة ثم انه يحقق
ذلك ويقرره بمنزلة الدليل عليه فظهر الفرق بين الايماء الى وجه بناء الخبر وتحقيق الخبر
المري انه في قوله ان الذين ترونهم اخوانكم ايماء الى ان بناء الخبر عليه من جنس العداوة
والبغضاء وعدم نحو المودة والاخاء على ما يشهد به سوق مثل هذا الكلام
بلا خفاء ثم فيه تنبيه للمخاطبين على الخطاء في ظنهم ذلك وليس من تحقيق الخبر في شي
اذ ظنهم اخوانا لا يحقق كونهم اعداء   او على معنى او عطف على خطا فمعنى قوله
ان الذي الوحشة في باب المرثية ومقام التعزية ايماء الى ان حال قبره على خلاف ذلك
وفيه تنبيه على ان الدار الاخرة خير وان ذلك الميت في سعة من رحمة الله تعالى فعلى المخاطبين
ان يقللوا من الحزن والتفجع والالم والتوجع   وربما قصد بذلك عطف
من حيث المعنى على قوله واتصل بذلك غرض وليس عطفا على ربما جعل ذريعة الى كذا
وكذا ليلزم فيه للايماء ولهذا اتى بلفظ ذلك المشار به الى جعل المسند اليه موصولا
لا بلفظ هذا المشار به الى الايماء وضميره ووروده وما حوله ومكانه وورد لما وضع
للمسند اليه وضم عليه وصنه لذهن السامع فينتظر الحال من توجه وحتى متعلق بتوجه
منتظرا ومنه حال من مكانه والمعنى انه قد يقصد بالمسند اليه الموصول مع الصلة
لما فيه من الابهام والطول بالصلة ان يتشوق السامع الى الخبر فيتمكن في ذهنه فضل تمكن
لما جبل الله تعالى عليه النفوس من كون الحاصل لها بعد الطلب والشوق امكن فيها
واوقع عندها وادخل في القبول لديها واعز عليها وان كان حصول غير المرتقب لها الذ

واما الاعتراض بان التشويق والهكم قد حصل من تقديم المسند اليه لفوائد تاخير
المسند اليه وان كان موصولا مع طول في الصلة وبان هذا وكثيرا من الاغراض السابقة
قد يحصل بخبر المسند اليه الموصول مثل التي الذي حارت البرية فيه وراودته المرأة
التي هو في بيتها والله الذي يمسك السماء ونحو ذلك فقد سبقناك على انه ليس بوارد بناء
على ان ليس المراد بالاقتضاء هنا الا مجرد الملاءمة والمناسبة من غير اطراد ولا انعكاس
والذي حارت البرية فيه لابي العلاء المعري من قصيدة يرثي بها فقيها
حنفيا وقبله بان امر الاله واختلف الناس فداع الى ضلال وهاد ، وبعده
اللبس من ليس عمر يكون مصيره لفساد يعني تحيرت العقول في المعاد الجسماني في
احياء الاموات بعد الوفاة واياك ان تذهب الى غير هذا المعنى من الخرافات
وفي هذه الاعتبارات اي المعاني المعتبرة التي جعلها اغراضا لجعل المسند اليه موصولا
كثرة فخم للفصل تحصيلها حواشي فوتك الادراكية بمنزلة طايرة شوقا الى الماء يحوم حوله
تحصيلا للغرض وتسكينا للعطش وذلك مثل الترغيب والتنفير والتحريض على الاكرام
او الاهانة او الترحم او التأمل كما تقول الذي في غاية الحسن والجمال والشرف والكمال
او دمامة الوجه وذميم الافعال او الذي احسن اليك قديما او اضر بك كثيرا او سبى اولاده
ونهب امواله بالكتاب او الذي تحير فيه عقول العقلاء من الخلق للاعمال
الاشارة اليه حسا يعني بحسب اصل وضع اسماء الاشارة والا فاستعمالها في غير المحسوسات
اكثر من ان يحصى وفي قوله واتصل بذلك داع تصريح بما عبر عنه في باب الموصول بلفظ الغرض
اي الداعي والباعث لا الغاية والمقصود فان مثل عدم طريق سوى الاشارة او القصد
الى كمال التمييز يكون باعثا لا غاية وضمير احضاره واليه للمسند اليه باعتبار المدلول
وبذلك في الموضع اشارة الى الاحضار وكذا ضمير طريق اليه وضمير سواها للاشارة حسا
ووجه صحة القصد باسم الاشارة الى كمال التمييز والتعبير انه لا تمييز فوق الاشارة الحسية وفضل التعبير اليه
اذ لا اشتراك واشتباه فيه اصلا بخلاف العلم فان مدلوله وان كان جزئيا مانعا من الشركة
لكن ربما يكون مشتركا لفظا او يكون مسماه غير معلوم للسامع ولا يحصل التميز فضلا عن كماله وبانكار

عرفه مدلول اسم الاشارة في اصل الوضع بالقلب والعين وما سواه بالقلب فقط وبهذا
ذهب بعضهم الى انه اعرف المعارف واما اختيار ابن السراج انه اعرف المضمرات ثم الاعلام
ثم المبهمات فلان في المضمرات المتكلم الذي لا يتصور فيه اشتباه اصلا ومدلول العلم
معين متشخص بحسب الوضع والاستعمال جميعا بخلاف غيره فانه بحسب الاستعمال لا غير
فان قيل فالتمييز الكامل يكون بالمضمر لا باسم الاشارة قلنا ليس المراد التمييز فيما يكون مظنة
الاشتباه ومحل الاشتراك محل التكلم والخطاب والغيبة فلذا بيانه بضمير المتكلم
وذا حال عامله اسم الاشارة والظرف متعلق به ومن نسل شيبان والضال والسلم
شجران بالبادية يعني انهم من خلص العرب وفصحائهم وكرمائهم سربال الليل ظلامه
المشتمل عليه بمنزلة اللباس فصار الطارق الاتي في الظلام بمنزلة المتسربل اللابس
للسربال بحيث لا يرى الا بتكلف ولذا قال تامل دون ابصر واوى حوالي اذا والكوماء
الناقة العظيمة السنام ومعنى الايماء اليها الاقبال عليها والالتفات اليها وهذا حال
في موضع الحال بتقدير القول اي قائلا هذا الشخص آت بالليل ونحرته دعاء عبر به عن قتلها
على طريق المشاكلة وايثار اسم الاشارة لانه لا طريق سواه ولا يقم على ضيم اي
ظلم يراد به اي بذلك المقيم المدلول عليه بالفعل وما يقال ان الضمير المستثنى منه المقدر العام
اي لا يقيم احد او نحو واما جعله مضمرا على ان الا الاذلان بدل الفاعل فليس قول الفاء
وان كانت عبارة المصنف في بحث القصر قوله تعالى لا يرى الا مساكنهم وان كان
الاصح بالرفع مشعرا به على ما سيجيء وعير الحي حمار القبيلة يكون عندهم يركبه كل احد مرسلا
في الصحراء والا كرما مختصا باحد والبيت الثاني بيان للاول والخسف الذل مربوط
مشدود برمته قطعة حبل البالية شج يدق ويكسر لا يرثى يعني ان جهة اقامتهما وتحملهما المذلة
ان الاول حمار مع كونه مربوطا والثاني جمار احسنوا الحسنى بالضم جمع حسنى بالضم
وبالكسر ثنية والمراد هنا ما بنوا من صنايع الخير وفي كله ان دل الاعلا ان ما بهم من احسان
للحسنى والايفاء بالعهود وتوثيق العقود ليس محض التحقيق بل المجملات كذلك
او ان تقصد سلك اي بجعل المسند اليه اسم اشارة بيان حاله ما في اسماء الاشارة من الدلالة

على ذلك ولا يخفى ان القصد الى ذلك امر زايد على بيان اصل المعنى الذي هو الحكم بالمسند
على المسند اليه معبرا عنه باي طريق كان   ثم مفرع عطف على مقدر اي فيحصل
القصد الى اكمل التمييز وبيان الحال ثم يفرع عليه اعتبارات اخر مثل ان يقصد بقصد
اكمل التمييز والتبيين كمال العناية والاهتمام بشان تمييز المسند اليه وتعيينه للاغراض
المتعلقة بذلك من المدح وغيره ومثل ان يقصد بذلك الدلالة على ان السامع في الغباوة
وقصور الفطنة بحيث لا يتميز الشيء عنده الا بالحس ومثل ان يقصد تقريب المسند اليه تحقيره
ودنو مرتبته ونحو تعظيمه ورفعة محله او تحقيره او اهانته بمعنى انه لا ينبغي ناحيه
عن الحضور والقرب بل ينبغي ان يكون بعيدا غاية البعد فان قيل كيف يصح جعل
اكمل التمييز اصلا وكمال العناية متفرعا عليه وهلا لم يجعل كذلك بل جعل القصد الى اكمل التمييز
اصلا وكمال العناية والاهتمام بالتمييز فرعا ولا محذور فيه وانما يلزم المحذور لو اريد بالعناية
مجرد القصد على انه لو اريد هذا لم يلزم جعل كمال التمييز متفرعا على الكمال بل جعل قصد كمال القصد
بالتمييز متفرعا على قصد اكمل التمييز وغاية الامر انه يستلزم تفرع كمال القصد الى التمييز على كمال التمييز
عن من قابل سوقي موقف التمييز تعالى عن قابلا وعن من قابل كما قال عنده خاتم حديدا
وخاتم من حديد فايراد اسم الاشارة في اولئك لقصد اكمل التمييز متفرعا عليه كمال العناية
بتمييز المتقين الموصوفين وتكريرا ولئك للتنبيه على استقلال كل من الهدى العاجل والفلاح
الآجل لصلوح تمييز المشار اليهم   اولئك آية للقصد الى اكمل التمييز متفرعا عليه
التنبيه على غباوة المخاطب   يا عجبا الالف بدل من ياء الاضافة كانها قالت
احضر يا عجبي هذا او انك قالت ذلك حين لقيت عبد الله بن عمرو بوجوب نقض ضفاير النساء عند
عند اغتسالهن   ماذا اراد الله بهذا مثلا تمييزا وحال يقولون ذلك عند
ما ضرب الله المثل للذباب والعنكبوت والبعوض ونحو ذلك فان قيل اسم الاشارة
في قول عايشة رضي الله عنها صنع المحرور اعني ابن عمرو وفي الآية الاولى محرور متعلق بالعقل وفي
قول القايل ايعلم هذا مسند لا مسند اليه فكيف صح ان قال قصد تقريب المسند اليه
تحقيره كما في هذه الصور قلت معناه كما وقع اسم الاشارة القريب لتحقير المشار اليه

في هذه

في هذه الصورة وان لم يكن مسندا اليه وقوله ماذا اراد الله بهذا مثلا وعبارة المصنف
وقع بدلا او بيانا لما يحكيه وفي موضع آخر عطف على محذوف اي كما يحكيه في سورة البقرة
كذا وفي موضع آخر كذا ويحتمل ان يكون في موقع الجر وقوله ايضا الذي بعث الله رسولا في
موقع المبتدا وانما قال ومنه دون ان يقول وفي موضع آخر وما هذه الحيوة الدنيا الا ليحتمل
ان يكون لمجرد الوقف من غير تحضير على ان فيه شيئا آخر وهو انه ليس من القرآن واما في القرآن
وما هذه الحيوة الدنيا الا لهو ولعب بتقديم اللهو وفي الانعام وما الحيوة الدنيا الا لعب
ولهو بدون اسم الاشارة فيحتمل ان يريد من هذا القبيل قوله فما هذه الحيوة الدنيا الا لعب
ولهو لكن الظاهر انه سهو   ودفت تحركا في موقع الحال وذلك لاستنكارها
ما رأته من طحنه وتحقيقه وتبذله وللاستفهام في ايجابها للانكار والتعجب وهذا خبر
المبتدا والمقاعس صفة له وبالرحا حال من ضمير الدخال كونه متلبسا بالرحى واداتها
او متعلق بالمقاعس والباء للسببية والمقاعس نقيض الخروج يعني انه يتجلد في ادارة الرحى
ولا يفعل ما هو العادة من التحدب بل قد اخرج صدره وادخل ظهره تجلدا وعدم اعتداد
بشغل الرحى   ومن التبعيد للتعظيم غير الاسلوب لان كونه للتعظيم وحطي بخلاف
ذلك الكتاب كما سيجيء في بحث الفصل والوصل والتعظيم فيه فوق ان يعد من قبيل تعظيم
عليه اللام ولانه قد مع قصد التعظيم التنبيه على بعد مراتب الجنة واوصافها بحيث تجاوز حد القرب
والحضور ولهذا يقال معناه ان تلك المراتب والدرجات المتفاوتة بالاعمال وان كان
اصل الجنة بفضل الله ورحمته   او ظلاو تحطيمه عطف على تعظيمه اي يقصد
بعد اسم الاشارة تحقير المسند اليه واهانته بمعنى انه لا ينبغي ان ينال عن الحضور بل يحق
ان يعد غاية التبعيد   او ما سوى ذلك يحمل العطف على تعظيمه او حطاه تعظيمه
وعلى ان يقصد بذلك كمال العناية وكذا وكذا من المفرعات وعلى ان لا يكون لكل او
ان يقصد بذلك اكمل تمييز او بيان حاله مما هو من الدواعي فيكون هذا السكوت اشارة الى ذكر
من المقاصد بالعدد او المفرعات او الدواعي وتفاصيل ذلك الى تتبع التراكيب وتأمل المعاني
والوجه الثالث انسب بقوله ولطايف هذا الفصل مع فصل كون المسند اليه اسم اشارة

لا يكاد ينضبط بل اكثر فصول علم المعاني كذلك ومما يجب التنبيه له ان ما نورد في امثال
هذه المقامات من الامثلة والابيات امثلة لا شواهد حتى يتم باحتمال الغير وانه لا يمتنع
جمع في مثال واحد كثير من اللطائف والاغراض وان جنى تلك الاقتضاآت وكثر التراكيب
لما يذكر من الاغراض على مجرد المناسبات والاقرب للسربان مقصود المتكلم ما نسب اليه
من الاعتبارات فليحافظ على هذه النكت فلها مواضع تقع في هذا الكتاب
واما الحالة التي تقتضي التعريف اى تعريف المسند اليه باللام فهي متى اريد بالمسند اليه نفس
الحقيقة او عموم الافراد ونحوها او حصة معينة منها وكشف الكلام في هذا المقام ان اللام
للتعريف لا غير ومعناه الاشارة والتعيين والاشارة اما الى نفس الماهية من غير ان يكون
في ضمن الوجود كما في قولك الانسان حيوان ناطق والرجل خير من المراة وقد تسمى لام الطبيعة
او باعتبار الوجود وحينئذ اما ان يكون مع قرينة البعضية كما في اكلت الخبز وشربت الماء
وقد يختص باسم المعهود الذهني واما بدونها فيحمل على العموم حذار الترجيح بلا مرجح وتسمى
لام الاستغراق بل ربما يكون مع قرينة العموم كالاستثناء مثلا كقوله تعالى والعصر
ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا واما حصة معينة من الحقيقة فردا او فردين او اكثر كما
اذا قيل لك جاءني رجل او رجلان او رجال فتقول اكرم الرجل او الرجلين او الرجال
وتسمى تعريف العهد فعلى هذا اللام اما لتعريف العهد او لتعريف الجنس والجنس قد يراد به
نفس المسمى وقد يراد به جميع الافراد وقد يراد به بعضها والمصنف جعل الاستغراق مقابلا
للجنس والعهد جريا على ظاهر كلام بعض ائمة النحو والاصول ثم اشار الى التحقيق وحقق
في بحث تعريف المسند وادرج المعهود الذهني اعني البعض الغير المعين من الجنس في تعريف
الجنس بدليل انه عد منه ما هو باعتبار الوجود البتة مثل انتاهم الكتاب وامر على اللئيم
وهو ذلك لان تعريف العهد على ما توهم نفس الحقيقة ربما يوهم ان المراد الماهية
من حيث هي من غير اعتبار الوجود لكن لا خفاء في ان مثل انتاهم الكتاب وامر على اللئيم
انما هو للجنس باعتبار الوجود في ضمن بعض الافراد فلهذا اشرنا الى ان المراد على ما هو
ان الحقيقة هي الماهية باعتبار التحقق وهو اخص ولهذا نقول ان الموجودات حقائق

من ان يكون باعتبار الوجود او لا يكون

ومفهومات

ومفهومات وللمعدومات مفهومات لا حقائق والجنس ما يشمل الكثير على ما هو
معنى الكلي الطبيعي سواء كان جنسا باصطلاح المنطق او نوعا او غير ذلك كالرجل
والمراة وكان الانسب بتادية معنى التعريف ان يقال متى اريد الاشارة الى نفس
حقيقة المسند اليه   قال غير قابل تاثيرنا او ورد من المثال في مجرد التعريف
بلام الجنس مع الموافقة لفن المعنى ولا حاجة الى التكلف في تاويل المسند اليه ومعنى المبداء
هنا السبب المادي ولما كان القول ان كل مبداء كذلك
هو جنس الماء مخالفا
لما ورد في الكتاب وشاع من السنة واشتهر من الناس ان مبداء الجن هو النار ومبداء
الانسان هو التراب وروى ان مبداء الملائكة هو الريح اشار الى وجه التوفيق بقوله
بما في الروايات الاخرة ثم رجع الى الامثلة فقال وكقولك وشبه ان يكون في الامثلة
الثلثة المسند اليه نفس الحقيقة من حيث هي من غير اعتبار الوجود في ضمن بعض الافراد
وكذا الحكم في المثالين الاولين بخلاف الثالث اذ لا يستقيم ان جنس الكل اعظم من
جنس الجزء بل من حيث وامافي نعم الرجل هو الجنس من حيث الوجود في ضمن البعض
ولهذا صرح المحققون بانه المعهود المتعقل الحاضر في الذهن وسمي لهذا زيادة تحقيق في باب
الاطناب   ومن تعريف الجنس ما اذا كان الاسم الموضوع كالكل سواء كان
مسندا اليه كما في الجنس او لا كما في الاية او اسم جمع كالناس او اسم صيغة كالكتاب
للمكتوب او مصدرا كالحكم والنبوة سواء كان مسندا اليه كالحلم والناس او لا كالبواقي
وفي البيت الاول ايضا الماء والصفاء والكدر وقوله يديك بظهر ضمان اى اخرجت بطنه
والبيت لابي العلاء وقبله لا تطويا السر عني يوم نائبة فان ذلك ذنب غير مغتفر
ذلك اشارة الى طي السر اى اخفائه وقوله الناس اوضح محط الرتبة نازل الدرجة
مستقل منقاد   ولقرب المسافة متعلق بقوله يتامل واذا تاملت متعلق بقرب
ومن حال من المسافة وقوله غير معروف به لا حاجة الى قوله شيئا بتقدير الذكر فالانسب
طريق المصدر لئلا يتم قوله يعرف الاسم هذا التعريف وقوله كثيرا في موقع الظرف حينا كثيرا

عبارة بعض نسخ بان قوله به يحتاج الى تقدير ذكر المصدر وتسمى لذلك لعدم الفرق

والحاصل ان المعرف بلام الجنس وان اجرى عليه بحسب اللفظ احكام المعارف من وقوعه
مبتدأ وذا الحال وموصوفا بالمعرفة لكنه في المعنى كالنكرة اما اذا اريد نفس المفهوم
من غير اعتبار الوجود فلان غير المعرف اذا قطع فيه النظر عن عارض التنوين فالتنكير ايضا
يدل على هذا المعنى سيما في المصادر وانما يختلف التفاوت بان الخصوصية الذهنية معتبرة في
مدلول المعرف دون المنكر واما اذا اريد المفهوم باعتبار الوجود في ضمن بعض الافراد وهو
الشائع الكثير فلان كليهما لبعض مبهم من الجنس لا تفاوت الا باعتبار الحضور وكون البعضية
في المعرف مستفادة من القرينة الخارجة فلا جل هذه المناسبة التامة يعامل المعرف
معاملة المنكر اما معنى فكذكر المعرف وارادة المعنى المنكر المبهم والى هذا اشار بقوله قال
ولقد امر البيت يعرف اللئيم والمعنى ولقد امر على لئيم من اللئام واما لفظا فكوصف ذلك
المعرف بما يوصف النكرة والى هذا اشار بقوله ولذلك اي لكون المعنى على البعض من اللئام قدر
يسبني وصفا لا حالا وقد يتوهم من ظاهر العبارة ان مبناه على ان مثل هذا المعرف لا يصح ذا حال
كالنكرة وليس كذلك لا يعرف قربه من النكرة لا نكرة ولذا يقع مبتدأ بلا خلاف بل المراد
انه يصح تقدير الجملة بعده وصفا لا حالا اذا كان معنى الحال صحح الوصفية دون الحالية كما في البيت
فانه ليس المعنى على انه يسبني في حال المرور بل انه لك دأبه وعادته وهو متصف به
ليكون هذا المدح في حلمه وكرمه والافالظاهر انه حال والمعنى انه يمر عليه في ذلك الحال فيمضي وتقضي
وثمة بالتاء لغة في ثم العاطفة للجمل خاصة ومضيت وقلت اما في معنى امضي واقول
عدل الى الماضي دلالة على التحقق واما في معنى الماضي وامر في معنى مررت عدل الى المضارع
لقصد الاستحضار ومعنى لا يعنيني لا يريدني بل يريد غيري او لا يهمني لا اشتغل به
ولا امنع ودفعه ولذا اي ولان يعامل هذا المعرف معاملة غير المعرف او ولقولهم على البعض
يسبني في القرآن غير نظير واحد بل نظائر كثيرة والنظر على الاول من حيث المثال وعلى الثاني
من حيث المماثل ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان
لا يستطيعون حيلة ان لا يستطيعون صفة للمستضعفين او للرجال والنساء والولدان
وانما جاز ذلك والجمل نكرات لان الموصوف وان كان فيه حرف التعريف فليس لشيء بعينه وكذا

في قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا ان يحمل صفة الحمار وفي قوله غير المغضوب عليهم انه صفة
الذين انعمت عليهم لانه لا توقيف فيه لانه لم يقصد به معهود وبهذا علم ان الموصول كالمعرف
باللام في هذا المعنى او العموم عطف على نفس الحقيقة ولا يخفى ان الانسب او الخاص
وجميع الافراد وقرينة العموم في المثال الاول لفظه مع الاستثناء كلام الفخرين وفي المثال الثالث
تنبيه على ان العام في الاثبات كون عاملا في النفي ضمن شمول النفي والاظهر ان يكون لنفي الشمول فان
المعنى لا تظلم احدا من البحرة وكذا الحمد لله منزل لاجل الظالمين اوضح كما كل مثل الاخير كل فعال
فخور فان معناه على عموم النفي ولهذا ذهبوا لا تدركه الابصار الى ان معناه لا يدركه شيء من الابصار
فان قيل من قواعدهم ان النفي اذا دخل على كلام فيه قيد توجه الى القيد خاصة او افاد
ثبوت اصل الفعل مثلا معنى لم يأتك القوم مجتمعون نفي الشمول والاجتماع ومعنى ما كل ما يتمنى المرء يدركه
انه لا يدرك جميع المتمنيات بل البعض خاصة ومعنى ما مررت راكبا نفي كون المرور بصفة الركوب
ومعنى ما ضربته تاديبا اي الضرب لم يكن لغرض التاديب الى غير ذلك من القيود وقد بالغ الشيخ
عبد القاهر في وجوب المحافظة على هذه القاعدة قلنا نعم الا انه ليس كل كلام يشتمل على قيد
ونفي من قبيل ما دخل النفي على كلام فيه قيد ليقصد نفي القيد بل ربما يكون من لحوق القيد كلاما فيه
نفي فيفيد تقييد النفي وتحقيقه انه لو اعتبر القيد اولا ثم نفي رجع النفي الى قيد ولو اعتبر النفي ثم قيد
رجع القيد الى النفي حتى اذا كان القيد هو العموم افاد عموم النفي والتعويل على القرائن مثلا ما الله
يريد ظلما للعباد معناه لا يريد شيئا من الظلم لاحد من عباده ففي جانب الظلم يعتبر الوحدة والابهام
اولا ثم نفي فلزم عموم النفي اذ لو اعتبر النفي ثم سلط على المبهم لم يكن كذلك كما في قولهم الا تمنى
ولا يخيس الفاتح حرفا معناه الاساءة في حرف ولذا قولهم ما ضربته اكراما وهذا مذهب
المحققين الى انه معمول للنفي لا للفعل وهذا معنى قولهم في مثل هذا المقام ان المذكور معمول
لفعل مثبت يتضمنه حرف النفي مع فعله وفي جانب العباد يعتبر النفي ثم صيغة العموم فيكون
تعميم النفي وهذا البحث زيادة تفصيل اوردناه في حواشي الكشاف وفي شرح مقاصد الكلام
في مسئلة الرؤية او كان المسند اليه حصة معهودة ثم نقل او حصة منه عطفا
على نفس الحقيقة او العموم منبسط على ان تعريف العهد هو القسم المقابل لتعريف الجنس

معناه تركت الضرب اكراما له

كما سوى اى جمهور النحاة لامر فروعه وشعبه كالعموم والاستغراق وفيه بالمثال الاول
على ان المعهودية لا يلزم ان تكون بالذكر في كلام هذا المتكلم وعلى ان الحصر قد يكون
مخصصا من الجنس فردا كان او فردين او اكثر وبالمثال الثاني على ان المعهود قد يكون عاما
مستغرقا لا كما يتوهم من ظاهر تقابلهما انهما متنافيان وعلى ان اللام الداخلة على الصفات
لا يلزم ان يكون اسما موصولا البتة وانما ذلك فيما قصد به معنى الحدوث واما في غيره فهي
حرف تعريف والمسند اليه مثلا هو الاسم المعرف به وكون السحرة جمع ساحر لا ينافي العهد
والاشارة الى حمل سحار بصيغة المبالغة لان الساحر اعم منه فيصدق عليه وبالاشارة اليه يعلم
الاتحاد كما تقول جاءني رجل كريم فاكرمت الرجل يكون معناه ذلك الرجل الكريم والمثال
الثالث على ان هذه الاقسام للمعرف باللام ليست في المسند اليه خاصة وان اوردناها
فيه ونور ما ذكرنا كان الانسب ان يقول من افادة اللام للاستغراق او
تعريف الجنس لانه اورد في بحث تعريف المسند ان القول بتعريف الجنس وبالاستغراق
مشكل ثم جعلهما راجعين الى تعريف العهد فالذي خص به الفن الثالث سوى تعريف العهد
العهد اللام الى ان يقال المراد ما اشار اليه من التقسيم الى المعهود والى المنزل
منزلته واما الحالة التي يقتضي التعريف اي تعريف المسند اليه وهذا رجع ضمير
اليه والى احضار في موقع الحال من طريق لا يكان صفة اي طريق موصل الى الاحضار ومفض
اليه واصلا في موقع مصدر مؤكد لانتفاء الطريق اي عدم كونه بالكلية كقولك غلام زيد
كذا ان لم يكن عندك منه اي من الغلام شيء من الاحوال المناسبة للتعبير عنه سواء اي سوى
انه غلام زيد او لم يكن عند سامعك منه شيء سواء فعدم الطريق اما لامر عائد الى المتكلم
او الى السامع وقوله او طريق سواها اخصر عطف على طريق سواها اصلا اما اذا جعل اصلا
حالا من طريق سواها فالتقابل بين المعطوف والمعطوف عليه ظاهر باعتبار القيدين
واما اذا جعل مصدرا فلحصول التقابل من جهة المعنى افاد به طريق على صفة العموم من غير تقييد
بوصف دون وصف هواي اي مهوي والركب اسم جمع للراكب اليمانين
جمع يمان تخفيف يمني مع تعويض الالف مصعد مبعد ذاهب جنيب مجنوب مستتبع

Margin: او حال من طريق

وجماعة جسمي وتخصيصه موثق مقيد مجنوب فالاضافة اخصر طريق والمقام مقام الاختصار
وعدم ارتياح لبسط الكلام لكونه في الحبس والحبيب على الرحيل اولان عطف
عليه شيء لم يكن عطف طرفه على طرفه لا على مقدر لعدم الاحتياج ولا على طريق لعدم المعنى اي
الحالة المقتضية للاضافة كابنه متى لم يكن طريق او كانت لكن لان في اضافة المسند اليه
حصول مطلوب آخر سوى عدم الطريق المطلق او سوى الاختصار وهذا اولى وقوله
مثل نصب على الحال او البدل من حصول والاحسن الجر بدلا او صفة لمطلوب فضمير تغني
للاضافة وقوله او الاولى مجرور معطوف على المتعذر اعمالا لا الفعل المفصل في الفاعل الظاهر
اعني تركه على الشذوذ او الاولى مبتدا خبره تركه والجملة عطف على صلة اللام في المتعذر
ميلا الى المعنى كانه قال الذي تعذر والذي الاولى تركه او على الموصول والصلة صفة
للمفصل لكنه الجار يحمل اسفارا بعد وصفه بالموفي في كل من الوجوه الثلاثة وجه بعد
لجهة من الجهات مثل كراهة تقديم البعض على البعض في الذكر لافضائه الى عداوة منهم وحقد
او اذى خاطر او كراهة نسبة الفعل الى صريح اسمائهم او تأديه الى ملال المتكلم او السامع
او لكون اسمائهم مما يكره في السمع او يثقل على اللسان او مما يتطير به تعين التفصيل للمتعذر قولك
بنو آدم واهل العالم وصلحاء العباد وفضلاء البلاد ويشبه ان يجعل بنو مطر من هذا القبيل
لان المراد بهم افراد القبيلة جميعا لا اولاد مطر المعدودين بخلاف اولاد جفنة فان لا يفصلهم
لاولوية قصدا الى التسوية وعدم تقديم البعض المنبي عن الافضلية ولانه يتناول
الى التصريح باسمائهم يوم اللقاء اي الحرب وملاقاة الاعداء متعلق
بما في خبر المبتدا من معنى التشبيه وفي غيل متعلق بالظرف اعني لها واشبل جمع شبل
ولد الاسد فاعل الظرف لاعتماده على الموصوف او مبتدا خبره الظرف والجملة صفة اسود
والغيل الغيضة وخفان اسم موضع فيه اسود والاسد اذا كان ذا اشبل كان اشد في مقاتلة
ومدافعة او غير ذلك في ترك التفصيل كراهة التصريح باسامي قتلة الاقارب ولئلا يقع
التسجيل على جماعة معينة فيتاكد العداوة اميم اي يا اميمة فرخم وفي بناء الفعل على
ضمير اذاة للاختصاص اي هم الذين يقصون بأخي فلوحاولت الانتصار منهم عاد ذلك

Margin: او حال من الاسود

كتابخانه مجلس شوراى ملى

بالكناية فى نفسه لان عز الرجل بعشيرته قبايلنا نزل التفصيل لان الاخبار
بشيء عن المفصل المعدود دون بعض تكون لغوا من الكلام ولانه فى التصريح
بعض الاسامى مثل نمر وكلب وكلاب بعض الاستهجان المنافى لمقام الافتخار
او مثل ان تضمن اضافة المسند اليه اعتبارا لطيفا منسوبا الى المجاز كما فى الاضافة
بادنى ملابسة فان حسن الاضافة اللامية الاختصاص الكامل الذى يصح معه الاخبار
بان المضاف للمضاف اليه والاضافة بادنى الملابسة تكون مجازا حكميا منزلا بجعل
تلك الملابسة منزلة الملابسة الكاملة المضافية كوكب الخرقاء هو المسند اليه
المضاف الى الخرقاء وهى المرأة التى فى عقلها هوج وبها حماقة كانت تضيع وقتها
طول الصيف فاذا طلع سهيل وهو كوكب بقرب القطب الجنوبى يطلع عند ابتداء البرد
تنبهت وفرقت القطن فى القرايب استعدادا للشتاء فاضيف الكوكب اليها بهذه
الملابسة البعيدة اللطيفة الخفية بالعلم الخر سهيل بالرفع بدل من كوكب او عطف بيان
اذاعت فرقت غزلها قطنها الذى يصير غزلا ويغزل فى القرايب جمع قريبة يعنى اقاربها
وعشايرها اذا قلت فهى كان الانسب ان يقول قال الشاعر كما قال فيما سبق
قال الله تعالى تبت يدا ابى لهب لان هذا ليس من امثلة اضافة المسند اليه بل اضافة
ذا الى الاناء من اضافة المفعول واضافة الاناء الى الكاف من اضافة المضاف اليه وهو
ان كان فى قوة المسند اليه فليس بمسند اليه اصطلاحا فى المحل حمل المضروب ذا الاناء
اى صاحب ملابسة اياه بكونه فيه واضاف الاناء الى الضيف لملابسة شربه
منه ووصوله اليه وقوله اذا قال اسلك الضيف قدنى اى حسبى وكفانى قال اى المضيف
احلف بالله حلفة واللام فى لتغنى مفتوحة جواب قسم والياء مفتوحة لكونها قبل نون التاكيد
المحذوفة اى لتغنى وذا مفعول لتغنى واجمعا تاكيد له وفيه ان الطعام محتاج الى الطاعم
لا العكس لانه يطعم او مثل ان تضمن اضافة نوع تعظيم للمضاف او المضاف اليه
او غيرهما باعتبار مالكيه او مملوكه او مصاحبه او غير ذلك او نوع تحقير كذلك بحسب
ما يعطيه مدلول المضاف او المضاف اليه ومثاله عبد المضاف اليه ضارب زيد بالاب

او غيرها نوع تعظيم وذلك مثل التعريض على الاكرام او الاذلال او الترحم عليه
كما تقول صديقك وعدوك او اميرك بالباب ومثل اظهار المسرة والمساءة
كما تقول حبيبى شيئا او مرض ومثل التهكم كما تقال ابنكم وامير كم كذا ومثل التنبيه
على السبب كما تقول اهل الاسلام فى الجنة واهل الكفر فى النار ومثل زيادة
الاسناد كما فى قول الشاعر فيا طيب عيش المرء فى صحن داره على كفه من كوثره من شرابه
واما الحالة التى تقتضى وصف المعرف اى تعقيب المسند اليه المعرف بالنعت
وهو تابع ذكر ليدل على معنى فى متبوعه فالمراد بالوصف المعنى المصدرى على ما يقتضيه
قوله تاكيده وبيانه وتفسيره على انه لو اريد بالوصف النعت المخصوص لا يلزم من كونه فى مثل
الجسم الطويل العريض العميق كاشفا ان يكون كل واحد من الثلثة كافيا فى تمام الكشف والبيان
والمراد بالطول ازيد الامتدادين والامتداد المفروض اولا وبالعرض انقصهما او المفروض
ثانيا وبالعمق ما يقاطعهما وليس الجسم عندهم الا ماله الابعاد الثلثة وان جوز بعض المتكلمين
تركيبه من جوهرين وهم لا يقولون بعرض له الابعاد الا جنى حتى يحتاج تعريف الجسم الى التقييد بالجوهر
وفى قوله الى فراغ اشعار بان الخير هو الفراغ المتحقق او المتوهم لا السطح الباطن
من الحاوى او وقلت المنعى اشارة الى ما ذكر صاحب الكشاف فى قوله تعالى هدى
للمتقين الذين يؤمنون بالغيب الى اخره انه اذا جعل الذين يؤمنون صفة للمتقين فانه يحتمل ان يكون
صفة كاشفة وان يكون مادحة وان يكون مخصصة مبنى الاولين على ان المراد بالمتقى فاعل الطاعات
وتارك المعاصى الا ان على الاول يحمل اقامة الصلوة وايتاء الزكوة عبارة عن فعل
جميع العبادات البدنية والمالية تعبيرا عنهما بما هو اصلها واساسها ثم يكون فى ذلك
ايماء الى اجتناب المعاصى بناء على ان الصلوة تنهى عن الفحشاء والمنكر فيكون الوصف المذكور
بهذا الاعتبار مشتملا على ما هو معنى الاتقاء من فعل الطاعات وترك المعاصى وعلى الثانى
لا حاجة الى هذا بل مجرد اقامة الصلوة مدح للمتقين ومبنى الثالث على ان المراد بالمتقى
تارك المنهيات فيكون فعل الصلوة والزكوة من الواجبات وصفا له مفيدا للتخصيص
والتوضيح باسرها اى بتمامها كانه قيل مع اسرها وسوق الاصل العقد بكسر العين

اى السير الذى تشتد به الأسير وكذا معنى المنكرات عن آخرها وحقيقته اجتنابا ناشئا
عن آخرها وانما يكون ذلك اذا بلغ الآخر او حال كونك متباعدا عن آخرها وهذا اولى
من متجاوزا الى التجاوز متعرف ومعنى تجاوز عنه عفا وقيل معناه عن آخرها
الى اولها والحاصل فى انا لللائق بهذا المعنى كلمة من دون عن ومن الغريب ما قال ان الآخر
عبارة عن الجمع تسمية للشئ باسم جزئه وعن متعلق بمحذوف فى موقع الحال اى مجتنب المنكرات
محرزا عن جميعها كانك حددته بوصى الشرع ريد والتخفيف من التحديد والجملة
فى موقع الصفة بحرف العابد او فى موقع البيان والحاصل ان المذكور ليس حد المتقى
بل بيان اشتماله على جميع الواجبات وعلى اجتناب المنكرات من التطفل شيئا ما
وهو الايمان جعله قاعدة الحسنات واصلها لتفرع الكل عليه وافتقارها
اليه وجعل الصلوة والزكوة اصل العبادات المتعلقة باعمال البدن وبالاموال لان
ما سواها يتلوهما ويتبعهما بمنزلة الولد للام وقوله وذكرت الثانى عطف على ذكرت
اساس الحسنات ونظره اى نظير قولك المتقى الذى يؤمن ويصلى ويزكى فى
تنزيل الوصف منزلة الكاشف لما اجرى عليه ذلك الوصف وان لم يكن مسندا اليه
فان الالمعى البيت رفع على انه خبر ان فى البيت السابق اعنى قوله ان الذى جمع السماحة
والنجدة والبر والتقى جمعا او نصب بتقدير اعنى او كونه نعتا للذى جمع وخبر ان قوله
بعد خمسة ابيات وهو اودى فلا ينفع الاشاحة من امر لمن يحاول البدعا فالالمعى
والبلمعى هو الذكى المتوقد وكون الرجل بحيث يكون مظنونه بمنزلة المحسوس مفسر لهذا المعنى
كاشف عنه اودى هلك الاشاحة الحذر البدع الزائب مستحدثات الامور جمع بدعة
ومما اوضح عما ذكر ونا سب قول اوس فارجوعا اذا امسى الشرمنو عا
اذا امسى الخبر بمنزلة الكشف للهلوع سوا جعل وصفا له او حالا منه قال
محمد عبد الله فى موقع الفاعل لفعل محذوف متعلق به على احد اوفى موقع مبتدا خبره عن احد
او مدحا له عطف على مبتدا له زيادة تخصيص لان الموصوف يشتمل على تخصيص
ما لا احد له سيما فى الموقف وكان ما نحن عطف على قوله كان الوصف مبنا للتخصيص

وليت شعرى ماذا يصنع بمثل جاؤا عن آخرهم ع م

وبالالتزام

مطلب

مثل صدر و نوى

فى جميع ما ذكر ان يكون ما تعلق به الوصف وحصل به مطلوبا للمتكلم ملائما للغرض ليكون
على وفق مقتضى الحال ولما ترى يرد ان الوصف يجب ان يكون معلوم التحقق
فى نفسه ومعلوم التحقق للموصوف وان الجملة الطلبية لا تجوز ان تقع وصفا بخلاف الخبر
فان حقه ان لا يكون معلوم التحقق للمبتدا حتى اذا علم ذلك صار وصفا وهذا ما يقال
ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف نعم
يشترك الوصف والخبر فى لزوم كونهما ثابتين فى انفسهما ليصح ثبوتهما للموصوف
والمبتدا وسيفرع على هذا امتناع كون الجملة الانشائية سيما الطلبية وصفا او خبرا
وتقرير الكلام على ما يحاذاه ما فى الكتاب ان كل وصف فهو مميز شئ عن شئ لما علم من
انه يطلب به تمييز الموصوف عما ليس موصوفا به سواء كانت صفة مخصصة او غيرها
وكل ما يميز به شئ عن شئ يجب ان يكون عند السامع معلوم التحقق لذلك الشئ الذى يميز به
عن شئ آخر وكذا عند المتكلم بطريق الاولى لا امتناع ان يميز شيئا عن شئ بما لا يعلم ثبوته
له فكل وصف يجب ان يكون محققا للشئ والا لما صح كون معلومية ذلك فنضم اليه
قولنا كل محقق لشئ يجب ان يكون محققا فى نفسه ينتج ان كل وصف يجب ان يكون فى نفسه
ثابتا محققا اذ معنى الثبوت والتحقق واحد ولا يرد النقض بالاوصاف التى هى اضافات
واعتبارات لا وجود لها فى الاعيان لان معنى التحقق والثبوت اعم عندهم من الوجود الخارجى
فلا يلزم من نفيه نفيه نعم يتوهم ان الضرورى فى الوصف ثبوته والتحقق عند العقل
واما فى نفسه وبحسب الخارج على ما هو المدعى فلا الا ترى الى قولهم المعنى الممتنع او المستحيل
كذا وايضا ان اريد بالوصف ما يصدق على الموصوف ويصح حمله عليه بالمواطاة كالكريم
فى قولنا الرجل الكريم كذا فهو بحسب الخارج نفس الموصوف ووجوده وتحققه لا تغاير ولا تفاوت
الى اصالة وفرعية بل لا اثنينية اصلا فان كان الموصوف محققا فى نفسه فذاك تحققه
والا فلا وان اريد ما صدر الاشتقاق ومنشأ الوصف المحمول كالكرم مثلا فلا نم
ان تحققه للموصوف يستلزم تحققه فى نفسه فان معناه صحة صدقه وحمله عليه بالاشتقاق
وهذا لا يوجب ثبوته كما فى قولنا زيد الاعمى كذا مع ان العمى عدم وهذا ما يقال ان اسفا

مبدا المجهول لا يوجب اسفا الحمل هنا والواو في قوله ولما ترى ابتدائية وما موصولة
واللام معطوف عليه وامتناع عطف على طلب وضمير تعرفه لما في ما لا يعرف وضمير كونه
وضميره لما ترى   وان حوله ولعلك بان يكون الشي للشي فرع على تحققه في
لا تشتبه عليك ان هو كل ما يقصد ثبوته للغير سواء كان على طريق الاثبات اي الاخبار
والاعلام بذلك كما في الخبر او على طريق الاحضار لما هو معلوم كما في الوصف ان يكون
في نفسه ثابتا وعندك ايها المتكلم اما في نفسه فظاهر لان العاقل لا يقصد المحال واما
عند المتكلم فلانه انما يقصد ثبوته للغير في نفس الامر كان ثابتا عنده ضرورة فلزم كونه
ثابتا عندك وقولنا حقه كذا في موضع قولنا الواجب فيه كذا وسوى معنى الضرورة وقولنا
يقصد ثبوته للغير في موضع قولنا يمكنك ان تجعله وصفا او خبرا لمكون بالضرورة اما في نفسه
وعندك وينعكس بعكس النقيض الى قولنا كل ما لا يكون ثابتا في نفسه وعندك
لا يمكنك بل يمتنع منك جعله وصفا او خبرا فان عكس النقيض عندهم هو ان يجعل
نقيض المحكوم به محكوما عليه ونقيض المحكوم عليه محكوما به مع بقاء الصدق والكيف
اعني الايجاب والسلب بحاله فقولنا كل فاعل مرفوع ينعكس الى قولنا كل ما ليس بمرفوع
ليس بفاعل وقولنا لا شي من الفاعل منصوب الى قولنا بعض ما ليس بمنصوب ليس بالفاعل
ولا يخفى توجه المنع على قولك كل ما يقصد ثبوته للغير يكون ثابتا في نفسه وان يكون الشي
للشي فرع على تحققه في نفسه لا يستلزم ذلك كما في الاخبار الكاذبة المنفية المجهولات
قوله في نفسه الضمير عائد الى ما يقصد ومعناه في الواقع ومع قطع النظر عن الاعتقاد
وقوله وعندك عطف عليه ومعناه في اعتقاد المتكلم ولم يتعرض لجانب السامع لان الثبوت
عنده انما يلزم في الوصف دون الخبر وقوله كذلك اي في نفسه وعندك وقوله او
عطف على ثابتا على قصد التسوية في التعبير سواء قلت ثابتا او محققا فالمعنى واحد
فلا نزاع وانما النزاع في ان الوجود هل يساوي ذلك ام اخص وقوله وكذا خبرا
اي مثل امتناع جعله وصفا يمتنع جعله خبرا فكذا في موقع المصدر وخبرا مفعول ثان
لجعله المحذوف وايضا مصدر فعل محذوف في موقع الحال او الاستيناف اي عاد

الامتناع

الامتناع عودا وقوله بحكم عكس النقيض في موقع الخبر لمبتدا محذوف اي هذا ثابت
بحكم ويجوز ان يتعلق بيمتنع واما جعل كذلك اشارة الى في نفسه او محققا اي معنى متحققا
عندك فضعيف   وعسى يريد ان ما ثبت من لزوم كون الوصف ثابتا في نفسه
وعند المتكلم والسامع يدعو الى امرين ويعاون عليهما يقال حزب بضبعه اذا دعاه ونصره
ذكره في الاساس واصله من جذب الضبع اي العضد محافظة على الذلك والزلق والطرف
اعني اذا استوضحت متعلق بعسى او يجذب على تجويز او تاويل وعسى مستعمل استعمال
عسى ان يخرج زيد وهو ظاهر او استعمال عسى زيد ان يخرج على طريق تنازع العاملين واعمال
الاول او الثاني لكون اسم عسى ما ادرناك او ضميرا عائدا اليه والامران احدهما ابطال
راي مشايخ المعتزلة حيث يقولون ان الصفة غير معلومة ولا يلزم اشتراكها مع الذات في المطلوبية
فيدخل تحت حد الذات اعني ما يعلم ويخبر عنه وابو الحسين البصري ومتابعوه يقولون
كل واحد من الذات والصفة يعلم لكن الذات تعلم اصلا والصفة لا تعلم الا فرعا فابطل
ما ثبت من لزوم المعلومية اعاما في الصفة النحوية لا ما يقابل الذات ويورد في المباحث الكلامية
قلنا كان اراد ان الصفة المقابلة للذات مما يصح ان يجعل صفة نحوية للذات لكونه معنى
قائما بها وجب كونه معلوما ولا يصح القول بانها لا تكون معلومة البتة وثانيهما ان طلب اثبات
ما هو ثابت في نفسه كالوصف لشي آخر كالموصوف يستدعي ثبوت ذلك الشي الآخر في نفسه
لاستحالة ثبوت الثابت لما ليس بثابت في نفسه وهذا اظهر من استحالة ان يثبت للثابت
في نفسه ولا حاجة الى ما تبعناه المصنف من المقدمات فضلا عن استيضاحه ولا الى ما ذكره
من التطويل والتفصيل وزيادة لفظ المحاولة والاثبات ويكفي ان يقال ان ثبوت الشي لشي
يستدعي ثبوت الشي وثبوته له ثم انه مجرد فائدة لا يترتب عليه شي من مباحث الباب
ثم لعلك ذكره بلفظ ثم لانه مع ما سبق من لزوم كون الوصف او الخبر ثابتا عند المتكلم
بعد ما صح من امتناع كون الجملة الطلبية وصفا او خبرا واللام في لعلك متعلق بيعلم
وتقدير الكلام ان مضمون الجملة الطلبية لا يكون ثابتا محققا عند المتكلم لامتناع طلب الحاصل
وكل ما يمكن ان يجعل وصفا او خبرا يجب ان يكون ثابتا محققا عند المتكلم لما سبق

فالحاصل ان الطلب يمتنع ان يجعل وصفا او خبرا وقوله الطلب معنى اى حد واصطلاح فى تحصيل
امر وقوله كما سيأتيك كل ذلك فى فن الطلب ليس فى فنون الطلب من هذا المعنى سوى ان
الطلب يستدعى مطلوبا لا محالة ويستدعى فيما هو مطلوب ان لا يكون حاصلا وقت الطلب
ويمتنع طلب الحاصل ثم قد عرف ان المطلوب قد يلزم امكان حصوله وقد لا يلزم وانه قد يطلب
حصوله فى الذهن كما فى الاستفهام وقد يطلب حصوله فى الخارج كما فى غيره ولذا مثل بنحو
هل رايت واضرب وانه قد يكون حصول ثبوت او انتفاء من تصور او تصديق الى غير ذلك
من التفاصيل التى لا مدخل لها فى هذا المقام وقوله مثل بدل من مطلوبك وانما خص البيان
بالطلب مع ان سائر اقسام الانشاء كذلك لما مر فى صدر الكتاب من حصر الكلام فى الخبر والطلب
وعدم الاعتداد بباقى الانشاآت ولانسياق الذهن اليه من جهة ان معظم الانشاء غير ثابت
واعلم ان القول بامتناع كون خبر المبتدا طلبا محل نظر والتمسك بان الخبر لابد للمبتدا
فيكون ثابتا فى نفسه والطلب ليس كذلك على عموم غير مسلم وانما ذلك فى القضايا الخبرية
وليس معنى الخبر على الاطلاق ما اثبت للمبتدا بل ما اسند اليه وهو اعم كما فى اسناد الطلب
الى الفاعل والقول بان الخبر لابد ان يحتمل الصدق والكذب غلط من باب اشتراك اللفظ
ثم وقوع الانشاء من الطلب وغيره خبرا كثير فى الكلام والتاويل بتقدير القول على ما ذكره
المصنف وغيره مما لا ضرورة اليه بل ياباه المعنى فى كثير من المواضع سيما فى باب المدح والذم فيمن يجعل
المخصوص مبتدا وفى الدعاء كقوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وفى مثل اين زيد ومتى القتال وكيف الحال
وما اشبه ذلك ولذلك تسمعنا قد شاع مثل قولنا سمعت زيدا تقول فمنهم من زعم ان
تقول ثانى مفعولى سمع والمحققون على انه حال او بدل وسان بتاويل المصدر اى سمعت قول زيد
قائلا كذا او قوله كذا والظرف اعنى فى مثل متعلق بتقول واللام فى لمشاهد متعلق
بان يقول وفى لا براده يحمل الضميران للمذق وهو اللبن المخلوط بالماء وكذا ضمير ورقه وهو
يضرب الى سواد والسمار بالفتح اللبن الرقيق وتسمير اللبن ترقيقه واما عن القائل الراعى
و المقول له بالمشاهد لانه انما خاطب بهذا الخطاب الرائى الحاضر فقط بالتشديد
المبنى المستمر لاستيعاب الزمان الماضى وقوله وفى مثل سمعنا فى مثل زيد اضربه

تقول انه محمول على تقال وفى اختلاف العبارة افتنان وتنبيه على جواز التقديرين
اعنى مقول وتقال لا ان الاولى ان يقدر فى الصفة الصفة وفى الخبر الفعل وقوله يفسر
عطف على تقول اى سمعنا تفسر لان التفسير فى معنى القول ويجوز ان يكون عطفا على
سمعنا اى ولذلك يفسر وقوله بيانا مفعول له لوصف وقوله هل تعرفونه فى موقع البدل
من قوله من فرعون وقوله من سويداء من مفعول يعرفونه والظرف اعنى فى فرط متعلق بما تضمنه
من الاستفهام من معنى الفعل اى عال غال مسرف سوى فرط ظلمه واستكباره
وشدة اصراره على تجبره والشكيمة الحديدة المعترضة فى فم الفرس وشدة الشكيمة مثل
فى فرط الاباء وقلة الانقياد وفرعون علم لمن ملك العمالقة ككسرى وقيصر لمن ملك الفرس والروم
ولفرط ظلمه وليدن المتصعب من الفراعنة وتجبره اشتق تفرعن بمعنى تجبر وظلم وقوله ما ظنكم
استيناف او بدل من هل تعرفونه والمعترض على لفظ اسم الفاعل وضميره للعذاب
وضمير مثله وهو خبر تكون لفرعون وقوله ثم عرف عطف على قال والضمير لله وضمير حاله
لفرعون وحلك اشارة الى فرط العتو وشدة الشكيمة ثم الظاهر من سوق كلامه يقتضى
ان من فرعون بلفظ الاستفهام فى موضع الصفة للعذاب المهين على طريقة مثل جاءوا بمذق
اسفارا والنعيم يسنح وان القول مقدر لكن الاظهر ان العذاب المهين معلوم معهود
ليس فى معنى النكرة وان يراد قوله من فرعون بلفظ الاستفهام من غير ان يجعل صفة او حالا
بتقدير القول وانما قصد منه تصوير كنه العذاب نحو خدمته فى موضع المصدر اى الواجب
من خدمته والاكمام جمع كم بالكسر الغلاف الذى يكون فيه الثمر اول ظهوره ويجوز ان يريد بها
عبارات كتابه وبالثمرات اللطائف المرغوبة المدرجة فيها وبالاطلاع عليها موضعها تكشفها
وان يريد بالثمرات المختبئة فى الاكمام المعانى الدقيقة واللطائف الخفية فى نفسها من غير تعبير
والاكمام استعارة على حدة ولقد صدق فى هذا المقال لكن الساه فى نحو الخدمة ويستعين
على شرحنا هذا والله الموفق والمعين واما الحالة التى تقتضى تاكيده اى تعقيب
المسند اليه المعرف بتابع يقرر امر المتبوع فى النسبة او الشمول فهى اذا كان قصد
بها المتكلم ان لا يظن بكلام السامع فى حكمه الذى يوكد المسند اليه له تجوزا اى تكلما بالمجاز

تقول

اوسهوا اي ذهولا بحيث ينتبه بادنى تنبيه اونسيانا اي زوالا للصورة بحيث تفتقر
ابتداء تحصيل فاذا قلت عرف زيد احتمل ان يكون العارف بعض خواصه الذين هم بمنزلة
موقعه كما يقال كل ما يلع الوزير فقد بلغ الامير او يكون العارف عمرا وانما حكمت على زيد
بطريق السهو او النسيان فاذا قلت عرف زيد زيد ازلت من السامع هذا الظن
اي الوهم والاحتمال لا الاعتقاد الراجح على ما هو مصطلح الاصول لظهوره لا يحصل من عرف
زيد مثل هذا الاعتقاد وكذا اذا قلت عرف زيد نفسه او عينه فقد ازلت وهم كونك
متجوزا في الاسناد الى زيد ولا تحكم انه لا يزيل وهم السهو او النسيان في المسند اليه
اي جعله مقرا انهما ثابتا بحيث لا يظن غيره او وجعله معترضا بين المعطوف والمعطوف عليه
دال على ان المقصود بمثل هذا الكلام قد يكون مجرد تقرير المسند اليه من غير قصد الى دفع توهم التجوز
او السهو او النسيان لكن لا يظهر لنا ان اي موضع من فصل اعتبار التقديم والتأخير
مع الفعل يطلعنا على هذا المعنى والوجه ان يقال ان هذا كما يطلعك ليس متعلقا بقصد مجرد
التقرير بل بما قبله فقد ذكر في فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل انك اذا قلت سعيت انا
في حاجتك لا يراد وجود السعي في حاجته منك من غير شائبة تجوز او سهو او نسيان صح
ولا انا سعيت فانه لا يكون لذلك بل للرد على من زعم انفراد الغير بالسعي او مشاركته
لك فيه ويؤكد على الاول نحو لا غيري ولا غيري وعلى الثاني نحو وحدي وقد يقال
المراد انه ربما كان القصد مجرد تقرير الحكم اي تحقيقه وتقويته على ما ذكر في الحالة المقتضية
لتقديم المسند من ان مثل انا عرفت قد يكون لمجرد تقوي الحكم بسبب تكرر الاسناد وكذا انت
لا تكذب وانه اقوى للحكم من لا تكذب انت لان انت لتأكيد المحكوم عليه بانه هو لا غيره لا لتأكيد
الحكم وهذا الكلام حينئذ لو حمل التقرير على تقرير المسند اليه وجعلنا الاطلاع مما ذكره
في لا تكذب انت ادمن انا عرفت وانت لا تكذب ليس من تأكيد المسند اليه في شيء وفي كلامه
اطلاع على ان تأكيد المسند اليه بمعزل عن تقرير الحكم وتقويته او دفع توهم عدم الشمول
عطف على تجوزا وما بينهما اعتراض ووهم عدم الشمول في مثل عرفني الرجال صحيح اذ ربما
يتوهم ان القصد الى الكل او البعض اذ عموم الجمع المعرف ظاهر ظني لا نص قطعي وانما في مثل

وفي الرجال

وفي الرجال فمشكل لانه نص في مدلوله فالحق ان هذا التأكيد لمجرد تقرير الشمول وتقويته
لا لدفع توهم خلاف الشمول اللهم الا ان يقال ان الفعل الصادر عن احد المتصاحبين
قد ينسب اليهما كما في قوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان وانما يخرجان من الملح الاجاج
دون العذب الفرات فالتأكيد بكلاهما يدفع وهم مثل هذا وان كان بعيدا الى دفع وهم التجوز
قدير ومنه اي ومن ايراد لفظ كل فيما اذا كان المراد ان لا يظن خلاف الشمول
وان لم يكن من التأكيد الصناعي قولك كل رجل عارف وكل انسان حيوان مقام الرجال
عارفون والاناسي حيوان لا بالنسبة الى رجل عارف وانسان حيوان ليرد اعتراض
الايضاح بان كلمة كل ههنا للتأسيس وافادة الشمول على اصل لا للتأكيد ودفع وهم عدم
الشمول اذ لا شمول بدونها اصلا لا ايجابا كما ان كل ههنا سور وانما الموضوع
رجل ولا يراد به فرد واحد والماهية دخول كل عليه بل يراد به امور لها تعدد وكثرة
فيكون كل تأكيدا لذلك لا تأسيسا لانا نقول السور ما يبين كمية افراد الموضوع
من الكلية او البعضية ولا معنى لتأسيس الشمول سوى بيان عموم الموضوع وافادته ولو افاد
الموضوع بدون كل الشمول لكان رجل عارف كلية لا مهملة وكون رجل للتعدد والكثرة
ظاهر الفساد بل غايته الاطلاق والاحتمال وكونه لفرد واحد لانا في دخول كل عليه
لصدقه كل فرد على ان امتناع كونه لفرد واحد لا يستلزم كونه للعموم والكثرة ليكون
كل تأكيدا بل يجوز ان يكون مطلقا لا يتعرض فيه للوحدة والكثرة ولعل هذا اقرب
الى التحقيق اذ لو كان للبعضية لما كانت القضية مهملة بل جزئية ولهذا قال
ابو علي في الاشارات ان كان اللام يفيد العموم والسور البعضي فلا مهملة في العربية
واما الحالة التي تقتضي بيانه اي تعقيب المسند اليه بعطف البيان فقيل به
وما جرى مجراه ويؤدي مؤداه فيتناول مثل لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد
وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه ويشبه ان يكون عطف تفسيره على بيانه
اشارة الى هذا لكن لا يخفى ان ما نحن فيه من الجسم الاثنينية والتفي الارض وبطير وانما قال
زيادة ايضاحه لان المسند اليه لا يخلو عن ايضاح فعطف البيان يفيد زيادة الايضاح

> بل انما يتعرض الكاف حيث المرفوع في هذا المثال
> قولنا رجل فلا يجوز ان يراد به فرد واحد لا يعدد
> فيه لانه ينافي دخول لفظ الكل عليه بل يجب ان
> يراد به امور لها تعدد وكثرة

عن اصله وقوله بما يخصه من الاسم اعم من العلم كما في قدم صديقك خالد وغير العلم كما في قوله تعالى
جعل الله الكعبة البيت الحرام ذكر صاحب الكشاف ان البيت الحرام عطف بيان للكعبة
ثم زيادة الايضاح يجوز ان يحصل من عطف البيان نفسه ويجوز ان يحصل من اجتماع التابع
والمتبوع لكن المصنف ذكر في علم النحو ان عطف البيان يكون اعرف البتة
وقوله مبتدأ خبره من هذا القبيل من قبيل البيان والتفسير وان لم يكن المتبوع
مسندا اليه فضلا ان يكون معرفا ولا التابع عطف بيان اصطلاحيا بل صفة وقوله شفع
الى اخره بيان لكون الآية من هذا القبيل وتوهم ان الالهين معناه اثنان من الجنس المسمى بالاله والاله
معناه الواحد من ذلك فالاول احتمل المعنى الجنسية والعدد الخاص والثاني المعنى الجنسية والوحدة
وسوق الكلام للاول النهي عن اتخاذ الاثنين من جنس الاله لا النهي عن اتخاذ الجنس للاله فاتى بقوله
اثنين وسوق الكلام الثاني لتحقيق ان الثابت هو الواحد من جنس الاله لا الجنس في الحكم فوصف
الهين بشيء واله بواحد وان كان هذا المعنى يفهم من نفس الموصوف بطريق النص اما في الهين
فظاهر واما في اله فلان الوحدة ماخوذة في معنى الاسم مع التنوين للتنكير وان نوقش فيه فبالالتزام
وبالجملة فانما وصفا بذلك لبيان ان منصب الغرض والاصل فيه العدد في الاول والوحدة
في الثاني وان كان في كليهما للجنسية ايضا مدخل في الغرضية وقد يوصف اسم الجنس بما يدل على
ان القصد الى الجنسية دون الفرد كما في قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير
بجناحيه فوصف الدابة والطائر بما هو من صفات الجنس والمدلول المطابقي للفظ لبيان
ان القصد بهما الى الجنس فيفيد تأكيد امر الشمول والاحاطة كانه قيل وما من دابة قط في جميع
الارضين السبع ودفع توهم الخصوص وهذا ما قال صاحب الكشاف ان معنى هذا الوصف
افادة التعميم والاحاطة كانه قيل وما من دابة قط في جميع الارضين السبع وما من طائر قط في جو السماء زيادة
من جميع ما يطير بجناحيه الا امم امثالكم محفوظة احوالها غير مهمل امرها فهذه الآية تشاكل الآية
السابقة في ذكر الوصف فيهما لبيان ان القصد الى احد مدلولي اسم الجنس وتخالفها في ان القصد
ههنا الى الجنس وفي السابقة الى العدد والوحدة فلهذا اوردها في هذا الباب من وجه وايضا
للاول بيان لما هو الاصل في الغرض وهذا لاصل الغرض ثم من الظاهر البين ان التابع في الاثنين

اعلم ان الجنسية ليست اصلا في الغرض وان كان لها مدخل فيه اذ ليس النهي [illegible]

صح

صفة على ما صرح به جار الله العلامة وغيره اما تأكيد على ما قد سبق الى الوهم ويسبب له
جار الله ولا عطف بيان على ما ذكره بعض الاكابر اخذا بظاهر كلام المصنف وتمسكا بان
معنى قولهم الصفة تابع يدل على معنى في متبوعه انه تابع ذكر ليدل على معنى في متبوعه كما ذكر ابن الحاجب
في تعريف المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل ان معناه ما ذكر ليدل على ذلك ليخرج عنه مثل الحمد
في مثل ما ضربته وههنا التابع لم يذكر ليدل على معنى في متبوعه بل لبيان وتفسير ما هو الغرض الاصلي
في المتبوع فيكون تابعا غير صفة يوضح متبوعه وهو معنى عطف البيان اصطلاحا والجواب
بعد تصحيح كلام ابن الحاجب وتوجيه جميع الحدود المنقوضة وتسليمه عند الجمهور اما الاول ان التابع ههنا
لم يذكر ليدل على معنى في متبوعه وكونه لغرض البيان والتفسير لا ينافي هذا المعنى والا لم يصدق
الحد على شيء من الصفات اصلا لانه لا محالة يكون للكشف والبيان او التخصيص والتوضيح او
للمدح او الذم او للتأكيد بل يجوز ان يكون قد ذكر ليدل على معنى في متبوعه ويكون الغرض من الدلالة
سوى على المعاني وسوق الآية الاولى بيان ان مناط النهي والاثبات هو العدد والوحدة
وفي الآية الثانية بيان ان القصد الى الجنسين والى نوعيهما وتنبيههما على جنسيهما او عمومها
وبالجملة فالصفة في تعريف المصنف ما ذكر بعد الشيء من الدال على بعض احواله للتخصيص او التعظيم
او التحقير او التأكيد وعطف البيان ما ذكر بعد الشيء من الدال عليه لا على بعض احواله بيانا
لكونه اعرف واشهر في ان الصادق على التابع في الآيتين حد الصفة لا عطف البيان
واما الحالة التي تقتضي البدل عنه اي تعقيب المسند اليه بتابع يذكر بعد الشيء من
غير وساطة حرف عطف على نية استيناف التعليق لما علق بالاول فهي اذا كان مراد المتكلم
افادة انه نوى تكرير الحكم لان هذا معنى استيناف التعليق مع ما انظم فائدة الخصوصية للمراد به
واليه ثم كون الفائدة راجعة الى الحكم لا ينافي كون البدل من احوال المسند اليه بتعقيبه هذا تعريض بالكاشف ٢
وجعله تابعا لكثير للاصوات على ان فائدة زيادة التقرير والايضاح راجعة الى المسند اليه
على ما نبينه وقوله وذكر منصوب معطوف على نية المجرور معطوف على تكرير رواية ودراية
والتوطئة التمهيد والتسوية من وطأ الشيء يوطئه صار وطيئا وفي العبارة اشارة الى ان المقصود
بالنسبة هو المسند اليه بالحقيقة هو البدل دون المبدل منه واللام في لزيادة متعلق بذكر المسند اليه

واما فائدة زيادة تقرير لانه مع ما فيه من التكرير والتوضيح مقصود بالنسبة والمراد تقرير المسند اليه
اي تحقيقه وتثبيته وانه ذلك المذكور وذلك لما في البدل من التثبيت والتكرير من التثبيت والتقرير واما
التوضيح في بدل البعض والاشتمال فظاهر لايضاحه ان المسند اليه جميع سوى ذلك البعض
او الملتبس واما في بدل الكل فلانه ربما يكون اوضح وان لم يكن في الاجتماع يكون مزيد ايضاح
للحالة واراد بالانواع الثلاثة بدل الكل والبعض والاشتمال واورد الامثلة على عكس هذا
الترتيب لان الادخل في الفائدة والاظهر في تحقيق القصد هو الخارج الملابس ثم البعض
واما امر التامل فيشعر ان الرابع وهو بدل الغلط غير واقع في خواص تراكيب البلغاء لا يقع
في كلام يصدر عنك روية وفطانة واما الحالة التي تقتضي العطف اي على المسند اليه
وقد تقرر في علم النحو ان الواو والفاء وثم وحتى تشترك في الحكم او في ذات مثل قام وقعد
زيد او حكم مثل جاء زيد وعمرو او في الوجود مثل جاء زيد وذهب عمرو اذ الكلام بدون العطف
يحتمل الرجوع ويجعل الاول في حكم المسكوت عنه الا ان الواو لمطلق الجمع من غير دلالة على زيادة
معنى بخلاف الثلاثة الباقية فان الفاء للتعقيب وثم للتراخي وحتى للترتيب في تدريج ومضاه
الترتيب بحسب الذهن وفي اعتبار المتكلم بان يجعل المعطوف هو الادنى او الاعلى او الاقدم
او نحو ذلك لا بحسب الوجود اذ ربما يكون سابقا كما في مات كل اب حتى آدم او مختلطا من غير
سبق او تاخر لكن غاية في القوة والشرف مثل مات الناس حتى الانبياء او في الضعف والنقص
مثل قدم الحاج حتى المشاة فلهذا جعل العطف على المسند اليه بالواو لتفصيل المسند اليه
اذ لا يفيد سوى ذلك وقيد بالاختصار اذ بدونه قد يحصل تفصيل المسند اليه بعطف الكلمة
مثل جاء زيد وجاء عمرو وبالثلاثة الباقية لتفصيل المسند لدلالتها على ان ملابسة المسند
للمعطوف بعد ملابسته للمعطوف عليه بحسب الزمان او الرتبة على ما ذكرنا حتى ان
قولنا جاء زيد فعمرو كانه كلام من عرف ان المجيء كليهما وانما احتاج الى البيان في حال
مجيئهما انهما معا او على التعاقب او التراخي وقد تقرر عندهم ان الكلام اذا اشتمل
على قيد كان مصب الفائدة هو ذلك القيد فلهذا لم يجعل مثل ذلك من تفصيل المسند والمسند اليه
جميعا وقد يحصل تفصيل المسند ايضا بالاختصار اذ بدونه قد يحصل بغير عطف على المسند اليه

مثل

مثل جاء زيد وجاء عمرو بعده متعاقبا او متراخيا وقد تنبهت فيما مضى انه لو لم يقيد في الصورتين
لكان مستقيما الا انه مع التقييد اقوم وابعد عن الاشتباه وغير المعطوف عليه في حتى حيث قال
او جاء القوم حتى خالد لانه يجب ان يكون ذا اجزاء يكون افضلها او ادونها ولابد
في حتى من التدريج بان يتكامل المعطوف عليه شيئا فشيئا حتى ينتهي الى المعطوف وبين ذلك بصورة
عطف الجملة فان تصادا لبس عطف على ادعى انكار الحالة رقابة وتقابة ووجه ابانة في التدريج
ظاهر حيث دل على انتفاء درجته في الشر شيئا فشيئا الى ان صادا ابليس من اشياء بعد ما كان
هو واحدا من اتباع ابليس ثم اخبر بانه سيزيد ارتقاء الى ان يعده بعض اعداد ولو عشت حتى مات احدث بعده
دقايق شر ليس تحدثها بعدي او كان المراد رد السامع عن الخطأ في الحكم الى الصواب نحو جاءني زيد لا
ان يستعمل القصر القلب مثل جاء زيد لا عمرو بان اعتقد مجيء عمرو دون زيد وفي قصر الافراد بان يعتقد
مجيئهما وفيه كلام سيأتي ولم يجوز في لكن سوى الاستعمال في قصر القلب حتى لا يجوز ما جاءني زيد
لكن عمرو لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو او لمن اعتقد انهما جاءاك ملحوظ زيد كان
الواحد ان يقول بل عمرو لانه لا اثبات ما نفي عن الاول ولا يصح لا ستدراك وبالجملة لم
استعمال لكن في هذا المقام ثم انه اورد كلمة لكن ههنا في معنى القصر ولم يذكرها في بحث القصر وامثلة
طريق العطف ولم يذكر كلمة لا ههنا في معنى القصر اعني رد السامع عن الخطأ الى الصواب وذكرها ثمه
في امثلة طريق العطف افرادا او قلبا ثم لا يخفى ان صرف الحكم عن محكوم له الى اخر في مثل ما جاءني زيد
بل عمرو انما يستقيم على رأي المبرد وسوى ان المعنى بل ما جاءني عمرو لا على رأي الجمهور وسوى ان المعنى
بل جاءني عمرو اذ الاصرف للاثبات عن شيء ولا للنفي الى شيء فان قيل المحققون على ان
الاضراب في بل هو الاعراض عن المعطوف عليه وجعله في حكم المسكوت عنه من غير حكم عليه بنفي
او اثبات وعبارة المصنف تشعر بان الحكم مصروف عنه غير ثابت له حتى ان معنى جاء زيد بل عمرو
ان زيدا لم يجئ وان الاسناد اليه انما وقع غلطا لكن شاع استعماله في كلام الفصحاء لان
وضع بل للتدارك مثل هذا الغلط بخلاف بدل الغلط قلنا انما يلزم ذلك لو اراد بالحكم
وقوع النسبة مثلا واما اذا اريد ايقاع النسبة فلا اذ معناه حينئذ انك تركت الحكم عليه وحكمت
على آخر وفي اضافة الحكم الى الكاف حيث قال صرف حكمك دون الحكم رمز الى هذا فليتنبه

المعطوف

اوكان المراد الشك فيه اى فى المسند اليه للمسند المذكور انه المتبوع او التابع يعنى يكون المقصود
الدلالة على ان المتكلم شاكّ فيه او يكون المقصود جعل السامع شاكا فيه لغرض يتعلق بذلك وان
كان اصل وضع الكلام للافهام ولا يخفى ان كلا من المثالين يصلح لغرض او وانما صالح لكل من الشك
والتشكيك وانما ان حرف العطف هو اما وحدها والواو لعطف اما على اما او مجموع اما
والواو ففيه تردد على قول الجمهور على انه اى حرف التفسير وما بعده عطف بيان
لما قبله والمصنف تردد بانه حرف عطف لان مغايرة المعطوف للمعطوف عليه فى سائر الحروف
وتفسير المرفوع المتصل باى من غير تاكيد وتفسير الضمير المجرور من غير اعادة الجار فى كلام العرب وان
لم يكن مما فى كلام البلغاء من العرب العرباء ربما يرجح مذهب الجمهور وانما لم يعرض لام العاطفة
منفصلة ومنقطعة لكونها خارجة عن قانون الخبر وفى العطف يشير الى ما يحقق فى باب الفصل
والوصل من المباحث الغامضة والشرائط المخصوصة وخص الواو لان تمييز موضع العطف
فى الجمل عن غير موضعه فى الواو وسيما اذا لم يكن للجملة محل من الاعراب عسر جدا وهو منشاء
غموض موقع الفصل والوصل حيث قصر بعضهم البلاغة عليها وكلمة لاسيما للاستثناء
بمعنى اخراج ما بعدها عما قبلها فى ان الحكم فيه بطريق الاولى وحقيقتها ان لا النفى الجنس
وسى بمعنى مثل اسم لا وما بعدها قد يخفض على انه مضاف اى لا مثل العطف بالواو وقد يرفع على انه
خبر مبتدا محذوف والجملة صفة اى لا مثل شىء هو العطف بالواو وروى الوجهان فى قول امرئ القيس
ولا سيما يوم بدارة جلجل وقد ينصب على التمييز وكثيرا ما يحذف عنه كلمة لا فيقال اكرم القوم
سيما زيد وقد يقع بعدها الجملة الحالية مثل احب الصبح سيما وهو مليح والعامل فيها ما فى
كلمة ما من معنى الفعل اى لا مثل المحبة فى هذه الحالة واما الحالة التى تقتضى الفصل
اى تعقيب المسند اليه المعرف بضمير مرفوع منفصل مطابق له يسمى ضمير الفصل اى اذا كان المراد المتكلم
تخصيصه اى تخصيص المتكلم للمسند اليه بالمسند اى قصر المسند على المسند اليه لان معنى قولك
زيد هو المنطلق ان الانطلاق مقصور عليه لا يتجاوزه الى غيره فالباء داخلة فى المقصود عليه
وهذه عبارة عرفية والاحسن ان يدخل الباء فى المقصور فيقال تخصيصه المسند اليه بالمسند
اى جعله من بين ما يصح مسندا اليه متفردا بذلك كما يقال خصصت فلانا بالذكر اى ذكرته

الضمير

او حروف العطف

لرد المروط بيده
محمد امين
دون

دون غيره وانه يختص برحمته من يشاء اى يجعله متفردا بذلك بالرحمة لا يرحم سواه وفى
حواشى الكشاف ان معنى اياك نعبد نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك وكون ضمير الفصل لقصر المسند
على المسند اليه دون العكس مما يشهد به النقل والاستعمال وافادته التاكيد وكون المسند
خبر المبتدا لا ينافى ذلك واشترطوا كون الخبر معرفا باللام او اسم تفضيل افعل او غيره
او فعل مضارع فلذا مثّل بالاربعة امثلة واحتمال كونه وما بعده خبره قائم فى اكثر المواضع
وانما تعين للفصل فى مثل كان زيد هو القائم او افضل من عمرو واسند تواتى موضع الالتباس
على كونه فصلا بافادة معنى القصر فمن لم يجعل بناء الفعل على المبتدا سيما الضمير فى مثل هو
يقوم مفيدا للقصر والظاهر انه يشير الى الكذب فى امتناع ذلك وينسبه الى الكذب
ولو قال بامتناع لكان اظهر ثم ذكر السبب فى ايراد البيان بالمصدر الخالى عن التنوين اما المصدر
فظاهر بالاتفاق على انه للقصد الى الجنس دون الافراد دلالة ونحو رجل وفرس فانه ربما نافى
فى ذلك واما الخلو عن التنوين فلقصر المسافة بينه وبين اثبات المطلوب اذ لو قال بيّنه على الجنس
لتوجه ان يقال ما هذه التنوين فيجاب بانه تنوين يمكن فيقال لم لا يجوز ان يكون تنوينا بصرفها
الموضوعة لكونه فيجاب بانها تكون فى غير المتمكنة من الاسماء مثل صه كلا وقولك مررت بزيد وزيد آخر
فان تنكيره ليس للتنوين بل لكونه فى معنى مسمى بزيد وبالجملة يطول الكلام ويفوت سرعة الوصول
الى المطلوب واما اعتراض منع الملازمة فهو انا لا نم لزوم كون اسماء الاجناس معارف
وانما يلزم ان لو كان القصد فيها الى نفس الجنس وهو ممنوع بل الفردية معتبرة فيها
بمعنى رجل فرد من هذه الجنس والجواب ان المدعى وهو امتناع كون المراد من نفس
الجنس القصد اليها من حيث هى ثبت بلزوم المحال فى صورة ما ولا احتياج الى لزومه فى جميع
اسماء الاجناس ولا شبهة فى ان القصد فى المصادر الخالية عن تاء المرة او النوع الى نفس
الجنس وهذا المعقول على ان نحو ضربت ضربا للتاكيد لا غير وانه لا يثنى ولا يجمع لكونه
نفس الجنس فلزم كونه معرفة وجواز اتصافه بالمعرفة وقوله ولزم عطف على لزم اى لكون
اسماء الاجناس معارف وسوانا نرد الى الوجه الثانى من الدلالة على بطلان ان يراد
بنفس الجنس القصد اليها من حيث هى وتميزها وذلك انه لو كان كذلك لزم ان يكون

[illegible]

ايّاه

بل يعنى انه تنبيه فى امتناع ذلك
او عدم امتناع ذلك

اللام الداخلة على اسما الاجناس اذا لم يقصد بها العهد كافية لتاكيد تعريف الحقيقة لانها
لا تفيد سوى ما يفيده اسم الجنس نفسه من القصد الى الحقيقة وتميزها واللازم باطل وفاقا
واذا قلنا ابطال اللازم الثاني وهو كون المراد تعريف الحقيقة القصد اليها حال حضورها
في ذهن السامع اي باعتبار حضورها ومن حيث حضورها بان يكون ذلك ماخوذا في مدلول اللفظ
تحقيقا كقولك انطلق رجل فالرجل كذا والمنطلق كذا او تقديرا بان ينزل منزلة الحاضر
لكثرة الاحتياج اليه او لكونه نصب العين ونحو ذلك كقولك جاء الحبيب ومثله حاضر مجازا
بمعنى تنزله منزلة الحاضر وشبهه به وذلك لانه لو اريد ذلك لم تتميز تعريف الحقيقة عن تعريف العهد
اذ لا معنى لتعريف العهد سوى هذا وهذه الملازمة ممنوعة وبه ينحل الاشكال وذلك ان المراد
بتعريف العهد القصد الى الحصة من الحقيقة باعتبار حضورها لا الى نفس الحقيقة بهذا الاعتبار الحضور
واما اسم الجنس النكرة فالقصد الى الحقيقة لكن لا باعتبار الحضور وان كانت حاضرة فالحضور
معتبر في المعرف ماخوذ في مدلول اللفظ غير معتبر في النكرة وعدم الاعتبار غير اعتبار العدم
والحاصل ان الاشارة الى الحقيقة من حيث الحضور تعريف الحقيقة والى الحصة منها تعريف العهد والمراد
بالحصة الفرد منها واحدا كان او اكثر لا تجرد ما يكون اخص منها ولو باعتبار وصف اعتبارى
حتى يقال ان الحقيقة مع قيد الحضور حصة من الحقيقة فيكون معهودا اذ الحصول الاضافة في قوله
وليس الذكر كالانثى قبل الذكر اشارة الى حاضر تقديرى مجازى لكونه غير مذكور بل
مستفادا من قولها ما في بطني محررا فان تحرير الولد لخدمة بيت المقدس انما يكون للذكر
خاصة والانثى اشارة الى حاضر تحقيقى مذكور بقولها وضعتها انثى   واذا قلنا ابطال اللازم الثالث
وهو ان يكون المراد تعريف الحقيقة الاستغراق وذلك بوجهين احدهما انه يلزم في لام تعريف
الحقيقة ان يكون موضوعه لغير التعريف لان معنى التعريف التعيين والاشارة ومعنى الاستغراق
الشمول والاحاطة وهما متغايران فالموضوع للاستغراق لا يكون موضوعا للتعريف
لا يقال لم لا يجوز ان يكون مشتركا بينهما فيكون موضوعه للتعريف لانا نقول
التقدير ان معنى كونها للتعريف انها لتعريف الحقيقة وكونها للاستغراق ولا يكون للتعريف
ثم يكون مشتركا باعتبار كونها لتعريف العهد وليس الكلام فيه ولا افتقار الى ما ذكرنا

قال

قال اذا تاملت وهو وان كان متعلقا بقوله لزم لكنه قيد لظهور اللزوم والعلم به وثانيهما
انه يلزم ان يكون الجمع من لام الحقيقة ولفظ المفرد جمعا بين المتنافيين لدلالة اللام على الكثرة
التي هي مدلول الاستغراق ولفظ المفرد على الوحدة فان قيل لا نم لزوم الجمع بين
المتنافيين وانما يلزم لو لم يكن الجمع بين اللام واللفظ المفرد بعد تجريد المفرد عن معنى الوحدة
كما في الجمع من المفرد وسن علامات الجمع في نحو المسلمون قلنا اللزوم ثابت لما مر من الدليل
والسند مدفوع بوجوه مثل لزوم جواز عود ضمير الجمع اليه مثل الرجل ضربوا وضربتهم
وجواز دخول بين عليه كما في الجمع وتانيث الفعل المسند اليه نحو جاءت الرجل وجواز تاكيده
باجمعين وجواز وصفه بنعت الجمع مثل الرجل الطوال والفرس الدهم على الاطلاق حيث كان
وعمن كان بخلاف الدرهم البيض والدينار الصفر فانه مسموع شاذ لا يطرد في غيرهما واعلم
ان هذا ادنى الوجوه مبالغة في الامر والا فان اريد اندفاع ذلك بانه لا تجوز محافظة على صورة
اللفظ المفرد فالكل كذلك فقوله وان صيرا اي نحو والتجرد في الجمع بينهما اي بين اللام واللفظ
المفرد فقوله او صحة عطف على وجوب والا اقل في موقع الحال وخبر لا محذوف على الاطراد
متعلق بصحة وكل ذلك اشارة الى جميع ما سبق من اللوازم وقد يدفع لزوم الجمع بين المتنافيين
بانه بمعنى كل فرد لا بمعنى مجموع الافراد ليلزم التنافي ويتوجه ما ذكر من الوجوه
والاقرب لما اشتهر وتقرر ان اللام تكون لتعريف الحقيقة وتعريف العهد وقال بعضهم
بالاستغراق ايضا وورد الاستعمال بالكل حاول توجيه ذلك على وجه لا يرد الاشكال
فزعم ان الاقرب الى الصواب ان اللام موضوعة لتعريف العهد لا غير وتعريف الحقيقة
راجع الى ذلك والاستغراق لقرينة المقام وتقرير الاول ان معنى تعريف العهد الاشارة
الى ما هو حاضر في الذهن معهود من المتكلم والمخاطب اما تحقيقا بان يكون مذكورا كقولك
انطلق رجل فالرجل كذا والمنطلق كذا او في حكم المذكور بلا تجوز واعتبار خطابي كقولك
اغلق الباب لمن دخل البيت وادخل السوق لمن دخل البلد لسوق معين عهده اي
ادركه ولقيه واما تقديرا بان ينزل منزلة الحاضر المعهود والى هذا القسم يرجع
تعريف الحقيقة وهي قد يكون الحقيقة من حيث هي كما في قولك الانسان حيوان والرجل

او ادنى الوجوه م

باسمه او بغيره م

خير من المراة و سمي لام الطبيعة وقد يكون الحصة من حيث الوجود كما في قولك ادخل السوق
واشتر اللحم وفي التنزيل اي اخاف ان ياكله الذيب وهذا هو المسمي بالمعهود الذهني
علي ما قال ابن الحاجب قد يراد باللام الحقيقة باعتبار قيامها بواحد باعتبار عهديته
في الذهن لمطابقة المعهود الذهني ذلك الوجودي في المعقولية كقولك ادخل السوق
في بلد كذا وان لم يكن بينك وبين مخاطبك سوق معهود واذا قامت الدلالة علي انها باعتبار
الوجود ولم يوجد قرينة البعضية تعين الاستغراق حذرا من الترجيح بلا مرجح فتعريف الحصة
احد قسمي تعريف العهد وهو الذي نزل منزلة الحاضر المعهود باعتبار من الاعتبارات
الخطابية الموقعة للظن فقول احد قسمي التعريف اطلاقا لان التعريف ليس الا للعهد وقوله
منزلة المعهود يعني القسم الحقيقة منه فان قلت هب ان الحصة باعتبار الوجود
تكون حصة فيصلح معهودا واما الحقيقة من حيث هي فلا يصح ذلك فيها قلت
كانه لا يشترط في المعهود ان يكون حصة من الحقيقة يعني بعض افرادها او يجعل الحقيقة
مع قيد الحضور حصة من الحقيقة من حيث هي بمنزلة بعض الافراد فان قلت فعلي
اختيار هذا القول كيف اندفع الاشكال وعلي اي مقدمة وقع الابطال قلت
علي الملازمة انا نريد بعهدية التعبير يكون تعريف الحقيقة علي كونه الاشارة الي الحقيقة باعتبار الحضور — تقديرهم
تقرر تعريف العهد وعلي انتفاء اللازم ان نريد كونه داخلا فيه فان قلت بم تعلق
قوله بناء قلت المعني علي تعلقه بان يقال مفعولا له او مصدرا لفعل محذوف — المذكورة للتعريف
في موقع الحال لكن مجعولها بعد ان لا يتقدم لوجه ان تقدر له محذوف تقديره ذلك الظاهر — وسوا تمام المذكور ... في التعريف ... بالعلامة
او يجعل حالا من الضمير الاقرب العائد الي الموصوف المقدر اي القول الاقرب لان فيه ضميرا
اليه ولا يعود الي اللام لكونه حرفا لا اسما موصولا   اما الان ذلك في موقع الصحيح البدل
من قوله بوجه لتقارب معني الباء واللام   او علي طريق التهكم بان لا يكون ذلك
محتاجا اليه البتة فينزل الاستغناء عنه منزلة الاحتياج اليه بواسطة التهكم اي السخرية
والاستهزاء كما يقال للجبان اسد فثبت له لوازم المستعار له اعني الاحتياج اليه
وسواء اعتبار حضوره ومعهوديته فتعريفا باللام وهذا معني قوله وستعرف معني هذا

في علم البيان

في علم البيان   علي احد الطرفين اي التحقير او التهكم   في شانه صفة اسبابا
او متعلق بتاخذه   او غير ذلك مجرور معطوف علي ان لكل شيء او لغير ذلك لكونه
محبوبا او مطلوبا او بديعا او قطيعا بهتم بشانه فيجعل كالحاضر   ثم ان الحقيقة
تمهيد لكيفية نشاء الاستغراق من المقام واشارة الي ما ذكره في الكتب الحكمية ان لكل شيء
حقيقة هو بها هو ليست من حيث هي واحدة ولا كثيرة ولا كلية ولا جزئية الي غير ذلك من
اللواحق والمتقابلات والا لما اجتمعت مع المقابل الاخر وحاصل الكلام ان المعرف باللام
اذا قصد بها الي الحقيقة وهي من حيث هي ليست بواحدة ولا كثيرة بل صالحة للتوحد والتكثر
في المقام الذي يكفي فيه بالظن ولا يطلب اليقين حتي يلزم الحمل علي الاقل المتيقن تحمل علي
جميع الافراد لان الحمل علي الواحد وعلي بعض افراد الكثرة يعود الي الترجيح بلا مرجح
وقد وقع في نسخ الاصل وعليه اكثر النسخ لكونها من حيث هي لا متعددة لتحققها مع التعدد
ولا لا متعددة لتحققها مع الوحدة والظاهر علي ان الكلام مسوق لسلب التعليل لا تعليل
السلب اي ليست من حيث هي متعددة بسبب تحققها مع التعدد ولا غير متعددة بسبب تحققها
مع الوحدة اي عدم التعدد اذ ربما يتوهم ذلك سببا لكونها في نفسها كذلك فينفي هذا الوهم — اي تحقق الحقيقة مع التعدد او الوحدة ٢
واعترض الشارح العلامة الشيرازي اولا بانه لا يستقيم اذ جعل لا بمعني ليس وهو قبيح
قلت بل يستقيم علي كونها بمعني غير مثل لا فارض ولا بارد ويكون اللام في لتحققها
متعلقا بمتعدد كيف ولم يعهد حذف اسم لا ونصب خبرها وثانيا بانا لم نر واحدا ذهب
الي هذا الوهم وهذا خارج عن القانون جدا والثاني بان هذه العبارة لا تدل علي نفي
هذا الوهم وهو مكابرة اذ المعني غير متعدد بهذا السبب كما توهمت فلا تتوهم ولم في
هذا الكتاب غير واحد واضعف من هذه الدلالة ورابعا بان كونها ليست متعددة
بهذا السبب دعوي مجردة عن الدليل قلت القصد الي التنبيه علي ان تحققها
مع التعدد او الوحدة كونها من حيث هي متعددة وخامسا بان انتفاء تعددها او توحدها
بهذا السبب لا يوجب كونها صالحة للتوحد والتكثر لجواز ان يكون متعددة او لا متعددة
لذاتها فلا يكون صالحة لهما قلت لا نزاع ان منشا توهم التعدد او اللا تعدد

من حيث هي هو هذا التحقق وقد نفاه ثبت استفاء التعدد او اللاتعدد من حيث هي ولزم
الصلوح لهما ثم قال بل هي علىل للسند بانه لولاه لزم اجتماع المثلين وتوضيحه ان
الحقيقة غير متعددة من حيث هي والا لما قبلت التعدد تفاديا عن اجتماع المثلين لكنها
تقبل لتحققها مع التعدد العارض وغير متحدة من حيث هي والا لما قبلت الوحدة لما ذكرنا
لكنها تقبلها لتحققها مع الوحدة العارضة فلسا انما تم هذا على تقدير تماثل التعدد
الذاتي والعارض واستحالة اجتماع المثلين عند المصنف فان المعتزلة يجوزونه وكون
التعدد الذي تحقق الجنس معه عارضا ربما يثبت بانه يرقى الى المقابل فلا يكون الا عارضا
ولما في التقديرين من الضعف والخفاء سيما حديث اجتماع فانه بان بالحق غير المصنف
النسخ القديمة وكتب هكذا لا متعددة لتحققها مع الوحدة ولا لا متعددة لتحققها
مع الكثرة وكذا نقل عن شمس الدين الخراقي الراوي لهذا الكتاب عن المصنف والجملة
في اللام لكونها متعلق بصالحة ومن حيث متعلق بكونها على الظرفية او الحالية ولا متعددة
نصب على الخبرية ولا بمعنى غير كما في قوله تعالى لا فارض وكذا الناس ومن ولا لا متعددة
عطفا على ما بعد لا من لا متعددة بحيث شمله حكم النفي المستفاد من لا بمعنى غير ويكون لا
الاولى مزيدة ومؤكدة للنفي ثم انه ظهر شارح آخر لم يرض التقديرين واورد ما هو عار عن
على الزمان وشيئين فقال ان قوله من حيث هي لا متعددة ظرف مستقر واقع خبر كونها
ولا متعددة عطف عليه والمعنى ان الجنس لكونها ماخوذة من حيث هي لا متعددة
بحسب تحققها مع التعدد ولا لا متعددة لتحققها مع الوحدة صالحة للامرين وبيان ذلك
ان الجنس يمكن ان يوخذ متصفا بصفة التعدد لتحققها معه فلا يكون صالحا للتوحد ويمكن
ان يوخذ متحدا لتحققها مع الوحدة فلا يكون صالحا للتكثر ويمكن ان يوخذ من حيث هي هي
من غير اعتبار التعدد والوحدة فيكون صالحا لهما فيكون الحكم متفرعا على حمل قوله
اللام موضوعة لتعريف العهد والجنس احد قسميه وهي صالحة للتوحد والتكثر واعرابا
نصب على التمييز وجر يكون الى مقتضى المقام اى مفوضا اليه فاذا كان
اى المقام خطابيا يكتفى فيه بالظن ولا يطلب التعين البرهاني والاستدلالي كان

ووصف المقام بالخطابة والاستدلالي شايع فيما بينهم على ما ذكر في آخر فن الحال
فحمل ضمير كان للحكم او لمقتضى المقام ليس على ما ينبغي حمل المعرف باللام يعني الذي يكون للجنس
لا المعهود الخارجي مفردا جمعا كان والجملة في موضع الحال اي سواء كان المعرف مفردا او جمعا
والجزئية مثل هذا المقام واجب التقديم بعلة ابهام اي الابقاء في وهم السامع
وانما زاد ذلك لظهور ان الحمل على البعض لا يعود الى جميع الترجيح لانه ربما يكون الواقع
مرجحات ادعائية لا مرتبا واي الكلام نحو الجنس فيه في صحة الحمل عليه الا في جميع الجهات
والاعتبارات والقرينة لكسر الذي يخدع بسهولة لقلة تجاربه والخب الخداع الخبيث
اقل ما يحمل على لفظ المبني للمفعول وكذا فلا وجب وانما عبر عن المثلث بالعدد الزائد
على الاثنين بواحد باقامة الحد مقام المحدود تصريحا بما لا يرتضي كونه جمعا اعني الاثنين كما قال
سوا العدد الزائد على الاثنين لا الاثنان وسيقف على هذا اي على الحمل على الاقل
المتيقن في المقام الاستدلالي في نوع الاسناد الا ان اشاره الى ما قال في الفصل الاول
في الاسناد الا انه جعلناه خبرتان ان الحال التي لا يكون مبنية الحال في الكل وخلافه
مثل قولنا المؤمن غر كريم متبعت مهما ولا احدها الكل وخلافه ان استعملت لم يتناول
الا في المتيقن فهو البعض ولطلب التصريح الاستدلالي لا اشرك الحقيقة فيه الى المجاز
ولا التصريح الى الكناية فاعرف وانا اتعجب من الشارحين يمرون على مثل هذا ولا يتعرفون
ولا يوقفون ان يقفون حتى قال بعضهم ان المراد انك ستقف على دليل هذا في علم الاسناد
وسوانه يجب الحكم في الاقل اذ لو سلب عن جميع الافراد لزم السلب الحقيقي لانها لا توجد
الا في ضمن الافراد لكن الحكم على ما فوق الاقل يمكن ان يكون وان لا يكون فوجد المقتضي ولا معارض
للمشكوك وجمع كلامهم هذا وسواء الحكم بكون الاقل في الجمع سوى العدد الزائد على الاثنين
بواحد على ان الاثنين من الافراد لتسامح اي يعد لو الصيغ الجمع ومما يصح اطلاقها عليه ولو
اريد انها ليست بجمع من الجموع اي جماعة من الجماعات لربما توقف في ذلك ولما كان لهذا
تعلق بصناعة الوسع الا من جهة اللغة ان ح م ع لا ايتي مع وضع مع انهم يقولون ان
انه للجمع النحو وفي الاثنين في ذلك ثم انا نريد بها تلك الصناعة الوسع معنى سواه بتوصلها ولو

السوابق منها كاللغة والصرف والنحو واللواحق كالمنطق وانا من المعاني والبيان
فالسوابق لها واللواحق وبالجملة فلما علم فيها من تمايز الشيء والحكم بالتوحيد والصيغ وغيره وكانه
لم يرتض عند الاثنين من الجمع وان لم يكن ذلك مذهبه وهنا دقيقة ربما الاستغراق
العرفي ما يكون المرجع في شموله واحاطته الى حكم العرف وان كان بعض الافراد في الحقيقة
وبغير العرف ما يكون جميع الافراد في نفس الامر واستغراق المفرد يشبه ان يكون
مراده انه قد يكون كذلك على ما ينبئ عنه لفظ يكون كما في النكرة المنفية وهو ظاهر وكما في
المعرف باللام في بعض المواضع بمعونة القرائن كما زعم في قوله تعالى وهن العظم وذكر صاحب
الكشاف في قوله تعالى والملك على ارجائها انه اكثر من الملائكة وفي قوله تعالى وكتبه ورسله
انه قراءة ابن عباس وكتابه وروي عنه ان الكتاب اكثر من الكتب ووجهوه بان معنى استغراق المفرد
شمول افراد الجنس فالجمع فردا وفردان ومعنى استغراق الجمع شمول جموع الجنس والجمعية
في حمل الجنس لا في وحدانه هذا ولكن اتفق جمهور ائمة التفسير والاصول والنحو على ان الجمع
المعرف باللام يتناول كل واحد من الافراد كالمفرد حتى فسروا العالمين بكل جنس مما سمي
بالعالم وذكروا في قوله تعالى والله يحب المحسنين انه جمع ليتناول كل محسن وفي قوله تعالى
وما الله يريد ظلما للعالمين انه نكر ظلما وجمع العالمين على معنى لا يريد شيئا من الظلم لاحد من خلقه
الى غير ذلك من مواضع لا تعد ولا تحصى واتفقوا على ان من قال عبيدي احرار انه يعتق الكل
وعلى انه يصح استثناء الفرد من الجمع المعرف باللام مثل جاءني الرجال الا زيدا واصرف
الدراهم الا واحدا وتحدث الملائكة الا ابليس والاضافة ايضا اوردهم التمثيل بقولنا
اللهم اغفر الذنوب كلها وجمع الامير الصاغة لا يريد به خروج الواحد والاثنين واما ما ذكر من ان
جهة اللطف في ترك الجمع الى المفرد في قوله تعالى حكاية رب اني وهن العظم هو التوصل
باختصار اللفظ الى التكثير في المعنى لدلالته على اصابة الوهن كل فرد من افراد العظم بخلاف
وهنت العظام فيجيء الكلام عليه في اطناب الاطناب ثم نظير الموقع المعرف بلام الجنس
من المفرد والجمع في جانب النفي انه يصح في المفرد ان يراد البعض الى الواحد وفي الجمع لا يصح الا
الى الثلاثة وهذا ما قال صاحب الكشاف ان المفرد صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد

بعضه الى الواحد والجمع صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه الا الى الواحد
الا ان وزانه في تناول الجمعية في الجنس وزان المفرد في تناول الجنسية والجمعية في حمل
الجنس لا في وحدانه واذا عرفت هذا ففي ما ذكر من حمل المعرف باللام
في المقام الخطابي على الاستغراق في نحو زيد المنطلق او المنطلق زيد يكون المعنى
ان زيدا كل منطلق وكل منطلق زيد بمعنى انه لا منطلق سواه وهو معنى الحصر فلا يصح
عطف عمرو على زيد بالواو للزوم التناقض ويصح بلا الحصول التأكيد ومبنى كلامه ما ذكره
من ان المنطلق زيد وزيد المنطلق كلاهما يفيد حصر الانطلاق على زيد وميل صاحب الكشاف
الى التعرف حيث ذكر في الفائق ان قولك الله هو الدهر معناه انه الجالب للحوادث
لا غيره الجالب وقولك الدهر هو الله معناه ان الجالب للحوادث هو لا غيره
لجهات اعتبارية كقلته في نفسه او قلة ظهور آثاره او عدم وصول اثره الى المتكلم
او السامع واما الحالة المقتضية لكونه اي المسند جملة فهي اذا اريد تأكيد الحكم
بنفس التركيب من غير تكرير او حرف تأكيد ولا خفاء في انه لا يتأتى بكون المسند جملة
اسمية ولذا اقتصر في التمثيل على الجملة الفعلية والشرطية والظرفية وان كانتا ايضا
عائدتين الى الفعلية واورد المسند اليه في الفعلية ما اظهار التعلية والاسم الظاهر
اشارة الى انه لا فرق حينئذ في التقوي بخلاف التخصيص فانه لا يكون في الاسم الظاهر
على ما سيجيء ولذا ذكرهما دون الواو وقوله كما سيأتيك اشارة الى ما ذكر في
تقديم المسند من انه يستقيم التقوي الحكم سواء المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي ان يسند اليه
شيء الى آخر كلامه ومثل للشرطية بما لم اسأل انه الى انه لا فرق في افادة التقوي بين
تقديم الشرط وتأخيره وقوله لما عرفت تعليل لصحة وقوع الشرطية خبر المبتدأ وافادة
التقوي بناء على ان الجزاء مسند الى ضمير بكر كالفعلية المحضة على انه قيد بقيد مخصوص
هو الشرط او اذا كان المسند سببيا عطف على اذا اريد تقوي الحكم
وسوى المسند بمنزلة الوصف كما هو من سببه في النعت الا ان المفرد فيه مثل
مررت برجل كريم ابوه يسمى وصفا سببيا بخلافه هنا مثل زيد كريم ابوه محافظ على الضبط

في جعل السببية مقتضية لكون المسند جملة ثم كلامهم متردد في ان المسند السببي في مثل
زيد ابوه كريم وزيد قام ابوه هو كريم وقام ام الجملة الواقعة خبر المبتداء والظاهر من
تفسير المصنف هو الاول وقوله وهو ان يكون على حذف مضاف اي دوان يكون وقوله
مع الحكم عليه اي على ذلك المفهوم بالثبوت للامر الذي هو مبني عليه اي خبر عنه او منفيا
عنه اي عن ذلك الامر ليس المعنى على ان ذلك المفهوم محكوم عليه في ذلك الكلام فانه
محكوم به بل على ان كل جزء من الكلام قد حكم عليه بما هو هو مثلا حكم على المسند بانه بانه
للمسند اليه وعلى المفعول بانه وقع عليه الفعل الى غير ذلك وقوله مطلوب التعليق
خبر ان يكون وتعليق اسان مصدر التعليق وضمير له عائد لغير ما هو ومثل لبيان امثلة
لان الجزء في تلك الجملة الاسمية الواقعة مسندا يجوز ان يكون فعلا او وصفا او ظرفا
وقوله او ان يكون منصوب معطوف على ان يكون وكذا فيطلب وهذا هو الثالث من قسمي
المسند السببي اي كون المسند الى مبتداء اصل الكلام فعلا يستدعي الاسناد الى
ما بعده وانما وصف الفعل بذلك مع ان كل فعل كذلك ليرتب عليه قوله فيطلب تعليق ذلك
الفعل على المبتدا الذي قبله بنوع اثبات مثل زيد ضرب اخوه او نفي مثل زيد لم يضرب
اخوه لكونه بعد الفعل متعلقا بما قبله تعلق لاخ بزيد وانما قال بنوع اثبات او نفي لانك
لا تثبت لزيد الضرب على حقيقته بل ضرب اخيه لنحو قوله لا اشيا عطف على فعلا او مثل
باسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا اسم التفضيل لا يعمل فيما هو سبب لما قبله
ومن خلاف الرواية والدراية جعل او يكون مرفوعا معطوفا على كان في اذا كان المسند
سببيا ذاهبا الى ان هذا سبب آخر لجملية المسند مغاير لكونه سببيا اما خلاف الرواية
فظاهر واما الدراية فلما في العدول عن الماضي الشايع الاستعمال مع اذا الى المضارع
القليل مع الالتباس ومن جعل المسند في زيد ابوه انطلق سببيا على او زيد انطلق ابوه
ومن التكرار المحض اذ ان زيد يقول مبني عليه اعم من ان يكون ذلك صفة لذلك المفهوم او فاعلا
له فيتناول القسمين وبالجملة حاصل الكلام الى ان من الحالة المقتضية لكون المسند جملة
اذا كون المسند فعلا يستدعي الاسناد الى ما بعده فيطلب تعلقه بما قبله لا اشيا متصلا

دون غيره

دون غيره وانه يختص بعد من بين اي يجعل منفردا بذلك اي بالرحمة الارحم سواه وفي الكشاف
ان معنى اياك نعبد نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك وكون ضمير الفصل لقصر المسند على المسند اليه
دون العكس مما يشهد به النقل والاستعمال وافادة التاكيد وكون المسند خبرا لا ينافي
لا ينافي ذلك واشترطوا كون الخبر معرفا باللام او اسم تفضيل افعل او غيره او فعل مضارع
فلذا مثل بار بعد امثلة واحتمال كونه مبتدا وما بعده خبره قائم في اكثر المواضع وانما يتعين
للفصل في مثل كان زيد هو القائم او افضل من عمرو واستدل في موضع الالتباس على كونه
فصلا بافادة معنى القصر فيمن لم يجعل بناء الفعل على المبتداء سيما الضمير مثل هو يقوم مفيدا
للقصر ولا يظهر انه في الخبر المعرف باللام انما يفيد تاكيد التخصيص اذ التخصيص حاصل بدونه
سواء كان قصر المسند على المسند اليه مثل زيد هو القائم والله هو الرزاق او بالعكس
مثل الكرم هو التقوى والحسب هو المال اي لا كرم الا التقوى لا حسب الا المال ذكر في الفائق
ان معنى قوله عليه السلام لا تسبوا الدهر فان الدهر هو الله اي الجالب للحوادث هو الله لا غيره
ومعنى ان الله هو الدهر انه هو الجالب للحوادث لا غير الجالب وهذا خلاف ما ذكره المصنف
في ان المنطلق زيد وزيد المنطلق كلاهما يفيد حصر الانطلاق على زيد وسيجيء في هذا المقام
كلام في باب تعريف المسند
او اذا كان المقام اي الموضع الذي يقام فيه الكلام
ويذكر للافراد اي جعل المسند اليه فردا من جهة التخصيص بان يراد به شخص ما من اشخاص مدلول اللفظ
او من جهة النوعية بان يراد نوع ما من انواعه فيشتمل على الشخص فيقول شخصا او نوعا
في موضع التعبير ويحتمل الحال من المفعول المحذوف للافراد والتمثيل بقوله تعالى والله خلق كل دابة
من ماء او بان المضاف اليه في معنى المحكوم عليه لا يحل مسندا اليه اصطلاحا الا بايجاز
تنوين للمصنف حيث اورد البيان في الماء واراد ان معناه من نوع من المياه مختص بتلك الدابة
اي بتلك النوع من الدابة اشارة الى ان حكم الدابة على هذا التقدير للنوعية لكن في العبارة
ادنى قصور او من ماء مخصوص اي نوع مخصوص من الماء هي النطفة فيكون تنويرا للنوعية المنكر
في الآية بطن شيء في ماء لظهوران التخصيص الالائم قوله فمنهم من يمشي على بطنه الآية
حقيقة في موضع التعبير اي لا يوصف بحسب الحقيقة في نفس الامر والوصف جعل مفعولا

كانه لمقام الافراد لظهور ان المنكر ليس المسند اليه
والتاويل انه في معنى كل دابة خلقها الله
من ماء صح

منه مفهوما من المفهومات ومعنى من المعانى الا ذلك القدر وقوله صفا وباحال من الفاعل
المخاطب في قلت وكذا قوله كانك حال بتاويل صف او فعل ماخوذ من مضمون الكلام اى تشبهها
انت في لا نوقف منه ولا اصحابه الا لك الصورة الانسانية اما عدم موقفك في التنكير
واما اصحابك فلتصحيح حمل لكم لانه في معنى محل ادتكم وكذا قوله ولهم حال باتاه بل
وهذا المثال ايضا للتجاهل لا لتنكير المسند اليه وكذا الاية وقوله كان لم يكونوا ان
تكون الاية واردة على سوق المعلوم مساق غيره وكل موقع في موقع المصدر اى كل تمزق
وسوف نؤ الاجزاء وتقطيعها والشرطية اعنى اذا مزقتم متعلق بينبئكم يعنى ينبئكم بمضمون
هذا الكلام او على تقدير القول اى قائلا بهذا المعنى وانكم لفي خلق جديد جواب اذا وترك
الفاء لكونه في معنى تجدد خلقكم عدل الى الاسمية للدلالة على التحقيق البتة وَأَلى
سحرها اى ما لك بحر البلاغة والمتصرف في امرها وشانها الى صور وكيفيات مختلفة
ايا شجر الخابور هو موضع بديار بكر مورقا حال من الكاف في لك من اورق الشجر صار ذا ورق
وفي لفظ كان دلالة على انها كانها لا تورق عدم جزع الشجر على ابن طريف ولفظ ما لك
مورقا ايضا مما يجب ان ينظر وقوله او للاستبعاد عطف على لفظ كان ومعنا
للاستفهام وطلب الخبر وذكر علام الغيوب حسن الموقع في هذا المقام معنى انه علام الغيوب
فاستخباره يكون سوقا للمعلوم مساق غيره ويتضمن نكتة سرية من نكت البلاغة وقوله
متضمنا حال من فعل علام الغيوب او من مفعوله اعنى قل عسيتم الى اخره او من الاستبعاد
وسوء الاحسن وكذا ناعيا ويجوز ان يكون هو حالا من ضمير متضمنا فيكون من الاحوال المتداخلة
والتوبيخ القصير ورخاوة العقد ضعف الاعتقاد وفي الاساس نعى عليه هفواته اذا شهرها
بها وان يتوقع مفعول ناعيا وان تفسدوا فاعل يتوقع وان تولوا شرط معترض بينهما
جوابه محذوف ان يتوقع للافساد وهو اشارة الى ان معنى ان توليتم في الاية ان صرتم متولي
امور الناس وولاة عليهم وامراء متسلطين لا ان اعرضتم عن الدين وتناحرا
مفعول له لتفسدوا وتقطعوا ومعناه التشاجر والبغضة والتهالك شدة الحرص
حتى كانه يوقع نفسه في الهلاك وقوله لهم متعلق بناعيا تقال هم به اى اطلعه وعلى متعلق

اى مشهرا عليهم موقع الافساد وتقطيع الارحام من اهل انهم ليطلعهم التامل في هذا الموقع
على ما يعرفه هذا الموقع من هذا القول وسوا اولئك الذين لعنهم الله فاصمهم واعمى ابصارهم
فان كان اذاعه متعديا بحذف المفعول على ما يكثر في عبارة المصنف فما موصولة ومن
بيان لها وان كان لازما على ما سوا المشهور من اعز الشجر صار ذا عز فمن بيان لما تضمنه
الفعل من العزة قوله لبئسا ملبسوا متعلق بهم وفسل بالتامل وهو المثبت في نسخ الاصل
وجلد النمر مفعول لبسوا وان لا نقلب عطف على لبئسا ملبسوا اى العوالم والخالق جمع خلاق
العين وهو باطن الخف وقولهم لبسوا جلد النمر وانقلاب الخالق كنايتان عن شدة الغيظ
والغضب وضمير له لمن ولفظ اذا في مثل من اذا عرض لهم واذا كان كذا نابعة
في الاستعمال زايدة في المعنى واذا لم تثبت زيادة اذا فالوجه ان تحمل على حذف الجواب
والشرطية صلة الموصول اى لمن اذا عرض لم يلبسوا جلد النمر وسكنوا واطمأنوا ونحو ذلك
وعلى سبيل النصيحة متعلق بعرض اى عرض على طريق النصيحة وللارشاد الى الحق على
سبيل العدول الى الابلغ الازيد في الاغضاب والالهاب ومن جعله في موقع الحال اى اذا
عرض كان على سبيل النصيحة لم يلاحظ جانب المعنى وامثاله الطريق عطف
على امثاله لا نوقف وهو مثله الاعتبارات الدالة على كون المقام غير صالح للتوقف وفيه
اشارة الى ان مجرد عدم الداعى الى التوقف كاف في اقتضاء التنكير لان التوقف امر زايد
وهذا القدر اشارة الى ما وقع في التعبير بطريق التنكير وما لتنما ان في تعبير المسند اليه مانعا
عنه المتكلم مثل قصد تاتى الانكار ان مست الحاجة او تفويض تعيينه الى شهادة العقل
او كراهة المتكلم او المخاطب سماع ما يدل عليه بالتعيين وربما ان المسند اليه واصل
في شانه من حيث الارتفاع او الانحطاط الى حد يوهم ذكر الحدان المسند اليه لا يمكن ان يعرف
ومثل مجموع ذلك الذى ذكر من الاعتبارات الاربعة الواقعة تفصيلا لعدم صلوح المقام
للتوقيف على اليس احدهما المسند اليه في مبتداء والاخر فاعل نعم حكم بان قول العرب
شر اهر ذا ناب من الاعتبار الاخير وهو انه واصل من حيث الارتفاع او الانحطاط
الى حد لا يمكن ان يعرف لان المراد شر عظيم عال مرتفع في حد الكمال حمل الكلب على الهرير

وستسمع في بحث تقديم المسند فيما اذا كان المسند اليه مبتدأ نكرة والخبر فعلا له
فوايد مثل كونه البتة لتخصيص الجنس رجل جاءني لا امرأة او الفرد اي لا رجلان
وانه تقدير في الاصل موخر على انه بدل من الضمير على طريقة واسروا النجوى الذين ظلموا
الا اذا لم يساعد المعنى كما في شر اهر ذا ناب فانه يحمل على التعظيم اي شر عظيم لا قليل اهر
ذا ناب لا حقير   وكذا قولك شيء انه انصاص الاعتبار الاخير وكون التحقير
والنفخ وبناء المرة مما يفيد التحقير لا ينافي ان يكون التنكير ايضا لذلك فيستفاد التعظيم
من المادة والصورة والعارض كما يستفاد التعظيم منهما جميعا في قوله تعالى او كصيب
من السماء على ما ذكره صاحب الكشاف فاعتراض صاحب الايضاح بان التعظيم مستفاد
من بناء المرة ومن نفس الكلمة ليس بشيء   ومنه اي ومن الاعتبار الاخير تنكير المصدر
في مثل ان نظن الا ظنا اي لا نظن بالساعة الا ظنا ضعيفا مستحقرا ملحقا بالعدم
فيصح الاستثناء المفرغ ويظهر كونه بعضا من المستثنى منه الاعم المحذوف اي لا نظن شيئا
من الظن الا هذا النوع ويندفع الاشكال المورد على مثل ما ضربت الا ضربا بان الفعل
لا يحتمل غير المصدر فالمقدر لا يكون اعم من المستثنى ولا يحتاج الى التمحل في الجواب بان المعنى ان
نحن الا نظن ظنا وما انا ضربت الا ضربا على ان الفرض الفعل او بانه يعتبر الفعل اعتبارات
واحتمالات مجازية بحيث يكون حقيقة المصدر واحدا منها كانه قيل ما فعلت الا الضرب
لا سائر انواع المكاره والايذاءات كالشتم ونحوه وما يدرك الا الادراك الظني لا ما فوقها
من الادراكات   له حاجب اي مانع عظيم في كل امر يعيبه ويجعله موصوفا برذيلة
وليس له عن طالب العطاء مانع حقير فضلا عن العظيم وقوله حاجب الاول برفع حاجب على الحكاية
وجر الاول بكونه وصفا لما هو مضاف اليه موقوف لان المراد من اللفظ واذا حكيت
فهو علم لان كل لفظ وضع لمعنى اسما كان او فعلا او حرفا فقد صار ذلك اللفظ اسما علما
لنفس ذلك اللفظ ولهذا يقال ضرب المذكورة كلام كذا فعل ماض ومن الواضحة من الداد
حرف جر وقد بسطنا الكلام في هذا في حواشي الكشاف وفوايد شرح مختصر الاصول
وقد روي حاجب الاول برفع الاول نظرا الى الاعراب الحكي ولا ارى له وجه صحة وقوله

تفصيا لك

تفصيا لك لانه متعد الى مفعولين في الاساس اقتضيته الدين وفي قوله ايضا
اشارة الى ان ضميره منه ان نظن للاعتبار الاخير دون مجرد التحقير ولم يعطفه على ان نظن
فيستغني عن تكرير منه ولفظ ايضا تاديا واشارة الى اشتماله على كلا قسمي الاعتبار
الاخير اعني الانتفاع والانحطاط جميعا   وقال تعالى جملة فعلية معطوفة على الكلام
التي هي منه ان نظن او قوله ان له السحطة منه وفي الكشاف ان تنكير غشاوة للنوعية اي
على ابصارهم نوع من الاغطية غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعامي عن آيات الله وفي الفرق
عن القصد الى النوعية والى التعظيم او التحقير وان احدهما مقابل للآخر ظاهر لا ستر به وان
كان كل من التعظيم والتحقير نوعا ونكر من قولك على ابصارهم نوع من الاغطية وغطاء عظيم
او حقير وان كان نوعية باعتبار غطه   في هذا الجنس يشير الى ان اللام في القصاص
لتعريف الجنس دون العهد وتنكير حياة يحتمل التعظيم والنوعية وضمير منعه للقصاص وضمير عليه
لما كانوا والى اللام في المكان متعلق بالارتداع وقوله او ما نرى زيادة بيان لسبب الارتداع
لحصول الخوف ومفعول نرى محذوف اي العازم على القتل وجواب اذا قوله كيف سلم والمرفوع
في اورثه لتذكر الاقتصاص والمنصوب لمن هم بالقتل وان يرتدع ثاني المفعولين وضمير صاحبه
لمن هم بالقتل وقوله فيتسبب عطف على يسلم وفاعله ضمير يعود الى تذكر الاقتصاص
ولمعنى اي ولغرض ذلك التعظيم والتهويل اي حصل الخوف مما يلائم خوفا وسوغ له التعبير التعظيم
المعبر ههنا وقوله دون ان نقول طرف في موضع الحال اي قال ذلك متجاوزا القول بعذاب الله
وقوله بخلاف ذلك اي التعظيم والتهويل وهو التحقير لكن اراد به التقليل حيث فسره
بقدر يسير من رضوانه وهذا التفسير خلاف التهويل في عذاب من الرحمن فيعلمان منه اي قدر
يسير وسوق الاصل ما يقتضيه الرح في اصول الشيء من التراب وكونه ههنا اعرض صاحب
الايضاح بان السكاكي لم يفرق بين التعظيم والتكثير ولا بين التقليل والتحقير مع ظهور الفرق
وسوان التعظيم يكون باعتبار الوصف والكيفية ويقابله التحقير والتكثير يكون باعتبار العدد
والكمية ويقابله التقليل وقد خلط في كونه رسل بين ما يشعر بالتكثير وما يشعر بالتعظيم
فان قوله ذو عدد كثير يشعر بالتكثير والباقي بالتعظيم وقوله المعنى رسل جملة واقعة

خبر المبتدا الذي هو وقوله وان يكدو كل علما على نسخة المصنف والعايد محذوف
اي معناه وقد رجح التعليل في عذاب من الرحمن على التهويل بانه انسب بلفظ المس
وبلفظ من الرحمن وبحال اعتقاد الولد بالنسبة الى الوالد فانه كلام ابرهيم عليه السلم
في خطاب ابيه وبجانب بان استعمال المس في العذاب العظيم شايع والعذاب
من الحليم الرحيم يكون اشد واعظم لانه لا يقدم عليه الا عند كمال الاستحقاق وشدة
العذاب للمصر على الكفر اولى بان يعتقد مما الذي اخليل للرب الجليل وما اشبه ذلك
اي من حيث التعظيم او من مقتضيات التنكير والاول انسب بسوق الكلام والثاني بما جرت
به عادة الكتاب متى كان ذكره اهم اي من ذكر المسند فان مجرد هذا لا يكفي لتقديمه
حتى صار بمنزلة المثل انهم يقدمون الذي شانه اهم وهم ببيانه اعنى وان المهم المقدم
ولم يجي الى ان قال يقدم الذي تقديمه اهم بل كان ذلك لخواص الكلام ثم ان كونه اهم اشارة
الى ما ذكره الشيخ عبد القاهر انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل
غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشي ويعرف له معنى وقد ظن كثير
من الناس انه يكفي ان يقال قدم للعناية والاهتمام من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية
وبم كان اهم ولهذا عطف هذا الكلام على ما قبله بثم الدال على التراخي
اما لانه اصله اي موقع البدل اي اصل المسند اليه اي الاليق بشانه والاولى من حاله هو التقديم
لان المحكوم عليه في العالم ذات المحكوم به صفة والذات مقدم على الصفة فناسب ان يراعى ذلك
في الوجود اللفظي فاذا اقتضى العدول عن هذا الاصل مقتض ترك كما في الفاعل حيث اخر
عن الفعل لكونه عاملا فيه ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول وكما في المبتدا الذي خبره
الاستفهام مثل اين زيد وكيف عمرو وستسمع كلاما في هذا المعنى اي كون
اصل الكلام في الشي هو التقديم مع عدم المقتضي للعدول ورد لما ذكر في الكلام المقتضي للنوع الثالث
من ان ذلك كالمبتدا المؤخر وكذا الحال المؤخر وكالعامل في آخر الكلام واما
لانه اي المسند اليه متضمن للاستفهام كان ينبغي ان لا يذكر هذا هنا فان الخبر كما لم يذكر ام في بحث العطف
لا لانه اورده لكونه بصدد تفصيل الاعتبارات المختلفة التي تقتضي كون ذكر المسند اليه اهم

سوا

سواء كان في الجزاء في غيره ولو سلم فيكون استطرادا وسيقرر في القانون
الثالث حيث قال في اخر باب الاستفهام ان الاستفهام طلب والطلب انما يكون لما يهمك
ويعنيك شانه وكون الشي مهما جهة مستدعية لتقديمه في الكلام فلا يعجبك لزوم كلمات
الاستفهام صدر الكلام كقولك هو زيد منطلق مثال لضمير الشان واما ضمير القصة
فمثل هي هند مليحة وذلك ان هذا الضمير وان كان عائدا الى الحكم المتعقل في الذهن يمكن ان يعتبر
امرا او شانا فيذكر الضمير او قصة فيؤنث الا ان الاستعمال وقع على انه انما يؤنث اذا كان
في الجملة الواقعة خبرا عنه مؤنث غير فضلة فلا يقال هي زيد قائم ولا هي ابيت هندا
وعن قريب اي بعد قريب كما في قوله تعالى لتركبن طبقا عن طبق سوف العرف في التزام تقديمه اشارة
الى ما ذكر في بحث اخراج المسند اليه لا على مقتضى الظاهر من انه يوضع المضمر موضع المظهر
ليتمكن في ذهن السامع ما يعقبه فان السامع متى لم يفهم من الضمير معنى بقي منتظرا لعقبى الكلام
كيف تكون فيتمكن المسموع بعده فضل تمكن في ذهنه وهذا هو السر في التزام تقديمه وذلك
لما جبل الله عليه النفوس من ان الشي اذا ذكر مبهما ثم فسر كان اوقع عندها وامكن فيها
وقد سبق الكثير من الاوهام انه اشارة الى ما ذكر عقيب هذا الكلام من قوله واما لان
في تقديمه تشويقا للسامع الى الخبر ليتمكن الخبر في ذهنه اذا اورده اي السامع ولا يخفى انه
لا تشويق في مجرد الضمير بمعنى المقدم نحو المسند اليه المظهر ولذا مثل بقوله صديقك فلان
الفاضل الصالح فاورد البيان والصفة ليطول الكلام فيتحقق التشويق وقد قال ان
حق التشويق تطويل الكلام وكانه جعل الفاعل عبارة عن بعض اوصاف الصديق كما ان عن بعض
اسمائه حتى كانه قيل صديقك زيد الفاضل البارع والا فقد شاع استعمال الفاعل عن فاعل القبيح
كالزاني والسارق وسواء التشويق احسن خواص التراكيب في باب الاخبار بالذي
وهذا احسن من تراكيب الاخبار في باب الذي وخواص اخر كالقصر وتاكيد الحكم لا كما زعم
الى وجه بناء الخبر وكالتوضيح لما ذكر في الموصولية لان الخبر في هذا الباب اسم مفرد البتة وفي ذلك
جملة والمراد بالخواص الآثار واللوازم وبالخواص الاضافية فلا ينافي حصول التشويق
في غير هذا الباب وقوله كما اذا قلت ما كافة او موصولة صلتها الظرف اي كالتشويق

الذي يكون في وقت قولك الذي هو زيد منطلق حال كونه بدل قولك زيد منطلق والاكثر
ان الواجب الذي زيد هو منطلق على ما في بعض النسخ لنقع الضمير موقع ما اخبر عنه وهو منطلق
وان تمام وجوه البدل ان يقول الذي هو منطلق زيد والذي خبر مقدم سيتلى انت
والذي خبر مقدم مكرمه انا   وهو اي التشويق هو السبب في التزام تاخير الخبر
في باب الاخبار اذ لو قدم لعلم فامتنع التشويق اليه وايضا هو السبب في امتناع الاخبار
عن ضمير الشان لانه يجب تاخيره فيفوت التشويق الحاصل للابهام اولا ثم التفسير ثانيا
لتمكن الخبر في ذهن السامع فليس هذا نكتة اخرى غير التشويق   والمراد بالاخبار
ان تصدر الكلام بالذي وتجعل موضع ما تريد الاخبار عنه ضميرا له وتؤخره خبرا للذي فاذا
تعذر من الامور الستة تعذر الاخبار ومعنى تزحلقه تؤخره وقوله اي ضمير عائد الى صلة
للذي او للالف واللام بمعنى الذي وفيه اشارة الى ان الاسم الموصول هو الالف واللام لا اللام
وحده على ما هو المختار في حرف التعريف وقوله واضعا وواضعا حالان من فاعل تصدر على الترادف
او التداخل وقوله مثل نصب بيك مما افادك وقوله لا ينتصب مفعولا قيد بذلك لانه ربما يجعل
ناصبا للتمييز مثل زيد رجلا لكن لا يخفى انه لا وجه للتقييد بالنصب وانه لا معنى للاخبار عن الضمير
في زيد رجلا فالاحسن انه يمتنع الاخبار عن الاسم الفاصل بدون معمول كما ذكره الجمهور وقيد
بدون المعمول لجواز الذي هو عمرا بمعنى ضرب زيد عمرا بل ضرب زيد عمرا الحجنى والذي هو هو واجب
اكرام زيد قادما بخلاف الذي هو هو قادما واجب اكرام زيدا لدوام الاعمال في الحال
وان ربط المعنى اشارة الى امتناع الاخبار عن الضمير الذي ربط الخبر بالمبتدأ او الصفة
بالموصوف او الحال بذي الحال او الصلة بالموصول لانه اذا وضع مكانه ضمير عائدا الى الموصول
المصدر به الكلام بقي المستغني له عائدا عما استحقه واحتاج اليه   هو اكرامي زيدا قادما
واجب ليس من قبيل ضربي زيدا قائما لان قادما حال من مفعول اكرامي وهو تتمة المبتدأ لا من
ضمير اذا كان   واما لان سقوط عطف على قوله اما لان اصله التقديم ولا يخفى ان ما في جعل
هذه اعتبارات الاهمية وكذا فيما تقدم من قوله لان في تقديمه تشويقا وفيما بعد من قوله
لان تقديمه ينبئ عن التعظيم بل المناسب جعل امثال هذه من الحالات المقتضية للتقديم من غير توسط
للاهمية

للاهمية وعبارة الكتاب ربما تومي الى ما ذكرنا قوله على الظاهر اي حال كون الكلام محمولا
على ظاهره وهو ان المسند اليه المقدم مبتدأ والفعل بعده خبر له فيقوى اسناد الخبر
الى المسند اليه لتكرره واما لو قدر المسند اليه مؤخرا في الاصل على انه تاكيد مثلا ثم قدم
فالتقديم يكون للتخصيص لا للتقوي وهذا ما قال في القسم الثالث في نحو تقديم المسند ان
مثل انا عرفت قد يسلك باعتبارين احدهما ان يجري الكلام على الظاهر وهو انا مبتدأ وعرفت
خبره من غير تقدير تقديم وتاخير ولا يفيد الا تقوي الحكم وثانيهما ان يقدر اصل النظم عرفت انا
ثم يقال قدم ليفيد التخصيص ويستوي هما على التفصيل وقيل معناه ان يقوى اسناد الخبر
وتكرره انما هو من حيث الظاهر حيث يحصل اسناد الفعل الى فاعله الضمير العائد الى المبتدأ اسنادا
للخبر الى المبتدأ واما بحسب الحقيقة فليس اسناد للخبر الى المبتدأ الا اسناد الفعل مع الضمير
العائد الى المبتدأ وهو ليس بمتكرر اوان كون التقوي بسبب التقديم انما هو بحسب الظاهر
واما بحسب الحقيقة فهو بسبب تكرر الاسناد   واما لان اسم المسند اليه بالنظر الى
اصل وضعه يصلح للتفاؤل بزيد ما هو اعم من الخبر فيسر السامع او التفاؤل فيسوء وقد يخص التفاؤل
بالخير ويقال في الشر التطير وقوله فيقدم اشارة الى وجه كون التفاؤل من اعتبارات التقديم
دون مجرد صلوح الاسم سواء قدم او اخر على ما زعم صاحب الايضاح حتى احتاج الى ان قال
واما لتعجيل المسرة او المساءة يعني ان التفاؤل والمسرة او المساءة تحصل بجعل الاسم
الصالح مبدأ الكلام ومفتتحه لا بمجرد ذكره في الكلام الا يرى انهم اعابوا لون او سطرون
بايراد امثال هذا في مستهل القصائد وابتداآتها لا في اثنائها وفي قوله في دار فلان اشارة
الى ان المراد بالسامع من ان يكون هو المخاطب اولا   واما لان كونه اي المسند اليه
متصفا بمضمون الخبر يعني كونه موصوفا به مستمرا عليه بحيث يتدرض المتمنى به كونه هو المطلوب
فقال الزاهد يشرب يعني انه موسوم بالخبر مستمر عليه يحصل منه ذلك على استمرار الا نفس
الحكم بصدور الفعل عنه وحصوله له في الحال كما اذا قيل يشرب الزاهد يعني حصوله منه في الحال
او الاستقبال فالجزء الاول يعني خبر المبتدأ والثاني يعني الاخبار والحكم وبهذا اندفع اعتراض
الايضاح بان نفس الخبر تصور لا يجوز قط ان يكون مطلوبا بالكلام الخبري على ما يشعر به قوله

لا نفس الخبر وان اريد التصديق بهلية البسيط بمعنى حصول الشرب من غير قصد الى
الفاعل فالجواب في مثل حصل الشرب او وجد او نحو ذلك لا يشرب الزاهد حذرا
عن اللاغية وقيل المراد ان موصوفية المسند اليه بالخبر هو المطلوب فيكون اهم
فيقدم لا وصفيه الخبر للمسند اليه كما اذا كان الكلام في الشرب فقد قال نفع وصفا
للزاهد فقال يشرب الزاهد بعدم الفعل على الاعتبار ان وان كان ما سلك زمن ان القصد
قد يكون الى هذا وقد يكون الى ذاك واعلم انه لا كلام في استعمال نحو الزاهد يشرب
ويطرب بمعنى استمراره على ذلك وحصوله منه حالا فحالا وقد ذكر صاحب الكشاف في قوله
الله يستهزئ بهم وغيره من المواضع الا ان الكلام في ان ذلك مستفاد من التقديم او من صيغة
المضارع على ما سيجيء واليه ذهب صاحب الكشاف في مثل قوله ثم ما كنتم اياهم وقوله
بهم عما يكسبون ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون واما ليوهم ايهام المتكلم ان المسند اليه
لا يزول عن خاطرك او انك تعده وتجده لذيذا فتجعله اول ما يذكر باللسان لكونه اقرب حاضر
في القلب او التفؤل وصالك اطلبه والحبيب استظل واما لان يقدم مبني على التعظيم
بناء على ان التقديم في الذكر اللساني يشعر بالتقدم في الشرف والرتب العقلية لكون الدال
على وفق المدلول وقوله والمقام يقتضي ذلك ان كان اشارة الى جميع ما سبق فذاك وان
خص بالتعظيم فلمزيد الشرف والاهتمام خص بالذكر واما لانه اي تقديم المسند اليه
يفيد زيادة تخصيص له اي زيادة هي التخصيص على ان الاضافة بيانية او زيادة تعين وافراد بالذكر
فوق ما يفيده مجرد ذكره لا قصر الحكم كما هو السابق الى الفهم ليرد الاعتراض بانه لا يجري فيما
اذا كان الحرف مثل نهم خفوف جمع خائف بمعنى خفيف سريع وانت حلو وانت مر ونحو ذلك
بل يختص بما اذا كان الخبر فعلا على ما سيجيء ولو سلم فلا خفاء في انه يعني اسناده في المثالين
وهذا ظاهر وانما الخفاء في وجه افادة التقديم زيادة التخصيص بهذا المعنى وكان المراد
زيادة التخصيص بالنسبة الى الحكم وذلك بتكرر الاسناد في الكلام فانه كيف لم يذكر في مقتضيات
التقديم التخصيص الحصري الذي هو اشهرها مثل انا سعيت في حاجتك وان اراد التخصيص
بهذا المعنى كيف لم يمثل بما يفيده بلا نزاع وهو الخبر الفعلي مثل انا سعيت وانا عرفت

قوله متى تهزز

متى تهزز اي تحرك بمعنى تبعثهم على امر من حرب او غيره بني قطن قبيلة سيوفا
في المضاء والنفاذ والجملة الظرفية او الاسمية اعني في عواتقهم سيوف صفة سيوفا
وفيه رمز الى ما سوانحاد عندنا من ان نحو زيد اسد استعارة لا تشبيه بحذف الاداة
اذ لا وجه لقولك تجدهم كسيوف في عواتقهم سيوف وكذا في عواتقها جلوس جمع جالس
وبدان جمع بدين وهما خبران لمبتدا محذوف وضيف فاعل فعل بعيره الم وهو له
والمراد هم خفوف بعين لما سوى محل الاستشهاد والتمثيل من البيتين لا بعير لقولهم
على ما توهمه صاحب الايضاح فاعترض بانه تغيير للشيء باعادة لفظه واما احتاج الى
التعبير لان في تجدهم سيوفا تقديما للمسند اليه تحقيقا وفي جلوس تقديرا وفي ضيف المظاهر
بحسبك مبتدا بزيادة الباء وفي القوم متعلق بما فيه من معنى الفعل اي كافيك
وان تحلو اخبره والمضر الذي يروع عليه ضرة من المال اي مال كثير في الصحاح وغيره وقيل
الذي له ازواج كثيرة بعني ذو ضراير والمسيخ بالخاء المعجمة من الرجال من لا ملاحة له ومن
اللحم الذي لا طعم له والمليخ ايضا بالخاء المعجمة من اتباع مسيخ والحوار ولد الناقة ما لم يفصل
فاذا فصل فصيل وقوله لا انت حلو ولا انت باعادة المسند اليه وكرره ونكته
للدلالة على زيادة تعيينه في هذا الحكم وهو عدم النفع للاولياء والمضرة على الاعداء
مبالغة في ذمه والحاقه بالعدم ولا يخفى على من له ذوق ما يليق بالكلام ان ابن المعنى
على الحصر بمعنى غيرك الحلو والمر لا انت وان جعل المصنف مثله في الخبر الغير الفعلي على ما ذكره
في قوله تعالى حكاية وما انت علينا بعزيز انه للحصر اي العزيز علينا يا شعيب رهطك لا انت
لانهم من اهل ديننا او اشباه ذلك في نسخة المقابلة بالنصب عطف على زيادة
التخصيص وذلك كالقصد من اول الامر الى الكفرة مثل ولد الحجام حضر او تعيينه مثل كل احد
يحتاج اليك او الترحم عليه مثل عبدك المسكين جاء وبالجملة تحمل المعنى الذي يصلح له الاسم
وقد يتوهم مجرورا معطوفا على ان اصل التقديم اي واما الاشباه ما ذكروا واما جعله
عطفا على قوله متى تهزز بمعنى او كامثال ذلك من الامثلة والابيات فليس بشيء اذ لا مناسبة
واما الحالة التي تقتضي تاخيره كان المصنف لا يجعل التاخير من حيث هو تاخير

ما يوجبه ويقتضيه في نفسه وبالنظر الى ذاته وذلك انه اقتصر فيما يقتضي تأخير المسند اليه
على وجوه تقديم المسند وفيما يقتضي تأخير المسند على وجوه تقديم المسند اليه لكن لا يخفى ان القصد
الى استحضار الشيء واستلذاذه او كونه قبل الحضور في الذهن او عدم الالتفات اليه
او كون اسمه مما يتطير به يصلح سببا للتأخير من غير نظر الى جهات التقديم لما تقدم وهذا نظاير
الا انها خفية قليلة فلم يلتفت اليها المصنف من وجوه التقديم مثل تضمنه الاستفهام
ومثل قصر المسند اليه والتنبيه على انه خبر لا نعت ونحو ذلك مما ذكر في الحالة المقتضية
لتقديم المسند واما الحال الآن فقد شاع في الاستعمال ذكر اللف على طريق الجمع
والنشر على طريق التفصيل والتقسيم بمعنى انه لا يجاوز التقسيم مثال زيد وعمرو يصاحبان
عالما او عابدا اذا كان احدهما يصاحب العالم والآخر العابد ونحن نطلب مثالا او مثالا في
التنزيل وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى فلذا قال او تخصيصه باو دون
الواو وقوله حال التنكير ظرف متعلق بوجه المعنى التخصيص والاطلاق جميعا وقوله فيهما
متعلق باستغنيت ووجه الاستغناء انك اذا علمت وجوه تقييد المعرف بالوصف او التأكيد
او البدل او العطف او الاضافة امكنك اعتبار امثالها في المنكر من غير احتياج الى البيان
وامكنك ان تتلقى بهذا الى ان اسقاط موجبات التخصيص توجب الاطلاق فلذا شرط
المعاني ولم يكتف بمجرد المعرفة وكذا بعض موجبات تنكير المسند اليه مثل ان لا تعرف منه
الا الاطلاق حقيقة او تجاهلا او لا يكون لك طريق الى تعريفه للسامع او يكون ثمة مانع
من التخصيص كل هذا يوجب اطلاق المنكر وبالجملة فقد حصل بهذا الوقوف على الحالة المقتضية
لتخصيص المسند اليه لا بكونه معرفا مجردا ومصحوبا بتابع او ضمير فصل وانما جمع بين الحالين
بلفظ المثنى لاشتراكهما في الاستغناء عن التوقيف بالمعاني فيما سبق وكاجمع الحالات
المقتضية للتقييد بالشرط الخالي بلفظ الجمع للاشتراك في الجزء منها وكذا الحالات
المقتضية لفصل الجمل من الكلام ووصلها واما الحالة المقتضية لقصر المسند اليه
اي حبسه على المسند المذكور معه ومنعه ان يجاوزه الى مسند آخر فانما عدل فيه عن الحالة
وما قبلها عن المضمر الى المظهر زيادة للايضاح والتقرير لكونها آخر احوال المسند اليه

ولما كان

ولما كان اعتقاد السامع ان زيدا متمول وجواد حكما واحدا من جهة كونه حكما بالجامع
بين الوصفين فان كان مرجعه عند التفصيل الى حكمين وكان مرجع القصر الى رده عن
الخطاء في جهة الى الصواب قال حكم مشوب مخلوط بصواب وخطاء ولم يقل حكمان في
صواب وخطاء وضمير صوابه وخطائه يجوز ان يكون للحكم وان يكون للسامع وقوله مثل
ان يكون نصبا في موقع الحال ومقول مرفوع على ان الفاء جواب شرط محذوف اي فاما
مقول ولو نصب عطفا على يكون لكان حسنا وانما اقتصر في التمثيل على قصر الافراد دون
القلب لان بيان الصواب والخطاء والدوران فيه ظاهر مكشوف بخلاف قصر القلب
فانك اذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد انه قاعد لا قائم فالظاهر ان حكم السامع خطاء محض
نفيا واثباتا وانما يتكلف لجهة صوابه وهو اعتقاده كونه على احد الوصفين فقرر ذلك
ونفى اعتقاد ثبوت القعود ونفي القيام وانما اقتصر من طرق القصر على الثلاثة دون التقديم
مع ان تقديم المسند عليه ايضا يفيد قصر المسند اليه على المسند مثل متمول زيد لا جواد وتميمي انا
اي لا قيسي لانه يذكر في بحث تقديم المسند بخلاف العطف على المسند مثل زيد متمول لا جواد
فانه لا ذكر له في كتابه وعليه اي على قصر المسند اليه ورد ما يحكى عز وجل عن النسوة
وعن اليهود في الآيتين لكن لا خفاء في ان الاولى ليست من قصر الافراد ومما يكون معتقد السامع
ان المسند اليه جامع بين الوصفين البشرية والملكية بل من قصر القلب حيث اعتقد السامعون
انه بشر لا ملك فقرر ما هو صواب من ذلك وهو كونه على احد الوصفين في الجملة ونفي ما هو خطاء
وهو تعيين البشرية واما الثانية فالاظهر انها من قصر الافراد لان نهيهم عن الافساد
لا يدل على انهم ليسوا من الاصلاح في شيء ليكون قصرهم انفسهم على الاصلاح قصر قلب
بل الظاهر حال الانسان الصلاح والفساد جميعا فقرروا ما اعتقدوه صوابا
وهو الاصلاح ونفوا ما اعتقدوه خطاء وهو الافساد فقوله مقصورون على الصلاح
مبني على ان الاصلاح صلاح وقوله لا يتعداه منا امر سواه اي الى امر آخر سوى هذا الامر
الذي اقتصر على ما اعتقده السامعون فهذا الى قصر الافراد اميل كما ان قوله لا يتخطاها
الى البشرية الى قصر القلب اميل لانه ليس فيه ترك الملكية وينزل كانها مقام البشرية

وقوله اي يقولون اشعار بان اذا قد قلب الماضي الى المضارع ثم ليس اي بعد
ان القصر يكون للمسند على المسند اليه كما يكون للمسند اليه على المسند ليس مختصا
مما بين المسند اليه والمسند ومقصورا على ذلك بل الشيوع فيما بين الفاعل والمفعول
وما بين المفعولين وما بين ذي الحال والحال وغير ذلك وله تنويعات وانقسام الى الافراد
والقلب والتعيين بطرقه الاربعة واشتراط كل بشروط واختصاصه باحكام الى غير ذلك
من التفاصيل التي اوردها في فصل اورده للكلام في القصر خاصة واخره الى تمام العرض
لما سواه من مباحث قانون الخبر لكون ذلك الفصل بصدد الافراد والتاخير الى الوقوف على القصر
او الكلام فيه اقرب من ان يذكر في اثناء احوال المسند اليه مختلا بين مباحث المسند اليه
والمسند وباقي المتعلقات وهو ظاهر واعلم ان جميع ذلك هو مقتضى الظاهر
عقب في المسند اليه حينئذ من صور اخراجه الكلام مقتضى ظاهر الحال ارشادا الى كيفية
سلوك طريقه ولم يبسط الكلام بعض البسط للالتفات مع ان الاختصاص له
بالمسند اليه اما لانه تحصيل لاسباب كمال الفائدة بحصر المسند اليه
اختصاصه بحكم بديع او بمثابة لحكم غريب عجيب فناسب ذكره بلفظ اسم الاشارة دلالة
على ان المتميز المتعين هو الذي له ذلك الحكم الغريب وهو في البيت جعل الاوهام العقلاء
متحيرة والعالم المتقن متزندقا مبطلا للكون نافيا للصانع قديرا حكيما او قائلا بالتعدد
احدهما خالق الخيرات والحسنات والثاني خالق الشرور والقبائح ومقتضى الظاهر هو الذي
لانه قد سبق ذكره انما البيت هذا وهو كم العاقل ذي الحال والجاهل رخي البال
وعاقل الثاني وصف للاول بمعنى كامل العقل متناه فيه وكذا جاهل واعيت مذاهبه
اي ضعفت طرق معاشه فلم يمكن سلوكها ولم يهتد الى ما يوصله الى مطالبه وقوله كما ان كان
ما كافة او موصول صلتها النافية او لم يكن عطف على كان ادا انها عطف على التهكم
او قصد ادعاء عطف على ... واعاد الفعل لطول الفصل وقوله ... كل
مجرور معطوف على انه احسن او مرفوع معطوف على ادعاء وكان لان ... او ...
وذلك اشارة الى جميع ما سبق وذلك مثل باب الحال في الاقرب البعد والتوسط

والمعظم

والمعظم بالبعد والتحقير بالقرب ونحو ذلك مما تقصد باسم الاشارة ثم الالتفات
اي تكلفت اظهار العلة والمرض والحال ان ليس بك علة تريدين قتلي في موقع الحال
او للاستئناف او البدل وقد ظهرت استغنائي جواب على الظرف بهذا المراد
وذلك اشارة الى قتلي واقع موقع الضمير قصدا الى ادعاء ظهوره وصيرورته بمنزلة المحسوس
ونحي بشحم من باب علم بمعنى حزن اي صار حزينا واما تحاه بمعنى الحزن فمن باب نصر
واما نحي بالله بالكسر اي غص بها فمعنى آخر لا نحي ثم لا نحي ان ضمير انه للمسند اليه
واسم الاشارة في البيت ليس بمسند اليه فلو قال وعليه من غير هذا الباب لكان
احسن ويوضع المضمر موضع المظهر كقولهم اي قول العرب هذا ايضا من وضع المضمر
موضع المظهر لشهرة امره وكونه في حكم المذكور وهو في موقع المصدر اي وضعا مثله
في قولهم وابتداء مصدر لفعل في موقع الحال اي مبتدئين ابتداء او حال من الضمير على انه
بمعنى اسم الفاعل اي مبتدئين او من القول على انه بمعنى اسم المفعول اي مبتدأ وكذا
من غير جري اي مبتدأ ومكانيا من غير جري بمعنى غير كائن من جري ذكر وهو في موقع
البيان لقوله ابتداء وقوله لفظا تمييز او قرينة عطف على جري وقد يروى منصوبا
معطوفا على لفظا ورجلا مفعول قولهم ومكان ظرف له وعلى قول من لا يرى حال
من نعم رجلا وبئس رجلا واغا قيد بذلك مع ان على هذا القول ايضا ليس الضمير
عائدا الى ما بعده بدليل نعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون بافراد الضمير بل الى معقول
معهود كما في قول من يجعل خبر مبتدأ محذوف لانه لا قطع على هذا القول بكون المضمر موضع
المظهر لجواز ان يعود الى المخصوص ويكون التزام افراد الضمير من خواص هذا الباب لجموده وعدم التصرف فيه
وقوله ليتمكن متعلق بقوله موضع المضمر موضع المظهر والمرفوع في عقبه اي يجي على عقبه لما
والمنصوب للضمير وذلك اي تمكن ما يعقبه في ذهن السامع لاجل انه لما وجد الضمير مبهما غير عائد
الى مذكور او في حكم المذكور لم يفهم منه معنى فبقي منتظرا آخر الكلام وعاقبته ماذا يكون على
اي حال يكون فيتمكن في ذهنه ما يسمعه بعد الضمير غاية التمكن لحصوله بعد سبق شوق وتعب طلب
وهذا في مثل نعم رجلا ليس بمستقيم لانه ما لم يسمع المفسر لم يفهم ان هناك ضميرا فاين الانتظار

وعدم الفهم من الضمير معنى لكونه قوله وسواى قصد التمكن في ذهن السامع هو السر اى السبب
الخفي الموعود في الدرام تقدمه اى بعدم ضمير الشان فالاضمار دون ان يقول في بعدم ضمير الشان
بالاظهار دلالة خفية على ان هذا البيان مختص بضمير الشان وان قوله لتمكن متعلق بقوله
لا بكونهم وقد يؤيد هذا بان التمكن في الذهن انما يناسب الاحكام دون المفردات لكن قوله
كما وضع المظهر موضع المضمر اذا اريد تمكن نفسه اى نفس ذلك المظهر ينافى هذا التاييد مع ان
هذا البيان جار في كل مضمر معنى عظهر من غير اختصاص بضمير الشان فان قيل
كيف صح الشان دعاء بدون العايد في الخبر الجملة قلنا مرجعه انه في حكم المفرد اى
الشان هذا الحكم والقصة هذه القضية فان قيل في اى معنى استشهد بقوله تعالى
قل هو الله احد وقوله فانها لا تعمى الابصار وان اراد التمثيل كما في المنزل والتنبيه على انه يوث
اذا كان في الكلام مونث فلم اخره عن ان الغاية قلنا لا يحتمل التمثيل والتنبيه على ما ذكر
وانما اخر ليعلم معنى الاية بنكتة وفوايد ويحتمل الاستشهاد على كون الغاية في التمكن
وعلى كون ما يعقب الضمير مما يعتنى به ويقصد تمكنه على ما قالوا ان مضمون الجملة الواقعة خبر ضمير
يجب ان يكون حالة شان حتى لا يصح هو الذباب يطير وهي النملة تسير ان قيل انوا
الحق تمامه والدرع محقبة والسيف مقروب محقبة موضوعة في الحقيبة وعاء يوضع
الثياب ومقروب موضوع في القراب غلاف السيف ونظيره اى نظير قوله الله الصمد
في وضع الظاهر موضع المضمر لزيادة التمكن حال كون ذلك المظهر خارج باب المسند اليه قوله تعالى
وبالحق انزلناه اى ما انزلناه الا ملتبسا بالحق والحكمة وما نزل الا ملتبسا به واما اذا
فسر الحق الثاني بالاوامر والنواهي فلا يكون مما نحن فيه فقوله خارج حال من مقدر بتاويل المتكلم او خارج باب المسند اليه
او الظرفية ولا يجوز ان يكون حالا من نظيره لا عند من يجوز الحال عن المبتدا وكذا قوله تعالى
فانزلنا على الذين ظلموا بدل عليهم رجزا اى طاعونا بسبب خروجهم عن الطاعة ومعنى القول
انهم امروا بان يقولوا عند دخول الباب حطة اى امرنا ومطلوبنا ان يحط عنا الذنوب
فبدلوا وبدلوا منحنين متواضعين مستغفرين فدخلوا يزحفون على استاههم قائلين حنطة
اى حنطة حمراء استهزاء وانما قدمنا في الايتين كونه خارج باب المسند اليه وكذا قوله تلك

تعليق

فما سوال ان قيل هذا انما هو لقصد التنبيه والتذكير فيكفي في بعض المواضع وزعم بعضهم
انه يريد المسند اليه المسند اليه تحقيقا كالفاعل والمبتدا قبل دخول العوامل
او بعده او تقديرا كالمفعول في نحو الحق والمضاف اليه في نحو بدا الى الحق وكل ما يصح
ان يجعل مبتدا من غير تغيير بحذف حرف جر اذ يصح ان يقال الحق نعطه وابو نهب بدا به تعالى
بالحق نزل وعلى الذين ظلموا اذ لا يصير مسندا اليه الا بان يقال الحق نزل والذين ظلموا
انزلنا عليهم وهذا مع كونه ادعاء اصطلاح بلا نقل او شبهه نقل منقوض بمثل وقد ظهرت
بذلك وبقول الحكاية اى ضمير المتكلم الى المظهر وفيه اشعار بانه سبق من وضع المضمر
موضع المظهر او بالعكس المراد به المضمر الغايب او المخاطب وقوله اذا تعلق اى بذلك
الترك غرض وفعل الخلفاء نصب على المصدر كانه قال ترك الخلفاء لان الترك فعل خاص
والروعة الخوف وكذا المهابة والمفهوم منها عرفا سواكالة التي يكون في قلوب الناظرين
من الملوك والسلاطين ولذا قال تربية اى تقوية وازدياد بخلاف الروع فانه امر يحصل ويحدث
من مخاطبتهم وعليه اى على ترك الحكاية الى المظهر لتقوية داعي المامور وان كان خارج باب المسند اليه
ورد قوله تعالى فاذا عزمت فتوكل على الله فان من امر شيئا وحاول الامتثال يكون له
لا محالة داعية الى ذلك الفعل وانها تتقوى في مطلق الامر اذا عبر عن الامر بلفظ ينبئ عن
وجوب الطاعة وكمال القدرة وفي الاوامر الخاصة باعتبار بعض المعاني في بعض المتعلقات
كلفظ الله المنبئ عن كل كمال وخير وغاية قدرة على المحافظ ووجه عامة واستحقاق
تفويض الامر اليه وقوله يقولون على ما في نسخة المصنف بدون كلمة حيث في موقع الكمال
او البيان لفعل الخلفاء لان ذلك دابهم وعادتهم بخلاف المستعطف فلذا قال حيث
يقول يعنى حين يقول على استعمال حيث من المكان للزمان وعليه اى على
ترك الحكاية الى المظهر لكونه ادخل في الاستعطاف او على اسلوب امير كن مضرع قول الشاعر
الهى عبدك العاصي اتاكا مقرا بالذنوب وقد دعاكا فان تغفر فانت لذاك اهل
وان تطرد فمن يرحم سواكا وروي فمن يرحم بسكون الميم على اجراء الوصل مجرى الوقف
ومقتضى الظاهر انا اتيتك لان المقام للحكاية وقيل انا العاصي اتيتك على ان العاصي

بدل منه اما على مذهب من جوز ابدال المظهر من المضمر الغائب بدل الكل وكان مقتضى اسلوب
كلامه ان يقول مكان لكون ادخل وهو كونه ادخل وقوله وما جرى مجرى هذا الاعتبار الى
ما سبق من الترغيب والتقوية والاستعطاف وذلك مثل التمكن من الوصف كقوله تعالى فامنوا
بالله ورسوله النبي الامي اذ لو قال وبي لم يتمكن من وصفه بما وصف لان المضمر لا يوصف ولان
المقصود الامر بالايمان لمن كان رسولا من الله كائنا من كان ومثل تعظيم نعمه مثل افضل العالم
عادل او تعجيل المسرة او المساءة وبالجملة كل ما يصلح للاسم الظاهر له هذا ولكن لا نظهر
لقوله وما جرى مجرى هذا الاعتبار ما يصلح عطف عليه اذ لا معنى لعطفه على غرض لا على قوله
ادخال الروعة وهو ظاهر وانما المراد ان يقول فعل الخلفاء او فعل المستعطف او فعل غيرهما
لو عرض يناسب ذلك الاسم الظاهر ويجرى مجرى ما ذكر من الاعراض فهو عطف على مقدر كانه قيل غرض
مثل ما ذكره وما جرى مجراه فكلمه مرفوعا معطوفا على مثل او مجرورا معطوفا على ما اضيف اليه
مثل واعلم ان هذا النوع من الخراج لا على مقتضى الظاهر لعى نقل الكلام عن المتكلم
الى الغيبة لا يختص المسند اليه بل يجرى في غيره والنقل عن اسلوب الى اسلوب لا يختص هذا القدر
اى كونه من الحكاية الى الغيبة بل كل من الثلاثة اعنى المتكلم والخطاب والغيبة ينقل الى الآخر فتصير ستة
اقسام نقل الحكاية الى الخطاب والغيبة نقل الخطاب الى الحكاية والغيبة نقل الغيبة الى الحكاية
والخطاب في قوله ولا هذا القدر ادنى تسامح لان ظاهره ان النقل عن الحكاية الى الغيبة لا يختص
هذا القدر وفساده بين لا اذا فسر هذا القدر بالنقل عن الحكاية الى الغائب المظهر على ما هو
مدلول قوله وترك الحكاية الى المظهر ومعنى الاضراب ان الحكاية والخطاب والغيبة مطلقا مظهرا
كان او مضمرا ينقل كل منها الى الآخر وقيل انه على حذف المضاف اعنى نوع نقل الكلام يعنى النوع الذى
احد اقسامه النقل عن الحكاية الى الغيبة وهذا النوع هو نقل الكلام من المضمر الى غيره ولا يخفى انه بعيد
وقوله لا يختص المسند اليه ليس من استعمال الوديختص برحمته من يشاء بجعل متفردا بذلك
لا يكون الرحمة لها له واما يختص الرحمة من يشاء بمعنى انها لا تشمل غير من يشاء فليس من اللغة
ويسمى هذا النقل نقل كل واحد من الحكاية والخطاب والغيبة الى الآخر على خلاف مقتضى الظاهر
التفاتا لكونه عبارة من جانب من الكلام الى جانب كالتفات الانسان يمينه ويسره وهو من مباحث

كانه نشاء عنه قوله وهو ادخال الروعة ٢

الثاني

يعني الفاعل الكاف

علم المعاني من جهة تعلقه بمعرفة خواص التراكيب في الافادة وكونه بحثا عن احوال اللفظ من حيث
المطابقة لمقتضى الحال وما ذكر صاحب الكشاف من انه يسمى في علم البيان بالالتفات مبني
على انه كثيرا ما يطلق علم البيان على ما يعم المعاني والبيان وكونه من افراد خلاف مقتضى الظاهر
الذي هو من افراد الكناية المبحوث عنها في علم البيان لا يقتضي ان يكون لصاحب البيان نظر فيه
وبحث عنه وتعلق بتسميته كسائر مخالفات مقتضى الظاهر الا يرى ان مثل انا زيد وانت عمرو
ونحن رجال وانتم رجال والفاضل والكامل انت ليس من الالتفات ولا التفات فيه وكذا
الاستمرار على الطريقة الملتفت اليها مثل اياك نستعين بعد اياك نعبد لكونه على وفق مقتضى الظاهر
وكذا يا ايها الذين آمنوا وانا الذي فعل كذا وانت الذي فعل كذا وقوله انا من قد علمنا ان سادتهم
وحدا انا كلا في حكم عدم لعدم خلاف مقتضى الظاهر في شيء وذلك فان مقتضى الظاهر
في الضمير العائد الى الموصول هو الغيبة لان الاسماء الظاهرة غيب وكذا العائد الى موصوف
محمول على المتكلم او المخاطب مثل نحن او انتم قوم فعلوا كذا وانما الخلاف للظاهر هو ترك الغيبة
الى التكلم او الخطاب مثل نحن الذين فعلنا وانتم الذين فعلتم وانا الذي سمتني امي حيدرة وانت
الذي اخلفتني ما وعدتني ونحن قوم علمنا وانتم قوم تجهلون حتى قال المازني لولا اشتهار
وكثرة موارده لرددته بل الظاهر ان مثل يا ايها الذين آمنتم وانا الذي سمتني وانتم قوم تجهلون
مما خولف فيه طريق الغيبة الى التكلم او الخطاب ينبغي ان يكون من باب الالتفات من الغيبة الى التكلم
او الخطاب ادخل في القبول اي اكثر قبولا واشد وصولا اليه من الكلام اذا لم ينتقل
والتطرية بالهمزة رعاية الكتاب فطراه اذا اورد بمعنى احسن ايرادا واصابنا لنشاط وبدونه
بالياء من طريت الثوب اذا عملت به ما صار كانه جديد واملاء افعل من ملأ الاناء بالكسر
اذا امتلأ فهو ملآن والاستدرار استجلاب الدر وهو اللبن والحلب لغة على الكسر لا رمى
على البعض ذهبوا الى انه اسم تفضيل بمعنى المفعول من ملأت الاناء او من ملؤ بالضم بمعنى
واقتدار او من الملاءة وهي المعاونة والاخير يأخذ حرى على افعيل بمعنى جديد بذلك الى الاشتقاد
من الالتفات الخبيث الطبع والخلق والعشار جمع العشراء وهي الناقة التي اتت عليها عشرة
اشهر من وقت حملها الدأب الشأن الحيري العادة غزو الاديم اي الجلد عباد والخلال

لانه مقتضى الظاهر

مع هذا الكلام اذا لم ينتقل عبارة عن المفضل عليه في هذه المفضلات ٢

قال الزمخشري ... على ايراد الكلام

بضم العين ممدودة ٢

بالوصل والحال واباحة الحريم وتسلط العدو وأمر الحرم واذ ما بالمال الأشباح الأجساد
جمع شبح والارواح النفوس الناطقة ذوات القوى المدركة وقوله فان الكلام المفيد يان
كذا اراد الكلام على الانسان والقابلة الى معه قوى لروحه وللانسان بالمعنى هو الكامل
في الخواص الانسانية من الفهم والذكاء والتنبه للدقايق والباقى بالمعنى وبالصورة متعلق
بمعاني الانسان من معنى الفعل كانه قال المتصف بالانسانية والمتميز بها بالمعنى والصورة لا بمجرد
الصورة والشكل   قال ربيعة بن مقروم اودعه امثلة من الالتفات وصرح باسماء الشعراء
دلالة على انها من كلام العرب العرباء اقامة للشهادة على ما ادعاه من استكثار العرب واستحسانهم
اياه بانت سعاد ففارقت وتجدت فصار القلب موجعا ضعيفا لا يستطيع الحراك والمواعيد
جمع الموعود والميعاد بمعنى الوعد لا الموعد لانه لا يجمع على مفاعيل واخلفه الوعد يتعدى الى مفعولين
معناه لم ينجزه ففي قوله اخلفتك مكان اخلفتني التفات من التكلم الى الخطاب على راى المصنف
حيث لا يشترط ان يعبر بالطريق الملتفت منه بالفعل بل يكفي مجرد ان يكون مقتضى الظاهر هو التعبير بذلك الطريق
ثم قال ربيعة في هذه القصيدة بعدة ابيات ما لم ابق بالاعلام الوضع البيت الذي فيه
لما تشكت الى الاين قلت لها   لا تستريحي ما لم الق مسعودا   يعني مسعود بن زهير الضبي
احد الاجواد وما مصدرية على حذف المضاف اي مدة عدم ملاقاتي اعطيتها
عطاياه سهل الورود قاصي   الحاجب ولا مانع للوارد والطالب وارباب الحاجات والسماع
بالبذل والعطاء اوواسع الشرف والمجد كثيره محموده السيرة مرضي الخصال في الناس سمعه
وسمع بمعنى ويجرون على لفظ الظن للمفعول في موضع البدل كما في قولهم سمعته يقول وان كان الظاهر
ان صح قوم وقولها عجز والامر مفيق بذكر اليوم تاكيد وبعده ولا عفافا ولا صبرا لنائبة
ولا اني عنك بالباطل البيدا   البيد مالك بن بكر بن سعد بن ضبة رهط قوم ربيعة بن مقروم
والمراد هنا القبيلة اي لا اخبرهم بالباطل في قوله عنك التفات من الغيبة الى الخطاب
وقال اي ربيعة بن مقروم تذكرت تهيج شغفك وتحرك ولا التفات فيه لا باعتبار على قاعدة الخطاب
تقضت تقطع فلج والاياد موضعان والفاء اشعار بانه حل الاياد بعد ما حل فلجا شطت
بعدت زينب غرة ومثقب موضعان في قوله امانا التفات والخطاب الى الحكاية وان كانت

بلفظ الجمع بعد الافراد كقوله فوقفت اسائلها وكيف سوالنا   لها حرقت الجياض
اللام جواب قسم ومن الخطاء جعل اللام موطئة القسم فلم يغادرها لم يترك ومنه الغدير للقطعة
من الماء يغادرها السيل النصايب جمع نصيبة تنصب حول الحوض ويسد ما بينها
من الخصاص بالمدر ونحوها الازاء مصب الماء الى الحوض لحول لحال من الجياض وهي جمع
من كل سبب بطرفه ادمهم اي اصحاب حوله واهلوها معنى اي مغنيهم من غنى بالمكان
اقام به وهم ربية اي متقابلون يرى بعضهم بعضا يقال دورهم ربية اي متقابلة في قوله
واهلك الالتفات من الغيبة الى الخطاب   عبد الله عنمة بفتح العين والنون وضمير
نعوسهم للسيد لانها قبيلة والظرف ثانى مفعولي ترى وكما تراه في موضع المصدر وضمير تراه
لزيد ويجوز ان يكون الظرف لغوا وكما تراه المفعول الثانى والدرع محقبة اي الدروع مشدودة
في حقايبها والسيوف مزوكة في قرابها في قوله ان تبالوا بلفظ الخطاب التفات
من الغيبة الى الخطاب   الحرث بن حلزة بكسر الحاء واللام المشددة وفتح الزاء
المعجمة وهي في الاصل القصيرة وهي الخيلاء طرق الخيال اي جاء بالليل خيال الحبيبة ولا كليلة
مدلج الواو للحال ولا لنفي الجنس والكاف بمعنى المثل في الظاهر اسم لها وفي الحقيقة صفة لاسم
اي والحال انه لا طروق مثل طروق ليلة السائر بالليل كله ومدلج اسم قبيلة من كنانة ايضا
ومن جعل الواو للعطف على طرق وكليلة في موضع المصدر لفعل محذوف اي ولا طرق مثل
طروق ليلة مدلج فقد سها لان لا انما يدخل الماضي في الدعاء او مع التكرار سدكا حال
من الخيال اي لازما من سدك به لزمه بارحلنا عنا ولنا ومواضع اقامتنا الملا في رحله
في ماواه ومنزله ولم يتحرج عطف على سدكا اي لم ينعطف ولم يمل الى غيرنا اني اهتديت
التفات من الغيبة الى الخطاب على جعل خيال الحبيبة نفسها وكنت رجيلة اي قوية على المشي
عطف على اهتديت اي لنا وكيف صرت بهذه الحالة حتى اهتديت لنا ووصلت الينا وتحمل
الاستيناف على معنى كنت قوية على المشي حتى اهتديت فلا عجب والحال على ان يكون
الحال سوء مجموع كنت رجيلة والقوم قد قطعوا لا كلا من المعطوف عليه والمعطوف
يعني فقد كنت قوية على المشي والقوم قد بعدوا في السير فكيف تخلفت عنهم واهتديت

الينا ونزلت بنا والمتان جمع متن وهو ما صلب من الارض وارتفع والنجيح الارض
المنقادة وقيل التي ليست بصلبة ولا سهلة وقيل موضع ورواية المفضليات
الى اهذيت وكنت غير جبلة فالواو للحال   طحا بك قلب يعني فهو التفات
من الحكاية الى الخطاب يقال طحا به قلبه اذا ذهب به في كل شيء وفي الحسان متعلق بطروب
على معنى انه طرب في طلب الحسان ونشاط في مراودتهم والطرب خفة تصيب الانسان لشدة
سرور او حزن بعيد الشباب اي حين ولى الشباب وكاد ينصرم واقبل المشيب
تكلفني التفات من الخطاب الى التكلم والمعنى تكلفني ليلى شدائد فراقها ومقاساة اشواقها
او تكلفني ايها القلب وصال ليلى ففيه التفات آخر وتكلفني بالياء الغيبة على ان الضمير للقلب
وعلى كل تقدير يخفى في البيت التفاتان وقد شط وليها اي بعد قربها وعهدها وعادت
فاعلت من المعاداة كأن الصوارف والخطوب صارت تعاديه او فاعلت من العود اي عادت عواد
وعوائق كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه قبل   تطاول ليلك خاطب نفسه التفاتا
من التكلم والاثمد بفتح الهمزة وضم الميم موضع وقد يروى بكسرهما والخلي الخالي من الهم والحزن
وبات يعني نفسه فهو التفات من الخطاب الى الغيبة واسناد بات الى الليل مجازي وهو
في الظاهر من عطف المباين على المباين وفي الحقيقة من عطف المقيد على المطلق والعائر
القذى في العين يقال في عينه عوار وعائر اي رمص تمض منها والغمض ونحو يحجح في الموق
اذا سال فان جمد فهو رمص ومعنى مضت الكحلة العين احرقتها والارمد ذو الرمد من رمد
بالكسر اذا هاجت عينه وذلك اي الحال الذي ذكر في البيت سبب من خبر جاءني ففيه التفات
من الغيبة الى التكلم ففي كل من الابيات التفات وعد شؤم ان في ذلك التفاتا من الغيبة الى
الخطاب وليس بذاك لان الكاف ليست عبارة عما عبر عنه بنفس الغائب وليس خطابا معه
بل مع من تلقى الكلام ولذا يختلفان افرادا وتثنية وجمعا مثل عفونا عنكم من ذلك
وكقول الشاعر هل نخبرنكم رسالة مرسل   ام ليس ينفع في اولاك الوكا وكانه
لم يجد في اشعار العرب التفاتا من التكلم الى الغيبة كما في قوله تعالى انا اعطيناك
الكوثر فصل لربك ليستوفي امثلة الاقسام الستة فيها اورد من الابيات للاقسام الخمسة

قوله الكوثر

الكرم ربنا ضبطها القلم لاخفاء في ان المفضل عليه ههنا ليس مشاركا في اصل الفعل
ومثله كثير في كلام المولدين قال الشاعر   الناس اكيس من ان يحمدوا رجلا
حتى يروا عنده آثار احسان   فالوجدان من منطوق بمعنى فعل يتضمنه اسم التفضيل اي
في الكثرة من الضبط متعالية عنه والناس مترفون متباعدون في الكياسة من مدح الرجل
الخالي عن الاحسان   وقد تختص على لفظ المبني للمفعول وقد للتحقيق وما في قلما كافة
للفعل عن طلب الفاعل وان كان يحتمل ان يكون مصدرية فهي مع الفعل فاعل قل الا انه كتبت
متصلة وجواز الفصل بينها وبين الفعل يرجح جانب الكافة قال فقد طالما يا آل مروان الم
ويكون قلما تفي في معنى النفي صح الاستثناء المفرغ بعده بمعنى انها لا تتضح الا للكاملين
في البلاغة بحسب السليقة او في علم البلاغة بالاكتساب بكمال الحذاقة والكياسة او بطول الممارسة
والاتقان   ومنى اختص موقعه اي موقع الالتفات بشيء من ذلك المذكور من لطائف المعاني
كسا التي ذلك الموقع زيادة حسن وطراوة ووجد ذلك الموقع عند السامع اعلى مرتبة من القبول
وقليل ما هم اقتباس والمعنى ان يسمع او يعقل قليل جدا فهم مبتدأ خبره قليل
افرد تشبيها بفعيل بمعنى مفعول وكذا ام تحسب ان اكثرهم يسمعون او يعقلون وام منقطعة
بمعنى بل والهمزة والاستفهام للتقرير وانكار الحسبان بمعنى انه لا ينبغي ان يكون المراد
سماع القبول وفهم الحق على وجهه وما موقعه مبتدأ او خبر في موقع المفعول الثاني لعرفك اي
عرفك ذلك الالتفات جواب هذا السؤال بحيث لا يلتبس عليك وجه حسنه وبهائه
والاصاخة الاستماع وقيل امر باللام عطف على اصخ بتم دلالة على لزوم امتداد
الاصاخة وسماع ما اورده من القصة والتمثيل وخبر لعلك محذوف اي لعلك تصير من الساعين
الذين يفعلون   اليس مما يشهد خبر ليس واسمه ان المرأ الى آخره والشرطية
اعني اذا اخذ وجد خبر ان وفاعل نغيه ضمير الوجدان وكذا ضمير سواه وضمير مفعوله
لما يشهد وكذا ضمير له وضمير حاله للمرء وضمير اونها الحالة وهنا كما اشار اليه اخذ في استحسان
الجنايات والاستفهام في اليس لانكار النفي وتقرير المنفي لما ذكر عطف عليه والهمزة متخللة
للانكار والتقرير ونحو ان يكون عطفا على محذوف بعد الهمزة وقوله تحول والجاني بدلا او

بيان كيف تصنع وهو ثاني مفعولي تراك واذا كنت متعلق به وقوله بثت الشكوى
من اثبتت زيدا الخبر اظهرته له ونشرته ولهت فواصح حال من جنايته اي مفصل
مرتب وعلى ترايد متعلق بنحو اي مع ترايدا وحبنا كاينا على ترايد الى ان تغلب اي تصير مغلوبا
غاية لعدم اجابتك للحالة الغضبية فمما تدعو الى المواثبة والمساوءة فقطع بالرفع استيناف
وقوله بالله قل اي في موضع المفعول لقوله منافها لتضمينه معنى القول كانه قال قايلا ذلك
وقوله على هذا في موضع المصدر لمنافها اي منافها اياه مشافهة على هذا الطريق من التوبيخ
والتوبيخ وقوله واذا كان الحاضر عطف على قوله اذا كنت ولا ترال تلك الحالة المرتبة
للافعال تنبي عليه اي على استحكام مفعولي تحدك الصنيعة الموقوف والرايع المعجب الحسن
والعارف الاحسان الذارف السايلة الكثيرة من ذرف الدمع سال واذا وعيت
اي حفظت وتاملت الالتفات اي نظرت وفكرت في طلبها لموقعه حالة علمت جواب اذا وعيت
وكيف اصاب عطف على ما موقعه والمحز المقطع وطبق السيف اصاب المفصل فابان العضو
لكونه علة لذلك والضمير للالتفات الغاية للحمراي السابق اياه بمعنى ان الحصر لا يدركه ولا يصل اليه
فان قلت اذا ساغ ان تكون قراءة مبتداء خبره من حقه والجملة جواب اذا وقدرت الشرطية
خبران العبد واذا اخذ متعلق بحقه وصار صفه محرك وذلك اشارة الى الاقبال
مستدعيه صفه حالة انطباقها اي انطباق القراءة على المنزل كاينا على الوجه الذي
المنزل كان عليه والا اي وان لم تكن قراءة كذلك لم تكن هو قارئا على الحقيقة لسوء غفلته من ذلك
الوجه الذي سوغ ان تكون القراءة عليه مبتداء خبره هو ان تكون واذا افتتح متعلق بتوسعا
في الظروف وان انبث محذوف مقتضي ان تكون وكذا الكلام فاذا اسهل ان تكون
عطفا على اذا افتتح ان تكون محذوفا به الضمير للانتقال وحذو الافتتاح في
موقع المصدر والمعنى ظاهر وسوان تكون الاستقبال على طريق الافتتاح مساويا لحذو النعل
بالنعل والقذة بالقذة وفي المفصل ان لا محذوفا بها حذوا انها احدى اقلان حذو والى
اذا جرى على طريقه لكنه لم يوجد في اللغة استعماله غير متعد بنفسه الى حذوت النعل بالنعل اي
قستها بها وسويتها وحذوته قعدت بحذائه وقد كثر غلط الواقفين على الاشكال

حتى زعم بعضهم هنا ان ضميره للافتتاح اي تكون الاستقبال مشبها بالافتتاح مساويا له
من حذوت النعل بالنعل وفي المفصل ان ضميرها لانه وضمير محذو للابتداء بل اللفظ اي
لان لا محذوف بان حذوا انه وتحيروا في مثل قول صاحب الكشاف لو بنيت من الاسماء لحذي بها
حذو كيف واين وهولاء وانما ارى سوى الحمل على التنزيل منزلة اللازم ثم التعدية بالباء
على طريقه يجرح في عراقيبها افلا تجد في موضع جواب متى بمعنى تجد محركا البته
من معبود عظيم الشان هذا من جهة ان الله اسم للمعبود بالحق المستحق لجميع صفات الكمال
ومحاسن الافضال فكونه مستحقا للثناء عليه بما له من الكمالات وللشكر على ما به من افاضة العطيات
ومستحقا للعبادة لكونه منه المبداء واليه المنتهى جلالها ودقايقها اشارة
الى ما قيل انه لما قيل الرحمن فتناول جلايل النعم على ما بني عليه صيغته فلما ان ذكر بعده الرحيم
كالتتمة والرديف ليتناول ما دق منها ولطف المنادية روى بالجر صفة جلائلها والرفع
صفة مالك يوم الدين بتاويل الصفة ووصفه النداء على كونه مالك الامر كله ترك ذكر مفعول
مالك لئلا يختص بشيء دون شيء بل يفيد العموم من جهة امتناع ترجيح البعض وقيد بالعاقبة لظاهر
للاضافة الى يوم الدين وفسره بيوم الحشر للثواب والعقاب لان الدين هو الجزاء ومن الغلط
ان يجعل للثواب والعقاب بدلا من الامر كله فينتقض عمومه ويبقى الحشر بمعنى الجزاء
يوجب عليك الاقبال انظر الى حسن التدرج من ابتداء وجدان المحرك ثم تقويه ثم تضاعف
قوته ثم بلوغه الكمال بحيث اوجب الاقبال على مولى موصوف بان شان نفسك معه من حسن الافتتاح
التحميد ما تصورته من انك تجد منها محركا ستقوى شيئا فشيئا الى حد ايجاب الاقبال وبيانه
يكون ذلك المولى معبودا عظيم الشان الى آخر الصفات ليس بمستقيم لان ذلك ليس
شان نفسك فكيف يجعل جزاء عنه اللهم الا ان يقال من اعتقاد كونه كذلك فيستقيم الا بعض سقامه
وقوله فتستطيع عطف على لا تصبر وقوله فلا تنطبق عطف على العقول وفاعله ضمير القراءة
وقوله على ما هو عليه متعلق بالمنزل اي على الوجه الذي هو عليه وسوا ايا ك نعبد واياك نستعين
نظرا الى الخطاب وليس ابن حجر يريد ان يشير الى حسن موقع الالتفات في ابيات
امرئ القيس حسب ما ظن بعض الكامل وقد ذكر الالتفات الاول اربعة اوجه وللثاني

بلد اوجه وللثالث وجها واحدا وذكره بلفظ نجر بضم الحاء المهملة وسكون الجيم بعدها الا انه
قد علم انه فيما سبق فيعلم نسبه ونسبته وقوله بعد خبر ليس من ان يكون متعلق مبعد على حذف
حرف الجر اي من ان يكون او بدل من فاعله اعني الضمير العايد الى ابن حجر فان قلت
هلا زعمت ان الضمير فيه وان فاعله ان يكون وفيه ضمير عايد الى ابن حجر وبه يحصل الربط قلت
لانه لا يبقى ح لايراد الجملة الحالية اعني وهو المشهود له بعد قوله بعيد جهة بل يتعين ان يقدم عليه
ليكون حالا من ابن حجر او يتاخر عن ان يكون ليكون حالا من ضميره والحايز اي الجامع لقصبات السبق
في امرها كناية عن التقدم والكمال فيه وذلك انهم كانوا يركزون قصبات فيتسابقون في سبق
اخذها اولا قالوا احرز قصبات السبق وحايزها وكان له الفضل والتقدم والمقلد المتقلد
والماتي مفعوله واللام لتقوية العمل مثل انا مارك لكذا وهو جمع لانسان العين عبر بها عن اللطايف
لانه اشرف جزء من اشرف عضو هو العين من اشرف عضو هو الوجه من اشرف عضو هو الراس الكائن
اعني في اقبالنا متعلق ببعيد وهو للبيان بقوله الكلام وان اللفت تعليل للالفات وكان يمكنه
عطف على اللفتا وحال والتمثيل بقول لبيد لا لانه استبعاد افراد الضمير وجعله لشيء واحد
لغيبة وبارلنا او ان اللفت نوعا عطف على ان الالتفات وحسن قصد متعلق بان يكون او بفعل
وهو خبر يكون واستقطاع الخطب وجدانه فظيعا شنيعا وفي النباء اي الخبر متعلق بهول الخطب
او بالخطب لما فيه من معنى الفعل او حال منه وهو الصحيح والملح الشديد من الحة اوجعه اوجع
من اوجعه جعله وجيعا وللواقع اي لاجل الامر الواقع الحادث متعلق بالنباء والفات ضمير للواقع
او للنباء والفت الكسر وفت في عضده كناية عن توهين امره وفل شوكته على طريق التجوز
في عراقيبها نصلا اي فعل الفت فيه وقوله فعل ذلك اي اللفت تلك الالتفاتات المتعددة فاما هما
اي النفس واخذ يخاطبه اي ذلك المصاب ليحصل له بعض التسلي حين يحزن له ويتفجع مثل هذا الملك
وقوله لفظاعة شان النباء متعلق بابدت وضمير استشعرتها للنفس وهو للنباء
استشعر فلان خوفا اذا اضمره في قلبه والكمد الحزن المكتوم وارمض احرق من الرمض الحزن
والقلق الانزعاج والاضطراب وكذا النفر وابدت اي اظهرت النفس وهو خبران وضمير
ولا مضجره في موقع المصدر النوايب المصايب والبوارق جمع بارقة سحابة ذات برق وفعل الملوك

اي استوفقها متلزقة وكذا اره الحجر ٢٠

وفعل الملوك مصدر لمحذوف اي فاعلا فعل الملوك وجاريا جريا على طرايقهم ولولا عطف عليه
لجاز ان يكون فعل الملوك مفعولا مطلقا لتثبت وتصبر لانه نوع من الفعل وهو الحين اي تفعل
اي النفس ذلك التثبت والتصبر شكلت النفس اياه في انها نفس فاقام موضعه مقام ذي كرم حرف
مستثنيا حال من ضمير قايلا وهو من ضمير اقام على ان التحزن بمعنى التحزن الذي يظهره الملك لاجل
المصاب الذي لا ينسى بعض التاسي الا تحزن الملوك تحزن صدق لا يتفاوت بحضور ذلك المصاب وغيبته
ومخاطبة الملك اياه كما في تطاول بليلك وعدم مخاطبته كما في بات قلبنا مثل حتى لا يتوهم ان هذا التحزن
من المصاب المكروب على ان جميع ذلك اي ما ذكر من الالتفات من تطاول الليل وعدم الرقاد
وشرع الاعراب بالليل انما كان لاجل امرخصه ولم يتجاوزه وهذا تنبيه يحصل بعونه المقام وفحوى الكلام
وان لم يكن في اللفظ ما يقتضي الحصر والاختصاص اطار اذهب اباذا مالك حايرا بايرا متحيرا
ما لكا فاقطن بالفتح من فطنه فيه والمفعول متروك اي ما حصل له الفهم ثم عدي باللام والاصل
فاهم مع ذلك البنا مقتضى الحال فان قلت حاصل هذا الوجه انه كلام لم يصدر
عن روية وفطانة عن كلام السكاكي فكيف يكون من محاسن الحسن قلت لفظها التنبيه
بدفع السؤال فقوله والانسان اذا دهى معناه ان الانسان اذا ابتلي بمثل الحال المذكورة
لا يسلم كلامه عن مثل ما ذكر فيحمل التنبيه عليه ويكون ذلك من كمال التيقظ للحال والتفطن مقتضاها
افاق شيا اي بعض الافاقة فهو نصب على المصدر حال كونه مدركا متيامن لادراك
والظرفان اعني بعد وحين متعلقان بقوله ما وجد وهو خبران وجاز التقدم لما في الظرف
من التوسع على ما سبق وسوان جميع ذلك انما كان لما خصه ولم يتعداه وكذا
قوله بعد ذلك على ما تقدم غاظ ذلك اي عدم التثبت والتصبر فاما هي اي النفس
قايلا له اي للمستحق للعتاب ولاخفاء في انا اللايق بالتوبيخ والتعيير والعتاب هو الخطاب
فحين سكت مفتوح جواب لما والظرف متعلق بقوله ولي عنها الوجه والاستعمال الوضعي
في جواب لما هو الفعل الماضي لفظا او معنى بدون الفاء ولو جعلت هي هو الجواب بقي قوله فحين
سكت اجنبيا والزمرة هوان يتكلم بصوت خفيا وقايلا حال من ضمير يزمزم
ما لم تعرفوا متعلق بلا تعرفون ولا تعيبون اي لا تطلعوا من مضمونات نفثات كلامه وتنوعاته

على لطايف ولا يخفى حسن موقع قوله لامر دعنا ان يقول لرجل وقد نادى بهذا اللطف
الى ان توهم البعض ان معناه امرؤ القيس قوله والفاضل ابتداء كلام كالاعتراض
وضمير اشباهها للطايف الاعتبارات واعلم من عادة افتتاح كل فن واختتامه
بعبارات مهذبة واستعارات مستعذبة في وصايا لقارى الكتاب وضبط لمباحث الباب
قوله المرفوعة منصوب او مجرور وصف للطايف او الاعتبارات وهذا الفن في المسند اليه
المطامح جمع مطمح موضع الطموح وهو ارتفاع البصر الى الشئ والناظر البعيد والمراد المدارك
البليغ المشتملة على لطايف الاعتبارات كان البلغاء رفعوها لك واليك كما رفع القصة
الى السلطان لا تبتغي خبر ان ما لم تجتهد فوق عقلك في النظر والتامل غاية الاجتهاد
ولم تبلغ في السعي والترقي اعلى المراتب مع صدق همة في الاصابة وفرط استظهار النفس
القوية الادراك والامتراء الاستدرار واخراج اللبن من الضرع والاستشراف رفع البصر
الى الشئ ببسط اليد كالمستظل من الشمس بوضع اليد على الحاجب لما هنا الى اللطايف
التي هي تلك المطامح الاخلاف جمع خلف بالكسر وهو لذوات الخف والسباع كالضرع لذوات الاظلاف
الغنم محل اجتماع اللبن والجهود الطاقة والمشقة والتنقير الفحص وزيادة التفتيش وضمير عنها
للطايف الاعتبارات ماذا حال من فاعل لم تمتر ولم تكلف تبطش صنوفه وهو المجد بعوق وعيف
والمتوخى المطلوب والباع مقدار مد اليد البسيط الواسع الممدود ان لا تزل ليلا
استعلوا بتبطش او بماذا والبسيط فلا من الغلو مستظهرا حال اخر ومعناه مستعينا
اي طالبا للقوة والمعونة في طاعتك اي طمعك ان تستنزل تلك اللطايف اي تجعلها منقادا
لك وهو من الالباس ماع الجسد والحق ان الاستعداد هو الاتصاد في القلب بنفس متعلق بمستظهرا
يقظى اي متنبهة لكمال الادراك لا ذاهلة بمنزلة النايم والطبع القوي للنفس في ادراك الدقايق
واللطايف والفهم الوصول الى المعلمة والخاطر في الاصل ما يخطر بالبال استعير لمحله والمعوان
كثير المعونة والعقل القوة المدركة المميزة وعلما مبتدا خبره على ان كلام رب العزة وسمي بمعدن
الطبع الكاعد المنعقد على البحث وخواص التراكيب ولطايف الاعتبارات والناظر مرجوع
صفة علما وان كان للتانيث وترك الجمع بالواو والنون كالمخصوصون والمذنون بشوبانه مجرور

صفة الطبع والمثلى من ادلى بحجة توسل والحكمة كل ما وافق الحق وقيل علم الشرايع وفصل
الخطاب اما بمعنى المفعول اي المفصول من الخطاب البين الذي تبينه من كاطبت لا تلتبس
عليه او بمعنى فاعل اي الخطاب الفاصل بين الحق والباطل وسر قرآنا الكريم المنتظم
من الحروف لا المعنى القديم بذات الله تعالى عما هو راي اهل السنة الاكثر ابين الثوب
والطلاوة بالضم الحسن والقبول واغدقت بالغين المعجمة والدال المهملة صارت غدقة كثيرة الماء
والماء الغدق الكثير واغداق الاسافل التي هي بمنزلة الاصول والعروق واثمار الاعالي التي هي بمنزلة
الفروع والاغصان تشبيه للقرآن بنخل طيبة قوية الاصل كثيرة الثمار واصل الكلام من قول
من قال في وصف القرآن ان هذا والله لا يشبه كلام الناس ان له لطلاوة وان عليه لطلاوة
وان اسافله لمغدقة وان اعاليه لمثمرة ومعنى انصبابه في تلك القوالب استعماله على الحقائق
والكيفيات ولطايف الاعتبارات كما ينبغي وعلى ما ينبغي من غير ان يجاوزه ادنى تجاوز وفيه اشارة
الى ان اعجازه وكمال بلاغته لا بالصرفة او غيرها على ما زعمه البعض والباء في القوالب
للاشباع لملايم الاساليب والله اعلم

الفن الثالث

في تفصيل الاعتبارات الراجعة الى المسند للوجه الذي علمت له ان لا بد من طلب الكمالات
المقتضية لايراد المسند اليه على صور وكيفيات مختلفة تعلم ان لا بد من طلب الكمالات المقتضية لايراد
المسند حسبما يتصور له من الصور والكيفيات وذلك الوجه سوانح الكمال وورود المسند
على ما يقتضيه الحال كالمسند اليه لما مر من ان مدار حسن الكلام وقبحه على انطباقه على مقتضى الحال
وعدم الانطباق فقوله للوجه الذي متعلق بتعلم والعايد الى الموصول محذوف اي علمته وقوله
تعلم له اي لذلك الوجه تكرير وتذكير لبعد العهد بذكره وسوكا البدل من قوله للوجه كما تقول مررت بزيد
مررت به وذلك ان تحصل من الاتحاد على شرط التفسير وهو ظاهر الاوازي الامواج جمع آذي
وتلاطمها ضرب بعضها بعضا شبه الخاطر ببحر يخرج منه اللالي وكثرة حركاته الفكرية وتزاحمها
بتلاطم الامواج ومعنى دون ادنى مكان ليس استعير لكل تجاوز وتخطى حد والمعنى يا ايها الذكي
خض وتوقد بتلاطم امواج فكرك متجاوزا ابناء جنسه المشاركين له في اصل الفهم والصناعة واستودع
الشئ طلبت ان تكون وديعة عنده فكمال انسه ناشئ معهود المستودع لاعتماده على الوصول

النقاب العلامة الى ينقب الامور والمحدث الصادق الظن في الامور كانما حدث بها وقوله فلا يخفى عطف على الصلة كانه قيل الذى حدث فلا يخفى عنه شى من اللطايف البديعة الغريبة في مواضع اختفايها واستطلعت رايه طلبت الاطلاع عليه والطلع بكسر اللام الاطلاع اى ما يطلع عليه والطوق الطاقة والكفاء مصدر كافاه فاكافاه وصار نظيرا له اقيم هنا مقام الكافى والنظير وانتصب على الحال من الضمير في المالك والمتحدين بفتح الدال جمع متحدى اسم مفعول من تحديته باريته وعارضته ونازعته الغلبة واصله في الكلام من الحدا يعنى الذين تحدوا بمعارضة القرآن والاتيان بمثله فحكموا بالعجز واعترفوا بالكمال بلاغته واثروا المعارضة بالسيوف دون الحروف فهواى طلع الاعجاز والنوع من الاطلاع عليه هو المطلوب من فن البلاغة وما يتعلق بذلك والذريعة الوسيلة التسلق التوسل بالتدريج من قولهم تسلق الجدار اذا صعد عليه وقوله انه لابد في موقع مفعولى علمت وان مخففة اسمها ضمير شان محذوف والحاصل انه لابد من التصفح خبر لا النافية للجنس في لابد وقوله من التصفح لمقتضيات الاحوال بفتح الضاد على لفظ اسم المفعول اى الامور والاعتبارات التى تقتضيها الاحوال في ايراد المسند اليه على الصور والكيفيات المذكورة المفصلة في الفن الثانى وهذا هو الملايم لما سبق في صدر الفن من انه وجب عليك من ان ترجع الى فكرك في التصفح لمقتضيات الاحوال في ايراد المسند اليه على كيفيات مختلفة وصور متنافية لكن ما وقع في بعض النسخ من مقتضيات الاحوال على لفظ اسم الفاعل وايراد المسند اليه بالنصب مفعولا للمقتضيات وهو بقوله تعلم انه ايضا ان لابد من التفحص عن الاحوال المقتضية لانواع في المسند فان قلت انتصب ايراد على المفعولية لاسم الفاعل عن اعتماد قلت لانه بالاضافة الى الاحوال اضافة بيانية في معنى الاعتماد على الموصوف كانه قيل عن احوال مقتضية ايراد المسند اليه ومنهم من يحمل حرف الجر احدما يعتمد عليه فان قلت فنسخة فتح المقتضيات لا يلايم قوله من التفحص عن الاحوال المقتضية ونسخة الكسر لا توافق ما سبق في صدر الفن قلت تصفح المقتضيات يستلزم تصفح المقتضيات وبالعكس وفى افراده عطف على المسند وكذا في كونه جملة اى لانواع التفاوت في ايراد المسند من كونه فعلا ماضيا نحو قام زيد او حالا نحو يقوم زيد او مستقبلا نحو سيقوم زيد او اسما منكرا او معرفا

قدم الفعل ثم المنكر تقديما لما هو الاصل في المسند ومن كونه مؤخرا عطف على كونه متروكا وقدم ذكر التاخير لانه لما كان الاصل في المسند اليه هو التقديم كان التاخير هو الاصل في المسند واشار بقوله من جملة الموقفات الى انه لابد لحصول كل نوع من المعارف من حال مقتضية على حدة حتى ينتهيا متعلق بقوله التفحص عن الاحوال المقتضية لانواع التفاوت في المسند وضمير ينتهيا ويجرى للمسند وضمير سمته ومقتضاه وسمته لكل مقام والسمة بكسر السين وفتح الميم مصدر وسم يسم سمة اصلها الوسمة والمراد بها العلامة والسمت بفتح السين الطريق ومعنى انتهاء المسند بسمة المقام كونه على وفق ما تقتضيه كبروز المسند اليه لكل منزلة في موضعها وكذا اجراء المسند الى حد مقتضى المقام على اعدل طريق لذلك المقام فهواى في كل الانتهاء والاجراء موضع امتحان القوى الفكرية وامتياز الاضعف والاقوى فالمطارح والمطارد على لفظ اسم المفعول مكان من طارحوا الكلام طرحوا فيما بينهم وتنظروا فيه وطرحه بعضهم الى البعض ومن طارد بعض الفرسان بعضا حمل عليه وطرده قوله ومعنى ان يتقدم الراد الجملة جريه واستحدا الجذع الفرس الذى تم له سنتان والقارح خمس سنين

اما الحالة المقتضية لتركه فتحقق عند تحقق امرين احدهما قيام قرينة حالية او مقالية تدل على المسند وثانيهما ان يتعلق بالترك غرض يترجح على الاثبات الذى هو الاصل في جزء الكلام فقوله ويتعلق عطف على كان او حال وباقى الكلام تفصيل للغرض وسواء تم الغاية التى يقصد حصولها والباعث الذى يدعو الى الفعل كضيق المقام مثلا فيه اتباع الاستعمال الوارد على تركه مثل كلاهما وتمرا اى لك كلاهما وازيدك تمرا او على ترك نظائر بان يكون هناك ضابط علم من استقراء كلامهم انه يحذف المسند عنده وقد ذكر عدة من ذلك احدها ان يكون المبتدا مصدرا او ما يقوم مقامه مضافا الى فاعل او مفعول وبعده ما هو حال منهما او من احدهما فاصل ضربى زيدا قائما ضربه زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل كما هو حكم متعلق الظرف المستقر ثم اذا كان لدلالة الحال عليه لما من الظرف والحال من المناسبة وقام مقامه لكونه من تتمة الخبر حال من الضمير في كان التامة وبهذا كان الحذف لازما خلاف ما يراه الكوفيون من كونه حالا من زيد المذكور فانه من تتمة المبتدا فلا يصلح للقيام مقام الخبر حتى يلزم حذفه وايضا الكلام يوهم

فقصر جميع ضربات زيد على ما قيد اضافة المصدر من غير اشارة الى معهود على حال القيام
اى جميع ضربات حاصل فى حال القيام فلا يبقى شئ حاصلا فى غيره بخلاف ما اذا قيل جميع ضرباته
زيدا حال كونه قائما حاصل فانه لا ينافى وقوع ضرب عليه فى حال آخر وبخلاف ما اذا قدر كان
ناقصة وقائما خبر كان فانه لا يناسب الظرف فلا يقع موقعه وكذا التقدير اكثر شربى السويق
حاصل اذا كان ملتوتا من لت السويق جرحه بان رش عليه الماء ليتماسك اجزاؤه اذا ضرب
باليد واخطب اكوان الامير حاصل اذا كان قائما فالحال ههنا من فاعل المصدر وما مصدرية
والمتصف بالخطابة كون الامير وحصوله مجازا وقد يقدر الزمان فيؤل المعنى الى اخطب
اوقات كون الامير حاصلة وقت حصوله قائما وفيه جعل الوقت خاطبا على الاسناد المجازى
وجعل وقت القيام ظرفا لوقت الخطابة على طريق ظرفية الكل للجزء ومنهم من يجعل اذا مرفوع المحل
بالخبرية كما ذكر سيبويه فى اذا تقوم زيد اذا تقعد عمرو ويدل عليه سماع اخطب ما تكون الامير
يوم الجمعة برفع يوم   وقولهم كل رجل وضيعته وضابطة كل مبتدأ بعده مرفوع مصدر
بواو المعية قصدا الى الاخبار بتقارنهما والتقدير عند الجمهور كل رجل مقرون هو وضيعته
على ان ضيعته عطف على الضمير فى الخبر لا على المبتدأ لكونه عمته ولا تقع موقع الخبر ومنهم
من يجعل الواو مع ما بعده خبرا كما اذا قلت كل رجل مع ضيعته وهو قوى من جهة المعنى دون اللفظ
اذ لم يعهد فى الواو ذلك   وقولهم لولا زيد لكان كذا اى موجود فحذف لان كون
لولا لانتفاء الشئ لوجود غيره نص قرينة على ذلك وجواب لولا قائم مقامه ومنهم من يجعل
المرفوع بعد لولا فاعل فعل محذوف لا لان الاستعمال عند عدم الحذف جعلا اسمية مثل
ولولا الشعر بالعلماء يزرى   لكنت اليوم اشعر من لبيد   ونحو ذلك مثل
لعمرك لافعلن كذا اى لعمرك قسمى او يمينى او نحو ذلك لدلالة صدر الكلام عليه وقيام جواب القسم
مقامه ويجوز ان يدرج الامثلة الاخر من الضوابط المذكورة   والاحتراز نروى
مرفوعا ومجرورا   فاذا زيد لاختفاء فى دلالة اذا المفاجاة على مطلق الكون فيصلح
قرينة للحذف اذا اريد بالخبر مطلق الوجود يعنى اذا اريد موجود وان كان قد يفهم من الخارج
خصوص ما مثل فاذا زيد بالباب او حاضر بخلاف ما اذا قصد خصوص خبر لا دلالة عليه مثل
فاذا زيد

فاذا زيد قائم او قاعد او آكل او شارب فانه لا يجوز الحذف ولا يجعل المرجح ههنا
ايضا اتباع الاستعمال لجواز ان يكون ههنا كما قيل سابقا انه لا تزاحم فى المقتضيات والاغراض
ومنطلق وعمرو اى منطلق محذوف لقيام القرينة من الجملة السابقة ووجود المرجح
وهو الاختصار والاحتراز عن العبث وهذا اذا جعل من عطف الجملة على الجملة واما اذا
قصد عطف عمرو على زيد ومنطلق الخبر عنهما على المذكور كما يظهر من ذلكم اما ان يحمل
على الثانى فيكون من حذف المسند وعلى قرينة اذا حذف المسند اليه وذلكم
اشارة الى غيظهم على من يتلو عليهم الآيات   واما ضيق المقام للمحافظة على
وزن او قافية او سجع او نحو ذلك او خوف فوات فرصة وانما قال مع قصد الاختصار لان ضيق المقام
قلما يخلو عنه واما الاختصار فلازم فى الكل   منه اى من المطالب بهذا الاحوال
وتنهدت اى نفست تنفس الصعداء فاجبتها قائلا المتهد اى الانسان المتهد هو المطالب
فيكون من حذف المسند ولو حمل على المطالب هو المتهد فحذف المسند اليه ونعرض فى بحث
كون المسند معرفا بوقفا انه لذلك اولى لان السامع حين قال من المطالب كان طالبا
ان يعرف حكما على المطالب بانه المتهد او غيره فينبغى ان يجاب بانه المتهد وذكرا ايضا
الكلام المطلوب فى ذهنه المطلق باعتبار توقيف العهد او الحقيقة وهو طالب
تعيينه فى الخارج والمذكور فى الكشاف ودلائل الاعجاز قصدا يقتضى على انه اذا بلغك ان انسانا
من اهل بلدك تائب ثم استخبرت من هو فقيل زيد فمعناه زيد التائب لان قولك من التائب
فى معنى ازيد التائب ام عمرو ام بكر الى ما لا يحصى فينبغى ان يجاب بزيد التائب وقد يسبق
الى الفهم ان الواجب فى مثل ان يقال التائب زيد لان السؤال عن التائب فيجب ان يجعل
محكوما عليه الا ترى انهم اتفقوا على ان جواب من قام زيد بتقدير قام زيد لا بتقدير زيد قام
والواقع فى مثله تقديم الفعل عند عدم الحذف ولئن سألتهم من خلق السموات والارض
ليقولن خلقهن العزيز العليم فما يقع بعد من الاستفهامية فى السؤال يقدم فى الجواب
ومن المرجحين نوف لان تحريف العقل او نحو كما سبق وفى قوله ولكن انى اخذ
اشعارا بان فيه وجها اظهر وهو كون المذكور خبرا عنهما من غير حذف وافراد الضمير لكلا شيئا

بان الرسول بمكان من الله وان رضاهما واحد وانما لم يحمل على الاختصار والاحتراز
عن العبث كما في زيد منطلق وعمرو لاستلزام الحذف قبل القرينة بخلاف نحن بما عندنا وانت
بما عندنا فانه لسبق القرينة وبخلاف لي وقيار بها لغريب فان المذكور خبر انى وتقديم قيار
لمجرد الاهتمام فيقول الملك زيد قائم وعمرو الست لحارث الرحمن وقيل اسم حملة وبحسن
وما عاجلات الطير يدنين من الفتى نجاحا ولا عن ريثهن يخيب
ولا خير فيمن لا يوطن نفسه على نائبات الدهر حين تنوب واما ان
لا يخرج الخفاء في ان هذا يصلح غرضا للترك بمعنى الغاية المطلوبة منه اى يترك ليتحقق عدم
اخراج الذكر الى ما ليس بمراد والقصد الى حصوله يصلح باعثا واما بدون كلمة الا على ما في
بعض النسخ فيصلح باعثا وان لم يصلح غاية مطلوبة فان اخراج الذكر الى ما ليس بمراد يصلح
باعثا على الترك وقد نبهناك على ان الغرض هنا اعم فظهر ما في التصحيحين واما حمل
على حذف مضاف هو الاحتراز فيهو اذ الاحتراز عن عدم اخراج الذكر الى ما ليس بمراد
لا يصلح باعثا على الترك ولا مطلوبا منه ونور المثال ان ام على قسمين متصلة للسؤال
عن تعيين ما علم ثبوته على الابهام ويلزمها الاستفهام وان يكون احد المستويين علم المستفهم
يليها والآخر يلي الهمزة مثل ازيد عندك ام عمرو واقام زيد ام قعد بخلاف اقام زيد ام قعد عمرو
وازيد عندك ام عندك عمرو فانها منقطعة بمعنى بل والهمزة اى الاضراب عن كلام سابق
اسبقها ما كان او خبرا والاستفهام عن كلام لاحق فالمراد بقولك ازيد عندك ام عمرو
طلب تعيين من علم ثبوته عند المخاطب على الابهام كما هو معنى ام المتصلة فلو قلت ام عندك
عمرو بذكر المسند لخرج الكلام الى ما ليس بمراد وهو الاضراب عن الاول والاستفهام عما يليها
على ما هو معنى ام المنقطعة فترك المسند لئلا يخرج ذكره الى هذا وانما قيد المسند لكونه
مطابقا للاخراج الى غير المراد بخلاف ازيد عندك ام عمرو عندك فانه بما يدعى احتمال
كون ام متصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة على ان هذا اخراج الى غير المراد الذي
سؤال تعيين وان الحق انها منقطعة لانه عند اعادة المسند على ما ذكره المحققون
من النحاة وتقاتل الى قول لا يخرج ان يكون ام عمرو في قولنا ازيد عندك ام عمرو

اذ الاحتراز عن عدم الاخراج ... وهو كاسد

عن قال ام عندك عمرو

عطفا

عطفا على زيد عطف مفرد على مفرد لتمنا ذكره في المسند المذكور كما في قام زيد وعمرو
من غير ان يحمل على ترك المسند بناء على غرض لا نقول المراد بترك المسند
ان لا يعتبر اصلا لا مذكورا ولا محذوفا لانا نقول ما ذكر في صدر الكلام من كون
المسند اليه كالمذكور منه المسند وتعلق تركه غرض مما ينافي هذا المعنى وايضا لا يكون
ترك ذكره للغرض المذكور بل لعدمه في نفسه واما الاخبار للسامع الصواب ترك اللام
على ما لا يخفى وتاويله بالحذف للاخبار فاسد ايضا لان الغرض هو الاخبار لا الحذف
للاخبار والاقرب انه اصل الحل المعنى لدلالة قوله وتعلق تركه غرض على كون الترك لغرض
اما لكذا وكذا لكن الانسب ان يراعى فيما يليه اعني طلب كثير الفائدة بالمذكور
اى بما ذكر من الكلام بمعنى ما يكون مسندا اليه على تقدير الحمل على ترك المسند ومسندا
على تقدير الحمل على ترك المسند اليه كلفظ صبر جميل وطاعة معروفة فلذا عبر عنه بالمذكور دون
المسند اليه وصح حمله للمذكور وعليه وغيره لترك المسند ولم يتعرض لتقدير الذي يطلب منكم
طاعة معروفة اى معلومة كطاعة المؤمنين لكونه مذكورا فيما سبق فاقتصر هنا على ما يلي بد منه
من التقديرين واما الحالة المقتضية لذكره بما اقترب مما سبق في ذكر المسند اليه
جدا وحاصل لا يوجد قرينة حالية او مقالية تدل على المسند او يوجد لكن يتعلق بذكره غرض
مرجح مطلوب او باعث محض فيترجح الذكر او قصد التعجب يعني ان من الاحوال
من حضور الاسد وتلطخ ثوب زيد وسيفه بالدم ونحو ذلك وان دل على انه يقاوم الاسد
لكن يذكر ذلك لقصد تعجيب السامعين من حال زيد ومما هو بصدده وما يقال
ان التعجب حاصل بدون الذكر عند قيام القرينة ممنوع على انه حمل الغرض قصد التعجيب واى
دلالة لذكر المسند اليه فقط على ان قصد التعجب دون افادة النسبة واما قيام القرينة
على نفس المسند فم اذا ذكر ما لا حاجة اليه في افادة النسبة طلب العقل لذلك فايدة وكان
قصد التعجب مناسبا فحمل عليه ومنهم من زعم ان مراده ان التعجب وان كان حاصلا بدون الذكر
لكن التعجب الحاصل بالذكر لا يكون بدونه واظن ان هذا كلام قليل الجدوى جدا او
اى تعظيم المسند اليه او اهانته او الترحم او الاغراء عليه او نحو ذلك من الاغراض التي تصلح

يعني الكاشي

لان يقصد البعا في حق المسند اليه فيفصل كان المسند صالحا لذلك النوع من الغرض
والمقام مقام بسط تنبيه وتذكيره وليس اليه كبير حاجة اولان الاصل
الصواب ترك اللام وكذا في قوله او لتعيين كونه اسما لكنه ما آل المعنى يعني ان القرينة ربما
تدل على ان المسند المحذوف هو عالم او علم او يعلم او له العلم او نحو ذلك مما يفيد اتصافه
بالعلم فيقصد بالذكر تعيين احد المذكورات لغرض يتعلق به ومعنى دلالة الاسم على الثبوت
حصول مضمونه للمسند اليه من غير دلالة على دوام او تجدد في زمان او استمرار تجدد على تجدد
الا عنه فلقد صرحوا بانه لا دلالة لقولنا زيد قائم على ازيد من حصول القيام له نعم قد يدل
المقام او العقل او خصوص المسند على دوام او تجدد مثل زيد طويل او قصير وعمرو آكل
او شارب ويشبه ان يكون قوله مستفاد الثبوت صريحا اشارة الى هذا المعنى واما ما اشتهر
من دلالة الجملة الاسمية على الدوام والثبات ففي بعض المقامات وبمعونة القرائن كما اذا كان
الظاهر هو الفعلية فعدل الى الاسمية او ظرفا بالنظر الى الظاهر المتعارف
من كون المسند في نحو زيد في الدار هو الظرف وان الضمير قد تحول اليه وصار هو العامل وان
كان المسند في الحقيقة هو الفعل او اسم الفاعل المحذوف وقد يعترض بانه لا دخل للذكر
في احتمال الثبوت والتجدد عند قيام القرينة على ان الخبر هو الظرف او اعم منه والجواب
انه يورث الاحتمال صريحا فوله وتمام التقدير ان حاصل او حصل قيل او بمعنى الواو
او اراد ان يحتمل التقدير من هذا وياتيك فيه كلام يدل على ان الاظهر الاحتمالين
تقدير الفعل وسوق الحالة المقتضية لافراد المسند ويصلح لشمول جميع الاعتبارات
بعد الكثير منها دون الجميع اذ لا يجب ولا امانة للمسند اليه ففي الكل زيادة التقرير
وبسط الكلام ومحافظة الاصل الذي هو الذكر وتعيين احد الامور المحتملة اعني الاسمية
والفعلية والظرفية وهو الاسمية فقط وفي الاكثر استلذاذ المسند وتعظيم المسند اليه
والتعريض بغباوة السامع والمخالف في الله آلهتنا المعطلة والمشركون ومن يجري
مجراهم وفي محمد نبينا مثل اليهود والنصارى في البواقي طاهر والمعتزلة سموا انفسهم
اهل العدل والتوحيد لايجابهم على الله ثواب المطيع وعقاب العاصي وعدم خلق الشرور

والقبائح ومشيتها ونحو ذلك مما يحذفه ظلما ولنفيهم الصفات القديمة المفضية الى كثرة
القدماء المنافية للتوحيد والناصر لدين الله هو الناصر المعروف من الخلفاء العباسية
وكان شهما شجاعا اديبا له همة علية انشاء ربطا وخانقاهات كثيرة للصوفية وصنف
كتاب روح العارفين بويع به في وفاة ابيه بكرة الاحد غرة ذي القعدة سنة خمس وسبعين
وخمسمائة وتوفي في سلخ رمضان من سنة اثنين وعشرين وستمائة وفي زمانه قتل طغرل
آخر السلاطين السلجوقية واما الحالة المقتضية لافراد المسند فمع الظاهر
موضع المضمر لزيادة التمكن ونكونه هذا انشاء لحدة اقسام والمقتضي للافراد مجموع امرين
احدهما كون المسند فعليا احترازا عن نحو زيد قام ابوه وثانيهما عدم كون المقصود نفس التركيب تقوي الحكم
لان التقوي بالمؤكدات الخارجة مثل التكرير وان واللام لا يمنع افراد المسند وقد حكي
في علم النحو الوصف كالفعل مثل مررت برجل كريم وصفا فعليا والوصف كالجامد ومثل
مثل مررت برجل ابوه كريم او كريم ابوه وصفا سببيا وعلى ذلك القياس سمي المسند في نحو زيد
قام وقام زيد مسندا فعليا وفي نحو زيد ابوه قائم او قام ابوه مسندا سببيا فمن المراد بالمسند
الفعلي واورد امثلة من الاسم والفعل الماضي والمضارع مطلقا ومقيدا بالشرط ومن
الظرف ثم احال تفسير تقوي الحكم الى موضعه وتوسيط الامثلة بين تفسيري القيدين في افراد
المسند دليل ظاهر على انها امثلة للمسند الفعلي لا لافراد المسند فلا بد من كون المسند في البعض
جملة ومفيدا للتقوي مثل الكرم من التميمي في الدار خالد على اقوى الاحتمالين والا مثل
لافراد المسند لانه اما اسم منكر او معرف او فعل ماض او مضارع وقد ذكر امثلة كل وقوا بدع
في موضع فلا معنى لذكر امثلة الافراد على الاطلاق بل لا سبيل اليه سوى ذلك وكرر مثال
الظرف هو خاص المسند اليه مثل الكرم من التميمي متقدما عليه مثل في الدار خالد على ان
خالد مبتدأ وفي الدار خبره واحتج على كون الظرف في تقدير الفعل لكون جملة لا اسم الفاعل ليكون
مفردا بانه يقع صلة للموصول والصلة لا تكون الا جملة مع ان معناه في الصلة والخبر واحد بلا شبهة
ولو كان القصد الى التمثيل لافراد المسند لم يصح التعليل بقوله اذ تقديره استقر او حصل
الا على ان حاله فاعل للظرف من غير اعتماد على ما هو راي الكوفيين والاخفش فانه لو قدر مستقر

او حاصل لم يكن المذكور جملة مع القطع بانه خبر تام الافادة والقول بان جعل الظرف في بستين
مقدرا باسم الفاعل وجملة في الدار خالد على رأي الاخفش نقيض ظاهر نعم اذا جعل خالد
مبتدا وفي الدار خبرا مقدما يرد على ما ذكرنا ان المسند فعلي سواء قدر الظرف بالفعل او باسم الفاعل
فا معنى التعليل بتقدير الفعل وايضا قد ذكروا ان الخبر اذا كان فعلا للمبتدا مثل زيد قام لم يتقدم
عليه وعلل دفع هذا بان علة الامتناع هو الالتباس بالفاعل ولا التباس هنا لعدم بقاء الاعتماد
فجعله فاعلا يفضي الى عدم كونه فاعلا واما اعتراض الايضاح بان ما ذكر في تعريف المسند الفعلي يجب ان
يكون تعريف المسند المطلق بمعنى الجملة الخبرية بناء على انه لا معنى للمسند فيها الا ما حكم بثبوته للمسند اليه
او بانتفائه عنه فقوي وستسمع فيه كلاما ونبنيك تحقيق ان المراد بالثبوت اعم من الثبوت المختص
بالمسند الاسم المقابل للتجدد   واما الحال المقتضية لكونه اي المسند بل المفرد منه
فعلا فذلك لكونه الاصل في المسند لما فيه من معنى النسبة ومعنى تخصيص المسند باحد الازمنة
تقييده بزمان الماضي او الحال او الاستقبال وقيد باخصر ما يمكن من الطرق احترازا عن مثل زيد قائم
فيما مضى او في الحال او فيما يستقبل فانه يفيد بالمسند الاسم لكن بلفظ يقارنه بخلاف الفعل
فانه فيه جزء من مدلول الصيغ وقوله مع افادة التجدد يخص المقام لا تقييد وقد توهم انه احتراز
عن مثل زيد قائم فانه يفيد تخصيص المسند باحد الازمنة مع الاختصار وليس المسند فيه فعلا
بل جعل لكونه مفيدا للثبوت دون التجدد لكون الكلام جملة اسمية وليس بذاك لما تجيء في بحث
تقديم المسند وقد يقال الاخرج بقيد اخصر ما يمكن والحق ان هذا تعيين للمقام لكون المسند فعلا اعد
مقام كونه مفردا وذلك بان لا يقصد تقوي الحكم مثل زيد قام خارج عنه لكون المقصود منه التقوي
ومعنى التجدد الحصول بعد ان لم يكن ففي مثل علم الله ويعلم الله يعتبر التجدد باعتبار حدوث التعلق والا لزم
منه التغير في العلم القديم وفي مثل زيد كاتب علم التجدد والاختصاص بالزمان بدلالة الفعل وقرينة المقام
لا بحسب خاصة التركيب كلا او نعم كتب او يكتب   قوله لهم في كلمة دعاء باالهلاك والعذاب
وهي في الاصل مصدر لم يستعمل له فعل من قوله مما اسلفت بيان ان اكتبت للزمان السالف اي الماضي
وفي قوله بعدا ان يكسبون لزمان الحال تقول افعل هذا اي بعد ما مضى فيكون للحال ولا افعل بعد
اي بعد ما نحن فيه فيكون للاستقبال وما في ما كتبت وما يكسبون مصدرية او موصولة وعبارة الكتاب

يعني الكوفيين اعترضوا على البصريين بانه لا يجوز ان يكون خالد في قولهم في الدار خالد مبتدا لان الخبر اذا كان فعلا لم يجز تقديمه ٢

لانه احتاج الى الاختصار الصريح بما يمكن اخصر ما يمكن

بما نشير بانها موصولة معينة بما لا يحل لهم وباخذ الرشى تأديا على ان مكسوب العبد يكون فعلا من افعاله
التي ربما تكون خيرا وعبادة فيثاب عليه او شرا ومعصية فيعاقب عليه بما كتبت وعليها ما اكتسبت
وكذا ما يعمله العبد يتناول افعال الحسنة والسيئة فيدل قوله تعالى والله خلقكم وما تعملون
على كونها مخلوقة لله تعالى سواء جعلت ما مصدرية او موصولة وفي قوله تعالى افكلما جاءكم رسول
بما لا تهوى انفسكم استكبرتم ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون التكذيب يختص بزمان الماضي اذ قد فرغوا
منه بحيث لم يبق احد من ذلك الفريق غير مكذب والقتل يختص بزمان الحال اذ لم يبق الذين قصدوا
قتلهم فلم يحصل الفراغ وقتل بالكلية لانه قبل محمد عليه الصلوة والسلام لم يتم بعد ولا ما هو مستقبل محض
اذ قد قتلوا البعض كذكريا وشعيا فهم مستغلون بالقتل في الحال فلهذا اوثر لفظ المضارع
وعبارته صريحة في ان ليس المراد بالفريق الذين يقتلونه محمد عليه السلام خاصة على ما وهم فليتدبر
واما اذا اريد بالفريق من قتلوه من الانبياء والتعبير بالمضارع لاستحضار تلك الصورة الشنيعة
فذلك وجه آخر واما الآيات الثلاث الاول فصريحة في الاستقبال الا ان القصد في البعض الى التاكيد
واصل الاستدراج اخذا الى قليلا قليلا كما ترقى في الدرج والمعنى سنمكنهم بتزيين اعمالهم
وكلما جددوا معصية جددنا لهم نعمة وننسيهم الاستغفار   والمراد بالزمان الماضي
يشير الى ان الزمان موجود لكن الماضي منه قد وجد وليس بموجود الآن والمستقبل مترقب الوجود
والحال اجزاء من اواخر الماضي واجزاء من اوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ والظاهر
ان المراد اجزاء لا تتجزى تسمى بالآنات على ما يراه المتكلمون من تركب الزمان من الآنات كالجسم
من الجواهر الفردة وقوله والحال في ذلك يحتمل ان يشير الى نحو جزء من الزمان يسمى الحال فان التحقيق
انه لا وجود له واما الزمان امر موهوم الاتصال غير قار الذات منقسم بحسب الفرض الى نهاية
واما الآن نهاية للماضي وبداية للمستقبل ليس قسما على حدة بمنزلة النقطة بين قسمي الخط
ويحتمل ان يشير الى تعين مقدار الحال فانه مفوض الى العرف بحسب ما يحمل هو ظرفا له من الافعال
مثل يصلي في الحال او ياكل او يمشي او يركب او يحج او يحيى الموتى او يعلم الكتاب
وكذلك واعاد لفظ الزمان مع الحال اشعارا بان ذكره مع طريق الاضافة دون الوصفية
وفي قوله قبل زمانك مواخذة حيث اتخذ ظرفا لوجود الزمان فيلزم ان يكون الماضي زمانا يوجد

في بيان ما بالكتبة وباخذ الرشى اي بان بانها موصولة في الوضع فان كانت تحتمل المصدرية ولم يجعل المكسوب بمعنى الرشى لانه يكون في الحقيقة ما هو اعمال العبد كالطاعات والمعاصي

عدم

في الزمان السابق على زمانك والجواب ان هذا تدقيق فلسفي لا يعتبر اهل العرف
واللغة ولا الى من عرف صحة قولنا الزمان الماضي قبل الحال والاستقبال بعده على انه
يجوز ان يكون هذه الظرفية بطريق اشتمال الكل على الجزء بمعنى ان كل زمان هو من اجزاء الزمان
الذي قبل زمانك ماض واما الحال المقتضية لتقييده اي تقييد المسند بما يتعلق
نحو المفعول والشرط اذ قد ذكر تخصيص المسند الاسم بالاضافة والوصف في حالة على حدة
وان كان قد جعل في صدر الفن كل ذلك من تقييدات المسند ولو لا قوله فيما بعد فهذه كلها تقييدات
للمسند لكنت اجعل ضمير تقييده للفعل الا ترى انه قدم ذكرها الى التقييد وترك على حاله كون المسند
انما نظرا الى ان هذه التقييدات في الاعم الاغلب وبحكم الاصل تكون للفعل لكن جعلها من تقييد
المسند نظرا الى انها قد تكون لما يتصل بالفعل والمصدر والصفات المشتقة منه ومعنى تربية
الفائدة تقويتها وازديادها من حيث حصول علوم اكثر وزوال احتمالات اوفر والفائدة هي الحكم
او لازمه ومعنى الكلام على ان المسند اليه والمسند كلما ازداد خصوصا ازداد الحكم بعدا
عن احتمال التحقق ليوقفه على خصوصيات اكثر فكانت الفائدة في تربيتها وهي الى هذا اشار
بقوله فهذه كلها تقييدات للمسند وتفاصيل يزداد الحكم بها بعدا مما يتصل
اي بالمسند اي يتعلق به معنى سواء كان معمولا له كغير الشرط من المذكورات او لا كالشرط
ولفظ نحو في قوله من نحو المصدر وكذلك نحو كذا وكذا مقحم لقصد التعميم كلفظ مثل في قولهم مثلك لا يبخل
وهو كثير في كلام المصنف رحمه الله جدا وقوله او السبب الحامل يعني المفعول له على ما يعم الغاية
المطلوبة مثل ضربته تاديبا ومجرد الباعث مثل قعدت عن الحرب جبنا وجعل المسقط في ضربته بالسوط
مفعولا به بواسطة حرف الجر جريا على ما اصطلحوا عليه من ان كل ما دخله حرف الجر فهو مفعول به
حتى المفعول فيه والمفعول له عند ذكر في واللام سواء كان الحرف للتعدية كما في ذهبت بزيد او للاستعانة
كما في كتبت بالقلم ومنه ضربته بالسوط واما القول بان مراده ما اذا اتصل الباء التعدية دون الاستعانة
حتى كان السوط احد المفروضين فمما لا ينبغي ان ... او ما ضربته لم لزيدا يشير الى ان المراد
بالحرف اعم من حرف الجر اما كونه مفعولا به فظاهر اذ المستثنى منه العام متروك لبس الا في النقد
اذ لم يقولوا بان المراد عند حذف المستثنى منه بدل كما قبله واما كونه بواسطة الحرف

فلان

فلان الفعل المنفي لا يتعدى الى المفعول المقصود وقوع الفعل عليه الا بواسطة اداة
الاستثناء ... اخرت او قدمت على لفظ الخطاب اي سواء اخرت الشرط
او قدمته فهو قيد للمسند الواقع في الجزاء وانما يظهر الوقف انه اذا قدم سمي المقيد
جزاء وتجزم بحرف الشرط مثل ان تضرب عمرو يضرب زيد وانما لم تمثل في ان ضرب عمرو
يضرب زيد حيث روى عند التاخير ايضا مرفوعا لان الشرط اذا كان ماضيا جاز عدم العمل
في الجزاء كما في الشرط واذا اخر الشرط كان المقيد دالا على الجزاء ويعتبر الجزاء محذوفا
ولم اذكر الجر جواب سؤال وهو ان من المقيدات للمسند الجر بان كان نظرا
الى ان كان مسندا الى المرفوع الذي هو فاعل بحسب النحو ولهذا لا يعد في الملحقات بالفاعل
كما يعد الخبر الملحق بالمفعول فلم لم يذكر وتقرير الجواب ان الافعال الناقصة
لانها كلا ما مفيد لا يحتى يكون الخبر قيدا فيه لتربية الفائدة بل المرفوع مسند اليه والمنصوب مسندا
تم الكلام بهما وبقيد كان تقييد بمضمونه فلو قيل بانه لم لم يذكر كان في جملة المقيدات لكان اوجه
والجواب ان هذا ذكر وهذا ما يقال ان الافعال الناقصة تدخل على الجملة الاسمية لاعطائها
حكم معانيها اي ما هو مضمون معانيها وحاصله انه يحصل للخبر كان زيد قائما حكم الكينونة في الماضي
وفي صار زيد غنيا حكم الانتقال وعلى هذا القياس ولو في هذا المعنى ومخالفته لظاهر ما عليه
كلام النحاة من كون الخبر بان كان بمنزلة المفعول امر التامل وقد ظهر لك مما هذا
اي من كون الشرط قيدا للمسند في الجزاء ان الجملة الشرطية ليست الا جملة خبرية هي مضمون الجزاء مقيدة
بقيد مخصوص هو مضمون الشرط كما يقيد بالمفعول فيه والحال ونحوهما فقولك ان ضربني عمرو ضربته
حكم بنسبة الضرب الى زيد وقت وقوع الضرب من عمرو وعلى تقدير كما يقول يضرب زيد في وقت
ضرب عمرو وانها محتملة في نفسها للصدق والكذب كسائر الاخبار والخروج عن الاحتمال حال ارادة
كما في قولك ان طلعت الشمس وجد النهار او وجد الليل واما الشرط نفسه مثل ان طلعت الشمس
فليس بكلام فضلا عن احتمال الصدق والكذب ثم ما قال الامام ان الكلام يخرج عن التمام
تارة بالنقصان كما اذا قلت زيد قائم بدون الاعراب واداة الربط وتارة بالزيادة كما
بدخول حرف الشرط مثل ان قام زيد مبنا ما عليه اللغة وكلام العربية واما المنطقيون

فيحملون كلا من الشرط والجزاء خارجا عن الخبر واحتمال الصدق والكذب ويعتبرون الحكم فيهما
باللزوم او الاتفاق فان طابق الواقع فالقضية صادقة والا فكاذبة سواء كان الشرط والجزاء
صادقين او كاذبين او مختلفين وصرحوا بان المحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء عن نظر المسند اليه
والمسند في زيد قائم والحكم هو التعلق بينهما باللزوم او الاتفاق او عدمه لا ثبوته له او انتفائه
كما في القضية الحملية وكثير من الناس لا يفرق بين الاعتبارين ويخلط بين كلام الفريقين حتى زعم بعض
الافاضل في هذا المقام ان مراد المصنف هو ان قولك ان ضربتني ضربتك جملة خبرية مقيدة بقولك
ان ضرب عمرو فتلك الجملة الخبرية محتملة للصدق والكذب في نفسها اي بالنظر الى ذاتها مجردة
عن التقييد بالشرط واما مع التقييد فلا ورد على من ذهب الى ان التقييد بالشرط لا يخرجها عن
حقيقتها وعن احتمال الصدق والكذب كالتقييد بغير الشرط بانه قياس مع وجود الفارق وانت خبير
بانه لا يخفى لا للقياس واعترض بعضهم بانه اذا كان الجزاء مع التقييد بالشرط غير محتمل للصدق
والكذب لم يكن الجملة الشرطية محتملة للصدق والكذب لانها ليست الا مجموع الشرط والجزاء
فلو قيد الشرط فهما البتة وانت خبير بالفرق بين المقيد والمجموع فما ذكر غلط على الغلط مع الشكوى
قيل ومع انه ذكر بل مراد الفاضل ان الجزاء عند التقييد لم يبق محتملا للصدق والكذب كما كان
قبل بل انتقل الخبرية واحتمال الصدق والكذب الى مجموع الشرط وما منهما من الحكم على ما يراه
المنطقيون ومما يدلك قطعا على اختلاف كلام الفريقين ان كلمة كلما عند المنطقيين علم
حتى ان قولنا كلما طلعت الشمس فالنهار موجود موجبة كلية احد طرفيها طلعت الشمس والاخر
النهار موجود وان واحدا من الطرفين لا يحتمل الصدق والكذب وانما يحتملهما الحكم بينهما باللزوم
الباء للاول ولا شبهة لاحد في الخبرية عند اهل العربية من قولنا النهار موجود وكلما
مفعول فيه بمنزلة يوم الجمعة لانه كل اضيف الى ما المصدرية مع الفعل بتقدير الزمان اي
في كل وقت طلوع الشمس ثم لا يخفى عليك ان ما ذكره المصنف انما هو فيما اذا كان الجزاء
جملة خبرية اعتمادا على انه قانون الخبر بخلاف قولك ان جاءك زيد فاكرمه او لا تكرمه او فلعلك
تكرمه فانه انشائية مقيدة بقيد مخصوص اعتبارات في الترك دون من الترك اشعار
بان الاعتبارات هي الحالات المقتضية لا مقتضيات الاحوال وقوله وله اي الفعل الا عن حيث

ثم التفسير هو اللائق بحكم الذوق لا الاظهار ولا الاضمار وبلا تفسير ثم لا ارى جهة حسن لذلك
في قوله بتقييده واثارها على كله في اذ المعنى ان للفعل اعتبارات في تقييده بالشرط
الجملي وكان الاظهر نصب اعتبارات ليناسب ايضا عطفا على الاول الا ان الرواية
بالرفع فكانه عطف على المحل او مبتدأ خبره له فالجملة مبتدأة غير داخلة في حيز علم وجميع ذلك
اشارة الى ما ذكر من نوعي الاعتبارات وضميرها عائد الى جميع ذلك نظرا الى المعنى وعلى
حسن صنيع اخرى لفصل او متعلق بالظرف في معنا محالة على انه افراد مصدر وحده باعتبار اصلها ووضعه
ما هو قريب لا يحتاج الى دقيق نظر وكثير تامل مثل عدم علم المتكلم بالفعول
او عدم ارادة الاطلاع عليها او علم السامع بها او عدم الفرصة لذكرها او تعيد مثل التنبيه
على فطانة السامع وتاديه اليها او ادعاء ظهورها او التعويل على دلالة العقل او
تولد عداوة من السامع بسبب توهم المتكلم افكارا او فادرا على الكلام
اقاله الفعل نصب على المصدر من المصدر الواقع خبرا لم يكن وجعله بدلا عنه غلط وافادة التجرد
مضاف الى المفعول والفاعل المحذوف هو المسند واما اقالة الفعل فمضاف الى الفاعل
والمفعول محذوف وقوله لاغراض متعلق بلم يكن وذلك اشارة الى عدم كون المراد ما ذكر والا اعراض
مثل ان لا تخص زمان كقولك الله عالم او لا لا يراد الاطلاع على زمانه مثل الحبيب واصل
والمطلوب حاصل لكونه منكرا الا احتمله ان المراد اسما منكرا على ما ذكر في المعرف
لكن قد يتوهم وصف الفعل او الجملة بالتنكير كلاف التعريف فكان الاولى ذكره في المنكر
وتركه في المعرف وقد عكس لقرب العهد هناك بما ذكر في صدر الفن وبعد العهد به ثمة لا
بل المراد لكون الاسم منكرا لا انما مقول قوله لكونه اسما معرفا يأتي ذلك
اذا كان الخبر بمعنى الخبر الذي فيه ذلك المسند وارد على طريق حكاية المنكر نقل المنكر الواقع
في كلام آخر نظرا الاستبقاء صورته او كان الاخبار عن الشيء واردا على حكاية المنكر الواقع
في كلام الغير بان يخبر عنه على صورته او اذا كان الخبر الذي يكون هو المسند واردا على
طريق نقل المنكر على حاله كما اذا اخبر عن رجل معين لا يحبا وبالذي على ما سبق
ونصب تنبيها مفعول له بحرف اللام لانه فعل لفاعل الخبر المبني للفاعل وسوا القائل

وان لم يكن لما اسند اليه أُخبر المبنيّ للمفعول فني مثل هذا يعبر فاعل اصل الفعل
لبس في كلام العرب خبران وسوآء خبر لمبتدا . هو قلنا عسى او قلنا نعم لانه في تاويل المصدر
اي مستويان قولنا نعم وقولنا عسى والجملة استينافية او حال بالواو والمراد انه ليس
في كلام العرب في باب الخبر واما في الاستفهام فقد اتفقوا في من ابوك على انه من مبتدا او كل
خبره وفي ما ذا صنعت اذا جعل بمعنى ما الذي صنعت ان ما مبتدا والذي خبره بل وفي باب
الاخبار ايضا ورد قوله تعالى ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة مباركا ولا ان تجعله
من باب القلب كما سيجيء وحديث الامتناع عقلا لا ينبغي ان يخطر ببال العاقل فضلا ان يهمه مرفوعا
للقطع بانك لو قلت رجل عالم هذا وقصدت الاخبار عن رجل عالم بانه هذا المشار اليه لم يلزم
منه محال والقول بانه يمتنع الحكم بالمعين على ما ليس بمعين وبالمعلوم على ما ليس بمعلوم
لان التعبير عن الشيء بما لا يدل على تعينه ومعلوميته لا يستلزم كونه غير معين وغير معلوم وكذا
القول بامتناع التعبير عما كان الاصل فيه المعلومية كالمبتدا بما لا يدل على المعلومية وعما كون
الاصل فيه المجهولية كالخبر بما يدل على المعلومية لانه ممنوع وكذا القول بامتناع مخالفة الاصل
بالكلية بجعل ما حقه المعرفة نكرة وما حقه النكرة معرفة واما ما جاء مما ورد في كلام
الفصحاء من العرب مسند اليه نكرة ومسند معرفة كما في الابيات الثلثة وفيما ادعى انه ليس
في كلام العرب اجاب بانه من باب القلب حيث جعل المسند اليه في مكان المسند واعرب
باعرابه فاصل الكلام الذي في الاعتبار ليس الا كون المسند اليه معرفة والمسند نكرة
والابيات الثلثة من ابيات الكتاب كتاب سيبويه الا ان الثالث لم يتعين قايله فقد قيل انه
لثروان بن فزارة بن عبد يغوث وقيل لخداش بن زهير اضافه الى الكتاب دلالة بذلك على انه
من كلام الفصحاء فالبيت الاول للقطامي عمرو بن سليم من قصيدة يمدح بها زفر بن الحارث
الكلابي وكان اسره فاطلقه ورد عليه ماله واعطاه مائة من الابل اوله
قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا فموقف نكرة اسم كان
والوداع معرفة خبره وضباعا مرخم ضباعة والمعنى الدعاء بان لا يكون موقف الفراق موقف
موقف وداع والبيت الثاني لحسان بن ثابت من قصيدة يمدح بها النبي عليه السلام ويهجو

ابا سفيان اوّلها عفت ذات الاصابع فالجواء الى عذراء منزلها خلاء
الى قوله كان سبيئة من بيت راس يكون مزاجها عسل وماء بنصب مزاجها خبر كان
وهو معرفة ورفع عسل اسمه وهو نكرة والسبيئة بالهمزة الخمر المشتراة للشرب واما المجلوبة
من بلد الى بلد فالسباء الاعبر وبيت راس موضع بالشام بين نعلبه وغزة فيها الجود
وخبر كان قوله يعني على انيابها او طعم غض من التفاح هصره اجتناء اي اما له او كسره
والاجتناء اقتطاف الثمرة والمراد هنا ما يكون شابا فيه وهو الادراك والنضج يعني
الثمرة ويميل للسقوط والانكسار شبه ريقها بخمر مزجت بعسل وماء او بماء التفاح الطري
الذي يطيع في وقت ادراكه وكان نضجه حان اجتناؤه كما يقول كان في درعه اسدا فانه
تشبيه له بالاسد والبيت الثالث فانك لا تبالي بعد حول اظبي كان امك ام حمار وقبله
وكاين قد رايت من اهل دار دعاهم ما رايت بهم فبانوا فاصبح عهدهم كمقص قرن
فلا عين تحس ولا اثار فلو بدلتنا ملاعلا اعالي فلا عجب بذاك ولا اتجار
وبعده لقد لحق الاسافل بالاعالي وماج اللوم واختلط النجار اي كثر اللوم والزنا
واشتبه الاصل والنسب واكتسب الناس اخلاق اللئام وذهب السؤدد عنهم فلو بقوا
على هذا الوصف سنة لا يبالي انسان اهجينا كان ام غير هجين ووجه تعريف البيت من تعريف المسند
وتنكير المسند اليه ان ظبي مرفوع بكان المحذوف المفسر بالمذكور وهو نكرة وامك خبره وهو معرفة
وذلك لان الاستفهام بالفعل اولى وان كان يحتمل ان يكون ظبي مبتدا لمخصصا بالاستفهام
والجملة بعده خبره واسم كان ضمير يعود اليه وهو معرفة وان كان عائدا الى النكرة لكونه اشارة
الى ذلك المنكر ولذا يقع مبتدا مثل جاءني رجل وهو راكب وتفسير بذلك الرجل وح يكون
المسند اليه والمسند كلاهما معرفتين لكن فيه مخالفة للاصل وترك للاولى بلا ضرورة والى هذا
اشار بقوله ولا تطرب بيت الكتاب خارجا عما نحن فيه اي عن كون المسند معرفة والمسند اليه
نكرة خارجا مفعول له لتطرب ومعنى قوله فليس المراد كان امك ان ليس محل الاستشهاد
الاشكال كان امك ان المسند اليه الذي ادعى تنكيره سواء كان الضمير بانه ضمير وهو معرفة
وانما المراد بالاستشهاد والاشكال لفظ ظبي المنكر بناء على انه مرفوع بكان

ابا سفيان

المقدر المفسر بكان المذكور وامك خبره لانه مرفوع بالابتداء لكونها اعني كان امك خبره

ونفع امك خبر كان المذكور المرفوع اسمه وهو الضمير المستتر فيه ولذلك اي ولكون المراد

ظبي قدرنا اصل الكلام اظبيا كان امك حمارا فاعتبرنا القلب في ظبي وجعلناه منصوبا مسندا

وامك مرفوعا مسندا اليه واستخبر بان ما ذكره المحشي في مقام الرفع والمنع لا في مقام النقض

والابطال ثم قال في الست اعتبارات من جهة السوال والجواب فلا عليك ان تتاملها

بل عليك ان تتاملها واتق نفسك ان تعرض للتخبيت اي القول بلا علم واتق التخبيت ان يعرض لك

في تخطيه احد في تلك الاعتبارات فتخطاءت لان القول بلا علم وتخطيه المصيب خطا فقوله

فقط منصوب باضمار ان عطفا على التخبيت في الاعتبارات انه لم لا يجوز ان يكون ظبي مبتدا

خبره الجملة بعده وامك خبر كان فيكون المسند الضمير وهو معرفة وجوابه ما سبق من القصد بالاول

ولا طلق ومنها ان الضمير العائد الى النكرة نكرة لكونه كناية عن المرجوع اليه فينبغي ان يكون

فوقه في الابهام فكيف يكون معرفة وجوابه ان فرض التعريف للاشارة الى المرجوع اليه ما ليس

في المظهر النكرة ولا معنى للتعريف سوى التعيين والاشارة ولو الى مبهم الا ترى انك اذا اردت

تفسير الضمير العائد الى شيء ما في قولك اعطني شيئا يكفيني فقد ذلك الشيء لا اي شيء وهذا يجري عليه احكام

المعارف بلا خلاف واما الكلام في ضمير ربه رجلا ونعم رجلا ومنها ان شرط ام المتصلة

ان يليها احد المستويين والاخر الهمزة وهذا انما يتحقق اذا كان ظبي مبتدا اذ لو جعل اسم كان

المحذوف كان الذي يلي الهمزة هو الفعل والذي يلي ام الاسم ولو قدر عند الرجوع الى الاصل

اكان ظبيا امك ام حمارا لمثل ارايت زيدا ام عمرا لا اظبيا كان امك ام حمارا على ما قدر

ليكون مثل ازيدا رايت ام عمرا وجوابه ان حذف الفعل لما كان لازما بحيث لا يوجد

اصلا لوجود المفسر كانت المعادلة حاصلة اذ الذي يلي الهمزة وام سوى الاسم فقريب من هذا

ما قال ان الفعل لما كان غير مقصود فكانه غير موجود ومنهم من لم يقف على وجه السوال

فتوهم ان السائل يعتقد كون ظبيا فيما اورده من المقدر واصل الاستعمال خبر محذوف

يفسره المذكور فيكون مثل ارايت زيدا ام عمرا وان المجيب قد سلم ذلك واعتذر بان ذلك

المحذوف لما كان ملتزم الحذف كانت المعادلة حاصلة ثم اجاب بانه خبر المذكور من الذي

هو فلنكن المقدر في البيت اورده وحذف المفسر فيكون مثل ازيدا رايت ام عمرا لا مثل

ارايت زيدا ام عمرا وقد عرفت ان وجه السوال هو ان ظبي لو كان مرفوعا بكان المقدر

المفسر بالمذكور كان المقدر واصل الاستعمال اكان ظبيا امك ام حمارا الا ان رجح القلب

ليس الا ان يجعل ما كان مرفوعا واسما لكان منصوبا وخبرا له وبالعكس ومعلوم ان امك

لما كان هو المسند اليه في اصل الاستعمال كان الواجب تانيث الفعل لاسناده الى المونث

الحقيقي من غير فصل لا يقال هذا السوال متوجه على اختيار المصنف لان المسند الى امك

هو المقدر لا المذكور فليقدر كانت ولا على اختيار كون ظبي مبتدا وهو ظاهر لانا نقول

المقدر هو بعينه على لفظ المفسر فاذا كان المذكور كان بدون التاء فالمقدر كذلك وجوابه ان الفعل

في الظاهر مسند الى ظبي وهو مذكر فوقع ذلك ثم رد على عبارة المصنف انه كان ينبغي ان يقول

اظبيا كانت امك اذ الواجب كانت امك ظبيا ولا يصح كان الا بتاويل ويمكن دفعه بان الفعل

لما توسط بين الخبر والاسم شابه الضمير الواقع بينهما في جواز اعتبار التذكير والتانيث كقولك امك كان ظبيا

وكانت هذا والحق انه ظبي مبتدا والبيت قلب من جهة المعنى دون اللفظ وان هذا النمط

من الكلام الوارد في الابيات يسمى فيما بين علماء المعاني بالقلب وقلبت الى ظهر البطن وقلبت

الجراب جعلت ظاهره باطنا وباطنه ظاهرا او تباينت الضماير باعتبار الشعر وبالجملة الكلام

في موقع البيان لقوله لها شيوع الان الروي يليه بتذكير الضمير عودا الى القلب والمراد

كلام الناس من المحاورات ويقولون بيان اللسان اوردنا الكلام بلفظ المضارع المفيد للتجدد

والاستمرار على طول الزمان وقول الشعراء الماضين بلفظ الماضي والتنزيل بالجملة الاسمية

المفيد للدوام والثبوت فان قوله في التنزيل خبر لمبتدا هو وكم وقرينة على طريق الحكاية ولما

في القلب من توهم الاستبعاد والاستنكار لكونه على عكس ما شيع اراد ازالة الاستبعاد

طريق الترقي الى الاعلى كانه قال هو واقع في كلام الناس بل وفي شعر الشعراء الفصحاء بل

وفي كلام الله المعجز الذي هو فوق كل كلام ولاجل هذا اعاد لفظ في في كل ايضا كما طينت

اوله فلما ان جرى سمن عليها اي على الناقة وطينت السطح تطيينا اصلحته

وسويته بالطين الفدن القصر السياع الطين بالتبن ويروى كما بطنت من التبطين

جعلت له بطانة كانك جعلت القصر بطانة للسماء وح لا استشهاد

اى شد العلبات عرق فى الصوت بالعود بالخشب وسنى اوله وبلحن

اى يلاحو فربان ان اصلح بينها وسنى رجال لا علم لهم بالغناء ولا سلاح معهم بالصباح

جمع ضبطاره هو الرجل الضخم الذى لا غناء عنده اى لا نفع ولا كفاية الرجل الو ف

وقيل الذى لا سلاح معه وجهه اى بغارة مغبرة ملونة بلون الغبرة ارجاوه

اطراف وجوانب جمع الرجا مقصورا وفى القلب من المبالغة فى غبرة السماء ما ليس فى الاصل

كانه جعلها اصلا فى ذلك وكذا فى كل من الابيات السابقة مبالغة فى المقصود لا يخفى

مثل اوله وراين شيخا قد تحيى صلبه فيمشى مشية الاعمى صد

يكب من اكب على وجهه سقط فيقال كبه فاكب ويحتمل الغار وهو الزلة وفيه قلب

لان الغار قبل السقوط لا ان فى القلب انه لغاية الضعف كانه يكب قبل الغار

على احد الوجهين دون الوجه الاخر الذى يفسر فيه اهلكنا ها با فجاءها باسنا

على ما يحمل اى حال كونه على الوجه الذى يحمل عليه ولا يخلو عن مجز الى انه فى الاية

وجها اخر لا قلب وهو ثم انصرف عنهم بعد القاء الكتاب اليهم وقف قريبا منهم فانظر

ماذا يرجعون اى اى جواب يردون يحمل على تدلى فدنا الا ان الدنو تكلف

ويطلبه فيكون قبل التدلى وفيه ان يحملا اخر لا قلب وهو ان تدلى بمعنى تعلق فى الهواء

بعد الدنو او بمعنى تذلل اى لطف ومن قلب الكلام ونبهو جهه انه اذا كان تدلى بمعنى تعلق

فهو من القلب لان الذى يجىء من جهة الفوق يتعلق اولا ثم يدنو ولا يخفى على الفطن الواقف

على ما اشرنا اليه فى الابيات من المبالغة والشارح نكتة القلب فى الابيات كيف والاخراج لا على

مقتضى الظاهر لا تصوره الكلام البليغ الا اذا كان هناك مقتضى خلاف مقتضى الظاهر او مساو

لا اقل ليكون الكلام مطابقا لمقتضى الحال وما ذكره صاحب الايضاح من ان السكاكى قبل القلب

مطلقا سواء تضمن اعتبارا لطيفا او لا وقد قيل انه توهم ان بعض الابيات التى اوردها

المصنف وقبلها خال عن اعتبار لطيف وقد بينا ذلك او كان المسند اليه معرفة

عطف على كان المسند اليه نكرة واشترط فى المسند عدم العهد احترازا عن نحو زيد مسند مطلقا

وبد المطلق

وبد المطلق وعدم قصد الحصر احترازا عن نحو زيد الامير وعمرو الشجاع وسيتضح هذا زيادة

ايضاح فى الحال المقتضية لتعريف المسند او اختلاط اى اختلاط الثانى المسند

على ما وقع بل الشيخ ان يعتبر اضافة الثانى الى المسند انه لم يتقدم فى تنكير المسند اليه ولا الى

المسند الا ان تنكير المسند اليه ينبئ عنه ولا يخفى امكان معان اخر مما تقدم سوى الارتفاع والانحطاط

الا انه اعتبر الغالب لا يكتنه كنهه اى لا يبلغ ولا يدرك غاية للتخصيص

اى تخصيص المسند بل الاسم المنكر منه ان كان ما سبق من قوله اذا امتنع عن زيد العارف مانع

قريب او بعيد وانما خص التخصيص بالاضافة والوصف لان ما سوى ذلك من نعوت الشيوع ورفع الابهام

بالمتعلقات من الزمان والمكان والحال لا يسمى تقييدا لا تخصيصا بحسب الاصطلاح وفاين التخصيص

بالاضافة او الوصف مما يتبادر اليه الذهن مما ذكر فى تقييد المسند الفعل واما الحالة المقتضية

لكونه اى المسند اسما معرفا باللام او بالاضافة او غيرهما اذ قد وقع فى المثال ذكر الكل فقوله

فما سبق اذا تكلمنا فى تعريف المسند باللام يجىء فى اثناء مباحث تعريف المسند مطلقا

فهى اذا كان اى المسند متشخصا اى معينا بطريق اللام او بالاضافة او بالاضمار او بالموصولية

او بالاشارة وكانه بك اى متلبس بك ناظرا اليه معك حال منه او خبر اخر ونحو حال

من معك او بدل من الكاف وهذا استفسار مبنى على ما يراه الناظر من ظاهر حال المتكلم ان كلتا

من المسند اليه والمسند ذا اعلى الاجزاء الصورى الذى هو الحكم والاسناد يعنى ان تعريف المسند

يستلزم تعريف المسند اليه لما سبق من انه ليس فى كلام العرب كلام من مسند اليه نكرة ومسند معرفة

واذا كانا معرفتين متعينين فاذا استفاد السامع من مثل هذا الكلام فاجاب

بانه يستفيد الحكم ان لم يكن معلوما او لازمه ان كان معلوما كما اذا كان المسند نكرة

ولا يتقدم لما اخر الكلام فى بيان افادة الحكم او لازمه انه يقول يا زيد زيد اخوك وبانه اخوك

وكذا فى غيره من المعارف فحاول بيان المقامات المقتضية لتقدم هذا المعرف على الاخر كرة

وتاخيره عنه اخرى فقال انه لا يتقدم ما تقدم بسلامة الامير اى جزافا بلا سبب بل لا بد

ان يطلب لاجله وهذا من امثال العجم وكلام المتغلب من الكرم اعرفوا شيئا السوق فقال صاحبه

لم تاخذه فيقول بسلامة الامير اى ما دام امرنا لما تاخذ مثل هذا كثيرا والضابطة انه

اذا كان الاسمان معرفين بحيث يستفيد السامع النسبة بينهما وكل منهما يصلح ان يكون
محكوما عليه فايهما قدمت او توهمت ان السامع كالطالب للحكم عليه تجعله مبتدأ، و الآخر خبرا
وقد قرر المصنف ذلك في الامثلة بما لا خفاء فيه بقوله على الوجه المتصور اي على الوجه الذي
تصوره في ان يحمل هذا محكوما عليه وذاك محكوما به وكذا معنى قوله على ما تصور اي على الوجه
الذي تصوره ان يكون عليه ومعنى قوله كيف يحمل عليه اي نعتقد بنائه او بنائه الآخر
ويحمل النزع المثنى اياه او الآخر وقوله باعتبار تعريف الجنس واستغراقها بان يراد ان هذا
هو المنطلق كله على طريقة هم القوم كل القوم يا ام خالد وذلك لان الجنس يحمل في الخطابات على العام
على الاستغراق كما سيأتي و هذا كله ظاهر وانما الكلام في ان السامع اذا علم ان احدا
اتى عليه او ان احدا حصل له الانطلاق فقال من الذي اتى علي او من المنطلق طالبا لتعيينه
فالذي يصلح في الجواب هو زيد الذي اثنى عليك وزيد المنطلق ام الذي اثنى عليك زيد والمنطلق زيد
وكلام المصنف يميل الى الثاني على ما لا يخفى على الناظر في كلامه وقد صرح جار الله وعبد القاهر
بخلافه واتفقا على انه اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب ثم استخبرت من هو فجوابه زيد التائب
واذا تاملت يجئ ان النحويين قد اتفقوا على ان المبتدأ والخبر اذا كانا معرفتين
لم يجز تقديم الخبر بل ايهما قدمت كانت هو المبتدأ والآخر الخبر لكن يجوز ذلك على ارتفاع موضوع
الالتباس حيث اذا قامت القرينة وامن الالتباس جاز كما في قوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا
بنوهن ابناء الرجال الاباعد ولم يبينوا المعنى في ذلك والسر فيه فقال المصنف
انك اذا تاملت فيما ذكرنا من انما يتقدم لا يتقدم بسلامة الا بتمييز المعنى الذي قررنا في الامثلة
والوجه الذي بيناه فيها اطلعت على حقيقة المعنى والسر فيما ذكروا وذلك ان كل ما تقدم كان
هو الذي قصد الحكم عليه والآخر الحكم به والمحكوم عليه مبتدأ، والمحكوم به خبرا وما
قد سبق اشارة الى الرد على الامام الرازي فيما ذهب اليه من انك اذا قلت زيد المنطلق
او المنطلق زيد فزيد متعين لكونه مبتدأ، لانه هو الدال على الذات والذات هو الحقيق بان
يكون مسندا اليه لانه الذي يقوم بنفسه ويقوم به غيره والمنطلق متعين لان يكون خبرا لكونه
دالا على معنى نسبي لا يقوم بنفسه بل بغيره كالانطلاق الذي هو معنى قائم بالغير فيكون

حيفا

حقيقا بان يكون مسندا وهو معنى الخبر ووجه الرد ان لا نجعل المنطلق مبتدأ الا حال كونه
دالا على الذات اي الشخص الذي له الانطلاق وعليه المدار ان الدال على الذات وصف باعتبار امر نسبي
الينه وهذا القدر لا يوجب تعيينه لان يكون مسندا ليلزم كونه خبرا وزيد لا يجعل خبرا الا
ان يجعل دالا على معنى نسبي يستحق به كونه خبرا وهو صاحب اسم زيد اي مسمى بزيد فان قلت
الدال على المعنى النسبي فما الحاجة اليه في الخبر بل يصح قولك زيد اخوك وحصل انا ان
ونحو ذلك والقول بان الخبر يجب ان يكون مشتقا او في معناه انما هو راي الكوفيين قلت
كانه اعتبر ذلك ليصح على راي الكوفيين ايضا وعلى راي ارباب المعقول القائلين بان الجزء
الحقيقي لا يقع محمولا البتة وقوله لا حرج عليه اي لا تعويل ولا اقامة ولا اثبات من عوج على المنزل
مطيته اقامها عليه واما ما وقع في شعر قد يحذر من المبتدأ والخبر المعرفين ما يدل قطعا
على ان المتاخر محكوم عليه ومسند اليه والمتقدم محكوم به ومسند كقول ابي تمام الطائي
ثم وان لم آتم كراي كراكا شاهدي الدمع ان ذاك كذاكا وقوله في صفة القلم
لعاب الافاعي القاتلات لعابه واري الجنا اشتارته ايد عواسل المعلى للقطع بان
على ان كراك كراي ولعابه لعاب الافاعي فاجاب بانه من قبيل القلب حيث جعل المبتدأ
خبرا والخبر مبتدأ، لان الذي يقصد اشتارته اجنبيه العاسلة الجماعة الذين يتخذون العسل
والمعنى ان قلمه قتاله للاعداء بمنزلة السم ونفع للاولياء بمنزلة العسل
واعلم ان القول بتعريف الجنس باللام وباستغراقه اي استغراق اللام او الجنس مشكل
وقوله اذا قلنا الى قوله والاقرب بيان وجه الاشكال وتوضيح ان المراد بتعريف الجنس اما القصد
الى الجنس من حيث هو هو وتمييزه من سائر الحقائق واما القصد اليها حال حضورها بعضها او تقديرا
واما استغراقها وشمول افرادها اذ لا يعقل ولا ينقل سوى ذلك والكل فاسد اما الاول
فلوجهين احدهما لزوم كون اسماء الاجناس معارف من غير ان يكون موضوعها شيئا من طرق التعريف لكونها
موضوعة للقصد الى الجنس وتمييزها اذ ليس معنى الضرب مثلا في ضربت ضربا الا هذا الجنس
المخصوص من بين حقائق الافعال واللازم باطل بالاتفاق وهذا معنى قوله وانه اي كون اسماء
الاجناس معارف قول اي مقول لم يقل به احد من اهل اللغة وائمة العربية الذين اليهم

المهم بيان الاوضاع ومعانى الالفاظ ثم اشار الى اعتراضين موجهما الى منع اسقاط اللام
ووضع الملائمة ودفعهما وكان الانسب بدأب المناظرة تقديم الثانية فقوله ولئن الترم
اللام موطئة للقسم وفى ليكذبن على لفظ المبنى للمفعول المسند الى ضمير ملترم لام جواب القسم
وسد مقام جواب الشرط وكذا فى قوله لئن ذهبت ليلزمنك وذكره بلفظ الخطاب
لان لا حد فى الجملة بخلاف التزام كون اسماء الاجناس مجازا فانه باطل محض لا يلتزمه الملتزم
مجهول منكابر ووجه ابطاله انه يلزم وصفها بالمعرفة ضرورة لزوم المطابقة بين الموصوف
والصفة او يجوز الا اقل لكن الخفاء ولا نزاع فى امتناع رجع ذحجى السريعة بل الاصح
رجعى سريعه بالتنكير والظرف لغو فى امتناع متعلق بيكذبن لا بمعنى انه غصب
بعضه الى الواحد والجمع صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه لا الى الواحد
لان وزانه فى تناول الجمعية فى الجنس وزان المفرد فى تناول الجنس والجمعية فى جمل
الجنس لا فى وحدانه واذا عرفت هذا فعنى ما ذكر من حمل المعرف باللام فى المقام الخطابة
على الاستغراق فى نحو زيد المنطلق او المنطلق زيد يكون المعنى ان زيد كل منطلق وكل
منطلق زيد بمعنى انه لا منطلق سواه وهو معنى الحصر فلا يصح عطف عمرو على زيد بالواو للزوم
التناقض ويصح لحصول التاكيد ومبنى كلامه على ما ذكره من ان المنطلق زيد وزيد المنطلق
كلاهما يفيد حصر الانطلاق على زيد وميل صاحب الكشاف الى التفرقة حيث ذكر فى
الفائق ان قولك الله هو الدهر معناه انه الجالب للحوادث لا غير الجالب وقولك
الدهر هو الله معناه ان الجالب للحوادث هو لا غيره لجهات اعتبارية كفعلية وجود عزالكلام
فى نفسه او قلة ظهور اثاره او عدم وصول اثره الى المتكلم او السامع
واما الحالة المقتضية لكونه اى المسند جملة فهو اذا اريد تاكيد الحكم بنفس التركيب
من غير تكرير او حرف تاكيد والاخفاء فى انه لا يتأتى بكون المسند جملة اسمية ولذا
اقتصر فى التمثيل على الجملة الفعلية والشرطية والظرفية وان كانت ايضا عادة من
الى الفعلية واورد المسند لم يبق الفعلية بالضمائر الثلثة والاسم الظاهر اشارة
الى انه لا فرق بينها فى التقوى بخلاف التخصيص فانه لا يكون فى الاسم المظهر على ما

ولذا ذكر فيه او دون الواو وقوله كما سبابك اشارة الى ما ذكر فى تقديم المسند
من ان سبب تقوى الحكم هو ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعى ان يسند الشيء الى
اخر كلامه ومثل للشرطية تنبيها على انه لا فرق فى افادة التقوى بين تقديم الشرط
وتاخيره وقوله لما عرفت تعليل لصحة وقوع الشرطية خبر المبتدأ وافادتها التقوى
بناء على ان الجزاء مسند الى ضمير بكر كالفعلية المحضة غايته انه قيد بقيد مخصوص هو الشرط
او اذا كان المسند سببيا عطف على اذا اريد تقوى الحكم وهو فى
عرف الوصف كما هو من سببه فى النعت الا ان المقدرة مثل مررت برجل كريم ابوه
سمى وصفا سببيا بخلافه هنا مثل زيد كريم ابوه محافظا على الضبط فى جعل السببية
مقتضية لكون المسند جملة ثم كلامهم متردد فى ان المسند السببى فى مثل زيد ابوه كريم وزيد
قام ابوه هو كريم وقام ام الجملة الواقعة خبر المبتدأ والظاهر من تفسير المصنف هو
الاول وقوله وهو ان يكون على حذف مضاف اى ذو ان يكون وقوله مع الحكم عليه
اى على ذلك المفهوم بالثبوت للامر الذى هو مبنى عليه اى خبر عنه او بالانتفاء عنه
اى عن ذلك الامر ليس المعنى على ان ذلك المفهوم محكوم عليه فى ذلك الكلام فانه محكوم
بل على ان كل جزء من الكلام قد حكم عليه بما هو هو مثلا حكم على المسند بانه ثابت للمسند اليه
وعلى المفعول بانه وقع عليه الفعل الى غير ذلك وقوله مطلوب التعلق خبر ان يكون
وتعلق اثبات مصدر التعلق وضمير له وعنه لغير ما هو ومثل مثله امثلة لان الجزء فى تلك
الجمل الاسمية الواقعة مسندا عن ان يكون فعلا او وصفا او ظرفا وقوله او ان يكون
منصوب معطوف على ان يكون وكذا فيطلب وهذا هو الثانى من قسمى المسند السببى
اى يكون المسند الى مبتدأ اصل الكلام فعلا يستدعى الاسناد الى ما بعده واماو صف
الفعل بذلك مع ان كل فعل كذلك ليترتب عليه قوله فيطلب مطلق ذلك الفعل على المبتدأ
الذى قبله نوع اثبات مثل زيد ضرب اخوه او نفى مثل زيد لم يضرب اخوه لكون ما بعد الفعل
متعلقا بما قبله تعلق الحكم بزيد وانما قال نوع اثبات او نفى لانك لا تثبت لزيد
الضرب على حقيقته بل ضرب اخيه لشخص وقوله لا شيئا عطف على فعلا ومثل باسم الفاعل

والمفعول والصفة المشبهة لان اسم التفضيل لا يعمل فيما هو سبب مما قبله
ومن خلاف الرواية والدراية جعل او يكون مرفوعا معطوفا على كان في اذا كان
المسند سببيا اذ مآلا الى ان هذا سبب آخر لجملية المسند مغاير لكونه سببا اما
خلاف الرواية فظاهر واما الدراية فلما في العدول عن الماضي الشايع للاستعمال
عدا اذا الى المضارع القليل مع الالتباس ومن جعل المسند في زيد ابوه انطلق سببيا
بخلاف زيد انطلق ابوه ومن انكر له الحصر اذا اريد بقوله مبنى عليه اعم من ان يكون ذلك مسندا
لذلك المفهوم او فاعلا له فيتناول القسمين وبالجملة مآل الكلام الى ان من الحالة المقتضية
لكون المسند جملة اذا كون المسند فعلا اسند على الاسناد الى ما بعده فيطلب متعلقه
مما قبله لاشياء متصلا بالفعل لتربطه عليه وهو جملة تا يجافي حكم افراد
للضمير المسند الى الضمير المحكوم عليها بالافراد لشبهه بالخالي عن الضمير من جهة عدم تغيره
في الحكاية والخطاب والغيبة وينبغي ان يعلم ان المسند قد يكون جملة لا للتقوى ولا لكونه
سببيا وذلك في صور منها مثل انا عرفت وانت عرفت وهو عرف عند قصد التخصيص
فانه وان جاز ان يقصد التقوى على ما سيجي من ان التخصيص لا ينافي التأكيد لكن لا خفاء
في ان ليس القصد منه الى التقوى مع قد يقال ان المسند ههنا ليس جملة بناء
على ان الضمير تأكيد مقدم لا مبتدأ والجملة فعلية لا اسمية وسنتكلم عليه في موضعه ومنها
خبر المبتدأ اذا كان جملة اسمية مسندها ليس بفعل ولا مشتق مثل زيد اخوه عمرو
او غلامك والله رسوله بشر ولذا لم يمثل الا بما خبره فعل او مشتق وان ادعى
انه سببي فيعلق في ذلك الجامد بالمبتدأ الاول تعليق اثبات مشكل ومنها
مثل زيد ضربته او ضربت غلامه وزيد قام عمرو في داره ونحو ذلك مما اسند الفعل
الى ما بعده وليس ما بعده بسببي مما قبله ونور الشيخ عبد القاهر ان مثل هذا ليس للتقوى
لانه لا يعتبر فيه تكرر الاسناد بل البناء على المبتدأ قال ان الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل الا لحديث قد نوى اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت
السامع بانك تريد الاخبار عنه فهذا توطية له وتقدمة للاعلام به فاذا قلت قام

دخل

دخل في قلبه دخول المأنوس وهذا اشد للثبوت وامنع للشبهة والشك فان
الاعلام بالشيء بعد التنبيه عليه والتقدمة يجري مجرى تأكيد الاعلام في التقوى والاحكام
ومنها الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشأن وهو ظاهر وما ذكرت لك
من كون المسند جملة للتقوى او لكونه سببيا اذا علمت مضمونه كحقيقته بان يعرف حد التقوى
وتفصيل مفهوم السببي جعلك مطلعا على امور ثلثة معتد بها في علم النحو الاول وجه قولهم
لا بد في الجملة الواقعة خبر المبتدأ من عايد الى المبتدأ ملفوظ كما في زيد قام او مقدر كما
في البر الكر بستين لان التقوى لا يكون بدون اسناد الفعل الى ضمير المبتدأ
على ما سبق والسببي لا بد فيه من العلق بالمبتدأ وهو يقتضي رابطا وهو معنى العايد
وهذا انما يتم لو كان المسند جملة في غير ضمير الشأن سببيا او للتقوى الثاني ان الجملة
الواقعة خبرا عن ضمير الشأن مستثناة عن هذا الحكم الكلي بانه لا بد في الخبر من عايد لانها
ليست مما يتعلق بالمخبر عنه كما في السببي او يثبت له كما في الفعلي بل هي نفس المخبر عنه
ولا يحتاج الربط الثالث وجه نيابة تعريف الجنس في فاعل نعم وبئس عن الضمير
العايد الى المخصوص بالمدح او الذم فيما يجعل مبتدأ والخبر مبتدأ محذوف لانه قد علم
مما ذكر ان ليس المقصود من الضمير الا ذكرا يعود الى المبتدأ ليحصل الربط فاذا ذكر
ما هو جنس للمبتدأ صادق عليه كان بمنزلة الضمير في حصول الربط وكذا اللفظ
الدال على معنى اعم واشمل من المخبر عنه بحيث يتناوله وغيره ويدخل هو فيه ينوب
عن الضمير لكونه ذكرا للمخبر عنه مع غيره بمنزلة ان يقول ان من عمل صالحا فانا لا نضيع اجره
واجر غيره وفي عطف نيابة العموم على نيابة تعريف الجنس اشعار بان ليس معنى
الجنس هو الاستغراق بحيث يكون معنى نعم الرجل نعم كل رجل ويدخل فيه زيد بل انه
جنس لزيد يطلق عليه وعلى غيره فعند ذكره في الخبر عن زيد علم انه هو فيكون ذكرا عايدا
اليه ثم لا يخفى انه اذا علم نيابة الجنس عن الضمير فاعادة لفظ المخبر عنه بطريق الاولى
مثل ارى الموت لا يسبق الموت شيء واما الحالة المقتضية لكون المسند فعلا
كما ذكر بعد افراده ما يقتضي كونه فعلا مفيدا او غير مقيد او اسما منكرا او معرفا

يستلزم

كذلك اورد بعد جملة المسند ما يقتضي كونها فعلية او اسمية او شرطية او ظرفية
وفي الكلام دلالة على ان مثل زيد انطلق لافادة تجدد مدلول المسند وهو انطلاق
وان كانت الجملة اسمية فليست كل جملة اسمية لافادة الثبوت بل اذا لم يكن الخبر فعلا
وذلك للقطع بانه لا فرق بين قام زيد وزيد قام الا في التقوي وعدمه وكون الفعل
لافادة تجدد ما تضمنه من الحدث لا ينافي كون الغرض من وضع الالفاظ على الاطلاق
افادة المعاني التركيبية ووجه دخول الزمان في مفهوم الفعل وانبائه عن كونه للتجدد
غني عن البيان وكذا عدم دلالة الاسم على التجدد الا بالعرض وذلك بان يعرض
ما يوجب دلالته على الزمان مثل زيد ضارب عمرا فانه انما يعمل اذا كان بمعنى الحال
او الاستقبال وكما اذا كان الاسم موضوعا للفعل مثل هيهات فانه بواسطة ذلك
الفعل يدل على التجدد ولا يخفى ان يشتبه ان المراد بافادتها خلاف التجدد ما اذا
لم يكن الخبر فيها فعلا مثل زيد ابوه قام او يقوم فانها للتجدد قطعا وكونها لافادة ثبوت
نحو الفعل مجرد عبارة شاني مثله في زيد قام ابوه مما المسند جملة فعلية بل في مثل
قام زيد مما المسند مفرد فعل وما تسمع من تعاون المحلين يريد اعم من ان
يكون مسندا او غيره فان الاسمية والفعلية في الآيات المذكورة ليستا مسندتين
واتى بضمير الفصل في هو يطلعك دلالة على الحصر اي هذا هو المطلع لا غيره من القواعد البيانية
وقوله تجدد لنصب على التمييز وضمير على انه للشان وحين متعلق بيطابق وفيه تقديم ما
في حيز الاستفهام وجاء بين حال من المنافقين او من ضمير قولهم وضميره لقولهم وجملة انه
حال منه وعلى معنى في جملة ولمروج متعلق بجائين لوجاؤا بالجملة الاسمية الدالة
على انهم ثابتون في الايمان لم يكن رايجا عنهم متقبلا منهم وفاعل يطابق قوله تعالى
وحيث متعلق بيطابق وضميره لقوله نحو وجملة اسمية حال منه ومع الباء عطف عليها
وخبر انه كيف يطابق بمعنى يطابق غاية التطابق لانا وان كنا نجوز كون خبر المبتدا جملة
انشائية لكن لا في خبر الشان ووجه التطابق انهم لما ادعوا احداث الايمان
في الحال كان المناسب في الرد النفي بابلغ وجه واوكده اي ليسوا في شيء من الايمان

وذلك

وذلك لان اسمية الجملة كما تكون في الاثبات لتاكيد الاثبات فكذا في النفي لتاكيد النفي
لا لنفي التاكيد على ما قد سبق الى الفهم واما الباء فليست الا لتاكيد النفي
وعلى تفاوت عطف على قوله على انهما اي في القول الذي يحكيه الله جل وعلا عنهم وهو
ان جعل حالا من كلام المنافقين فليس للظرفية كثير معنى الا ان يحمل على التوبيخ وكذا ان جعل
متعلقا بيطلعك او بتفاوت وكذا ان اريد في الامر الذي والمعنى الذي يحكيه اذ المحكي
هو المقول لا المعنى ثم لا بد من تحمل في ضميره في اذا لقوا اذ لا يحسن عوده الى كلام المنافقين
والا الى ما يحكيه وهو ظاهر وقوله تفاوتا نصب على المصدر من تفاوت كلام المنافقين
اي به لبعد العامل في الى جملة فان الحق تعلقه بتفاوت لا تفاوتا وقوله ومع ان عطف على
اسمية بتقدير موصوف اي والى جملة اسمية وكائنة مع ان والشاكلة الخصر والرمي الرمي
والسهم اذا اصاب شاكلة الرمية من الصيد كان غاية في المقصود وعلى انهم
عطف على انه او على تفاوت وكيف كان خبر ان وحين متعلق به والمعنى ان سلام
بالرفع للابتداء المحذوف الخبر اي عليكم يدل على ثبوت السلام وهو احسن من كونه المستفاد
من سلاما بالنصب على المصدر بمعنى نسلم سلاما على ان الحق ان مثل هذه الاسمية
اعني التي تكون عدولا عن الفعلية تفيد الدوام الذي هو كمال الثبوت في موضعها
يعني الحالات المقتضية لتقييد الفعل بالشروط المختلفة فهي اذا كان المراد الاختصار
الفعلية حتى يحقق مقام الفعلية بمناسبة التجدد في تعلق فقصد الاختصار وكون
حذف هذا الفعل لا زما لا ينافي ذلك وقوله بدل اشتمال على اقتضى لاحتمالين وعلى الوجه
الذي تقدم حالات متداخلة اذ في بدل ضمير لكونه بمعنى بدل الامر اشتمل لا مزاد وعرف
بالتامل ويظهر لك من هذا يعني انهم وان ذهبوا الى ان الجمل اربع اسمية
وفعلية وشرطية وظرفية بناء على انها ان كانت مصدرة بشيء من ادوات الشرط فشرطية
والا فالمسند فيها اما اسم فاسمية او فعل ففعلية او ظرف فظرفية ان المسند اذا
كان صفة كاسم الفاعل مثلا مع فاعله فهو مفرد لا جملة وان كان جملة كما في زيد قام وزيد ابوه
قائم فالجملة مركبة اي مشتملة على جملة والكلام في البسيطة لكن يظهر مما ذكرنا من ان الظرفية

اختصار للفعلية وان الشرطية ليست الاخبرية مقيدة بقيد مخصوص مع الشرط فهي في
الكلام مضمون الجزاء وهو اما اسمية او فعلية فرجع الجمل كلها الى الاسمية والفعلية وهذا
اولى مما يقال ان الشرطية فعلية لان الشرط ان يجب لزوم كونه فعلا فهو قيد للجملة وانما
الجملة هي الجزاء وهو قد يكون اسمية مثل ان جئتني فانت مكرم واما الحال المقتضي
لتاخير المسند لم يأت بالضمير لتقلل الفاصل بتفاصيل الجملة ولما لم يكن للتاخير نفسه
ما يقتضي بالذات وكان تقديم المسند اليه يوجب تاخير المسند جعل المقتضي لتاخير المسند
هو ما يقتضي تقديم المسند اليه وهو كون ذكره اهم لكون تقديمه الاصل بلا مقتضي للعدول
او كونه نصب للسان او للتشويق الى الخبر وغير ذلك مما ذكرنا في تقديم المسند اليه ولما كان
هنا مظنة ان يتوهم على ما نسب الى بعض الكوفيين ان كون الحكم على المسند اليه مطلوبا
يقتضي وجوب صدر الكلام للمسند اليه اي تقديمه على المسند لانه لابد في المحكوم عليه
لكون الحكم على متحقق فيجب لذلك تاخير المسند ولا يحتاج الى شيء من الاعتبارات المذكورة
في تقديم المسند اليه نفاه بقوله واياك اي اتق نفسك من ان تظن انت او يتوهمك يكون
الحكم على المسند اليه مطلوبا استيجاب صدر الكلام الذي هو المسند اليه والمسند
فليس هو اي ليس كون الحكم على المسند اليه مطلوبا هناك اي بحيث يوجب صدر الكلام
للمسند اليه او ليس الاستيجاب المذكور كائنا هناك اي عند كون الحكم على المسند اليه مطلوبا
ومترتبا عليه لان غاية الامر ان كون ذلك هو الاصل والانسب لان الحكم اذ ليس من لوازم
التقدم في المعقولية التقدم في الذكر على ان الحكم كما يتوقف على تعقل المسند اليه يتوقف
على تعقل المسند ايضا فلا تتغفل عن حقيقة الامر ولا تغتر بظواهر الشبهة لئلا يلزمك وجوب
تقدم الفاعل مع انه واجب التاخير وامتناع تقديم خبر المبتدا مع انه جائز شايع في الكلام
والجار والمجرور في قولهم ظننت بفلان خيرا في موقع المفعول الثاني كما تقول به خير
واما الحال المقتضية لتقديمه اي تقديم المسند فلابد من التعرض لها ولتفاصيلها لانه قد اجمل
وجه تاخير المسند اليه على وجوه تقديم المسند لما ذكرنا كقولك كيف زيد الخبر والمشتمل
الجملة جملة ظرفية استفهامية مقدمة على المبتدا ولا شبهة في ان المتكلم بها مستفهم لا مخبر

او مقوليه الاستفهام وهذا يقرر ما ذهبنا اليه من جواز كون خبر المبتدا جملة انشائية
وقائمة الطلب موضع نوع يكون نص الاستفهام مقتضيا للتقدم او ان يكون
المراد تخصيص المسند اي جعله منفردا بالثبوت للمسند اليه وهو معنى قصر المسند اليه على المسند
على ما هو الاستعمال العربي لمعنى لكم دينكم ولي دين دينكم مقصور على الاتصاف بكم لا يتجاوزه
الى الاتصاف بي وديني مقصور على الاتصاف بي لا يتجاوزه الى الاتصاف بكم على ما ذكر في
ان حسابهم الا على ربي معناه حسابهم مقصور على الاتصاف بعلى ربي لا يتجاوزه الى الاتصاف
بعلي وهذا مع وضوحه قد خفي على من خفي حتى قال ما قال ومنشأه توهم انه لا يصح
ديني لا يتجاوز اليكم ولم يعرف انه منسوخ وكون اللام الجارة مفيدة للاختصاص كما في لكم دينكم
لكم على تقدير التسليم لا ينافي كون التقدم لذلك فانه لا امتناع في اجتماع مثل هذه الاسباب
كقوله انما لنا ذكرناها بالتقدم واستعمال انما ومعنى قائم هو انه مقصور على القيام لا يتجاوزه
الى القعود وفي قوله فردده اشارة الى انه قصر التعيين اذ لا يتصور في مثل قائم هو وتميمي
انا قصر الافراد لابتنائه على اعتقاد السامع المشاركة ولا يعتقد العاقل ان زيدا قائم وقاعد
معا وانت تميمي وقيسي جميعا نعم يمكن جعله من قصر القلب بان يعتقد السامع انه قاعد لا قائم
وقيسي لا تميمي والحكم القصر تارة لقطع الشركة وتارة لنفي التردد وتارة لقلب حكم السامع
اشار بقوله وسيأتيك في هذا المعنى في فصل القصر كلام والظرف الاول حال من كلام والثاني
متعلق بسيأتيك المنبه عليه اي المسند خبر كقولها اي قول ام تأبط شرا
وجاز الاضمار لان المعنى كقول القائلة بدلالة لفظ القول وليس جواز الاضمار بناء على شهرة
ان الكلام لها بدليل انهم يقولون في جميع الكتب كقوله وكقولها بمعنى الشاعر والشاعرة
وان لم يشتهر بل لم يعلم القائل بالتعيين مثلت وموجب تجاعة تأبط شرا اذ كانت
بعد موته تبكيه وتثني عليه فقالت ما حملته تضعا ولا وضعته يتنا ولا ارضعته غيلا
ولا اتبته مائقا ولا سقيته هبيدا ولا اطعمته كبدا لقد حملته في ليلة مظلمة مشرودة
حبك النطاق وتحت راي سرج وعلى ابيه درع فقولها تحت راي سرج حال من حملته بدون
الواو فالظاهر ان سرج فاعل الظرف لا مبتدا فلا يكون مما نحن فيه اعني تقديم الخبر وان

وان اوردهه منه والعرب تزعم ان المراة اذا افزعت ثم وطيت تلد الولد الشجاع
تعال وضعت المراة وضعا وتضعا بالضم بابدال التاء من الواو اذا حملت في آخر طهرها
في مقبل الحيضة واليتن ان يخرج رجلا الولد قبل راسه ويديه في الولادة وهو مذموم
عندهم والغيل اللبن الذي ترضع المراة وهي حاملة والاعجاب قطع الحمل والحكم والمأق
الذي يأخذ شبه الفواق عند البكاء وابنه مفتوح الهمزة والاباة والبنوة يقال
اباك الله بخير وجعل من الاثبات بمعنى قطع الحمل والحكم والعزم اي ما قطعته عن الذكر دون الرى
انما يجئ لو روى بضم الهمزة ليكون مضارعا مخالفا لباقي الافعال والهديد مقصور الهدا به
وسو اللبن الخاثر والحبك الطرائق جمع الحباك وهي الطريقة في الرمل والنطاق شقة تلبسها
المراة وتشد وسطها ثم ترسل الاعلا على الاسفل والاسفل يجر على الارض ليس لها
حجزة ولا نيفق ولا ساقان لها للدرع حلق جمع حلقة وليايات فرصع لعي ضيق
بمعنى ضيق بالتاء لانه في الاصل مصدر الوضين المنسوج من وضنت الشئ نسجته الهاجس
الخاطر مجن بفتح له خطرفه اغر كرم شريف والاغر من الخيل الابيض الجبهة وهو
ممدوح في الفرس وما يستعمل في كل شريف الحفص من يخ البصر اضاءة واشرق بانتم يقتدي الهداة
جمع هاد علم جبل في راسه نار وهذا مبتدا وخبر وان كان يحتمل ان يكون نار فاعل الظرف
لاعتماده على الموصوف كما ذكروا في قوله تعالى فيه ظلمات غراني اسنان متقطع
بمعنى تكني ولكم في الارض الظرف الاول خبر والثاني متعلق بمستقر موضع استقرار
ومتاع وتمتع الى حين الى الموت او القيامة فان النعت لا تقدم بيان وتعليل لكون المقدم
منبها على ان المقدم خبر لا نعت وامتناع تقدم التوابع مما لم يخالف فيه احد ووصف كون التابع
ثانيا والمتبوع سابقا ماخوذ في تعريف التابع ووجوب جعل ما هو صفة في المعنى حالا عند التقديم
كما في جاءني راكبا رجل مع التزام كون ذي الحال نكرة دليل عليه باخره والكذا احتراز
وعن نحو في الدار فان الظرف لا يحتمل الوصفية فضلا عن اولوية لا نحو ما والجملة اعني صفة
للنكرة وصحة للظرف المتاخر والبناء في احتمال الوصف وبالحمل على الخبر مستلزم اولى الا ان
الاول باعتبار المفصل والثاني باعتبار المفصل عليه كما تقول زيد بالاكرام احد منه بالملامة

والامرين تعليل للاولوية وذلك اشارة اليها واستدعا مجرورا بدلا من امرين وما
اشارة الى ما ذكر في بحث تعريف المسند اليه من ان المسند اليه والمسند كلما ازدادا
خصوصا ازداد الحكم بعدا فازداد فائدة ولذلك اي لكون الاولوية مبنية
على الامرين او لكون المصير الى السببية مبنيا على ما ذكر لا يجب تقديم الظرف اذا كان
المنكر موصوفا كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى واجل مسمى عنده انه جاز تقديم المبتدا
المنكر على الخبر الظرف لانه تخصص بالصفة فقارب المعرفة ثم انه وان كان الكلام السائر
ارجل عندي ثوب جيد ولي عبد كيس الا انه لما كان المعنى واي اجل مسمى عنده تعظيما
لشأن الساعة وجب التقديم ومن هذا القبيل له هم ولها حلق لكون المنكر موصوفا
وان هذا التقديم ابتداء كلام لدفع الوهم الناشئ من تقييد عدم وجوب التقديم بما اذا كان
المنكر موصوفا وهو انه اذا لم يكن موصوفا يجب التقديم فقال ان ذلك ليس على اطلاقه
بل فيه تفصيل وهو ان المنكر الغير الموصوف ان كان مخصصا صالحا لان يقع مبتدا لا لزوم
التقديم مثل ارجل في الدار وما احد في الدار وسلام عليك والا يلزم لكن المصنف اقتصر
على ما كان في الاصل مصدرا منصوبا بعامله الى الرفع للدلالة على الثبات ومثل مثالين
لان المراد اعم من ان يكون له فعل كلام اولا كويل وعلل عدم الوجوب في المصدر والوجوب
في غيره بان الظرف الواقع خبرا عن المصدر كان له في الاصل حق التاخر عن المصدر المجعول مبتدا
لكونه ظرفا لغوا متعلقا به او بفعله وحق المعمول التاخر فحين جعل ظرفا مستقرا واقعا
خبرا عن المصدر لم يلتزم تقديمه عليه رعاية لحق التقديم ولا كذلك الظرف الواقع خبرا عن غير المصدر
فقوله فلا وجوب اما اي فلا يلتزم تقديمه وفرقا عليه وقبل صيرورته متعلق الظرف
في لحق وكذلك اي ما كان قبل الصيرورة مبتدا وقوله منزلا حال من سلاما عليك
او وصف لانا للفظ الحكي كونه معرفة وكذا مفيدا التجدد لذلك اي لكونه منزلا منزلة سلم
عليك وفيه اشارة الى ان حذف الفعل لازم والمصدر قائم مقامه فيكون هو العامل في عليك
على الاصح وقوله ومن ظرف اعاد لفظ من لبعد العهد وطول الفصل والا فحق الكلام
من ظرف او ظرف ليس له ذلك اي حق التاخير مثل لها حلق وفي راسه نار وهو ظاهر

وقيد بقوله قبل صيرورته مبتدا، لان بعد الصيرورة مبتدا، للكل حرف التاخر من حيث
كونه خبرا واعلم ان في مثل ويل لك وان جاز قبل الصيرورة مبتدا، انتقال ويلا لك
باعمال يلا فى لك لكونه بمعنى هلاكا وعذابا لكن الاستعمال الشايع ويلك
بالاضافة   او يكون عطف على كون المراد قلب السامع معقودا به اى المسند
كهلاك الخصم وقوله اولانه صالح عطف على ان يكون اما اذا كان على حذف اللام
فظاهر واما اذا لم يكن فى عطف الجملة على المفرد الواقع خبر مبتدا، كقولك زيد كريم وفى
نهر والضرب شديد   وللتاديب وقولهما اذا قلت امثل لتقديم المسند الذى
سواهم والمعنى كالتقديم الذى نحو اذا قلت عليه من الرحم ما يستحقه سيقدم عليه لان
الوقوع عليه اهم عند السامع من ان يكون ذلك ثوابا او عقابا ومن الرحم حال من
المستكن فى عليه وعطف الابيات بكلها او على طريق او كصيب من السماء قصدا
الى استواء الكل فى صحة التمثيل بها الا انه نظم الابيات فى سلك واحد لا شتراكها
فى النظم   يا مطرا بالنون شاذ وضرورة والامر بالمعنى هو قوله السلام عليه فقدم
وليس نعش قدم نعش وهو خبر ليس ومن الضلوع وهو خبر لم يكن لك هيبة
والمعنى اذا لم يكن فى المحبة شفيع ميل وعناية من الباطن فلا نفع فى تشفيع من الخارج
اوان يكون عادا الى عطف المفرد على المفرد وقوله بلده مسند موصوف
بقوله تشرق اى تحى الدنيا بهجته تلك الثلاثة قدم للتشويق الى المسند اليه وكذا تقدم
كالنار على الحوم وتقدم من رماد على اواخرها يعنى ان حيوة المرء وزمان العمر بمنزلة
النار الاخير فى اولها الذى هو الصبى لكونه زمان الجهل والغواية لا يهتدى الى نظام المعاش
ونجاة المعاد بمنزلة الدخان والاخر اواخرها لكونه ايام الشيخوخة وضعف القوى وغلبة
الهموم واستيلاء البرد واليبس المضادة لامر الحيوة بمنزلة الرماد وانما صاحبها
الشباب الذى هو زمان كمال القوى مشبوبة مشتعلة متهدية الى المطالب على ما ينبغى
كالنار الصافية القوية الاشتعال وقبله   وعيشى الشباب وليس منها
صباى ولاذوايى الهجان   وجعل تشرق مسندا الى ضمير بلده على ان الدنيا

مصراع

مفعول فهو يفوت المعنى وعلى انها مفعول به على تضمين الاشراق معنى الانارة او كونه
متعديا بنفسه على ما فى الكشاف عدول عن الظاهر القوى الى الضعيف الخفى وحق
اعتبار التشويق بتقديم المسند تطويل الكلام فيه ليتزايد فيتزايد الشوق ويكمل اللذة
عند النيل فيحسن الكلام والتشويق غاية الحسن كما فى قوله تشرق البيت لا كالنار الجوع
ومن رماد اواخرها   او يكون من عطف الفعل على الفعل على ان يكون وهذا على
عادة افتنانه فى الكلام والمعنى ان من الحالات المقتضية لتقديم المسند ان يكون المراد بالجملة
افادة تجدد الحكم الذى تضمنه دون الثبوت فيجعل المسند فعلا لانه الموضوع لافادة التجدد
ويقدم اليه على ما يسند اليه ذلك الفعل فى الدرجة الاولى مثل زيد قام واذا تدبرت
هذا ذكر بما سبق من ان قصد تخصيص احد الازمنة وافادة التجدد يقتضى كون المسند
فعلا فاضاف افادة التجدد الى جعل المسند فعلا وما الى تقديمه ثم قال
وهى فى الدرجة الاولى احتراز عن نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرفت مما يكون الجملة اسمية
مسندها جملة فعلية المسند اليه فيها ضمير يعود الى المبتدا، فان الفعل فى مثل هذه الجملة مسند
الى ما بعده من الضمير ابتدا، اى فى الدرجة الاولى ثم بواسطة عود الضمير الى ما قبل الفعل
وهو المبتدا، مسند اليه فى الدرجة الثانية لكونه بالواسطة ووجه الاحتراز ان المراد
بمثل هذه الجملة افادة التجدد كما سبق من ان الحالة المقتضية لكون المسند جملة فعلية
هى اذا كان المراد افادة التجدد ومع ذلك لم يقدم المسند على المسند اليه فى تلك الجملة
مطلقا بل على ما اسند اليه الفعل فى الدرجة الاولى وهو الفاعل لا على ما اسند اليه
فى الدرجة الثانية وهو المبتدا، فما توهم من ان وجه الاحتراز هو ان مثل هذا لا يكون
لافادة التجدد غلط صريح والحاصل ان لافادة التجدد بالجملة طريقين احدهما جعل مسندها
فعلا وتقديمه على المسند اليه والثانى جعله جملة فعلية وتاخيره عنه
واذا سلكت هذه الطريقة اسناد الفعل الا فيما بعده من الضمير ثم بواسطة عود الضمير
الى ما قبله سلكت باعتبارين احدهما ان يجرى الكلام على ظاهره من كون المرفوع قبل
الفعل من اول الامر مبتدا، والفعل مع الضمير خبره ونظم الكلام بهذا الاعتبار د

لانه لا يلزم ولا يوجد كونه متعديا وان كان صاحب الكشاف قائلا به

يعنى طريقه صح

لا تفيد الا تقوى الحكم وثانيهما ان يقدر المرفوع موخرا في الاصل على انه تابع الضمير بعد الفعل
ثم تعالى فقدم فجعل مبتدا، ونظم الكلام بهذا الاعتبار يفيد التخصيص لقصر المسند على المسند اليه
بناء على الاستعمال وهو كثير والمناسبة بان يفيد تاكيدا او التخصيص تاكيد على تاكيد ولما عنا
ما حقه التاخير كالمفعول كما في زيد عارف او زيد عرف مما المسند اليه في الكلام
اسم مظهر معرف فانه لا يعتبر فيه تقديم وتاخير اذ لم يرد مثل للتخصيص لطلب له في شيء من كلام
ما ناقض هذا وقوله الا في اللفظ استثناء من قوله لا يعتبر تقديم وتاخير اي الا ان تعالى
ان اللفظ بانا قبل اللفظ بوقت وكذا البواقي وكلم الله يستعمل عند القصد الى استثناء
امر بعيد نادر كانه يدعو الله ويناديه استظهارا له واستعانة على ذلك وسبب تقويته ظاهر
الا ان فيه بحثا وهو انه قد يسوق الاسناد الى الضمير في الدرجة الاولى والى المبتدا بواسطة
عود الضمير في الدرجة الثانية وههنا قد عكس فزعم ان الفعل يسند الى المبتدا اولا ثم بواسطة
تضمنه الضمير العائد الى المبتدا يسند ويتصرف اليه ثانيا وقد كثر كلام الفضلاء في هذا المقام
فذهب بعضهم الى ان ههنا ثلاثة اسانيد الاول اسناد الفعل نفسه الى المبتدا وهو المراد
بقوله صرف المبتدا الى الفعل فيعقد بينهما حكم الثاني اسناده الى الفاعل الذي هو الضمير
بعده وهو المعنى بقوله فان الفعل فيه يسند الى ما بعده من الضمير ابتداء وهذا هو الاسناد
في الدرجة الاولى بالنسبة الى الثالث وهو اسناده بواسطة الضمير الى المبتدا، وهو المعنى
بقوله ثم اذا كان متضمنا للضمير صرف ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا وهو الاسناد في الدرجة
الثانية على ما قال ثم بواسطة عود الضمير الى ما قبله يسند اليه في الدرجة الثانية وهذا
لا شك في كون اسناد مجرد الفعل الى المبتدا سابقا على الاخيرين جميعا ولم يتعرض لبيان سبب
التقوى لاسناد الفعل الى ما بعده من الضمير لانه بصدد بيان تكرر الاسناد الى المبتدا
لتحصيل التقوى وفيه نظر من وجوه الاول ان اسناد مجرد الفعل الى المبتدا مما لا يقول
به النحاة ولا تطابق اصولهم واصالة استدعائه الى المبتدا من حيث كونه مسندا اليه لا يستقيم
لانه لا يستدعي الا اسناد الخبر وهو الجملة لا الفعل الثاني ان المسند الى المبتدا بلا شبهة
ولا نزاع هو كلمة الفعل والضمير وقد اسقط عن درجة الاعتبار وبعد اعتبار تعبير الاسانيد

اربعة ولم يقل به احد ولم يحتج اليه ضرورة الثالث انه ان اريد بحسب الاصطلاح فليس
ههنا الا اسناد الفعل الى الفاعل والجملة الى المبتدا، وان اريد بحسب المعنى فليس
الا اسناد واحد هو نسبة الحدث كالوفاق الى ما تقوم به كزيد نعم لو قلنا انه يلزم
من اسناد الفعل الى ضمير الفاعل اصطلاحا اسناده الى ما يعود اليه من حيث المعنى لكان صحيحا
كما تقول في مررت بزيد فقام ان القيام مسند الى زيد والى هذا يميل كلام الشارح العلامة
حيث يقول ان التقوى يحصل للاسناد المنعقد بين المبتدا والخبر المشار اليه بقوله صرف المبتدا
الى نفسه وللاسنادين اللذين هما بمنزلة اسناد واحد احدهما اسناد الفعل الى الضمير وهو
الذي في الدرجة الاولى وثانيهما اسناده الى المبتدا بواسطة صرف الضمير وهو الذي في الدرجة
الثانية وبهذا يندفع الاشكال لان ما ذكره في تقرير التقوى من ان الاسناد الاول الذي سببه
المبتدا هو اسناد الخبر الى المبتدا مع قطع النظر عن تضمن الضمير او لا تضمنه وهو غير ما وضعه
بكونه في الدرجة الاولى او في الدرجة الثانية والاسناد الثاني المشار اليه بقوله صرف
ذلك الضمير اليه ثانيا هو اسناد الفعل الى المبتدا بواسطة الضمير المعبر عنه بالاسناد
في الدرجة الثانية ولم يتعرض في بيان سبب التقوى للاسناد في الدرجة الاولى اعني اسناد
الفعل الى الضمير لانه ليس بسبب بل وسيلة الى السبب فان قلت اسناد الخبر
الذي هو الجملة الى المبتدا متاخر عن اسناد الفعل الى الضمير ومقارنه في الوجود فيغاير
بحسب الاعتبار لمعنى الاسناد الى المبتدا بواسطة الضمير فما معنى قوله ثم اذا كان متضمنا
للضمير لفظا قلت معناه تاخره في الاعتبار وملاحظة هذا المعنى عن
اسناد الخبر الى المبتدا سواء كان متضمنا للضمير او لم يكن فان ملاحظة تفصيل الشيء
تكون بعد ملاحظته على الاطلاق او زيد عرف ذكره لفظا او لانه وان شارك
انا عرفت وانت عرفت في افادة التقوى لكنه قطعي في ذلك لا يحتمل التخصيص بخلاف انا عرفت
وانت عرفت فاذا قلت هو يعطي الجزيل اي العطاء العظيم فالمراد تحقيق ذلك
وتقويته لا تخصيصه بحسب المقام وعدم القرينة على التخصيص واعتبار التقديم والتاخير
الذي هو زائد على اصل الكلام وعدول عن ظاهره ثم اورد امثلة من التنزيل يعلم قطعا

ان ليس المعنى على التخصيص لكن في المثال الاول سهو فلم ادر في القرآن واتخذوا من
دونه آلهة لا من دون الله وفي المثال الثاني سهو شارح في تقرير عدم كونه للتخصيص حيث قال
ليس المراد انه لا يتولى غير الصالحين والصواب ليس المراد انه لا يتولى الصالحين
لان المعنى على تقدير التخصيص قصر المسند على المسند اليه كما قرر في سائر الامثلة ومعنى
يوزعون يحبسون ويمنعون اي يحبس اولهم الى ان يلحق اواخرهم وتحل بالكفر وبه
الحال من فاعل دخلوا وخرجوا ومحل قد دخلوا وهم قد خرجوا الحال من فاعل قالوا آمنا لا من
فاعل آمنا على ما توهم وهو ظاهر وظاهر ان ليس المعنى على قصر الخروج بالكفر على
الداخلين المنافقين بل على تحقيق ذلك   وكذلك اذا قلت عطف على فاذا قلت
يريد ان حكم النفي في معنى التقوي حكم الاثبات فانت لا تكذب اوكد من لا تكذب بلا شبهة
ومن لا تكذب انت مع شبهة تزول بالنظر في اثبات التأكيد المحكوم عليه وتقريره بانه
هو ذلك المذكور لا التأكيد الحكم وتقوية نفي الكذب عن المذكور لانه لم يقع مبتدأ التكرر
الاسناد فتقوى الحكم فتدبره وتعلق فيما سبق من ان تأكيد المسند يكون لتقرير ودفع توهم
التجوز او السهو او النسيان في نسبة الفعل اليه وان تقوي الحكم انما يكون اذا وقع
انت مبتدأ يستدعي اسنادا اليه ثم يتكرر ذلك بالاسناد الى ضميره والباء في بنفي
الكذب متعلق بالمحكوم عليه وفي بانه لتأكيد يعني ان الحكم انما وقع عليه للتأكيد المعنى
ان المحكوم بنفي الكذب انما ثبت له لا لغيره ليلزم التخصيص وعليه اي على ظهور الاثبات لا المكرر
في كونه للتقوي ورد في الآيات المذكورة لظهور ان ليس المعنى فيها على التخصيص ومع تحقق القول
بتأكيد الحكم وسبق العلم بانهم لا يؤمنون اليه ومعنى عميت عليهم الانباء اشتبهت عليهم
طرق الاخبار بل الاعتذار فهم لا يتساءلون عما يحتجون به بل يسكتون حيرة وانقطاعا
ونقرب لما فيه من اسناد الى المبتدأ وآخر الى الضمير العائد اليه وضمير لانه
لعارف ولذلك اشارة الى شبه عارف بالمضمر فيه وقوله ولم يحكم على عارف مع الضمير
والمجرد عنه ايضا ليس بجملة واما القول بان عارف له معامل معامل الجملة في البناء
فان اريد مجرد عارف بدون الضمير فهو من اجزاء الجملة لا الجملة ولا جهة للبناء وان

اريد

اريد عارف مع الضمير ولا دلالة لقولهم جاءني رجل عارف ورأيت رجلا عارفا ومررت
برجل عارف على اعرابه بل ظاهر ان الاعراب انما هو لعارف الذي هو اسم لا المركب
الذي هو عارف مع الضمير ويتضح ذلك غاية الوضوح في نحو مررت برجل عارف ابوه
فان المجرور بالوصفية هو عارف فقط ولما كان لقائل ان يقول قد قيل انه حكم بافراد
عارف المسند الى الضمير بناء على شبهه بالخالي عن الضمير من جهة عدم تغيره في الاحوال
فما بال عارف المسند الى المظهر في مثل زيد عارف ابوه وليس فيه هذا الشبه اجاب
بانه حكم بافراده تبعا للمسند الى الضمير والمنصوب في اسمه لرجل عارف وفاعله نحو زيد
عارف ابوه اي رجل عارف ابوه تابعا لرجل عارف في حكم الافراد والتحقيق ان اسناد
اسم الفاعل ونحوه الى الفاعل ليس بحكم واسناد معتبر في تعبير الكلام لانتفاء صحة السكوت
وكذا اسناد المضاف الى المضاف اليه وانما هو اسناد بالمعنى الاعم وهو على ما هو المعتبر في تعبير الفاعل
والابتداء كونه ليس بجملة على مجرد شبهه بالخالي عن الضمير من غير ان يتبين معنى يخرجه عن الكلام
خارج عن القانون   وبلا اعتبار الثاني عطف على باعتبار الاول لم يقل
لا يفيد الا التخصيص اذ لا يكاد يناقض في عدم افادة التقوي كيف وقد تكرر الاسناد
وتقرر ان ليس التخصيص الا تأكيدا على تأكيد نعم لا يكون المراد هو التقوي لان ثبوت اصل
الفعل مقرر عند السامع مسلم فلا معنى للقصد الى التأكيد لانه انما يحسن اذا اختلجت قلب
السامع شبهة ولقد صرح صاحب الكشاف بدلالته على الامرين جميعا حيث قال في قوله تعالى
الله نزل احسن الحديث في ايقاع اسم الله مبتدأ وبناء نزل عليه تأكيد لاسناد احسن الحديث
الى الله وانه من عنده وان مثله لا يجوز ان يصدر الا عنه   عطف على ممن حولكم او خبر   ومن اهل المدينة
مبتدأ هو موصوف ومن اهل المدينة مردوا اي من اهل المدينة قوم مردوا على النفاق
اي مهروا فيه وعتوا واستمروا عليه السويداوات جمع السويداء وهي حبة القلب
ونظير قولنا لما ذكر من قبل الاسم الواقع بعد جملة فعلية ما يحتمل اعتبار الابتداء
فقصد التقوي واعتبار التقديم فيفيد التخصيص اورد ما هو قطعي في اعتبار الابتداء لا يحتمل التقديم
وما هو قطعي في اعتبار التقديم بحيث لا يحتمل الابتداء فهو كل زيد عرفت او عرفته لا يحتمل

ان يعتبر زيد مؤخرا ثم قدم لانه لا يكون ح لرفعه جهة وفى قولك زيدا عرفت لا يحتمل الابتدا
لانه لا يكون لنصبه جهة بل يجب ان يعتبر مؤخرا على انه مفعول عرفت فقوله فى اعتبار
التقديم اى على سبيل القطع وقوله الرفع بعد الى آخره بيان لما ذكره في المثال الاول
للابتدا قطعا والثانى للتخصيص قطعا ووجه افادة زيدا عرفت بالنصب التخصيص بعرفان
اى حصر العرفان عليه ظاهر واما وجه افادة زيد عرفت او عرفته بالرفع التحقق فلا انه ليس فيه تكرر
ايقاع عرفانك على زيد لما انه قال ان المبتدا يستدعى خبرا له فاذا ذكرته علم انه يصلح للخبرية
انعقد بينهما حكم هو كون زيد قد وقع العرفان عليه ثم لما كان الخبر متضمنا لايقاع العرفان
على ضمير زيد تحقيقا او تقديرا تكرر ذلك الايقاع واما على تقرير الشيخ عبد القاهر وجه التقوى
كما سبق فالامر ظاهر واما زيدا عرفته بمعنى اذا جعل الاسم منصوبا والفعل مشتغلا عنه
بضميره فان قدر الفعل المحذوف المفسر بالمذكور بعد الاسم فهو للتخصيص لما قدم من تقديم المفعول
وان قدر قبله فللتحقق والتاكيد بالتكرير وفى بعض النسخ لان ذكر الفعل في مثل هذا الكلام لمجرد التفسير
المحذوف دون التاكيد والتقرير وهذا لا يعرى عنهما واما نحو قوله تعالى واما ثمود
فهديناهم يعنى اذا كان المنصوب الذى قبل الفعل المشتغل عنه بالضمير واقعا بعد كلمة اما
فالمحذوف المفسر بالمذكور لابد ان يقدر بعد الاسم اى اما ثمود فهدينا ويمتنع ان يقدر قبله
مثل اما فهدينا ثمود لا لا استكراههم توالى حرفى جزاء والتزامهم وقوع شى بينهما بكون
كالشاغل للحيز عما الزم واحد من فصل الشرط فى كل موضع لان قولك اما زيد فمنطلق
معناه مهما يكن من شى فزيد منطلق واذا كان تقدير الفعل بعد الاسم فهو للتخصيص قطعا هذا
والحق ان ليس المعنى فى مثل هذا على التخصيص ردا على من زعم الاشتراك او انفراد الغير
بالهداية بل اثبات الهداية لهم على وجه التحقق والتاكيد على ما هو مدلول اما من الاخبار
عن سوء صنيعهم الا ترى انه اذا جاءك زيد وعمرو ثم سئلت ما فعلت بهما تقول اما زيدا
فضربت واما عمرا فاكرمت من غير قصد الى التخصيص لعدم موقف السامع باصل الفعل وقد اوردنا
تمام تحقيق هذا فى شرح التلخيص في احتمال الاعتبارين اى تقوى الحكم والتخصيص
وقوله على السواء يعنى انه يجوز عرف تحمل التخصيص مرجوحا على ما يجى ونحو رجل عرف

سواء يعنى ... لانه ان اراد انه يجوز يحتمل السواء ... فهو ممنوع وان اراد انه ... مع ما يعين من الكلام فهو مسلم لكنه ... الاحتمال على ... عطا ... الا ...

فاركان للتاكيد جاز الجمع لجواز الجمع بين المؤكد والمؤكد

تحمل

تمم بحمد ... ١١٧٣ ...

يحتمل التقوى كذلك فيما اذا كان المنكر موصوفا مثل واجل مسمى عنده بتقدير حصل
وثبت وهذا هو حق المعرف وحق المنكر اى المناسب له اللائق بحاله وافتراق الحكم
بين الصور الثلث اعنى هو عرف وزيد عرف ورجل عرف سواء ان الاول يحتمل الاعتبارين
على السواء وهو زيد عرف الحمل على التقوى ورجل عرف على التخصيص ووجه الافتراق
انا اذا قلنا عرف هو لم يكن هو فاعل عرف لانه ليس من مواقع جواز انفصال ضمير الفاعل
واذا لم يكن فاعلا جاز تقديمه اذ لا مانع ههنا مخصوص سوى كونه فاعلا واجراء الحكم مخصصا بحكم تقديم
على البعض اذا لم يمنع مانع واذا جاز تقديمه فقولنا هو عرف يكون له احتمال التقديم
لعدم المانع واحتمال الابتدا اى كونه مبتدا في الاصل من غير اعتبار تقديم وتاخير لكونه في
موضع الذى هو ما قبل المسند وعلى شرطه الذى هو حصول تمام الفائدة بالاخبار عنه
لكونه معرفة واذا قلنا عرف زيد كان زيد فاعل عرف لان اعتبار ضمير مبهم فى الفعل ثم ابدال
الاسم المظهر منه قليل في كلام العرب جدا فلا وجه لحمل الكلام الشائع الاستعمال الكثير
النظائر عليه فان قلت هو مع قلته ثابت في فصيح الكلام مثل واسروا النجوى
الذين ظلموا فلم لا يصح الحمل عليه احتمالا قلت لان الواقع فى فصيح الكلام انما هو
مع ابراز الضمير ولا التباس فيه مع احتمال ان لا يكون الواو ضميرا بل حرفا دالا على الجمع كالف الفاعل
جمعا على ما هو لغة اكلونى البراغيث او يكون الذين ظلموا نصبا على الذم او رفعا
او مبتدا مقدما او الخبر لعدم الالتباس بالفاعل بخلاف عرف زيد واذا كان زيد فاعلا
لم يجز تقديمه للاجماع ولا التباس فلم يكن لزيد عرف سوى احتمال الابتدا دون التقديم واما
رجل عرف فلا يحتمل الابتدا لفوات شرط المبتدا وهو التعريف او التخصيص فحمل على انه
كان فى الاصل مؤخرا بدلا من ضمير بعينه فى عرف كما فى قوله تعالى واسروا النجوى الذين فجعل
الذين ظلموا بدلا من الواو فى اسروا ثم قدم كما قدم التاكيد فى هو عرف فان قيل
القول بان رجل فى عرف رجل بدل من الضمير محال لقيل احد كيف وانه يستلزم ان يقال
عرفا رجلان وعرفوا رجال ولم يرد به الاستعمال الشائع فضلا عن الوجوب قلنا
ليس المراد ان المرفوع فى مثل عرف رجل بدل بل ان رجل عرف مقدر بعرف رجل على

ان يكون رجل بدلا حتى ان رجلان عرفا يكون مقدرا بوقفا رجلان فهو دايما في التقدير دون التحقيق ومن الاعتراضات القوية لصاحب الايضاح انه كما يمتنع تقديم الفاعل ما دام فاعلا فكذا البدل والتاكيد للاجماع على امتناع تقديم التوابع وهذا ينقض على الاستثناء في مثل ما جاءني الا زيدا احد لئلا يلزم تقديم البدل ونحو كم الطوفي مثل في الدار رجل خبرا لا نعتا لامتناع تقديم النعت كما صرح به فيما سبق وبعض النصب على الحال فيما اذا قدم صفة النكرة مثل ساد ركبا رجل وان ارتفع الفتح والاخراج على التابعية فليعتبر مثله في الفاعل ايضا بان يحمل اعتبار اخراجه عن الفاعلية مقارنا لاعتبار الضمير في الفعل لئلا يلزم خلو الفعل عن الفاعل فان جميع ذلك اعتبار محض من السامع كقولنا زيد عرف او هو عرف او رجل عرف وبالجملة فتجويز التقديم في التابع منسوخا او غير منسوخ بحكم ما لم يمتنع جهة الافتراق ولحسب يمنع الاستواء والحكم بان الفتح في التابع واقع كما في جرد قطيع والضلال شابه والمومن العايذات الطير بخلاف الفاعل وايضا في الفاعل ابطال الحكم وتغيير مفهومها لان الفاعل جزء من الكلام مقوم لها فيتغير بارتفاعه بخلاف التاكيد فانه من العوارض واللواحق ولقايل ان يقول يعود الجر في حوز الفتح في التابع دون الفاعل لان ما ذكر من الفرق ساقط اما الاول فلان الفتح ليس امرا محققا يمكن الحكم بوقوعه في جرد قطيع دون زيد قام واما الثاني فلما مر من جواز ان يحمل اعتبار الفتح مقارنا لاعتبار الضمير في الفعل ومنهم من ذهب الى ان المتقدم في نحو ما عرف ورجل عرف تاكيد وبدل اصطلاحا وان الكلام فعلية لا اسمية بناء على جواز تقديم التوابع بدون الفتح كما في قوله بنيت بها قبل المحاق بليلة فكان محاقا كله ذلك الشهر فان كله تاكيد لذلك الشهر وقوله الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام فرحمة الله عطفا على السلام لا على المستكن في عليك وقول الحطيئة لو كان ينسى الى الاصوات ما لقي الاحياء بعدهم من شدة الكمد ثم استكبت لا سكاه وساكنه قبر سجا واوفر على وهد فان ساكنه عطف على قبر وهو مكابرة محضة ومخالفة لاجماع النحاة ورفض لكثير من القواعد من غير حجة وبيت المحاق مع انه من شعر الاعاجم يحتمل ان يكون كله تاكيدا للمستكن في كان

قد استدل على انه تغيير مفهوم الكلام لاعتبار الفاعل عند اعتبار الفتح تامل ٩٢

بقوله

بقوله ذكر المحاق وذلك الشهر بدل منه وتقديم المعطوف جائز بشرط الضرورة وعدم التقدم على العامل وكون العاطف احد الخمسة اعني الواو والفاء وثم واو ولا كما صرح المحققون من النحاة ان ضمير الفاعل لا ينفصل الا اذا جرى الفعل اي كان خبرا او وصفا او حالا او صلة على غير ما هو له اي على غير الاسم الذي مدلول ذلك الفعل صفة لمدلوله قايم كما اذا قلت زيد عمرو يضربه فان يضربه قد جرى على المبتدا الثاني اعني عمرا وهو في المعنى صفة لزيد لانه الضارب لعمرو وقوله في موضع الالتباس احتراز عن نحو هند زيد ضربته فانه لا ينفصل الضمير الذي هو فاعل ضربته مع ان الفعل جرى على زيد وهو في المعنى لهند لاندفاع الالتباس بحروف تاء التانيث وكذا الزيدان عمرو يضربانه وقيد بضمير الفاعل لان ضمير المفعول قد ينفصل في نحو ما ذكر كما تقدم نحو اياك نعبد وقال اجري الفعل لانه اذا اجري الصفة على غير من هي له ينفصل الضمير من غير اشتراط الالتباس نحو هند زيد ضاربته هي والزيدان عمرو ضاربه هما والفرق في كتب النحو وينبغي ان يحمل هذا على ما اذا كان الفعل مذكورا والا فوجوب الانفصال حذف الفعل كما في قوله تعالى قل لو انتم تملكون فان انتم فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر لان لو انما تدخل على الفعل دون الاسم فاذا قلنا عرف زيد كان زيد مرفوعا بعرف متعين على الفاعلية وكان ينبغي ان يصرح بذلك اذ مجرد الارتفاع بعرف لا يوجب ان لا يكون له احتمال التقدم ولا يناسب التعليل بقوله لعدم نظاير واسروا النجوى الذين ظلموا فان كلام التاكيد والبدل ايضا مرفوع بالفعل على الاصح لقلة نظاير واسروا النجوى الذين ظلموا مبني على القول بابدال المظهر من المضمر الذي لا يعرف مدلوله الا بذلك البدل بخلاف مررت بالقوم واكرموني رجال صلحاء والقوم لقيتهم رجالا صلحاء من غير توقف من المرفوع وغيره على ما هم الا بذلك الوجه البعيد هو جعل زيد بدلا من الضمير في عرف كما في واسروا النجوى الذين ظلموا اذ لم يمنع متعلق بقوله اعاد بكب وقوله كما اذا قلت يعني مثل التخصيص في قولك رجل فانه لا ما نحن فيه فقوله لصحة ان يراد على لا سفا المنوعية كما ان قوله لامتناع متعلق بمضمون دون قولهم تعليل لوجود المانع في شر اهر ذا ناب ووجه امتناع ان يراد ان المهر شر لا خير انه قد اشتهر عند العرب ان الكلب انما ينبح عند رؤية الشرور والملكا

لا الخيرات وهذا انما ناقض فيه ما قال الشيخ عبد القاهر وقدم شر لان المعنى
ان الذي اهره من جنس الشر لا من جنس الخير اللهم الا اذا جعلت التخصيص
استثناء من قوله دون قوله يعني ان فيه مانعا من التخصيص الا ان يحمل التخصيص
على الفردي دون الجنسي فانه لا تحقق فيه ما ذكر من المانع لكن يكون قولهم شر اهر ذا ناب
حال كونه متلبسا وماخوذا بهذا الوجه من التخصيص في بيان مواضع استعماله
لانه وان لم يمنع ان يراد ان المهر شر لا شران لكنهم لا يستعملون هذا الكلام في
هذا المعنى واذ صرح متعلق بمحذوف اي لزم طلب وجه لتخصيصه اي
كون هذا المعنى لقصر المسند على المسند اليه فالوجه اي وجه الجمع بين ما ذكرنا من وجود
المانع من التخصيص الجنسي والفردي وما صرحوا به من كونه للتخصيص ان يحمل على التخصيص
النوعي بان يحمل التنكير على التهويل والتفظيع كما سبق من ان التنكير قد يأتي للتعظيم
فيكون المعنى شر عظيم فظيع اهر ذا ناب لا شر حقير فهو اي التفظيع بالتنكير موضع القطع
لما نا ولوح به من قولهم اصاب المحز وطبق المفصل وان فصل فالمنكر بمنزلة
الموصوف فيصح حمله على الابتداء كالمعرف المظهر ولا احتياج الى اعتبار التقديم والتاخير
ثم ان استفادة التخصيص قبلها من مفهوم الصفة اذ تصير المعنى شر فظيع اهره لا شر
غير فظيع كما تقول ضربت الكبرى اخويك اي لا اصغرهما ولما عرف متعلق بقوله
تراهم اي الفصحاء والشرطية اعني اذا استعملوا لا يكادون يأتون بغير مثل وكونه
اي تقديمهما متعلق بقوله لا يكادون يتركون تعليل لعدم كيدودة الترك وعلى انسابين
متعلق بالتعريض على نصب معنى الاطلاق وكراهة تكرار الباء الجارة المتعلقة بفعل واحد
وان كانت كل بمعنى آخر واعون افعل من الاعانة واللام في للمعنى متعلق باعون
والاعانة له وعليه بمعنى والظرف اعني اذ ذاك متعلق بالمراد اي بالمعنى الذي اريد
بلفظ مثل وغير حين ذاك الاستعمال او عدم ارادة التعريض مخفوض ومعنى بناء الفعل
على المبتدأ جعله خبرا عنه ومعنى اقوى للحكم اشد تقوية له فكانه من المزيد بحذف الزوائد
اذ لا معنى لكون البناء على الفعل اشد قوة للحكم اللهم الا ان يراد لاجل الحكم والله

لان المراد تقوية الحكم لا قوته

ومن غير متعلق باستعملوا اي استعمالا نشأ من غير ... انه لم ينشأ من ارادة التعريض
تعال ضربه من غير ذنب اي لا من ذنب فليس القصد في مثل هذا التركيب الى امر مغاير
لما اضيف اليه لفظ غير بل الى نفيه وفيه احتراز عن نحو لا يبخل مثلك ولا يجود غيرك
تعريضا بان زيدا المماثل للمخاطب او المغاير له لا يبخل او لا يجود فانه لا يكون مما نحن فيه
ولا يلتزم فيه التقديم ومقصود الكلام واضح وفيه تقرير واستشهاد لكون التقديم
مفيدا للتقوي في المنفي ايضا ووجه الكناية انهم اذا نفوا البخل عن شيء مستجمع
وهو على احص صفاته فقد نفوه عنه كما يقولون ايفعت لداته وبلغت اترابه
يريدون ايفاعه وبلوغه واذا نفوا الجود عن غيره وهو موجود يقتضي محلا البتة
فقد اثبتوه له وقوله وتحقق على لفظ المبني للمفعول من تحقيق الشيء علمه بحقيقته هذا
اي كون التقديم اعون على المعنى المراد بان تحقق ان الكناية ابلغ من التصريح فعلم ان التقديم
لافادته تقوي الحكم يكون اعون على هذا المراد من ترك التقديم كان فيه نوع اعانة من جهة
افادة النسبة

فصل

هذا هو الفصل الموعود في بحث
تقييد المسند الفعل ان يذكره في آخر هذا الفن وقوله اعلم ان للفعل الى آخره تكرار
لما سبق والمراد بما يتعلق به الفاعل وغيره وقوله على الخصوص حال من المعمول الشرطية
تقديرها على ذي الحال مجرورا او في موضع المفعول المطلق اي تكلما كائنا على الخصوص
وفصلها عما سبق لكثرة مباحثها فلا يتوجه الى فاعله اي فاعل الفعل احترز عن فاعل
المصدر فانه قد يحذف كما في قوله تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة والمراد الفاعل
بدون الفعل اذ مع الفعل قد يحذف مثل نعم في جواب هل قام زيد واما ما هو
الكسائي من حذف الفاعل في تنازع العاملين والجمهور في مثل ما ضرب واكرم
الا انا فلم يوجد في كلام العرب وانما خص عدم ترك الفاعل بالتوضيح لما رتب عليه
من الكلام والا فلا يجري فيه التقديم ايضا ولا في الفعل التاخير ولا الاضمار فان
الكناية بالضمير من خواص الاسم وكذا لا يجري الاضمار في الحال والتمييز وبالجملة فالمراد ان
هذه اعتبارات ترجع الى الفعل ومتعلقاته اجمالا لا ان يراد يجري في كل واحد

وانما جعل الاعتبارات راجعة الى البحث مع ان كثيرا من احوال المسند اليه والمسند يجري في متعلقات الفعل وان ما ذكر من ترك الفعل واثباته واضمار الفاعل واظهاره انما هي من احوال المسند والمسند اليه لان الغرض بيان اعتبارات لها زيادة شعب وفروع ومزيد دقة وغموض ولم يتعرض لها فيما سبق او تخص بالمسند والمسند اليه والفاعل اذ قد اشرنا الى ان عامة المباحث السالفة انما هي في المسند اليه والمسند المبتدا والخبر وانما يتوجه الى نفس الفعل مثل زيد في جواب من قام وان زيد قام ولو زيد قام او الى غير الفاعل كالمفعول نحو زيدا عطني والظرف في اليوم دخلت وخرجت والمفعول له مثل للتاديب ضربت وشتمت والحال مثل البراكب تستن فان المحذوف اعني صاحب الحال من المستكن في يستن والتمييز نحو عشرين درهما واورد عليه ان كثيرا اي الترك انتفى انتفاء اظهارها نسيا او الذهن اليه الا في المفعول به فانه مما يحتاج اليه الفعل المتعدي في التعقل والوجود فيعلم عند عدم الذكر انه متروك ويطلب خصوصه بالنظر في القرائن اما الحالة المقتضية لترك الفعل بعينه الحذف قلّ او كثر ولذا جمع قرائن الاحوال ولا فيه ترك الفعل في مثال واحد ربما لا يكون الا قرينة واحدة واراد بقرائن الاحوال اعم واللفظية فان الاقتران بها حال من الاحوال كلمة ان زيد قام والمعنوية كما في زيد في جواب من قام وتقام القرينة لا يحصل الا صلوح المقام فلا بد لترجيح الترك من مرجح وقد اقتصر منه على ذكر الاختصار واتباع الاستعمال اما اعتمادا على ما ذكر في حذف المسند اليه والمسند من تفاصيل الرجحان واما لاندراج الكل في طلب الاختصار بخلاف اتباع الاستعمال فانه ليس اليه زمام الاختيار وقد عرفت في بحث المسند اليه معنى اتباع الاستعمال الوارد على تركه او ترك نظائره وان الاول يكثر في كلام شايع فيما بينهم يجعل من كلامهم وكفيك قيام القرينة في الاصل وحاصل ضرب المثل بما هو مثل او بمنزلته وان انشاء يكون فعالة كلما يعرف به وجوب الحذف او جوازه وان لم يسمع التركيب بخصوصه من العرب ويعبر بالحذف السماعي وعن الثاني بالقياسي فخطيئة في قولهم الا حظية فلا اليه فاعل فعل محذوف اي ان لم توجد لك حظية اي من تحظى عندك وتتمتع بها او ان لم يكن لك حظية على ان يكون

من كان الناقصة فانا لا اليه اي غير مقصرة على ان لا تحتاج غيري كما في قولك دخل بلا شئ ففي المنزل لا فارس ولا اكره لا يحتاج لبس اليه احتاج الى تقدير الاسم ولا الى الخبر لتحتاج مع الرفع الى المكرر لما صرح الحاوي بانها اسم في صورة الحرف نظرا الى اعرابه فيما بعده وحظية فعيلة بمعنى فاعلة من خطيت المراة عند زوجها صارت ذات حظوة والية من الا يالو قصر واصل ذلك ان رجلا كان لا يحظى عنده امراته فلما تزوج هذه لم تال جهدها في ان تحظى عنده فلم ينفع وطلقها فقالت الا حظية فلا الية فصار مثلا في كل قضية كان للانسان اهلا مجتهدا فيها ولكنها لا تفيد على العارض عرض من غير جهته وقيل في ان تجتهد في المداراة والتحبب لحصول غرض ثم لا يحصل الغرض ويروى بنصب الا لاسمين اي ان لم اكن حظية فانه لم اكن الية وقولهم لو ذات سوار لطمتني من كلام حاتم الطائي اسر في بعض احياء العرب فامرته ام المنزل ان يفصد ناقة لها وكان من عادة احياء العرب اكل الفصيد فنحرها فقيل له في ذلك فقال هكذا فزدي انه فلطمته جارية فقال لو ذات سوار لطمتني اي حرة لان الاماء لا تلبس السوار وذات سوار فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر لان لو انما تدخل الفعل وجواب لو محذوف اي لهان علي ويحتمل ان يكون للتمني فلا حاجة الى الجواب وقوله او غير ذلك مجرور معطوف على قوله اي كما اذا ضربت المثل بغير ما ذكر من الامثال الواردة على حذف الفعل وفي قوله كما اذا اردت ضرب المثل دون ان يقول كقوله اشارة الى انه انما يكون من قبيل اتباع الاستعمال الوارد على تركه اذا ضرب به المثل فانه بترك الفعل محافظ على المثل والمغير سواء كان الحذف قياسا او لا بخلاف مورد المثل فانه ربما يكون لا لاتباع الاستعمال الوارد على ترك نظائره كما في قول حاتم مثلا او لمعنى آخر كما في قول المراة نفسها وتلك القرائن بعينها المقتضية ذكر الفعل المناسب لحذفه وجوبا كلمة المفسر او جوازا كما في جواب السؤال كثيرة وانا اجمع لك منها في هذا الموضع على طريق الضبط وذكر القاعدة ما تستعين به على ادراك القرائن التي يمكن ان ينضبط ويخرج عن الضبط اذا ذكرت لا على طريق الادراج في قاعدة كلية ولفظ عسى في مثل هذا الموقع كالملح لا فادة الاحتمال وعدم القطع ولا ما يطلع الانشائية لا تصلح صلة للموصول فكانه قيل ما يشتد ولذا لم يقل ان يشتد وطريقه فيها ومنها

الوذ والقصد معنى

اشارة الى ان الضوابط لا تنحصر في الثلث المذكورة منها اى من القراين ان يكون
الفعل المحذوف مفسرا بفعل مذكور فيجب الحذف حذرا عن الجمع بين المفسر والمفسر اما جعل الاسم
المرفوع فاعلا لفعل محذوف والفعل المذكور مفسرا دون ان يجعل الاسم مبتدا والفعل خبرا
لان ان ولو وهلا انما يدخل الفعل دون الاسم وكذا اذا على الاكثر سيما اذا كان في الكلام
بعده فعل وهمزة الاستفهام وان جاز دخولها على الجملة الاسمية مثل ازيد قام لكن الاستفهام
بالفعل اولى فعند وجود الفعل في الجملة بعدها يجعل مفسرا لفعل محذوف حذرا عن ترك الاولى
بلا ضرورة بخلاف ازيد قام وللتنبيه على كون هذا القسم من الاولى دون الواجب اعاد لفظ نحو وذكر له
مثالا لان المحذوف اما ان يكون هو الفعل المذكور مثل ازيد ذهب اى اذهب زيد ذهب
او معناه مثل ازيد ذهب به اى اذهب زيدا ومنها سببه مثل ازيد ذهب اخوه اى اهوذ
او انود زيد ومن المناسب ان يذكر مثال رابع يقدر فيه اعم الافعال مثل ازيد حبست عليه
الوبس زيد وكثير من النحاة على ان المرفوع مثل هذا مبتدا والفعل خبره ثم ذكر مثالا اخر
اعاد فيه لفظ نحو وهو واياى فارهبون لكونه حذف الفعل دون الفاعل وكثير الحروف
الفعل مع الفاعل لاتحاد الفعل في التقدير اى ارهبوا فارهبون وسياق الكلام
وفي القرآن الرفع وقوله ان ذو لوثة لانا من بيت الحماسة اذن لقام بنصري معشر خشن
عند الحفيظة ان ذو لوثة لانا اى استيحى ابى اذن والله لقام بنصرى جماعة خشونة
وشدة عند الغضب ويقوى لين وضعف فلما استيحى ابى كما سبق الوضع ان اراد
لاضمار الفعل كان المناسب ذكره قبل الشروع في ضبط القراين مع انه لم يسبق عن
هذا القبيل الا التمثيل بنحو ان ذو لوثة لانا وان اراد كون الفعل المضمر مفسرا فقد سبق
منه ان دخول الاستفهام واذا والفعل اوقع وان حروف الشرط والتحضيض يمنع غير الافعال
وان الفعل المضمر لوجود المفسر قد يكون لفظه وقد يكون معناه وقد يكون لازم معناه ومنها
اى من القراين ان يكون هناك اى في موضع حذف الفعل حرف جر فان حروف الجر لا تتعلق بغير الافعال
او لا يوجد معها او يدور فيه معناها لوضعها كما يشعر ان توصل معاني الافعال الى الاسماء
المجرورة بها كزيد المنون في مررت بزيد وجعل الموقع مقارنه اللام في مررت بالرجل والقطعام

ومن الاسمين لقام الماضي ومن الحالية في قولك زيد مرفوع بقام او مجرور
فاذا اريد تقييده اى تقييد الفعل المطلق احتيج الى دلالة اخرى اى الى قرينة دالة
سوى الدلالة على مطلق الفعل ثم بين ان تلك الدلالة تتفاوت فتارة تكون الشروع والاخذ
في الفعل الذي اخر اللفظ الدال عليه وتارة تكون غير ها قصدا وبعين باسم الله اقرأ متلبسا
ومتبركا كما في تثبت بالدهر او بوسيلة والاستعانة كما في كتبت بالقلم وانما قدر اقرأ
دون ابتدئ القراءة لان الوضع انما تدل عليه وليفيد تلبس الفعل كله بذلك وانما قدر مؤخرا
لافادة الاهتمام والاختصاص باسم الله فانه اى باسم الله تعيد ذلك اى باسم الله
اقوم او اقعد او احل او ارحل او نحو ذلك وتارة تكون الاقتران اى اقتران الفاعل
بالفعل وتلبسه به لا مجرد شروعه فيه كالمؤمن اقترن بالاعراس والمفوض بالمفوض ومن
البعيد ما يقال المراد الاقتران بين الشيئين او اقتران الفعل الخاص بحرف المضاف
بالرفاء اى الالتيام والاتفاق اعرست اتخذت العرس وهو على قصد الدعاء ذكره في الكشاف
اليك يفوض الظاهر ان قصده ان الظرف لغو والاختيار فاعل يفوض ويحتمل ان
يكون الملك الاختيار مبتدا وخبرا ويقدر متعلق الظرف اللغو يفوض بقرينة المقام
فانه لا يراد المعنى الحصول لانه الذي يعم استعماله في جميع الظروف عند انتفاء قرينة
الخصوص فهو دلالة على تقييد المطلق الذي يعم الحصول والقيام والقعود وغيرها واشارة
الى ان ما يقال في مثل هذا المقام من ان المراد كان او كاين فالمراد كان التامة لا الناقصة
اذ لو اريد في مثل زيد في البلد كان في البلد على كان الناقصة كان الظرف مقدرا بكان اخر
وعلم جرا الى ما لا نهاية غير ذلك ومقيدات الاحوال اى والاحوال المقيدة للفعل
المطلق الدال عليه حرف الاضافة وقد عرفت ان المراد بالاحوال ههنا ما يعم الاقوال وههنا قال
فان الحال تكون مغنية عن ذكر كتب مع ان المغني عنه هو قول السايل متى كتبت وذلك لسبق
ذكر الفعل في مثل مررت اليوم وبزيد وضربت القوم وللتاديب وعليه قوله تعالى
ولتكملوا العدة الآية اى شرع ما ذكر من الامر بمراعاة العدة وتعليم كيفية القضاء والترخيص
في اباحة الفطر ولتكبروا الحق اى فعل ما فعل وليدخل المؤمنين جنات اى قضى ذلك وقدر بعد

فيها سبق السؤال مثل زيد في جواب من مررت وفي المسجد في جواب اين صليت ومبناه
على ان حرف الاضافة انما قرينة كوقوع الكلام جواب السؤال ثم خصوص السؤال دلالة
على تقييد مطلق الفعل وعليه قوله تعالى الحصاة في ان الكلام مفروض التحقق
لكن عند التحقق يكون الله جواب سؤال واقع المقدر والدليل على ان المرفوع في جواب من فعل
فاعل لا مبتدأ بتقدير زيد فعل كما هو انه عند ترك الحذف في الجواب يقع فاعلا كقوله تعالى
ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم قال من يحيي العظام وهي رميم
قل يحييها الذي انشاها اول مرة وان فيه تقليل الحذف وان كان القياس تقديم المسئول عنها
فيكون التقدير زيد فعل ليبك يزيد على لفظ المبني للمفعول ورفع يزيد وضارع فاعل
فعل محذوف جوابا للسؤال من يبكيه اي يبكيه ضارع ذليل لاجل الخصومة ومختبط مما تطيح
الطوائح اي سائل من اجل اطاحة المطيحات اي اهلاك الوقائع ماله لان يزيد كان
عونا للاذلاء غيثا للسؤال والفقراء وفي المفصل ان التقدير ليبكه ضارع وهو
ابلغ بالمعنى كما ان يبكيه ضارع او فهو سؤال من يبكيه وقوله يسبح له فيها الوجه ان
ان يكون القائم مقام الفاعل هو الظرف الاول اعني له لانه السابق في اللفظ
والمفعول به في المعنى وكذلك يوحي اليك ربك وكذا وقع في قسم النحو واعلى القران
كذلك يوحي اليك والى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم ومن البناء على السؤال
نعم على القول بان المخصوص خبر مبتدأ محذوف لكون الكلام في موقع الجواب لسؤال مقدر
كانه لما قيل نعم الرجل ورجلا قيل من الرجل فقيل هو زيد وبهذا يظهر ان جواب من
المنطلق المنطلق زيد لا زيد المنطلق وان في جواب من المطالب المطالب المنهدر له عكس
وقد سبق الكلام في ذلك وان هذا التركيب ابتداء كلام لبيان فضيلة هذا التركيب
اعني بناء الفعل للمفعول ثم ذكر الفاعل مرفوعا بمحذوف واشترط ان يكون عن طبع
عالم بما تقتضيه كل حال ليتحقق صدق مزاياه ولطايفه فيصح حمل الكلام عليها ويصل
الى طبع كذلك ليطلع على دقايقه فيحمل عليها كما لدقة انما يظهر كمالها اذا كان كل من
البائع والمشتري عالما بحالها المناطحة مضاربة الكبشين بقرونهما والسماك كوكب

والواية

من الثوابت ليس على من البواقي الا ان السموك بمعناه العلو والارتفاع فصار مثلا في ذلك
الافتنان الافتطاع والارتجال الافانين جمع افنان جمع فن بمعنى النوع والاسلوب
حاق المعنى وسطه وحقيقته فص الشيء خياتمه مستعار من فص الخاتم مستبعات التركيب
ما تضمنه من اللطايف وضمير ستنظر للمساوة وقوله من علم اي عظم كامل وبهذا يظهر
ما يرد القيد اذ ليس كل تعمد عن ذلك وقوله منزله ما يليق اي بذلك المتكلم الذي اساء
اعتقاده هو بحيث اعتقد انه نازل الدرجة في البلاغة فسيعن ان يكون كلامه كذلك
ومما يشهد لك دفع لما ذكره صاحب الكشاف من ان قراءة علي رضي الله عنه يتوفون بلفظ المبني
للفاعل يناقض ما روي من تخطيه السائل القائل من المتوفي بلفظ اسم الفاعل وليس المراد
ان للتوفي معنيين احدهما الاماتة وقبض الروح وعليه استعمال العامة وثانيهما الاستيفاء
واخذ الحق وعليه استعمال البلغاء بل معناه الاستيفاء واخذ الحق اعم لكن عند الاستعمال
يقدر مفعوله النفس فيكون الفاعل هو الله تعالى او الملك على ما قال تعالى قل يتوفكم ملك الموت
وهذا هو الاستعمال الشايع وقد يقدر مدة العمر فيكون الفاعل هو الميت الذي استوفى
مدة عمره وحظه من الحيوة وهذا من المعاني الدقيقة التي لا يتنبه لها الا الافراد من البلغاء
فحين عرف علي رضي الله عنه من السائل عدم تنبهه لذلك لم يحمل كلامه عليه الى
استخراج علم النحو اي طلب خروجه من القوة الى الفعل بتقرير قواعده وتحرير مقاصده
والظاهر ان المراد باول ما امر به النحو ابو الاسود الدؤلي بدليل قوله فاخذه اي شرع بعد
علي رضي الله عنه قال ابو سعيد السيرافي في كتاب اخبار النحويين اكثر الناس على ان
اول من رسم النحو هو ابو الاسود الدؤلي واسمه ظالم بن عمرو بن سفيان وكان من سكان
البصرة وكان ممن صحب عليا رضي الله عنه وسمع قاريا يقرأ ان الله بريء من المشركين ورسوله
بالجر فقال ما ظننت ان امر الناس يصير الى هذا فجد الى استخراج علم النحو وعن ابن عياش
عن عاصم قال اول من وضع العربية ابو الاسود الدؤلي وقد امره زياد بذلك حين جاء رجل
اليه فقال توفي ابانا وترك بنونا فوضع باب الفاعل والمفعول ولم يزد عليه قوله المدلول
بزيد لانه الذي يقتضي تقدير السؤال وان كانت القرينة على خصوصية السؤال هي قوله كما

القرآن والوجه ظاهر وهو ان سوق الكلام على وجه يكون كل ما يذكر فيه عمدة
وركنا من الكلام بحيث لا يتم الكلام بدونه احسن وافضل من ان يكون بعض المذكورات
مستغنى عنه في تمام الكلام وان كان محتاجا في افادة المرام ومقتضى الوقت في امثال
هذه المقامات سوق المقدمات على وجه يفيد المطلوب بخلافه اي بخلاف الكلام
في النظم الآخر الذي هو البناء للفاعل ونصب القرآن وهو وان كان افضل من جهة
ان الحصول بعد الشوق والطلب اعز واوقع في النفس من المنساق بلا تعب لكن لا يخفى
ان المرزوق من حيث لا يحتسب وحصول نعمة لا يرتقب يكون الذ فيكون هذا النظم بهذا الاعتبار
افضل منهما وليس في الآخر طول يناسب الشوق والطلب اي الكلام على ذلك
النظم اي النظم الآخر الذي هو البناء للفاعل يكون كالمناقض من حيث الظاهر انما قال
كالمناقض لظهور ان ليس مدلول احد الكلامين نقيض ما اثبته الآخر بالشرائط المعتبرة
في التناقض وانما قال من حيث الظاهر لان جعل الشيء مفعولا وفضلة انما دل في الحقيقة
على عدم الحاجة اليه في تمام الكلام بحسب النحو لا في اداء المقصود والتقديم انما دل على كونه اهم
واعتني بشأنه في الذكر واداء المعنى وهذا لا يشبه التناقض ومن ثمة ما قال اي الاحتراز
عن نظم المبني للمفعول فانه ايضا كالمناقض لكن لا من حيث الظاهر بل من حيث التقدير لان
قولك زيد في تقدير كتبه زيد بتقديم المفعول ثم قال وفي هذا الوجه نظر ذكر في الحواشي
الحواشي الموعود في صدر الكتاب بقوله وها انا قمل حواشي جارية مجرى الشرح للمواضع
المشكلة ولم ينقل وكانها لم تكمل والظاهر ان ايهام الجمع بين المتنافيين من جملة المحسنات
والمرجحات على ما ذكر في بحث الاطناب في وجه حسن نعم الرجل زيد ولا مصلحة للترجيح
وقيل ان تقديم المفعول على الفاعل حاصل في هذا الوجه ايضا اذ التقدير كتبه زيد
ورد بانه لغرض اتصال الضمير فلا يوجب ذلك الاعتناء وبهذا اندفع ما قال في وجه النظر
انه لو صح ما ذكر لكان تقديم الفاعل احسن دائما مع انه ممتنع في بعض الصور كضرب زيدا وما
ضرب عمرا الا زيد وقيل لانه يوجب ان يكون التشبيه احسن وابلغ من الاستعارة سيما
المرشحة مثل رايت في الحمام اسدا له لبد اظفاره لم تقلم لشبه التناقض من دعوى الاسدية

وضرب

ونصب القرينة المانعة ومن قبيل ما نحن بصدده نفي حذف الفعل بقرينة كون
الكلام جوابا لسؤال مقدر وان كان حذفا وسؤالا عن المفعول والامثلة السابقة
عن الفاعل ولم يحمل على كون شركاء الجن مفعولي جعلوا ولله ظرفا لغوا قدم للاهتمام
في انكار اثبات الشركاء على معنى وجعلوا الجن شركاء لله على ما ذهب اليه صاحب الكشاف
لان المنكر هو اثبات الشركاء الجن كانوا ام غيرهم وجمع الشركاء لزيادة التقريع حيث
اثبتوا شركاء لمن لا يصح له شريك ومعنى دلالة السؤال المقدر على الفعل المضمر انه من القرائن
التي تغني عن ذكر الفعل وهذا الاثناء في كون المنشأ للسؤال والدال على خصوص الفعل
هو الكلام السابق من جهات الاسناد اي للفعل وجهات اللفظ
هي من جهات الذكر المقابل للحذف وذلك لكون الاصل هو الذكر وكزيادة التقرير وبسط
الكلام والاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع ونحو ذلك مما ذكر في اثبات المسند اليه
وبحسب كثرة الجهات المذكورة قال تنبهت على امثالها غير مرة يعني بل مرارا وانتصابه
على المصدر اي تنبيهات كثيرة او على الظرف اي في حالات ولا يخفى ان المقتضي الذات
للاثبات هو تلك الجهات وانما اسند الى استعمال المقام عليها بالواسطة واما الجعل
مثل افادة التجدد وتقوي الحكم والتخصيص باحد الازمنة على اخصر ما يمكن فليس مستقيم
لانها جهات لكون المسند فعلا او جملة فعلية سواء كان ثابتا او محذوفا
واما الحال المقتضية لترك مفعوله اي مفعول الفعل فهي قصد المتكلم الى تعميم المفعول
وامتناع المتكلم في رواية الرضي او القصد الى امتناع الفعل في رواية الجرجاني ان
يقصره السامع على المفعول الذي يذكره متجاوزا غيره مما يصلح لمفعوليته ولم يذكر
واشترط قصد الاختصار اذ لا تحقق بدونه مقتضي حذف المفعول لجواز ان يعم بذكر
جميع ما يصلح ان يكون مفعولا اما تفصيلا ان امكن واما اجمالا مثل يعطي كل شيء
ويدعو كل احد واعترض بانه لا بد من قرينة تدل على المفعول العام امتناع الحذف
بدون القرينة وح يكون الغرض من الحذف مجرد الاختصار اذ التعميم قد حصل من دلالة القرينة
على عموم المقدر واجيب بانه يجوز ان يدل القرينة على ان هناك محذوفا من

من غير دلالة على خصوص او عموم ويحمل على العموم حذار الترجيح بلا مرجح فصح اسناد
اقتضاء الحذف الى قصد التعميم والاختصار مثلا اذا قلت في مقام المدح فلان يعطي
ويمنع لا يعني انه يصدر عنه هذا الفعل من غير قصد الى مفعول لم تقم قرينة على خصوص
او عمومه علم من الحذف انه للعموم لامتناع الترجيح والمعنى يعطي ما يصلح ان يعطي ويمنع ما يجب
ان يمنع وعلى هذا باقي الامثال ذما بالمصدر في موقع الحال وايهاما مفعول له

ويوجد في الحقيقة اشارة الى ان اللام في بفعل الاعطاء للحقيقة ويفهم منه في المقام
الخطابي عموم الاعطاءات بعلة ايهام ان القصد الى فرد منها دون فرد يقود الى ترجيح
احد المتساويين على ما ذكرنا احتمال من كون اللام لتوقف العهد ورجوع الجنس الى
المنزل منزلة المعهود وتفويض الاستغراق الى المقام وهذا معنى قوله بالطريق المذكور
في اواله اللام للاستغراق وهو مع وضوحه قد خفي على الشارح العلامة حتى ذهب الى انه
اشارة الى ما ذكر في آخر بحث تعريف المسند باللام من ان مثل حاتم الجواد محمول على الانحصار
مبالغة بتنزيل جود غير حاتم منزلة العدم فكذا هنا ينزل فعل الذي سوى غير الاعطاء
منزلة العدم ويكون المعنى انه لا غيره موجود في الحقيقة لا غيرها وذهب ان تقديم
المسند اليه المظهر ايضا يفيد القصر على قلبت سوى على الذي يفيد القصر على المسند
حتى يكون المعنى انه لا يفعل غير الاعطاء وعليه اي على القصد الى نفس الفعل
قوله تعالى فلا تخلوا وظاهر هذه العبارة القصر مع انه صرح بانه يجوز ان يكون وانتم
تعلمون من قبيل حذف المفعول لمجرد الاختصار مع كونه مقدرا مرادا للتنبيه وهذا ان كل
ماذكر من فوايد التراكيب ليس مما يتصف بحيث انه يمتنع ان يكون الفاعل غيره
او القصد الى مجرد الاختصار اشارة الى ان في الصور السابقة ايضا اختصارا وان
كان مع نكتة اخرى هي المهمة وقوله اولا لاستدعاء الموصول اشارة الى ان تقدير
المحذوف فيه لازم لا يصح للكلام بدونه وثانيا الانصاح ان المراد اشارة الى ان تقدير
المفعول وان لم يكن لازما محتاجا اليه في صحة الكلام لكنه جلي لا خفاء به وثالثا
لانصباب الكلام اشارة الى انه يؤول الكلام الى التقدير وان كان الظاهر عدمه حتى ان

وهو ذا لعل

وعلى الكاشي
ايضا حث
وافق العلامة
في ذلك

هذا بمنزلة الوسط من القصد الى نفس الفعل والقصد الى مجرد الاختصار مع انصباب المفعول
وتحقيق ذلك ما ذكره الشيخ عبد القاهر ان الفعل المتعدي قد لا يكون له مفعول يمكن
النص عليه فيكون متروك المفعول بمنزلة غير المتعدي مثل فلان يأمر وينهى يعني اليه الامر
والنهي وانه سواء امات واحيى يعني منه الاماتة والاحياء فلا يذكر له مفعول ولا يقدر
لئلا ينقض الغرض وكذلك اذا قلت فلان يعطي الدنانير كان المقصود بيان جنس ما تناوله الاعطاء
لا بيان حال كونه معطيا وكان كلاما مع من اثبت له اعطاء لكن لم يعلم الدنانير لا مع من نفى
ان يكون منه اعطاء بوجه من الوجوه ومنه ما يكون له مفعول معين يمكن النص عليه الا انه يحذف
بقرينة ويقصد الى الحمل لا سيرة به مثل اصغيت اليك اي اذني واغضيت عليك اي جفني
والى نحو مدخل السيرة وهو متنوع ثم منه ما يكون الغرض منه بيان حال الفاعل فان ذلك
الفعل دأبه كقول طفيل الغنوي لبني جعفر بن كلاب جزى الله عنا جعفرا حين ازلقت
بنا نعلنا في الواطئين فزلت ابوا ان يملونا ولو ان امنا تلاقي الذي لاقوه منا لملت
والاصل لملتنا فحذف المفعول فكانه قد ابهم امره ولم يقصد الى معين كما تقول قد مل فلان
تريد دخل الملال ولو قال لملتنا كان بمنزلة ان يقال لدخلها ما يملها منا فلم يصلح لانه
لان يراد به العموم وانه بحيث يمل كل ام من كل ابن وعليه قوله تعالى ولما ورد ماء مدين
الآية فانه حذف المفعول من اربعة مواضع لان ذكره ربما يخل بالغرض فانه لو قيل مثلا تذودان
غنمهما لتوهم ان الانكار انما جاء من ذودهما الغنم لا من مطلق الذود كما تقول مالك تمنع اخاك
فان الانكار من منع الاخ لا من مطلق المنع وههنا زيادة كلام اوردناه في شرح التلخيص
من الاحتمالين يعني احتمال القصد الى نفس الفعل واحتمال القصد الى مجرد
الاختصار وتقدير المحذوف بحسب دلالة القرينة وانما قال اكثر لان بعضها مما يتعين
احد الاحتمالين مثل وتلك حدود الله يبينها لقوم يعلمون فانه للقصد الى نفس الفعل ومثل
فسوف تعلمون اي مآل امركم وعاقبة حالكم اذا شاء فاعله ضمير الصدع
الاعصم في البيت السابق فلو ان من حتفه ناجيا لكان هو الصدع الاعصما
الصدع بفتح الصاد والدال من الوعول الوسط بين العظيم والصغير والاعصم

الذي باحرى بريه ياض مستجوره اي بركة اوجباضا مملوة النبع بحرم تحذ منه القسي
والتايم بحر اسود قيل هو الابنوس فان شيت لم ترقل الست لطرقه يصف
ناقة بحسن الاطاعه والارقال ضرب من الخبب والاسراع مخافة ملوي اي سوط مفتول
من القد هو سير يقد من جلد غير مدبوغ محصد محكم مفتول عقيق ورود موضعان وبلاد
على حذف الكاد اي له بلاد وكان مقتضى المناسبة ان يذكر الابيات عقيب قوله تعالى ولو
شاء لهديكم لانه حذف مستر لمفعول المشية اذا وقعت شرطا وكان المفعول هو مضمون الجزا ولم يكن
تعلق المشية به غريبا لم عرف في قوله فلم يبق مني الشوق غير تفكري
فلو شيت ان ابكي بكيت تفكرا لان مفعول المشية البكا الحقيقي ومضمون الجزا بكا التفكر
والى قوله فلو شيت ان ابكي دما لبكيته عليك ولكن ساحة الصبر اوسع لان تعلق المشية
ببكاء الدم غريب او الرعاية للاظهر انه على حذف المضاف اي قصد الرعاية
والاخفا في ان ترك ما قلاك كانه ما قلى ليس لمجرد الاختصار والمعنى ما ابغضك نفيا
لما قال المشركون من ان محمدا قد ودعه ربه وقلاه وذلك حين انقطع عنه الوحي بسبب انه
سئل عن اصحاب الكهف والروح فقال ساخبركم غدا من غير ان يقول ان شاء الله تعالى
من الاعتبارات المناسبة للترك لخوف ذكره واخفاء امره وتطهير اللسان عنه
او عكسه وتلقية الانكار ونحو ذلك مما ذكر في حذف المسند اليه والمسند
واما الحالة المقتضية لاثباته اي اثبات المفعول فخلو محل الكلام ومورده عن موجبات الترك
فذكر على ما هو الاصل لعدم الداعي الى الحذف او وجود المقتضي للاثبات مع المقتضي للحذف
فذكر عملا بالاصل وجهات الاثبات كثيرة جدا كالتبرك والاستلذاذ والتنبيه على غباوة
السامع والتسجيل في القضية والتعظيم والاهانة ونحو ذلك وكان الانسب ذكر بسط الكلام
بكله او لانه وجه آخر غير زيادة التقرير مثال زيادة التقرير بيتت الملوك وفوضت الامر اليك
ومثال بسط الكلام والاستلذاذ ما اذا قال لك الحبيب هل تريد وصالي فتقول
اريد وصالك واحب جمالك واناجي خيالك والتفصيل نحو نعبد اصناما في جواب ما تعبدون
ليس عن سقم لانه من صور الرأي ومقتضى الحذف لا عن صلوحه واما الحالة المقتضية

للاضمار فاعلم ليس لتخصيص اضمار الفاعل واظهاره بالذكر من ساير احواله جهة
ولا التخصيص الفاعل بذلك من بين ساير المتعلقات على ان فيما سبق من اضمار المسند اليه
غنية عن ذلك ولا ضرورة الى تفسيره بالمبتدا زارت اي الجنية فان ذكرها
في حكم المسبوق لما ان المحب لا يخلو عن ذكرها والحق انه لما جاز استتار ضمير الفاعل جعلوا
امثال هذا من باب الاضمار بتكلف في مرجع الضمير ولم يجوزوا حذف الفاعل ومثله
حتى توارت بالحجاب اي الشمس وحتى اذا بلغت التراقي اي الروح وفي كلامهم فلم حلفت
ان لم احدع الرجال اي اللحيه وهو كبير والرواق ستر يمد دون السقف والقلادة ما يتعلق
المراة في العنق والنطاق شقة تلبسها المراة على ما مر والمنطقة التي تشد على الخصر ولهذا
انسب بالمراة والنابغة بالمقام في الافتتاح اي ابتداء الكلام وان لم يكن مطلع
القصيدة والقيل اسم كالمقال منقول من قيل وقال الفعلين في الحديث نهى عن القيل والقال
انما الفحش وقد يحكى بالكسر واخفى عليه في منطقة الفحش لا مقول قال اي اهل اجمالا فقد
بلغت والابلاغ وسوالايصال والتبليغ اسماع اي شيء واصله اسماع ما يكره
يتم امر المؤمنين مبني على ما ذهب اليه من ان الالتفات لا يستدعي سابقة التعبير بطريق آخر
بل يكفي كونه مقتضى الظاهر وذلك واما اعتبار التقديم والتاخير الاضافة بانه
اي الاعتبار الذي سوالتقديم والتاخير لان المراد به الامر الذي اعتبرته واعتبرت المعنى
نظرت اليه وراعيت حاله ولذا قال في صدر الفصل ان الفعل اعتبارات مجموعها راجع
الى الترك والاثبات الى اخره وضمير انه لاعتبار التقديم والتاخير وقيد الفاعل بالمعنوي
احترازا او مثل عرف زيد للاتفاق على امتناع تقديم الفاعل اللفظي وانه لا وجه
لارتكاب الوجه البعيد الذي هو الحمل على كونه بدلا عن الضمير وكان ينبغي ان يمثل نحو حل عرف
ايضا ومثل النوع الثاني بثلاثة امثلة لان التقديم اما الى واحد او الى اثنين متغايرين
او غير متغايرين في المتعدي الى الثلاث راجع الى الضمير اذ واحد مغاير واثنان غير متغايرين
ولا يخفى انه يجب في غير المتغايرين تقديم احدهما مثل زيدا علمت منطلقا او منطلقا
علمت زيدا وفي المتغايرين تقديمهما مثل زيدا درهما اعطيت ومثل النوع الثالث

للاضمار

بتقديم الفاعل على المفعول وبالعكس في تقديم الأول على الثاني وبالعكس في المتغايرين
وغير المتغايرين واقتصر ههنا من امثلة ما يتصل بالفعل على المفعول به الا انه اوما واشير
اليه في اثناء المباحث   لكن اي العالم بالفعل مخطئ في فاعل الفعل بان حسب غيرك
مثلا وانما هو انت او في تفصيل بان حسب انت مشاركة الغير وانما هو انت وحصل تقدم الفاعل
المعنوي وتقول انا سعيت في حاجتك رد الخطائه في تعيين الغير او في مشاركته معك وتؤكد
على الاول نحو لا غيري او لا غير واذا خطئه على الانه الصريح في نفي الغير وعلى الثاني نحو وحدي
وحدها لانه الصريح في قطع الشركة   شاهد صدق بالاضافة والحمل على الوصفية
على ما ذكرت من كون التقديم لنفي انفراد الغير او مشاركته لان انكار تعليم الكاتب الاه اما بحسن
ح اذ لو شاركه المخاطب او انفرد به لما كان يكون اعلم بحال الضب فيحسن من التعليم وحرش
الضب هو ان تحرك يده على جحره ليظنها حية فيخرج ذنبه ليضربها فيأخذه
وليس اذا قلت تحقيق وتوضيح لكون الحصر ورد الخطاء مستفادا من التقديم ببيان انتفائه
عند عدم التقديم بان لا يكون في الكلام فاعل معنوي مثل سعيت في حاجتك او يكون لكن
لم يقدم مثل سعيت انا في حاجتك واسم ليس ضمير الشان وخبره الجملة الشرطية او قوله
واذا ظرف لغو متعلق بليس وفاعل بحث ان يكون وفاعل يكون وهو تامة انتج اسمه
وهو وجود سعي وخبره وهو عند السامع وضمير منه للسامع وضمير موجود للسعي وضمير مقصودا
للموجود ومقصود منصوب معطوف على ان يكون وضمير بل اذا قلته للمثال الثالث اعني سعيت انا
في حاجتك لانه الذي يفاد به وجود السعي من غير شائبة تجوز في الاسناد الى المتكلم او سهو
او نسيان على ما هو فائدة التأكيد بخلاف سعيت في حاجتك فانه لا دلالة فيه على عدم التجوز
والسهو والنسيان اذ لا تأكيد وانما خص هذا بالبيان لانه محل الالتباس لما سعيت
فليتأمل فانه قد وقع في هذا المقام لبعض الاعاظم ما يقضي منه العجب واعجب منه انه لم ينبه
احد من فضلاء زمانه والناظرين في كلامه   وعند اي انما قصد بتقديم الفاعل المعنوي
افادة الحصر والاختصاص وان لم يكن الخبر فعلا بل صفة قوله تعالى حكاية عن قوم شعيب عليه
وما انت علينا بعزيز قصدا الى اختصاص النفي بمعنى ان عدم العزة مقصور عليك لا يتجاوز الى رهطك

لا بمعنى

لا بمعنى نفي الاختصاص بمعنى لست منفردا بالعزة وهو ظاهر واستدل على كونه للاختصاص
بقول شعيب عم في جواب هذا الكلام ارهطي اعز عليكم من الله اي من نبي الله فانه لو لم يكن
قصدهم اختصاص نفي العزة بل مجرد الاخبار بعدم عزته عليهم لم يستقم هذا الجواب
ولم يكن مطابقا لمقالهم اذ لا دلالة لنفي العزة عنه على ثبوتها للغير وانما يدل على ذلك الاختصاص
بنفي العزة واعترض صاحب الايضاح بان هذا من باب انا عارف وهو لا يفيد الاختصاص
وفاقا وانما يفيد التقديم على الفعل مثل انا عرفت وكون المشتقات قريبة من الفعل
في المعنى لا يقتضي كونها كالافعال في الاختصاص والتمسك بالآية ضعيف لجواز ان يكون
جوابا لقولهم ولولا رهطك لرجمناك فانه دل على ان رهطهم الاعزة حيث كان الامتناع
عن رجمه بسببهم لا بسببه ومعلوم بحسب الحال والمقام ان ذلك لاعزتهم لا لخوفهم والاعراض اقوى
ولا قائل بالحصر في مثل انا عارف وانت عارف وهو عارف لكن ذهب صاحب الكشاف
وغيره الى الحصر في مثل وما انت علينا بعزيز وما انت عليهم بوكيل وما انا بطارد الذين امنوا
مما يلي الضمير حرف النفي وان كان الخبر صفة لا فعلا ووجهه ان الضمير في مثل عارف انا مبتدأ لا عمل
كما في انا عارف فلا تقديم ولا حصر واما في ما عارف انا فهو فاعل واقع موقع الخبر والصفة معنى
الفعل حتى كان مع الفاعل كلاما تاما كصريح الفعل وكان ما انا عارف او بعارف بزيادة الباء
من قبيل ما انا عرفت في اعتبار التقديم وافادة الاختصاص بخلاف انا عارف وفي قوله من الله
اشارة الى دفع الاشكال بان كلامهم انما وقع في شعيب عليه السلام وفي رهطه وانهم الاعزة
دونه من غير دلالة على انهم اعز من الله تعالى وقد يجاب بان تهاونهم بنبي الله تهاون بالله
فحين عز عليهم رهطه دونه كان رهطه اعز عليهم من الله وبان المعنى ارهطي اعز عليكم من الله
حتى كان امتناعكم عن رجمي بسبب انتسابي اليهم وانهم رهطي لا بسبب انتسابي الى الله واني
رسوله وقوله علينا متعلق بعزيز وجاز تقديم المعمول ظرفا والباء مزيدة ولك ان تجعله
متعلقا بمحذوف يفسره الظاهر   ولذلك اي لكون التقديم مفيدا للاختصاص
بمعنى ثبوت الحكم المثبت او المنفي للمسند اليه المذكور ونفيه عما سواه يمتنع ان يقال ما انا
سعيت في حاجتك ولا احد سواي لان مفهوم ما انا سعيت ان غيرك سعى لتخصيص النفي

بك ومنطوق ولا احد سواى ان غيرك لم يبع فثنا قض وقول في الموضعين
لا انت لا دخل له في النهي لزوم التناقض واما سوسان للواقع ولذلك اذا
اكدت لانه لا دلالة على اختصاص النفي وثبوت اصل الفعل للغير فلا تناقض
ولذلك ايضا اى للكون المقدم لاختصاص النفي وثبوت اصل الفعل لغير الفاعل المقدم
وكونه في النفي للرد على اعتقد ثبوت الفعل للمذكور المقدم وكونه في النفي للرد على سيقبح
ان يقال ما انا رايت احدا من الناس لا ستلزامه ان يكون ردا على اعتقد انك رايت
كل احد واصاب في ثبوت اصل الفعل وانما اخطأ في الفاعل حيث زعم انه سبب
بالانفراد او مشاركة الغير فيجب ان تكون انت الفاعل مثبتا ان روية كل احد متحقق
لكن الرائي غيرك لا انت ولا يستقبح ذلك بدون التقديم سواء كان بدون تاكيد الفاعل
مثل ما رايت احدا او معه مثل ما رايت انا احدا لانتفاء موجب الاستقباح واما على
الاستحسان بلزوم وجود معتقد كذلك لا بلزوم الفساد في مدلول الكلام وهو وجود
انسان قد رأى كل احد لانه قد تعرض نحو ما انا سعيت في حاجتك ولا احد سواى
لفساد الكلام بحسب الدلالة على امر محال في جانب المتكلم فيخرج هنا للفساد وهو الدلالة
على امر محال في جانب المخاطب بعلم الامتناع ووجهين اجراء كل فيما اجرى فيه الاخر
فان قيل المنفي هو الروية الواقعة على احد من الناس واثبات بوقوعه في سياق النفي
فلا عموم في جانب الاثبات فلا يلزم الا وجود معتقد انك رايت احدا من الناس
والدلالة على ان غيرك راى احدا من الناس ولا استحالة في ذلك قلنا
لما كان التقديم لرد خطاء السامع في الفاعل مع اصابته في الفعل كان الفعل مثبتا
للغير على الوجه الذي نفي عن المذكور من العموم والخصوص وساير القيود سوى الفاعل
فلما نفي عن المذكور على وجه العموم في المفعول كان ثابتا لغيره كذلك ومعتقد السامع
ثبوته لك كذلك فيلزم ان يكون المخاطب قد اعتقد ان انسانا قد رأى كل احد واصاب
وان ذلك الانسان انت واخطأ وانت نفيت ان يكون انت ذلك الانسان
وقررت الروية على وجه العموم في المفعول لغيرك وبهذا يظهر ان هذا الاستحسان

جار في كل منفي عام مثل ما انا قلت شعرا ما انا اكلت اليوم شيئا ما انا رايت رجلا على
ما صرح به الشيخ عبد القاهر معللا باقتضائه المحال وهو ان يكون هنا انسان
قد قال كل شعر في الدنيا واكل كل شيء يوكل ورأى كل رجل وكذا اذا اخرج منه البعض
مثل ما انا ضربت الا زيدا لاقتضائه ضرب كل احد سوى زيد لانه في معنى ما انا ضربت احدا
الا زيدا ويظهر فساده ما قيل انه قد يسقط هنا لفظ كل من قلم الناسخ وانما الصواب
ما انا رايت كل احد وما قيل ان هذا مختص بلفظ احد لانه اذا لم يكن مبدل الهمزة
من الواو فهو اسم لمن يصلح ان يخاطب يستوي فيه المذكر والمونث والواحد والاثنان والجمع
ولا يستعمل في غير النفي الا مع كل تقول ما جاءني احد ولا تقول جاءني احد بل كل احد نص عليه
جمهور ائمة اللغة فهنا جاز في ما انا رايت احدا ان يكون بدون كل واما في الاثبات
فلا بد منه تحقيقا لمعنى الاختصاص فلا يكون الا مع كل وكان المعنى ان غيرى رأى كل احد وهذا
بخلاف احد بمعنى واحد في العدد فانه كثير في الاثبات مثل قل هو الله احد ويندفع ايضا
ما يتوهم من ان اختصاص النفي العام بالمذكور لا يقتضي سوى ان لا يصدق على الغير انه
لم ير احدا ولا استحالة فيه اذ يكفي في ذلك ان يكون قد رأى واحدا من الناس لان الايجاب
الجزئي كاف في رفع السلب الكلي نعم لو وقع الخطاء في فاعل النفي العام لا الايجاب بان اعتقد
المخاطب ان انسانا لم ير احدا من الناس واصاب وان ذلك الانسان غيرك واخطأ وانت
تريد رد خطائه في فاعل ذلك النفي العام المقرر صح منك ان تقول انا ما رايت احدا بتقديم
المسند اليه على حرف النفي بمعنى انا الذي لم ير احدا لا غيرى كما تقول انت لا تكذب قصدا
الى الاختصاص دون التقوى واما في ما انا رايت فالخطاء انما هو في فاعل الروية
لا نفيها ويجتر اى ولذلك يحترز والتعبير عن عدم التجوز بالنهي والاستحسان والاحتراز
على غاية افتنانه في الكلام وترك تعليل امتناع ما انا ضربت الا زيدا مما ذكر في ما انا رايت
احدا الى التعليل بان نقض النفي بالا يقتضي ان يكون ضربه وعدم الغير والا حرف النفي
يقتضي ان يكون ضربته بيان للامتناع بوجه آخر وتكثير للفايدة واتباع للشيخ عبد القاهر
وصاحب الكشاف وضم ايلائه حرف النفي اى جعل الضمير يلي حرف النفي ويتبعه بلا فصل

اي العموم في جانب النفي والاثبات

أي تقدم الضمير اشارة الى ان مجرد التقديم لا يقتضي ذلك كما لو قلت انا ما ضربت الا زيدا لانه في معنى انا الذي لم يضرب الا زيدا وهو صحيح اما ان نقض النفي بالا يقتضي ان تكون ضربته فظاهر لان الاستثناء من النفي اثبات واما ان تقديم الضمير يقتضي نفي ذلك فلانه يكون لرد الخطاء في فاعل فعل معين مقرر هو الضرب لغير زيد فيكون المعنى ان هذا الضرب الواقع على من عدا زيدا امر مقرر لكن فاعل غيري لا انا فلا يكون زيد مضروبا لك كما لا يكون مضروبا لغيرك ثم المتقضي ... هو هذا الضرب الذي وقعت المناظرة في فاعله فيكون هو واقعا على زيد ويلزم كون زيد مضروبا به غير مضروب بهذا الحال فاندفع منع صاحب الايضاح هذه المقدمة واما دفعه بان المنفي المتكلم هو الضرب المطلق لانه لم يذكر له مفعول فنفيه يستلزم نفي ضرب زيد وغيره لان نفي العام يستلزم نفي الخاص فلا يكون زيد مضروبا له وانما لم يحمل المنفي هو الضرب الواقع على من عدا زيدا لانه يستلزم ان يكون المخاطب قد اعتقد ان الضرب الواقع على كل احد سوى زيد ثابت للمتكلم فنفى ان يكون هو الفاعل لذلك الضرب المخصوص وهذا باطل فليس بشيء لان الاستثناء المفرغ صريح في ان المنفي ليس هو الضرب المطلق بل المقيد بمن عدا زيدا واستلزامه كون المخاطب معتقدا ان المتكلم قد ضرب جميع من عدا زيدا وكونه السبب في عدم صحة التركيب هو عين دعوى الخصم فكيف يلزم به فان قيل اذا كانت المناظرة في فاعل ضرب واقع على من عدا زيدا كان الاستثناء والاثبات في الكلام بطلان ذلك وبطلان اعتقاده وحينئذ لا يكون من نقض النفي بالا في شيء قلنا سلمنا صحة التقدير الا ان ظاهر الكلام على انه استثناء مفرغ من النفي فيكون النفي منتقضا بالا ولعل السؤال اقوى وعليك بالتامل والتدبر في بحث ما انا رايت احدا وما انا ضربت الا زيدا والتصفح لكلام الشيخ فان المقام من مطارح الانظار ومسارح الافكار ومعارك الاذكياء ومصادم الاهواء والحالة المقتضية للنوع الثالث اعني اعتبار التقديم والتاخير فيما سوى الفعل وغير الفاعل من المتعلقات هي ان يكون هناك من يعتقد وجود فعل وهو مصيب في ذلك لكنه مخطئ في المفعول او غيره من مقيدات الفعل وانت تقصد رده الى الصواب وما ذكر المصنف من كون الحالة جزئيا من جزئيات تقديم المفعول انما يصح على قصد التخصيص والكلام

واقع وفيه اشعار بان مثل ما زيدا ضربت لتخصيص النفي لا النفي المخصص على ما يسبق الى الوهم وانه لرد الخطاء في مفعول الفعل المثبت لا المنفي كما في قولك زيدا لم اضرب بالتقديم على حرف النفي وايضا وقوله والنهي الواقع اشارة الى دفع ما عسى يتوهم والاعتراض على اطلاق القول فيما سبق بامتناع ما انا ضربت زيدا ولا احد غيري وههنا بامتناع ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس يعني ان ما ذكرنا من النهي مختص بما اذا كان التقديم للاختصاص ورد الخطا في الفاعل او المفعول واما اذا كان التقديم لغرض آخر كما اذا ظن الفاعل الذي تقدم الذي تقدم المسند اليه او المفعول على الفعل ظنا فاسدا اي يعتقد قد ضرب عمرا او انك تعتقد كون زيد مضروبا لغيره ثم قال لك قولا كاذبا في صورة ظنه اي يعتقد قد ضرب عمرا زيدا ضربت اي لا غير ردا للخطاء اي بحسب ظنه وفي صورة ظنه انك تعتقد كون زيد مضروبا لغيره انا ضربت زيدا اي لا غيري ردا للخطاء اي بحسب ظنه فانه يصح منك ان تقول له ردا للمثال الاول ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس او للمثال الثاني ما انا ضربت زيدا ولا احد سواي كي يتقدم للمفعول في الاول والمسند اليه في الثاني لكونه شائعا وفق كلامه لا للاختصاص الذي هو منشأ لزوم التناقض بناء على وجوب ثبوت اصل الفعل لغير المذكور وهذا هو الوجه الواضح وبه يظهر انه حسن نقول ان الحالة المقتضية لكذا هي اذا كان كذا لا يراد به الحصر والاختصاص بحيث لا يكون تلك الحالة في غير ما ذكر فليتامل حتى لا يتوهم بطلان قوله فالحالة المقتضية للنوع الاول هي ان يكون هناك وجود فعل وعالم به الى آخره بناء على ان قصد موافقة كلام المخاطب حالة اخرى مقتضية للنوع الاول ويظهر ايضا انه يرد بان حالة يصح معها ان يلي المفعول او المسند اليه حرف النفي ثم يعطف عليه ما ينفي الفعل عن اصله ولا يثبت لغير المذكور اصلا لابانه يصحح المثال المعين الذي هو ما زيدا ضربت ولا غيره وما انا ضربت زيدا ولا احد غيري ثم انه يرشدك الى الصحيح بعينه فتامل وكذلك اي ومثل امتناعهم عن ان يقال ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس امتنعوا عن ان يقال ما زيدا ضربت ولكن اكرمته لان تقديم المفعول انما هو لرد الخطاء في المفعول وطريق الاستدراك فيه لكن ان يذكر المفعول الذي وقع عليه الفعل اي لكن عمرا والاستدراك بالفعل انما يصح اذا وقع الخطاء في الفعل

ففيه وقلت ما ضربت زيدا ولكن اكرمته   وكذلك اى ومثل انا ملك زيدا
عرفت افاد ان سامعك قد اعتقد معرفتك لغير زيد فقصدت رده عن الخطاء الى الصواب
كذلك الامر في المفعول بالواسطة مثل بزيد مررت اى لا بغيره كما توهمت ثم عمم الحكم فقال
والتخصيص لازم للتقديم ما حقه التاخير سواء كان فاعلا معنويا او مفعولا بلا واسطة
او بواسطة او ظرفا او حالا او غير ذلك من متعلقات الفعل ولا يخفى ان هذا اللزوم جزئي
اكثري لا كلي ولذا قال صاحب الايضاح انه لازم للتقديم غالبا الا ان البلغاء يجعلون
القليل بمنزلة المعدوم فلذا اطلق المصنف القول باللزوم مع ان المفهوم من اطلاقه الكلي
وما يقال ان المراد ان التخصيص لازم للتقديم الذي يبنى على الخطاء عنده ان قال التخصيص
لازم التخصيص وبالجملة قد يكون لا للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او التبرك او للاستلذاذ
او رعاية الفاصلة او نحو ذلك   نخصك بالعبادة اى نخصك بالعبادة عليك بدخول الباء
في المقصور عليه ما هو الاستعمال الشائع العرفي   وفي معنى قوله وبالآخرة عطف على في
معنى اياك نعبد بتقدير ترى ان المعاني يرهقك كذا على طريقة متقلدا سيفا ورمحا لكن
لا يستقيم لفظ يذهب على المبني للمفعول الا بتكلف فالوجدان يجعل جملة يذهب في معنى قوله
وبالآخرة عطفا على جملة تسمع ائمة علم المعاني يقولون في معنى اياك نعبد اي ولذلك يذهب
في معنى قوله وبالآخرة وعدل الى هذا لانه كانه لا يرتضي ما ذهب اليه صاحب الكشاف في الآية
والتوضيح وليس في الكلام من الآية بمعنى ان كلا من تقديم بالآخرة وتقديم هم للتخصيص بمعنى ان
المؤمنين بالآخرة يوقنون لا بغيرها كما هو حال اهل الكتاب وانهم هم الموقنون بالآخرة
لا اهل الكتاب لانهم يزعمون ان ايقانهم ليس في الصحة بايقان ففي الآية تعريض لهم
من جهتين هذا ولكن ما ذكر بعد هذا من قوله وفي قوله لكونوا يقولون وفي قوله لالى الله تحشرون
يقولون بانه ذلك لكونه عطفا على قوله وفي معنى اياك نعبد يقولون داخلا في حيز تسمع ائمة
علم المعاني فهو الحكم لا تخلو العبارة عن تعسف ثم ان ضمير انها الموضع للقصة وضمير فيها
في المواضع للآخرة ولزم في الاخير تعلق الظرفين اعني فيها وفي الجنة بلا يتلذذون على ان الثاني
بدل من الاول او قيد للمقيد بالاول والا فلا يصح تعلق حرفي جر بمعنى واحد بفعل واحد ليست

بالآخرة

بالآخرة خبر ان الآخرة وايقانهم عطف على الآخرة في بان الآخرة وفي في نفس ومن
الايقان حال منه قدم على المجرور ادا وعى محذوف يفسره في شيء وعند الله في المعنى متعلق
بقوله في الآخرة ولا يظهر له عامل في اللفظ وكانه ما يشوبه مضمون الكلام من معنى الاتصاف
والانتساب   وفي الآخرة اى الوضح ويكون الرسول عليكم شهيدا اختصاصهم
بكون الرسول شهيدا عليهم اى معدلا مزكيا لهم وعدى بعلى لان الشهيد كالرقيب والمهيمن
كنت انت الرقيب عليهم واما في شهادتهم على الامم بان الرسل قد بلغتهم فكلمة الاستعلاء
على اصلها   وتراهم عطف على تسمع والضمير لائمة علم المعاني يحملون تعريف الناس
في قوله تعالى وارسلناك للناس رسولا على الاستغراق ليكون المعنى ارسلناك رسولا
لجميع الناس لا لبعضهم الذي هو العرب كما زعم طايفة ولا يحملونه على تعريف العهد او الجنس
لفساد المعنى اذ معنى التخصيص الاثبات للمذكور والنفي عما يقابله والمقابل للبعض المعهود
هو الكل فيصير المعنى لهؤلاء الناس لا لكلهم والمقابل لجنس الناس جنس الجن فيصير المعنى
لجنس الناس لا لجنس الجن وكلا المعنيين فاسد لانه رسول لكل الناس لا لبعضهم خاصة
وللانس والجن لا للانس خاصة وهذا ظاهر وانما الكلام في امرين احدهما جعل المقابل
للمعهود هو الكل وانما مقابله البعض الآخر من الجنس فالاولى ان يقال لو حمل على العهد
لكان المعنى لهذه الحصة والناس كالعرب مثلا لا للحصة الاخرى كالعجم وثانيهما جعل للناس
متعلقا برسولا قدم للتخصيص وانما هو متعلق بارسلناك او حال من رسولا وقد كان صفة له
في الاصل فلا يكون من التقديم على العامل بل من تقديم بعض المعمولات على البعض وهو ليس
للتخصيص بل المراد ان التقييد بالحال ايضا تخصيص بمنزلة الوصف فيدل بحكم مفهوم المخالفة
على نفي المقابل وبتم الكلام ويشبه ان يكون تغير الاسلوب وترك عطفه على الآيات
السابقة الواقعة في حيز تسمع اشارة الى هذا وكذا ارادفه بقوله ولافادة التقديم عدم
التخصيص في الاثبات للمذكور والنفي عما يقابله تراهم يتوقفون على التقديم الذي يفيد
التخصيص ما يتوقف على نفس التخصيص بالوصف والشرط ونحوهما فكما يتوقف على التخصيص
بالوصف في ما ضربت الا اخوك بمعنى ما ضربت اخاك الا اكبر انه ينبغي ان يكون ضاربا

لا حجة في الاصول كمفهوم المخالفة المسمى بدليل الخطاب وفحوى الخطاب ولحن الخطاب للاكثر
الفقيه لغوا كذلك يزعمون على التقديم المفيد للتخصيص في ما زيدا ضربت انه ينبغي ان يكون
ضاربا لانسان آخر سوى زيد لئلا يكون التقديم الذي هو تصرف زايد في اصل الكلام خلوا
ولاجل ان التقديم يستلزم ضرب انسان آخر كلا والتاخير لا يجوزون ما زيدا ضربت ولا احدا
من الناس لمناقضة منطوق العطف مفهوم التقديم ويجوزون ما ضربت زيدا ولا احدا من الناس
لعدم المانع اذ لا دلالة في ما ضربت زيدا على كونه ضاربا لانسان آخر الا عند من يقول بمفهوم
اللقب وهو باطل عند الجمهور ولو سلم فانما يكون عند الاطلاق وههنا قد قرن به ما ينفيه
اعني ولا احدا من الناس فان قيل فهج مثله في ما زيدا ضربت ولا احدا سواه وينبغي ان يجوز
كما يجوز ما ضربت اكبر اخويك ولا اصغرهما لاضمحلال المفهوم في معارضة المنطوق
قلنا افادة التقديم للتخصيص عندهم بمنزلة المنطوق فلذا امتنع ذلك اللهم الا بما سبق
من الظن الفاسد وهو لغاية قلته ملحق بالعدم وقوله فيذهبون ليس محل الفاء اذ لا
جواب اذا الملاءنة اتى بالفاء لتميز عن يذهبون الملة الذي يتعلق كما اذا قيل المصدرية
اي ذهابا مثل ذهابهم هذا فالوجه ان يحمل عطفا على محذوف اي يتوعون فيذهبون
ونسمعهم عطف على تراهم وان المعنى بالكسر عطف على تقديم الظرف والقول الغائلة
والصداع او الاثم او اغتيال العقول اي اخذها من حيث لا يدرى وينزفون بضم الياء
وفتح الزاي معناه لا يسكرون من نزف الرجل ينزف على بناء المجهول اذا ذهب عقله
من السكر وقوله على الخصوص في موقع الحال من ضمير لاغتيال والمعنى ان عدم الغول مقصور
على خمور الجنة لا يتجاوزها الى خمور الدنيا كما تقول ما بهذا امرت ولا بهذا اخلفت ولو قدم
في لا ريب فيه لصار المعنى ان عدم الريب مقصور على القرآن لا يتجاوزه الى ما عداه من الكتب
السماوية لانه المقابل للقرآن فيفسد المعنى بتخصيص نفي الريب بالقرآن قصره عليه والبواقي
داخلة في المقصور عليه على عكس ما هو الاستعمال الشايع العرفي وقوله دليل خطاب
تمييز اي من جهة دليل الخطاب ومفهوم المخالفة وتنكيره نبا للتقليل لانه اللازم من التخصيص
وفي ايراد الامثلة تنبيه على ان المراد بالتقديم الذي يلزمه التخصيص اعم من تقديم معمولات الفعل

عليه فانه من تقديم المسند على المسند اليه واذا اعتبرت رد الخطاء كان ردا على من زعم
ثبوت الغول فيها كما في خمور الدنيا لا من زعم انتفاء الغول عنهما جميعا فليتدبر
وعلى هذا متعلق بافاد الواقع جواب حتى اي وعلى قياس افادة ما سبق
من تقديم معمولات الفعل الاختصاص افاد تقديم الظرف الذي هو اذا خلوت على عامله
الذي هو قرأت قصر القراءة على الظرف يعني لا اقرأ الا اذا خلوت كما في زيدا مررت
فانا اذا معمول اقرأ وحق المعمول التأخر عن العامل ولما كان في تعلق الظرف بقرأت لا بخلوت
وفي كون حقه التاخير ليكون من قبيل تقديم ما حقه التاخير وفي كون الحصر مستفادا من التقديم
لا من مجرد مفهوم الشرط كما في ان خلوت قرأت نوع خفاء قال فافهم لما عرفت
ان حال التقديم اي الحالة التي يحصل فيها التقديم وانما عرف ذلك من قبل انه اورد المثال
الجزئي من المفعول به على قصد التصوير والتمثيل وانما اراد الحكم الكلي لكل معمول قدم على عامله
فصرح ههنا بالمقصود لوضوحه بتكثير الامثلة وتحقق معانيها وقوله وغير ذلك من متعلقات
الفعل كالمصدر في ضربا شديدا ضربت والظرف في مثل في المسجد صليت والمفعول له في مثل
للتاديب ضربت والحال في مثل راكبا مررت ونحو ذلك وقوله فاذا نفيت من كان اعتقد
اعتقادا خطاء من الفاعل في ما انا ضربت في المفعول في ما زيدا ضربت وكذا بواقي
المتعلقات استدعى المقام غير ذلك الفاعل والمفعول مما وقع الفعل عنه او عليه
لان التقدير وقوع الفعل واذا اثبت غيره كان اعتقد من الفاعل والمفعول
مثل انا سعيت وزيدا ضربت استدعى المقام نفي اعتقده كون اعتقاده خطاء وانما قال
في الاول بحكم نفيك مع الاثبات وفي الثاني اثباتك مع النفي لانه الذي يغير ويحقق بالمنطوق
وانما الآخر مستدعى المقام بحكم المفهوم ويفيد التقديم في المسند اليه والمفعول
والظرف وغير ذلك بعد التخصيص على الوجه المذكور نوع اهتمام من المتكلم بشان المقدم
في ان تعلق به الحكم مدحا كان او ذما او كراهة او استلذاذا او غير ذلك على حسب
حال ما يقصد تخصيصه بالمقدم واذا كان كذلك كان على المؤمن اذا اراد تقدير الفعل
في بسم الله ان يقدره مؤخرا ليفيد مع التخصيص الاهتمام بشان اسم الله تعظيما له وتبركا به

وكانه ناظر بك ومتلبس حال كونك قايلا اذا كان الواجب تقدير الفعل موخرا فما بال قوله
اقرا باسم ربك عند الذكر دون الحذف كاينا مقدم الفعل والحال ان كلام الله تعالى احق
رعاية ما يجب رعايته وكان الواجب فيه تاخير الفعل ليفيد التخصيص والاهتمام كما في قولك
بسم الله عند كل امر ذي بال حيث يحمل في تقدير بسم الله افعل لا افعل بسم الله فالوجه المختار
في الجواب عند المصنف ان يكون هذا ايضا موخر الفعل بان يحمل باسم ربك متعلقا باقرا الذي
بعده ومعنى اقراء الاول افعل القراءة واوجدها كما في فلان يعطي اذا جعل على سبيل الفعل
منزلة اللازم بمعنى يفعل الاعطاء ويوجد حقيقته بلا على حذف المفعول قصدا الى التعميم
كما في قوله تعالى والله يدعو الى دار السلام اي كل احد انما اثره على ما ذكره صاحب الكشاف
من انها اول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة اهم باعتبار هذا العارض وان كان ذكر الله
اهم في نفسه ترجيحا لما بالذات على ما بالعارض والحاقا للفرد بالاعم الاغلب وان جعل
بسم الله متعلقا باقراء الاول وباسم ربك بالثاني يسقط السوال عن اصله ثم في كلامه
دلالة على ان تعلق اقراء باسم ربك تعلق المفعول به على زيادة الباء للتاكيد والثبات
كما في اخذت الخطام واخذت بالخطام وفي الكشاف انه تعلق للاستعانة كما في كتبت بالقلم
او تعلق الملابسة كما في تثبت بالدهن على معنى متبركا باسم ربك اقراء والحالة
المقتضية للنوع الثالث وهو اعتبار التقديم والتاخير فيما بين ما يتصل بالفعل هي كمال
العناية به والاهتمام بشان ما يقدم وقوله وايراده حقه الجر عطفا على العناية
الا ان الرواية بالرفع عطفا على محل العناية لكونه اسم الكون بتقدير ان يكون العناية
وفي محل ان يكون خبر احدهما وثانيهما تسامح ظاهر وان حمل على حذف اللام اي احد النوعين
العناية والاهتمام لان يكون اصل الكلام في ذلك الشيء الذي يقدم هو التقديم وثانيهما
العناية والاهتمام لا يحل ان يكون العناية بتقديم ما يقدم والاهتمام بشانه لكونه
نصب عينك لذاته او لامر عارض وينبغي ان لا يذهب عليك ان كلامه وان كان
ببيان جهة التقديم والتاخير فيما هو من معلقات الفعل الا ان قاعدة نوعي العناية والاهتمام
الى النوعين اعم من ذلك ولفظ ما يقدم غير مخصوص بمتعلق الفعل بدليل انه جعل تقديم المبتدا

على الخبر والعامل فعلا كان او حرفا او اسما على المعمول من هذا القبيل فظهر انه يسقط
الاعتراض بانه جعل تقديم المفعول على الفعل مثل وجه الحبيب اتمنى من هذا الباب وليس منه
ولا يحتاج الى الجواب بان الغرض التقديم على الفاعل الا انه لم يمكن بدون التقديم على الفعل
لكون الفاعل متصلا به كالمبتدا الموخر قد مر وجه تقديمه في تقديم المسند اليه
وكذا وجه تقديم ذي الحال على الحال وقيد الموخر احترازا عن مثل في الدار رجل وجاءني راكبا رجل
واما وجه تقديم العامل فهو انه بمنزلة المؤثر والمعمول بمنزلة الاثر ووجه تقديم الفاعل على
المفاعيل انه ركن من الكلام وبمنزلة الجزء من الفعل واما ترتيب المفاعيل فكلام المصنف
يشعر بان الاصل تقديم المفعول به بلا واسطة ثم بواسطة ثم ظرف الزمان ثم المكان
ثم المفعول المطلق ثم المفعول له وقيل الاصل تقديم المفعول المطلق لكونه جزء مدلول
الفعل والباقي كما ذكره وكان المصنف نظر الى لفظ الغاية في المفعول المطلق ولم يذكر المفعول معه
لكونه عنده منصوبا بالواو وملحقا بالمفعول وافرد للتمييز مثالا دون ان يقول عندي طيبا
غضنبا لئلا يكون متعلقا بصريح الفعل وقوله او في حكم فاعل بالتنكير لئلا يوهم بفاعل باب اعطيت
فان المفعول الاول ليس في حكمه بل في حكم فاعل مجرده مثل عطوت بمعنى تناولت او عن ذلك
مثل اكتسيت ولا يخفى ان باب اعطيت عبارة عن كل متعد الى مفعولين متغايرين
فلا حاجة الى عطف كسوت ووجه كون الاصل ذكر التابع مع المتبوع انه متحد به من جهة
كونهما باعراب واحد من جهة واحدة مع كونه نفس المتبوع في الغالب ولا نفصال الا بالذات
في المعطوف قال وكذلك عرفت انا وفلان نفسه يعني انه مع مغايرته للمتبوع كسائر التوابع
في استحقاق ان يذكر مع المتبوع لما ذكرنا وعند اجتماع التوابع قيل الاصل تقديم النعت
ثم التاكيد ثم البدل او البيان وقوله وغير ذلك مجرور معطوف على التوابع وذلك
كالمفعول الاول من باب اعلمت والاسم المبهم على التمييز والمستثنى منه على المستثنى
وقوله بوصف الاصالة في موقع الصفة للموضع وبالاطلاق متعلق بالاصالة اي لا الاصالة
الى معين باعتبار شرط وقيد كالخبر الذي يكون للمتعلق ضمير في المبتدا مثل في الدار صاحبها
وكالمفعول الذي يكون للفاعل ضمير فيه مثل ضرب زيدا سيده   وباينهما الى ثانية النوعين

وصح تقديمه وشانه وكونه واليه لما تقدم وكما تجدك في موقع الحال او الجر المحذوف وقوله
وقيل عطف على قارى اى نثر واذا متعلق بتجدك او بتقول وهو ثاني مفعولي تجد وقد تقدم
عطف عليه اما لكونه في معنى يريدان تقول او على القلب مثل كبت فيعثر والوجه انه
تفسير وحق المفسر ان يكون بعد المفسر في الذكر وان تقدم في الوجود يقف تنزلك
اى يقوم على الجلد فزعا وتقول لله شركا بتقدير لله عرفت شركا على قصد الاستفهام
للتوبيخ والانكار والتعجب وعليه وجعلوا لله شركا بدل جعلوا شركاء الله اى اشتواى زعمهم
لله في الآية والمثال مفعول بواسطة قدم على الذى بلا واسطة واما لو جعلنه في الآية
المفعول الثانى فتقديمه على اصله كما في قولك في الدار رجل او لعارض عطف
على لكونه في نفسه وهو خبر يكون والمستتر في يورثه لعارض مع البارز لما يتقدم وذلك
اشارة الى كونه نصب العين متزايد الالتفات اليه وحاصل الكلام انه ذكر من غير اربعة
امثلة للعارض الذى يورث الاهتمام بشان ما يتقدم والالتفات اليه وبين وجه ايرا ثها
ذلك ثم ذكر اربعة امثلة من القرآن على وفقها بالترتيب كما لا يخفى على الناظر وقوله ملفت
الخاطر ثاني مفعولى توهمت اى ظننت والمقبل من انت وسطوه معنى وفاعله ضمير من انت
ومفعوله الهالك وضمير وله وتذكر لمعنى وكما متعلق بلا تتوقف والكاف للقران في الوقوع
مثلها في قولك كما دخل زيد خرج عمرو وضمير له لصاحبك ضمير توردة لكتابة الآخر ومفعول عطف
على تجدين والواو في والمعنى للعطف على المعنى الاول وقد تقدم عطف على مفعول كما وجد منك
المعنى المذكور عارض اورث الكتابة الآخر ان يكون نصب عينك وملتفت خاطرك وهذا المثال
نواقوله تعالى في سورة القصص وجاء رجل من اقصى المدينة وفي يس وجاء من اقصى المدينة
رجل او كما اذا وعدت هذا المثال نواقوله تعالى في سورة المؤمنين لقد وعدنا
نحن واباؤنا هذا وفي سورة النمل لقد وعدنا هذا نحن واباؤنا وضمير وقوعه وتبعده وتبعيد
واباه والتكار واليه وذكر للموعود الذى هو ما انت تستبعد وقوعه وضمير نفاوته
للانكار وذاك اى ذاك التفاوت الذى هو في الضعف والقوة ووجه متعلق بالتفات
وفاعل تجد ضمير جهة وقوله تجد خبر انك وحال التفات ظرف متعلق به وفي الاول متعلق بأوجبت

او انكرت

او انكرت وجملة اذا انكرت اوجبت خبر انت وثم حالة كذا مبتدأ خبره اى تكون في الاول
وعلى من يروح في الثانى وقوله قد ذكر منصوب معطوف على تقول وكذا قد تقدم ووجه الفاء
قد سبق والمرفوع الذى ذكر المنكر بعده هو الفاعل وتاكيده وما عطف عليه والمرفوع الذى
قدم المنكر اعنى هذا عليه هو التاكيد والمعطوف لامتناع التقديم على الفاعل اذا كان
ضميرا متصلا فان قلت هلا قيل لو وعد هذا انا بانفصال الضمير بناء على الفصل
لعرض كما في قطر الفارس الا انا وانما المدافع عن احسابهم انا قلت يجوز في حكم العا
لكن لا ارى له مساغا في النحو واستعماله في الكلام مثل الذى في قولك هذا او
قوله تعالى وقال الملاء من قومه الذين كفروا بتقديم من قومه وقوله او مثل الذى في قوله تعالى
برب هارون وموسى بتقديم هارون حتى انا يراث التاخير للاشتباه في ان الجماعة
من مجيئك عارض اوجب تقدم من مجيئك وهو حال من الجماعة على التى اوردتها وهو صفتها
مع ان اصله ان يذكرها بلا فاصل والمحافظ على السجع عارض اوجب الاهتمام بالمحرر حتى قدم
على المفعول بلا واسطة واعترض الايضاح بان التقديم لدفع الاشتباه او للرعاية على
السجع والفاصلة ليس من التقديم لعارض يورث الاهتمام موقوع بالمنع وهنا العارض
المورث للاهتمام بشان ما يقدم مع اخره في نفسه التاخير فتاتي جمع فشاء موضع الحدوث
والحصول لطيفا منفخا المضمار الموضع الذى يضمر فيه الخيل والضليع القوى من الضلاعة
القوة وشدة الاضلاع وعن ابن السكيت الوفر الضليع التام الخلق المجفر الغليظ الالواح
الكبير الحصب والظالع من ظلع البعير اذا غمز في مشيته وقوله هنالك اى في مضمار المذاكر
وقوله لحرد الذكر يشير الى انه لا بد من الذكر وقوله لله دره دعاء بالخير واصل الدر اللبن
وهو للخير عندهم في المطهرة والاصل في العربية وتعدية الاحاطة على اعتبار معنى الاشتمال
ومقتضيات الاحوال بالفتح نسخة المصنف وبالكسر نسخة الاكثرين اى الاحوال المقتضية
وقوله لا يرى شاؤها اى من لطائف العبارات استيناف لبيان فاعله وضمير عليه للفتح
وفيه للتنزيل وما هو فيه هو التقديم لعارض يورث الاهتمام واذا اجيب فمتعلق بمستغنى
وضمير بها ونظائرها وتخيرها للامثلة سل عيسى من يحيى وبولس وشمعون ورجل

ومن متعلق بنزلني ومراع على معنى ان
كل اعتبار لطيف روعي في كلام البلغاء
على وجه لطيف وطريق بديع روعي في التنزيل
على وجوه كثيرة من اللطف كل جمع جمع

هو حبيب النجار يسعى يشتد عدوا لينظر الرسل عليهم من اهل انطاكية في حقهم والقرية انطاكية
انهم كوا جدوا وبحوا واستقر في الامر الحق وحج وخبر كان لاشتمال الكلام على سوء المعاملة
والتاكد قبله للخبر وتربة ومثبتا تمييز وتفسير للضمير وقوله الا كانت مفعول نجيلا اي حال الكفر السامع
يجيل في فكره هذا المعنى وعبر عن القرية بالمدينة تحقيرا لها والحاقا للاطراف والحواب وههنا اي
ظرف لغو متعلق بكان وضمير عليهم للناس او الحديث او للذي اخذ في القصد وضمير مركوم
وكان للقطر هو مثبت خبر وضمير له لذكره ومنها ان قال في سورة المومنين قالوا
ايذا متنا وكنا ترابا وعظاما ائنا لمبعوثون لقد وعدنا نحن واباؤنا هذا من قبل ان هذا
الا اساطير الاولين وفي سورة النمل وقال الذين كفروا ائذا كنا ترابا واباؤنا ائنا لمخرجون لقد
وعدنا هذا نحن واباؤنا من قبل ان هذا الا اساطير الاولين واذا الداخل عليه همزة
الاستفهام متعلق بما يدل عليه الجملة الاسمية المصدرة بالاستفهام المؤكدة بان واللام
للايذان بما لعتهم في الكفر والاستهزاء من معنى الفعل اي نبعث ونخرج وهذا اشارة
الى البعث والاخراج من القبور وقوله هناك اشارة الى الاية الاولى وههنا الى الاية
التي في سورة النمل والبنى بالضم جمع بنية ومنها اي من الامثلة ان قال في موضع
من سورة المومنين فقال الملأ الذين كفروا من قومه ما هذا الا بشر مثلكم يريد الاشراف
من قوم نوح وفي موضع آخر من سورة المومنين ايضا وقال الملأ من قومه الذين كفروا وكذبوا
بلقاء الاخرة واترفناهم في الحيوة الدنيا ما هذا الا بشر مثلكم وقوله وهو اي الذكر بعد الصفة
موضع المجرور كما عرف من ان حق التابع ان يذكر بعد المتبوع ثم يوتى بالحال وقوله واتصل بمجرور الوصف
للملأ هو الموصول بصلة فتمامه بتمام ما دخل في الصلة من الجمل الثلاث المتعاطفة التي ثالثها
واترفناهم في الحيوة الدنيا اي نعمناهم بكثرة الاموال والاولاد وما هو من ملاذ الحيوة حتى طغوا
الدنيا وضمير احتمل للمجرور والمراد به حينما ذكرناه المجرور والمعنى انه يحتمل ان يكون من جملة ما صح
الدنيا وان لم يقع ههنا وقد يقال المراد ان المجرور بعض الصلة التي هي الجار والمجرور
وقد يروى صلة الدنيا بالنصب على ان من اسم كان اي هذا اللفظ وما كان لا يخفى ان تعلق
من قومه بالدنيا وان جاز من حيث انها اسم تفضيل من الدنو ثم جعل اسما للدار كما في حيوة الدنيا

منها صح

بالاضافة

بالاضافة لكنه بعيد من جهة المعنى ليس بحيث يورث الاشتباه ومنها ان قال
في سورة طه فالقي السحرة سجدا قالوا امنا برب هارون وموسى وفي سورة الشعراء فالقي
السحرة ساجدين قالوا آمنا برب العالمين رب موسى وهارون وكلامه يشعر بان التقديم في كلتا
الآيتين لعارض المحافظة على الفواصل الالفية في طه والنونية في الشعراء لكن لا يخفى انه ليس
من قبيل تقديم ما حقه التاخير الا في طه بناء على ان موسى اكبر سنا واعظم قدرا وقال الآخر
قدم هارون لانه لو قدم موسى لربما اوهم ان المراد برب موسى فرعون لانه الذي رباه في صغره
وذكر هارون على سبيل التبعية فانما يصلح بيانا لعارض آخر في تقديم هرون من قبيل دفع خلاف
المقصود لا دليلا على كونه الاصل فما كان الغرض اي من ذكر الامثلة الا مجرد
التنبيه على التقديم لعارض دون التتبع لنظائر الامثلة وضبطها للمطالب وختم بين حال
من ضمير لنقتصر وللانواع الثلاثة في اعتبار التقديم والتاخير فيما بين الفعل والفاعل المعنوي
وما بين الفاعل وغير الفاعل المعنوي وما بين متعلقات الفعل يريد ان ما ذكر من الحالات
المقتضية للانواع الثلاثة قد يخالف مقتضياتها ويخرج الكلام على خلافها بناء على حالات
غير ظاهرة كما هو الحكم في سائر مقتضيات الاحوال مثلا قد يتحقق المقتضي المذكور لتقديم الفاعل
المعنوي او المفعول على الفعل ولتقديم الفاعل على المفعول او بالعكس ويترك التقديم
بناء على عرض آخر كما اذا نزل الخطاء في المفعول منزلة عدمه فيترك التقديم او الاصابة
فيه منزلة الخطاء فيقدم وذلك لاعتبارات خطابية لا يخفى على الفطن
واما الحالات شروع في تلك المعرض اللذين عقد الفصل لهما وهما التكلم في الترك والاثبات
والاظهار والاضمار والتقديم والتاخير للفعل وما يتعلق به والتكلم في تقييد الفعل بالقيود
الشرطية وعبر عنها ههنا بالشروط الجملية وفصلها حروفا واسما واعاد الكاف في لو
لتفردها بعدم عمل الجزم اصلا وعدم افادة معنى الاستقبال وذكر اذ وحيث مع ما
اذ هما بدونها لا تعملان في الشرط بخلاف اذا ومتى واين الا ان اذا انما تجزم
في الشعر مثل واذا تصبك خصاصة فتحمل واصل جميعها ما على الصاق الا انها تعتبر
بما الشرطية كما تتصل باذا ومتى وان لافادة زيادة الابهام اما ان فهي للشرط

اى لتعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة في الاستقبال والاصل فيها الخلو عن الجزم
بوقوع الشرط واللاوقوعه ايضا بدلالة قوله وهو لا يعلم أكرمه ام لا وبدلالة انه جعل
ان لم اكن لك اباً خارجاً عن الاصل لنكتة مع ان الجزم فيه انما هو بلاوقوع الشرط الذى
هو عدم كونه اباله لا بوقوعه على ما سبق الى بعض الاوهام وقد اطبقوا على ان الاصل في ان
المحتمل المشكوك وانها تستعمل فيما يترجح اى يتردد بين ان يكون وان لا يكون واغا خص
المصنف الخلو عن الجزم باللاوقوع لاشتراك بين ان واذا ومقصوده هنا ذكر ما به تتمايزان

واذا استعملت ان في مقام الجزم اى القطع بوقوع الشرط او لا وقوعه
في المستقبل لم يخل من او استعمالها لنكتة تناسب ذلك لامتناع مخالفة الاصل في الكلام
البليغ بدون نكتة اى لطيفة مبنية على تامل من نكت في الارض بالقضيب ونحوه اذا ضربها واثر
فيها على ما هو فعل المتامل وحصر النكتة في تجاهل المتكلم وعدم جزم المخاطب جميعا او تقديرا
فقوله ان صدقت يحتمل ان يكون للتجاهل وان يكون لعدم جزم المخاطب بصدقه وان لم اكن
لك اباً مبنى على تنزيل المخاطب منزلة الجاهل بلاوقوع الشرط الذى هو انتفاء ابوته له
مع ايجاده بانك ابن لعالم تحقيقه لانه لا يجرى على موجب علمه من مراعاة حقه فكانه
غير عالم والامتناع متعلق بقطعا يدرك برهان الاصل في كل من جملتى الشرط والجزاء ان
يكون فعليه استقباليه لا اسميه ولا ماضويه اما الشرط فلانه مفروض الصدق في المستقبل
فلا يناسبه ما يدل على الثبوت او المضى واما الجزاء فلانه معلق بالشرط الذى هو محتمل
مشكوك لا محقق مقطوع فبطريق الاولى لا يكون هو مقطوع التحقق فلا يناسبه
الا لفظ المضارع فلا يترك في الكلام البليغ الى الماضي المؤذن بالتحقق نظرا الى لفظه
وان نقل بواسطة اداة الشرط الى معنى الاستقبال الا لنكتة تناسب ذلك لان
العدول عن مقتضى الحال بلا نكتة خروج عن البلاغة وانما لم يتعرض لهذا في جانب الشرط
لظهوره بل اكتفى بما سيذكره من نكتة استعمال ان مع الشرط الماضي ومثل لنكتة العدول
عن المضارع الى الماضي بما في قوله تعالى ان يثقفوكم الآية فانه ذكر في موضع جزاء هذا الشرط
ثلث جمل متعاطفة كل منها مستقل بالجزائية مضمون الاولى كون المشركين اعداء للمؤمنين

اى اظهار علم العداوة ومقتضياتها والا فنفس العداوة متحققة غير متوقفة بوجدانهم ومضمون الثانية
بسط الايدى بالقتل والضرب والالسن للايذاء والشتم وقد ذكرنا بلفظ المضارع كما هو
الاصل ومضمون الثالثة ودادتهم كفر المؤمنين ورجوعهم عن الاسلام بمعنى اظهارهم واجتهادهم
في حصوله وارتدادهم وقد ذكرت بلفظ الماضي للدلالة على ان لزوم هذا المعنى للشرط
وحصوله على تقدير حصوله اوضح واثبت من الاولين بحيث لا شبهة في تحققه اصلا اذ ربما
يتركون الاولين لدى المصادقة بتذكر ما بينهم من القرابة والصداقة ويجانبوا عليهم
اذا ملكتم فانتج وهذا حاصل ما قاله في الكشاف الماضي وان كان يجرى في باب الشرط مجرى
المضارع في علم الاعراب فان فيه نكتة كانه قيل وودوا قبل كل شيء كفركم وارتدادكم يعنى
انهم يريدون ان يلحقوا بكم مضار الدنيا والدين جميعا واسبق مضارهم واولها عندهم
نوال دينكم الذى هو اعز عليكم من ارواحكم بحيث تبذلونها دونه واما جعل ودوا لو تكفرون
حالا او عطفا على الشرطية لا الجزاء فمنزل للاقرب المشتمل على النكتة السرية بلا نكتة
واذا الشرط قصد الى ذكر كلمات الشرط من الحروف والاسماء واحدا فواحدا والا كان المناسب
ان يقول اما ان واذا فللشرط في الاستقبال ثم يفرق بينهما واكتفى في ذكر كلمة اما بان
لانها الاصل والعمدة والسابق في الذكر فكانها مذكورة في البواقى المعطوفة عليها وذكر
لاذا الشرطية لا هو نص في ذلك لا يحتمل مجرد الظرفية وذلك بدخول اذا المفاجأة
في جزائها مثلها في جزاء ان لان معنى اذا المفاجاة من معنى الفاء بخلاف اذا جئتنى اكرمك
فانه يجوز ان يكون مجرد ظرف متعلق باكرمك واما في مثل اذا جئتنى اكرمتك بلفظ الماضي
ومعنى الاستقبال فهى ايضا للشرط والا لم ينقلب الماضي الى المستقبل ولم يستقم الكلام
بمنزلة ان تقول اكرمتك اذا جئتنى الآن اوقيل ان يجعل تعبيرا عن المستقبل بلفظ الماضي
تنبيها على تحقق وقوعه والاصل فيها اى في كلمة اذا قطع المتكلم بوقوع الشرط
بحكم الوضع ونظرا الى الاستعمال وينقسم الى القطع به بطريق التحقيق كما في اذا طلعت الشمس
فاني افعل كذا والقطع به بسبب اعتبار من الاعتبارات الخطابية مثل اذا جاء الحبيب
فكذا اذا ظهرنا للشيعة بذلك وانه بمنزلة القطعيات واذا انعم الامير الا لو لطفها ...

للوثوق بكمال كرمه قال الشاعر علي اذا ما قيت ليلى بخلوة
زيارة بيت الله رجلاى حافيا رجلاى فاعل زيارة وحافيا حال من ضمير المتكلم لانه
في معنى زيارتي بيت الله حافيا وقال ابو الطيب اذا انت اكرمت الكريم ملكته
وان انت اكرمت اللئيم تمردا فقول قطعا نصب على المصدر من القطع او من فعل في معناه
او نصب بتقدير اعني وتحقيقا بمعنى محققا واو باعتبار معنى قطعا مقرونا باعتبار او كائنا
بسبب اعتبار والاعتبارات التي يناسبها القطع بوقوع الشرط كثيرة جدا
وسوا النكتة اي كون الاصل فيما القطع بالوقوع هو السبب في تغليب لفظ الماضي مع لفظ ان
على لفظ المستقبل في الاستعمال يعني ان استعمال اذا فعلت اغلب واكثر من استعمال اذا افعل
لان الماضي وان نقل معناه الى المستقبل لكنه من حيث كونه لفظا موضوعا للحصول في الزمان
الماضي دال على انه ما القطع والجزم بالوقوع من المضارع الذي لا دلالة فيه على التحقق
والظرف اعني في تغليب متعلق بالنكتة لما فيها من معنى التاثير وكذا الكلام في لكون
وقوله في الاستعمال متعلق بتغليب وفي الحال باقرب ونظرا حال من المستكن في اقرب
اي منظورا الى اللفظ او مصدر لفعل في موقع الحال او مفعول له اي ينظر نظرا او لاجل النظر
ثم اورد قوله تعالى فاذا جاءتهم الحسنة الآية تحقيقا وتوضيحا لاستعمال اذا في المقطوع
وان في المجزوم والمراد القطع او الاحتمال بالنظر الى حال الشيء في نفسه وفرض الكلام لا
على لسان من يجوز عليه الشك والتردد والا فبالنظر الى علم الله تعالى ليس الا القطع
بالوقوع او اللاوقوع والمراد بالحسنة الحسنة على الاطلاق اذ لا دلالة على التقييد بنوع
دون نوع ولا بنوع ما بحيث لا يحصل التحقق في ضمن نوع من الكثير بخلاف قوله تعالى وان تصبهم
حسنة فان المراد بها نوع مخصوص منها هو الخصب والرخاء لان الآية نزلت في اليهود
حين تشاءموا برسول الله فقالوا منذ دخل المدينة نقصت ثمارنا وغلت اسعارنا فرد الله عليهم
بقوله قل كل من عند الله وبخلاف قوله تعالى ولئن اصابكم فضل من الله الآية فان المراد
فضل مخصوص هو الفتح والغنيمة لوقوعه في مقابلة فان اصابتكم مصيبة اي قتل وهزيمة
بدليل ما قبله يا ايها الذين امنوا خذوا حذركم فانفروا ثبات او انفروا جميعا وان منكم
اي فاخرجوا ثم ثبة وبعد ثبة
أي جماعات متفرقة او جماعة واحدة

لمن ليبطئن وليس النوع المخصوص قطعي الوقوع فلم يستعمل فيه اذا بل ان واما استعمل
في الفضل لفظ الماضي اما لفظا فلا التزامهم ذلك في الشرط الداخل عليه اللام الموطئة
للقسم واما معنى فلان الله ذو الفضل العظيم ففيه شائبة التحقق ولما كان المراد بالحسنة
في قوله تعالى فاذا جاءتهم الحسنة المطلقة ناسب ان يستعمل في جانبها اذا لكون حصولها
مقطوعا به من جهة كثرة وقوعها واتساع مجاريها وهذا ما قال في الكشاف ان الحسنة
وقوعه كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه في كل نوع من الحسنة بخلاف نوع الحسنة فانه لا يكثر
كثرة جنسها ولذلك اي ولكون حصول الحسنة المطلقة مقطوعا به لكثرة وقوع واتساعها
عرفت تعريف العهد للذهاب الى انها معهودة بمعنى كثرة خطورها بالبال وكثرة ورود انواعها
على الحس او تعريف الجنس بمعنى الاشارة الى هذا الجنس الذي هو الحسنة فقوله لكون حصول
الحسنة متعلق بقال لفظا اذا في جانب الحسنة وكثرة وقوع نصب على التمييز وذكرنا بالحال
او مفعول له وتعريف الجنس عطف على محذوف كما قررنا والاول اي تعريفها ذهابا الى انها
معهودة اقضى لحق البلاغة من تعريف الجنس لكونه ادل على فضل الله وعنايته حيث جعل الحسنة
المعهودة التي حقها ان يشك في وقوعها كثيرة الوقوع قطعية الحصول مع جعل السيئة القليلة
غير قطعية الحصول او لما فيه من الاشارة الى ان الحسنة المطلقة نزلت منزلة المعهود الحاضر
في الذهن حتى كانها نصب اعينهم لفرط الاحتياج اليها وكثرة دورها فيما بينهم او لكونه ابعد
والانكار وادخل في الالزام حيث اشير الى حاضر معهود او لانه ادل على سوء معاملتهم حيث ادعوا
انهم احقاء باختصاص هذه الحسنات العظام التي هي الخصب والرخاء الدائر فيما بينهم
الصائر بمنزلة الحاضر المعهود ولا يشكرون الله عليها ولا لذلك يوصف الجنس فانه قد يسلم
دعوى استحقاق القليل ويقدر في ترك الشكر عليه او لان المعهود المتحقق اوفق بلفظ اذا
وجاء وفي الكل نظر على ما بيناه في شرح التلخيص وقيل لانه اوفق بقوله فاذا جاءتهم
الحسنة وبما سيق له الآية وذلك انهم كانوا كلما نالوا حسنة اي نوع كان رجعوا
الى موسى عليه السلام ودعايه فاذا عادت اليهم الحسنة من اي نوع كانت بدعايه قالوا لنا هذه
اي هذه مخصوصة بنا ونحن مستحقوها ولم يزل النعم والرفاهية فهي معهودة مطلقة

اذا اراد به العهد على مذهب الكوفيين فيه اذ لم يتقدم ذكرها ... لا يحصل ولا تعدد الالام الاشارة الى التعيين ... ان المراد الحسنة المطلقة المقطوع بها لكثرة وقوعها واتساعها

يظهر فساد هذا القول بما ذكر في الحاشية المتوسطة تامل

ويحتمل ايضا الا ان هذا المعنى يعم تعريف الجنس على ما توهم

وايضا يظهر فساد هذا القول احتمال ان المراد العهد الخارجي في الحاشية الثانية من هذه الصفحة والحاشية الرابعة فليتدبر

لانه اذا قصد بها العهد يكون المعهود موجودة

فليتدبر ولا كذلك السيئة فانها وان عادت بعد زوالها لا تكون الوقت معهودة ملتفتا اليها
وبلفظ ان عطف على قوله بلفظ اذا اي قال وان تصبهم سيئة بلفظ ان وجاء
السيئة مع تنكير السيئة اما لفظ ان فلان وقوع السيئة نادر بالنسبة الى وقوع الحسنة
المطلقة التي لا يخلو عنها العبد لحظة فلا يكون قطعيا مناسبا لاذا واما تنكير السيئة فلانه
يني عن القلة ولانك ان ما يصيب الانسان من السيئة اقل قليل بالنسبة الى ما يصيبه من الحسنة
ومنه اي ومن استعمال اذا والماضي في جانب الحسنة لكونها قطعية الوقوع وان
والمضارع في جانب السيئة قوله تعالى واذا اذقنا الناس رحمة الآية نكر هنا الحسنة اعني الرحمة
كالسيئة واعتذر عن ذلك بانه للنظر الى لفظ الاذاقة المبني بحسب اصل وضعه عما فيه معنى القلة
للتنكير وان كان ههنا مستعارا للايصال يعني لما عبر عن الايصال بلفظ الاذاقة ناسب
ان يعبر عن الموصل بما يدل على قلته بمنزلة القدر الذي يذاق من الطعام فهذا معنى قوله فهذا التنكير
للنظر الى لفظ الاذاقة هو المطابق للبلاغة فان قيل لم لا يجوز ان التنكير للتقليل
وقد صرح بانه للنوعية قلنا لا منافاة فان النوع من الجنس قليل بالنسبة اليه
واما قوله تعالى وان كنتم بيان للوجه في آيات وردت نظائرها على خلاف ما ذكر
من قاعدتي ان واذا احتيج استعملت انما هو تحقق الوقوع فصلا عن كونه قطعي الوقوع واذا
مع الماضي في الشرط الذي هو نادر الوقوع يعني ان قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا مع
المرتابين في حقية القرآن وكونه من عند الله وقوله وان كنتم في ريب من البعث مع المرتابين في المعاد
وحشر الاجساد لقصد توبيخ المخاطبين على الارتياب في امر يشتمل المقام على ما يدل على حقيته
وزوال الارتياب فيه بالكلية وهو الاعجاز المشار اليه بقوله فأتوا بسورة من مثله وابتداء
الخلق المشار اليه بقوله فانا خلقناكم من تراب ثم من نطفة ثم من علقة وايضا لتصوير ان الارتياب
في مثل هذا المقام لا ينبغي ان ينسب الى العاقل الا على سبيل الفرض والتقدير كما يفرض المحالات
للاغراض متعلقة كالتبكيت ونحوه كقوله تعالى ولو سمعوا ما استجابوا لكم قالوا وان كان
ضمير العقلاء فهو ههنا للاصنام التي هي جمادات لا يتصور منها السمع الا على سبيل فرض المحال
وانما عبر عنها بضمير العقلاء ابتناء على اعتقاد المخاطبين فيهم الالهية التي هي اعلى مرتبة

ذوي العلم تبكيتا لهم والزاما وفي التشبيه بهذه الآية اشارة الى ان المراد بالاصل في فرض المحالات
كلمة لو دون ان لانها لما لا جزم بوقوعه ولا وقوعه والمحال مقطوع بلا وقوعه الا انه
نزل ههنا منزلة ما لا قطع بلا وقوعه على سبيل المساهلة وارخاء العنان لقصد التبكيت
ومثل قوله فان امنوا بمثل ما امنتم به فقد اهتدوا وقوله قل ان كان للرحمن ولد فانا
اول العابدين وهو كثير وبناءه اي المقام ايضا وان اذا ارتبتم لانه لما الحق بالمحالات
كان استعمال اذا فيه من المحالات ومثله اي مثل ان كنتم في ريب ان كنتم قوما مسرفين
مع تحقق اسرافهم واسراكهم لقصد التوبيخ والتنبيه على ان الاسراف ينبغي ان لا ينسب الى العاقل
الا على سبيل الفرض والتقدير والمعنى انهملكم فنضرب عنكم القرآن اعراضا او للاعراض او معرضين
ان كنتم متجاوزين الحد في الكفر والطغيان والملائم قراءة من قرأ بفتح ان فالمعنى لان كنتم
ومنه اي مما استعمل فيه كلمة ان في مقام القطع لقصد التوبيخ والتجهيل الا ان
القطع في الامثلة السابقة قد كان بوقوع الشرط وههنا بلا وقوعه لان الشرط هو
لم تفعل والمحقق انه فعل ولذا قال ومنه دون ان يقول ومثله فحمل الضمير الماضي فيه على القطع
بالحصول تهكم قال في الصحاح العالم بالضم والجاهل والعلي يوزن ذكرى وهو عن الفراء اخ
والتسويف التأخير واصله من سوف افعل والترجيه التعبير والتفسير واقطع الطمع بفتح
مضارع مجزوم على جواب الامر اي قولوا اخزكم لا بكسر لالتقاء الساكنين ومفعول فقولوا
محذوف اي انك لم تفعل وقوله ويلكم دعاء من العامل على المخاطبين على قصد الضجر والسامة
وان كنت مقول العامل وبيتهم اي العامل المخاطبين جملة مبينة للمقصود وكان
قياس تنزلهم منزلة من لا يعتقد انه عمل ان يقول ان لم يعتقدوا انه عملت الا انه يكون
استعمالا في المقطوع فعدل الى ان اعتقدتم انه لم اعمل لتكون في الجملة المشكوك تقديرا
ويحسن التجهيل فليتدبر واما التغليب عطف على اما لقصد التوبيخ يعني يجوز ان يكون
استعمال ان مع المرتابين لتغليب غير المرتابين من المخاطبين اذ كان فيهم من لا يرتاب على المرتابين
وجعل الكل بمنزلة غير المرتاب ويرد على هذا انه يكون استعمال ان في قطعي الانتفاء وهو
المحذور والمخلص سوى ان يقال المراد تغليب غير المقطوع بارتيابهم على المقطوع بارتيابهم

فنضرب مطوى على محذوف وهو انهملكم

لا نقال ــــ الشرط وقوع الارتياب في المستقبل وهو محتمل الوجود والعدم لانا نقول
ظاهر ان ليس الشرط هو الارتياب في المستقبل ولهذا زعم الكوفيون ان ان ههنا بمعنى اذ
وذهب المبرد والزجاج الى ان ان لا تقلب كان الى معنى الاستقبال وذكر كثير من النحاة
انه اذا اريد ابقاء معنى المضي مع ان تجعل الشرط لفظا كان نحو ان كنت قلته فقد علمته
ان كان قميصه قد من قبل وذلك لقوة دلالة كان على معنى المضي لتمحضه له لان الحدث
المطلق الذي هو مدلوله يستفاد من الخبر ولا يستفاد منه الا الزمان الماضي واما ما قيل
ان البعض مرتاب قطعا والبعض غير مرتاب قطعا فجعل الجميع كانه لا قطع بارتيابهم ولا بعدم
ارتيابهم فيصلح نكتة لاستعمال ان في هذا المقام فليس من التغليب في شيء
وباب التغليب باب واسع يجري في كل نحو في متعدد لبعضه حكم ليس للآخر بترجيح ذلك البعض
بجهة من الجهات وجعل الآخر حكمه وتلك الجهة كثرة او قوة او خفة لفظ او ذكورة او نحو ذلك
من تغليب الكثير على القليل اسناد العود في ملة الكفرة الى شعيب وقومه مع ان العود
في الشيء يقتضي سابقة الكون فيه ولم يكن شعيب قط من الكفرة لان الانبياء معصومون
من الكفر والكبائر ومن الصغائر المنفرة كسرقة لقمة والتطفيف بحبة لاخلالها بغرض
البعثة بخلاف الصغائر التي لا تنفر فقط والمسئلة خلافية كلامية واذا الا في قوله بعد اذ
نجانا الله منها على كونهم داخلين فيها في الجملة نحو هذا ايضا من التغليب ومن تغليب الذكور
على الاناث قوله تعالى قالوا لننجينه واهله الا امرأته كانت من الغابرين اي الباقين
في القرية والعذاب الى الهلاك وفي اخر سورة التحريم في حق مريم وصدقت بكلمات ربها
وكتبه وكانت من القانتين اي المطيعين والقياس القانتات والقانتات لان صيغة
الجمع بالواو والنون انما هي للذكور خاصة بحكم الوضع فاطلاقها على الاناث تغليب للذكر
على الانثى وتحقيقه ان صيغة القانتين بعدما كانت للجماعة الموصوفة بالقنوت من الذكور
خاصة جعلت للجماعة الموصوفة بذلك على ما يعم الذكور والاناث ليصح عد الانثى منها
واما عد ابليس من الملائكة حتى تناوله امرهم بالسجود وصح استثناؤه من ضميرهم
في الاخبار بالسجود فبتغليب الكثير على القليل والجماعة على الواحد في اطلاق الاسم مثل

يسعودن في اسناد الفعل الا انه يشبه عد الانثى من الذكور من جهة انه اطلاق الاسم الموضوع
لجموع موصوف للملائكة خاصة على الملائكة وابليس من غير اشتراك له في مدلول الاسم اصلا
كما انه اطلاق الاسم الموضوع لجماعة الذكور خاصة على الذكور والاناث لمشاركتهم في مدلول
هو الحروف اعني القنوت ولذا قال عد الانثى من الذكور مع لطيفة اخرى لا تخفى

اي تشبيه ابليس بالانثى تامل

ومن هذا الباب اي باب التغليب تغليب الخطاب على الغيبة بان يعبر عن الغائب الذي له جهة
خطاب بطريق الخطاب مع ان مقتضى الظاهر التعبير عنه بطريق الغيبة او بان يعبر عن المخاطب
والغائب جميعا بطريق الخطاب تغليبا لجانب الخطاب لكونه اشرف واعرف فالاول كقوله تعالى
بل انتم قوم تجهلون فان تجهلون صفة قوم وهو اسم ظاهر والاسماء الظاهرة غيب فمقتضى
الظاهر ان يقال يجهلون بياء الغيبة الا انه جيء بتاء الخطاب نظرا الى ان قوم عبارة
عن انتم ومحمول عليه وهذا معنى قوله غلب جانب انتم على جانب قوم والثاني كقوله تعالى
وما ربك بغافل عما تعملون في قراءة بتاء الخطاب اي انت يا محمد المذكور بطريق الخطاب
وجميع المكلفين الغائبين وغير المكلفين لا نقال ــــ لم لا يجوز ان يكون صدر الكلام خطابا
للنبي عليه السلام واخره خطابا له ولغيره من غير اعتبار التغليب وانما يلزم اعتباره لو جرى
في اول الكلام ذكرهم بطريق الغيبة لانا نقول ــــ ذكر النحاة انه لا يجوز في كلام واحد
ان يخاطب اثنان او اكثر من غير عطف او تثنية او جمع واما في قراءة يعملون بياء الغيبة
فلا تغليب لان الضمير لسواه من المكلفين وغيرهم لا له وهم ليكون المعنى انت وهم لانا لا نجد
مثل ذلك في الكلام وان كان له جهة باعتبار تغليب الاكثر الا انه لا يبعد ان يعم المعنى من يعقل
وغيرهم فعبر عن الكل بضمير العقلاء تغليبا لكن خلاف ومن هذا الباب تغليب ذوي العقول
على غيرهم بان يعبر عن العاقل وغيره بطريق يختص العقلاء كما يقول خلق الله الناس والانعام
ورزقهم وقد اورد ههنا مثالا يشير فيه الى انه يجوز ان يجتمع في لفظ واحد نوعان من التغليب
وهو قوله تعالى فاطر السموات والارض جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا
يذرؤكم فيه اي جعل لكم من جنسكم حلائل ومن الانعام ذكرانا واناثا يبثكم ويكثركم في هذا الجعل
حيث يكون بينهما التوالد والتناسل فهو كالمنبع للبث والتكثير فلفظ كم يختص خطاب العقلاء

وقد وردت في بذرؤكم خطابا للعقلاء المذكورين بطريق الخطاب والانعام المذكورة
بطريق الغيبة ففيها تغليب المخاطبين على الغيب حيث لم يقل يذرؤكم واياهن وتغليب
العقلاء على غيرهم حيث لم يقل يذرؤكم واياكن ونحو ما قال من قال لتغليب المخاطبين
على الغيب جئ بالكاف لا بالهاء ولتغليب العقلاء على غيرهم جئ بالميم دون النون
وقد يغلب الحكاية على الغيبة مثل انا وزيد فعلنا وعلى الخطاب مثل انا وانت فعلنا
ومن الاقسام متقاربة جدا بخلاف الابوين فلذا قال ومنه اي من هذا الباب
تغليب احد المتناسبين بخصوصية بان تثنى اسمه الخاص ويقصد اليه والى الآخر جميعا
بان يجعل مسمى باسمه حتى يكون معنى الابوين المسمين بالاب كما يقال الزيدان بتاويل المسمين بزيد
ولهذا لا يكون تعريف العمرين الا بكون علما لا باللام كالزيدين لما ابانين وعمايتين
فان لفظ المثنى هكذا موضوع بازاء الجبلين واما مثل الابوين والقمرين فليس من قبيل
الاعلام بل من قبيل اسماء الاجناس فتارة يعرف باللام وتارة بتكرير المغلب مع
الذي لفظا اخف كالعمرين او مذكر كالابوين واما الخافقان فمنهم من يجعل الخافق
حقيقة في المغرب من خفقت النجوم اذا غابت وبعضهم في المشرق من اخفق الرجل
اذا المع به وقال ابن السكيت الخافقان افقا المشرق والمغرب لان الليل
والنهار يخفقان فيهما اي يضطربان وعلى هذا لا يكون من التغليب في شيء واما بيان
مجازية التغليب والعلاقة فيه وانه من اي انواعه فما لم ار احدا حام حوله
واذا مس الناس ضر اي سوء حال من مرض او جدب او فقر او نحوها وانما جاء
باذا والفعل الماضي مع ان الضر قليل بالنسبة الى حسن الحال كالشيء بالنسبة
الى الحسنة لاستجماع امور اقتضت كون الشرط في حكم المقطوع به وهي التعبير عن الاصابة
بلفظ المس المنبئ عن القلة وذكر الضر بطريق التنكير المناسب في هذا المقام ان يحمل
على التقليل وجعل مفعول المس هو الناس لا خصا بان يجعلهم كل ضر هذا نوع
المصنف بنا على ان الشرط واذا مس الناس ضر على ما في سورة الروم لكن حرا وه
ليس دعانا بل دعوا ربهم منيبين واما الذي جزاؤه دعانا فهو واذا مس الانسان

ضر على ما في سورة الزمر فعلى كل تقدير نقل الآية على ما في الكتاب سهو لانها في سورة
الروم واذا مس الناس ضر دعوا ربهم منيبين اليه وفي سورة الزمر واذا مس الانسان
ضر دعانا ثم استشهاده فورود مثل هذا الشرط بلفظ اذا والماضي مع تعريف الشر
والتعلق بمطلق الانسان لكون الضمير في واذا مسه الشر عائدا الى الانسان في قوله
واذا انعمنا على الانسان فاجاب بان ظاهر الكلام وان كان على ما ذكرتم
لكن الذي تقتضيه البلاغة ان يكون الضمير للانسان المقيد بما يدل عليه الجزاء من قوله اعرض
وناى بجانبه اي اعرض عن الشكر وذهب بنفسه اي ابعدها عن رتبة سائر الناس تكبرا
وتعظما كما يقال ذهب به الخيلاء والجانب في حكم المقحم كما في قولهم كتبت الى جانب فلان
يريدون الى نفسه وذاته وفرطت في جنب الله اي ذاته وامثال المعرض المتكبر بمطلق
يجوز ان يكون في حكم المقطوع به وعريض الدعاء عبارة عن كثرته مجازا عن عرض الجسم فانه اذا
طال امتداده العرضي فالطولي اكثر وعند البحوث كان مقتضى ترتيب ما سبق
من الكلام ان يذكر اذ ما بعد اذا ما الا انه اشتد اهتمامه ببيان كيفية جعل اذ ما
من كلمات الشرط مع كون اذ للمضي خاصة وكون الشرط امرا يتعلق بحصول امر
في الاستقبال ووجه التقصي ان اذ وان كان دالا على المضي المنافي للشرط الا انه
بعد اتصال ما الابهامية به يسلب عنه الدلالة على المضي ويجعل دالا على الاستقبال
فيصلح للمجازاة مثل اذا واذا ما وذلك لانه باتصال ما الابهامية به تنقطع عنه التعبير
بالمضاف اليه ويناسب الشرطية بما فيه من الابهام بمنزلة حيثما وهذا ما قال الشيخ
عبد القاهر ان اذ يضاف الى الجمل ويكون لوقت مخصوص والجزاء ينافي الخصوص
فالزم ما الكافة ليصير عاما وانما عبروا الاتصال ما الابهامية دون ان يجعلوا
اذما كلمة براسها للشرط جريا على قضية المناسبة والمقايسة باذا ما وحيثما واينما
ومتىما ولا فرق بين حال اذا واذا ما كحال اذ واذما في انه
يكون معها للشرط وبدونها لا بل اذا واذا ما كلاهما للشرط لا فرق بينهما
من حيث المعنى الا ان في اذا ما ابهاما في الاستقبال ليس في اذا بمعنى انك

اذا قلت اتيك اذا طلع الشمس فانه ربما يكون لطلوع الغد حتى يستحق العتاب بترك الاتيان
في الغد بخلاف اذا ما طلعت فانه لا يختص بذلك ولا يستحق العتاب وانما قال من حيث المعنى
لان من حيث اللفظ يكون اذ ما جازما في السعة مثل اذا ما تخرج اخرج قال اذا ما جئت
نيرانهم تقد بخلاف اذا فانه لا يجزم الا في الضرورة كقوله واذا تصبك خصاصة فتجمل
وذلك لان المناسب للمجازاة هو ان يكون الشيء بحيث يجوز ان يقع وان لا يقع والخالي عن
ما الابهامية يكون لوقت معلوم بلية الا انه لما دل على وقوع الجزاء عنده وقد يكون يقع
في ان عند وجود الشرط حكم بانه للشرط وايضا الفعل بعد اذ واذا الخاليين عن ما
الابهامية الكافة لهما عن الاضافة يكون في موقع المفرد ومحرر عن الجزم كالواقع بعد ان المصدرية
والمجازاة تستدعي الجزم وفي هذا نظر لان الواقع بعد ان الشرطية ايضا خارج عن الجملة
وكذا في الاول لا انجزم اذا ما ايضا انما يكون في الضرورة ومتى لتعميم الاوقات
في الاستقبال بمعنى ان الحكم المعلق يعم كل وقت من اوقات وقوع مضمون الجملة كما ان
الحكم على كل رجل يأتيني فله كذا يعم كل فرد ومتيما اعم من ذلك واشمل حتى ربما يجري في
من التخصيص ما لا يجري في متيما واما انه يفيد التكرار حتى يقع في متيما دخلت الدار فانت طالق
بكل دخول طلاق فليس بشيء بل يفيد انها في اي وقت دخلت من الليل والنهار طلقت
بخلاف متى فانه ربما يختص ببعض الاحيان ومثل متى وحيثما في الازمنة اين وانما في الامكنة
وعطف الاحيان على الامكنة لان المكان ما يعتمد عليه المتمكن كالارض للسرير والحيز
الفراغ المتوهم الذي لو لم يشغله المتحيز لكان فارغا وعند الحكماء المكان هو السطح الباطن
من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي وكذا الحيز وحيثما نظير انما
في انه لتعميم الامكنة ويعمل الجزم ولم يقع حيث بدون ما اداة شرط ومعنى حيثما كنتم اي
مكان كنتم من الامكنة فاجعلوا وجوهكم الى شطر المسجد الحرام وما لتعميم الاشياء من اولي
العلم وغيرهم ولهذا يقولون من لما يعقل نعم اذا علم الحال بان هذا من اولي العلم
وذا كان من غيرهم فرق بما ومن وكذا اعم من ما بمعنى اي شيء والاشياء صغيرا او كبيرا
قليلا او كثيرا بحيث لا يخرج عنه البعض ولا شيء واختلفوا في قبيل الكلم بانها موضوعة

لزيادة التعميم

لزيادة التعميم فوصفوها اعم هو الوضع والمناسبة على ما قيل ان الزيادة
في البناء للزيادة في المعنى وقيل مه بمعنى الكف وما في الشرطية والمعنى الكفف
عن كل شيء ما تفعل افعل فيفيد انه مهما تفعل الي وانا افعل عوضا فوق الكلى عن
بالكف عن كل شيء ما الشرطية وما الثانية وقال الخليل اصلها ما ما على
ان الاولى هي الشرطية والثانية ابهامية متصلة بها لزيادة التعميم كما في متيما وانما وغير ذلك
ووجه الزيادة ح ظاهر وقد شاع عند اهل المنطق استعمال مهما لتعميم الاوقات لكنها
حتى جعلوها سور الايجاب الكلي في المتصلة وليس من اللغة ولا يوجد في استعمال الفصحاء الا ما ذكر
صاحب اللباب للاعراب مهما تصب افقا من بارق تشم ثم الاسماء الشرطية ما كان
منها ظروفا مثل اذا واذا ما ومتى وايان وانما وحيثما فمحلها النصب بالفعل بعدها وما
غير ظروف كمن وما ومهما فقد يكون محلها النصب بالفعل وقد يكون الرفع بالابتداء والخبر هو
او الشرط مع الجزاء فيه خلاف والاكتفاء بالضمير في الشرط من بيان فانى اتيك بها يرجح
الثاني وقد يكون الجر مثل بمن تمرر امرر وعم تسال اسال واما اي فرفوع بعض مبتداء
مثل ايهم يأتني اكرمه ومفعولا مثل ايهم تضرب اضرب ومصدرا مثل اي ضرب تضرب
اضرب وظرفا مثل اي يوم تخرج اخرج ومجرورا مثل بايهم تمرر امرر واما محل اي فالنصب
على الحال والمطلوب بهذه الكلمات يشير الى ما ذكره الشيخ عبد القاهر
من ان هذه الاسماء انما جعلت نائبة عن حرف الشرط لاجل الاختصار والتوسع لا ف
في تفصيل ما دخلوا انها اطالة مفوتة لحصول المقصود لعدم امكان ضبط جميع ذلك في مقام
الحديث والاخبار والتعداد والتكرار وهذه الفاظ مضبوطة محصورة جارية مجرى
التفاصيل على وجه بما مع الفضيحة مع حصول المنية فيحال الغرض من هذه الكلمات المفيدة
عموم الازمان او الامكنة او الافراد او الاحوال امران ترك التفصيل للتعميم
والاحتراز عن الاطالة الاملال فقوله او نحو عطف على غيره او عطف الخاص على العام
او مقيدا بكونه وافيا بالحصر كما في قولك اي ضرب تؤاخذ وما تؤمن منصفا سيف
تكتب ومن تلقى من اصحابي تكرمه ونحو ذلك وقوله الى عدد حال من مفعول قولك يعني انه

زيد الى آخر الامثلة اى ذاهبا الى عدد ومنتهيا اليه وقوله مع قيام الاملا لى يشعر
بان الاملاال حاصل اليه لا يتوقف على يسر الاستيعاب وانما تعرض لتفسير الآية لانه
كانه تورد بما ذكره من حسن التعليق وقوله فقد جاز اى جمع الفوز بتمامه وضافير التى
اعاليه ونواجيه جمع جزفاد بيان لما يدل عليه اسم الاشارة البعيد وضمير الفصل وتعريف الخبر
اى لا فايز سواه وقوله فاولئك بلفظ الجمع ناظر الى ما يفيد عموم الافراد من شمول الحكم للجميع
والا فمقتضى الظاهر ان يقال فذلك هو الفايز واعلم ان الجزاء والشرط
يريد الى المثال ان الاصل فى الشرط والجزاء ان يكونا جملتين فعليتين مضارعتين وكلامه
ما فى العبارة من المبالغة حيث جعلهما نفس التعليق يريد انهما للتعليق والوجه ان المراد
ان مضمونهما ومدلولهما جملة التعليق وقدم الجزاء لانه المعلق والمقصود فى الحكم واما الشرط فقيد له واراد
بحصول امر ما تحقق النسبة الايجابية او السلبية بل الانشائية ايضا والامر المعلق
مضمون الجزاء والمعلق عليه مضمون الشرط وذلك اشارة الى التعليق بل كونهما التعليق وقوله
فى جملتيهما دون ان يقول فيهما ربما يرجح ما ذكرنا من الوجه وقوله او احدهما عطف
على ضمير ان يكونا لوقوع الفصل وقوله وكذا اى مثل استلزام امتناع الثبوت استلزام
امتناع المضى فهو عطف على امتناع الثبوت وان يكون بدلا من المضى او فاعل الفعل محذوف
اى فامتنع ان يكون وفى بعض النسخ هو غير محذوف وقوله ان يكون الفعلان ظ ضمير احد
بما فى المقصود والا فالانسب بما سبق ان يقول ان يكونا اى الجملتان ماضويتين وقد
بغير لو لما سبق من ان الاصل فى جملتيها المضى وقوله فقط تفريع على الكلام اى ظهر من
امتناع كون جملتيها اسميتين او ماضويتين ان مثل ما ذكر من الامثلة لا يصار اليه فى الكلام
البليغ الا لنكتة لامتناع المصير الى خلاف مقتضى الظاهر بدون نكتة فى الكلام البليغ الظاهر
والاظهر كون الكلام بليغا واما فى غير البليغ فربما يصار اليه بلا نكتة ويظهر مما ذكر ان المراد
الامتناع فى الاصل وفيما هو الظاهر لا الامتناع على الاصل بحيث لا يصح خلافه اصلا واشار
باعادة لفظ نحو الى ان اقسام خلاف الظاهر ثلثة الاول ما صرف فيه الى الماضوية فى كلتا الجملتين
او فى الشرط فقط او فى الجزاء فقط الثانى ما صرف فيه الى الاسمية والثالث الا فى الجزاء

وحه

وحه ولذا قدم ذكر الماضوية مع ان الوقوع بما سبق تاخيره الثالث ما صرف فيه الى الماضوية
لفظا ومعنى من غير انقلاب الى المستقبل كما فى امثلة القسم الاول والظاهر ان الشرط
وحالى فكان الانسب ذكره بلفظ المضارع وقوله عما لا موجب بيان لقوله نحو فى المواضع
الثلثة وضمير معها او ضمير كونه للفعل اى من الصور والامثلة التى لا موجب فيها لكون الفعل
مضارعا اكثر التاكيد فانها انما تلحق المضارع لا غير حيث يكون الا في المضارع غير المضارع
ولو مع الف كما ولا اى جعل الضمير للمواضع الان يكون عبارة عن الفعل ح لا يستقيم
البيان الا بتكلف واما فى قوله تعالى فاما ياتينكم ان الشرطية اتصلت بها ما ولكن
لزمها تاكيد الفعل بالنون لئلا تنحط رتبته عن رتبة الحرف والفعل المؤكد بالنون لا يكون الا مضارعا
وجواب الشرط الجملة الشرطية بعده اعنى فمن تبع هداى فلا خوف وقوله واما نثقفنهم
اى تصادفهم وتظفر بهم فشرد بهم من خلفهم اى فرق عن محاربتك ومناصبتك بقتلهم والنكاية فيهم من وراءهم من الكفرة
حتى لا يجترى عليك احد اعتبارا بهم واتعاظا بحالهم ومن صور وجوب المضارع ما اذا كان الجزاء
مع انه او السين او سوف ولا يخفى ان المراد ما اذا حوفظ على تاكيد الحرف بها وتصدير الفعل
بالسين ونحوها والا فلا امتناع فى العدول الى الماضى لنكتة مثل توقع حصول النكتة
امرين احدهما طلب ابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل والثانى ابراز المقدر فى معرض
الملفوظ وذكر لابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل اسبابا خمسة ثم عمها بقوله ونحو ذلك
ذلك وعليه اى على المصير الى الماضى لكونه هو للوقوع كالواقع وان لم يكن الشرط
والجزاء وذلك لان ما علم الله وقوعه او اخبر به فهو كالواقع لعدم الشبهة فى وقوعه
كنداء اصحاب الجنة ونداء اصحاب الاعراف رجالا يعرفونهم بسيماهم وفتح مكة اذا حمل
قوله تعالى انا فتحنا لك عليه وقد نزلت قبله والمراد بالاعراف سور مضروب بين الجنة والنار
على ما قال تعالى وبينهما حجاب اى بين الجنة والنار او بين الفريقين واصل الاعراف جمع عرف
بالضم استعير من عرف الفرس وعرف الديك لارتفاعه واختلف اقوال المفسرين فى المراد
بالفتح المذكور فى قوله تعالى انا فتحنا فقيل فتح مكة وقيل فتح خيبر وقيل فتح الروم وقيل
فتح الله له بالاسلام والنبوة والدعوة بالحجة والسيف فان كل الفتوح تحته وقيل

صلح الحديبية لانه كان سبب الفتح بان غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر وبويع بيعة الرضوان
وقيل معناه قضينا لك قضاء بينا على اهل مكة ان تدخلها انت واصحابك من قابل
ليطوفوا بالبيت من الفتاحة وهي الحكومة   واما للتعريض اي بين زما ليس
بحاصل حين اسند اليه الفعل في الشرط في معرض الحاصل فيورد بلفظ الماضي تعريضا
بحصول ذلك الفعل كما في قوله تعالى ولئن اتبعت اهواءهم بعد الذي جاءك من
العلم انك اذا لمن الظالمين ولئن اتبعت اهواءهم بعد الذي جاءك من العلم ما لك من الله
من ولي ولا نصير ولقد اوحي اليك والى الذين من قبلك لئن اشركت ليحبطن عملك ولتكونن
من الخاسرين فان زللتم من بعد ما جاءتكم البينات فاعلموا ان الله عزيز حكيم ذكر الشرط
المبني على الفرض والتقدير في الآيات المذكورة مع القطع بعدم وقوعه من المخاطب بلفظ
الماضي تعريضا بالغير وانه قد صدر عنهم اتباع اهواء اليهود والنصارى والشرك
والزلل وانهم من الظالمين ولا ولي لهم ولا نصير وقد حبطت اعمالهم وانهم في معرض وعيد عظيم
فان الافعال الواقعة في الشرط اذا ذكرت بلفظ الماضي مع القطع بانها لا تقع مما اسند اليه
طلب له وجه فناسب ان يحمل على التعريض بخلاف ما اذا ذكرت بلفظ المضارع على ما هو الاصل
في الشرط الغالب   الشرط الواقع بعد اللام الموطئة للقسم لزم المضي على ما تقرر في علم النحو
لانا نقول   قد مر مرارا انه لا تشاحة في الاغراض في المقتضيات على انا نقول ان
الاتيان باللام والتزام المضي لغرض التعريض   ونظيره اي نظير ما ذكر من الآيات في كونه
اي في مجرد كون ذلك النظير تعريضا لا في كونه شرطا وتعبيرا عن الواقع بلفظ الماضي قوله تعالى
وما لي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون المنبه على انه للتعريض ولم المراد ما لكم لا تعبدون قوله واليه
ترجعون دون ارجع وكذا في قوله تعالى في قصة رسل عيسى عليه السلام حكاية عن حبيب النجار حين اسلم
أأتخذ من دونه آلهة تعريضا بالمخاطبين الذين اتخذوا من دون الله آلهة ويكون للتعريض قيل إني آمنت
بربكم مع انه كان المناسب لو قصد التعريض ان يقال آمنت بربي واتبعه انه ذكر بعده قوله
بربكم فاسمعون ولولا التعريض لم يكن لذلك معنى وقوله ومن اي مقام هذا التعريض
والى ... كونه محلا له نظر اتباع الحق لكونه اتباعه قوم الطالبين لكونه القاصدين

بخطاب الرسول وجراسوا بم رجع الى اليهود والنصارى

لتسليم الحق الذي هو وجوب عبادة الله تعالى وقبح عبادة الاصنام وكونها ضلالا مبينا
فقوله اتباع الحق من اضافة المصدر الى مفعوله الثاني وضمير سوق للوجه والتصريح عطف على المواجهة
ومن هذا الاسلوب يعني اسلوب اتباع الحق على وجه لا يورث مزيد غضب قوله
قل لا تسألون عما اجرمنا ولا نسأل عما تعملون بدل لا تسألون عما عملنا ولا نسأل
عما تجرمون وقوله وانا واياكم لعلى هدى او في ضلال مبين بدل انا لعلى هدى وانكم لفي ضلال
لكن ترك التصريح افضل بالمجادل الى الغرض واهجم به على الغلبة مع قلة شغب الخصم وفل شوكته
بالهوينا فقوله لعلى هدى او في ضلال يحتمل ان يكون خبرا لاسم ان وما عطف عليه على طريق اللف
والنشر وان يكون خبرا لاحدهما وقد حذف خبر الآخر اي انا لعلى هدى او في ضلال وانكم
لعلى هدى او في ضلال وفي كلمتي على وفي اشعار بان صاحب الحق كانه على فرس جواد يركض
حيث شاء وصاحب الباطل كانه منغمس في ظلام لا يدري اين يتوجه وانما لم يورد الآيتين
على ترتيب النزول لان آية قل لا تسألون اظهر في التعريض والانصاف حيث اسند
الاجرام الى نفسه خاصة وانما لم يذكر الآيتين قبل تقرير حسن التعريض لانهما في مقام اثبات
واتباع الحق على الوجه اللائق اظهر منهما في التعريض   ويسمى هذا النوع من الكلام المشتمل
على اتباع الحق على وجه لا يورث مزيد الغضب يسمى المنصف لانه يوصف صاحبه حيث
انصف من نفسه ولم يجعل له مزية على مخاطبه ولان كل من سمعه من موافق ومخالف قال
لمن خوطب به قد انصفك صاحب الكلام وحقيقة الانصاف كانه التسوية واعطاء النصف
وقد يسمى الاستدراج لاستدراجه الخصم الى الاذعان والتسليم ويقولون انه من مجازات
الاقوال التي تقوم مقام مجازات الافعال   او للتفاؤل نحو شاملا للتفاؤل
واظهار الرغبة وقوله تعالى ان اردن تحصنا وارد على اظهار الرغبة في ارادتهن التحصن اذ المعنى
للتفاؤل هنا والانزال بقيل وكقوله تعالى والآية مما استدل به القائلون بمفهوم المخالفة
واللازم جواز الاكراه على تقدير عدم ارادتهن التحصن واجيب بوجوه الاول ان مفهوم
المخالفة انما يكون اذا لم يظهر للتقييد بالشرط فائدة اخرى سوى انتفاء الحكم عند انتفائه
وههنا الفائدة اظهار الرغبة في الوقوع والمبالغة في النهي عنه انهن مع قصور عقولهن

حاصل الجواب في اصل هذا الكلام هو
بطلان اللازم لان عدم ارادة التحصن
اي الامتناع من الزنا ارادة الزنا
مع ارادة الفعل لا يتحقق الاكراه
على ذلك الفعل فلا يتصور الاكراه
على تقدير عدم ارادتهن التحصن

اذا اردن التحصن وترك الزنا فالمولى احق بذلك وكون الآية فيمن يردن التحصن ويكرههن المولى على الزنا وفي مثل لا يثبت المفهوم المخالف اذ الاكراه انما يكون على فعل يريد الفاعل خلافه فعند انتفاء ارادتهن ترك الزنا لا يتصور الاكراه على الزنا لكونه اكراها على ما لا يريد الفاعل خلافه وتحقيق الكلام ان القيد الوارد بعد النهي قد يكون قيدا للفعل مثل لا تصل اذا كنت محدثا وقد يكون قيدا لتركه مثل لا تبالغ في الاختصار ان حاولت سهولة الفهم وقد يكون قيدا للطلب مثل لا تشرب الخمر ان كنت مؤمنا والظاهر ان الآية من هذا القبيل فلا يدل بحكم المفهوم الا على انتفاء طلب ترك الاكراه عند عدم ارادتهن التحصن بمعنى لا اطلب ترك الاكراه ان لم يردن ترك الزنا لانه لا يتصور الاكراه حينئذ ولا معنى لطلب تركه او انه ان مفهوم المخالف ظاهر لا قطعي ولا عبرة به في معارضة الاجماع القاطع والنصوص القاطعة في حرمة الامر بالمنكر فضلا عن الاكراه عليه وما شاكل ذلك المذكور من اسباب ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل كالاعتناء عن الوثوق بوقوع الفعل مثل ان اعطاك الامير الوفا فكذا وكلما سئلت ازداد مثل ان قدم الحبيب ومثل زيادة الترغيب مثل ان اكرمتك فلا تقصر في الشكر او الترهيب مثل ان تكسل افتضحت على الفعل وكان مقتضى سوق الكلام ان يقول واما لما شاكل ذلك وقوله رحمه الله بلفظ الماضي في الدعاء مع ان مقتضى الظاهر رحمه الله من قبيل ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لمعنى من المعاني كالتفاؤل واظهار الرغبة والاعتناء باستحقاق الرحمة ومن هنا اي من مقام ذكرنا من ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل تنبيه للنكتة في ذكر صيغة الخبر بلفظ الماضي واصابة السنة بالمستقبل غير معدول به وهي اظهار الرغبة في وقوع الخبر وكمال رأفة الله بالعباد ولو كان قوله هنا اشارة الى العدول الى الماضي لاظهار الرغبة لكان المناسب ان يذكر ذلك عقيبه فان قيل قد سبق صريحا ان كون الفعل في اذا القطع بوقوع الشرط هو النكتة في تغليب الماضي معه كما في هذه الآية فما معنى التنبيه هنا للنكتة قلت ذلك النكتة العامة وهذه هي الخاصة كما ذكر في الالتفات ان له وجها عاما ولكل التفات وجها خاصا وابراز المقدر عطف على ابراز

غير الحاصل

غير الحاصل ووجه في النكتة الداعية في المضي الشرط والجزاء الى غير المستقبل ويختص بالمثال الخامس من الامثلة المذكورة وسؤال اكرمتني الآن فقد اكرمتك امس فهذا هو الملفوظ به الذي ابرز في صورة الكلام المقدر الذي هو ان تعتد باكرامك اياي الآن فاعتد باكرامي اياك امس لانتساب الكلام الى معنى هذا المقدر وبه يظهر ان الجزاء قد يكون جملة انشائية من غير احتياج الى تأويل الخبر اذ لا ضرورة اليه لان الامر والنهي وغيرهما يجوز تقييدها بالشرط كما يجوز بالظرف والحال وغيرهما فان قيل قد سبق ان مضمون الكلام الشرطي تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فما معنى ذلك في الانشاء وكيف امتنع في الشرط دون الجزاء قلت الحصول قد يكون لثبوت شيء لشيء او نفيه عنه كما هو مدلول الخبر وقد يكون بالوجود او النفي او نحو ذلك مما هو مدلول الانشاء فيتعلق ذلك بحصول مضمون الشرط المفروض الصدق فهنا يمتنع كونه انشاء فالحاصل ان جاءك زيد فاكرمه ان على تقدير صدق انه جاءك اطلب منك اكرامه لا بمعنى الاخبار بالطلب بل بمعنى انشائه واما الكلمة لو فكانت اي لما كانت ولذا اجيب بقوله انتفت والمعنى انها لتعليق ما امتنع من حيث امتنع لما عرف من ان تعليق الحكم بالوصف يشعر بالحيثية فيصير المعنى انها لتعليق امتناع الشيء وهو الجزاء بامتناع الغير وهو الشرط وعلى هذا يكون معنى قوله معلقا لامتناع الاكرام بما امتنع اي بامتناع الشيء الذي هو مجيء مخاطبك فيتم الحكم وينطبق عليه المثال من غير احتياج الى تقدير المضاف اي لتعليق امتناع ما امتنع ومعلقا لامتناع الاكرام بامتناع ما امتنع والمراد بما امتنع وغيره اعم من ان يكون مضمون اثبات او نفي فيشمل اقساما اربعة من ان يكون الشرط والجزاء مثبتين مثل لو جئتني لاكرمتك ويكون امتناع الاثبات نفيا او منفيين مثل لو لم يجئني لم اكرمك ويكون امتناع النفي اثباتا او يكون الشرط مثبتا والجزاء منفيا مثل لو جئتني لم اشتمك او بالعكس مثل لو لم يجئني لشتمتك وقوله على سبيل القطع متعلق بامتنع لانك تعلق امتناع الاكرام قطعا بامتناع المجيء قطعا كما لا يبعد ان يقال لتعليق ما امتنع على سبيل القطع بامتناع غيره والاظهر انه متعلق بامتناع غيره لانك تعلق امتناع الاكرام بالامتناع القطعي للمجيء بمعنى جعله مسببا عنه على ان التعليق

مجاز عن التسبيب لانك اذا قلت ان جئتني اكرمتك وعلقت الاكرام بالمجي فقد جعلته سببا
والمجي مسببا له واما ثانيا فلانه ليس بمستقيم اذ ليست كلمة لو لتعليق الامتناع بالامتناع
بل لتعليق مضمون الجزاء بمضمون الشرط الفرضي لانتفاء نفس انتفاء الجزاء لظهور انك اذا قلت
لو جئتني لاكرمتك كان المعنى ان الاكرام كان يثبت لو ثبت المجي وانما لم يثبت لعدم ثبوت المجي
قطعا وهذا اطبقوا به الوسط على انها لانتفاء الثاني لانتفاء الاول كما ان لولا لانتفاء
الثاني لثبوت الاول وبهذا صرح في علم النحو حيث قال ولو نحو الشرط في الماضي
على امتناع الثاني لامتناع الاول وهذا يشهد الاستعمال للقطع بان معنى قوله تعالى
لو شاء لهديكم انه انتفاء الهداية بسبب انتفاء المشية لا بالعكس وقد صرح بذلك الحماسي
حيث قال ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر اي لكن لم يطر
ذو حافر قبلها فلهذا لم تطر تلك الدابة وابو العلاء حيث قال ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم
رعايا ولكن ما لهن دوام اي فلهذا لم يكونوا رعايا وذهب الشيخ ابن الحاجب ومن تبعه
الى انها اي كلمة لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني لان الاول سبب والثاني مسبب وانتفاء
السبب الواحد لا يوجب انتفاء المسبب لجواز ان يثبت بسبب آخر بخلاف انتفاء المسبب
فانه يوجب انتفاء جميع الاسباب او لان الاول ملزوم والثاني لازم وانتفاء اللازم يدل
على انتفاء الملزوم دون العكس لجواز كون اللازم اعم وما كان ينبغي ان يخفى على مثله
ان ليس معنى كلام القوم ان انتفاء الاول يدل على انتفاء الثاني ويفيد العلم به بل ان
انتفاء الثاني في الخارج سببه انتفاء الاول بمعنى انه قد حصل جميع الشروط والاسباب لوجود الثاني
كالاكرام سوى مضمون الاول كالمجي مثلا فلم يتحقق الاكرام الا لانتفاء المجي الا يرى انك تقول
في الماء البارد المحسوس لو اصابته النار لسخن بمعنى ان عدم سخونته بسبب عدم اصابة النار
ومعنى قوله تعالى لو انزلنا هذا القرآن على جبل لرايته خاشعا متصدعا من خشية الله
ان انتفاء رؤية الجبل خاشعا بسبب انتفاء انزال القرآن عليه لا ان يستدل بانتفاء
احدهما على انتفاء الآخر وانما غلطوا من جهة ان اهل المعقول جعلوا لو اداة اللزوم
والاتصال واستعملوها في القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات لا لبيان ان

الثبوت والانتفاء في الخارج ما هو ولا خفاء في ان انتفاء اللازم دال على انتفاء الملزوم
يعني ان العلم بانتفائه يستلزم العلم به من غير عكس وعلى هذه القاعدة ورد قوله تعالى لو كان فيهما آلهة
الا الله لفسدتا استدلالا بعدم الفساد على عدم تعدد الآلهة وهذا الكلام زيادة بسط
تطلب من شرح التلخيص امتنع جعل حين كانت لتعليقها منزلة لما اي لكونها لتعليق
ما امتنع بما امتنع قطعا امتنع جعلتا اي جملتا الشرط والجزاء والثبوت المدلول عليه بالجملة ان عم
ولزم ان تكون جملتاها فعليتين وكان الفعل ماضيا هنا ايضا داخل تحت اللزوم وانما لزم
فعليتها ليصح التعليق وعدم الثبوت ولزم ماضوية الفعل ليتم التعليق بما امتنع على القطع
الماضي واستلزم لزوم كونهما فعليتين ماضويتين ان نزل المستقبل الداخل عليه كلمة لو
في مثل ولو ترى اذ وقفوا على النار منزلة الماضي لصدوره عمن لا خلاف في اخباره وان
يحمل المستقبل في مثل قولك لو تحسن الي لشكرت على ان القصد منه الى الاستمرار فيما مضى
من الزمان وقتا فوقتا فيكون المعنى على المضي او ان يحمل في الصورتين على قصد استحضار الصورة
على ما تناسب نقل الحال الحاضر وان كان المعنى على المضي فان قيل عطف استلزم في الموضعين
على لزم يوجب ان يكون التقدير ان كلمة لو حين كانت لتعليق ما امتنع بامتناع غيره استلزم التنزيل
والقصد المذكورين وما وجهه قلت قد ذكر الشيخ عبد القاهر انه اذا عطف الشي على الجزاء
فهو على وجهين احدهما ان يستقل كل بالجزائية مثل اذا جئتني فاكرمتك وخلعت عليك وثانيهما
ان يكون ترتب المعطوف بواسطة المعطوف عليه مثل اذا رجع الامير استاذنت وخرجت اي
واذا استاذنت خرجت فالمعنى هيهنا انها لما كانت للتعليق المذكور امتنع الجملتان عن الثبوت
ولزم فعليتهما الماضوية ولما امتنع ولزم استلزم التنزيل والقصد على انا لما جعلنا
ضمير استلزم للزوم كونهما فعليتين ماضويتين تم المقصود ومعنى وقفوا على النار اروها حتى يعاينوها
او اطلعوا عليها اطلاعا هي تحتهم او ادخلوها فعرفوا مقدار عذابها من قولك وقفته على كذا اذا عرفته
وفهمته وجواب لو في الآيات الثلاث محذوف اي لرايت امرا عجيبا والخطاب عام لكل احد والمعنى
ان بلغ الحال الى انها ... لو رايته لرايت العجب وقوله منزل المستقبل
مفعول استلزم ومنزلة الماضي ظرف لتنزيل كلمة في قولك ربما ننزل كذا ونظائره اي المستقبل

يعني ان استلزم نعم حالا بالاستقلال على ... المعقد

مفعول له لينزل والصدود اي صدود المستقبل متعلق بنظما ولا ارى الوصف للماضي بالمعلوم
كثيرا منه وعلى نحو متعلق بتنزل ووجه تأويل يود بود ان الفعل الداخل عليه رب لا يكون الا ماضيا
لانه الذي يتحقق فيه التقليل والتكثير واما المستقبل ففي الغيب وعند الكوفي هو بتقدير كان اي ربما
كان يود وعند بعض البصريين البيت بكافة بل نكرة بمعنى شيء موصوفة بيود كما في رب رجل
يسافر غدا او متعلق رب محذوفا اي يحقق على الوجهين لا يحتاج الى تاويل يود بود فلا
قال في احد قولي اصحابنا البصريين ومعنى التقليل ان اهوال القيامة تدهشهم فيبقون
مبهوتين فان كانت منهم افاقة ما تمنوا ذلك وقيل هو على طريقة قولهم لعلك ستندم
على ما فعلت وبما ندم الانسان على ما فعل لا يريدون لذلك التقليل بل يريدون ان الندم
وان كان مشكوكا او قليلا فحق عليك ان لا تفعل هذا الفعل لان العاقل لا يتعرض لما يورث الندم
ان كان مشكوكا او قليلا وقوله لو كانوا مسلمين حكاية لودادتهم على طريق الاخبار عنهم كما
في قولك حلف بالله ليفعلن ولو قيل حلف بالله لافعلن بطريق الحكاية لكان حكاية لكلامهم بلفظه
ستمرار الامتناع فقوله ولو يطيعكم باستمرار امتناعه مبني على انه كما يكون المضارع
الكائن في حرف الامتناع يكون لاستمرار الثبوت كذلك الداخل عليه لو يكون لاستمرار الامتناع
لا امتناع الاستمرار كما يكون النفي لاستمرار النفي لا نفي الاستمرار والجملة الاسمية المؤكدة المقصود
مثل انهم مؤمنين يكون لتاكيد النفي لا نفي التاكيد على ما مر من ان نحو ما زيد ضربت للاختصاص
النفي لا نفي الاختصاص وله نظائر جمة ومعنى لو تحسن الي لشكرت ان انتفاء الشكر
استمر استمرار انتفاء الاحسان ومعنى لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم ان انتفاء وقوعكم في العنت
اي الجهد والمشقة بسبب استمرار امتناعه عن طاعتكم لكن الظاهر ان المراد باستمرار الامتناع
دوامه وعدم انقطاعه لا تحققه ساعة فساعة وعلى التجدد كما يشعر به قوله وقفا وقتا
وقوله القصد مفعول استلزم وعلى نحو حال عنه ويكون عطف على يستهزئ فقوله
بعد قوله قالوا انا معكم انما نحن مستهزئون يعني انهم ذكروا استهزاءهم بالجملة الاسمية
الدالة على الثبوت فانه سبحانه لم ينزل المستهزئ بهم الى المؤمنين بل تولاه بذاته وذكره
بلفظ المضارع المفيد للاستمرار وقتا فوقتا لانه اشد وافظع ومعناه انزال الهوان

والحقارة بهم والبلايا والنكايات فيهم على تجدد الاوقات وتعدد الحالات
وقوله لو يطيعكم مبتدأ خبره وارد على هذا اي على قصد الاستمرار وفيه استمرار امتناعه
على الطاعة كما بينا لكن الاظهر وبه يشعر كلام الكشاف انه لاستمرار الفعل اعني الطاعة
ودخول لو بعد امتناع الاستمرار وذلك انه كان في ارادتهم استمرار عمل النبي صلى الله
عليه وسلم على ما يستصوبون وانه كلما عن لهم راي في امر كان معمولا به وذكر الله انه
لو استمر على اطاعتكم كما تريدون لوقعتم في الجهد والهلاك لكن لم يستمر فلم تقعوا فيكون
لامتناع الاستمرار وانتفائه فما كانوا يريدون ولم يعطف هذا المثال على امثلة لو ترى
ولو تحسن لانها تحمل القصد الى الاستحضار بخلافه ثم انه رجح الاستحضار في لو تحسن
الى الصورة منع الاحسان على قياس امتناع الاستمرار وفي بما يود الى الصورة الوداد وهو ظاهر
وفي لو ترى في المواضع الى صورة حال المجرمين والظالمين وغايته ان يرجع الى صورة رؤيتهم
تلك الحال وصورة الفعل الممتنع كما ذكر في لو تحسن واجيب بانه اشار الى
اختيار ان لو في لو ترى للتمني دون الامتناع بخلاف لو تحسن فانها امتناعية وانت
بان لو لو كانت للتمني لم تحتج الى التاويل لان لو التمني لا تختص بالماضي وكان المناسب
ان يتعرض لصورة حال الموقوفين على النار قائلين يا ليتنا نرد ولا نكذب لظهور قصد صورة
الظالمين موقوفين عند ربهم منقادين وليس تلك المقالات محض نقول ولو ترى اذ الظالمون
موقوفون عند ربهم يرجع بعضهم الى بعض القول يقول الذين استضعفوا للذين استكبروا لولا انتم
لكنا مؤمنين وهذا هو المراد بقوله في كل المقالات ووجه اختيار المضارع للاستحضار
انه الذي يكون للحال وهو الحاضر وهذا ظاهر وما يقال لان الماضي يدل على ان صفات الفعل
امر قد انقضت فلا يكون للنفس رغبة تامة في استحضارها لعدم امكان مشاهدتها بخلاف
المستقبل فانه يدل على ان الفعل سيوجد مع صفاته فيحصل للنفس رغبة في ان ترى
انه كيف يوجد مستحضرة مع صفاته في غاية الركاكة لان الصورة العجيبة اذا شوهدت
مرة فاستحضارها اسهل وانسب والنفس اليها ارغب اذ قال فتثير سحابا
فانا رأيت اسناده الى السبب وهو الرياح لانه ادل على كمال القدرة اذ يفعل بعض ما لا يرسله

والظان

هذه الافعال العجيبة والاحوال المختلفة ثم قال فسقناه مكان ساقه الغيث الى الحكاية دلالة على زيادة الاختصاص وان الكل منه والوسايط اسباب وآلات فمولى من ان السحاب

اضافة للمصدر الى المفعول والفاعل محذوف وسواها نظرا الى الحصول وآلة بالرياح نظرا الى ظاهر الكلام قزع بفتحتين قطع رقيقة من السحاب واحدها قزعة والقطع بكسر القاف وفتح الطاء

جمع قطعة مندوف مضروب بالمندفة تضام على لفظ تفاعل والضمير للقزع وكذا ضمير يعين اي تمرين وخولف من الضمير الثاني بصام من بعض الثقل كانما تجابا منها كما ركب بعضه

على بعض وهو على تضام عطف على تعد وقايم مقام تارة اخرى واما الى العدول بالماضي الى المضارع للاستحضار طريق سلوك للبلغاء فان قيل عدم عدول البلغاء

عن سلوك الطريق الذي يقتضيه المقام معلوم الاحتياج الى ذكر فلت المعنى انهم لا يعدلون عن الطريق مقتضى الظاهر وان كان ايضا بليغا وذلك لكمال حسنه وفرط اهتمامهم به

بانا قد لقيت بدل من قوله بما لاقيت في البيت السابق الامن مبلغ فتيان فهم بما لاقيت عند رحا بطان الغول هو بالضم من السعالي والجمع اغوال وغيلان وكل ما اغتال

الانسان واهلكه فهو غول تهوي تنزل يقال هوى بالفتح يهوي هويا اي سقط الى اسفل السهب الفلاة وكل ما استوى من الارض ويعد والصحيفة الورق من القرطاس والصحصحان

المكان المستوي وكذا الصحصح والصحصاح والدهش الحيرة خررت سقطت الصريع الهالك فعيل بمعنى مفعول من صرعه اهلكه ولذا استوى فيه المذكر والمؤنث والمذكور صرعه

والجران مقدم عنق البعير من مذبحه الى منحره وبين البين فقلت لها كلانا نضو ارض اخو سفر فخلي لي مكانه فشدت شدة نحوي فاهوت لها كفي بمصقول يماني

النضو المهزول فخلي بالتشديد خل بكسر اللام صيغة امر من خلية السبيل الحملة اهوت بكفي بالسيف اومأت ومقتضى الظاهر فاضربها فضربتها عطفا على شدت واهوت

خلقه من ان يقع مفتوحة لكل المحل لها من الاعراب وهذا من تشبيه المؤنث بالاغرب وهو المخلوق بلا اب وام لكون اقطع للخصم واحسم لمادة شبهته ولكون محل التشبيه

امر كهاية المخلوق بلا اب ولا يضر اختصاص المشبه به بخصوصية على ان القصد هو التشبيه

في كون وجودهما خارجا عن العادة المستمرة وهما في ذلك سواء ثم في قوله ثم قال له قيل للترتيب اللفظي وقيل للترتيب المعنوي اي صوره طينا ثم قال له كن حيا ودعا ونحو ذلك

واستلزم عطف على لزم او استلزم والضمير للزوم كون جملتيهما فعليتين اي استلزم في مثل لو انتم تملكون ان يحمل على كون انتم فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر لتكون الجملة

بعد لو فعلية لا مبتدأ خبره تملكون فتكون اسمية ولا تاكيدا للفاعل تملكون على ان يكون الاصل تملكون انتم فحذف تملكون لان تقليل الحذف وسوء حذف الفعل وحده اولى

من تكثيره وهو حذف الجملة مع انه لا دليل عليه ولا ضرورة اليه وما ذكر من كون المقدر تملكون تملكون بالتكرير للتاكيد وكون الدال على المحذوف هو ضمير المحذوف مما اطلق عليه المحققون

من كون الثاني للتفسير لا يخرجهما قط لا للتاكيد وان الدال عليه كلام الشرط المفسر للفعل مع قيام المذكور مقامه على ما سبق في لو ذات سوار لطمتني واذ ذو لوث لانا فقول المبدل

صح ضميره ومنفصلا حالا من الضمير في المبدل او مفعول لان على تقدير مطلق الحمل والمعاني في لو انتم تملكون بعد تقدير الفعل من جهة اخرى من مخالفة الظاهر وهو كون الفعل مضارعا

وكانه لقصد استحضار الصورة ومذهب المبرد ان لو تستعمل في المستقبل استعمال ان مثل اطلبوا العلم ولو بالصين واني لا اباهي بكم الامم يوم القيامة ولو بالسقط وفي

قول ابي العلاء المعري ولو وضعت في جلد القاصم لم تفق من الجرع الا والقلوب خوالي بصف ما تقف على مفارقته بغداد فسوق كاتبه الى ماء دجلة والمعنى ان ضعفه وسببه

ان يكون المعنى ههنا ان تملكوا تملكوا اي تملكوا الخير العام ومن لطايف هذا التركيب ان للرفع وان كان فاعل فعل محذوف لكنه لما برز مع الفعل المذكور في صورة المبتدأ والخبر

افاد الاختصاص مثل ما تقدم صريح المبتدأ والخبر مثل انا سعيت في حاجتك والمعنى ان الناس هم المختصون بالشح المتناهي وامثال هذه اللطايف من المذكورة في مباحث الشرط

تغلغل الماء في الشجر تخلله الروضة جمع رابض اصلها روضة كما ان وهي قطعة من نضت الزهر ارض رياضا ورياضة يريدان هذه اللطايف وامثالها ابسطها هو وامثاله

من علماء المعاني ولم يوضحها القدماء من اهل التفسير ولو قلنا ان هذا الشان استحسنه

عبد القاهر وكمله جار الله ورتبه من رتبه المصنف لم يبعد ثم من علو رتبة علم المعاني
وصعوبة المعاني فيه والصبر على رياضة ما يبنى على تتبع التراكيب وخواصها مفصلة
كما ترى من ايرادنا الامثلة وبيان ما فيها من اللطائف حتى لو اقتصر على مجرد تمهيد القواعد
كما في كثير من العلوم لم يحظ الطالب بطائل كالكلام في قوله لمبتغي صلة لما تم وذلك لانه لا سبيل
للبشر الى الاحاطة بالتراكيب واحدا فواحدا وانما ذلك لعلام الغيوب لكن علم الله تعالى
بذلك لا ينتج علم المعاني لعدم ابتنائه على تتبع التراكيب ثم لا يخفى بحسب اعجاز القرآن كونه
على كمال الحافظ علم المعاني لم يدخل الا تحت علم الشامل هذا الفن هو الثالث
والاستئذان طلب الورى وخروج الزند من النار والزناد جمع زند وقد ... وضمر ... ما
ولا تنفع وازمتها جمع زمام وجلبتها واستئنافها للمستودعات والراكض المستحث من ركضت
الفرس الحلبة ... استحثثت للعدو والحلبة قد سبقت الى اناة هدى اي لغاية منعاف
بالركض وكذا باستفراغ اي بذل الجهد والطوق الطاقة وتفوق الفصيل شرب اللبن فواقا وهو
ما بين الحلبتين من الوقت لان الناقة تحلب ثم تترك سويعة يرضعها الفصيل لتدر ثم تحلب والافاويق
جمع افواق جمع فوق جمع فيقة بالكسر وابدال الياء من الواو وهي اللبن الذي يجتمع بين الحلبتين
بفوق متعلق بتفوق ... الكرم كذا ... ومطامح وجنان القلوب سويداواتها الطائف
حال من المجرورة ... ومتعلق بموالج والعقول وكذا ... لان تقرر عطف على يونع
والعقبات الجارات جمع عقبة والجبال الجنبات جمع جنب ... تعجبا بها للافئدة ذلك
مما ذكر من الركض والاستفراغ والتفوق ونحو ذلك ان يتأنى اي الى ان يتأمل باستقصاء
او يسرح النظر فيه متعجبا من تأنق في الروضة ... منتقلا من شيء ما
في الانتقال من العلم الاجمالي الحاصل بسبب تحدي البلغاء بالمنزل وعجزهم الى العلم التفصيلي الحاصل
بعلم المعاني والبيان اذا احاط به على وجهه وقوله والقوس يروى بالنصب عطفا على الكشف
على انها مفعول طامح لاصح المثوبة والاظهر انها ... والقوس مجرور معطوف عليها ولو نصب
لعطف على محل المنصوب وذلك لان طمح لا يتعدى بنفسه بل بالحرف ... وان مهدنا
القواعد واوردنا الامثلة لكرها ... فصول هذا الفن لا تنحصر ومرعتها وعقدها

بل لا بد من انضمام الامور المذكورة اليها ووجه اشتراط الطمع في المثوبة والنجاة يوم النشور
ان به كمال الاجتهاد وفيضان النور ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور والهدية على الموافق
لشرح الهدى والمسئول لسلوك الطريق الباقي والباعث وصلى الله على النبي واله

الفن الرابع

هو في تفصيل اعتبارات الفصل والوصل والايجاز والاطناب
... خبر مبتدا هو ان ليس ولا يجد حال او خبر بعد خبر وان هي المخففة من المثقلة وفي ليس
ضمير الشان او هو مع يمنع في الفاعل متنازعان والمعنى ان عدم امتناع الاتحاد او التنافي
بين مفهومي الجملتين ثابت في ذهنك مقرر عندك والتآخي تفاعل من الاخوة تقال تآخيا
اذا اتخذ كل واحد منهما لصاحبه اخا والارتباط مصدر من المبني للمفعول تقول ارتبطت
الشيء بالشيء وربطته واستحكم الشيء صار محكما قويا والاواخي جمع آخية بالمد وكسر الخاء وتشديد
الياء وهي ان تدفن طرفا قطعة حبل في الارض فيظهر منه مثل عروة تشد اليه الدابة
والمراد هنا العلائق والوشائج الوسائل والآصرة ما عطفك على الرجل من رحم او قرابة
او صهر او معروف يقال ما تأصرني على فلان آصرة اي ما تعطفني عليه قرابة والمنة وقوله
ولا ان بينهما من عطف على اتحاد وارتباط وكذا ولا ان يكونا اي مفهوما جملتين من بين
اي بين الاتحاد والمباينة فمتوسطا حالهما اي حال مفهومي الجملتين بين الحالة الاولى اعني الاتحاد
والحالة الثانية اعني المباينة والانقطاع وذلك ان ما بينهما من القرابة والاتصال
في الجملة والحاصل ان بين الجملتين كمال الاتصال او كمال الانقطاع او التوسط بينهما
ومدار الفصل والوصل على هذه الحالات الثلاث فعلى الاوليين الفصل وعلى الثالثة الوصل
وانما قال مدارهما عليه اذ في كل من الحالات شرائط وتفاصيل وموانع كما في العطف
لدفع الايهام مع كمال الانقطاع مثل لا وايدك الله وترك العطف مع التوسط لايهام
خلاف المقصود على ما سيجيء وبالجملة فليس كل كمال اتصال وانقطاع للفصل وكل توسط
للوصل وكذا الكلام في كون مدار الاطناب والايجاز على احوال ... اذ ليس كل اتصال
يكون فيه حط احدى الجملتين وكل انقطاع لا يكون وكل توسط يستوي الامران بل ليس
كل ايجاز بطي احدى الجملتين بل قد يكون بحذف المفردات كما سيجيء لكن المدار على ذلك يعني الا الاصل

والجزء هنالك وقوله وهو ترك العاطف وذكره جملة معترضة بين المبتدأ والخبر وافراد
الضمير لجري الفصل والوصل مجرى اسم مفرد علم لهذا الباب او الفصل كما قال وهذا
فصل وجعل الضمير لاحدهما انما يستقيم اذا جعل ذكره خبر مبتدأ محذوف اي احدهما ترك
العاطف والآخر ذكره   وانها اي هذه الجهات التي هي اعتبارات الاتصال
والانقطاع والتوسط لمحك البلاغة اي الامر الذي يعرف بلاغة المتكلم بان يطبق فيها
المفصل فوق كمال البلاغة واصله الحجر الذي يحك عليه الذهب فيعرف حاله والمنتقد والمتفاضل
اي موضع الانتقاد والتفاضل والمعيار ما يعرف به العيار والمسبار ما يعرف به غور الجرح
وقدر عمقه والمنهج المظهر من نجم النبت ينجم بالضم ظهر وطلع والمنجم موضع النجوم من عجم
العود عضضته لتعلم صلابته ورخاوته والجلاء بالكسر مصدر جلوت السيف صقلته
والصدا مصدر صدئ الحديد بالكسر اذا وسخ وصدأ الحديد وسخه والقدح السهم
قبل ان يراش وقداح الميسر سهامه والمعلى هو السابع منها وهو الذي يكون لصاحبه
كمال الغلبة وذو البلاغة حال من القدح وان لك عطف على القدح اي شهدوا بان لك
في احراز قصب البلاغة واحداث لقبها اليد الطولى انما يريد والمعلى قد لقح المبسر
هو الذي له سبعة اسهم من فاز به اخذ سبعة اعشار الجزور وان خاب اخذ منه سبعة
اعشار ثمنه   واعلم يرد ان في هذا النوع الباقي بحث الايجاز والاطناب وبحث
الحال الكائنة ونحو اللواحق والتتمات والمقدمات المتعلقة بالفصل والوصل وكل من بحث الجمع
وانما الاصل هو تمييز موضع عطف الجمل عن غير موضعه فان هذا هو المختص بالخفاء والاشكال
والاحتياج الى زيادة البيان فلهذا اشتغل به اولا وبسط الكلام فيه وبني الباب
عليه فقال الواو اي عطف الجمل نوعان الاول المتعاطي والبعيد لان عطف الجمل اما ان
يكون بالواو او بغيرها وعلى التقديرين اما ان يكون للمعطوف عليها محل من الاعراب او لا فان كان
بغير الواو او بالواو وللمعطوف عليها محل من الاعراب فهو قريب المتناول سهل المأخذ
وما سواه فبعيد ولما كان العطف تارة وتركه اخرى اثر التمييز ونتيجته مثل له فقال
كلمة ان تذكر وضمير تذكر للجملة معطوفا حال منه مسندا الى بعضها ومتروكا عطف عليه

مسندا

مسندا الى العطف وقوله وتنوع بعد ذلك اي التعاطي فيه اي في ذلك النوع وقوله
نكن بشرطا استدراك على قوله بالواو وفقط فيفيد ان العطف بغير الواو مطلقا وبالواو بشرط
ان يكون للجملة الاولى محل من الاعراب من القريب وما سواه بعيد فالقريب صنفان وملاك قوله
ان يقصدوا ان القريب والبعيد هو العطف المذكور لا القصد اليه من النساخ جعل بعضهم انه
نوعان لتمييز موضع العطف لا للعطف لكنه اشارة الى ان المراد بنوع العطف اعني المعنى
المصدري المبني للفاعل اعني عطفك بدليل انه قال تمييز موضع فاصول ولم يقل تعيين اصول
والسبب في ان قرن القريب التي النوع الذي سماه القريب التعاطي وبعد النوع
الذي سماه البعيد التعاطي هو ان العطف لا الى محرد حسن التركيب وثانيه اصل المعنى اذا دخل
لوجه كونه مقبولا في ذلك بل لا حكم كونه بليغا سوق على معرفة اصول لشيء مهمة في العطف
بغير الواو مطلقا وفي العطف بالواو اذا كان للجملة المعطوف عليها محل من الاعراب
غير مهمة في العطف بالواو اذا لم يكن للجملة محل من الاعراب وقد بسط المصنف الكلام في ذلك
غاية البسط واوضح غاية الايضاح واول الاصول التي لا بد من معرفتها في العطف
المطابق لمعنى الكلام هو الموضع الذي يصلح للعطف من جهة الوضع بمعنى وضع الحرف
العاطف لمعناه بان يكون الثاني عقيب الاول في العطف بالفاء لان الفاء موضوع
لذلك ومتراخيا عنه في العطف بثم وعلى هذا قياس سائر الحروف وحاصله ان يتحقق
فيما بين المعطوف والمعطوف عليه المعنى الذي وضع الحرف بازائه اذ لا مدخل في ذلك لغير الوضع
واياك ان تتوهم ان المراد بالوضع ههنا الرتبة التي يليق بذلك العاطف بالنسبة الى سائر
حروف العطف على ما سبق معنى قوله الوضع اعني الهيئة الحاصلة للشيء بالقياس الى غيره
او ان تفسر الموضع الصالح من حيث الوضع بان يعدم متبوع غير مذكور كما في ما بعد الواو
فان ذلك ليس بمعناه بل غايته ان يصدق معه عليه وثانيها فائدة العطف وهو العلم بكون
الثاني مع الاول في النسبة التي دل عليها الحرف على ما سبق من تفصيل المسند اليه
او المسند مثلا وثالثها وجه كونه مقبولا بان يكون على اتم وجه بطراوة البلغاء اي
بنيتي مخصوص يليق بكل حرف بان يكون في الواو من الامرين جهة جامعة وفي البواقي

مخصوصة تقتضيها العاطفة واما تفسير القاين بجنبار كه الامرين في المعنى الذي دل عليه
الاعراب للمقبولية بوجود الجهة الجامعة فليس على ما ينبغي لاختصاصها ببعض الصور
وانه اذا اتقنت بعد تمهيد المقدمة العامة النافعة في بيان قرب القريب وبعد البعيد اخذ
في تفصيل الدليل على قرب الصنف الاول من القريب ثم الصنف الثاني ثم بيان السبب
في بعد البعيد ثم بيان ما هو اقرب فقوله وانه اذا اتقنت اخذ في بيان الاول وقوله وكذلك
اذا اتقنت في الامر الثاني وقوله واما توسط الواو في الثالث وقوله اعلم انك في الرابع
والشرطية اعني اذا اتقنت اي علمت على وجه الاتقان والاحكام معاني ما سوى الواو
من حروف العطف حصلت هذه الاصول الثلاثة لدلالة كل من الحروف العشرة التي هي غير الواو
على معنى محصل محقق يستدعي من الحال وسطا مخصوصا مشتملا على فائدة العطف وعلى كونه
مقبولا له ذلك اليقين بخلاف الواو فانها انما تدل على مطلق الجمع الذي هو امر مبهم لا يحصل
الا بان يكون على وجه المقارنة او التعقيب او التراخي وهذا كما يقال ان الانواع امور محصلة
بانفسها او بما دخل فيها من الفصول والجنس امر مبهم لا يحصل الا بانضياف الفصل فيحصل
احد الانواع وبهذا اندفع ما يقال ان الواو ايضا يدل على معنى معين هو الجمع والمشاركة
فينبغي ان يكون الاصول الثلاثة معها ايضا متحققة كسائر حروف العطف من غير فرق وذلك لان
الوجوه اه وسوى انها لما دلت على معان محصلة فانما تحقق صح موضعا للعطف بها
وحصلت فائدة العطف وكان مقبولا لعدم توقف القبول فيها على امر غير محصل معانيها بخلاف
الواو حيث لا محل من الاعراب فانها لا تدل الا على نحو مضمون المجلس وعدم احتمال كونه انا سه
اضرابا عن الاول كما في نحو قام عمرو وقاعد نص عليه الشيخ عبد القاهر والجمل المتناسبة ذكره
في نحو مما لا يكاد يجيء واكثر ما يجيء متناسبة بحيث اذا تعاطيت عددت من قبيل الهزل او يكون متراكم
واودعت كتب المضاحك فلا بد من التعاطف من خصوصية جامعة وكذلك اذا اثبت
تريد ان العطف بالواو على الكلام التي لها محل من الاعراب قريب التعاطي وبنى ذلك على العلم
بمقدمات ١ ان الاعراب صنفان اصل وتبع ٢ ان التبع منحصر في الخمس ٣ ان
المتبوع في البدل في حكم العدم من جهة المعنى على ان المقصود بالنسبة هو التابع ثم ان

المتبوع

ان المتبوع والتابع في الوصف والبيان والتاكيد واحد بالذات لا تغاير بينهما ٤
ان معنى الواو يستدعي مغايرة التابع للمتبوع فتحصل لك من هذه المقدمات ان الموضع الصالح
للعطف بالواو ليس الا البين المخصوص الذي يقصد فيه اتباع الثاني للاول في الاعراب
بتوسط حرف وهو النوع الخامس من الصنف الثاني لانه ان لم يكن هناك اول وثان
يقصد جعل احدهما تابعا للآخر وهو معنى الصنف الاول فهو ليس بمحل للعطف بحرف ما
من الحروف فضلا عن خصوص الواو لفوات شرط العطف حقيقة وان كان فان كان الثاني
هو البدل فهو ايضا ليس موضعا للعطف بشيء من الحروف لفوات شرط العطف حكما لان
الاول بمنزلة العدم فيلتحق هذا بالصنف الاول وان كان هو الوصف او البيان او التاكيد
فليس موضعا للعطف بالواو لفوات شرط معنى العطف بالواو وهو التغاير على ما تحقق
من ان الواو يستدعي معناه ان لا يكون معطوف هو المعطوف عليه فظهر لك ان موضع العطف
بالواو هو النوع الخامس من الصنف الثاني ثم اذا ضممت الى المقدمات السابقة مقدمة
سادسة هي ان كل واحد من وجوه الاعراب دال على معنى كما عرف في علم النحو اما اجمالا
فالفاعلية والمفعولية والاضافة واما تفصيلا فخصوصية كل من الفاعل والمفعول
والملحقات بها والاضافة باقسامها حصل لك معرفة فائدة العطف بالواو وهي مشاركة
المعطوف للمعطوف عليه في ذلك المعنى الذي دل عليه ذلك الوجه الذي ثبت للمتبوع من الاعراب
فبالنظر الى مجموع هذه المقدمات المعلومة من علم النحو حصل لك في العطف بالواو فيما له محل
من الاعراب اصلان من الاصول الثلاثة التي تعتبر في العطف في باب الطاعة وهما موضع
وموقع فائدة ولم يبق الا الاصل الثالث الذي هو موقع وجه كونه مقبولا فاذا عرفت
في علم المعاني ان شرط كون العطف بالواو مقبولا ان يكون بين التابع والمتبوع جهة جامعة
على ما سيأتي تفصيلها حصلت لك الاصول الثلاثة من غير رجوع الى امر اخر او زيادة تامل
فيما ذكر وهذا معنى قرب التعاطي هذا ضبط الكلام في بيان قرب القريب ولنرجع الى
شرح الكتاب فقوله الاعراب صنفان ان اول بين الاعراب فظاهر وان حمل على ...
فالمعنى ان ذا الصنف الثاني اي المعرب بالاعراب التبع منحصر في الانواع الخمسة او الصنف الثاني

في علم النحو

منحصرة في اعراب الانواع الخمسة والاول اوفق بما ذكر في علم النحو ان المعرب فيقوله للاعراب
على وجهين احدهما ان يكون بحيث لا يقبل الابعاد ان يكون غيره فرقا وهو خمسة اضرب
سمي التوابع وصرح بان التاكيد في عرف اصحابنا ينصرف الى المؤكد لكن تعبيره ههنا عن المعطوف
بالحرف بقوله اتباع الثاني للاول في الاعراب بتوسط حرف انما يصدق على المعنى المصدري
للعطف لا على التابع الذي هو المعطوف ولا على اعرابه وبالجملة انما عبر عنه بهذه العبارة
دون العطف او المعطوف لانه لا يحتاج ما ذكر من ان الموضع للعطف سوى النوع الخامس
دون الانواع الاربع الاول اذ يصير بمنزلة قولك الموضع للعطف سوى العطف دون غيره
من التوابع وقوله وعلمت عطف على اتقنت ذكر الصور السابع بالاتقان لانها امور
محكمة مقررة في علم النحو بلا اشتباه او احتياج الى زيادة بيان بخلاف كون المتبوع في البدل
في حكم العدم فانه انما يعلم بما يقع في عبارة بعض النحاة ان البدل في حكم تنحية المبدل منه اي تبعيد
والاضراب عنه مع اتفاقهم على ان هذا ليس على ظاهره ليصح قولنا زيد لقيته رجلا صالحا
مع انه لو اسقط المبدل عنه لم يصح الكلام لخلوه عن العائد الى المبتدا وقوله ويوصف
عطف على يقولون ودلالته على كون المبدل منه في حكم التنحية انه لا بد للاضراب عن المتبوع
فيكون في حكم المضروب عنه حيث لم يصرح بل يحصل بالتصريح حسن الكلام وخروجه
عما يقع للعروبة لكن دلالته مبنية على كون الامر كذلك في بدل الكل والبعض والاشتمال
محل نظر والقول بان البدل نوع واحد من التابع فاقسامه متماثلة وحكم الامثال واحد حروف
بل الاوجه ما قيل ان لفظ البدل بحسب اصل اللغة ينبئ عن القائم مقام الشيء وانما يكون ذلك
اذا كان الشيء مطروحا او في حكم المطروح فاذا انضم الى هذا المعنى توصيفهم بالتصريح بكلمة
للاضراب في القسم الذي اطراح المتبوع فيه غاية الظهور علم ان ثلاثة الاقسام في حكم طرح
المبدل منه وفي تقديره وكذا الحكم بان التابع في الوصف والبيان والتاكيد هو نفس
المتبوع بالذات بل بالمفهوم ايضا في بعض صور البيان والتاكيد ليس مما تقرر
وتحقق في علم النحو بالاتقان لكنه حكم معلوم بالنظر والتامل في هذه التوابع وقوله
ثم رحت فحققت عطف على اتقنت وعلمت وانما احتيج الى هذه المقدمة لتحصيل العلم بان

بان ليس الوصف والبيان والتاكيد موضعا للعطف كما احتيج الى المقدمة القائلة
بان المبدل منه في حكم التنحية ليعلم ان البدل ليس موضعا للعطف والمعنى انك متى علمت
بادنى التفات ان التابع في هذه الثلاثة نفس المتبوع او ارجعت الى التامل والنظر في معنى
الواو وان الجمع لا يتصور من الشيء ونفسه فعلمت بلا شبهة ان الواو يستدعي مغايرة
المعطوف للمعطوف عليه حصل لك العلم بان شيئا من الثلاثة ليس موضع العطف بالواو
باي حرف خبر كان قدم للاستفهام وابهم ضمير العطف ومن حروف العطف صفة اي حرف
احرف الى موضع الخبر لاقتضاء الاستفهام فيه وصرفت للصفة الاول ولم يذهب عليك
عطف على حصل لك اي لم يشتبه عليك ولم تغفل انت عن ذلك اذ لا معنى للعطف حيث
لا معطوف عليه تحقيقا ولا تقديرا لتاديه الى اجتماع المتنافيين وسواء كون اعرابه
تبعا وليس بتبع ومن ههنا قيل في قوله تعالى لقد نصركم الله في مواطن كثيرة ويوم حنين
انه من عطف الجمل اي ونصركم يوم حنين لان كلا من ظرف الزمان والمكان مستقل
بالاعراب فلا يصح عطفه عليه وان نحو قوله عليك ورحمة الله السلام اشارة مصراع اوله ألا يا نخلة من ذات عرق
الى ان استغناء بتقدم المتبوع قد يكون لاستغناء المتبوع اصلا كما في جاء وزيد اذا جعل
زيد فاعلا مستقلا عطفا على مستكن في جاء على الشذوذ وعرفت فورا والمنة
خالدة راكبا وقد يكون لاستغناء بتقدمه كما في عليك ورحمة الله السلام حيث تاخر المتبوع
الذي هو السلام وبهذا حكم بانه لا يسوغه الا نية تقدم المتبوع وتاخير التابع واحكمه
بانه عدم النظير محضا قلة النظائر واستغناء الاطراد وكان الاولى ان يقول
انما هي لاشكاله وساكنه من استحلاد بعطفه على فرادة عدمها فيمن
يكون ورحمة الله عطفا على السلام لجواز ان يكون عطفا على المستكن في الظرف اعني عليك
لكونه خبر المبتدا وفي مثله يتحول الضمير الى الظرف غايته انه يكون في شذوذ قوله ملا اذا قلت ودهر هادي
حيث عطف على المستكن بلا فصل او تاكيد واما نحو قوله عن سلطانه يريد
انما هو عدم النظير وعلى نية التقديم والتاخير ويحتمل بالمروة انما سوغ تاخير المعطوف على
واما حرف بقرينة لاحقه كالمفرقة واياي فارهبون او سابقه كالاستفهام في او كلما

كونوا فسايغ شايع من غير نكير لان المقدر كالملفوظ من لفظت بالكل اذا تكلمت بها والمعنى
هو فارهبون والفاء للعطف على الامر المحذوف اى ارهبوا والذى تعرض له فى علم النحو
هو حذف الاضمار على شريطة التفسير واما عطف واياى ارهبوا بالواو فعلى انه تكرير متقدم
هو اذكروا نعمتى واوفوا بعهدى وسيجئ فى باب الايجاز مثال للمعطوف والمعطوف عليه
وزيادة كلام فى نحو الفاء واما الواو والفاء وثم فى نحو اوكلما عاهدوا عهدا نبذه فريق
منهم وافنضرب عنكم الذكر واثم اذا ما وقع امنتم ونحو ذلك مما نقع بعد الاستفهام فقد تجعل
من قبيل حذف المعطوف عليه وقد تجعل من قبيل العطف على ما قبل من الكلام وتوسيط الهمزة
للتوبيخ ونحو على ما سكت الكشاف وقوله عدلوا على مضاه يشير الى ان حذف الفعل فى الكل
بقرينة الاستفهام واما خصوصه وتحصيل مضاه فبالقراين الاخر وكان المناسب ان يقول
وهو كونوا لا انه لكل الفعل هو كونوا لا اكونوا والكل ان المعطوف هو الفعل العامل فى كلها
وسوينه وكلها مقولة اى كل وقت معا بينهم موضعا للعطف بالواو
وقيد بذلك لكون البعض موضعا للعطف بانى مثل جاء اخوك اى زيد واجى زيد اى حسنه
وبل مثل جاءنى زيد بل عمرو واجى زيد بل حسنه ونحو ذلك حكما متعلق بقوات وحصر معناه
للعطف بالواو واما نحو قوله عز اسمه وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم
جواب نقض يرد على ما ذكر ان الوصف ليس موضعا للعطف فان جملة لها كتاب صفة لقرية
على ما صرح به صاحب الكشاف وقد عطفت عليها بالواو والحال ظرفة اى جعل كتاب فاعل الظرف
واسميته اى جعل مبتدا وتقرير الجواب انا لا نم انه وصف بل حال من قرية وانما جاز كال عن
النكرة بدون التقديم عليها لكونها فى حكم الموصوف اى قريب من القوى وما يقال ان هذا
لكونها مسبوقة كالمبتدا ففيه دخل للافهام على ما يدا الى هذا واعتذر لصاحب الكشاف
بان ما ذكره سهو منه لا خطاء والسهو لا عيب فيه للانسان لكونه نسيا وغفل لا اصرار
عليه والانسان مجبول على ذلك حتى قيل على سبيل السهو ان الانسان مشتق من النسيان
وهو اشد من السهو لانه زوال الصورة لا بالكلية بحيث يحتاج الى الكسب جديد بل يحيث
تنتبه بادنى توجه والتفات والنسيان زوالها بالكلية بحيث يحتاج الى كسب جديد

والخطاء

والخطاء ثبوت الصورة المضادة للحق بحيث لا يزول بسرعة فان قيل من جعل الجملة وصفا
لم يجعل الواو للعطف ليلزم عطف الصفة على الموصوف فيكون خطاء بل لتاكيد لصوق الصفة
بالموصوف حتى ان الواو المتخللة فى الكلام عنده اربعة العاطفة والحالية والاعتراضية
والمؤكدة للصوق الصفة فلنسبه الى الخطاء صريح مع انه لم يعهد فى العربية صفة مصدرة صاحب الكشاف
بالواو ولم يقل بها احد ولم يعضده حجة وسيزداد ما ذكرت وضوحا حيث ذكرنا نحو الحال
عن النكرة بدون التقديم اذا كان مع الواو نحو جاءنى رجل وعلى كتفه سيف لعدم الالتباس الصفة
فكيف اذا كانت النكرة مستوفية كما فى هذه الاية فانه اجوز وانه اذا اريد فى مثل جاءنى
رجل على كتفه سيف الحال يجب الواو واذا اريد الصفة يجب ترك الواو لامتناع عطف الصفة
على موصوفها البتة موقع موضعه وموقع فايدته بدل اشتمال من اصلا ان
بمنزلة اجى زيد حسنه لان الاصل على ما سبق هو الموضع والفايدة واذا عرف
تمهيد لموقعها القبول وليس بحرف ذلك كسب النحو وبادنى نظر بل لا نوع علم المعانى
فلذا قال يعرف دون نعت او علمت تمييزا بين الاعتبارات وافتنانا فى الكلام وفيما ذكر
من المثال لوجود الجهة الجامعة وعدمها اشارة الى اشتراط ذلك فى عطف المفردات
ايضا اذا كان بالواو حتى انها فى الجمل ايضا تكون باعتبار المسند اليه او المسند او قيد
من قيوده على ما سيجئ وانما قال الاول محرف لان كل ذلك مبتدا وفى الثانى محدثه
لان كلها تاكيد على الظهور والمبتدا هو المذكورات السابقة واما توسيط الواو
شروع فى بيان سبب البعد التعاطى بعد بيان سبب قرب القريب وذلك لان
الاصول الثلثة التى هى الموضع والفايدة ووجه القبول عرفها فى توسيط الواو
من الجمل التى لا محل لها من الاعراب كما كانت تميزها فى توسيط غير الواو او فى توسيط الواو
من الجمل التى لها محل من الاعراب وعدم تميز الاصول هو السر فى دقة مسلك هذا التوسط
وبلوغه من الغموض الى حيث قصر بعض علماء المعانى البلاغة على معرفة الفصل والوصل وما قصر
البلاغة عليه اى على معرفة الفصل والوصل وتذكير الضمير باعتبار ان المعرفة فى معنى العرفان
او فى معنى ان يعرف لا لاجل انها مقصورة عليه فى نفس الامر بل لاجل التنبيه على زيادة غموض

في الفصل والوصل فعلى ان احدا من البلغاء لا يتجاوز هذا الفن الغامض من البلاغة
لا بعد تحليف سائر غوامضها خلع بمعنى انه لا يمكنه الاطلاع على حقيقة هذا الفن الا بعد الاطلاع
على سائر الفنون السابقة واللاحقة اما السابقة فعلمها باحوال الجملة وهو ايضا انتظام
الجملتين الواردتين على قانون البلاغة واما اللاحقة فلتعلق بعض احوال هذا الفن باتفاق الجملتين
واختلافهما في الخبرية والانشائية وتعلق بعض المناسبات بما فيهما من الاستعارات
والكنايات واعلم ان سر ان الطرفين لتقريب هذا النوع الذي هو بعيد التعاطي
وضعه قريب التأمل وهذا الذي اشار الى البعيد التعاطي وهو معقول قريب والبار في
متعلقه وفي بادي الرأي بلا نحو وفي بادي بقرب وجاز الاختلاف والبيان فهي اذ الاولى للطرفين
وهي للسببية مع ان متعلقها هو المقيد بالاولى ونحوه ان الجملة لا دفي لتنبيه والمراد بالجملة
الجملة الثانية التي لها سابقة وضمير عليها للام والمعطوف كالمعطوف عليه ولم يقل اذا
اريد بها الدلالة اى على ما قبلها لان القطع عن ما قبلها من الكلام مطلقا والابدال عن جملة واحدة
معينة وظاهر هذا الكلام ظاهر وانما الدقة في كيفية حصول التنبيه بهذا الكلام على بوجب العقيدة
وكيفية تطبيقه على ما خص في النوع المتعاطي فنقول ... نزول الجملة الثانية منزلة الجملة العارية
عما يعطف هي عليها اشارة الى فوات شرط العطف بأي حرف كان لا يعني بعدم متبوع اما تحقيقا
كما في الجملة التي اريد قطعها عما قبلها واما حكما كما في الجملة التي اريد ابدالها من الجملة الاولى
فان الاولى تكون بمنزلة العدم فيمتنع لعدم المتبوع حكما ولذا نظمها في سلك واحد ونزول الثانية
من الاولى منزلة نفس الاولى لكمال الاتصال اشارة الى فوات شرط العطف بالواو وهو
المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه كما في الصفة والبيان والتأكيد واقتصر هنا على
البيان والتأكيد اذ لا يعقل كون الجملة الثانية بمنزلة الوصف للاولى وقد توهم ان كونها
موضحة للاولى اشارة الى كونها بمنزلة الوصف لها ولا يخفى فساده على الناظر في الكتاب
ولذا قال واما الحال المقتضية للايضاح والتبيين واما الحال المقتضية للتأكيد والتقرير
وانتفاء الجهة الجامعة بين الجملتين اشارة الى انتفاء شرط كون العطف بالواو مقبولا في باب
البلاغة على ما هو الاصل الثالث فالنظر الى ما ذكرنا كذلك لفظ كذا وكذا ثم قال واعلم ان

اى الثانية

اى الثانية موضعا لدخول الواو واذا توسطت بين كمال الاتصال والانقطاع ناظرا الى ما قال
فيما سبق واما موضع النوع الخامس فمنها ابحاث آ انه جعل مما سبق وجه القبول اصلا ثالثا
وههنا ادرجه في الاصل الاول اعني الموضع الصالح والجواب انه قيد الموضع الصالح ثمة
بكونه من حيث الوضع فلم يتناول وجه القبول لكونه من حيث البلاغة وههنا اطلق قصدا وله
قصدا الى الاختصار واعتمادا على سبق التفصيل ب انه لا تعرض ههنا للاصل الثاني
اعني فايدة العطف والجواب انه ذلك لظهوره ومقايسته بالمشاركة في المعنى الذي
دل عليه الاعراب فيما لها محل من الاعراب فهي ههنا المشاركة في التحقق اذ بدون الواو محتمل الاضراب
والاعلى ج ان كمال الانقطاع قد يكون للاختلاف خبرا وطلبا ولا تعرض له والجواب
ان انتفاء الجهة الجامعة متناول له بناء على اخذها اعم من الجامع العقلي والوهمي والخيالي ثم انه لم
يكن لكمال الانقطاع علة لانتفاء الجهة الجامعة فتعلق ... لم يكن ايضا والظاهر بالعكس اذ كمال الانقطاع
معلل بانتفاء الجهة الجامعة والجواب انه متعلق بما بعده اعني لم يكن ايضا موضعا لدخول الواو
ولكل من هذه الانواع معنى القطع والابدال وكمال الاتصال بناء على ان الايضاح
والتبيين او التأكيد والتقرير وكمال الانقطاع والتوسط بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع
حالة مقتضية وضمير وروده للانواع وضمير تطبيق ذكر لوروده ومن البلاغة حال من وجه وضمير ما لح
للكلام وههنا كل اشارة الى تلك الحالة المقتضية او الى المقام المدلول عليه بسوق الكلام
اما الحال المقتضية للقطع اى قطع الكلام عما قبلها فهي نوعان احدهما ان يكون للكلام السابق
حكم وانت لا تريد ان تحمل الكلام الاخير بكاله في ذلك الحكم فترك عطفه لئلا يشاركه في ذلك الحكم
فان كان قبل الكلام السابق كلام اخر لا مانع من عطف اللاحق عليه كان ترك العطف للاحتياط
كيلا يتوهم عطفها على الاقرب المشتمل على المانع كما في قوله وتظن سلمى انني ابغي بها بدلا اراها
في الضلال تهيم على نظن مع عدم المانع لئلا يتوهم عطفها على ابغي فيشاركه في كونه مظنونا لسلمى
وان لم يكن قبل الكلام كلام خال عن المانع من العطف عليه بان لا يكون قبله كلام اخر مثل
اذا جئتني اكرمتك انا احبك او كان وفيه ايضا مانع مثل واذا خلوا الى شياطينهم
الاية لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم انما نحن مستهزئون لئلا يشاركه في كونه مقول

قول المناهضين والعلماء قالوا لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف اعني اذا خلوا كان ترك العطف
على سبيل الوجوب فلو قيل الوجه ان يكون الكلام السابق بفحواه كالمنشاء لسؤال يجيء الكلام
الثاني جوابا اذ يجعل ذلك السؤال بمنزلة المحقق ويترك عطف الثاني قصدا الى انه جواب لذلك
السؤال كما في قوله زعم العواذل انني في غمرة صدقوا ولكن غمرتي لا تنجلي لم يعطف صدقوا
على زعم قصدا الى كونه جواب أصدقوا في ذلك الزعم ام كذبوا فقوله فيقطع مرفوع معطوف على لا يزيد
لا يجب يريد والمنصوب في يشركه للكلام السابق وهو اول مفعولي يشرك والثاني الثاني يقول
رمدا غرانه الحال اذا جعلته عن اشركا له قد لا الكسر كما يتوهم وقوله كالمورد على لفظ
اسم الفاعل من اورده كان هذا الكلام لكونه منشاء السؤال هو الذي يورد السؤال وقوله
فينزل بعطف ويقطع منصوبا عطفا على يكون اي يترك عطف الكلام الثاني على الكلام
السابق لقصد وقوعه جوابا للسؤال المنزل منزلة الواقع ويسمى تنزيل السؤال لكونه
مدلولا عليه بالفحوى منزلة الواقع لكونه خلاف مقتضى الظاهر لا يصار اليه الا لنكتة مثل تنبيه السامع
على موقع السؤال ومثال الكلام السابق كالمورد له ومثل اغناء السامع عن ان يسأل بحرمة له
ومثل ان لا يسمع منه شيء بغضا له وقلة التفات اليه ومثل ان لا ينقطع كلامك بكلامه حرصا
منك على الكلام وحظا من ان كلم حال تمكنك لا فقال ... ونحو المعاني الثلاثة
حاصل على تقدير ذكر العاطف ايضا نقول ... نحن لا ندعي انها مقتضية لترك العاطف
بل لتنزيل السؤال المقدر منزلة المحقق بعد تحقق قصد جعل الكلام جوابا عن سؤال ومثل القصد
مع تقليل اللفظ او بواسطة فان تكثير المعنى اعني تقدير السؤال انما حصل بتقليل اللفظ اعني
ترك العاطف لكن قوله وهو اي تكثير المعنى بتقليل اللفظ تقدير السؤال وترك العاطف
بمعنى المعية انسب ومثل غيرها مما ذكر مما يخطر في سلك كبسط الكلام مع السامع وطلب
ايناسه بالكلام معه وادعاء كون السؤال ظاهرا غير محتاج الى ذكره وامتحان السامع هل ينتبه
للسؤال ويسمى النوع ظاهره ان القطع والاستيناف اسمان لنوعي القطع لعل المقتضي
لكن المحقق انهما اسمان لنوعي المقتضي اسم مفعول فيكون للاول من تسمية الخاص باسم العام
واما الحال المقتضية للابدال اي ابدال الجملة عن جملة سابقة عليها فهي ان يكون الكلام غير واف

بتمام المراد او ما يراد المراد او شبهه بغير الوافي لنوع خفاء فيه وضمير شانه وكونه ويتعلق للمراد
وضمير منه للكلام السابق وفي اليه للمراد والموجب ما نقل وقوعه والفظيع والشنيع الهائل
والعجيب القليل النظائر واللطيف الدقيق النكتة وغير ذلك من العظيم والكثير وفي قوله
الى آخره اشارة الى ما سوى غير الكمال البدلية والكمال البيانية اذ ليس فيهما استيناف القصد
ومزيد الاعتناء بالشان بل مجرد القصد الى ازالة الخفاء واما المقتضي للتاكيد والتقرير
فكون الجملة السابقة بحيث يوهم تجوزا او سهوا او قصورا في الشمول او عروض شبهة او غفلة
للسامع او نحو ذلك مما يحتاج الى ازالته تقريره وتثبيته وكلامه في بيان الحالات والامثلة ثم لا
على احد لا يشتمل لا يكون الايضاح والتبيين واحدا مشيرا الى كمال الاتصال بترك عطف السابق
وكذا التاكيد والتقرير ولم يسمع احدا يقول بكون بعض الكل بمنزلة الصفة للبعض على ما توهم
من قال ان كون الجملة للايضاح اشارة الى كونها بمنزلة الوصف
سوال لا يكون المقام مشتملا على ما يزيل الاختلاف من بيان الخبر بمعنى الطلب او الطلب بمعنى الخبر
اذ لو لم يكن مما لم يتحقق كمال الانقطاع فالمقتضي لكمال الانقطاع هو الاختلاف مع عدم القيد
او ان لا يتفقا فان لا يكون لا يظهر هنا التركيب وهو سوى ان يكون قوله فان لا يكون
جواب الشرط بتقدير مبتدا اي فهو ان لا يكون والشرط عطفا على الاسمية الواقعة بعد الفاء
الواقعة جواب اما او يكون الشرط في نية التاخير وفان لا يكون عطفا على في ان لا يختلفا او
في ان لا يكون بينهما جامع ان لا يتفقا خبرا او يكون الشرط عطفا على شرط محذوف والفاء
جواب اما اي اما الحالة المقتضية لكمال الانقطاع ان لم يتفقا فان يكون او ان يتفقا فان
لا يكون والحق انه تركيب مشوش ثالثها وكمال الانقطاع ان لا يكون بين الجملتين ما يجمعهما
عند القوة المفكرة جمعا من جهة العقل بان يكون هو المقتضي لذلك او من جهة الوهم او من جهة الخيال
والمراد بالعقل قوة للنفس بها ادراك الكليات والوهم قوة بها ادراك المعاني الجزئية
الموجودة في المحسوسات من غير ان يتادى الى تلك القوة من جهة الحواس كادراك العداوة
والصداقة من زيد وكادراك الشاة معنى في الذئب وبالخيال قوة يجتمع فيها صور المحسوسات
ويبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك اعني القوة التي يتادى اليها صور المحسوسات

من طرق الحواس الظاهرة فتدركها وبالمفكرة القوة التي لها التصرف بالتفصيل والتركيب
من الصور المأخوذة عن الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض وهي دائما
لا تسكن نوما ولا يقظة وليس من شأنها ان يكون عملها منتظما بل النفس تستعملها على
اي نظام تريد فان استعملتها بواسطة القوة الوهمية فهي المتخيلة وان استعملتها بواسطة
القوة العاقلة وحدها او مع القوة العاقلة فهي المفكرة والمراد بالصور ما يمكن ادراكه باحدى
الحواس الظاهرة وبالمعاني ما لا يمكن والكلام في شرح هذه القوى والدلالة على وجودها
ومحالها الجسمانيات من بطون الدماغ مذكورة في كتب الحكمة فالجامع العقلي مبهم
في هذا المقام والظاهر من هذا الكلام انه ليس المراد بالجامع العقلي ما يكون مدركا
بالعقل وبالوهمي ما يكون مدركا بالوهم وبالخيالي ما يكون مدركا بالخيال لتصريحه بان التضاد
وشبه التضاد ليسا من المعاني التي يدركها الوهم والتقارن في الخيال ليس من الصور التي
تجتمع في الخيال بل جميع ذلك معان معقولة فيجاب عن الاول ان الجامع الوهمي هو كون كل من
السواد والبياض مضادا للآخر وهو معنى جزئي لا يدرك الا بالوهم ويرد بان الجزئي
انما هو تضاد هذا السواد وهذا البياض وح لا فرق بينه وبين التماثل والتضايف
وشبه التماثل والتضايف في انها ان اضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات او الى
الكليات فكليات ولا وجه لاطلاق القول بان البعض عقلي والبعض وهمي بل المراد
بالعقلي الامر الذي بسببه يقتضي العقل اجتماع الجملتين في المفكرة وبالوهمي الامر الذي
بسببه يقتضي الوهم ذلك وبالخيالي الامر الذي بسببه يقتضي الخيال ذلك وح لا اشكال والجامع
العقلي بين الجملتين هو ان يكون بينهما اتحاد او تماثل او تضايف في تصور [illegible] من المفردات
الواقعة فيهما مسندا اليه او مسندا او قيدا من قيودهما صفة او حالا او مفعولا او غير ذلك
اما في الاتحاد فظاهر واما في التماثل فلان معناه اشتراك الامرين في الحقيقة
والعقل لكونه بالذات مدركا للكليات لا غير يجرد المتماثلين عن العوارض المشخصة
في الخارج فيرفع تعددهما ويصير الامر بينهما الى الاتحاد واما في التضايف فلان معناه كون
الشيئين بحيث يكون تعقل كل منهما بالقياس الى الآخر فعند وجود احدهما في العقل

لانها ح

يمتنع ان لا يوجد الآخر فقوله في تصور هو اي ادراك غير الحكم الذي معناه الاذعان و
القبول لوقوع النسبة او لا وقوعها وكثيرا ما يطلق على المتصور وهو المناسب
ههنا وقوله المخبر عنه وهو مقام المسند اليه والمسند مبني على انه في قانون الخبر كما قال الا انهما
خبرا معا انهما ان اتفقتا طلبا فالامر كذلك وقوله هذا كل اي في المخبر عنه او المخبر به او قيد
من قيودهما وقوله في الخارج لان ما حصل في العقل فهو من حيث انه في نفسه جزئي يكون متشخصا
بتشخص لا يرفعه العقل وكل من العلة والسبب قد يفسر بما يحتاج اليه الشيء فلا يتغايران
وقد يراد بالعلة المؤثر والموجد وبالسبب ما يفضي الى الشيء في الجملة او ما يكون باعثا عليه فيفترقان
وكذا المعلول والمسبب ومثل هذا يقال له التضايف المشهوري واما الحقيقي فالذي
من العارض كوصف العلية والمعلولية ووصفي السببية والمسببية ولا خفاء في ان التضايف
انما هو من مفهومي العلة والمعلول لا ما يصدقان عليه كالصانع والعالم وعلى هذا فقس
واما العلو والسفل فانما يتضايفان اذا اريد بهما الاعلى والاسفل فيكون كالاقل
والاكثر لا الجهة العلو والسفل بمعنى القرب من المحيط والبعد من المركز او بالعكس فانه يمكن
تعقل كل منهما بدون الآخر وقد يقال في الفرق من الامثلة ان العلة والمعلول من المعقولات
والعلو والسفل من المحسوسات والاقل والاكثر بينهما ورد بان التضايف انما هو من مفهوماتها
وهي صور عقلية وان اريد ما يصدق عليه فالاقل والاكثر قد يكون محسوسا وقد يكون معقولا
فكذا ما يصدق عليه العلة والمعلول وقوله ان العقل سلطان مطاع يعني ان احكامه صادقة
مطابقة تقبلها النفس فيكون مطيعا له في ذلك فيطيعه المفكرة في الجمع او اجتماعهما
النسبة والوهمي الامر الذي بسببه يقتضي الوهم اجتماع الجملتين في المفكرة ان يكون
بين تصوريهما اي تصوري المحكوم عليه والمحكوم به او قيودهما [illegible] تلك
شبه تماثل كما بين لوني البياض والصفرة فانهما نوعان مختلفان لكن الوهم يبرزهما في معرض
المثلين حتى كأن الصفرة بياض زيد فيه شيء وحيل الوهم مما يروج عند المفكرة فيجمع
الشيئان في المفكرة بهذه الحيلة كما يجمع المثلان بحكم العقل او تضاد كما بين السواد
والبياض او شبه تضاد كما بين السماء والارض فان الوهم ينزل المتضادين او الشبيهين

مصراع الحر
حري ان لا يخالف لبيب

وهو اشارة الى الجواب

بهما منزلة المتضايفين في عدم انفكاك خطور احدهما بالبال عن خطور الآخر فيجمع بينهما في المفكرة
كالمتضايفين بقوله والا اي وان لم تصدق فيه ان الوهم يبرز المتشابهين كالمثلين في معرض
المثلين ويجمع بينهما فالزم وخذ قوله ثلثة تشرق الدنيا البيت وقال اي في الاثر الذي ذكر
حسن الجمع بين الشمس والممدوح والقمر اي احتيال الوهم في ابرازها في معرض المتماثلات
حتى كانها افراد متعددة من نوع واحد وكذا الجمع بين ذي التاج اعني الملك والسقاء
الذي يسقي الناس ويبيع الماء والذرة اي صغار النمل ومعنى البيت الاول عامل الشمس
والقمر والممدوح في اشراق الدنيا بطراوتها وبهائها الاشراق الحسي للشمس والقمر والمعنوي
بالممدوح لافاضة انوار العدل والاحسان وتشرق مسند الى الدنيا اعني لفظه في حكمهما
والتكلف في جعله متعديا مسندا الى ضمير الثلثة والدنيا مفعولا تعسف وخروج عن النهج
ثم الجمهور على ان ثلثة خبر مقدم على المبتداء والابو المعني والاعلق بالقلب انها مبتداء
محذوف اي لنا او في الوجود ثلثة تشرق الدنيا بها وشمس الضحى بدل او بيان او خبر مبتدا
محذوف ومعنى الثاني انك اذا قطعت الطمع عن الخلق وتوجهت الى جناب الحق فهذه الاشياء
المتباينة المتباعدة جدا سواء عندك استغناء عنها وعدم التفات اليها وقوله
وقد عرفت حال من قوله يبرزهما في معرض المثلين يعني قد عرفت حال المثلين في شان الجمع
وان العقل بتجريده من التشخص يرفع التعدد عن البين ويجعلهما واحدا فيؤول الى الجمع الاول
من الجامع العقلي اعني الاتحاد وتوسيط قوله سواه بين الموصول والصلة للاهتمام
والاعتراض بعد الصلة لكونه في اللفظ ظرفا متعلقا بحسن فان كان والمعنى استثناء
من ذلك الاستفهام الواقع مبتدا وخبره الذي وهذا التحسين نصب على المصدر
من حسن   او تضاد وهو تقابل وجوديين لا يكون تعقل احدهما بالقياس
الى الآخر فان كان فهو التضايف وهذا معنى التقابل امتناع اجتماع شيئين الواردين
على موضوع واحد في زمان واحد من جهة واحدة واورد للتضاد ذكر امثلة حسب المحسوسات
الاولية اعني المبصرات والمسموعات والمشمومات والمذوقات والملموسات ثم اعاد
الكاف وذكر عدة اخرى من غيرها من الاعراض الجسمانية والنفسانية ومن التحرك

والعايلي الموصوف صح

الخبر صح

والسكون

والسكون من ان يفعل ادها بالى اي ان السكون وجودي لا عدم ملكة والقيام والقعود من الاوضاع
والذهاب والمجيء من الحركات المختلفة بالاضافة فان الحركة منك الى موضع ذهاب ومن موضع اليك مجيء
وواحد من الاعراض النفسانية وهو الايمان والكفر فان الايمان اذعان بالله وقبول والكفر اباء
وجحود بالقلب واما محل بعض الافعال او الاقوال ايمانا او كفرا باعتبار انباية عن ذلك وواحد
مما يحتمل الجسمانية والنفسانية وهو الاقرار والانكار اي باللسان او بالقلب ثم اعاد الكاف
وذكر ما هو متضاد باعتبار الوصف العارض المدلول عليه ضمنا وذكر منه الامر المحسوسات
وهو الاسود والابيض وآخر من المعقولات وهو المؤمن والكافر وفي احدهما لمن نظر الى الامثلة
واخرها رمز الى الامثلة من الكل فليتدبر   او شبه تضاد كالذي بين نحو السماء والارض
اما عدم التضاد بينهما حقيقة كما في السواد والبياض فظاهر لعدم توارد هما على الموضوع
لكونهما من الذوات دون الصفات واما ضمنا كما في الاسود والابيض فلان الوصفين
المتضادين اللذين معا عانه الارتفاع والانخفاض ليسا داخلين في مفهومهما بل عارضين لازمين
واما شبه التضاد فلاستلزامهما واستعدادهما بالوصفين المتضادين وهما في السماء والارض
من الارتفاع والانخفاض وفي السهل والجبل السهولة والصعوبة اما للنقل الصلة
وفي الاول والثاني السابقية والمسبوقية فان الاول هو السابق الغير المسبوق والثاني
هو المسبوق بواحد فقط وقيل لكونهما وجوديين متعاقبين على الخلاف والاحتفاء في الآخرى
في الاول والثاني اذ الثاني يوبه مبداء ايكالع لا امتياز   ولذلك اي لكون المتضادين
او شبيهين بهما منزلة المتضايفين بحيث الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد من غيره الصفة
من المتغايرات فانه قلما يخطر البياض بالبال الا ويخطر السواد بخلاف الالوان
والخيالي هو ان يكون بين تصوريهما اي المجلسين تقارن في الخيال لاسباب مختلفة مؤدية الى ذلك
التقارن فانه ليس في الخياليات علاقة لزومية كما في العقلي او شبهه بها كما في
الوهمي بل يتبع ما ثبت في الخيال من الامور الواصلة اليه من الخارج في طريق الحواس اما بسبب
على الوجه الذي يتادى اليه ويتكرر لديه من الاجتماع والافتراق والمقارنة بهذا دون ذاك
او ذاك دون هذا وقلة الممارسة وكثرة الممارسة وبحو ذلك من الاسباب الاتفاقية

والدكل اى والاصل ان السبب في الحاكم الخيالي ليس امرا ثابتا لزومها او سببها به
بل بسبب اسباب خارجة اتفاقية لما لم يكن الاسباب على وتيرة اى طريق واحد ونسق منتظم
مفترق فيما من محل البشر اختلف الحال في ثبوت الصور في الخيالات من جهة ترتب البعض على البعض
واجتماعه معه ومن جهة الوضوح لديه والورود عليه فكم صور تتقارن آخذا بعضها بحجز البعض
في خيال وهي بعينها في خيال آخر ليست تجتمع ولا يرى بعضها بعضا كصور القرطاس والمحبرة
والقلم والسكين في خيال الكاتب دون القصاب فكم صور لا تكاد تظهر في خيال ولا ترتسم
وهي في خيال آخر من الظهور والوضوح بمنزلة نار تشتعل على جبل مرتفع كصورة محبوب
زيد لا تظهر في خيال عمرو ولا تزول عن خيال زيد فالتفريع الاول ناظر الى الترتب والثاني
الى الوضوح وانا اجيب زيادة بيان وتوضيح لما ذكر بالتمثيل والتصوير في الصور
الحرف تلوح بشارة الايماء والاستصباح طلب الوضوح ضرب الحد لما تحرق حجاب
الشرط امر من التحريق تغليب الحدقة قصدا الى شدة النظر اى فانظر نظرا يكون من حاسة الاجتهاد
ولاحل الامتحان تلق امر من تلقاه استعمله في موقع البدل من حقق لان تحرق يلزم الفنا
وجعله من تلقاه اذا اخذه على معنى تلو كلام كاتب تعسف والقول بان المعنى انما يساعد
على هذا دون الاول تخليس والعتلة الحديدة المركبة على خشبة التي تثقب النجار الخشب يقال
لها بالفارسية سكنه ولما انه قد يراد المثقب بخشبها توهم انها اسم للخشب التي يراد بها
المثقب وقوله وآخر واخر عطف على كاتبا ونجارا والقصد الى الكثرة دون تعيين
فلذا جمع الضمير بما يلابسون وذلك كخلع الحداد بتعدد الفطيس والكلوب والعلاة
والفحم والنار وتلقي الصابغ بذكرا النوتج والمنفاخ ونحو ذلك وتلقي الصيرفي بذكر المعيار
والمثاقيل وما يناسبها من الاوزان وهذه كلها صناعات مخصوصة بارباب الحرف
الخاص واشار الى اهل العرف العام واصحاب الرسم المعهود فيما من العادة فقال وكاينا
من كان ومن كان في موضع الخبر لكاينا واعاد ذكر العامل بالفاء على طريق زيدا
فاضربه فظاهره العطف على المنصوبات قبل لكن نقضه الحكم بين المعطوف والمفسر
فالوجه انه من عطف الجمل باضمار الفعل على شرط التفسير اى يلو كاينا من كان في

بذكر مسجد ومحراب وقنديل او بذكر حمام وازار وسطل او بذكر البستان والماء والنهر
والشجر او بذكر الدار والاواني والفرش وصرفانهم للكاتب والنجار وغيرهما من المذكورين
وجمعا في موقع الحال واللام في اصادفهم متعلق بخبران اعني لا يستبدعون اي لا يعدون
عندك تلك الاشياء بديعا خارجا عن القانون ولا يتعقبون بطالة في موقف الانكار يعني ما كان
شيء ان يقع وان غيرت العادة الى خلاف ما ثبت في خيالهم مثل المحبرة والمنشار ومثل القلم
والقدوم المنسبة الى الكاتب والنجار او الى نحو المسجد والسطل ونحو القنديل والحمام
الى اصحاب العرف والرسم استبدعوه وانكروه لقول الملاءمة ومن الوسن ما يقال الرسم المراد
بالعرف المعروف من الخير والطاعة والامور الدينية واصحابه الزهاد والعباد ومن يجري
مجراهم وبالرسم ما عرف واشتهر من الناس ومثل شبيهات تصويرا تصوير
وتوضيح غبت توضيح والمركب من قبيل مال زيد كرج على ان المرفوع فاعل فعل محذوف
يفسره الظاهر على الاصح لا مبتدأ تبلوهن البلاوة محو القراءة وتجلوهن جلوت العروس
وسلك الطريق من قبيل لجين الماء اعني اضافة المشبه به الى المشبه وكذا قرلك الحد ومن
هنا احسن استعارة الانتظام للجمع والحمل للثبات على الجدة والنحج الطريق الواضح جعل الظلمة
بمنزلة نقاب يستر وجهه سوى الاغواء في موقع ثاني مفعولي اورثنا اي امرا سوى البلوغ الى على الجد
في السير وما احسن التعبير عن ذلك بلطم خدود النحج بايدي الرواقص جمع راقصة وهي الناقة التي
تسير بنشاط وبشر صباح الظلام ومد رواقه وسوء تمجد دون البيت عبارة عن انتشاره
في الهواء وشروح الطريق وافتراق الغبوش عن مزيد تخبطهم اي اظهره ومن طرق متعلق بسهم
البدر اضيف الى الحال الملابسة اعني بهم في وحشة الظلماء وقد بلغ حال من الضمير الطرف
ومقاساة عطف على وحشة وقد جاوز حال من الضمير فيه وكلا المثلين بضرب شدة السير
وقطاع الامر والزنة بالزاي المعجمة جمع زبية للاسد وهي حفرة يحفرها هكان مرتفع
لتصطاد فاذا بلغها الماء كان الغاية في الاجحاف وهوي بالمراء المهالك جمع ربوة
والطيبان للفرس كالذقن للمرء واذا اضطرب الحزام حتى بلغها سقط السرج
وذلك عند الهرب وعدم التمكن من شد الحزام والتخبط في السير الاعمى بصيرة فظن انهم
خالص الظلام لا يخالطه من النور قبس بهم مقحمة لا يخالط النور بيني تما الكوا تما سلوا
السنا بالقصر الضوء وبالمد الرفعة وخزانة الصور هي الخيال فانه خزانة للحس المشترك

وقوله فشبهات على ظرفه مستقر منصوب المحل على الحالية من تشبيهات لانه فاعل الاصح اي مثل ولو على تلك التشبيهات حاصلة في جملة الامور المركبة

يودع الصور المدركة من طرق الحواس كالحافظ للوهم يودعها المعاني الجزئية

او التفاوت عطف على تشبيهات والمعنى على التفاوت في الايراد تلو عليك صورة او تجلو صورة غير ما ذكرنا فيما متعلق بالايراد ومن ذوي حال من الاذكياء وقوله احسن الكلام اي تقدير القول وكذا في البواقي والبيط الخيط ما دام فيه الخرز الزائف الفاسد المردود من الدرهم والبهرج الردي الباطل منه اخمية جعلة جارية الكير منفاخ الحداد من زق او جلد غليظ ذي حافات واما المعنى الطيب فهو الكور سبكته اذابته الابريز الخالص الذي نفى عنه الغش وما الانفع ان يكون ومعنى مركبا في معنى وجيزه تركيب لذلك كما يقال هذا الكلام في معنى المدح او الذم الفم بالفتح والسكون الحمية وجديه مفحما اي اخرجت الكلام عن عيب ان يوجد مفحما اي قاصرا عن البيان عنده الانسان المفحم الساكت الفطيس بودن الفسيق المطرقة العظيمة وفطيس الافهام قريب من فم الملام المرجل القدر من نحاس والدنان جمع دن والراووق المصفاة تمشي في المفاصل اي ارخص الكلام ودو معناه في انفس السامعين الرقم النقش والرسم بالسين المهملة نعني اعرابية واثرها وقد يتوهم بالسين المعجمة وهو تصوير النقش او الا بلون يخفى استبهم الامر استبهم واستغلق اللكنة عجمة اللسان وعقدة والرقص بالتحريك فتح في موق العين جامد فان سال فهو غمص البرود ما يبرد به الشيء وهو كحل او سلوك عطف على تشبيهات وكذا او اختيار ثم البعير ينوذ هب على وجه وشذ انفرد عن الجمهور وندر وقوله فاما اصرح بما هو معروف في البواقي ولصاحب علم المعاني زيادة احتياج في الفصل والوصل الى النسبة والبسط لانواع الجامع العقلي والوهمي والخيالي لاشتمال الاحتياج الى النوع الخيالي فيما يبتنى على طريق الضبط وحكم العقل او الوهم بل يجري على طريق الالف والعادة المختلف بحسب الاشخاص والاوقات والاديان والمذاهب والصناعات والولايات وغير ذلك الصومعة موضع العبادة والدسكرة موضع الفسق والدكاكين الخمارين وقوله اذا لم يوف ضمير المرفوع لصاحب علم المعاني والمنصوب للنوع الخيالي وحقه ثاني مفعولي يوفي يقال وفاه حقه اعطاه تاما وافيا وانه في موقع الحال والضمير لصاحب علم المعاني اني يستحي كيف ومن ان يجعلوا مع متعلق بكلام لكونه بمعنى المصدر وفاعل يشير ضمير كلام وناسقا حال منه يقال نسقت الكلام اي عطفت

بعضه على بعض وكونه ان يكون الضمير لرب العزة وذكر الشوق في موضع المصدر ومفعول اسقا قوله افلا ينظرون الى اخره واللام في لبعد البعير متعلق بما يدل عليه اي يستحي من الاجلاء اي لا يتجلى لبعد البعير في خيال اهل المدر السماء وقوله وذلك اي التيقظ يحصل اذا وقوله لا محالة اعتراض وهي مفعلة من حال يحول اي لا تحول لا انقلاب وقوله لنا جبل من ابيات الحماسة لعبد الله عبد الرحيم الحارثي وقيل للسموأل بن عادياء اليهودي يحله كله ومنزله من نجيره منيع حله في جوارنا منيع على طالب ويرتد الاشراقه وتسمو طرف الناظر اليه وهو كليل حسير ويدل على ان المراد بالجبل حقيقة لا جبل العز والسمو على ما ذكره المرزوقي في قوله بعد ذلك وان لم يورد في الحماسة هو الابلق الفرد قد سار ذكره يعز على من رامه ويطول وقوله وهن لاصحاب اي من يكفل لهم بذلك اي بطول المكث في منزل وقوله من عزم الا اي من معزوما بها وواجبا بها والظرف اعني عند نظره اي نظر اهل المدر هذا النظر المذكور ينبغي ان يتعلق بمحذوف يدل عليه الاستفهام الانكاري بعده اي لا يكون ذلك ويرى مبني للمفعول من ارى ويرى مسند الى ضمير المخاطب والمعنى انظر واول مفعوليه المنصوب البدوي وثانيهما الجملة الشرطية اعني اذا اخذ لا يجد وان شئت قلت لا يجد والظرف متعلق به هناك اي في خزانة الصور للبدوي وضمير لكبده تجوز للبدوي وبها الصورة وبعدها للابل والسماء تضضت الى رفعته القليل العمق بعد من اي بعد الابل والسماء والجبال وقوله لا اي لا يرى ذلك لم تتآخذ طرفها ولم يأخذ بعضها بعضا على النسق اي عطف الجار والمجرور في الموضع الذي علينا اي الجار والمجرور قبلها وكذا تعاطف الاحوال اعني كيف خلقت الى الحرفان قبيل الكلام في عطف الجمل لا سيما الى الجمل لها من الاعراب للزوم الجامع فيها فلست ثم المادة وقد اشير في اثناء الكلام الى لزوم ذلك في المفردات ايضا بل الى ان الجامع في الجمل يعود الى ذلك واما الحالة المقتضية للتوسط اخر فانها حالة كمال الاتصال وكمال الانقطاع لانه اضاده منهما فلا تحقق الا بعد تحققهما وقدم صورة الاختلاف في الخبرية والانشائية لجموم مباحثها وغموضها ولم يتعرض لحال الطلبيتين مراعاة لحق القانون كلا والحق لغيره وان كان استعمال المقام على تضمن الخبر معنى فانه ليس خارجا عن قانون الخبر كل الخروج ووسط الشرطية الطلبية

اعني ازالة الاختلاف على تحقق الاختلاف وجزاء الشرط مضمون الخبر

ان اختلفا خبرا وطلبا بين المبتدا والخبر لتوقف مضمون الجزاء المتأخر عنه وقد ذكر بعض
الخبر معنى الطلب علىٰ عكسه مع انه ادخل في قانون الخبر لانه اكثر وقوعا واوفر غموضا والمراد
بالنظير اعم من ان يكون احدهما في معنى الاخر او مضافا الى اعتبار تقدير وقوله مشتركا
عطف على مشتملا بروى مشددا ومخففا من التشريك والاشتراك اي كون المقام مشتركا
من الكلمتين في جهات جامعة من انواع الجامع المذكورة واشتراط الجمع من الجهات مبني على ما في كل
من الكلمتين من التصورات من نوع ما ليست تبعيضية ابتدائية فان حصل الا ان له الاحوال
واشتراك الجامع لا ينفي كمال الاتصال لتوسط فلما مبنى الكلام على تقدير اقتضاء
كمال الاتصال على نحو في موقع الكمال من تضمين حال كون التضمين واقعا على طريق الآية
او في موقع المصدر لتضمين او لقوله مشتملا اي تضمينا او اشتمالا كائنا على هذا الوجه
يريد ان لا تعبدون خبر في معنى النهي اي لا تعبدوا لا تسارع المقام اليه كما تقول تذهب الى فلان
تقول له كذا مقام اذهب والمعنى قائلين لا تعبدوا ولا تحفى ان هذا اقرب من جعل لا تعبدون
في معنى ان لا تعبدوا برفع الفعل بعد حرف الناصب وان مع الفعل في موقع البدل من ميثاق
بني اسرائيل وقولوا في معنى ان قولوا على جعل الامر صلة ان او في معنى ان لا تعبدون
على ان ان مفسرة ومبنى الكلام على ما تقرر عندهم من ان من المحسنات خبرا وطلبا كمال الانقطاع
مالم يوجد الجامع وقد يزيل الاختلاف واما قوله تعالى ان اصحاب الجنة اليوم في شغل فاكهون
فيتضمن طلبا عطف عليه وامتازوا اليوم ايها المجرمون وهو امر غايب فاعل الحال
اي ليمتازوا عنكم الى الجنة لا يخفى ان ههنا خبرا في معنى الطلب كالآية السابقة مع
ان ههنا خبرا يدل بحسب المقام وبحسب ما انضم اليه من الاحوال على طلب يصح معطوفا
عليه لهذا الطلب المعطوف وبنى ذلك على مقدمات منها ان ما قبل قوله ان اصحاب
الجنة اليوم يعني قوله فاليوم لا تظلم نفس شيئا كلام وقع الحشر وعام لجميع الخلق كذا لا
على كونه بعد الصيحة واحضار الخلق ولذا لا تنكير نفس في سياق النفي على العموم الاجمال
لاحضار وان اليوم اشارة الى يوم الحشر فلا حاجة الى الاستدلال على الاول الا بعد لا
دال لا يدل الا على ان الحكم اعني نفي الظلم يكون في ذلك اليوم واما ان الاخبار

يكون في ذلك اليوم فيحتاج الى الدليل بل ربما يمنع دلالة الدليل المذكور عليه فان العطف
بالفاء على الكلام الدال على وقوع الصيحة والاحضار لا يدل الا على كون مضمون المعطوف
واقعا بعد ذلك واما الاخبار به فلا ولا محيص سوى دعوى الضرورة والاحالة على الذوق
ثم الغرض من اثبات العموم شمول السعداء الذين هم اهل الجنة والاشقياء المجرمين ومنها
ان الخطاب الوارد بعد قوله فاليوم لا تظلم نفس شيئا على سبيل الالتفات من الغيبة
في قوله ولا تجزون الا ما كنتم تعملون يعم جميع اهل المحشر وهم جميع الخلق ليكون التفاتا وتعبيرا
عن معنى واحد بطريقين ومنها ان قوله ان اصحاب الجنة الى قوله ايها المجرمون فيقتضي بعد الخطاب
يحضر ان اصحاب الجنة منكم كما قيل الكم يا اصحاب الجنة كما قيل وامتازوا اليوم ايها المجرمون
بيانا لبيان حال اصحاب الجنة بما ذكر من النعيم وبيان حال المجرمين بما بهم من الامتياز تفصيل
لما اجمل بقوله لا تجزون الا ما كنتم تعملون من جزاء اعمال الوبعض ومن حكم المجمل والمفصل
ان لا يفترقا الا بالاجمال والتفصيل بقيت مقدمة اخرى ليتم اشتمال المقام على امر
اهل الجنة بالامتياز عن المخاطبين الذين هم جميع اهل المحشر وهي ان لا يكون مقول قوله
ان اصحاب الجنة في شغل فاكهون حال كونهم في الجنة على ما هو مقتضى الظاهر بل حال كونهم في المحشر
وحين ميعادهم الى الجنة لكون حال الامر بالامتياز فانها بالنقل والتعقيب واشار بقوله
بتنزيل ما هو للكون منزلة الكائن المتحقق لتحقق البتة الى دفع السؤال بانه كيف يصح حال كونهم
في الموقف الاخبار عنهم بانهم في شغل فاكهون وفي ظلال متكئون الى آخر الحالات
والتنكير في شغل للتفخيم والابهام اي شغل لا يحيط به الافهام ولا يعرف كنهه الكلام وهو
خبران او متعلق بفاكهون اي متلذذون في النعيم والظلال جمع ظل او ظلة كشعاب
في شعب وقباب في قبة واما ظلل جمع ظلة كثرة في جنة والارائك السرير المزين
في قبة او بيت يدعون يتمنون من ادعيت بالتشديد تمنيت سلام بدل من ما يدعون
او مبتدا اي لهم سلام وقولا نصب على المصدر او الاختصاص واما كونه
اي كون المقام في العطف الذي نحن بصدده والاية مشتركا بين المعطوف والمعطوف عليه
في جهات جامعة فغير خاف على المتامل اما في الاية الاولى فلان المسند اليه في لا تعبدوا

وقولوا وتماثل المسندا عني عدم عبادة غير الله وقول الحسنى للناس واشتراكهما في قيد اخذ الميثاق واما في الاية فاتحاد المسند اعني الامتياز وشبه التضاد في المسند اليهما اعني اهل الجنة والمجرمين والاتحاد في قيد الظرف وهو اليوم ونحوه قوله اعاد لفظ نحو لان هذا من تضمين الطلب معنى الخبر على عكس ما سبق وذلك انه ضمن الامر الذي هو الق معنى الخبر الذي هو قيل الق ليحسن عطفه على قيل بورك على ما هو مضمون ان المفسرة والمعنى فلما جاء موسى النار نودي موسى ان بورك اي قدس او جعل فيه الخير والبركة من في النار فاعل بورك قيل هو الله ومن حولها موسى وقيل من فيها موسى ومن حولها الملائكة الحاضرون وقيل بورك من في مكان النار وهو البقعة المباركة ومن حولها مكانها والظاهر انه عام في كل من في تلك الوادي وحواليها من ارض الشام وانه انها ضمير الشان او للمتكلم وانا خبره والله بدل او بيان وما يقع في بعض النسخ انه انا الله هو في هذا المقام واما قوله تعالى وبشر الذين آمنوا حيث ورد بعد قوله أعدت للكافرين فقد توهم انه عطف على مضمون صدرها ما هو في الآخر وليس كذلك بل هو عطف على صريح الامر في قوله فان لم تفعلوا اي لم تأتوا بسورة من مثله ولن تفعلوا فاتقوا النار على طريقة قولك يا بني تميم احذروا عقوبة ما جنيتم وبشر يا فلان بني اسد باحساني اليهم ذكره صاحب الكشاف في احد الوجهين ولم يرتضه المصنف لانه وان اشتمل على نوع جامع باعتبار التقابل في المسند اليه والمسند لكن يبعد من جهة ان يعد امرين لمخاطبين مختلفين من غير تصريح بالنداء مثل قم يا زيد واقعد يا عمرو مستقبح عندهم بل صرح بعض النحاة بعدم جوازه ووجه آخر وهو ان قوله وبشر الذين آمنوا في موضع جزاء ان لم تعارضوا القرآن ليس على ما ينبغي مع ما فيه من احلال المخاطب في الشرط والجزاء واختار انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الناس وهو ملايم لا شاذ وفيه احتمال ولا بالجزم والطلب ولا ذهاب الى ما يقبل وجوده في الكلام لان تقدير القول وانصباب الكلام الى معناه كثير في القرآن وكان ينبغي ان تعرض لدفع ما فيه من مانع قوي وهو ان قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا الى آخره ان لم يكن داخلا في حيز القول المقدر اختل نظم الكلام وان دخل كان النبي عليه السلام مامورا بان يقول ان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا

وسوقها هو الفساد ووجه الدفع انه داخل فيه بمعنى انه مامور بتادية هذا المعنى بعبارة تليق كما في قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم اي ادّ اليهم معنى هذا الكلام فكما انه هاهنا يعدل عند التادية عن طريق الغيبة الى الخطاب كذلك هاهنا يعدل عن طريق التكلم الى الغيبة وطريق الغيبة الى التكلم فيقال وان كنتم في ريب مما نزله الله على واما انصباب الكلام الى معنى القول فلا يرى له في الاية وجه سوى عطف وبشر الذين آمنوا كما في قوله تعالى واذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمنا واتخذوا وقد يوجه بان جمع خطابات الله تعالى للناس واردة بلسان النبي عليه السلام واما في قوله تعالى ووصى بها ابرهيم فالتقييد بقول اصحابنا مبني على ان الكوفيين يحملون وصى في معنى القول فلا يحتاج الى تقدير القول اي وقلنا او قايلين بمعنى يجوز ان يكون القول المقدر في موضع العطف على انزلنا او الحال منه وكذا في كلوا واشربوا لما ان في جعله الحال هاهنا نوع خفاء لان العامل هو اضرب على ما هو الظاهر وفيه من لزوم الفصل وتنافر النظم ما لا يخفى واقتصر في واتخذوا وذوقوا على العطف وانه باب من حذف المعطوف وابقاء العاطف لمكان الواو فلا مجال لتقدير قايلين وفي وبشر على تقدير قولوا لمكان قراءة عبد الله واما تقدير الماضي او المضارع تمشيا على المناسبة للمعطوف عليه ووجه انصباب الكلام الى معنى القول في فسيحوا سوى على ما هو تم خطاب للمؤمنين والكلام معهم وفسيحوا خطاب للمشركين فلا ينتظم بينهما معنى الفاء الا اذا امر المسلمون بان يقولوا لهم ذلك المعنى هذه براءة من الله ورسوله واصلها وهو مبتداء خبره الى الذين والمعنى انه يجب عليكم نبذ عهود المشركين وكانت صادرة باذن الله واذن رسوله فانهما برئا منها وكذلك اي مثل عطف بشر على قل مرادا قبل يا ايها الناس عطف وبشر الصابرين على قل مرادا قبل يا ايها الذين آمنوا وعطف وبشر المؤمنين في سورة الصف على قل مرادا قبل يا ايها الذين آمنوا ورجح على العطف على تؤمنون مذكورا قبل وبشر لكونه في معنى آمنوا بيانا لكيفية التجارة المنجية تجاوزا عن تقدير القول الكثير حمل الخبر في معنى الامر وان تعاطف الامرين مع تغاير المخاطبين من غير تصريح بالنداء قليل جدا بل ربما يمنع صحته واعلم ان مرضي صاحب الكشاف العطف

وبشر الصابرين لظهور كونه عطفا على استعينوا اى يا ايها المؤمنين استعينوا ويا محمد
بشرهم او ان يقع عطفا على ان يكون المقام مشتملة وهو من الحالة الثانية
من الحالين المقتضيين للتوسط وهى الاتفاق فى الخبرية مع وجود الجامع وعدم كمال الاتصال
وقد عرض معنى جمع الجوامع بهذا القدر متعلق بقوله الجمع وهو اشارة الى القدر الذى
ذكر من تفصيل الحالات وايماء الى ان المزيد عليه مجال والنسخ الصحيح ان عيسى يكسر الهمزة
وعلى هذا تأكيد معنى الفرض والتقدير للسعداء من ان وللاهوا انشاء لا ايجاب ظاهرا وفى
بعض النسخ بفتح الهمزة اى لان عيسى وفى بعضها عسى ان بالفتح وليس لها كثير معنى ولا وجه صحة
يعتد به لفظا ولا يخفى حسن تناسب جذب الضبع والمداحض وسلوك الطرقات وقد راعى
فى ترتيب الامثلة ترتيب الحالات فى الذكر لم يعطف يعنى انه كان يحسن عطف انا فاعل
لاتحاد فى المسند والتناسب فى المسند اليه لمعنى الحب والمحبوب الا انه لم يعطف لئلا يتوهم
عطف على ابغى فيفسد المعنى المراد ولا يبعد ان يكون ترك العطف لقصد الاستيناف جوابا
عن سؤال كيف تراها فى ذلك الظن وهذا معنى قوله وليس مستبعدا الى آخره واسم ليس ان يكون
ولا انتصاب تعليل مقدم على تمام المعلل الخ عدم استبعاد ان يكون القطع لقصد جواب السؤال
واضافة ايراد الى الحال قولك من اضافة المصدر الى المفعول وكذا الكلام فى قطع بهم الف
عن زعمتم فانه جملة اسمية خبرها مقدر بالفعل على الاصح فيصح عطفها على الفعلية ويظهر
الجامع لان الحاصل انه الكم دعوى الاخوة وما لكم نفى ذلك وانكاره لكن لم يعطف لئلا يتوهم
عطفها على مفعول زعمتم بتأويل القول كانه قيل قلتم اخوتكم قريش فتوهم العطف على محل انهم
ان اى وان لهم الفا فيفيد ان هذا ايضا مما زعمه المخاطبون وهو فاسد ويحتمل الاستيناف
وهو ظاهر والظرف اعنى حين متعلق بنفصل وهو جوابه والضمير للشاعر واسم كان ضمير الكاد
زعمهم وضمير لهم للمخاطبين وكذا مفعول نحكى اى هذا الانكار نحكيهم لان يسألوا وقوله
نحوى الكلام مبنى على ان لسان الحال اصدق من لسان المقال اذ ليس معه ثلما وحال
والا فحوى المقال ايضا يدل على الانكار لان الكثير يستعمل الزعم فى الكذب قال
فى الكشاف الزعم ادعاء العلم ومنه قوله عليه السلام زعموا مطية الكذب وعن شريح لكل شىء

كنية وكنية الكذب زعموا والالف مصدر الف المكان اى سكن اليه واحبه والالاف
مصدر آلفه على فاعل مؤالفة والافا والايلاف مصدر الفه على افعل وبعده اولئك
اولئك اوصنوا جوعا وخوفا وقد جاعت بنو اسد وخافوا والمعنى على تكذيب المخاطبين
وهم بنو اسد فى دعوى الانتماء الى قريش بالقرابة لان لقريش الافا فى الرحلتين المعروفتين
لهم للتجارة رحلة فى الشتاء الى اليمن ورحلة فى الصيف الى الشام وليس لكم وقد امنهم الله
من الجوع والخوف وانتم جائعون خائفون لكن لو عطف على اجاعكم مستهزئون
مبنى على انه بيان ونحن نحمد اياكم فهى موقع العطف عليها عطف عليهما واياك اى ترك
ترك عطف ارادها لاجل المحافظة على وزن الشعر فانه لو قيل واراها لم يكن موزونا
فليس هو اى الفصل هناك اى فى موقع المحافظة على الوزن بل على ما ذكرنا من المعنى
وان كانت رعاية السجع والقافية قد تعتبر باب البلاغة قوله لتشاركه فى الاختصاص
بالظرف المقدم اشارة الى ان اذا سواء جعلت شرطية او ظرفا مجردا فهو متعلق بالجواب
مفيد لاختصاص الحكم به اما بحكم افادة التقديم للاختصاص واما بحكم دلالة التقييد بالشرط
على انتفاء الحكم عند انتفائه لكن ميل المصنف الى اعتبار التقديم وعليه التعويل وقوله
وما سولت مفعول معه ومستهزئا حال من ضمير خلاهم ومتصل خبر ان استهزاء الله
وبكل حال متعلق بنفى للانقطاع لا بمنقطع والا لكان الواجب ان يقال بكل الشعر
بالنفى فليتأمل وقد اورد على ما ذكره فى الآيات انك ان جعلت كلمات العطف
على الجمل المصدرة بالظرف سواء جعلت جملة شرطية او فعلية مقيدة بظرف مثل خرجت
يوم الجمعة ودخلت يوم السبت فان اذا الشرطية لست الا ظرفا استعملت
استعمال الشرط والقول بانه ليس فى الكلام عطف على الشرط على الشرطية فاسد
الا ترى ان قوله ولا يستقدمون فى قوله تعالى فاذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة
ولا يستقدمون عطف على مجموع اذا مع الجزاء لا على الجزاء اذ لا معنى لقولك اذا جاء اجلهم
لا يستقدمون وكذا يجوز العكس فان قوله تعالى ولو انزلنا ملكا لقضى الامر عطف على
قالوا لولا انزل عليه ملك بل وفى هذه الآيات الشرطيات المصدرة بالواو عطف على كانوا

قال وقد بكل حال ... منقطع لا بنفى ... والمقصود ... مع الاقطاع علماعلى

او مكذبون في قوله ولهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون وبهذا يمكن دفع ما اورد من الاعتراض
لظهوره لا وجه لعطف الله يستهزئ بهم والا انهم هم المفسدون والا انهم هم السفهاء
على كانوا يكذبون واما بيان الاستيناف في الايات فظاهر وانما الخفاء في انه لم عدد
الايات من الطرفين على ترتيبها مثل ما تقدم يعني لئلا يستلزم عطفه على انؤمن
كونه من قولهم وعلى قالوا كونه مختصا بالظرف فان قيل انؤمن استفهام فلا يصح عطف الخبر
عليه قلنا هو على سبيل الحكاية فصح كما تقول قال اكرمني واكرمته وانما لم يتعرض
لامتناع العطف على لا تفسدوا او آمنوا اقيل وخلوا لظهور الحال. وجماعات العذال
اشارة الى ان العواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة لا امراة عاذلة بدليل قوله صدعوا والقول
بانه يجوز ان يكون جمع عاذلة بمعنى رجل عاذل على ان التاء للمبالغة مما لا ملتفت اليه لان في ذلك
ليس بقياس وقوله فبني ذلك اي بناء الكلام على السؤال المقدر وقوله على ما عليه اي على الوجه
الذي يكون عليه ايراد الجواب فانه يكون بلا عاطف وقوله في النساء العاذلات اشارة
الى ان العواذل في البيت الآخر جمع عاذلة بمعنى امراة عاذلة بدليل ابن وقلن جندب
بضم الدال جنوب جمع جنب بمعنى جانب وناجية خبت اسم موضع غريت خطا عنها رجلها
من غري مثل ابه ولزمه وعرت نوبة واحمت اربعة وادبل كلاهما من الاحجام منها خبا
موضع انا اختبا الفارسية منزل منه وبين الكوفة خمسة عشر فرسخا لج اي جندب بمعنى بالبعير
ووقعت اي الناقة من السير لبعد المنزل وطول السفر بكى امرو كبيته بالتشديد بمعنى كبيته
العيدان بالكسر اسم موضع وكذا برام بالكسر المعنى اكثرى البكاء على المقتولين بهذا المكان
المدفونين بطن برام فقد انقطعت غيبتهم وحصل اليأس من رجعتهم ثم وصفهم دالا على استحقاقهم
البكاء عليهم وطريق الاستيناف والجواب عن سؤال لم ابكيهم وكيف كانوا اصفهم في
حال كانوا على الاعداء نارا محرقة وللاولياء ايا اي ماء في اخصية ومحرق سوء مرعوبين هند
وكان نذر ان تحرق مائة نفس فتحقق فضرب المثل بنار ذكره عفاء الذي من عفاه ورسم
تعدى ولا تتعدى احوال جمع حول وسوقها ثم محاز ضنان فضوات عسوف طلوم القطر
هطال كثير الهطل وسو ساقع المطر اي عفاه من تحدو بالابل فسوقها اليهم السايلين

والمادحين وفي جعل عفاه كل حنان وعفاه من عدا ولا ابعلا ان نور عندهم من ان
جواب من قام قام زيد لا زيد قام وعليه قوله تعالى ولئن سالتهم من خلق السموات والارض
ليقولن خلقهن العزيز العليم قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي انشأها
وقد عوضت اي جربت وتلات اللجة اي من لم يجرب الامور لانه مفعول فقط واللام المقوية
بعد مبني على الضم لحذف المضاف اليه منويا متعلق بما عرضا جار مجرى الظرف طوى عنه
كشحا اعرض وجانب وكذلك قوله عز من قائل ذكر في الآية وجوها انه الاول
ان الموصول الاول اعني الذين يؤمنون متصلا بالمتقين مجرورا على الوصف او منصوب
على الاختصاص والموصول الثاني اعني والذين يؤمنون بما انزل اليك عطف عليه واولئك
على هدى استيناف الثاني ان الموصول الاول مبتدا والثاني عطف عليه واولئك على هدى
خبر له والجملة استيناف الثالث ان الموصول الاول صفة المتقين او نصب على الاختصاص
والثاني مبتدا خبره اولئك على هدى وعلى هذا تكون الآية خارجة عن الاستيناف وقوله مراد به
اي بمبتدا الجملة او بالموصول الثاني مع خبره المؤمن فيكون جملة معترضة بيانا لغايتي الاخبار
بهذا بعد الاخبار بان الكتاب هدى للمتقين الموصوفين بما ذكر يعني التعريض بمن لم يؤمن
من اهل الكتاب بنبوة محمد عليه السلام وطمع وتوهم انه على هدى وله فلاح اي الهدى والفلاح
انما يكون لمن آمن بالكتب جميعا لا بالتورية وحدها ولا ايقن بالآخرة على وجهها لا كما يزعم
اليهود من ان النار لا تمسهم الا اياما معدودة وان اهل الجنة لا يتلذذون الا بالنسيم
والارواح الطيبة ونحو ذلك مما هو معتقدهم في الآخرة وقوله جاعلا الجملة حال من فاعل
تجعل الموصول الثاني اي جاعلا جملة والذين يؤمنون بما انزل اليك مع خبره وتمامها من
متعلقات هدى للمتقين بحسب المعنى ولوازمه لان نفي الهدى والصلاح واضدادهم من
لوازم اختصاصهم بذلك وتوابعه والغرض من هذا الكلام الارشاد الى وجه ترك عطف
ان الذين كفروا ولعله بهذا الوجه ايضا كما في الوجهين الاخرين فيقتضي امتناع عطفه على ما قبلها
على الوجوه الثلاثة اما على الوجه فلما سياتي من ان الكلام في بيان القرآن وهذا في بيان
الكفار واما على الثاني فلانه استيناف مبني على تقدير سؤال فذلك ادرج له في حكم المتقين

وتابع له في المعنى وان كان مبتدأ في اللفظ فهو في الكشف كالجاري عليه واما على الثالث
فلان محل الحكم على الموصول الثاني مع خبره ايضا من توابع المتقين فقول الشيخ الوجه الثاني
فان قيل فعلام عطف جملة والذين يؤمنون قلت على الاشبه ان تجعل الواو للحال
فان قيل ما معنى قوله الجامعين بين كذا وبين كذا في شرح كذا ولم لم يقل ما اللتين الموصوفين
بكل الصفات او الجامعين بينها قلت اهو اشارة الى معنى عطف الموصول الثاني على
الاول بالواو الجامعة وعطف ما عطف على كل من الصلتين فليتدبر وقوله اختصوا
في موقع الحال من المتقين ولا يكتنه كنهه اي لا يبلغ نهاية صفة هدى وهو كلام المولدين
ولا يقادر قدره اي لا يغلب عليه في القدر من قادره فقدره غلبه في القدر فقوله الحال من ضمير اختصوا
الذين مع الموصول الاول بصلته والذين مع الموصول الثاني بصلته بنكير هدى الدال
على التفخيم قوله اولئك الموصوفين يشير الى ان اسم الاشارة ليس اشارة الى مجرد ذوات المتقين
بل بما ذكر من الصفات والحكم المشار اليه بقوله دون من عداهم في الفلاح ظاهر حيث قيل
ثم المفلحون بضمير الفصل وتعريف الخبر واما في الهدى فمن المقام ومعادلة الفلاح بناء الكلام
اجزه وهم هم المفلحون وانه اي استيناف الذين يؤمنون ادخل في البلاغة من استيناف
اولئك على هدى لاشتماله على بيان سبب اختصاصهم بالهدى المذكور وهو اتصافهم
بالصفات المذكورة وقوله مجرورا او منصوبا لم يلتفت الى الرفع على المدح لقلة اقتضائه
الوصفية وقوله واولئك خبره مع جملة اولئك على هدى من ربهم وقوله وسترى
التعرض بكرير للوعد فقد ذكر في تقدم المفعول والفصل من هذه الوجوه
الثلاثة الاستيناف والذين يؤمنون بالغيب بجهات تخرجها الانتظام على بيان الموجب
ومنها اتحاد مجال الصلات من غير فك وعدم وقوع الواو بين صفتي موصوف واحد
وعدم الفصل بين المسئول عنه الا بهم وبين جواب السؤال عنهم بذكر الصفات وعدم
احتلاف الموصولين في الاعراب المفضي الى عدم الانتظام وما في السؤال المقدر من
تكثير المعنى بتقليل اللفظ وما يفيد عطف المؤذن من الاشتراك في الحكم وايضا ذلك
في كفر القرآن هدى للمتقين من ان المعنى ههنا وجهان احدهما ان المراد بالهدى زيادة الهدى

على المفرد

والنبات

والنبات عليه وثانيهما ان المراد بالمتقين الصائرون الى التقوى بعد اما
قاعدة المشاركة واستيناف الذين يؤمنون يحسن على الوجهين من غير تكلف كاستيناف
اولئك على هدى او ابتداء والذين يؤمنون بما انزل فانه على تقدير المشاركة يحتاج الى تكلف
في وصف الضالين بقوله الذين يؤمنون بالغيب الى الآخر وايضا على تقدير كون الموصول صفة
المتقين فهو بيان للموجب فلا وجه للسؤال عنه وعلى تقدير تعظيم السؤال ليس في الجواب
اولئك على هدى ما يغني غناء لانه مجرد اعادة الدعوى المتكلف تنزل على كل
افاك اي كذاب كثير الكذب اثيم اي فاجر كثير الاثم فان قيل لا مجال ههنا للقول بكون
الفصل للاستيناف وقال المحلي مختلفتان خبرا وطلبا قلت الابعد ان يكون
ترك العطف للاختلاف والاستيناف جميعا والامر كذلك ههنا للقطع بان تنزل على كل
افاك ليس الا في معرض الجواب ومن الآيات اشارة الى ما صرح به آخرا
ان سلوك طريق الاستيناف في القرآن كثير عارب العالمين اي شيء حقيقته ردا على موسى
قوله انا رسول رب العالمين وسيجيء الكلام فيه هنا المكرمين صفة ضيف لان المراد به
الكثرة وجاز لانه في الاصل مصدر كالزور والصوم وكانوا اثني عشر ملكا وقيل تسعة
عاشرهم جبرئيل وقيل ثلاثة جبرئيل وميكائيل واسرافيل وتمكن معها جعلهم ضيفا لكونهم
في صورة الضيف اوضيفا في حسبان ابرهيم والمعنى مكرمين على الله او على ابرهيم حيث خدمهم
بنفسه وأخدمهم امرأته اذ دخلوا متعلق بالمكرمين او بما في الضيف من معنى الفعل او باضمار
اذكر قوم منكرون ليسوا من معارفه او من جنس الناس الذين عهدهم او لانه رأى لهم حالا وشكلا
خلاف حال الناس وشكلهم فراغ الى اهله ذهب اليهم في خفية من ضيوفه على ما هو ادب المضيف
الا تأكلون انكار عليهم ترك الاكل وحث عليه فاوجس فاضمر واتخاف فهم لظنه انهم يريدون
سوءا حين لم يتعرضوا للطعام وعن ابن عباس رضي الله عنه وقع في نفسه انهم ملائكة ارسلوا
للعذاب وفي القرآن كثير بعدم العطف لمجرد الاهتمام دون الحصر وذلك كقوله تعالى
ثم استوى الى السماء الى قوله قالتا اتينا طائعين وقال ما كان بنا الخ الى قوله قالوا لا تخف
وقال الذين استضعفوا الى قوله قال الذين استكبروا ومن امثلة البدل

اوردا ربعة اقسام يشبه ان يكون الاول بدل الاشتمال والثالث بدل البعض والرابع بدل الكل
وكون المقصود من ارحل كمال اظهار كراهة اقامته مما لا يشتبه على من له ادنى معرفة بالكلام
واما دلالة على ذلك بالنص المقابل للطابق اعني دلالة اللفظ على جزء الموضوع له او دلالة المعنى
وكانه مبني على ما يقال ان الامر بالشيء مقتضي النهي عن ضده واما كون دلالة الاشعر عند نا على المطابق
بحكم العرف اولا فلا لانه عندي الالتزام لكن دون القصد الى النهي عن الاقامة وكون الثاني في
تادية المراد في باقي الامثلة وعدم احتمال الرابع للاستيناف لعلها لا يعتد به مما لا يخفى
ومن اصل الايضاح والتبيين قد بسط المصنف الكلام وهذا المقام يحتاج يستدعي بسط الشرح
فلنقتصر على القدر على بعض ما يحتاج الى البيان وليكن على ذكر منك ما ذكرنا في اول الفن من
ان الحكم بان هذا الفصل مثلا للوصل كذا مبني على اعتبار المناسبة والاخذ بالاولى والا خلق
بحكم الوضع او استعمال ارباب الفصاحة او فهم اصحاب الذوق وانه لا يقدح فيه احتمال الاخر
وان كان مساويا له فكيف اذا كان اخفى وادنى وباليوم الاخر هو يوم القيامة
لكونه آخر الايام وتوحيد الضمير في يقول وجمعه في هم بالنظر الى لفظ من ومعناه والكلام
في المراد بالخداع وكونه من الجانبين وما يتعلق بذلك مذكور في حواشي الكشاف وما ذكر في المتن
من كونهم في حكم الخداع عين اعمال للخداع من جانبهم فوسوس اليه اي انهى اليه آدم
وسوسته ومعنى اضافة الشجرة الى الخلد انها سبب بزعمه يعني ان من اكل منه لم يمت ابدا
وملك لا يبلى اي لا يزول لا يضعف على ذلك الكتاب كانه يشير الى ان ذلك
مبتدأ والكتاب خبره وتوهم وزان هذا وزان ذلك اي قياسه ونسبته وموقع الاصل
مصدر واذن ولكن ليس المعنى على ان يصير لذلك الشيء موازنة موقع واكان في بعض المواضع
محتملا يدل على ذلك انه الضمير للشان وبولغ مسند الى الجار والمجرور بعده
وضمير شانه للكمال لا الكتاب في تلك المبالغة مصدر بولغ ولفظ حين قد يستعمل استعمال اذا
وجوابه كان اي وصف الكتاب او حين المبالغة او المبالغة مبنيا على بولغ وكذا ضمير
ينطه والشرطية خبران وخطاب الموصول اي القواعد البيانية من ان ذلك للبعيد
فمقصوم القريب العظيم وان تعريف الخبر يفيد الحصر كانه قبل هذا الكتاب الكامل اعلى درجات
الكمال

الكمال هو الكتاب الغير كان ما عداه لا يستحق ان يسمى كتابا والجزاف ما لا كثر محصور حالف
مجازفة احتمل تقديره وموقعه بالكلية فاتبعه مسندا الى لاريب فيه وضمير المعقول لذلك الكتاب
اي جعل لاريب فيه تابعا لقوله ذلك الكتاب وذكر بعده ليتوهم انه مما رمي على سبيل الجزاف
ابتاعا من ابتاع نعت الخليفة في قولك جاء الخليفة لانه لما عكس اتيح فهم السامع
من التجوز او السهو في نسبة مجيء الخليفة اليك وتورد لا بل الاتحاد انه عدله التاكيد اللفظي
حيث قال لاريب فيه بيان وتاكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة
ان يقول هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب فيعيده مرة ثانية لتثبيته الذي قبله
متعلق لقوله والضمير لهدى للمتقين وان هدى بكسر الهمزة وعلى الحال وعطف على خبر او تقديره
هو هدى وكونه هداية محضة مستفاد من حمل المصدر وبالغة في درجات الكمال من التنكير
مسوق لما ذكر اي للوصف بكمال كونه هاديا وضمير اجرانه وهو تحقيقه للنظم قال الصغاني في
المراهن اذا سبق قيل احرز قصبة السبق لان الغاية التي يستبق اليها تذرع بالقصب وتركز
تلك القصبة عند نهاية الغاية فمن سبق اخذها واما ضمير له وشانه فقيل كلاهما لما ذكر اعني الوصف
بكونه هاديا وقيل الثاني للنظم ومن تامل حق التامل ونظر حق النظر وانكل التعلم الى اخره
لم يشتبه عليه ان كلاهما للتنزيل اي للكتاب وان اللام في له بمعنى لاجله وفي لاحراز صلة الشهادة
اي النظم الشاهد للكتاب باحراز قصب السبق شانه اي بعلو رتبته ورفعة منزلته والا
ان شان الكتب السماوية وما هو المقصود الاعظم منها هو الهداية لا غير وبحسبها يتفاوت
حالها في درجات الكمال فما يشهد للقران بكمال شانه وعلو مكانه ورفعة منزلته يشهد له
بكمال هدايته فيثبت ان ما قبل هدى للمتقين مسوق لوصف التنزيل اعني القران بكمال كونه
هاديا وهو المطلوب ومبنى كلامه على ان ذلك الكتاب ولاريب فيه جملة اخرى وهدى اخرى
بتقدير المبتدأ اي هو هدى وكذلك قوله ان الذين كفروا انما قطع ان الذين
كفروا عما قبله فلكمال الانقطاع على ما سيجيء واما قطع لا يؤمنون وختم الله فلكمال الاتصال
لان الاول تقرير لما دل عليه قوله سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم من ترك الحاجة الى الايمان
والثاني لما دل هو عليه من انه ليس لهم قلب متذكر وسمع يدرك حجة وبصر يثبت عبرة

وقوله وعلى ابصارهم غشاوة من عطف الاسمية على الفعلية فان قيل فيجب ان
ان يكون لقوله ولهم عذاب عظيم ايضا دخل في التقرير قلنا نعم اذا جعل عطفا على
لا يومنون او ختم الله ووجهه ان اثبات خاصة الشيء وهو العذاب العظيم لعدم الاجابة
الى الايمان تاكيد وتقرير لثبوته وان عطف على جملة ان الذين كفروا فلا
هو انا معكم قلو باصح بفتح الهمزة لان المراد هو المعنى فلك ان تقول اي لكل من جملتي
ما هذا بشرا ان هذا الا ملك منطوقا ومفهوما فمفهوم السابقة وهو نفي البشرية
موكد منطوق الاولى ومنطوقها مفهومها وهو اثبات الملكية وانما قال في حال التعظيم
اذ المفهوم من نفي الانسانية في مقام المدح اثبات الملكية لا اثبات الشيطانية والسبعية او الفسادية
والبهيمية كان لم يسمعها الاخفاء في انكان في اذنيه وقرا بقرينة واما هو فقيل في موقع
الحال اي مشابها حال من يسمع والاشبه انه تقرير لقوله ولى مستكبرا
وقال يا ايهم سوا الذي يتقدم الرفقة لطلب الماء والكلاء ارسوا امر من ارسى السفينة
الثقيلة مرساتها لتقف او نها اي نحالج تلك الحرب ونصبر على شدتها والحتف الهلاك نجري بمقدار
اي بقدر وفصل الضمير للسفينة والبيت للاخطل وبعده اما تموت كراما او نعوزها
فواحد الدهر من كد واسعاد والمعنى قال مقدم القوم للملاحين ارسوها اي السفينة ولا تجروها
كي نعالجها وناخذها وما فيها من الاموال ولم يوجد البيت في ديوان الاخطل
ملكته حبل بريرجل المواصيل والمعانى لكنه بيت على كاهلي لقلة رغبته فيه وزعم
اي كاذب في هواه ومحبته والمراد قال معنى هذا القول وموداه بعبارة لا يفوه
الا كاذب بطريق الخطاب بالرفع فيهما اذا لجزم نخرجها عما نحن فيه لكونه جزاء
شرط محذوف اي ان تدن يا كلك علي داي الكسا وان تحط ادفع الليل الاخرى ولا يخفى
انه لا وجه للحال عند الرفع بخلاف مثل ذرهم في خوضهم يلعبون فانه يحتمل الحال
ومن امثلة اي امثلة الانقطاع لنزول الاختلاف خبرا وطلبا بفتح لعدم المناسبة في الاستغنا
الجامع بعد المناسبة الخبرية والطلبية فلا تقول وخفي غير صريح في ان الاكتفا
في العطف اي الكلي في المسند اليه لا بد من الجامع بين المسند اليهما ايضا او

يكون

او يكون في حديث عطف على وجدت اهل محلك لكون مثالا آخر للثاني اعني وجود جامع
بجامع غير ملتفت اليه لا على ان معنى وجعل مثل هذا خبر المبتدا الذي هو مثال الثالث
بتاويل ضمن القصة وكذا جعل كيف حديث خبر مثال الاول وجعل كان معنى علاقة مضافا
اليه المثل بتاويل القصة وتقدير الحكاية وقوله واكنا قلب الكاف للفراغ الوقوع
كقولك كما دخل زيد خرج عمرو وقوله فتورده عطف على تريد وقطع قوله وقع عما قبله لكونه
بيانا له لا والذي هو عالم الانفي لما ادعت عليه الجبهة من اندراس هواه المنسا
اليه بقوله في البيت السابق زعمت هواك عفا الغداة كما عفا عنها طلال اللوى ورسوم
وخطاب هواك للنفس وجواب القسم في البيت الذي بعده ما زلت عن سنن الوداد ولا
نعيى على العهد اكل نجوم وهذا او فوقها يروى ان الهوى بكسر الهمزة على انه جواب القسم
وقوله تعاطى الكوس من ادات النوى وكرم ابي الحسين اشارة الى ان هذا من عطف المفرد كما هو
الظاهر وقد عرفت ان وجود الجامع شرط فيه ايضا وبيان الجامع بان مرارة نوى الحبيبة
وكرم ابي الحسين دواء تمام لم يلتفت اليه ومن امثلة التوسط الا كلام
في ان الغرض الاصلي بيان الاتصال والانقطاع والتوسط من الجمل الا انه قد انجر
كلامه الى لزوم الجامع في عطف المفردات ايضا فلذا اورد مثالا من كل من القسمين معا في
في عطف المفرد مثالا ايضا يشتمل على جلي الصادقين يحقق الجامع من التضاد وغيره
وارادة بالتوسط توسط المعطوف والمعطوف عليه من كمال الاتصال وكمال الانقطاع
ولم يتعرض لامثلة القسم الاول من التوسط اعني اختلاف الجملتين مع مايزيل الاختلاف
لانها قد سبقت مستوفاة واعلم ان الوصل قد تقرر انه مصحح الوصل والتوسط
الجملتين من كمال الاتصال والانقطاع وعلى التفصيل المذكور فالان يشير الى ان له
محسنات اذا تحققت كان الوصل حسنا واذا فقدت كان قبيحا وان صح فمنها تناسب
الجملتين في الاسمية والفعلية والشرطية والفعليتين في المضي والمضارعة مالم يقتض امر
يقتضي اختلافهما في ذلك بان يكون المقصود من احدهما افادة التجدد ومن الاخرى الثبوت كما في قام
زيد وعمرو قاعد او من احدهما المضي ومن الاخرى المضارعة مثل ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون

فانه لا يحسن بل لا يجوز حسند الترك تناسبهما في الاسميه والفعليه او المضي والمضارعة
وهذا معنى قوله فاذا كان المراد من الاخبار الى اخره وقوله اما اذا اريد التجدد في احدهما الى اخره
وقوله ومقول عطف على رائي وكان الانسب ان يكون رائي ايضا على لفظ المضي للغائب على
المخاطب لكن الرواية على المضي للمفعول الغائب وان يكون قوله وان لا يقول بدون ان يكون عطفا
على يقول لكنه مع ان الظاهر عطفه على ان ائي وليس بذلك الحسن وفي قوله من غير غرض القصد زايد
كالتجدد والثبوت ثم التمثيل بقام زيد وقعد عمرو او زيد قائم وعمرو قاعد بحث لان المراد الاول عرضا
للتجدد لاحتمال انه قد يجيء العرض للثبوت في الثاني اذا اريد معنى زايد على مجرد حصول المسند
للمسند اليه على ما قال الشيخ عبد القاهر المقصود من الاخبار ان كان هو الاثبات المطلق
فينبغي ان يكون بالاسم وان كان مع اشعار بزمان ذلك الثبوت فينبغي ان يكون بالفعل وقال
ايضا موضوع الاسم على ان يثبت به المعنى للشيء من غير اقتضاء انه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا
فلا تعرض في زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق فعلا له كما في زيد طويل وعمرو قصير واما الفعل
فانه يقصد فيه التجدد والحدوث فيراد بزيد منطلق ان الانطلاق يحصل منه جزءا فجزءا وهو يزاوله
ويزجيه والجواب ان المراد الغرض في القصد والارادة لا مجرد دلالة اللفظ
فربما لم يقصد مجرد نسبة المسند الى المسند اليه فورد الكلام فعليه او اسميه في جانب رعاية
المناسبة ليكون حسنا الا ان الكلام في ان مثل هذا هل يدخل في حد البلاغة وكذا
زيد قام وعمرو قعد يعني ان الاسمية اذا كان خبرها فعليه في الحسن ان لا اي ذلك
في الجلس فيقال زيد قام وعمرو قعد ولا يقال قام زيد وعمرو قعد وان كان كلتاهما للافادة التجدد
لا يفرق الا بالتقوي وعدمه وكذا في باب الاضمار على شريطة التفسير عند تساوي الرفع
والنصب لاختيار في احدهما النصب وفي الاخرى الرفع بان يقال زيدا لقيته وعمرو مررت به
وزيد اكرمت اباه وعمرو ضربت غلامه بل يؤتى بهما اسميتين او فعليتين قضاء لحق المناسبة ولا يخفى
وجه التوقف بين ما ذكر من الامثلة لا سيما بعد ملاحظة ما سبق في بحث الاضمار على شريطة التفسير
والمراد بامثال ذلك ما ذكر من الامثلة ومن نحو الكلام ما اصلح قوله وكذا زيد قام
وعمرو قعد انه زيد لفظ كذا لان في ابتداء الجلس يحتمل ان يكونا اسميتين بان يكون زيد وعمرو

مبتداين وقام وقعد خبرا لهما وان يكونا فعليتين بان يكون زيد وعمرو فاعلين لقام وقعد
قدما عليهما فيجب ان يقدرا اسميتين او فعليتين لا مختلفتين عليه اي على
كون المراد باحدهما التجدد وبالاخرى الثبوت ورد قوله تعالى سواء عليكم اعدعوتموهم ام انتم صامتون
ادعوتموهم الى الاصنام ام انتم صامتون عن دعائهم يعني ان الاختلاف بالاسمية والفعلية
عند اختلاف الفصلين التجدد والثبوت يجري في العطف بغير الواو ايضا وقوله اجدت
يروى بالتشديد من التجديد المناسب للاحداث وبالتخفيف من الجد المناسب لان يقابل
باللعب والاول هو الوجه والمستويان اللذان يجب ان يكون احدهما ام والاخر الهمزة
مما مضمونه الحاصل كانه قيل ا هذا او ذاك ام ذاك فيكون السؤال عن تعيين ما علم ثبوته على الابهام
استبعادا لمضمون الرد لما تضمنه الكلام من قولهم فاكل المقال واراد بهم منا
المعنى وما اعظم كيد الشيطان يشير الى ما هو المذهب عنده من بطلان التقليد في الايمان
وما يتعلق من الاحكام المتعلقة بالاعتقادات وان فتح بابه قد يفضي الى التقليد
في الامور الظاهرة البطلان وحقيقة التقليد الاخذ بقول الغير من غير دليل وبالقيد الاخير يخرج الاخذ
بقول النبي الثابت صدقه بالمعجزة وبقول اهل الاجماع لمجيئها متعلق الجملة الحال اسما
بتاويله الياء وبالظرف اعني الجاري اي جعل خبر المبتدأ وتارة مصدرا او ظرفا ومرة حالا وكذا
لامتناعها اي غير مقارن للواو الا ان الواقع بعد الا فانه يجب ان يصلح مضافا اليه الخبر ومع ليس لكونه
الوجه ان يجعل الاعاطي اي مجرده عنها لامتناعها فيما يجعل كونها الحالية مع الواو شبه الوصل ولا يبعد
شبه الفصل انها اي الواو العطف في الاصل حال المؤكدة فيعنى اذا اطلق الحال
يراد غير المؤكدة فبهذا الاعتبار يكون قسيما للمؤكدة وهما معا نوع واحد في الاستعمال
ولولا ذكرهما لتوهم ان لكل منهما نحوا واحدا فيتعدد النوع كما اذا قيل هما درهم وكلاهما درهما
درهم وانه لا يتوهم ذلك فاصل النوع الثاني من المؤكدة جعلناه نظرا الى كونه
في الكلام اول وكونه الثاني على ما ان الحب وعلى ما في عند لفظ الكلام معنى العوض ادل
وعدم في البيان لان الثابت وجود الا ان يعتمد لا يعقل الا بالقياس اليه واشار
في التمثيل بقوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا الى ان الحال التي هي موطئة لا يخرج عن النوعين

غايتها انها اخص بذكرها هو ذو الحال في الحقيقة واجراء الحال عليه بطريق الوصفية والى ان
المؤكدة لا يجب ان تكون مقررة لمضمون جملة اسمية وان يكون عاملها محذوفا لانه قد كثر في الحال وقوعها
بعد الجملة الفعلية مثل قام بالقسط ومنهم من جعل مثل هذا نوعا ثالثا يسمى المشابه ومعنى الاصل
ههنا الراجح في المناسب السابق في الاعتبار فان قيل الاسمية انما تدل على الثبوت
اذا لم يكن خبرها جملة فعلية مثل زيد قام فكيف اطلق القول بدلالتها على الثبوت وكون الوجه تركها
الواو قلت كانه بنى الكلام على الاعم الاغلب والحال زيد يسرع يريد يسرع في وجوب الواو
ومعنى الوصف فادل على معنى قائم بالغير سواء كان من الصفات المشتقة كما هو الشرط في المستقلة
او اسما مثل قراما عرسا وخص اسم الفاعل والمفعول بالتمثيل لان الصفة المشبهة انما تدل على معنى
ثابت فلا يصح ان يراد انها هيئة الفاعل او المفعول من حيث كونه فاعلا او مفعولا ولا يبنى عن معنى
الوصف والحدوث فلا يصح جاء زيد طويلا ونحو الابنا ولا انه يحدث ذلك منه نحو او ذبول
او مرض او عرض او اظهار بطريق من الطرق   ونحوهما في الاستعمال ان ما نبا
عارية عن حرف النفي لان المؤول بحرف النفي انما يدل على ما هو الاصل في الوصف من معنى ثابت زائد
او لا ثابت هو هيئة الفاعل او المفعول وان ارتفع بعض الصور كالاثر الدال على التحرك والوجود
الدال على السكون فبطريق الالتزام دون ما هو الاصل في الدلالة على المقاصد اعني المطابقة
وهذا لم يرد في الاستعمال جاء زيد لا راكبا وان دل على كونه ماشيا   وحق النوعين
اى المناسبتين والاتي كالتهما ان لا تدخلهما الواو اما اولا فلان دخول الواو في الاصل للعطف
بحكم الضبط والمناسبة والنقل عن اهل اللغة وهو لم يعد في اصناف الحروف واو الحال وقد عرف
من قواعد النحو ان الحال اصل في الاعراب من جهة المتعلقات بالمفعول الاتي المنصوب آخر كالتوابع
وما ليس متبوع ليس محل للعطف فليس محل لما هو حرف العطف في الاصل وانما قال في الاصل
لظهور انها في الحال ليست للعطف وهذا اصلها في الكشاف ان واو الحال هي واو العطف
استعيرت للوصل واما ثانيا فلان حكم الحال مع ذي الحال في الوصف حكم الخبر مع المخبر عنه
والتعلق العاطف بينهما لما سبق من وجوب التغاير بين المعطوف والمعطوف عليه فان قيل
كلامه يشعر بان الحال في ذلك سواء كان متنازعا في الحكم وليس كذلك بل سوى المفعول في العامل لدى الحق

واثبت

واثبت على ما ذكر القوم وضمير الفاعل في سدو على ما ذكر المصنف في قسم النحو حيث قال ان
احوال المقدرات في زيد ابوك عطوفا وسوا كون متنبها بحيث عطوفا وبعد بيننا قلت
نعم لما ان الضمير لما كان عبارة عن الحق صح ان الحكم الحق ثبت   والتحقيق فيه اى
في ان حق النوعين ان لا تدخلهما الواو وهو ان الاعراب لا يستحقه الكلمات ولا يجعلها كذلك
من حيث ذاتها اللفظ مكتوبا الا ان تكون فيما بينها تعلق يشطر معانيها لان الاعراب عبارة عن
هيئات تطرأ على الكلم بعد التركيب بعضها مع البعض فوضعت لتدل على معان تطرأ
على مدلولات الكلم عند ضم بعضها الى بعض وانواع تعلقات فيما بينها كجعل البعض محكوما عليه
والبعض محكوما به والبعض ما يقع عليه الحكم والبعض كيفية الوقوع الى غير ذلك فوجود الاعراب
الاستقلالي دون التبع في الكلمة الواقعة في التركيب يدل على ان لمدلولها تعلقا مقصودا
بمدلولات الكلم الاخر بان يكون هيئة له او زمانا او نحو ذلك فلا يحتاج الى لفظ اخر يفيد
تعلقه به كالواو مثلا والحال من هذا القبيل لما له اعراب بالاصالة في التركيب فيكون حقه
الخلو عن الواو مفردا كان او جملة لكنها اذا كانت جملة فبالنظر الى كونها جملة مفيدة للنسبة
التامة بين طرفيها مستقلة سلك الفائدة وان كانت غير مستقلة بالنظر الى ما عرض لها
من كونها قيدا للفعل وبيانا لكيفية وقوعه والى كونها غير متحدة بالاولى كاتحاد تمام فيما اذا كانت
مؤكدة وغير منقطعة عن الاولى بالكلية كما اذا لم يكن بينهما ربط اصلا ووجه جامعة قطعا
تنزل منزلة الجمل المتوسطة بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع فلا يبعد ان تدخلها
واو يجمعها بالاولى وتعلق استقلالها كالجمع الذي فيه من الجمل المناسبة غير المتحدة مثل قام
زيد وقعد عمرو لكن الجمل متفاوتة في شان دخول هذه الواو فقد يجب وقد يمتنع وقد يجوز على
التساوي او الرجحان فاشار بعد تمهيد المقدمات الى الضابط في ذلك وقال اذا
تمهد هذا فنقول   الضابط في دخول الواو في الجملة الحالية وجوبا وامتناعا
وجوازا انها ان كانت مؤكدة فلا واو لكمال الاتصال وان كانت غيرها فاما ان تكون
على اصل الحال اولا والاول اما ان تكون على نهجها اولا فهذه اقسام ثلاثة الاول
ما يكون على اصل الحال ونهجها فالوجه فيه ترك الواو جريا على موجب الحال فقد عرفت ان تعلقها

بالعامل من جهة اعرابها المخصوص بوجه استغنا عن تكلف رابط من خارج الثاني ما يكون
على اصل الحال سواء كان على نهجها اولا والوجه فيه الواو لانه بعيد عن الحالية وخروجه
عن اصلها يحتاج الى رابط لفظي الثالث ما يكون على اصل الحال دون نهجها وحكمه جواز الامرين
اما الواو فلبعده عن الحالية بكونه لا على نهجها واما تركها فلقربه من الحالية بحسب الاصل
او يعود فرسه يشير الى ان الحال كالمسند والصفة قد يكون فعليا وقد يكون
سببيا واقتصر في الامثلة على المضارع لما سيجي من ان الماضي وان كان مثبتا يجوز فيه الواو
لا تكاد تسمع نحو جاء زيد ويسرع ليس على ما شاع اذ كثيرا ما يسمع ذلك غايته
انه يكون على حذف المبتدا ففي التنزيل لم تؤذونني وقد تعلمون وفي كلامهم قمت واصك
وجهه وفي الشعر فلما خشيت اظافيرهم نجوت وارهنهم مالكا ومثله كثير
فما جاء كلاوفوا الاصرح وعدوه الجاري موقع البدل من قوله الوجه الواو وقد جوز ترك الواو
بعضهم مطلقا وبعضهم اذا كان الضمير في صدر الجملة مثل جاء زيد وغلامه يسرع بين يديه
وبعضهم اذا كان بعقب حال مفرد كقوله والله يبقيك لنا سالما برداك تبجيل وتعظيم
او مع حرف نفي او تشبيه كقوله فقلت عسى ان تبصريني كانما بني حوالي الاسود الحوارد
وقيل اذا كان في تاويل مفرد كقوله تعالى اهبطوا بعضكم لبعض عدو اي متعادين وكلا
حالي وهو يسرع او يسرع اذ لو اريد المفرد لقيل مسرعا وفي هذا المقام مباحث نفيسة تطلب
من شرح التلخيص فيما اورد من الصور المردودة الضمير في صدر الجملة وقد يروى فاه الى في
وعوده على بدئه بنصب الاسم الذي هو صدر الجملة على الحالية تنبيها من اول الامر على انه حال
وهو في التحقيق من نصب المبتدا للقطع بان الحال هي الجملة وذكر ابن الحاجب انه من المصادر التي
اقيمت مقام الحال نحو ارسلها العراك وفعلته جهدك وطاقتك ومعنى فوه الى في مشافها ومعنى
عوده على بدئه رجوعه الى ما ابتدأ منه على ان البدء مصدر بمعنى المفعول والحاصل انه رجع
في الطريق الذي جاء منه وهذا المركب اي سواء اسند رجع الى مظهر مثل رجع زيد عوده
على بدئه او مضمر مثل رجعا عوده على بدئه فيجوز ذكر الفعل مسندا الى عوده مجازا ومنه اصلاح
المنطق كتاب لابن السكيت في تصحيح اللغات واستعمالاتها والاغفال كتاب في النحو

لابي علي الفارسي نصف النهار اي انتصف يعني بلغ نصف غوره الماء ستره وتمامه
وتعيقه بالعيث لا يدري بعيث غواصا ووقع في بعض الكتب انه وصف الغائص فصحفه بعضهم
الى الغائص المقام والموقوف عنه بالصياد وظاهر انه لا معنى لوصف الصياد بذلك ولو
في صيد الحوت وفي الصحاح والديوان ان البيت للمسيب بن علس في ذكر غائص ولولا اجتنان الليل اظلامه وستره آب رجع
مضوا لا يريدون الرواح البيت الحرمة الضحي يرثي بنيه وقبله سقى الله اجدانا ورائي تركتها
بحاضر قنسرين من سبل القطر وبعده ولو يستطيعون الرواح تروحوا
معي وغدوا في المصبحين على ظهر الرواح النزول من السير للتروح وباح دخل في وقت
العشي غالهم اهلكهم القدر ما قدره الله تعالى من القضاء لا ارتفاع متعلق بخطوا لا احجب
لا امنع الورق بكسر الراء الدرهم المضروب اقرب القائل بالقتيل فيلته به والمعنى طلبوا القود
من دمي وتهددوني بالقتل نهنهت كففت وزجرته فالمس عند الفقراء وكان في السامة
والجملة الداخلة عليها الواو في موضع الحال والمعنى وجدت غير منتبه بالوعيد وغير مبال به
ولا معنى لجعلها ماقصد وجعل الواو مزيدة وكذا الكلام في وقد كان ولا مرعى لاب
الا ان ترك الواو ارجح لكونه من جهة انها اصل الحالية والاثبات وجه اسقاطها الذي
موجب لها العارض لما قيل ان الاصل مدلول الدليل والنفي الطريق المتعارف سواء كان
بدليل او بغير دليل وفي المصنف انه مدلول استعمال العرف على انه لو تساويا احتمل ان
فترك الواو عملا بالاصل والفعل الماضي ربما يلحق بالمضارع المنفي في جواز الواو
وتركها مع رجحان الترك بناء على كونه على اصل الحال من حيث الدلالة على التجدد لا على الحال
من حيث وجود الحرف اما حرف النفي فلما مر واما قد فلشبهه بالنفي من جهة تحلل حرف
بين الحال وذي الحال ولانه لو لم يستعمل الحال في الاصل الا مفردة سواء كان معه قد
ولان قد رابط في الاتصال بالحال والنفي مما يشتمل على الرابط في صدر الكلام الا انه
رابط آخر ولان قد تقرب الماضي الى الحال كما يشهد به الحال مع الماضي فتصير كالمضارع
وكما يخرج بابراجها الماضي عن الجزء الموصل الى الحال عن صلوح اقتران الحدث تنبيه
المعنى الخارج جميع اجزائه عن ملاحظة الاقتران واقتصر في المثال على ما لان لم ولما

من قبيل المضارع المنفي وهو ظاهر ولا وان جاز ان يقع في الماضي المكرر حالا لكن لم يوجد
في الاستعمال فقصر عليه او ناسب ذلك من جهة انها لنفي الحال فيكون بمنزلة الماضي المثبت مع قد
في الاستعمال على ما نزل التعدد الحال اعني المضي وبهذا لم يجئ الماضي المنفي الى قد وايضا
المنافي للحال هو المضي لا سلب المضي   ليغرب تحليل للزوم قد ظاهرا او مقدرا في الماضي
المثبت الواقع حالا وهو له من زمان التكلم وهو حق من جهة ان قد انما تقرب الماضي الى الحال
المقابل للماضي والاستقبال وقد عرفت ان حقيقة اجزاء متعاقبة من اواخر الماضي واوائل
المستقبل لكن في قوله فيصلح للحال نظر لان الصلوح للحال الذي نحن بصدده اعني بيان كيفية وقوع
العامل لا يتوقف على كونه حالا بالمعنى المذكور لظهور تباين الحالين وبهذا اتضح جاءني زيد في الماضية
راكبا او سيدخلون جهنم داخرين والحاصل ان المعتبر في هذا الحال هو المقارنة للعامل ماضيا
كان او حالا او استقبالا لا المقارنة لزمان التكلم الذي يقع قصد الماضي منه ونحو ذلك في قبل
في هذا المقام ان طلب الماضي وان كان النظر الى العامل ولفظ قد انما يقرب من حال التكلم فقط
لكنهم استبشعوا لفظ الماضي والحال بلا في الماضي والحال في الحال فاتوا بلفظ قد لظاهر
الحال قصدا الوحدان زيد في المسند للماضية وقد ركب فرسه ومما ذكر الشيخ في قولك لا يجوز
جئت وقد ركب زيد الا وهو متلبس بالكتابة مستديم لها لم ينقض كتابتها وانما جئ بالماضي
لانقضاء جزء منها وهو وقوعه حال تلبسه ببعض الاجزاء جهده السير اتعبه واوقعه في المشقة
الا ان ترك الواو ارجح بمثل ما مر في المضارع المنفي   واما الظرف فقد جاء في مثل
رايته وعلى كتفه سيف الواو وتركها بناء على جواز تقدير الظرف بالفعل اي حصل فيصح الواو
وباسم الفاعل فلا يصح وهذا معنى قوله التقديرين وهو وان كان صحيحا من جهة انه
اذا قدر باسم الفاعل صح انه ليس جملة فعليه بناء على مفرد لا جملة لكن المرفوع بعد الظرف
فاعلا لا مبتدأ لان اسم الفاعل يكون منصوبا على الحالية كما صرح به في المفصل في جاءني عليه جبة
وشي اي مستقرة لكن لا يخفى ان شيئا من التقديرين يكون على اصل الحال بل تقدير اسم الفاعل
اولى بذلك فلا يصح قوله وتردد لذلك بين ان يكون واردا على اصل الحال وغير وارد فالوجه
ان يحمل التقديران على ان يكون المرفوع اعني سيف فاعل الظرف المقدر بالفعل ويكون الجملة حالية

جايزه

جايزة ترك الواو وان يكون مبتدأ والظرف خبره ويكون الجملة اسمية غير واردة على اصل الحال
ولا يكون في كلامه اعتداد بما ذهب اليه صاحب المفصل من كون الظرف مقدرا باسم الفاعل منصوب
على الحالية وقال الشيخ عبد القاهر ان جعل نحو على كتفه سيف حالا كثر فيها ترك الواو كقول
بشار   اذا انكرتني بلدة او نكرتها   خرجت مع البازي علي سواد   والوجه ان يكون
الاسم في مثل هذا فاعلا للظرف لاعتماده على ذي الحال لا مبتدأ ومعنى ان يقدر هنا خصوصا
ان الظرف في تقدير اسم الفاعل دون الفعل اللهم الا ان يقدر فعلا ماضيا مع قد وتمام الكلام
في هذا المقام يطلب من شرح التلخيص   جار المهران اما الترك فكثير تخرج على قومه
في زينته خرجت مع البازي علي سواد   واما الواو فكقوله   وانا امرأ اسرى اليك ودونه
من الارض موماة وبيداء خيفق   هذا تمام من عرف بيان السبب في تقديم الحال
على ذي الحال الموصوف اللبس الصفة فانها لا تقدم على الموصوف وقد عرفت لك نكتة لا يوجد
الاول انه اذا كان الحال مع الواو يجوز دون التقديم مثل جاءني رجل وعلى كتفه سيف لحصول الفرق
بوجود الواو اذ كما يمنع تقديم الصفة يمتنع كونها مع الواو على ما مر في صدر الفن والواجب عند قصد
انتفاء الحال عن النكرة المحضة اما التقديم على ذي الحال واما التصدير بالواو الثاني ان ايقاع الحال
بالواو عن النكرة التي في حكم الموصوف بوقوعها في سياق النفي كما في قوله تعالى وما اهلكنا
من قرية الا ولها كتاب معلوم اولى بالجواز لان فيه موضع اللبس زيادة صلوح النكرة لذي الحالية
كما في المبتدأ واما بيان جهة الاولوية بان فيه الواو الذي لا يتوسط بين الصفة والموصوف كالواو
فهو ظاهر واذ الخلاف في جريان المستثنى المفرغ في الصفة مثل ما جاءني رجل الا كريم الثالث
ان مثل على كتفه سيف اذا ورد بعد نكرة مثل جاءني رجل على كتفه سيف فان قصد كونه حالا
ودالا على هيئة الفاعل وكيفية وقوع الفعل يجب فيه الواو لئلا يلتبس بالصفة وان قصد
كونه صفة ودالا على بعض احوال الذات من غير نظر الى تلبس الفعل يجب فيه ترك الواو لان الواو
ح لا يكون الا عاطفة ولا مجال للعطف فيما بين الصفة والموصوف وجعلها غير عاطفة بل مجتلبة
لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف فهو على ما عرفت فلذا امر بالتامل والتدبر لما سبق
لا يقال   لم لا يجوز ان يعطف لا على الموصوف بل على الجملة المشتمل عليه لانا نقول

هذا تعريض بالعلامة الشيرازي حيث قال والمزيد في الاية وجهين احدهما حسن اللفظ وسو... وهو ان الذي لا يتوسط ايضا كالواو بين الصفة والموصوف ٢

في لا يكون صفة بل حكما فيه نعلا لا يقال الحال ايضا لا يعطف على ذي الحال قلنا نعم
لان قد سبق صار ما يبسط العذر في ذلك في ادعى مثل ذلك في الحال الواقعة كان لذلك لو عرض
الاستعمال كما في الحال على ان مخصوصة بمعنى للوصفية ولا تحتمل الحال واما اليس بعد ان ما ذكر
حكم الفعل المنفي بلم جزوما ماضيا كان او مضارعا واما الفعل الموضوع بنفسه للنفي يعني ليس فمقام
لا يكون وهو ليس وقد جاء فيه الواو وتركه لكونه في مقام الفعل المنفي الا ان ذكر الواو هنا ارجح
الدليل واشهر في الاستعمال اكثر على عكس الفعل المنفي لان النفي الذي هو سبب جواز الواو هنا
بمنزلة الذاتي لا العارضي كالفعل المنفي والمقصود انه ليس من قبيل الافعال المتصرفة التي فيها
معنى النفي كالاباء والامتناع ونحو ذلك مما يلزم في ماضيه فيه يكون دخول الواو فيه لوجوه فقد تمنع
ذلك في ما هو اعتبار الحال ولا من قبيل الافعال المنفية مثل ما كان ولا يكون حتى يكون ترك الواو
ارجح في الكلام اشارة الى ان كلا من ذكر الواو وتركه كثير فيه الا ان الاكثر ذكر الواو و
الترك في صور معدودة بينا انها ان ليس بمعنى حرف والجملة تعتبر في الحقيقة واما
الحالات المفضلة للتحقق معها نظرا الى كيفية اقسام الايجاز والاطناب واجمعها
لانه لم يبسطها بل اجابها على علمك فلا معنى للتفصيل وخص حال الكلام واطلقها بالذكر مع ان الايجاز
والاطناب قد يرجعان الى غير الكل نظرا الى ان وضع الباب لذلك على اسلوب بيانه وقوله ايجازا
واطنابا في موقع الحال لا المفعول له لانه قد صرح في صدر القسم الطي واللاحق وجعل اللاحق اطنابا
لانه اراد به ترك الايجاز ولم يعتبر المساواة وقوله هنا قائم مقام العائد الى المبتدا كانه
قال فيها وما قد سبق اشارة الى ما ذكر من حذف المسند اليه والمسند المفرد والجملة ومن السؤال
في مثل كتب القران الى نبيه ذكر المسند اليه وغيرها عند قيام القرينة للتوابع وعلوم التاكيد والتقييد
على خلاف مقتضى الظاهر وبسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب ووضع المظهر موضع المضمر وامثال
ذلك اما الايجاز والاطناب فلكونهما نسبيين لا يكون تعقل احدهما ولا تحققه الا
بالقياس الى آخر اذ ليس لنا كلام هو موجز او مطنب على الاطلاق من غير لحاظ ومقايسة
الى كلام آخر محقق او مقدر لا تيسر الكلام فيهما في بيان معناهما الا بترك التحقيق والبناء على امر
منسوب الى عرف الناس دون الثابت في نفس الامر على ما هو المعتبر في موجود حقائق الاشياء

واعترض

واعترض صاحب الايضاح بان كون الشيء نسبيا لا يقتضي ان لا تيسر الكلام فيه الا بترك
التحقيق والبناء على الشيء العرفي اذ كثيرا ما يحقق الامور الاضافية ويبين معانيها على التحقيق
غاية الامر انه يتعرض لما اليه الاضافة ولجهة الاضافة بضرب من التلطف كما يقال الاب
حيوان تولد من نطفة شخص آخر من نوعه من حيث هو كذلك واجيب بانه لا يريد ان
تعسر تفسيرهما وبيان معناهما لان ما ذكر سابقا انه لذلك بل عدم تيسرهما على وجه التعيين والتحديد
والتشخيص بحيث لا اختلاف ولا يكون ما هو ايجاز بالنسبة الى شيء اطنابا بالنسبة الى آخر او عدم
تيسر معرفتهما بدون اعتبار كلام يكون اصلا في الباب ومقيسا عليه للايجاز والاطناب
على ما هو شان سائر الامور النسبية وحاصله انه لا تيسر معرفتهما على طريق التحقيق والتعميم
دون الاضافية من الخارج عن القانون ما يقال ليس المراد ان كل ما يكون نسبيا لا تيسر الكلام
الا بترك التحقيق لان الايجاز والاطناب من حيث النسبيات كذلك لان مرجع معرفتهما على
التحقيق كلام لا ايجاز فيه ولا اطناب اصلا ليقاس عليه كل كلام فيعرف ايجازه واطنابه
اذ لو كان المقيس عليه ايضا مشتملا على ايجاز واطناب لاحتاج الى مقيس عليه آخر
وتسلسل لكن الكلام الخالي عن الايجاز والاطناب غير موجود بالتحقيق لان كل كلام يفرض
يمكن ان يوجد كلام ازيد منه او انقص فيتعين المصير الى غير التحقيق وهو ان يوجد كلام اهل العرف
ويجعل مقيسا عليه ولا الملتفت الى ايجازه واطنابه بل يقال على طريق التساهل لا ايجاز
ولا اطناب مثل بدل من البناء والمتعارف هو كلام الاوساط الذين لا يوصفون بالبلاغة
والفصاحة ولا بالعي والفهاهة والوسط بمعنى المتوسط بين الجيد والرديء وقوله مقيسا
ثاني مفعولي جعل وقوله ولا بد من الاعتراف بذلك اعتراض دافع للاعتراض بان البناء على
متعارف الاوساط رد الى جهالة لانه غير معلوم يعني ان من ترك طريق العناد وسلك
جادة الانصاف اعترف بوجود كلام لهم في مجرى عرفهم وعاداتهم في تأدية المعاني فيما بينهم
عند الحوادث اليومية والمعاملات الدنيوية معلوم بالنوع عند العوام والخواص كما ان
القدر الذي من الكلام يقتضيه المقام ويليق به معلوم عند الخواص وارباب البلاغة فصح
جعله مقيسا عليه بالنسبة اليهم والحكم بان ما يكون اقل منه مبنيا على حاله حقيقة لا نظرا الا

الا لافراد البلغاء الحائز وما يكون اكثر اطناب فلا يكون البناء عليه ولا على كلام الاوساط
ردا الى الجهالة ولشيء متعارف الاوساط لتميز كلامهم المتعارف عند تكلف
قليل او كثير وانه اي كلامهم المتعارف لا يحمد منهم في باب البلاغة ولا يذم لان
غرضهم مجرد تادية المعاني بعبارات متعارفة فيما بينهم لا يعتبر فيها الخواص والمزايا التي بها
التفاضل حتى يحمد بمصادفتها او يذم بتركها فلا عبرة في كلامهم بالاحوال ومقتضياتها
التي بها يرتفع الكلام سواء وجدت ام فقدت على ما يوفى به اصل المعنى بعبارات مطوقة
والاقرب ان يجعل متعارف الاوساط هو الميزان وفسره وشرح جعله وسماه ووصفه
رجع الى المقصود فقال الايجاز هو اداء المعنى الذي يقصد من الكلام بعبارة اقل من عبارات
متعارف الاوساط والاطناب اداؤه باكثر منها ولما كان ما سبق من الكلام موهما
بل موقعا ان المرجع في الايجاز والاطناب الى الجمل والاطناب دون المفردات رفع ذلك وعمم
الامر بقوله سواء كانت القلة او الكثرة في العبارة راجعة الى الجمل او الى غير الجمل من اجزاء الجملة
المسند اليه والمسند وغيرهما ولا يليق عليك وقد قررت لديك فيما سبق من فن الاسناد
والمسند اليه والمسند والفصل الموجود وبعض مباحث الفصل والوصل طرق الاختصار من ترك
التاكيد او المسند اليه او المسند او المفعول او الجمل وطرق التطويل بذكرها مع دلالة القرائن
لاغراض معلومة وكذلك كزيادة التقرير وبسط الكلام لطلب الاصغاء او فرط الابتهاج
او رعاية الفاصلة او غير ذلك فان كنت فهمتها اي تلك الطرق حق الفهم فلا بد ولا محالة له
تعرف كلا من وجازة الكلام وطوله منضما او تاتي الزيادة والنقصان تغافلا لا احتراز في
فيما تقرن بالكلام البالغ في الاطناب فانه بالكلام الموجز غاية الايجاز بمنزلة وحي
من يلاحظ المحبوب وينظر اليه بمؤخر عينه خوفا من الرقباء يعني من يوحي المقصود رمزا
خفيا لا يدركه الا الاذكياء وكل من ذلك بحسب مقتضى المقام وكما تليت عليك طرق الاختصار
والتطويل ذكرت لك ايضا مقاما مقاما لكل منهما قد اومأت بها الى مقامات اخر تناسبها
في اقتضاء الاختصار والتطويل فليس حالك كحال الاوساط الذين لا يتجه منهم الكلام
بل ما صادف من اختصارك وتطويلك مقامه اللائق بان يكون على وفق ما ذكرنا سابقا

جمعه في باب البلاغة وما لم يصادفه ذم وسمي باسم آخر يميزه عما يحمد فسمي الايجاز عيا وقصرا
لانه كان تقصيرا في الكلام وقصره والاطناب اكثارا او تطويلا لانه اكثر من الكلام وطوله
بلا طائل فقولنا فيما سبق طرق الاختصار والتطويل نريد بهما المعنى اللغوي واللام
في لئن فهمتها لام توطئة القسم وفي لتعرفن جواب القسم القائم مقام جواب الشرط ووحي الملاحظ
نصب على المصدر اي يوحي وحي الملاحظ وانه نصب على الظرف في بعض الاحيان
واصابة الحز مبتدأ خبره بفضل اي اصابة قوله في القصاص حيوة البلاغة بظهور انه زاد
على اوجز كلام لهم في هذا المعنى وهو قولهم القتل انفى للقتل بوجوه من الحسن اولها حروف
لانها عشرة وحروف قولهم اربعة عشر ٢ انه مطرد اذ في كل قصاص حيوة وليس كل قتل
انفى للقتل بل القتل قصاصا واما القتل ظلما فادعى للقتل ٣ استغناؤه عن الحذف
بخلاف قولهم فانه بتقدير القتل انفى للقتل من تركه ٤ ان المقصود بالذات هو القصاص
وسواء الحيوة منصوص عليه بخلاف قولهم ٥ انه خال عما في قولهم من تكرار اللفظ الذي هو عيب
في نفسه وان كان حسنا وجه ارادة من شبه رد العجز على الصدر ٦ انه يشتمل على صنعة
الطباق حيث جمع من القصاص والحيوة اللذين هما بمنزلة الضدين ٧ انه يشتمل على ما يبدع
تنكير حيوة من معنى النوعية او التعظيم على ما سبق في تنكير المسند اليه ٨ انه يشتمل على ما
يفيده دخول كلمة في على القصاص من جعله منبعا للحيوة وظرفا لها ومعدنا لها
٩ ان العقل انما هو القتل من حيث انه قصاص لا من حيث انه قتل وقد نص على الحكم فيه في قولهم
١٠ انه افصح لفظا لغرض مدح سلاسة اللفظ وعذوبته حيث لم يشتمل على ما يشتمل عليه
قولهم من توالي اسباب الخفيفة حيث لا يليق فيه حرفان متحركان الا في موضع واحد وذلك
ينقص من سلاسة اللفظ وجريانه على اللسان ودخل في موقع الحكمة اي بكون
قوله هدى للمتقين من الايجاز اذا كنت تذهب الى ان المراد بالمتقين الضالون الصائرون الى
التقوى ليصح ان الكتاب هداية لهم واما اذا حمل المتقين على حقيقته ويحمل الهدى على
... من قبيل قولهم للعزيز المكرم اعزك الله واكرمك قصدا الى الزيادة والثبات فلا ايجاز
ومن الحكمة وجه حسن هذا الايجاز امران احدهما قصد المجاز المستفيض المشهور

بوعد وهو وصف الشيء بما يؤول اليه كما في قوله تعالى اني اراني اعصر خمرا وقوله عليه السلم
من قتل قتيلا فله سلبه فان هذا النوع من المجاز شايع كثير في الكلام وان لم يستفض
ولم يكثر خصوص هذا النوع اعني التعبير عن الضال الصاير الى التقوى بالمتقي وقيل المراد
انه مجاز مستفيض النوع فجاز ان يقصد بخلاف نحو لبس كذلك مما يحتاج الى السماع كحلم اما ان
طويلا فانه لا يجري في كل مورد والا يسمى كل طويل انسانا وفيه نظر لانه يكون لا محالة
كالمسافة بين المثال المذكور وكل علاقة بنوعها مستفيض وفيما التوصل الى تصدير
سورة البقرة وهي اولى الزهراوين اعني البقرة وال عمران سميتا بذلك لاضائتهما واشراقهما
من نورت المنار اضاءت او لتشبيهما بالشمس والقمر المسميين بالزهرين بذكر اولياء الله
والمرتضين من عباده وهم المتقون يعني باللفظ الذي مدلوله الحقيقي ذلك والا فالضالون
الصايرون الى التقوى ليسوا اولياء الله ما لم يحصل لهم التقوى بالفعل
فغشيهم اي فرعون وجنوده من اليم اي البحر ما غشيهم اي ما لا يدخل تحت العبارة ولا يحيط به
الا علم الله من العذاب والهلاك والغضب والانتقام ونحو ذلك فناب عن ذلك كله كلمة ما في قوله
ما غشيهم وكذا قوله تعالى ولا ينبئك مثل خبير اظهر من ان يحتاج الى الوجازة
نظرا الى ما نابت عنه وذلك انه ورد بعد قوله والذين يدعون من دونه ما يملكون من قطمير ان تدعوهم
لا يسمعوا دعاءكم ولو سمعوا ما استجابوا لكم ويوم القيامة يكفرون بشرككم فناب
ان تقال ولا ينبئك عمل ما ذكرنا التفصيل مثل خبير كامل في العلم والاحاطة بالامور الملاحظة
فيها والاية لا مثل له في ذلك اذ لو كان له مثل لا ينبئك اي يحكم العادة تكرر اللازم منتفع
منتفي وجود المثل وانظر الى الفاء ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى واذ قال
موسى لقومه يا قوم انكم ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل فتوبوا الى باريكم فاقتلوا انفسكم
ذلكم خير لكم عند باريكم فتاب عليكم انه الفاء في فتاب عليكم هي الفاء الفصيحة يحتمل ان يكون جزاء
شرط محذوف دل عليه الكلام اي ان فعلتم وقتلتم انفسكم فقد تاب عليكم ويكون من مقول موسى
والخطاب على ظاهره وان يكون عطفا على فعل محذوف دل عليه سياق الكلام اي ففعلتم
فتاب عليكم ويكون من كلام الله تعالى غير داخل في مقول موسى ويكون التفاتا من الغيبة الى الخطاب

اذ مقتضى الظاهر فتاب عليهم لان ذكر القوم في كلام الله تعالى انما هو بطريق الغيبة حيث قال واذ قال
موسى لقومه وانما خطابهم في مقال موسى ثم يكون من الفاء الاخرى حيث قال فتاب مع ان مقتضى
الظاهر فتبنا بطريق التكلم وبالجملة فقد جعل الفاء فصيحة على الوجهين لافصاحها عن المحذوف
او وصفا لها بوصف صاحبها كالكتاب الحكيم او لكونها فصيحة في نفسها باعتبار ما بعدها من
المعنى والمصنف لما اقتصر على الوجه الثاني لما فيه من تقليل الحذف توهم بعضهم ان تسميتها
بالفصيحة انما هي على هذا التقدير اذ على تقدير الشرط تكون جزائية لا فصيحة وذهب عليه ان
كونها فصيحة بناء على افادة المعنى البديع والوقوع في ذلك الموقع الحسن لا ينافي كونها جزائية
في اصلها كما لا ينافي كونها عاطفة وان المشهور فيما بينهم في الفاء الفصيحة ما يقع في هذا الموقع
من الجزاء حتى جعلوا المثل في ذلك قول الشاعر قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا
ثم القفول فقد جئنا خراسانا اي ان كان اقصى المراد بنا خراسان فقد جئنا فلو عني
ان الفصيحة انما هي ههنا لم يبعد والفاء في قوله فتوبوا للسببية لان الظلم سبب التوبة وفي
فاقتلوا للتعقيب على معنى اعزموا على التوبة فاقتلوا انفسكم تماما للتوبة واوثر في
هذا الموضع ذكر الباري قصدا الى ازالة التوبيخ لهم بان تركوا عبادة العالم الحكيم الذي برأهم
بلطف حكمته على الاشكال المختلفة برئا من التفاوت والتنافر الى عبادة البقر الذي هو مثل
في الغباوة والبلادة وكذا الفاء في فانفجرت بعد قوله تعالى واذا استسقى موسى لقومه
فقلنا اضرب بعصاك الحجر فصيحة تفيد معنى فضرب بها فانفجرت او فان ضربت بها فقد انفجرت
ثم ذكر مثالا آخر للفاء الفصيحة المنبئة عن فعل محذوف لكنها لما كانت مقدرة غير ملفوظة وكانت
مفتقرة الى تامل لطيف بوضعها قال وتامل ولم يكتف بمجرد انظر وذلك في قوله كذلك يحيي الله
الموتى بعد قوله واذ قتلتم نفسا فادارأتم فيها والله مخرج ما كنتم تكتمون فقلنا اضربوه ببعضها فبعد
ان الطعن فضربوه بها فحيي فعلنا كذلك يحيي الله الموتى فالفاء في فقلنا اضربوه فصيحة مثلها في فانفجرت
واما الفاء في فادارأتم فعطف على قتلتم وفي فقلنا اضربوه عطف على ادارأتم اي اختصمتم
في شان النفس التي قتلتموها وما بينها اعتراض وضمير اضربوه للقتيل وضمير بعضها للبقرة والقصة
مشهورة مذكورة في كتب التفسير وقد صاحب الكشاف بذا جعل الاية من قبيل

من قبيل الايجاز حيث اقتضى الواو معطوفا عليه يكون مسببا عن ابتائهما العلم فترك ما عليه
وليس بمذكور بل مقدر اى فعملا به وعلماه غيرهما وعرفا حق النعمة فيه وحق الفضيلة اذ لو كان
المرتب على ايتاء العلم هو قولنا الحمد لله لذكر بالفاء دون الواو وجوز المصنف ان يكون
قولا عطفا على ايتنا امر عبر بتقدير فعل آخر مصدر بالفاء الدال على التسبب مل ليعوض
استفادة الترتيب والتسبب لفهم السامع وداله المقام كما في قولك قم يدعوك زيد
فان المعنى على السببية اى قم فانه يدعوك لكن اكتفى بدلالة المقام وعول على فهم السامع
وسعادة العقل التى هى اقوى ولم يوت بالفاء بل اقتصر على الاستيناف كما لم يوت في الاية
بالفاء واقتصر على العطف بالواو ولا يخفى ان المعنى في الاية على سببية الاول ومسببية الثانية
وفي المثال بالعكس لان الدعاء سبب للقيام فقوله تفويضا نصب على المصدر او الحال او المفعول له
واستفادة مفعول تفويضا ومثل صفة له اى تفويضا مثل تفويض استفادة الترتيب
على فهم السامع حال كونه في قم يدعوك حال كون قم يدعوك بدل قم فانه يدعوك
ومن امثلة الاختصار لا يظهر من كلامه فرق بين الايجاز والاختصار سوى ان ذكر ان المرجع
في الايجاز الى متعارف الاوساط وفي الاختصار قد يكون اليه وقد يكون الى كون المقام خليقا
بابسط من الكلام الذى ذكر على ما سبجى وانه كثيرا ما يطلق الاختصار على ما ليس كذلك
وان كان على قدر متعارف الاوساط وانه لا يطلق الايجاز لكن في الكلام حذف فبالنظر
الى هذه الاعتبارات يظهر ان بينهما عموما من وجه ثم انه ميز هذه الامثلة عما سبق لانها
في حيز انظر الى الفاء ولانه قد تخلل وطال الكلام بنقل كلام الكشاف ورده وزاد لفظ
الامثلة هنا لان الذى اورده هنا ايات كثيرة فكانه قال للاختصار امثلة كثيرة وهذه
جملة منها وقد ذكر فيها ما يسميه القوم بالفاء الفصيحة اعنى جزاء شرط محذوف مدلول عليه
بسياق الكلام فلو كان عنده ايضا من قبيل الفاء الفصيحة لكان المناسب ذكره في جملتها
فيما سبق بالفاء وقوله فكلوا بدل على انه مسبب عما سبق وليس في قوله ولولا كتاب
من الله سبق لمسكم فيما اخذتم عذاب عظيم ما يصلح ان يكون مسببا عنه فظهر ان التقدير ابحث
لكم الغنائم فبسبب ذلك كلوا مما غنمتم في الحرب اومن الفدية الماخوذة من الاسارى

المتوعد

المتوعد عليها فيما سبق من الكلام حلالا الحال مما غنمتم او صفة مصدر اى اكلا حلالا
فلم تقتلوهم جواب ان افتخرتم لكن الجواب الحقيقة فقد رواه الافتخار وهذا
سبب له اقيم مقامه اى ان افتخرتم فقد راعوا الافتخار لانكم ما قتلتموهم انتم انفسكم ولكن الله
قتلهم ولا يخفى حسن ما اورده من تاكيد ضمير المخاطب حيث قدر فلم تقتلوهم انتم وبه يظهر
حسن قوله ولكن الله قتلهم لدلالته على ان ليس الكلام في القتل بل في القائل فان قيل
معنى الكلام على القصر ولا اداة قلنا اداة حرف الاستدراك الواقع موقع لكن
العاطفة في ما جاءني زيد لكن عمرو وكذا قوله فانما هي زجرة واحدة معنى ايضا
من قبيل طي الشرط لدلالة الفاء وكذا ما يعقبه من الامثلة المصدرة بلفظ كذا والمعنى
اذا كان وقت البعث فانما هي اى الرادفة التى تعقب البعث وهي النفخة الثانية زجرة اى صيحة
واحدة لا تكرر لشدتها فاذا نفخت فاذا هم اى الخلائق كلهم ينظرون اى احياء يبصرون
او ينتظرون ما يفعل بهم اولى سواء لان تعريف الخبر وتوسيط الفصل يفيد القصر
فان قيل فالاحلة مترتبا على ام اتخذوا من دونه اولياء من غير تقدير شرط فان معنى الهمزة
الذى يتضمنه ام المنقطعة في ام اتخذوا هو الانكار والتوبيخ بمعنى ما كان ينبغي ان يتخذ من دونه
اولياء فان الله هو الولي وحده قلنا انما يحسن ذلك في صريح النفي والانكار لا في الاستفهام
المتضمن لهما فانه لا يحسن في البلاغة ولا يوجد له نظير في الاستعمال اصلا فان
لم تتاب من الفاء ايضا جزاء محذوف اى اذا كانت ارضي واسعة فان لم تتاب العبادة
اعني فاياى حواب هذا الشرط والثانية اعني فاعبدون تكرير لما قبل ليكون المفسر على وفق
المفسر وذكر صاحب الكشاف في واياى فارهبون انها للعطف على المحذوف اى اياى
ارهبوا فارهبون وبهذا صرح المصنف ايضا في اول بحث الفصل والوصل واعترض
بانه لا بد في العطف من المغايرة ولا مغايرة واجيب بان في الاول الاختصاص
دون الثاني فتغايرا واعلم ان في الثاني تخصيصا لان الغرض مجرد تفسير الفعل
من غير قصد الى كيفية تعلقه بالمفعول واعترض بانه لا بد من التعقيب ولا تعقب واجيب
بانه باعتبار التفسير فان مرتبة المفسر ان يقع عقيب المفسر واما التقديم المفعول

مع افادة الاختصاص فعوض عن الشرط المحذوف وقد ذكر صاحب الكشاف ايضا في تفسيره انه لما قدم المفعول على الفعل الذي هو جواب الشرط وقع موقع الشرط فيه الحقيقة لكون العوض هو المفعول المقدم فحصل من تقديمه فايدتان العوض والتخصيص

وقوله كلا لم يقل وكذا لان هذا ليس من حذف الشرط بل من حذف المعطوف عليه بقرينة كلا اي ارتدع يا موسى عن خوف ان يستلك قوم فرعون بما صدر عنك من قتل القبطي الذي هو ذنب عندهم فاذهبا انت يا موسى واخوك هارون فالخطاب لموسى وقد ادرج فيه هارون بطريق التغليب الا ان يكون امرهما والخطاب معهما جميعا بالاستقلال وذلك لان قوله كلا انما وقع جواب قول موسى اي اخاف ان يكذبوني الى اخره فمعناه ارتدع لا ارتدعا وانما لم يجعلوا المعطوف عليه هو كلا لانه ليس اسم فعل بمعنى ارتدع بل حرفا يفهم منه معنى الردع باجماع من اهل اللغة بوساطة علم النحو فانه دل على ان اسم الفعل مبتدأ او خبر واقع على سبيل التعليق لكونه متعلقا بما قبله من التعليق والتعليق من خواص افعال القلوب فلابد من تقدير العلم وهو الحصل من مجرد الاعلام في المآء ما لم يكن امضى النظر المطلوب للعلم اي الى اللام من حيث انها حرف لابد لها من متعلق ومن حيث انها للتعليل لابد لها من معلل فاذا لم يكن مذكورا كان محذوفا مدلولا عليه بسوق الكلام او قرينة المقام مقرونا بحرف العطف او غير مقرون وجاز في مثل هذا الموضع حذف المعطوف وابقاء حرف العطف لقيام المتعلق المذكور مقام المعطوف المحذوف ونظيره تقدير المحذوف متأخرا ليبقى الحرف مع معطوفه الظاهر وليشعر بان الاهم هو المذكور دون المحذوف وما قبل الآية الاولى واذ يعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم وتودون ان غير ذات الشوكة يكون لكم ويريد الله ان يحق الحق ويقطع دابر الكافرين الى اخره والثانية قال انى يكون لي غلام ولم يمسسني بشر ولم اك بغيا قال كذلك قال ربك هو علي هين ولنجعله آية والثالثة ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات لم تعلموهم ان تطؤوهم فتصيبكم منهم معرة بغير علم ليدخل الله في رحمته من يشاء وذلك انه كان بمكة قوم من المسلمين مختلطون بالمشركين غير متميزين منهم ولا معروفي الاماكن فقيل لولا كراهة

ان تهلكوا اناسا من المؤمنين بين ظهراني المشركين من غير علم بحالهم فيصيبكم باهلاكهم مكروه ومشقة من الدية او الكفارة والاسف وتعيير الكفار واثم التقصير في البحث عنهم لما كف ايديكم عنهم ولعذبهم بايديكم وانما قدر ههنا كان الكف ومنع التعذيب دون فعلنا ما فعلنا من الكف والمنع لان اطلاق الفعل على عدم التعذيب ليس بذلك الحسن المتداول وليبنه على جواز مثل هذا التقدير فيكون كاره ونحوه ظرفا مستقرا او جعل كان المقدرة ناقصة لا تامة في بعض الآيات المذكورة احتمالات لا تعقل الى ما ذكرتم من التقديرات لا نقول كثرة الاحتمالات لا تقدح في صحة التمثيل بالآيات على بعض الوجوه المنقولة من اهل التفسير

اذا لم يفسر الحمل بمنع الامانة يريد ان الحمل المذكور في الآية قد فسر بمنع الامانة والامتناع عن ادائها من قولك فلان حامل للامانة ومحتمل لها بمعنى انه لا يؤديها الى صاحبها حتى تزول عن ذمته ويخرج هو عن عهدتها لحمل الامانة كأنها راكبة للمؤتمن عليها كما يقال ركبته الديون والمعنى انا عرضنا الامانة اي الطاعة اللازمة الوجوب عزلة الامانة اللازمة الاداء على الاجرام العظام من السموات والارض والجبال فانقادت لامر الله تعالى انقيادا يصح ان يقال والطاعة طاعة يليق بها حيث لم تمتنع على مشيئته وارادته ايجادا وتكوينا وتسوية على هيئات مختلفة واشكال متنوعة والانسان مع حيوته وكمال عقله وصلوحه للتكليف لم يكن حاله فيما يصح منه من الطاعة ويليق به من الانقياد لاوامر الله ونواهيه مثل حال تلك الاجرام بل انه الا ان يكون محتملا لتلك الامانة غير مؤد اياها ثم وصفه بالظلم لكونه تاركا لاداء الامانة وبالجهل لاخطائه طريق سعادته وهو اداء الامانة وقد يفسر الحمل بتحمل التكليف من حملت الشيء على ظهري والمعنى ان ما كلف به الانسان بلغ من عظمه وثقل محمله بحيث لو عرض على اعظم ما خلق الله تعالى من الاجرام واقواه وامتنع حمله والاستقلال به واشفقن منها وقد حملها الانسان على ضعفه ورخاوة قوته انه كان ظلوما جهولا حيث لم يف بها وضمنها ثم خاس بضمانه فيها ففي الكلام اختصار حيث حذف المعطوف مع حرف العطف اعني ثم خاس اوثم لم يف او نحو ذلك مما يؤدي هذا المعنى والمنبه على المحذوف هو قوله انه كان ظلوما جهولا

على قصد التوبيخ وليس في المطبوع الاول هذا الحرف فلا اختصار فيه من هذا الوجه وان اشتمل
الوجهان على حث وحض اما على الاحسان وكفر ما كان فالوجه والابتداء والاشفاق تمثيل
وتصويره تخييل فقوله فتبرا على انقطاعه المفعول حال من ثم خاص بنا وبل هذا الكلام وضمير
عائد اليه والذي صفة لقوله ان كان وفي الثالث متعلق الظرف الواقع صلة على عليه وفيه اعتراض
على ليس على الظلم والجهل كالانبياء ونحوهم وان كان نهي منه العلم والجهل في الكل موقف من الظالم والظلوم
وكذا الجاهل والجهول وكذا قال ما عليه لكلمة للاستعلاء المنبئة عن كمال الاستيلاء ومن كلام الحكماء
ان المراد بالامانة العقل والتكليف وعرضها على الاشياء كماهي والحمل بالامر على ما صنع ونحو ذلك وعرضها
عليهن اعتبارها بالاضافة الى استعدادهن وابايهن الاباء الطبعي الذي هو عدم القابلية
والاستعداد والحصول بالفعل للسماوات وعدم القابلية للجهات وحمل الانسان قابليته
واستعداده مع عدم الحصول بالفعل وكونه ظلوما جهولا غلبة القوة الغضبية والشهوية عليه
ومعنى التعليل بذلك انه حمل العقل وقبله لكون مهيمنا على القوتين حافظا لهما من التعدي والافراط
افمن زين له سوء عمله فرآه حسنا فان الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء فلا تذهب
نفسك عليهم حسرات ان الله عليم بما يصنعون لا خفاء في ان قوله فرآه حسنا عطف على زين داخل
تحت حكم الصلة الجزاء للشرط اما لفظا فلوجود الفاء في الماضي بدون قد واما معنى فلانه
للجحود لاستفهام للانكار لان رؤيته سوء العمل حسنا على تقدير التزيين متحقق اللهم الا ان يحمل
الانكار على معنى لا ينبغي ان يكون كذلك وفيه ايضا بعد لا يخفى واذا كان هو من حكم الصلة لزم
المصير الى تقدير خبر او خبر حسب ما دل عليه الكلام ويقتضيه المقام فقدره ذهبت نفسك عليهم
حسرة بقرينة فلا تذهب نفسك عليهم حسرات او كمن هداه الله بقرينة فان الله يضل من يشاء
ويهدي من يشاء والمحذوف على هذا خبر وعلى الاول محل الجزاء فاطلق لفظ التقدير لشمولهما وتوهم
الوجه الاول مع تأخر قرينته ربما يشعر بكونه الراجح عنده نظرا الى زيادة الافادة وههنا
وجه ثالث ظاهر وهو ان يكون التقدير كمن لم يزين له لم يذكر لما في سببية الفاء بعده من نوع خفاء
وعليهم متعلق بتذهب وحسرات مفعول له جمع لتضاعف اغتمامه على احوالهم وكثرة مساوي
افعالهم اي لا تهلك نفسك عليهم للحسرات على غيهم واصرارهم على التكذيب كما يقال هلك عليه

خبيرا وما تجزون الا ما كنتم تعملون ... بعد اللتيا والتي اي بعد الخطة الصغيرة والخطة الكبيرة التي من
شانهما كيت وكيت فحذف الصلة ايهاما لقصور العبارة عن الاحاطة بها والمصنف جعل موصوف
اللتيا هو الخطة وموصوف التي الشدائد لكثرتها وتهيئت على لفظ المبني للمفعول اي سهلت الرحلة
فهو مهيوت وانما انث ضمير مع ان عائدا الى صلتها لكون الجملة صفة له لانه عبارة عن غاية السرعة
والانقطاع وحتى غاية لتهيئت وما الجارية شفقة ما تكلم بكلمة ... ومن الكنايات ما هو
نوع مخصوص من الكناية ضابط وهو نفي اللازم او ما هو بمنزلته مع القصد الى نفيه ونفي لازمه
فان نفي علم الله بالمنبا به وهو ان يكون له شريك او يكون معبودا نفي البطلان سبقا اعدم تسلزم
نفي ثبوته لان ثبوته ملزوم لتعلق علم الله به فاذا انتفى اللازم وهو تعلق علم الله به انتفى الملزوم وهو ثبوته
فقوله ولا علم الله متعلق به حال من مبتدأ وخبر معطوف على الجملة من لا اسم لا وخبره الذي هو له
وقوله نفيا في موضع الحال اي افترضها للعالم بما لا ثبوت له ولا علم به حال كونه نفيا وقوله العالم
الدال اشارة الى مذهبهم في نفي الصفات فقوله لو كان له اي للمنبا به ثبوت باي اعتبار كان
من الاعتبارات زيادة في البيان وكذا لفظ وجوب لان اللازم هو كونه معلوما له فلعله
هل يكون اي فلن يقع ويتحقق وذكر نفي اللازم ههنا بالفاء وفيما سبق بالواو على ما هو الاصل في الاشارة
الى ان اللزوم في الاول امر متفق عليه من الكل اذ لا نزاع في ان كل ما ثبت يعلمه الله تعالى فلا حاجة
في التعبير عنه الى الحرف المنبئ عن اللزوم بخلاف لزوم قبول التوبة للتوبة فان ذلك انما هو عند المعتزلة وعندنا
لا وجوب ولا لزوم بالنسبة الى الله تعالى وفي قوله الواجب في حكمته اشارة الى وجوه مرجحات الحكمة
من الحكم ومجاري العقول والعادات ان الاصل لقبول التوبة لا وجه انه لا يعتقد على ترك القبول
بما اشركوا اي سنلقي في قلوب الذين كفروا الرعب بسبب اشراكهم بالله شيئا لم ينزل الله به سلطانا
وهما تحب البينة له ان في الآية وجهين من قصد الاسلوب اعني اسلوب القصد الى نفي الاصل
والفرع جميعا مع ان ظاهر الكلام يوهم ان المراد نفي الفرع مع ثبوت الاصل وكل ان انزال الحجة
بالشركاء فرع ثبوتها وقد اقتصر على نفي الفرع مع ان المراد نفي الاصل والفرع جميعا اي لا شركاء
ولا انزال حجة بها وكذا انزال الحجة فرع ثبوت الحجة وقد اقتصر على نفي انزالها والمراد نفي الحجة والانزال
جميعا والمصنف هنا قدر على نحو الاول وصاحب الكشاف على الثاني وقوله على اسلوب قال

من غيرية متيف اومن العمرية الطرف الواضح خبرا اى ومن الاعارفهو لعالى بما اتركوا
الى اخره حال كونه واردا على اسلوب قول الشاعر صدا بدء ثم اخ بسيره
على الجب لا يهتدى بمناره وقوله لا يفزع الارنب اهوالها ولا ترى الضب بها ينجحر
تكنية يؤول الى ان يقول زيد وعمرو وبكر في الدار جالسا يعنى استقروا وحصلوا فيها
حال كون بكر جالسا وفى استقامته نظر سرا هداية يهتدى بها الشى وسدو الناقة تدعيها
فى المشى واتساع خطوها واخ الظليم يوم اجاعدا و لا حقيقة عدو واللاحب الطريق
الواضح المنار العلم فى الطريق والخرد خلة الحجر وفى قوله لا الضب ولا انحجار الخذ بالحاصل وانما
الى ان في البيت وجهين من الاسلوب كما فى الايه فان رويه انحجار الضب فرع ثبوت الضب
وثبوت الانحجار وهو نفى الرويه مع ان المقصود نفى الرويه والاصلين جميعا وقوله نفيا للاصل
والفرع يعنى فى الايه والبيت وهو فى موقع الحال وفيه اشارة الى ان هذا ليس من قبيل اللازم
والملزوم بل شبيه بهما نظرا الى اللزوم العادى ومنه اى من الوارد على اسلوب
البيت وهو نفى الاصل والفرع معا اوهو نفى الفرع فارها وقوله ليس لك به علم نفى العلم
بالشريك المراد نفى ثبوتها الشريك والعلم وكذا ظاهر لا شفيع يطاع نفى طاعة الشفيع الاثنين
لان النفى المقيد راجع الى القيد لكن المراد نفى الشفاعة والطاعة جميعا واما فصل
عما سبق لخلو المصالة والوعيد فيهما عن اللزوم العادى ايضا ومن الاكار نوع اخر
هو حذف المفعول الواسطة اوبدونها بناء على اقتضاء الفعل بذلك فان الخلط يستدعى
مخلوطا ومخلوطا به فاذا ذكر المخلوط وحده كان المخلوط به مقدرا والامر المخاطب بالقول للقوم
ذكروا فى المقول لفظ الغيبة يستدعى ان يكون مفعول قل محذوفا وسوق المضاف المعلم
الامر يصح فى المقول ذكر القوم بلفظ الغيبة اذ لو كان ذلك المقول متعلقا بامر قل خطابا
من القايل لوجب ان يكون ذكرهم بطريق الخطاب مثلا يصح قل يا زيد لعمرو ان تضرب نظرا مطلوب
بطريق الخطاب ولا يصح ان يضرب هو نظرا مطلوبه الا بتقدير قل له قوله هذا ومن قرا قل للذين
كفروا اى لابى سفيان واصحابه ان ينتهوا اى عن معاداة الرسول بالدخول فى الاسلام يغفر لهم
بيا الغيبة فى سيهوا ولهم بالهاء دون ينتهوا بتاء الخطاب ولكم بالكاف وكذا فى مصحف ابن مسعود

وقرا

وقرا قل للذين كفروا يعنى مشركى مكة او اليهود ستغلبون يعنى يوم بدر بتاء الخطاب
ودون تاء الغيبة لزم ان يكون التقدير قل لهم قولى لكم هذا يعنى ادّ اليهم هذا القول واما
من قرا الايتين بطريق الخطاب فلا حاجة الى التقدير لانه امر محمد صلى الله عليه ان يخاطبهم بهذا
الخطاب فان قيل لم لا يجوز ان يكون معنى قل للذين كفروا قل الجلهم وفى حقهم كما فى قوله تعالى
فقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه وح يستقيم الكلام بدون التقدير
وان يكون خلطوا عملا صالحا واخر سيئا من عطف المفرد على المفرد من غير اعتبار فعل اخر كما يقول
خلطت الحنطة والشعير لا يكون من قبيل خلطت الماء باللبن وح يستقيم الكلام بدون التقدير
قلت استقامتهما لا تنافى الحمل على التقدير كما مر غير مرة وقوله اى ان اطاعوا
الى اخره تفسير للاية على مذهبهم وفيه دفع لما يقال ان خلط العمل الصالح بالسيئ يفيد خلط
العمل السيئ بالصالح فيكون قوله واخر سيئا خاليا عن الفائدة كما يقال خلط الماء باللبن
واللبن بالماء واما عندنا فالمعنى انهم خلطوا عملا صالحا هو اظهار الندم والاعتراف بالذنب
واخر سيئا هو التخلف عن الجهاد وموافقة اهل النفاق نزلت فى طائفة من المتخلفين اوثقوا انفسهم
على سوارى المسجد لما بلغهم ما نزل فى المتخلفين فقدم رسول الله صلى الله عليه فدخل المسجد على عادته
فصلى ركعتين فراهم فسال عنهم فذكر انهم اقسموا ان لا يحلوا انفسهم حتى يحلهم فقال وانا اقسم
ان لا احلهم حتى اومر فيهم فنزلت فاطلقهم ومن امثلة الاطناب قد اطنب
المصنف فى تقرير هذه الامثلة واطال واصاب شاكلة الصواب فلم يبق لنا الا قليل
تعرض لحل بعض الالفاظ او تنبيه على نكتة يتعلق بالالحاظ فقوله نزل ايجاز اى ايجاد قوله
ان فى خلق السموات الى اخره وذلك الايجاد يسوّى ان يقال ان فى ترجيح وقوع كل ممكن على لا وقوعه
لايات للعقلاء اى علامات دالة على وجود الصانع ووحدانيته وسائر صفاته كالذات
وحده الحكم لما الممكن من ذاته كان فى فاعل واجب لذاته او منتهى اليه قطعا للدور والتسلسل
ثم وجوب الوجود مستلزم الوحدة والعلم والقدرة وغير ذلك على ما بين فى علم الكلام ومنساق الى
ثواقب الافهام وانما ترك ايجازه لكونه كلاما غير ما ان مع الانس فقط بل مع الانس والجن
ولا مع اهل زمان واحد بل مع اهالى الازمنة الى تراخى الدنيا والكلام فهم من توقف

اتٍ كالماضين والباقين او تعرضه وتعدّد كالآتين من المقصرين في باب النظر والاستدلال وتحصيل العلم بالصانع وصفاته فلا تصور مقام ادعى الى الاطناب من هذا المقام فقوله ان وان في الموضعين بكسر الهمزة وقرنا وقرنا في موقع الحال اي مندرجا والى يتعلق بمحذوف من معنى التدرج والامتداد وقوله اي مقام معناه فلما جواب هذا السؤال او قيل لو قولا اعلم به اي مقام ادعى واما في الآية فالفلك السفن والاحلال والاعتقاد وفاي بما ينفع الناس مصدرية او موصولة وبث عطف على انزل بحذف العايد او على احيى وتصريف الرياح اي في مهابها واحوالها قولوا آمنا الخطاب للمؤمنين والاسباط جمع سبط وكانوا اثني عشر سبطا من اولاد يعقوب ومنهم انبياء وجاز دخول بين في احد لكونه في معنى الجماعة لا من حيث انه نكرة في سياق النفي بل من جهة انه اسم لمن يصلح ان يخاطب يستوي المذكر والمؤنث والواحد والاثنان والجمع ولينتهي عطف على يؤمنوا وهو مفعول له لاوثر الاطناب ووقع عطف على اوثر واتقوا يوما يعني يوم القيامة لا تجزي لا تقضي شيئا اي من الحقوق او قليلا من الجزاء على انه مفعول به او مصدر والعايد الى الموصوف محذوف اي لا تجزي فيه عدل اي فدية لانها تعادل المفدى وقوله اذ كان كلاما متعلق بلم يوثر الحاذ وكذا لئلا يختص المطلوب منهم اي من الامة وهو استقامة صورة اليوم برمتها او يخلص عطف على يناسب يريد ان الناس مختلفون في الاستعداد للادراك وحصول الاسباب وارتفاع الموانع فربما تنقش صورة المطلوب في ضمير البعض بعض خواصه ومعانيه وفي ضمير البعض الآخر خواص ومعان اخر فلا بد من الاطناب في ذلك فان قيل لا اثر له بالنسبة الى الجاحد والمعاند فلا معنى لذكرهما في هذا المقام قلنا ممنوع بل ربما يكون في الاطناب ما يردعهما ويقيد بالنسبة اليهما لكونه حاملا على التامل ومواليا للعناد ويؤمنون به اي بربهم فان قيل ما معنى ذكره بلفظ المضارع قلنا المواظبة عليه والاستمرار والدوام والثبات كما في حمل العرش والتسبيح وفيه مع اظهار شرف الايمان التنبيه على ان المشاركة في الايمان من اقوى المناسبات من المتصفين به حيث يوجب النصح والشفقة فيما بينهم وان تخالف اجناسهم ولذا عطف

على يؤمنون يستغفرون للذين آمنوا لترك جواب لو او ترو الضمير لقوله والله يعلم انك لرسوله وما بين لو او ترو جوابه اعتراض بالفاء في موقع التعليل لوجوب تركه على تقدير اجتنابه للاختصار وقوله ولكن ايهام رد التكذيب الى نفس الشهادة بمعنى المشهود به وهو قولهم انك لرسول الله بيان لفائدة الاطناب اذ لو لم يكن لفائدة لكان تطويلا واكثارا فاذا اخبر الله تعالى بانه يعلم انك لرسول الله تعين كون التكذيب راجعا الى دعوى اخلاص المنافقين في الشهادة كما يعني ان واللام واسمية الجملة وما نقل ان المصنف قد ضرب خطا على هذا الفصل محافظة على العادة والتحرز عن الاطلاق الفصل على شيء من القرآن مع عدم اشتهاره في النسخ ليس بمعتمد بعد ثبوته فضل البين مآرب اخرى فصل كان يحمل زاده ومقاماته وتماشيه ويحدثه ويضرب بها الارض فيخرج ما ياكل يومه ويركزها فيخرج الماء فاذا رفعها غار ويركزها فتورق وتحمل ابه ثمرة احب واذا اراد الاستقاء ادلاها فيصل الى الماء وبصير شعبتاها كالدلو تستقي بها وتضيء له شعبتاها في الليل كشمعتين ويحارب عدوها ويطرد الهوام وكانه عليه السلم فهم ان المقصود من السؤال ان يذكر حقيقتها وما يرى من منافعها حتى اذا رآها بعد ذلك على خلاف تلك الحقيقة ووجد فيها خصائص اخر خارقة للعادة علم ان ذلك آيات باهرة ومعجزات قاهرة احدثها الله فيها لاجله وليست من خواصها فذكر حقيقتها ومنافعها مفصلا ومجملا على انها من جنس العصا ينتفع منافع امثالها ليطابق جوابه الغرض الذي فهمه من باب الاطناب جيء ما حكيه وكذا ما حكيه اعتراضها واعانة نصح على حبر اعنهما لو لم يكن لفظها كذا لكفى عصاي بل عصا فالاول اي ذات النسبة الى المذكور والثاني على الاطلاق وقد يسمى حسن الاطناب فيها في الاول بسط الكلام افتراضا لان اصغاء السامع مطلوب وفي الثاني البسط ايهاما جاء منهم عبادة الاصنام وافتخارا بمواظبتها ومحاكي المنبت له انه يريد بالايجاد والاختصار حيث يقول المراد بالايجاد والاختصار لكان كذا خلاف الاطناب وان كان على حد متعارف الاوساط فلذا خيف منهما الاطناب ومما يعد من الاطناب بزيادة ما ليس بجملة وسواء كان واحدا او جمعا بخلاف ما سبق فلذا افرد ذلك في قول الخضر لموسى عليهما السلام الم اقل لك انك لن تستطيع معي صبرا مؤكدا قال له في الكرة الاولى الم اقل انك لن تستطيع

مع صبرا وذلك لاقتضاء المقام مزيد تقرير وتنبيه وتذكير لما قد كان الخضر عليه السلام قدمه لموسى
من قوله انك لن تستطيع معي صبرا حيث قال له موسى هل اتبعك على ان تعلمن مما علمت رشدا في الكرة
الاولى وذلك حين اعترض وانكر عليه خرق السفينة اقتضى المقام تقريرا لما قدمه من
عدم استطاعته الصبر معه وفي الكرة الثانية وذلك حين اعترض وانكر عليه قتل الغلام
اقتضى المقام مزيد تقرير لذلك لتكرر الاعتراض وترك الصبر والثبات فقوله معي في موقعه اعتراض
من الخبر والمبتدأ ولاقتضاء المقام متعلق بالظرف اعني في موقعه او بزيادة لك ولما قد كان
متعلق بمقدر صفة له لا باقتضاء المقام مزيد تقرير تعليلا له والاوفق بالنحو ان يقول
ورد قدمه لان وقوع الماضي معمولا لقد خبر كان مما يأباه كثير من النحاة ويحتمل ان كان قصة قد
من قبيل سعد وسعيد وفي سياق قصة موسى مع الخضر نكت منها انه جعل في قصة السفينة خرقها
جواب اذا واعتراض موسى مستأنفا حيث قال حتى اذا ركبا في السفينة خرقها قال اخرقتها
وفي قصة قتل الغلام عطف القتل على الشرط بالفاء وجعل اعتراض موسى جواب الشرط
حيث قال حتى اذا لقيا غلاما فقتله قال اقتلت وذلك لان القتل اقبح والاعتراض اجدر
فناسب ان يجعل في عمدة الكلام ولذا قال فيه لقد جئت شيئا نكرا وفي الخرق شيئا امرا ولان
خرق السفينة لم يكن عقيب ركوبها وقتل الغلام كان عقيب لقائه وفي قصة الجدار يحتمل ان يكون
قول موسى مستأنفا والجزاء استطعما وان يكون جزاء استطعما صفة قرية ومنها ان
الخضر عليه السلام قال في تأويل خرق السفينة فاردت ان اعيبها بالاسناد الى نفسه لظاهر القبح
وفي تأويل قتل الغلام فخشينا بلفظ الخشية والاسناد اليه لان الكل مما يجب ان يخشاه
كل احد وفي تأويل اقامة الجدار فاراد ربك ان يبلغا اشدهما بالاسناد الى الرب لان بلوغ
الاشد وتكامل السن محض مشيئة الرب من غير اثر لمشيئة العبد وكذا يعد
من الاطناب في موقعه قول موسى رب اشرح لي صدري بزيادة لي وكان الاصل رب اشرح
صدري اي وسعه لتحمل اعباء الرسالة ومشاق التكليف والتبليغ ورد اخلاق
فرعون والنكتة في هذا الاطناب اجمالا انه تفيد زيادة تأكيد الطلب لانشراح الصدر
مع ان المقام مقام مزيد احتياج الى ذلك اما الاول فلما في الاجمال ثم التفصيل من زيادة التأكيد

والتوقير واما الثاني فلان هذا الدعاء كان وقت ارساله الى الكفرة معاندين وفيه من تلقي المكاره
وضروب الشدائد ما لا يخفى فقوله معها اي مع زيادة لي ومن تأكيد سابق ما لا يكون وهو مفعول
الاكتفاء وقوله بدونه اي بدونها وكان الاظهر بدونها اي زيادة لي وجعل الضمير للتأكيد
او للاكتفاء الكلام محملا معنى له وان كان يصح الجر اي لان كان عطفا على الاكتفاء وليس المقصود
الى ان الكلام لا من جهة بل المجموع ولما يؤذن متعلق بزيادة احتياج وقول البلغاء
مبتدأ خبره في موقع ومن الاطناب حال من موقع وهذا اولى من العكس ومثل منصوب مفعول قول
وحلافا في موقع انكال لا وايدك الله والواو عاطف للدعاء على الخبر المدلول عليه بكلمة لا
اي ليس الامر كذا وجاز مع كمال الانقطاع لدفع ايهام كون النفي عائدا الى الدعاء فيصير الدعاء له
دعاء عليه ولذا كان في موقع اي موقع وذلك ان يعد باب نعم وبئس بمعنى افعال المدح
والذم موضوعا على الاطناب لا خفاء في ان اصل معنى نعم الرجل او رجلا زيد وبئس الرجل
او رجلا عمرو على الوجه اللائق للاوساط كان يتأدى بان يقال نعم زيد وبئس عمرو ولكن لم تجز
في حكم الوضع مثل هذه العبارة ولم يرد الاستعمال والاطناب انما كان يطلق حيث يكون
هناك عبارة اخصر متعارف للاوساط وحيث الفاظ انظر الى ذلك الكلام المختصر المفروض
المؤدى اعني نعم زيد وبئس عمرو كان المذكور المحقق اعني نعم الرجل او رجلا زيد وبئس الرجل او
رجلا عمرو اطنابا لكن وضعا من الواضع لا استعمالا من المتكلم كما في سائر الاطنابات
ادلم بوضع الا كذلك ولم يرد الاستعمال الا بذلك فلاجل هذا فوض عده من الاطناب اليك
وقيده بالوضع على الاطناب فقال لك ان تعده موضوعا على الاطناب وما ابعد ما قيل
ان المعنى يحسن لك ان تعده من الاطناب وان يحمل اي ولكن ان تحمل الحكمة للنوع
في وضع الباب على الاطناب طلب تقرير المدح او الذم وأثر لفظ الحكمة اذ يقال حكمة الواضع
في وضعه ذلك ولا يقال وجه حسنه او النكتة او نحو ذلك وضمير لاقتضائهما ولكونهما لنعم وبئس
واللام الاولى متعلقة بتوفي والثانية باقتضاء وضمير بحقيقهما للمدح والذم العامين
وضمير خلله فهما الخصال الحميدة ومعنى كونهما للمدح والذم العامين ان نعم مثلا موضوع للمدح
باي خصلة تكون من الخصال الحميدة وبئس للذم باي خصلة تكون من الخصال الذميمة بخلاف مثل

وكريم وحسن وقبح ومعنى الشيوع ان الاطلاق يصرف الى العموم حذرا من ترجيح احد المتساويات

فظاهر هذا الكلام ان مثل نعم الرجل زيد يفيد مدحه بكل خصال الحمد وليس كذلك اذ لا يفيد

الا المدح بكمال الرجولية وما يتعلق بها ونعم النساء بالشهوة ونعم الشجاع بالشجاعة بل المراد ان كلا منهم

مثلا لا يدل في باب المدح على خصلة معينة بل يعم الخصال حتى يصح نعم الرجل ونعم العاقل ونعم الفارس

ونحو ذلك والاقرب ان المراد ان مثل نعم الرجل لجميع خصال الرجال ونعم الامير لجميع خصال الامراء

ونعم الفارس لجميع خصال الفوارس الى غير ذلك ويجعل منصوب معطوف على تعدد وتجعل

الحكمة فيه لكن ان يحصل وجه يوجد المدح العام والذم العام الذي توجيه المدح العام الى الخصوص المدح

اجمالا اولا بالاسناد الى اسم الجنس الصادق عليه او الى ضمير المبهم المفسر باسم جنسه وتفصيلا

ثانيا بذكر المخصوص خبر المبتدأ اي هو زيد والحضاء في ان الاتصاف مرتين او كد والاجمال ثم التفصيل

في النفس اوقع والضمير المنصوب في اضربه وقيل ترتيبه كذا المجرور في اليه واما المنصوب

في توجيه فللمدح وجواز اذا قلت نعم رجلا اي زيد فيه اي توجيه المدح الى زيد او لا على سبيل الاجمال

وههنا بحثان آ ان توجيه المدح الى زيد اجمالا لا يتوقف على كون اللام للجنس دون العهد

لانه لا يراد به العهد الخارجي المشار به الى معين بل العهد الذهني المشار به الى البعض من الجنس

باعتبار عهديته في الذهن وهو ايضا يصدق على زيد وحينئذ فيحصل توجيه المدح اليه اجمالا

كما في لام الجنس بل اذا تاملت فالوقيل حسنا اذ ليس المراد بالجنس الطبيعة التي لا تصدق

على الافراد ولا الكثير من حيث الوجود في ضمن جميع الافراد على ما هو معنى الاستغراق بل من حيث

الوجود مع قطع النظر عن الكلية والبعضية على ما مر في تعريف المسند اليه باللام ولهذا صرح

فيه بانه قريب من النكرة وان مثل اللئيم يسبني من هذا القبيل والجواب

انه لعرافته جعل اللام للعهد الخارجي مشارا به الى زيد عاما وان افاد الذكر لم يعد الاجمال

ثم التفصيل ٢ ان جعل المضمر في نعم رجلا لزيد مما لا وجه له اصلا سيما على القول المختار

وهو ان المخصوص خبر مبتدأ محذوف اما اولا فلانه لا معنى لتفسيره بالنكرة واما ثانيا فلانه

لا وجه لافراده في مثل نعم الرجلين الزيدان نعم رجالا الزيدون والجواب

انه ظهر ان تفسيرا بالنكرة من جهة انه ان كان لزيد لكن لما لم يعتبر لم يصح وما لم يذكر زيد لم

عينه

عينه وبهذا الاعتبار يحصل الاجمال ثم التفصيل او الابهام ثم التفسير وان يكون التزام

استتار الضمير دون ابرازه في المثنى والمجموع من خواص هذا الباب لشبهه بالاسم الجامد

في عدم التصرف حتى ذهب بعضهم الى انه اسم هذا والاقرب ان الضمير عائد الى متعقل معهود

في الذهن مبهم باعتبار الوجود ملتزم تفسيره بالنكرة ليعلم جنس المتعقل في الذهن

وكونه في اللفظ مما يشبه الفاعل ولا يلتبس بالفاعل مثل نعم رجلا السلطان ويصير

بعد التفسير بمنزلة نعم الرجل ويحصل الاجمال والتفصيل والابهام والتفسير وعلى هذا يمتنع

ان يحمل كلام المصنف بان يحمل معنى اضربه وضع موضع ضمير اعتبر ذكر المرجع سابقا وفسرت

ذلك الضمير باسم جنس هو من افراده والدليل على هذا انه صرح في اخراج المسند اليه على خلاف

مقتضى الظاهر بان هذا المضمر موضوع موضع المظهر وان نعم رجلا مكان نعم الرجل

وان هذا الباب يكثر الحذف ابتداء كلام معطوف على ما سبق معنى ان باب نعم وبئس

منضم للطائف منها الاطناب الواقع موقعه لاشتماله على النفس المناسب للمقام

على ما ذكرنا ومنها استنادها على تقدير السؤال وبناء الكلام المحذوف المبتدأ عليه وقد

لطف البناء على السؤال المقدر وتنزيله منزلة الواقع فيما سبق حيث قال في بحث الفصل والوصل

في اكمال المنقطع ان تنزيل السؤال بالقوة منزلة الواقع لا يصار اليه الا لجهات لطيفة

اما لتنبيه السامع على موقعه والاغنائه ان يسأل او لئلا يسمع منه شيء او لئلا ينقطع كلامك

بكلامه او للقصد الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ او نحو ذلك لاي فصل متعلقات الفعل حيث

قال ومن البناء على السؤال المقدر اوقاع المخصوص في باب نعم فانه يستفيد منه البطع

والحسب بتقدير سان حسن كتبت الرابع زيد فانه ليس فيها ما انا فيه هذا سوء بيانه

الكلام مضاف محذوف ومنها اشتماله على اختصار بترك المبتدأ في جواب السؤال المقدر

ولا يخفى حسن موقع الاختصار بترك المبتدأ لما فيه من الاحتراز عن العبث بناء على الظاهر

واتباع الاستعمال الوارد على ترك النظائر كثيرا ولو لم يكن فيه الاختصار بترك المبتدأ

سوى انه يبرز الكلام في معرض الاعتدال نظرا الى الاطناب اي اطناب الكلام من جهة الاسناد

الى الفاعل المبهم ثم تفسيره بالمخصوص والى اختصار من جهة حذف المبتدأ في الجواب

المخصوص

لا ان هذا الكلام مقابل في مقام الاجمال او الكم ولا بمعنى لعبارة المصنف

تعريض لا ان الكلام حيث قاله

اوسوى ابهام هذا الاختصار والجمع بين المتنافيين الاطناب والاختصار ابهاما مثل الابهام
في جمع الكلام من الاجمال والتفصيل المتنافيين فيكمل في الحسن والغرابة لان مبنى النكات
الدى هو النحو والغرابة والدقة الشبيهة بالسحر الحسن في ناخذ القلوب والتاثير في النفوس
انما هو على امثال تلك اللطايف والغرايب التي من جملتها ايهام الجمع بين المتنافيين فانه
مع عدم تحقق جمع المتنافيين حقيقة لما اشرنا اليه من اختلاف الجهة يورث الكلام لطفا وغرابة
فان قلت كيف يستقيم اسناد الابراز في معرض الاعتدال وايهام الجمع بين المتنافيين
الى الاختصار بترك المبتدا. وما الذى دعاك اليه والجمهور على ان صرفه وبرزه وابهام الجمع منها الكاتب
للباب الى باب نعم وبيس قلت اما الاستقامة فلان الاطناب لما كان حاصلا
اولا فاذا لحقه هذا الاختصار ابرز الكلام في معرض الاعتدال واوهم الجمع بين المتنافيين
الامرين ان الجمع بين الاجمال والتفصيل لما لم يكن للاختصار مدخل فيه بل لذكر التفصيل
سواء كان على طريق حذف المبتدا. اوذكره لم نذكره على هذا الاسلوب بل على طريق التشبيه
واما الداعي فلانه لا يخفى ان هذا الباب يبرز الكلام في معرض الاعتدال وان كان على سبيل
المجاز بل هو نفسه يبرز في هذا المعرض وقد اطلعناك في موقع الكلام مرة لم تكن
او من قوله منضحي اللطايف نعى قد علمت عن الكلام في الفصول الاربعة كيفية تحصيل جهات حسن الكلام
فقس عليه وتامل فانك ان فعلت ذلك في باب نعم وبيس علمت الجهات من الحسن لكون المسند
فعلا نفى من المدح العام والمسند اليه معرفا باللام او مضمرا مبهما مفسرا بالنكرة ثم تعيين ذلك
المسند اليه بطريق الجواب عن السؤال المقدر وما في ذلك من التشويق وزيادة التقرير
ونكتة الاظهار والاضمار وتقدير السؤال وما في الجواب من الاختصار ونكتة حذف المسند اليه
ولطافة احداث الاعتدال وغرابة ايهام جمع المتنافيين فقوله في الباب مخصوص على جواب الامر
وكذا المرجوع اليه عطف عليه اورد بلفظ الماضي قصدا الى تحقق وقوعه ومعنى اختيار
المختار اختيار كل ما هو المختار في نفس الامر من اقوال النحو في هذا الباب حيث اختلفوا
في موضعين احدهما ان المخصوص مبتدا. والفعل مع فاعله المظهر او المضمر المفسر خبر له مقدم
عليه او هو خبر لمبتدا محذوف على ما رايت وقررت من كونه في تقدير جملة اسمية محذوفة المبتدا.

واقع جواب سؤال مقدر مبنيا على ذلك كثير من النكت واللطايف ولهذا كان المختار عند
المحققين هو ما في الوجه الاخير من جهات الترجيح مثل كون خبر المبتدا جملة اشارة فانها وان
جوزناه فلا كلام في قلته مع احتياجه الى التاويل عند البعض ومثل النكتة في اعتبار العايد
الى المبتدا بجعل اسم الجنس او الضمير بمنزلة العايد وفي اعتبار الابهام ثم التفسير الذى
عليه وضع الباب بجعل التزام تقديم هذا الجزء العالي ابهاما وذكر المبتدا في الاخر
تفسيرا ومثل جعل الضمير المفسر والمبتداء المتقدم تقديرا عن مطابقة ونحو عايد اليه
عند المحقق مع الاحتياج الى العايد وثانيهما ان اللام في الفاعل او ما اضيف اليه الفاعل
هل يجوز ان يكون للعهد ام يتعين كونه للجنس والحق انه ان اريد بالجنس ما يعم كل الافراد
حذار الترجيح بلا مرجح حتى يكون معنى نعم الرجل زيد نعم الرجال او كل رجل وانه زيد على
طريقة عموم العموم كل القوم الاخصاء في ان ليس المعنى عليه ولا يسبق للفهم اليه وان
اريد نفس الحقيقة لا من حيث الوجود والنظر الى العدد فلا خفاء في ان الحكم بالجودة وغيرها
والممدوحية والمذمومية وانه زيد او عمرو لا يصح بالنسبة اليه وانه لا يصح فيه التثنية والجمع
ووضح نعم الرجلان اخواك ونعم الرجال اخوتك وان اريد الجنس من حيث الوجود والتعدد
واحتمال الكلية والبعضية وصح التثنية والجمع فلا كلام في صحته وفي كون المعنى عليه انما الكلام
في تغيره عن المعهود الذهني واما نفي ان يكون للعهد فان اريد العهد الخارجي بان يكون الرجل اشارة
الى زيد لتقدم الذكر لا خفاء كما في الذكر سابقا فلا خفاء في انه بعيد خارج عن قانون العهد
مفوت لما عليه الباب من الابهام والتفسير وان اريد العهد الخارجي بان يراد بالرجل
البعض من الحقيقة باعتبار عهديته في الذهن من غير تعيين لبعض الافراد وهو حق لا وجه لمنعه
بل الوجه هو لا غير واعلم ان باب التمييز لما جعل الاجمال والتفصيل من
جهات الحسن في باب نعم وبيس بل معظمها وعمدتها اورد زيادة بيان لذلك وتتميم فقال
ان باب التمييز وسوءها لا يحصى افراده باب هذا الذي اصله لطلب الاجمال والتفصيل فلولا انه
من جهات الحسن ومزايا الكلام لما عدل هذا الباب العظيم القدر الكثير الورود في الكلام
عن اصله اصلا والمراد بالتمييز عن المفرد ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة باسم تام بالتنوين

او بنوع التشبيه او الجمع او بالاضافة وبالتمييز عن الجمل ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة مدلول
عليها بالنسبة في جملة او ما يشبهها فان في قولك طاب زيد يدل على نسبة الطيب الى شيء
مبهم من اشياء زيد بيته قولك نفسا وجعل الاصل في طاب عمرو فرحا وامتلاء الاناء
ماء طير الفرخ دعوا على الاسناد المجازي وملا الماء الاناء تنبيها على ان الفعل
الذي كان هو المسند الى التمييز في الاصل قد يكون الفعل المذكور بعينه كما في طاب زيد نفسا
وقد يكون غيره مما يلائمه في الاسناد او ما مقتضيه كما في المثال الرابع اما لا فرضه كما في فجرنا الارض
عيونا فان اصله تفجرت عيون الارض وكان للانسب ان يمثل بهذا ولمصادق متعلق
بقوله ترى حائري بريد زيادة تقرير لحسن الاجمال والتفصيل في صورة جزئية من الصور واخرى
من غيرها ولما ان كلامه كان في التمييز وفيما اشتمل عليه اعني اشتعل الراس شيبا قال
وفي هذه الجمل وفيما قبلها لطائف دون ان يقول وفي ربّ اي وهن العظم مني واشتعل
الراس شيبا لطائف والمبالغة اظهار الشكوى واية كله مبتدا خبره لا تحوي والمعنى
على انكار ان لا تحوي شيء من كلمات القرآن على لطائف واستبعاده اي ليس لا تحوي شيء
من كلمات ان لا تحوي شيء من جملة والمعنى انه في الكلب عدم احتواء الجملة على لطائف وعلى
انكار ان لا تحوي الكلمة عليها والغرض استبعاد عدم احتواء الكلمة واستحالة عدم احتوا
الجمل وعلى هذه الطريقة معنى فضلا عما فوق الجمل زيادة استحالة عدم احتوائها فوق الجملة
على لطائف ولا مرما التي التنكير للتعظيم وما ابهامية واللام متعلق بالفعل
او مصدرية وهي مع الفعل وما عطف عليه اعني ما احاروا مبتدا والجار والمجرور خبر مقدم
واهل الوبر سكان الخيام واهل المدر سكان الابنية وضمير منهم للبشر نظرا الى المعنى وان
كثر في نسبة الى احدهم فاعل ... وما احاروا به شيء ما اجابوا وما تكلموا بكلمة ولا صدروا
ولا رجعوا هنالك اي في مقام تلاوة الآية عليهم موصوف كالصورة والاصفة كالفصاحة
والبلاغة المشار اليها بقوله من مثله على انه صفة سورة والضمير لما نزلنا اي لسورة كائنة
من مثل القرآن على ما هو الوجه لاوجه مذكورة في موضعها واما اذا جعل الضمير لعبدنا
اي زيدوا على حاله من كونه بشرا اقتباسا لم يقرا الكتب ولم يتعلم العلوم او جعل من متعلقا

بغانوا

بغانوا وهم لا يكون الضمير الا لعبدنا كما ذكرنا في حواشي الكشاف فالمعنى ما رجعوا ادنى شيء
من الكلام اي مجرد موصوف او صفة فضلا عن جملة فضلا عن سورة ولك ان تجعل المراد بما شيئا
كل تقدير على انهم حال من فاعل احاروا او صدروا والضمير لما كانوا الهالمة الكرام
جمع حرص البرهان المراهقة والمفاخر الاول بالفتح مواضع الفخر والمعالي والثالث الضم اسم فاعل
من فاخرته غالبته في الفخر والامتنان الابتذال تلك نهم سان لما قبلها عصب مفاخرهم اي من
مفاخرهم والعضب السيف القاطع والكهام الكليل والعيب فعول من صار المطر نزل والحمام
تجار الماء فيه وضمير مطراته لمفاخرهم واضاف صيب الى المطرات بيانية
والكلام في تلك اللطائف التي في جملة اشتعل الراس شيبا وفيما قبلها اي انه وهن العظم مني
مقصور من جهة المعنى الى اخذ اصل معنى الكلام ومن جهة اللفظ الى اخذ المرتبة الاولى للكلام بعد
معارف الوسائط ثم الى النظر في التفاوت بين الماخوذ من اصل المعنى والمرتبة الاولى وبين
ما عليه نظم القرآن من العبارة والمعاني الاولى فان قلت الطرف اعني في كم
متعلق بالفعل بعده اعني متصل فكيف المعطوف جملة ولا معنى لعطفه على التفاوت واعتبار
حرف الجر فعلام تعطف وهذا كما تقول نظرت في الكتاب وفي كم فن يحصر وعلى كم فن يشتمل
ليس لك ان تجعل في كم عطفا على في الكتاب قلت لا تخلص سوى ان يقال هو معمول
والنظر الفعل في كم درجة متصل الطرف الادنى الماخوذ بالطرف الاعلى المذكور في القرآن وكذا
في المثال المذكور بعد نظرت في الكتاب ونظرت لا على في كم فن يحصر وهذا كما في قوله تعالى
ان يقولون اقلامهم ايهم يكفل واما حملا على النظر في التفاوت وانه في كم درجة يتصل بحذف
مع الاسم وابقاء الجر فسديد من جهة المعنى لكن لم نجد مثله في الاستعمال ولا سوى التقاب
لكونه عن احرف بعض الكلمة ومرتبتها النصب عطفا على اصل الشيخ في
مصدر شاخ كالكينونة في كان الموصوف عنها ضعف البدن وشيب الراس اي اللذين هما
اما وهنت عظام بدني كونه ابلغ في المقصود من جهة اشتماله على تقوي الحكم اما على
راي الشيخ عبد القاهر فظاهر كما مر واما على راي المصنف فلانه في معنى اما وهنت فتكرر
الاسناد ... لطف قولك ان الواهن هي عظام بدنه لا يريد بهذا الحصر والاختصاص

وسوقوله كانوا الخواص ... فليه افضلت

اذ لا دلالة لوهنت العظام منى على الحصر ولا لتقرير نسبة الوهن الى عظام مرئية لم يرد
الاعتراض بانه حاصل في انى وهنت عظام بدنى فيدفع بان المراد زيادة التقرير بل المراد انه
تعدد تقرير نسبة العظام الى بدنه وان عظام بدنى لا يفيد الا نفس نسبة العظام الى بدنه من
غير دلالة على تقريره وتثبيت لذلك كلا وهنت العظام منى فانه يفيد تلك النسبة اجمالا
اولا حيث احتمل ان يكون العظام منى كما احتمل ان يكون من بين ولده او والده او غلامه او
وتفصيلا ثانيا حيث قال منى كما ان اشرح تفيد طلب الشرح لشئ لم يحتمل ان يكون الصدر
وان يكون غيره وصدرى تفيد تفصيل ذلك فالذى سبق معنى الاجمال والتفصيل في رب اشرح لى
صدرى نبه عليه اى على معنى الاجمال والتفصيل هنا اى في قوله وهنت العظام منى فيفهم منه
ان الواهن عظام بدنه للاشعار بان القصد الى الفاعل يصح الاستعمال على النسبة
الاضافية لصحة حصول وهن المجموع بوهن البعض دون كل فرد يعنى ان وهنت العظام انما يفيد
شمول الوهن كل جمع جمع لا كل فرد فرد لان وزانه في تناول الكمية في الجنس وزان المفرد
في تناول الجنسية والكمية في حمل الجنس الى وحدانه ولهذا قيل في قراءة وكتابه ورسله
ان الكتاب اكثر من الكتب ومن قوله تعالى والملك على ارجائها ان الملك اكثر من الملائكة واطبقوا
على ان استغراق المفرد اشمل لكن قد عرفت فيما سبق ضعف ذلك وانه انما يصح في نحو لا رجل
ولا رجال دون جاءنى الرجل او الرجال وتجد الملك وتجد الملائكة فعلى صحة حصول وهن المجموع
بوهن البعض منع لا دفع له وكذا على صحة وهنت العظام اذا وهنت عظام من ابيه عظام عند
قصد الاستغراق فالوجه في افراد العظم ما ذكره صاحب الكشاف وهو ان القصد الى ان هذا
الجنس الذى هو قوام البدن واشد ما تركب منه الجسد قد اصابه الوهن ولو جمع لكان
القصد الى معنى اخر وهو انه لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها لان القيد في الكلام مع القيام
والعامل للكلمة والشمول هو العصب مثلا انما يقال جاءنى القوم كلهم لمن توهم ان الجائى
بعضهم لا كلهم وكذا وهنت العظام بصيغة الجمع وقصد اصابة الوهن كل عظم انما يقال لمن توهم
ان الواهن بعض العظام لا كلها وهذا لا يناسب المقام وهكذا ترك عطف
على تركه هذه المرتبة الرابعة واشتعل شيب راسى استعارة تصريحية تبعية

اشار

اشار الشيب وبياضه في الراس باشتعال النار ويجوز ان يكون مكنية شبه الشيب
بالنار فاثبت له الاشتعال تخييلا ولما كان القصد هنا الى ان اشتعل شيب راسى
وهو استعارة ابلغ من شاب راسى وهو حقيقة قال فصار بيانا لان الاستعارة ابلغ
من الحقيقة مع ان الدليل في علم البيان هو ان المجاز ابلغ من الحقيقة والاستعارة
ابلغ من التصريح بالتشبيه ثم تركها اى تلك المرتبة التى هى ابلغ الى ابلغ منها وهى اشتعل
الراس شيبا وكونها ابلغ مبتدا خبره من جهات ثلثة نكرر شيبا وكونه لا زما مشاء
على ان التمييز لا يكون الا نكرة لا ينافى ان يكون للتفخيم وافادة المبالغة على نحو وهن
العظم منى يعنى على سلوك طريق الاجمال والتفصيل فان الراس في اشتعل الراس من حيث
انه يصدق على راسه يفيد نسبته اليه اجمالا ومن تفصيلا فحصل تقرير ان المشتعل راسه
كما مر يزيد مزيد التقرير علة لترك لفظ منى بناء على قرينة العطف فالترك معلل
بالقرينة والترك للقرينة معلل بزيد مزيد التقرير اذ مزيدا لتقرير كان حاصلا في اثبات منى
ففى حذفه مزيد لمزيد لما فيه من تخييل العدول الى اقوى الدليلين اعنى شاهد العقل وقد سبق
ان هذا يكون على سبيل التخييل والايهام دون التحقيق اذا المحذوف كالمذكور فلا التعويل
بالكلية عند الحذف على العقل ولذا قال وهو اى زيادة مزيد التقرير ايهام حوالة تاديبة
مفهوم منى على العقل دون اللفظ يعنى انه ليس في الكلام لفظ يؤدى مفهوم منى
بل عطفا استعمل الراس على وهن العظم الواقع جزاء لبعض عائد اليه منى فحكم بذلك
وهذا عند من لا يرى تعويض اللام عن المضاف اليه بل يكون اللام لفظا دالا عليه اى راسى
فان قيل الصالح للتقرير هو تحقيق الحوالة وانها ما لا تخيلها وايهامها قلنا
معناه الايقاع في الوهم وهو نوع ابهام واعلم ان الذى فوق اى فتح وشق
والاكمام جمع كم بالكسر وهو وعاء الطلع وغطاء النور والازاهير جمع ازهار جمع زهر
وهى نور النبت وهذه الجهات اشارة الى جميع ما ذكره في الجملتين من اللطائف والنكت
لا الجهات الثلث المذكورة لابلغية اشتعل راسى شيبا من اشتعل شيب راسى والمعنى
ان الذى يدل على ان ما ذكرنا من اشتمال الجملتين على النكت واللطائف المذكورة حق وصدق

بان يقبلها القلوب وتذعن لها النفوس هو ان مقدمهما وعبدانهما اعني زيد قد اختصرت
ذلك الاختصار البليغ بحذف حرف النداء والمضاف اليه فيرانه مع قلة اللفظ على كثرة
المعنى فينبغي ان يكون ما هو المقصود لتلك المقدمة والمقصد لذلك المبدا والبناء لذلك
الاساس ايضا كذلك مشتملا مع غاية الاختصار وقلة اللفظ على كثرة المعاني والنكات
وتعدد اللطائف والاعتبارات لما تقرر في العقول والعادات من ان وضع القواعد
والاساس يكون بقدر ما يقصد ويراد من البناء عليه وعلى وفقه فكما ان مقدمة الجملتين اساسهما
على اختصار في اللفظ مع كثرة في المعنى وكذلك ينبغي ان يكون الجملتان تحققا لذلك اللزوم العادي
ولما كان الظاهر المكشوف ان وهن العظم واشتعال الراس شيبا بالنسبة الى
متعارف الاوساط وهو قد تخاطبنا بالايجاز واختصارا اشارالى الجواب بان
الاختصار امر نسبي يعتبر تارة اضافة الى متعارف الاوساط وتارة الى مقتضى المقام حقيقة
عبارة ابسط من العبارة التي ذكرت فيما نحن فيه وان كان اطنابا بالنسبة الى المتعارف
لكنه اختصار بالنسبة الى مقتضى المقام سيما وقد اشتمل على حذف البدن ونحو ترك
العظام الى العظم ثم توجه كون المقام خليقا بابسط من المذكور ان وهن العظم مني واشتعل
الراس مني شيبا فبيت الاختصار في الغاية لا نقاف اذا كان مقتضى المقام هو الابسط
كان المذكور البسيط غير مطابق لمقتضى المقام فلا يكون بليغا لانا نقول
ذلك مقتضى ظاهر المقام وربما يكون العدول عنه اوفق بحقيقة المقام والحال كما في هذا المقام
فان التنبيه على كون معنى انواط الشباب والمام المشيب فوق ما يحيط به العبارة وتفي
الاشارة بحسنه في الاختصار ونفى الكلام ولا يحيط بوصفه احيط ما ينفي بما لا اسعى ولا فاوق
جمع انواق جمع فوق والعيف الذي يجمع بين الحلبتين والامتزاج اى الجلب الاستدرار وما اصفق محبه
ونحو صفة ايام يقدر القول ومن يتبع اللفظ المضارع استحضارا وابها الى ان القول
لما كان باقيا على وجه الزمان فكان القائل وسواء بوا العلا حاضر يقول في قصيدة
الحر الطلوع من اضافة الصفة المشبهة الى الفاعل وكذا الامر المغيب
كالحسن الوجه والاحسن الوجه وليست الاضافة الى المفضل عليه لمنع الجمع بين اللام

والاضاف

والمضافة كالجرمة ومنح اي من كفل معنى ان المشيب مع امعجب انتهى ان يتقي ليمنعها
وامنعه ولا نخشى الا بعين الموت وهو امرها ومن كل عن والقران الكريم وصف الشيء
بوصف صاحبه او بابه عز مكرم وغاض على الدرهم واستولى لا يكون المبتداء وسدك
اي فرتك الامر كله رجوع الى الحق في ان الطيبات كلها عطية الله وقدرته وهو خير من التمادي
في باطل ان الشرور والقبائح لست عشية وقوعها بل وقوع جميع افعال الحيوانات ليست
بقدرته اللهم بصرنا بنور هداك ويسرنا للتفوق الى طلعتك فان الامر كله بقدرتك
ومفوض الى مشيتك فصل اعلم ان القصر اللغة الحبس
يقول قصرت اللقحة على فرسي اذا جعلت درها له لا لغيره ومنه مقصورات في الخيام محبوسات
وفي الاصطلاح جعل بعض اجزاء الكلام مخصوصا بالبعض بحيث لا يتجاوزه ولا يكون ثابتا به
الا اليه فكانه محبوس عليه وقد عرفت فيما سبق من احوال المسند اليه ثم اشير الى انه قد يكون
حال المسند ثم الى انه لا يختص ما بين المسند اليه والمسند فالاولى ههنا تفصيل عدم الاختصاص
ببيان جريانه بين الفعل والفاعل مثل ما قام الا زيد وما قام زيد بل قعد او لكن قعد وبين
الفاعل والمفعول مثل ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب الا عمرا زيد وبين المفعولين مثل ما
اعطيت زيدا الا درهما او ما علمت زيدا الا فاضلا وما اعطيت درهما الا زيدا او ما علمت
فاضلا الا زيدا وبين الحال وذي الحال مثل ما جاء زيد الا راكبا وما جاء راكبا الا زيد
وبين كل طرفين اي جزئين من اجزاء الكلام ومتعلقين من متعلقات الفعل مثل ما مررت
الا بزيد وما خرجت عليه بل ضربت وما جلست الا امامك او يوم الجمعة وما قعدت
امامك او يوم الجمعة بل قمت او لكن قمت وما ضربته الا تاديبا وما ضربته تاديبا بل تشفية
وما طاب زيد الا نفسا وما طاب نفسا الا زيد فان قلت وقد صرح فيما سبق بان
القصر يجري فيما بين المسند اليه والمسند ويكون للمسند على المسند اليه كما يكون للمسند اليه
على المسند وسوف يصرح بجريانه بين الفعل والفاعل ثم احتمل ما عدا المسند اليه والمسند
فقال ثم ليس هو مختصا بهذا البين فكان ينبغي ان يقول ههنا القصر كما يجري بين المسند اليه
والمسند يجري بين الفاعل والمفعول وبين المفعولين قلت قد عرفت فيما سبق

انه يريد بالمسند اليه والمسند المبتدا والخبر دون الفاعل والفعل وقد نبهت على مواضع
من كلامه يشير الى هذا ثم ينبغي ان يعلم انه لا يريد حصرها فيما بين الفاعل والمفعول ونحو ذلك
قصر بعض الفاعل على المفعول مثلا وبالعكس اذ لا معنى لذلك بل قصر فاعلية اي نسبة
الفعل المنسوب الى الفاعل وعلى هذا القياس وقد صرح بهذا فيما سيأتي حيث قال
الصفة المقصورة على عمرو في قولنا ما ضرب زيد الا عمرا هي ضرب زيد والمقصورة على زيد
في قولنا ما ضرب عمرا الا زيد هي الضرب لعمرو فقولهم قصر الفاعل على المفعول ونحوه عبارة
عن هذا المعنى من غير اشتباه ــــ وانت اذا اتقنت اعذار عما فعله من تخصيص الكثير بالمسند
والبيانات بما بين المبتدا والخبر في الباب الآخر وقد ذكرنا القصر فيما بين المبتدا والخبر
بالطرق التي سمعت فقد حان ان نذكره فيما بين غيرهما ــــ وحاصل معنى القصر
تفسير معنى القصر تقسيمه الى قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ثم تقسيم كل
منهما الى قصر الافراد وقصر القلب مع التنبيه على انه يريد بقصر الافراد ما يعم القسم الذي يسميه
بعضهم قصر التعيين فقوله تخصيص الموصوف بوصف اي جعله خاصا به غير شامل له ولغيره
ادخال الباء في المقصور عليه على ما هو الاستعمال العرفي العامي واما الاستعمال الشائع
العربي فمعنى تخصيص الموصوف بوصف جعله مقصودا به غير مشترك لموصوف آخر في خصوصيته
فيكون الباء في المقصود ويكون هذا قصر الصفة على الموصوف لا الموصوف على الصفة وقوله
دون ثان اي متجاوزا وصفا آخر يكون ثانيا بالنسبة الى الاول سواء كان واحدا او اكثر
فيتناول القصر الحقيقي والاضافي بالنسبة الى وصفين واكثر وبهذا اندفع ما ذكره صاحب الايضاح
من ان السكاكي اهمل القصر الحقيقي وقوله لمن يعتقد شركا فيهما اشارة الى القسم الاول
من قصر الافراد وسواء يكون معتقد السامع شركة الوصفين على التحقيق وهذا الذي خصه
صاحب الايضاح باسم قصر الافراد وقوله لمن يتوهم زيدا على احد الوصفين اشارة الى القسم الثاني
منه وهو ما يكون معتقده شركة الوصفين على الاحتمال وهذا الذي يسميه قصر التعيين
ومعنى اثباتها الشركة في الاول ظاهر وفي الثاني قطع الشركة الاحتمالية وقوله او بوصف
مكان آخر عطف على بوصف دون ثان ومكان نصب على الظرف اي بوصف واقع محول

في مكان وصف آخر واحدا كان او اكثر الى ما لا يحصى فيتناول القصر الحقيقي وان لم يقع في الوجود
قصر موصوف على صفة دون جميع ما عداها او مكان جميع ما عداها على الاطلاق وفي التمثيل
بالشعر والتنجيم اشارة الى انه لا يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين وللتخرج مثل زيد شاعر
لا منجم او ما زيد منجم بل شاعر لمن اعتقده منجما لا شاعرا عن اقسام القصر كما ان التمثيل في قصر الافراد
بالقيام والقعود اشارة الى انه لا يشترط فيه عدم تنافي الوصفين لان قصر التعيين من قسمه
فلو اشترط عدم التنافي لخرج مثل زيد قائم لا قاعد لمن تردد بينهما عن الاقسام وانما قال زيد
منجم لا شاعر اللغة التميمية على الحجازية حذرا اختلاف المعطوف والمعطوف عليه في الاعراب
الظاهر وقوله او الى تخصيص الوصف عطف على الى تخصيص الموصوف وقوله قصر افراد قائم
مقام دون موصوف ثان وقوله او قصر قلب عطف عليه قائم مقام مكان موصوف آخر
وقوله كما شاعر الا زيد وما قائم الا زيد كلام من مبتدا وخبر مقدم لانما قصر عليها بالا
ومقدم الخبر والمستثنى منه مقدر عام اي ما شاعر او ما قائم احد الا زيد ثم يحتمل ان يكون
قائم الا زيد فاعل قائم لاعتماده على النفي ويكون قائم مبتدا من قبيل الصفة الواقعة بعد حرف النفي
رافعة لظاهر ومن الغريب ما ذكره الشارح العلامة ان التقدير ما احد شاعر الا زيد لا ما شاعر
احد الا زيد لان خبر ما لا يتقدم على اسمها وان لم تعمل اما لان اصلها العمل واما لتوافق اللغة
العاملة وهم كون الفرع على الاصل يريد انه لا مساغ في اللغة العاملة لتقديم الخبر مع
بقاء العمل والا فقد اطبقوا على انه بتقديم الخبر يبطل العمل لضعفها في باب العمل وكانه
حمل هذا على اللغة الغير العاملة لكونه على وفق ما زيد منجم برفع الاسمين ومع هذا كله فلا الحكم معمول
واحد من الخوض ولا الاستناد الى مقبول عند القايسين لظهور انه قياس مع القطع بانتفاء
الجامع في الفرع واغرب من ذلك تجويزه بانهم قدروا واو في قوله انما لك كل من يحيى ويفعل
ضمير الشان لئلا يلزم تقديم الخبر على الاسم في باب ان واخواتها وان كان العمل باطلا بالتخفيف
ولم يعرف انهم انما قدروا ضمير الشان في ان المخففة المفتوحة ليتوقف على عامل لانهم وجدوا المكسورة عاملة خ
مع انها ادنى شبها بالفعل وقوله في جهة من الجهات نحو الدار او قربه او دار او سوق او
نحو ذلك قيد في المثالين جميعا فمنع حقيقة وتوافق الاستعمال الشائع على ما قال الشيخ

عند القاهر اما اذا قلنا ما قام الا زيد لم يرد انه ليس في الدنيا قائم سواه لا محالة
وانما نعني به ما قام حيث نحن او بحضرتنا او ما اشبه ذلك ولا فرق في هذا بين الشاعر
والقائم وبهذا قال في مثال القلب لمن يعتقد ان شاعرا في قبيلة معينة او طرف معين
وللقصر طرق اربعة لم يعد فيها ضمير الفصل وتعريف الخبر لانه يريد بالطرق ما يسلك
للقصر فيما بين كل طرفين كالفاعل والمفعول وكالمفعولين ونحو ذلك وهما يختصان بما بين
المسند اليه والمسند وفي قوله بحسب مقام السامع اشارة الى ان الامثلة لا تتعين للافراد
او للقلب الا بالنظر الى حال السامع واعتقاده والمذكور في دلائل الاعجاز ان انما تجيء
لقصر القلب دون الافراد وليس معنى جاءني زيد لا عمرو انه لم يكن من عمرو مجيء مثل ما كان لزيد
واقتصر من حروف العطف على بل ولا لظهور انه لا مدخل في ذلك لغيرهما سوى لكن فقد اشار
في بحث عطف المسند اليه الى انه يصلح طريقا لقصر القلب ولم يذكره هنا لان المراد بالطرق ما يسلك
لاقسام القصر فيما بين كل متعلقين وهي غير الضم لكون المضاف اليه منويا كما في احيانا
من مثل قبل وبعد مع ما لزم الشبه بالظروف في البناء ولكون حركته بنائية لا يجوز عطف المعطوف
عليه بقول رايت زيدا لا غير ومررت بزيد لا غير وذهب بعض النحويين الى ان لا هذه ليس
دون العطف والمعنى لا غير زيد شاعر فيعود الى النفي والاستثناء واما عد ليس غير وليس الا
في هذا المقام فعلى سبيل المشابهة والمناسبة لظهوره انه ليس من العطف في شيء وان القصر
المستفاد منه راجع الى النفي والاستثناء وهذا مراد من ليس حرف نفي بل النفي لقصد اخراج
المذكور منه القصر عليه كما تقول ابتداء ليس شاعر غير زيد او الا زيدا وفي هذا تنكير المسند اليه
وتعريف المسند الا ان لا ان تقول المسند اليه هو المستثنى منه المحذوف اي ليس شاعر
احد الا زيدا لا انه قصر لم لا يجوز ان يكون الاستثناء من النفي العام المذكور ويكون الخبر
محذوفا كما في لا اله الا الله انا نقول في كون الخبر ههنا الرفع والكلام في النصب
وثانيها اي ثاني الطرق النفي بليس او ما او لا او ان والاستثناء بالا
او غير او سوى والامثلة المذكورة تحمل على الافراد والقلب بحسب حال السامع واورد
في التنزيل اربع امثلة للقصر للافراد فمثال لقصر القلب من قوله تعالى وما محمد الا رسول

نزل المخاطبون منزلة المبعدين الهلاك بناء على استعظامهم عدم بقائهم فصار والحوالة
المعتمد فيه وصفين الرسالة والبعد عن الهلاك فصار مقصورا على الرسالة لا يتجاوزها
الى البعد عن الهلاك فنزلهم منزلة المبعدين مع انهم لم يكونوا مبعدين بل مستعظمين اخراج
للكلام على خلاف مقتضى الظاهر وانما جعل الوصف الاخر هو البعد عن الهلاك دون التبرؤ
ونزلهم منزلة المبعدين دون المنكرين لان هذا اقرب الى الحق وانسب بحال الصحابة
حسابهم مقصور على الاتصاف بعلى ربي لما كانت الوصف في جانب المقصور عليه غير ظاهر وكان
مظنة ان يتوهم ان المعنى على ان وصف الحساب مقصور على ربي لا يتجاوزه الى الغير في التوضيح والتصريح
بوصفية الخبر المقصور عليه وموصوفية الحساب المقصور وادخل حرف الجر في على ربي وعلى ذلك
بطريق الحكاية لكن لا يخفى ان ليس الحساب متصفا بلفظ على ربي بل بمعناه اي الكائن على ربي
فالمراد ان حسابهم مقصور على الاتصاف بالكون على ربي لا يتجاوزه الى الاتصاف بالكون على
على النذارة بكسر النون مصدر بمعنى الانذار والقوم كانهم اعتقدوا في نوح
وصفين الانذار وطرد المؤمنين فقال انا مقصور على الاول لا اتجاوزه الى الثاني
ان انتم الا تكذبون من كلام انطاكية لرسل عيسى حين قالوا انا اليكم مرسلون والظاهر انهم
صادقون في البتة فينبغي ان يحمل قول الكفرة ان انتم الا تكذبون على قصر القلب وقد حمل على قصر الافراد
بمعنى القسم الذي يكون المخاطب فيه مترددا او مدعيا بثبوت احد الوصفين من غير تعيين ليكون ابلغ
في رد دعوى الرسل بمعنى انا انتم عليه من الجزم بالصدق فما الشيء ان يخطر بالبال العاقل
بل غايته امركم التردد بين الصدق والكذب وادعاء الحكم على احد الوصفين كما هو ظاهر شان
المدعي عند الدعوى لكنكم لستم كذلك بل انتم مقصورون على الكذب لا تتجاوزونه الى الصدق
والحق هكذا نقل انه دفع للاشكال وتحقيق جعله من قصر الافراد دون القلب لكن لا يخفى ان
وقولهم انتم عندنا مقصورون على الكذب لا تتجاوزونه الى الحق كما تدعونه بعض نبوة وهذا المعنى
لدلالته على ان المراد انهم يدعون تجاوزهم الى الحق لا التردد بين الحق والباطل الا ان يحمل
على لا تتجاوزونه الى احتمال الحق كما تدعون الا ترى لما قبله اي ما قبل قوله
ما قلت لهم الا ما امرتني به وهو ان انت قلت للناس اتخذوني وامي الهين من دون الله فانه استفهام

نوبر يدل على ان الله تعالى كانه جعل عيسى بمنزلة من قال للناس قولا غير ما امره الله به
وسوء دعاؤهم الى عبادته وامه دون عبادة الله فيكون قول عيسى عليه السلام ما قلت لهم
الا ما امرتني به قصر قلب لا افراد اذ لم يجعله الله بمنزلة القائل للامرين جميعا او لاحدهما
من غير تعيين وفي قصر الصفة عطف على قوله في قصر الموصوف وآثر ههنا بعض التطويل
والتفصيل مع انه كان يكفي ان يقول افرادا او قلبا ما شاعر الا زيد او ما جاء الا زيد
كما في قصر الموصوف وزاد ههنا مثال الفعل تنبيها على انه يجري في قصر الصفة دون قصر الموصوف
واقتصر من امثلة قصر الافراد على القسم الاول منه دون ما سمي قصر التعيين مثل ما شاعر الا زيد وما جا
الا زيد لمن توهم ان الشاعر او الجائي زيد او عمرو وكسوه وجه القصر لما كان القصر
في العطف ظاهرا احتمل على التصريح باثبات شيء ثم نفي مقابله كما في كلمة لا او بالعكس
كما في كلمة بل لم يحتج فيه الى بيان وتفصيل كما في طريق النفي والاستثناء اذ لا تنصيص فيه
على نفي المقابل بل على اثبات التي ايضا عند الحنفية من ائمة الاصول حيث لا يجعلون الاستثناء
من النفي اثباتا ولا يقولون بدلالة ما شاعر الا زيد على شاعرية زيد ولا بدلالة لا اله
الا الله على وجود الله والوهيته الا بطريق الاشارة احتيج الى بيان وجه القصر فيه فحققه
في الاول اي قصر الموصوف على الصفة بانك متى قلت ما زيد مثلا بادخال حرف النفي على ذات
جوهري او عرضي بعد علمك بان نفس الذوات يمتنع نفيها وانما يكون نفي صفاتها توجه
النفي الى اوصاف تلك الذات المذكورة كزيد مثلا ضرورة ان النفي انما يتوجه الى ما يمكن نفيه
ولما لم يكن النزاع منك ومن مخاطبك الذي يقصد بكلامك رده عن الخطاء الى الصواب في طول
زيد او قصره ولا في سواده او بياضه او غير ذلك من الاوصاف التي علم بالعرف او الحس
او الدليل او قرائن الاحوال والسياق ثبوتها او انتفاؤها وانما كان النزاع في كون
زيد شاعرا او منجما ساوتهما النفي اي كونه شاعرا وكونه منجما وتوجه اليهما فاذا اخرجت
احدهما عن حكم النفي وقلت الا شاعرا القصر اي قصر الثبوت على كونه شاعرا وبقي كونه
منجما على حكم النفي ومبناه على ان كون الاستثناء من النفي اثباتا سيما في الاستثناء
المفرغ مما لا ينبغي ان يشك فيه وفي دلالة اللفظ عليه وقولنا ساوتهما النفي وتوجه اليهما

دون ان يقول اسقيها دفع لما يتوهم من لزوم التناقض بناء على ان الاثبات بعد النفي
تناقض وذلك ان تناول النفي اياها انما هو بحسب دلالة اللفظ دون الارادة والحكم وانما يتحقق
الحكم ويتم بعد تمام الكلام ولحوق الاستثناء فقوله بعد علمك متعلق بمتى قلت والشرطية
خبر انك ونحو ذلك يطلب من علوم اخر اعتراض بينهما وجيء لا النزاع بمنزلة الشرط وساوتهما جواب له
وهو العامل في الظرف والمراد بالعلوم الاخر ما ليس من جنس الوضع وسائر العلوم النقلية
بل من العلوم العقلية كالكلام والاقسام الحكمية من الالهية والطبيعية وليس يلزم ان يكون ذلك
مطلبا ومسألة من كل منهما بل يكفي ان يكون مسألة من احدهما او يكون ما يتفق الذي يحقق مبناه فيها
كلها او بعضها مجتمعا او متفرقا بني الكلام في المراد بقوله ان نفس الذوات يمتنع نفيها فنقل
عن المصنف ان المراد بها الاجسام وقد ذكر في العلوم الحكمية وبعض كتب الكلام ان الجسم يمتنع فناؤه
وفي بعضها ان العرف قاضية ببقاء الاجسام وانما يوصف بالنفي وهو ليس باعدام
وقيل المراد بالذوات الواجب والجواهر من العقل والنفس والهيولى والصورة والجسم فان الذات
ما يقوم بنفسه دون وضوح نفوذه وقد تقرر في العلوم انها يمتنع فناؤها وانما يشاهد من التبدلات
والتغيرات في عالم الكون والفساد انما هو بسبب الزوال والحدوث للصور النوعية والاعراض
واعترض بانا ندخل النفي ونقصد قصره على صفة ربما الكون جسما والاشياء والجواهر بل عرضا مثل
ان حسابهم لاعلى دق ولا تم الدليل اللهم الا بطريق المقابسة وعدم القائل بالفصل وقيل
هو اشارة الى ما يقول الحكماء من ان الماهيات ليست بجعل الجاعل بمعنى ان ذوات
الجواهر والاعراض ذوات سواء وجد الغير او لم يوجد فلا يمكن توجه النفي اليها اصلا بمعنى ان
الذات ليست بذات بل الى صفاتها بمعنى انها ليست بموجودة او متحركة او ساكنة
او غير ذلك وهذا موافق لما ذكره رحمه الله من ان احتمال الاستقبال انما يكون
لصفات الذوات لا لا نفس الذوات لان الذوات من حيث هي ذوات فيما مضى وفي
الحال وفي الاستقبال واما تحقيق وجه القصر الثاني اي قصر الصفة على الموصوف فهو انك
متى ادخلت النفي على الوصف المسلم عند السامع ثبوته كوصف الشعر المقر عندك وعند مخاطبك
انه ثابت وانما النزاع في الموصوف انه زيد وعمرو مثلا او واحد منهما لا على التعيين

او عمرو دون زيد وقولنا شاعر توجها النفي بحكم العقل ومعونة القرائن الى ثبوت ذلك الوصف للموصوف الذي ادعى السامع ان الوصف المذكورات له بصفة عام العموم مثل ان يدعى ان في الدنيا شعرا. او نوع عموم مثل ان يدعى ان في قبيلة كذا شعرا. او بصفة الخصوص مثل ان يدعى ان زيدا وعمرا شاعران تناول النفي ثبوت ذلك الوصف لذلك الموصوف المدعى له على الوجه الذي ادعى حتى كانك قلت لا شاعر في الدنيا او في قبيلة كذا او فيما بين زيد وعمرو غير قلت الا زيد افاد القصر اي اختصاص وصف الشعر بزيد وبقية الموصوفات لا خر على النفي قصر الى ثبوته للوصف المسلم وضميره للموصول اعني اللام في المدعى والمستكن في المدعى يعود الى ثبوته وقوله ان كان عاما اي ان كان المدعى له عاما سوط النفي الذي عاما وان كان خاصا فخاصا وقوله فتناول عطف على توجه وذلك اشارة الى المدعى وفي قوله ان كقولك في الدنيا شعرا اشارة الى القصر الحقيقي فانه ممكن واقع في قصر الصفة مثل ما الامير القاهر والسلطان العادل او النحرير الفاضل الا فلان بخلاف قصر الموصوف فلم يتيسر فيه

وثالثها اي ثالث الطرق استعمال انما لم نقل انما لان الطريق هو ما يسلك ويشغل للوصول لا غاية وذلك في النحو استعمال انما لا لكلمة انما بخلاف فانه الطرق فانها معان مصدرية متصفة بها المتكلم ويشتغل للغرض وما يقال ان ذلك اشارة الى ان دلالة انما ليست بحسب الوضع ليس بشيء ثم الا ظهر لسكوته عن القسم الاول وقصر الافراد مثل انما زيد شاعر لم يحمل شاعرا او منجما معا صحة فان قيل ذلك لما ذكر الشيخ عبد القاهر من انك اذا قلت انما جائني زيد لم تكن تبغي ان يكون قد جاء مع مجيء زيد غيره بل يبغي المجيء الذي اثبته لزيد عن عمرو هو كلام مع من زعم ان الجائي عمرو لا من زعم ان زيدا وعمرا جاءا ن فان زعمت ان المبتدأ المعنى انما جائني من بين القوم زيد وحده فانه تكلف والكلام سواء الاول قلنا لا نسلم ما ذكره في قصر الصفة على الموصوف من مثل انما جائني زيد لمن يرى المجيء من زيد وعمرو بل الاصح استعماله للقسم الثالث ايضا وقصر الافراد فيهم الا ان كلامه انما هو فيما هو على جهة الاولوية ويدل على مجرد الجواز ولو بتكلف والسبب في افادة انما معنى القصر هو تضمنه معنى النفي والاستثناء وهذا الاستدلال كونها دالة على القصر

بوساطة الوضع لان الواضع هو الذي جعلها متضمنة معنى ما والا ولما كان في افادة القصر خفاء وتردد للبعض بين له السبب والنقل عن ائمة التفسير وائمة النحو والمناسبة بحيث يكاد يجري مجرى المعقول بالتركيب ولا اشتقاق والتنبيه من اجزاء القضية على بعض خواصها والا وهو المطابق لقراءة الرفع اي رفع الميتة مع بقاء حرم على لفظ المبني للفاعل وهذه القراءة مذكورة في تفسير الكواشي وما على هذه القراءة موصولة لا غير على ما لا يخفى ولو كان مراده القراءة الاخرى التي هي رفع الميتة وحرم على لفظ المبني للمفعول لما سكت عنه لكونه سكوتا عن البيان في موضع الحاجة ولما تعين كون ما موصولة لا كافة وان كانت هذه رجحان وجهه بقاء ان عاملة على ما هو الاصل والشيخ ان ههنا من قوله ان الحرم عليكم الميتة ان حرم على لفظ المبني للمفعول لانه بيان للمعنى لا للتقدير واخفاء في ان الحرم عليكم والذي حرمه الله عليكم سواء في المعنى وان المنطلق زيد والذي ينطلق زيد سواء في افادة الحصر وبهذا صحت رواية الكتاب حرم عليكم على لفظ المبني للفاعل

وترى ائمة النحو عطف على تسمع المفسرين وانما جعل هذا مرتبا وذاك مسموعا لان ائمة النحو احق بان تلتبس بهم ويتسبب ويشاهد احوالهم لان ارباب المعاني من ائمة النحو آخذون مستفيضون محكومون وعلى المفسرين مفيضون باذوا حاكمون وقوله يقولون ثاني مفعولي ترى ان اوحال بمعنى يقولون كلمة انما تأتي في الكلام لاثبات الحكم الذي يذكر بعدها ونفي ما سوى ذلك من المقابلات مثلا انما زيد جاء لاثبات مجيء زيد ونفي مجيء عمرو فلا بد في عمومها سواه من ادنى تخصيص ويذكر عطف على يقولون والضمير لائمة النحو وذلك اشارة الى كونها لاثبات ما بعدها ونفي ما سواه او على قوله والسبب هو تضمينه معنى ما والا والضمير للعلماء والرواة وذلك اشارة الى التضمين معنى ما والا والربع منسوب الى ربيعة وعلي بن عيسى معنى ان كلمة ان لتأكيد الحكم وما المتصلة بالتي للتأكيد ولكن المعنى الذي قد كانتا وجبتا ونحو ذلك فيكون انما لتأكيد على تأكيد للحكم ومعنى قصر الصفة على الموصوف او قصر الموصوف على الصفة ليس الا تأكيدا للحكم على تأكيد فناسب ان يضمن كلمة انما معنى القصر وهو معنى تضمينه معنى ما والا وكونه لاثبات ما بعدها ونفي ما سواه وهذا كله ظاهر في انما الخفاء

في كون الاثبات للاول الصريح تاكيدا لكون الثاني الضمني تاكيدا على تاكيد ووجهه فيما اذا
اعتقد المخاطب الترك من غير تردد وتردد ظاهر لان الانكار بعد اعتقاد الثبوت
تاكيد وتكرير وفيما اذا تردد الامر بينهما من غير ترجيح مبني على ان في التردد تجويزا ان يكون
الواقع هذا المعنى مع ملاحظة ذلك والالتفات اليه ايضا نوع اثبات فصريح الاثبات
يكون تاكيدا واما في قصر القلب فلا وجه سوى ان يقال انه تاكيد لاثبات الحكم واعتقاد
وقوعه في الجملة او يقال الحاجة في وجه المناسبة الى الجريان في كل صورة من صور القصر
وقد يقال انه تاكيد لكونه تكريرا للثاني والكل بعيد ومراده لا وقوف لي الى اعلم والاحاطة
بصناعة النحو الامام فخر الدين الرازي رحمه الله فانه ذكر في المحصول في وجه افادة انما القصر
ان كلمة ان للاثبات وكلمة ما للنفي ولا يمكن توجههما الى حكم واحد للزوم التناقض فتعين
توجه احدهما الى الحكم المذكور والاخرى الى ما سواه وتعين كلمة ان للتوجه الى المذكور لكونها
اسبق والمحافظ عليها احق لكون الاثبات اشرف وذلك معلوم من قواعد النحو ان الكل من ان
وما صدر الكلام وانها لا تدخل حرف النفي وان ما هي كافة لا نافية وانه لا معنى لتوالي
حرفي الاثبات والنفي مع بعضهما مما هو المثبت فلهذا نسب القائل به الى عدم الاطلاع على علم النحو
لكن مراده ان كلمتي ان وما في الاصل كذلك فناسب ان يعتبر فيهما هذا المعنى فقوله على بطنه
في موقع الحال من المعطوف بلا اعني النافية اي حال كونها واقعة على الوجه الذي بطنه فاعل
ضاعف ضمير يعود الى مصدر اتصلت وضمير نسب الى مصدر ضاعف بتا ويل ان يصاعف وضمير تاكيدها
لكلمة ان وقوله وبالعكس اي والقصر الكائن بالعكس وعلى تاكيده صح تاكيدا وصح كاصفة اسما
وكذا ضمنا معنى ضمنيا وممّا ينبه قد تقرر في علم النحو انه لا يسوغ الضمير المنفصل الاحيث
تعذر المتصل وذلك بالتقدم على العامل او بحذفه او بكونه معنويا او حرفا والضمير مرفوع
او بالفصل بينهما لغرض او بكون المسند الى الضمير صفة جارية على غير من هي له والامر فيها تصور
في مثل انما ادافع انا سوى الفصل لغرض بان يكون انما ادافع انا في معنى لا يدافع الا انا
فوقوع انما ادافع في استعمال الفصحاء منبه على كون انما متضمنا معنى ما والا كما في انما
الياء في المضارع للغائب فكيف يصح في المتكلم والمخاطب مثل انما ادافع انا وانما تدافع

فلما اوجبه انه في الاصل مسند الى المستثنى منه العام الغائب اي لا يدافع احد الا انا
او انت فان فصل على هذا الانفصال فواجب فلما يحمل الوجوب نظرا الى
ان الفصل المقدر كالمحقق وجه يكون الصحة بمعنى عدم الامتناع على ما يعم الوجوب ويحتمل ان لا يجب
بل يجوز الانفصال نظرا الى المعنى والاتصال نظرا الى اللفظ اذ لا فصل لفظا والاول
هو الوجه فان قيل ذكر في دلائل الاعجاز انه فصل الضمير واخره لان غرضه ان يخص المدافع
لا المدافع عنه ولو قال انا ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب
غيرهم وليس ذلك معناه وهو صريح في جواز اتصال الضمير فلما الكلام في جواز اتصال
الضمير بل وجوبه اذا لم يكن هو المقصور عليه وانما الكلام فيما اذا كان هو المقصور عليه
ولا يبعد ان يقال كلامه مشعر بوجوب الانفصال ح وبالجملة فالكلام فيما اذا قيل انما اقوم المدافع انا
هل يصح انما اقوم بمعناه الظاهر انه ليس كذلك بل معنى انما اقوم هو انا لا اقوم الذائد
الطارد الدافع وفلان حامي الذمار اي يحمي ما لو لم يحمه لتم وتعنيف من حماه وحريمه الحسب
ما يحسبه ويعده المرء من مفاخر نفسه واباه قطر الفارس القاه على احد قطريه اي جانبيه
ومما ينبه على نحو انما معنى ما والا ان النكرة الواقعة في سياق انما تعم كالواقعة في حيز النفي
مثل انما لا امرؤ اي ليس لاحد من الرجال الا ما نوى سوى ما يكون الجزء الاخير مثل انما في الدار رجل
فانه لا يعم لكونه كالواقع بعد الا وهو اثبات وراجعها التقديم لما حقه التاخير
سواء بقي التقديم على حاله كما في زيدا ضربت او لا كما في اياك نعبد والكلمة هنا في مثال
قصر الافراد في قصر الموصوف بقسم الاحتمال وفي قصر الصفة بقسم الاشتراك مع تكرير المثال
وترك مثال شاعر وزيد لا يعتقد شاعرا ومنجما وانا كفيت مهمك لمن يتردد كفاية المهم
مثلك ومن زيد مع ارادة مثال الافراد والقلب للقصر فيما بين المفعول والفاعل مع ان سوق
كلامه في الطرق كلها انما هو في قصر ما بين المسند اليه والمسند ولهذا قال آخرا واذ ذكرنا
القصر فيما بين المسند اليه والمسند بالطرق التي بحثت فقد حان ان نذكره فيما بين غيرهما
وقوله وكذا قائم هو او قاعد هو بالاعتبارين بحسب المقام اي باعتبار قصر الافراد
في مقام ترديد السامع اياه بين القيام والقعود وقصر القلب في مقام اعتقاده

القيام دون القعود او بالعكس وكذا زيدا ضربت باعتبار قصر الافراد لمن يعتقد انك ضربت
زيدا وعمرا او القلب لمن يعتقد انك ضربت عمرا دون زيد وما زيدا ضربت قصر افراد اذا قلته
لمن اصاب في اعتقاد الضرب منك واخطأ في المضروب فاعتقد زيدا وعمرا او احدهما
على التردد وقصر قلب اذا قلته لمن اعتقده زيدا دون عمرو فتأمل وراجع بحسب اعتبار التقديم
والتأخير مع الفعل سيما النوعين الاولين منه لئلا تتوهم ان هذا من قبيل الخطأ في مفعول
عدم الضرب بعد الاصابة في نفي الضرب وهذه الطرق الاربعة تتفق من وجوه
وتشترك في امر واحد وهو لزوم كون المخاطب حال مقارنتها والمخاطبة بالكلام المشتمل عليها
حاكما حكما مشوبا بصواب وخطأ وكون المتكلم طالبا بها تحقيق صواب المخاطب ونفي خطائه
وقدم البيان في قصر القلب لان الصواب فيه اخفى وبالبيان احرى نوره وحاصله
ان حكم المخاطب في قصر القلب مشوب باطلاق لانه هو صواب وتعيين صريح هو خطأ والمتكلم
يقرر اطلاقه الصواب لكن في ضمن تعيين آخر وينفي خطاءه الصريح الى تعيين آخر وحكمه في
قصر الافراد مشوب بتعيين صريح في القسم الاول منه واطلاق صريح في القسم الثاني وهو صواب
ويقرر المتكلم في ضمن ذلك المعين من الصفتين او الموصوفين وخطأ صريح في القسم الاول هو
اثبات المعين الآخر من الصفتين او الموصوفين وانه في القسم الثاني هو تجويز كل من الصفتين او الموصوفين
والمتكلم ينفيه بنفي ذلك المعين الذي اثبته او ذلك التجويز الذي لزمه ثم هذا اللزوم في كثير
من الصور انما هو بطريق الفرض والتقدير بمعنى ان المتكلم لو كان ممن يحكم على الخطأ لكان كذلك
لا بطريق التحقيق لامتناعه في مثل اياك نعبد واياك نستعين ويختلف من وجوه عطف
على تتفق من وجوه الوجه الاول ان دلالة طريق العطف وطريق النفي والاستثناء وطريق
انما بوساطة وضعها لمعان تقتضي الاختصاص وجزم العقل عند ملاحظة معانيها
بذلك ودلالة التقديم على التخصيص بوساطة مدلول الكلام ومفهوم الخطاب وحكم الذوق
اي القوة المدركة لخواص التركيب ولطائف اعتبارات البلغاء بافادته التخصيص من غير وضع
لذلك وجزم عقل بذلك حتى ان من لم يكن له ذوق مع كمال قوته الادراكية التي تتسابق
الى المعاني العقلية ربما ينازع في ذلك ولهذا قال ابن الحاجب ان التقديم في اياك نعبد للاهتمام

وما يقال

وما يقال انه للحصر لا دليل عليه والطريق الاول الاصل فيه يعني ان الوجه الثاني
من وجوه الاختلاف هو ان الاصل في طريق العطف التنصيص على المثبت والمنفي بجعل المثبت
معطوفا عليه والمنفي معطوفا في لا وبالعكس في بل والاصل في الثلاثة الباقية التنصيص على المثبت
دون المنفي والاصل الاول قد يترك كراهة الاطناب كما ذكر في الكتاب وقد سبق وجه ذكر التنصيص
وليس الآتي في طريق العطف واما الاصل الثاني فلا يترك الا في مثل ما زيدا ضربت وما انا قلت
فان في التحقيق قصر الفعل على غير المذكور فالمثبت المقصور عليه غير مذكور والطريق الاول
لا يجامع يعني ان الوجه الثالث من وجوه الاختلاف هو ان العطف بلا لا يجامع طريق النفي والاستثناء
ويجامع طريق انما والتقديم فلا يصح في قصر الموصوف ما زيد الا قائم لا قاعد وفي قصر الصفة ما يقوم الا زيد
لا عمرو ويصح انما زيد قائم لا قاعد وزيدا ضربت لا عمرا وذلك لان شرط المنفي بلا العاطفة ان
لا يكون منفيا قبلها بغيرها من ادوات النفي مثل ليس وما ولا وان ولم ولما وقيد بذلك لانه يجوز
ان يكون منفيا بحكم العقل او الذوق او بلفظ يدل على النفي وليس من كلماته مثل انما واني في نحو
ونحو ذلك او ردّ لتحقق هذا الشرط انما الامر قصر الموصوف [illegible] قصر الصفة تحقق فيها كونها
منفيا بحكم العقل للتضاد كما في القيام والقعود او الملكة والعدم كما في الحركة والسكون او
التناقض كما في الوجود والعدم ولم يبين وجه اشتراط هذا الشرط لانه بحكم الوضع والنقل عن ائمة اللغة
لان لا العاطفة لنفي ما وجب للاول وهذا ما قال الشيخ عبد القاهر ان لا وضعت للنفي [illegible]
اذا لم تستعمل لا العاطفة وضعت لنفي ما دل عليه ما قبلها صريحا [illegible]
ان لا يكون منفيا قبلها بنفي موضوع للنفي وعلى هذا الوجه [illegible]
لا عمرو ولا لافادة التاكيد واشار الى وجه انتفاء هذا الشرط في صورة النفي والاستثناء [illegible]
في نحو معنى القصر في النفي والاستثناء وهو ان النفي في قصر الموصوف على الصفة متوجه الى الوصف
المتنازع وفي قصر الصفة على الموصوف الى ثبوتها للموصوف المتنازع فيه [illegible] الاداة للنفي
ذلك المتنازع الذي هو المنفي بلا العاطفة فلا يصح ولهذا الوجه [illegible] استعمال الفصحاء
في كلام المصنف وقد كثر في الكشاف مثل ما في [illegible] لا غير وما كان ذلك الا [illegible]
الاستبهه في الاسلام ثم قوله بغيرها يعني بغير لا العاطفة التي وقع بها العطف [illegible]

لقوله من ادوات النفي كانه قال شيء آخر من ادوات النفي احترازا عما ذكرنا من ورود لا لنفي الفعل او
او للعطف الغير الموضوع للنفي وليس كما يتوهم انه اشارة الى جواز كونها منفيا بلا العاطفة
للتاكيد مثل جاء زيد لا عمرو لا عمرو او للبدل مثل جاءني الرجال لا النساء لا هند ولا زينب
ولا غيرهما او للاخراج عن العطف مثل جاءني الرجال لا النساء لا هند يعني انها جاءت ثم اورد
مجامعتها انما والتقديم في قصر الموصوف وفي قصر الصفة وكان الاولى ان يمثل للتقديم بما هو شايع
في الاختصاص مثل زيدا ضربت كلا وهو يأتيني فان احتمال التخصيص والتقوي فيه على السواء ولما
كان انما بمنزلة ما والا كان في وجه صحة الجامع معه والموقف منه وسماهما والا نوع خفاء بينه بان
فيه ضمنا لا صريحا فليس هو بمنزلة ادوات النفي بل بمنزلة الافعال التي فيها معنى النفي مثل ابى وامتنع
ونحو ذلك وهذا ما قال الشيخ عبد القاهر انهم وان قالوا ان فيه معنى ما والا لم يريدوا انهما
معنى واحد بمنزلة المرادفين وفرق بين ان يكون في الشيء معنى الشيء وان يكون الشيء الشيء وهذا اصح
انما في مثل قوله تعالى وما من اله الا الله وقولنا ما احد الا وهو يقول ذلك وان كان وجه ان
من المرجح ولفظ احد لا يستعملان الا في النفي او ما يجري مجراه ووجه الحمل حيث امتنع وانما يجوز كون
النفي فيهما ضمنا لا صريحا انه يصح انما جاء زيد لا عمرو كما يصح امتنع عن المجيء زيد لا عمرو مع ان لا
معنى عدم المجيء ولا يصح ما جاء زيد لا عمرو لكون النفي صريحا وان لم يكن المنفي صريحا منصوصا عليه
لان المنفي بلا يجب ان لا يكون منفيا قبلها بغيرها وهنا ليس في امتنع عن المجيء زيد نفي مجيء عمرو ولا
ان المعطوف عليه منفي كما في ما جاء زيد وامتنع عن المجيء زيد اذ المعطوف عليه في انما جاء زيد لا عمرو
مثبت لا منفي فان قلت ______ عند اجتماع طريقين او اكثر الى ايهما ينسب افادة القصر
قلت ______ الى الاسبق او الاقوى ففي مثل انما جاء زيد لا عمرو الى انما وفي مثل زيدا ضربت
لا عمرا الى التقديم وفي مثل انما زيدا ضربت وانما يحتمل الى التقديم حتى يكون المقصور عليه زيدا وحمل
والدليل عليه قوله اسما مسلم مرده معروف واما ان ذكرنا لان التقديم اقوى لكن اذا جاء
لا العاطفة في فاعل جاء محمد والمفعول انما وجامعتها جوازا اذا ولكن استندا الى قوله ويجامع
الطريقين الاخيرين ولولا تصريحه بعدم صحة الاستثناء لكنا نحمل كلامه على ان هذا شرط الجمع
كما صرح الشيخ عبد القاهر حتى يصح ما جاء الا زيد لا عمرو نقصا لما اكدوا النفي كما شاع

في عبارة المصنف ولم يشترطوا ذلك في مجامعتها التقديم لان دلالته على الاختصاص اضعف
اذ ليس بالوضع وحكم العقل والانذار تخويف مع ابلاغ ودعوة والمراد حصله لم يكن له تاثير وتحصيل
التخوف والخشية فلا انذار بالقيامة واهوالها لا يكون الا اذا كان مع من يؤمن بالله وبالبعث
ويخشى الساعة اي عقابها ولما كان في هذا نوع خفاء بالنسبة الى عدم استجابة من لا يسمع جعله
مما يعلمه كل عاقل لكونه من الضروريات الواضحة وهذا مما اتفق عليه الى قد ما تمسك
يقال فلان ذو مسكة وتماسك اي عقل وفيه مسكة من خير اي بقية وعدم تخلف هي القول حجه
او عجل من لا يخاف الموت جعله مركوزا في العقول ثابتا فيها كعلم العادة وان جاز خلافه وهو على
ذلك حسن الافتنان   وطريق النفي والاستثناء هو اصله الرابع من وجوه الاختلاف
وسواء طريق النفي والاستثناء يستعمل مع مخاطب يعتقد فيه اعتقادا مطابقا او غير مطابق
او يخطي مصر على خطائه وطريق انما مع مخاطب ليس بمصر على خطائه او يجب ان لا يصر عليه فان انك
ذلك ولصاحبك شيء اي شخص من بعيد لم تقل لصاحبك ماذاك الشيء الا زيد الا في حال توهم
صاحبك ذاك الشيء غير زيد واصراره على الانكار ان يكون الشيء زيدا فيكون اعتقادا فيه ذلك مخطي
مصرا مطابقا وفي الاية اعني قوله تعالى قالوا ان انتم الا بشر مثلنا تريدون ان تصدونا عما كان
يعبد آباؤنا فاتونا بسلطان مبين لم تقل الكفار للرسل ما انتم الا بشر مثلنا الا والرسل
باعتقادهم الباطل مخصوصون بالنفي والبشرية والانسلاخ عن حكم البشر بنا على جهلهم واعتقادهم
ان الرسول ممتنع ان يكون بشرا وادعي الرسالة كان في موضع من تخرج اسفاء عن البشرية
وانتزاع حصة البشر عنه قوله بنا مفعول له لما يتضمنه الكلام السابق او حال اي يحلون
الرسالة هذا المعرض للبنا او بانين بنا على جهلهم وقوله ان الرسل ممتنع ان يكون بشرا في موضع البدل
من جهلهم لا متعلق به لان جهلهم ليس ذلك بل نقيضه وهو ان الرسول يجوز ان يكون بشرا والواو
في اوما نسمع للعطف على محذوف مثل تخفل ولا تنبه وكيفما تجدي موقع الكل ويفيد مالي مفعولي
تجدد الضمير لما يحكي وهناك اشارة الى الموضع الاخر وتقرير بيان لما يتلون اي تعرض
جهلهم الذي هو ان الرسول ممتنع ان يكون بشرا وهو اي ما حكي عنهم هو قوله تعالى ما انتم الا بشر
الاية واستشهد بهم لان انكارهم للرسالة والانزال اكثر وتكذيبهم للرسل صريح فيه خلاف

ما تقدم نصبوا له بشريته او حجريته من قبل الاشرح واصدى ويسر لى امرى . واما
قول الرسل جواب سوال يورده ان الكفار لما ادعوا منافاة الرسالة للبشرية وادعوا
كون الرسل مقصورين على البشرية لا يتجاوزونها الى الرسالة فالرسل لما سلموا ذلك لو فهم
تسليم انتفاء الرسالة لان ثبوت احد المتنافيين لا سيما بطريق القصر يستلزم انتفاء الآخر
فاجاب بانه من مجاراة الخصم والمساهلة معه بتسليم بعض مقدماته حيث يراد الحامه بمنع مقدمة
اخرى كانه قيل سلمنا بقوة بشريتنا لكن لا نسلم انها تنافي الرسالة حتى يلزم انتفاؤها فان قيل
فاوجب لهم بطريق القصر قلنا ليكون على وفق كلام الخصم حتى كانه تسليم لمقدمته بعينها
نظرا الى الصورة وان لم يكن القصد فيها متوجها الى ما قصده الخصم ولتوجه هذا السوال قرر
بعضهم اصل السوال بانه كيف صح من الرسل ان نحن الا بشر مثلكم بالنفي والاستثناء مع ان المخاطبين
وهم الكفار لا ينكرون ذلك بل يدعونه مصرين فقولهم ان بعثوا لصادق الصبرة وهو النزاع والتعجب
للخصم وحسن متعلق بالمجاراة ومن المجاراة المشاركة في الجزئي ولكنه بالحجة غلبه على مقتضى الظاهر
كما في مثال الشيخ المرفوع من بعيد ان انت الا نذير اي لا تسمع من في القبور المصرين
على الكفر تشبيها لهم بالاموات وضمير متعناه وتراحله للنبي وضمير رجعوا وآثارهم للخلق لكونه في معنى
الجمع وعن الوجد اي الحزن والكآبة اي سواكان والانكسار من الحزن شيئا ما كاد و مفعول له او حال
وضمير يخرج للنبي وله ما كاد اي الوجد الذي كاد النبي صلعم يهلك نفسه ويقتلها الجلد و يجعل ضمير
يخرجها وله للنبي وليس بذلك وفي الصحاح بخع نفسه بخعا قتلها غما ومنه لعلك باخع نفسك
وفي الكشاف اصل البخع ان يبلغ بالذبح البخاع وهو عرق مستبطن للفقار وذلك اقصى
حد الذبح وفي تفسير الكواشي انه لم يوجد في اللغة البخاع بالباء انما هو النخاع بالنون ورد بان
المروي هو البخاع بالباء واما النخاع بالنون فخيط ابيض في جوف عظم الرقبة يمتد الى الصلب
وتساقط اي النبي عطف على تداخله وحكى بالمضارع لقصد الاستمرار لا على يبخع وحسرات
تمييز اي تطوي نفسه من جهة الحسرة على اعراضهم وضمير شفقته ومن معه ويطوي للنبي وهام في الارض
ذهب متحيرا بل كانت اي شفقة النبي تدعو اي النبي وقدرته بما كان بغير عوده على بدئه
راكبا حال من ضمير يرجع في ذلك اي في ترسل الايمان فيهم والمواظبة على ذلك وتكرير المراجعة

فيه والتعقيب من الابل ما لم يذلل ابن جواب لما والضمير للنبي وذلك اشارة الى ما ذكر من الحرص
على هداية الخلق وفرط الحنق على رجوعهم عن الكفر وما يجري مجرى هذا من المعطوفات هذا كان يتحمل
ان يملك غرس الايمان في قلوبهم وبالجملة فقد ظهر بالنحو المذكور ان قوله ان انت الا نذير
من اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر قال الشيخ عبد القاهر لما قال الله تعالى
وما انت بمسمع من في القبور وكان المعنى ان يقال للنبي عليه السلام انك لا تستطيع ان تحول قلوبهم عما هم
عليه من الاباء ولا ان توقع الايمان في قلوبهم مع اصرارهم على الكفر كان اللائق بهذا ان يجعل حال النبي
عليه السلام حال من قد ظن انه يملك ذلك ومن لا يعلم يقينا انه ليس في وسعه شيء اكثر من ان ينذر ويحذر فاخرج
اللفظ مخرجه اذا كان الخطاب مع من يشك فقيل ان انت الا نذير وجعل الامر الذي ثبت بانه شيء
سوى المعلوم الذي لا يشك فيه قد جاء بالنفي والاستثناء فذلك لتقدير معنى صار به في حكم المشكوك فيه
وقوله تعالى قل لا املك لنفسي الآية مبتدأ خبره منصوب في هذا القالب اي وارد
على نحو قوله وما انت بمسمع من في القبور ان انت الا نذير في كونه بالنفي والاستثناء بناء على تنزيل المعنى
الذي ذكر في حيث اعتقد القوم فيه لاصابته في الامور دالة على المنافع والمضار كانه يملك
النفع والضر ويعلم الغيب فامر بان يقول لست هنالك وما انا الا نذير وبشير لقوم يومنون لانهم
الذين ينتفعون بتبشيره وانذاره او المراد نذير للكافرين بشير للمؤمنين فحذف للعلم وليس
المراد مجرد كونه من الاخراج لا على مقتضى الظاهر مع ملاحظة مقام الانسب ان يجعل
في مقام صنع مخاطب ولا بوصفه مقام تحرف الحاء بداي فيه او يجعل ضمير خطابه للمقام اي مع مخاطب
كائن في مقام لا يتوقف المخاطب على خطابه مثل انما زيد كاتب في قصر الموصوف وانما يجي زيد في قصر الصفة
او يبنى على المخاطب ان لا يصر على خطابه كقولك انما الله اله واحد وانما الخالق هو الله
وللاصل في انما يشبه ان يكون هذا وجها خامسا من وجوه الاختلاف عاريا في الطرق ليس
بهذه المثابة ويحتمل ان يكون تتميما وتحقيقا لما ذكر من سلوك طريق انما اي يستعمل في حكم يتبين لك
بسهولة تحقيق لوضوحه حقيقة او ادعاء تعال اغوره الشيء اذا احتاج اليه ولم يقدر عليه
ومعنى ترققه تجعل رحيما رقيق القلب والتحفي التعطف والمبالغة في الاكرام وقوله انما مصعب
لابن قيس الرقيات يمدح مصعب بن الزبير وبعده ملكه ملك رافة ليس فيه جبروت ولا كبرياء

شغله الله في الامور وقد افلح من كان همه الانقضاء روي انه امر مصعب بقتل رجل من اصحاب
المختار فقال ايها الامير ما اقبح بي ان اقوم يوم القيامة الى صورتك هذه الحسنة ووجهك هذا الذي يستضاء به
فاتعلق باطرافك واقول يا رب سل مصعبا فيم قتلني قال اطلقوه قال ايها الامير اجعل
ما وهبت لي من حياتي في خفض قال قد امرت لك بمائة الف درهم قال اشهد الله واشهد الامير
ان لابن الرقيات نصفها قال ولم قال لقوله انما مصعب شهاب من الله فضحك وقال ارى
فيك موضعا للصنيعة وامره بلزومه   يدعو الجلاء هو بالفتح الوضوح وضد الخفاء
والاقذاء الاخلاط والاوباش يقال هم من اقذاء الناس اذا لم يعلم ممن هو وهو جمع قذى علمهم لمحمد
وما قلت في موضع الحال اى لم احكم في حقهم الا بالفضائل والكمالات التي علمت فيها سعدت
وصدقت واطلاق الادعاء وفضيلة الى العلاء من باب المجاراة وارخاء العنان لمناسبة
التسليم وقوله لانظير جملة اسمية او ظرفية خبر ان وهي مع الاسم والفاعل لانه اعتماد
على الموصول او مبتدأ خبره لديه والجملة صلة من وهل للاستفهام بمعنى الانكار
اى ظاهر جلى ان ليس للممدوح نظير في فضائله وكمالاته ولا يستراب اللبيب فيه وشواهد
في ادعاء الظهور لما ادعوا به ممدوحيهم   وما الحكم عطف على قول الشاعر
اى ومن الثاني ما حكي عنهم في وجه لانه ونحوه من مصلحة وادعوا الى اجره سبيلا لكون
الحكم الثاني وعلى مجرى في موضع المصدر او الحال اى ادعاء كائنا على مجرى عادتهم او جاريا
على ذلك ولذلك اى ولادعائهم الى ذلك اكد انه جلّ وعلا الامر الثاني كانه في بعدهم وموقعه
الجمر اضافة اسم المفعول الى فاعله اى مع فلخبره والثابت باعتبار العائد الى الحال
اعني الجملة وكذا متوسطة اى متوسطا الفصل عن محمولا في الوسط   وهي
تذكر اى القصر حال كونه في ذلك اى فيما بين غير المسند والمسند اليه بطريق النفي والاستثناء
وطريق انما دون طريق العطف والتقديم لان طريق النفي والاستثناء وطريق انما في باب
القصر اعتبارات كافية فلابد من تلاوتها عليك لتحفظها فتراعيها   على معنى
لم يضرب غير عمرو وحصل الكلام الظاهر معنى النفي وكلمة ما لعدم الاشتراك فيها والمفظ
غير الظاهر في معنى الاستثناء وجهة الدلالة بالاستقلال لكونها

ولك ان تقول في الاول اى قصر الفاعل ما ضرب الا عمرا زيد بتقديم المفعول مع كلمة الا على الفاعل
وفي الثالث اى قصر المفعول على الفاعل ما ضرب الا زيد عمرا بتقديم الفاعل مع كلمة الا
على المفعول لان ذلك الاخل بالدلالة على المقصود ولا يفضي الى التباس قصر الفاعل على
المفعول بقصر المفعول على الفاعل لان ما يلي كلمة الا هو المقصور عليه سواء تقدم او تاخر لكن
قل استعماله في الكلام لانا وان قلنا انه من قصر الفاعل على المفعول او قصر المفعول على الفاعل
لكنه في الحقيقة قصر للفعل من حيث تعلقه بالفاعل على المفعول ومن حيث تعلقه بالمفعول على الفاعل
فيعود الى قصر الصفة على الموصوف ويلزم في صورة التقديم والتاخير قصر الصفة قبل تمامها كما
في باب التنازع على تقدير اعمال الاول العطف على الجملة قبل تمامها فان الكرمت في قولك
ضربني واكرمت زيد عطف على ضربني ومن ههنا ذهب بعض النحاة الى امتناع هذا التقديم
والتاخير وجعلوا الظرف في قوله تعالى وما نراك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الراي
منصوبا بمضمر اى اتبعوك في بادي الراي وكذا باب الامير في قول الشاعر
لا انتهي يا قوم لا كارها   باب الامير ولا دفاع الحاجب   اى انتهي باب الامير
والنوائح في قوله كان لم يمت حي سواك ولم تقم   على احد الا عليك النوائح   وفوعا
اى قامت النوائح وقال ابن الحاجب لا يستقيم ما ضرب الا عمرا زيد ولا ما ضرب الا زيد عمرا
لانه ان جوز تعدد الاستثناء المفرغ حتى يكون التقدير ما ضرب احد احدا الا زيدا عمرا وما ضرب احد احدا
الا زيد عمرا كان القصر فيهما جميعا والكلام فيما اذا كان القصر في احدهما فقط وان لم يجوز لزم
في ما ضرب الا عمرا زيد بقاء الفعل بلا فاعل لان ما بعد الا مرفوع عمرو وفي ما ضرب الا زيد عمرا ان يكون
عمرا منصوبا بمضمر ويصير الكلام جملتين ولا يكون من تقديم الفاعل على المفعول في شيء والجواب
ان الفاعل مضمر قبل الذكر كما في ضربني واكرمت زيدا باعمال الثاني او ضمير عائد الى مصدر الفعل
والمفعول في نية التقديم فلا يصير الكلام جملتين واعترض على انتصابه بمضمر بمعنى ما وقع ضرب
الا زيد ثم قيل من ضرب فقيل عمرا اى ضرب عمرا بما يقتضي القصر في الفاعل والمفعول
جميعا ورد بالمنع اذ الضمير ليس مع اداة القصر ولو سلم فكذلك اى القصر فيهما
جميعا والجواب ان ضرب سؤال عن جميع من وقع عليه الفعل حتى لو ضرب

زيدا وعمرا او بكرا فضل من ضربت فقلت زيدا لم يتم الجواب حتى يذكرهم جميعا فاذا قلت عمرا في جواب من ضرب لم يكن غير عمرو مضروبا له وقد قلت ان الضرب لم يقع الا من زيد فلزم القصر
في الفاعل والمفعول في الكلام فيما اذا قصد القصر في الفاعل فقط هذا ولا وقوع الا اتصال
ما ذهب اليه المصنف من جواز التقديم والتاخير على ما قلته وقد اشار اليه في المفعولين بما كسوت
الا جبة زيدا وما كسوت الا زيدا جبة في وما ظننت الا منطلقا زيدا وما ظننت الا زيدا
منطلقا وفي الحال والحال ما جاء الا راكبا زيد وما جاء الا زيد راكبا والاصل
اى المثنى والمستثنى في جميع ما ذكرها من صور القصر بالنفي والاستثناء بل وفيما سبق ايضا
انه القصر فيما بين المسند والمسند اليه سواء كان الا في الكلام الناقص اعني الذي يكون
المستثنى منه غير مذكور تستلزم تقدير مستثنى منه عام مناسب للمستثنى في جنسه من الشيئية
او الجسمية او الحيوانية او الانسانية او الثوبية او نحو ذلك بحسب دلالة المقام لا مجرد
صدق على المستثنى لانه يشمل ما هو اعم من الجنس كالشيء للكل والجسم للجبة مع انه لا يعد
فلتقدير بل يقدر جنس زيد احدا او جنس الانسان حيوانا وجنس الجبة كسوة وملبسا وجنس
المسجد مكانا الى غير ذلك وفي صفة التي عرضت له في الكلام من كونه فاعلا او مفعولا او ظرفا او
او ذا حال او حالا او مبتدا او خبرا او غير ذلك فاذا نفى الجنس بذلك العموم ثم اخرج قوله
من حكم النفي جاء القصر بالضرورة كائنا ما كان وخص البيان بالكلام الناقص لانه التابع
في طريق القصر ولان الامر في الكلام التام مثل ما جاءني احد الا زيد بين وعلل عموم المستثنى
بعموم المخصص وامتناع التخصيص بلا مخصص ورد عليه انه لا يلزم مما تقدم كلمة الا وكان
بان الاستلزام لا يوجب الاستقلال ويعلم انه يقلل من العموم بقدر دلالة القرينة المخصصة
مقدرة في ما جاءني الا زيد احد وما كسوته الا جبة ملبس ونحو ذلك مما يوجد جنسا للمذكور
ولذلك اى لاستلزام كلمة الا عموم المستثنى منه تقول ما زانت الا القرابين
وفي البنت انما هو للنظر الخاطر ولفظ المستثنى اعني صحيحه وما كثر والضلوع حينئذ فاعلا
والفعل اليه مسندا والا فحق التضعيف الفعل العام المقدر الذي يصدق فيما نحو الكل ويصدق
في جميع الصور من الاشياء ويخص الجسم او الحيوان او الانسان او غير ذلك بحسب قرائن المقام

وخصوص

وخصوص المستثنى منه وفي قوله ما نيب الضمير تسامح اذ ليس في علم النحو نحو الفاعل
في الاستثناء المفرغ ضمير يعود الى العام المقدر من جهة المعنى والمذكور بعد الا بدل منه
كما في حال الذكر وتمام الكلام بل يقطع بانه لا ضمير في الفعل فالاولى انه انث الفعل كما ذكر
في الكشاف والمصنف لما راى المعنى على اسناد الفعل الى ذلك العام ولم يكن حذف الفاعل
اعتبر ضميرا يعود اليه كما في قولك اذا كان غدا فائتني اى ما نحن عليه وفي قوله تعالى ولا تحسبن
الذين يفرحون بما اتوا فيمن قرأ بحسبن بالياء التحتية فان فاعله ضمير عائد الى الحاسب وقيل
سمي علامة التانيث ضميرا مجازا وقيد بقراءة الرفع اذ في قراءة نصب صحيح لفظا كان مسندا
الى الضمير المعقود او الاصح وفي قراءة نصب كما لو كان الاسناد على اللفظ المبني للفاعل والى
الى ضمير المخاطب في بيت ذي الرمة هو طوى النحز والاجراز ما في غروضها
وما بقيت الا الضلوع الجراشع النحز بالنون والحاء المهملة والزاء المعجمة الضرب
بالاعقاب والاجراز بالجيم والراء المهملة والزاء المعجمة الدخول في الارض الجرز وهي
التي النبات لها كانه انقطع عنها او انقطع عنها المطر والوضر بالمعجمة الغرض والحزام المعجم
حزام الرحل والضلوع الاضلاع والجراشع جمع جرشع وسوم الابل العظيم ويقال
العظيم الصدر المنتفخ الجنبين والجمل هي صفة للضلوع والمعنى اضمر وهزل الركض والجد
النوق بحيث لم يبق منها الا عظام الجنب وقد يتوهم الاجراز بفتح الهمزة جمع جرز
ومن المستلزمات بفتح الزاى اى الامور المستلزمة التي تستلزمها كلمة الا في الكلام الناقص
يوجب جميع تلك الاحكام المذكورة في القصر بالنفي والاثبات للفاعل على المفعول واحد
المفعولين على الاخر وفي الحال على الحال الى غير ذلك وكذا اذا قلت ما ضرب الا عمرا زيد
يعني ان صورة تقدم المقصود عليه مع الاداة على المقصور كذلك في التقرير والبيان
فكون الجبة مقصورة على زيد قد اشرنا الى ان المراد في امثال هذا المواضع
قصر الفعل من حيث التعلق ذلك الذي تعلق مقصود المعنى لا تتعدى الجبة زيدا الى من عدا
زيدا ان كسوة الجبة لا تتعداه واذا قلت ما اخترت يشير الى القصر فيما
من المفعول بلا واسطة والمفعول بواسطة وفي قوله وكذا اذا قلت ما اخترت الا رفيقا

منكم اشارة الى ان تاخير المقصور عن المقصور عليه مع الا داة جاز ههنا ايضا فكما ان
فى صورة الاصل الشايع اعنى تقديم المقصور اذا قلت ما اخترت منكم الا رفيقا بدل
ما اخترت رفيقا الا منكم كان بينهما فرق ظاهر كذلك على تقدير الفرع القليل اعنى
تاخير المقصور اذا قلت ما اخترت الا رفيقا منكم بدل ما اخترت الا منكم رفيقا لم يخل
عن فرق وهو ان القصر فى الاول على الرفيق حتى يمتنع ان يختار منهم غير الرفيق ولا يمتنع ان يختار
الرفيق من غيرهم وفى الثانى على منكم حتى يمتنع اختيار الرفيق من غيرهم ولا يمتنع ان يختار
منهم غير الرفيق فظهر معنى قوله بدل كذا اذ لو لم نقل هذا بدل ذاك ولم نعتبر معنا
لم يكن للفرق بينهما معنى وما يقال ان هذا الفرق لا يتوقف على ان يقال الاول بدل الثانى
او بالعكس سواء قيل احدهما بدل الاخر او لم يقل كلام خال عن التحصيل وكذا ما يقال فى التوفيق
ان المراد انك لو قلت بدل ما اخترت الا منكم رفيقا ما اخترت الا رفيقا منكم على ان
يكون منكم صفة رفيقا لا مفعولا بواسطة لا اخترت لم يخل ايضا عن فرق فان هذا ايضا
يفيد قصر اختيار الرفيق عليهم كما فى ما اخترت الا منكم رفيقا اذ لو اختار من غيرهم
رفيقا لم يصدق انه لم يختر الا رفيقا كاينا منهم والفرق ان القصر فى الا منكم رفيقا
قصدى وفى الا رفيقا منكم ضمنى لازم ضرورة وصف الرفيق بكونه منهم وانت خبير
بان هذا الكلام مع خروجه عن الاستقامة وبعده عن مقصود المقام غير وافٍ بما قصده
اذ الفرق بحسب المعنى ايضا ظاهر بين الكلامين وهو ان فى الا رفيقا منكم يمتنع ان يختار
غير الرفيق منهم وفى الا منكم رفيقا لا يمتنع وانما يمتنع ان يختار الرفيق من غيرهم
وهذا الفرق هو الفرق بين الا منكم رفيقا والا رفيقا منكم بطلعك على الفرق بين ما
قال الشاعر وهو السيد الحميرى فى مدح ابى العباس السفاح لو خير المنبر فرسانه
ما اختار الا منكم فارسا وبين ما اذا قلت ما اختار الا فارسا منكم فان معنى
الاول ان المنبر لا يختار الفارس الا منكم وتقصر رضاه واختيار الخليفة عليكم ومعنى
الثانى انه لا يختار منكم الا فارسا اى خليفة ولا يمتنع ان يختار من غيركم ايضا فيختل
المقصود ويبطل المدح واعلم ان هذا اى القصر فيما بين المسند والمسند اليه

ومتعلقات

من متعلقات الفعل فى النفى والاستثناء فاعرف فى انما والضابط ان تنزل القيد الاخير
من الكلام منزلة الواقع بعد الا فيكون هو المقصور عليه ولا تجوز ههنا ما جوز ثمة
فى ما والا من تاخير المقصور وتقديم المقصور عليه فلا تقول فى انما ضرب زيد عمرا انما ضرب
عمرا زيد كما تقول ما ضرب الا عمرا زيد ولا فى انما ضرب عمرا زيد انما ضرب زيد عمرا
كما تقول ما ضرب الا زيد عمرا وذلك لان انما والا اصل فى باب القصر لكونه موضوعا له
بالاصالة من غير اعتبار تضمين شىء او ابتناء على مناسبة ومفيدا له قطعا من غير احتمال
واختلاف وانما كالفرع عليه لكونه فيه بتضمين معنى ما والا وبمعونة قيام الدليل
ومرتبة الفرع ينبغى ان تنحط عن مرتبة الاصل ولان تقديم المقصور عليه وتاخير المقصور
فى ما والا غير ملبس لانه بعد الا متعين لكونه المقصور عليه كيف ما كان وفى انما ملبس
لانه لا دال فيه على تعين المقصور عليه سوى كونه الجزء الاخير فاذا قدم فات ذلك اللبس
فقوله لا تتضح نهى بيان العرف وامض عطف عليه وغير مدافع على لفظ اسم المفعول حال
من فاعل امض ونزل او بيان لما اذكر لك والمراد بالقيد الاخير ما يكون من متعلقات ذلك
الكلام بالذات حتى لو كان فى جملة قيود الكلام موصول له صلة يشتمل على قيود او موصوف
بصفة هى جملة تشتمل على قيود فالمقول منزلة المستثنى منه هو ذلك الموصول او الموصوف
لا القيد الاخير من قيود الصلة او الصفة مثلا فى انما جاءنى الرجل الذى اكرمته يوم الجمعة
المقصور عليه هو الرجل ولا تنسه اى انما عليه اى على ما والا ووجه افراد الضمير الكنى
وكذلك قد تراى مثل ما عرفت وقد تقدم فى غير المبتدا والخبر يجاء وقد رنهما
مكون المسند هو من المبتدا والخبر منزلة الواقع بعد الا حتى اذا اردت الحصر من انما طريق
العطف بلا جعل المعطوف عليه هو الجزء الاخير بالمعنى الذى حتى ان المقصور عليه
فى قوله تعالى انما السبيل على الذين يستاذنونك هو الجزء الثانى من اجزاء الصلة والمعنى
لا على الذين لا يستاذنونك وفى قولك زيد ياخذ لا يعطى دلالة على ان لا العاطفة
يمتنع فى عطف الافعال فيصح زيد جاء لا ذهب ويقوم لا يقعد وفيه نظر
وهو هذا اى من كون القيد الاخير منزلة الواقع بعد الا تطلع على الفرق بين انما يخشى الله

بعض الطلاب شيرازى

من دافعه او منعه ردة

بجنى لا يمتنع عطف الافعال

من عباده العلماء، على ملة التنزيل وبين ان يقول انما يخشى العلماء من عباده الله ومن
عباده حال من العلماء، قدم او اخر وكانه جوز عود الضمير في قوله عباده الى الله لا
ان مرتبة المفعول المقدم على الحال وان كان من الفاعل ومما يجب التنبه له انا ذكر
من كون القيد الاخير هو المقصور عليه انما هو فيما اذا كان القصر مستفادا من انما واما
اذا حصل من غيره كالتقديم ونحو منه ومن انما للتاكيد فالعبرة بالتقديم مثل انما انا ما ليت
هنا وفي شعر ابي الطيب اسامينا لم تزده معرفة وانما لذة ذكرناها قال ان
المقصور عليه اعني لذة هو القيد الاخير من الكلام وان قدم في الذكر فلهذا فلم يكون
المقصور عليه في مثل انما لك هنا سوى الخبر وليس كذلك على ما قال الشيخ في تقدير انما لك
هذا لا ذاك لا يقول ما جاءني غير زيد لا عمرو كما لا يقول ما جاءني الا زيد لا عمرو
وهذا اوضح لعدم مجامعة لا العاطفة والرواية لا عمرو بالرفع عطفا على غير وقياس ما جاءني
الا زيد لا عمرو الجر عطفا على زيد لانه الواقع موقع ما بعد الا وقد يقال ان موقعه
الرفع لانه البدل بمنزلة ما بعد الا وانما الجر لضرورة المضاف اليه واستقل اعراب المضاف الى
واعلم اني مهدت بروى بالتشديد مهدت الامر سويته واصلحته وبالتخفيف
ومهدت الفراش بسطته ووطاته كل شاهد اي حاضر فعاين بناء فقها اي بناء القواعد
بمعنى البناء عليها اضافة بادنى ملابسة والحذق بالكسر مصدر حذق الصبي القرآن والعمل
حذقا وحذقا وحذاقة وحذاقا اذا مهر فيه نهجت الطريق بينته واوضحته اخذت بك
اي اخذتك المناهج والباء للتاكيد مثل اخذت به واخذ بالخطام والمجهل المفازة لا اعلام فيها
والمتعسف موضع التعسف وهو الاخذ على غير الطريق اي ابعدتك عن المجهل منها او وصلك
اوما بلا الى الطريق المستقيم الآجن الماء المتغير اللون والطعم والمطروق الماء البول
الدواب فيه وخاضته وبالته وما نمير ناجع عذبا كان او غير عذب العليل
حرارة العطش اعلاما علامات انتحيتها قصدتها واعتمدتها الضالة ما ضل اي
ضاع من البهيمة يقال للذكر والانثى منشودة مطلوبة وحشدت اي جمعت الاقوام
وحشدوا اجتمعوا احتوت عليها هيئت وقررت الكلام على منوالها وحذف الفعل

اذا قدرت

اذا قدرت بكل واحد على صاحبتها القتار الغبرة اي الزلة ومن اسلم من زلة طبق او منطق
زللا وابت عطف على امنت اي ابت يد الخطل ان تتصرف فيها تصرف الله عنا بك فالعائد
الى الموصوف اعني امثلة في الشرط اعني من حذوف عليها والاظهر ان فاعل ابت ضمير الامثلة
اي منعت الامثلة تصرف يد الخطل وهو المنطق الفاسد المضطرب وقد خطلت في كلامه
بالكسر واخطل اي افحش كقوله تعالى وبكية الله الا ان تم نوع في كلامهم الى الله ورسوله
الا ابا بكر ثم اذا كنت اي بعدما مهدت لك ونحوه ومثلت اذا كنت من اهل الذوق
والطبع جميعا وقد عرفت فيما سبق معناهما والفرق بينهما وتصفحت القرآن عن علم وتاملت تراكيبه
ومعانيه اطلعتك كل القواعد المناهج والامثلة مع الذوق والطبع على ما تورد كلام
رب العزة موارد النشاط وعلى كشف القناع عن وجه الاعجاز في نظم كلام رب العزة وعلمت
بالتفصيل ما علمته اجمالا من اختيار البلغاء ذلك العصر المقارعة بالسيوف على المعارضة بالحروف
وسوانح البلاغة بحيث لا استطاعة للبشر الاتيان بما يوازنه او يدانيه واما اشتراط مع تلك
القواعد والمناهج والامثلة الذوق والطبع فانهما ملاك الامر في علم المعاني خلاف سائر
العلوم فانه يكفي فيها الفهم والادراك وملاك الامر ما عليه الامر ويعتمد عليه وحظي
بالشيء صار ذا حظ منه والطائل الفائدة والمزية يقال هذا امر لا طائل فيه اذا لم يكن فيه
غناء ومزية ما تقدم وما تاخر من المسائل المناسبة والآتية او لم يحظ بفائدة
من سعيه وكرر اولا وآخرا لا تؤو لا تعجب وعجبت تعجبت والصحيح ضمير منه
هذا وان الخبر من انه قد سبق تفاصيل الاحوال المتعلقة باجزاء الخبر وانتظام الكلمتين
وما في ذلك من الاخراج لا على مقتضى ثم ان الخبر يقع على الاطلاق وقد يخرج لا على مقتضى الظاهر
بان يراد به معنى الطلب وهذا وان هو الى اشارة ما في بحث الفصل والوصل لكن لا على التفصيل
وعلى وجه بيان النكتة فيه فاخره الى اخر قانون الطلب ليكون الى الفهم اقرب وهذا اخر الكلام
في شرح قانون الخبر وقضايانا وقوته والوطر والله الموفق والمعين واياه اسال التوفيق
لشرح الباقي وبه استعين

القانون الثاني

قد حصل القانون الاول مبتدا خبره فيما يتعلق بالخبر وهنا قد ذكر المتعلق بالطلب بقوله

فانواع الطلب وكانه جعل الخبر المحذوف اسم اشارة اى هذا ومن علم المعانى حالا منه وقوله
ومن تنوعه عطف على من بيان وانى بلفظ من لئلا يتوهم عطفه على الطلب والمعنى ومن بيان تنوعه
اى انقسامه الى اقسام مختلفة الحقيقة ولم يحتج فى عطف البقية الى اعادة من والى تقدير
بيان وقوله وكيفية عطف على ابوابه اى البقية على كيفية توليد الابواب التى سوى اصلها
اى اصل كل باب يعنى ان لكل باب اصلا يتولد منها فروع ونتائج فلو قال التى سوى اصولها
لكان اولى الا انه احترز عن ان يتوهم ان لكل باب اصولا وهى اى المقدمة التى يشتمل على المقام
ذكرنا امور اربعة ا بيان كيفية ما لا بد للطلب منه ٢ بيان انقسامه الى اقسام ٣ البقية
على ابوابه ٤ بيان كيفية تولد كل باب لتاى امتناع اجرائه على اصله فذلك فى اربعة مقامات
اما المقام الاول فهو انه لا بد للطلب من تصور ما اما كتصور شىء ما او تفصيلا كتصور قيام او
قعود او حركة او سكون نوعى او شخصى لامتناع طلب المجهول المطلق ومن مطلوب اذ لا يعقل طلب
بدون مطلوب لكونه نسبة بين الطالب والمطلوب ومن كون المطلوب غير حاصل وقت الطلب اذ امتنع
طلب ما هو حاصل ولنكن هذا المعنى وهو افتقار الطلب الى الامور الثلثة مقررا عندك حاصلا
فى عقلك فانه يتفرع عليه عن قريب بعض الاحكام سيما كيفية توليد النتائج والطلب
اذا تاملت نوعان اشارة الى المقام الثانى يعنى ان الطلب بالذات ينقسم الى قسمين لانه اما
ان يستدعى امكان حصول المطلوب او لا يستدعى امكانه سواء استدعى امتناعه او لا فيكون
اعم من استدعاء الامكان وانما اعتبر المفهوم الاعم ليتم الانحصار ولان النوع الاول
هو التمنى وسواء من ان يكون المتمنى ممتنعا او ممكنا مستبعدا وانما قدم القسم السلبى اعنى الذى
لا يستدعى الامكان وجعل النوع الاول لانه باب واحد والثانى ابواب اربعة فهو منه
بمنزلة البسيط من المركب وانما اشترط التامل لانه فى بادى النظر ربما يذهل فيتوهم ان الطلب لا يكون
الا بما هو ممكن الحصول والطلب باعتبار متعلقه اعنى المطلوب ينقسم الى ستة اقسام لان المطلوب
بعد ما علم بالضرورة لا يكون الا حصول امر ما من ثبوت او انتفاء وانه لا بد فيه من تصورهما اما ان
يكون حصول ثبوت امر متصور او حصول انتفاء امر متصور ضرورة انه لا واسطة بين الثبوت والانتفاء
بالنسبة الى العقلاء واما الواسطة عند البعض بين الوجود والعدم بناء على ان الوجود اخص من الثبوت
لانه اوله او مرادف وان الحال ثابتة ليس بموجود ولا معدوم ثم الحصول اما ذهنى او خارجى
بناء على راى الحكماء فى ان الادراك بحصول الصورة عند العقل لا بارتسامها فيه كما فى ادراك الكليات
او فى بعض الآلة كما فى ادراك الجزئيات وتمام تحقيقه فى الكتب الحكمية فالمطلوب بهذا الاعتبار
ينحصر فى اربعة اقسام لانه اما ان يكون حصول ثبوت او حصول انتفاء وكل منهما اما فى الخارج
او فى الذهن وهذا معنى قوله حصوله فى الذهن وحصوله فى الخارج ثم الحصول فى الذهن وهو معنى الادراك
والعلم اما ان يكون تصورا او تصديقا لانه ان كان ادراكا لوقوع نسبة تامة او لا وقوعها تصورا
هذا المفهوم من حيث الاذعان والقبول لها فتصديق والا فتصور على ما تقرر فى موضعه مفصلا
ومباحثه يحصر الاقسام ستة ا حصول تصور فى الذهن ٢ حصول تصديق فى الذهن ٣ حصول
انتفاء تصور فى الذهن ٤ حصول انتفاء تصديق فى الذهن ٥ حصول ثبوت تصور فى الخارج
٦ حصول انتفاء تصور فى الخارج وانما لم يحصر ثمانية لان التصور والتصديق من اقسام العلم الذى
هو حصول فى الذهن لا من اقسام الحصول فى الخارج وههنا ابحاث
الاول انه اذا انقسم الحصول فى الذهن الى التصور والتصديق كانت اقسام المطلوب تصورا
او تصديقا بثبوت متصور او بانتفائه لا حصول ثبوت تصور او تصديق وحصول انتفاء تصور او تصديق
الثانى ان حصول انتفاء التصور او التصديق قطعا لا يكون مطلوبا ولا يتوهم في ابواب الطلب
ومعلوم ان هذا اشارة الى الاستفهام والى ان المطلوب فيه قد يكون حصول التصور لشىء وقد يكون
حصول التصديق بثبوت او انتفاء فلا معنى لكون المطلوب حصول انتفاء تصور او تصديق فى الذهن
الثالث انه جعل احد قسمى المطلوب حصول انتفاء متصور والحصول هو الثبوت فيكون للانتفاء ثبوت
وهو باطل بالاتفاق وانما الكلام فى صحة ان يكون لثبوت المتصور ثبوت الرابع انه جعل احد
اقسام المطلوب حصول ثبوت تصور فى الخارج والتصور انما يثبت فى الذهن لا فى الخارج وان اريد بالتصور
المتصور اعنى الشىء الذى يحصل التصور ويكون له الصورة الذهنية وثبوتها فى الخارج صح
ان يكون التصديق ايضا كذلك وينقسم الحصول الخارجى ايضا الى التصور والتصديق بهذا المعنى
ويصير الاقسام ثمانية والانحصار فى الستة والجواب عن الكل ان المراد
بالتصور والتصديق عند تعداد الاقسام هو المتصور والمصدق به فالمطلوب فى الاستفهام هو حصول

الثبوت او الانتفاء طالبها التصور او التصديق بمعنى فهم ذلك والعلم به ومعنى حصول الشئ
في الذهن معنى فهمه وفي الخارج معنى اتصاف الذات بانه قد اشتغل بالشئ وذلك في الشئ
يقال لا ثم والمطلوب ان يحصل المطلوب الاتصاف بعدم القيام ولو بمعنى انتفاء النفس عن القيام
ثم المتصور كالقيام والقعود قد يطلب حصوله في الخارج كما في قم واقعد ولا تقعد وذلك في
والتي من ابواب المنطق لحصول مضمون القضية من حيث انه قضية في الخارج وهذا القدر كاف في هذا
ولا زيادة تحقيق في موضع وطلب حصول التصور في الذهن هو المقرر ان المقصود
حاصل في الذهن فطلب حصوله فيه طلب حصول الحاصل وتقرير الجواب ان تصور الشئ قد يكون بحسب
بحيث يتميز عن جميع ما عداه وهو غاية التفصيل وقد يكون بوجه ما مترقيا في العموم الى شئ ما وهو
غاية الاجمال وما بينهما اجمال بالنسبة الى ما تحته من الخصوص وتفصيل بالنسبة الى ما فوقه من العموم
فمعنى طلب حصول المتصور في الذهن حصول تصور آخر له مشتمل على نوع تفصيل بالنسبة الى المتصور
الحاصل حال الطلب ولا يكون ذلك طلبا لحصول الحاصل بل لحصول ما ليس بحاصل فيكون مرجع الطلب
الى تفصيل مجمل على الاطلاق كشئ ما او تفصيل مفصل بالنسبة الى ذلك المجمل كالجسمية او الحيوانية
او الانسانية او غير ذلك ووجه رجوع الطلب الى ذلك ان الانسان اذا صح منه الطلب لحصول
شرط الذي هو الادراك والتصور بطريق اجمالي على الاطلاق كالشئ او بطريق تفصيلي بالنسبة
الى ذلك المجمل وان كان اجماليا بالنسبة الى ما يطلب ثم طلب حصوله في الذهن لذلك الذي ادركه
اجمالا او تفصيلا بالنسبة ومعلوم ان طلب حصول الحاصل ممتنع فالفرق بين طلبه الى حصول
او غير حاصل وهو تفصيل المجمل او تفصيل المفصل بالنسبة اذ تصوره نفسه حاصل وكذا تصور ما هو
اجمل منه اما النوع الاول شروع في المقام الثالث وهو المبني على انواع الطلب
بعد البيان للقواعد والتمهيد بهذا التنبيه وقد سبق ان معنى التمني معلوم الفرق مستغنى
عن التحديد فاقتصر هنا على التمثيل مشيرا الى قسمي المحال والمستبعد لما تقدم من ان عدم
استدعاء الامكان يشملها وحمل الاستفهام والامر والنهي والنداء من النوع الثاني
ضرورة استدعائها امكان المطلوب وكان مقتضى سوق كلامه ان يقول واما النوع الثاني فالاستفهام
والامر والنهي والنداء الا انه عدل عنه لانه لا دليل على انحصاره في الاربعة سوى الاستقراء

الذى لا يفيد الا الظن فاجرى الكلام على وجه لا يستلزمه الى المنع ولم يحسن مثله في التمني
والاستفهام لطلب حصول اي حصول امر ما في الذهن والامر الذي يطلب
حصوله في الذهن اما ان يكون حكما بشئ على شئ بالايجاب او السلب او الاتصال او الانفصال
كما في الشرطيات اولا يكون كذلك والاول اي ما يكون حكما بشئ على شئ هو التصديق
اي ما لا يكون كذلك وهذا يوافق ما يقوله ارباب المعقول من ان العلم ان كان اذعانا وقبولا
للنسبة التامة بالمعنى الذي يقال له في الفارسية كرويدن فتصديق والا فتصور اذا اريد
بالحكم ذلك الاذعان الذي يحصل في النفس بحيث تتصف به النفس لا تصوره الادراكي
بحيث لا يوجب الاتصاف كما في تصور الحرارة الا ترى ان الكافر يتصف بالكفر الذي في نفسه
ولا يتصور وتصور الايمان يحصل صورته في نفسه ولا يتصف به وان اريد بالحكم تلك
النسبة التي تعقل وتصدق بها فالمراد ان حصولها في النفس هو التصديق وحصول غيرها
هو التصور وان اريد بالتصور المتصور وبالتصديق المصدق به فيصح من غير تقدير الحصول اي
تلك النسبة الحاصلة في الذهن من حيث الاذعان بها هو المصدق به وغيرها من حيث الحصول
في الذهن هو المتصور واما قوله ويمتنع انفكاك التصديق عن التصور اي وجوده بدونه
وجود النسبة بدون المنتسبين وبعضها بدون بعضها ولا يمتنع انفكاك التصور عن التصديق
اي وجوده بدونه لعدم علاقة اللزوم ولان المنتسبين قد يوجدان بدون النسبة والشرط
بدون المشروط فتنبيه على فائدة من غير ان يكون لها تعلق بمقصود المقام وباقي الكلام واضح
وقوله كيف شئت كانه يشير الى ان الثبوت والتحقق والوجود الفاظ مترادفة لا كما زعم
بعض المعتزلة من كون الوجود اخص وان الحال والمعدوم الممكن ثابت فيصل حمل المحكوم به
ليس الا اطلاق ما يتناول الانتفاء نظرا الى انه في قولنا لا انطلاق وصف الانتفاء بالمحكوم
والذي يلوح من قوله او ثبوت كذا له عطفا على نفس الثبوت او انتفاء كذا عنه ومن قوله في الحكم
بثبوت الامر للاطلاق او بانتفاء الامر عنه ان ليس المراد بالحكم بالثبوت او الانتفاء
ان يجعل المحكوم به بمعنى المسند في عرف النحو والحكمة وعرف المنطق بل ان يجعل متعلق الحكم كما في
قولك حكمت بهذا الحكم ومنع النسبة وتكلل القضية وبان زيدا منطلق وبكون زيد منطلقا

وعلى هذا معنى قولنا ليس الانطلاق ثابتا او الانتفاء محكوم به جر كما من غير ان او لجهل الانتفاء نحو الا لكن قوله والنوع الاول اى التصديق الذى يكون الحكم فيه بالثبوت او بالانتفاء مطلقا لا يحتمل الطلب الا فى التصديق بان يقال هل الانطلاق ثابت او هل الانطلاق صفة المسند اليه بان يقال هل الانطلاق لانه المسند وهو نفس الثبوت والانتفاء لكونه ضروريا مستغنيا عن طلب تصوره عالما تقرر من ان تصور الوجود والعدم بديهى يشعر بان المحكوم به هو المسند المحمول لا نفس القضية والحكم فالكلام لا يخلو عن اضطراب وبالجملة فيشار الى ما نقل الى كلام الوجود والعدم فيحصل نحو الا كقولنا زيد موجود او معدوم وقد يحصل رابط كما يقال زيد موجود له الكتابة او معدوم وان كلمة هل قد تكون بسيطة يطلب بها ثبوت الشى او نفيه مطلقا اى من غير تقييد بثبوت شى او انتفائه وقد تكون مركبة يطلب بها ثبوت الشى للشى او انتفاؤه عنه كما يقال هل الحركة موجودة او ليست بموجودة ثم ان احتمال النوع الثانى للطلب فى التصديق وطرفيه لا يستلزم جريانه فى كل فرد حتى يرد مثل قولنا الواحد نصف الاثنين والوجود غير العدم اما حصول انتفاء الى المقصود فقد صح انه قدم فى الذكر الامر على النهى لما فيه من الخفاء والاختلاف فكان بالبيان والاهتمام بالشان احرى وذلك لان حصول الانتفاء فى الخارج يرى فى الظاهر كالحاصل الا ان معناه ان تتصف الفاعل بعدم ذلك الفعل ووجود ضده من اضداده وانهم اختلفوا فى ان معنى النهى طلب ترك الفعل ونفيه او كف النفس عن الفعل وكونه لطلب حصول انتفاء المصور فى الخارج انما هو على الاول واما على الثانى فهو لطلب حصول شى المتصور على الكف كما فى الامر وانما قال كقولك للمتحرك لا تتحرك لان كلا من الامر والنهى وارد لقطع الواقع كما فى قولك للساكن تحرك وللمتحرك لا تتحرك ولايصال الواقع كما فى قولك للمتحرك تحرك وللساكن لا تتحرك لكن الاصل السابق الى الفهم الشايع فى الاستعمال هو الاول فاما فى الاستفهام فتطلب ما هو فى الخارج اشارة الى ان الحاصل من الشى فى الخارج عينه وفى الذهن نقشه له وصورة ومثال والحصول الاول وجود متاصل والثانى وجود غير متاصل بمنزلة الظل للشى فبالاستفهام تطلب ما له وجود عينى عن النفس كالقيام او فى النفس كالعلم والجود

مما اساره فى ... اعراض ... حرفا له انما ... قبل ... المطاحصول ... بحصول ... المقصور ... ما ... العلام

غير متاصل فى ذهنك كما هو فى القيام وما العلم وذلك لان المعانى القائمة بالنفس كالعلم والحلم والبخل والكرم قد تحصل فى النفس باعيانها بحيث تتصف النفس بها وقد تحصل تصورها ولا تتصف من تصور معانيها من اتصافه بها كالمؤمن يتصور الكفر والكريم يتصور البخل فيقول القائل ما العلم طالبا ان تحصل فى ذهنه صورة العلم الموجود فى العقول المتصفة به وما سواه من الامر والنهى والنداء يطلب به ما له استقرار فى ذهنه ووجود غير متاصل الى تحصل وجود متاصل فى الاجسام كما فى قم واقعد او فى النفوس كما فى اعلم وافهم وتعقل فى الاستفهام يطلب ما هو فى الخارج معناه حصول ما هو فى الخارج والانفطار من الكلام على الطلب اى يطلب ما هو فى الخارج حصول نقش له فى ذهنك وتوقفه على المعلمة من بحث التصور والتصديق وانقسام الحصول الى العينى والذهنى والامارة على نفى الواسطة من الثبوت والانتفاء مع الاختلاف فيما بين الوجود والعدم وانه هل معنى التحقق والثبوت والوجود واحد وانه هل الادراك بالانتقاش وحصول الصورة وغير ذلك يستدعى مجالا اى موضعا ولا كالعلوم المنطقية والطبيعية والالهية غير محالنا هذا وهو علم المعانى ومعنى توقفه ابا ما حققنا ان يبين تفاصيلها واحكامها وشروطها وتقييم الادلة عليها ما يحتاج الى الدلائل ونفى الشبهة واذ قد عرفت شروع فى المقام الرابع اى واذ قد اطلعت على ما لا بد منه للطلب وعلى بيان تنوعه وعلى التنبيه على ابوابه فنبين كيفية تفريع فروع الابواب الخمس عليها على طريق الاجمال سواء كان مما فيه والجدير بان تطلعك عليه فاذ متعلق بفعل محذوف اى فبالحرى ان نبين وكذا فى موقع الحال والمعنى نبين جواب سؤال العوال وما يتفرع كاعل مفرع وعلى سبيل متعلق بنبين واذا بدمنه اى من نبين كيفية التفريع بالحرى ان نبين ثم الفصول مبتدأ خبره ضمنا والام فى لتلاوتها اى لتلاوة الفصول اضافة المصدر الى فاعله متعلق بضمنا وما شرف مفعول تلاوتها وهنا كذلك اشارة الى علم البيان متعلق بتلاوتها او الى باب التفريع متعلق بالتفصيل ومعنى ضمنا ذلك الفصول هذه التفاصيل انا نقتصر هنا على انه اذا امتنع اجراء هذه الابواب على معانيها اجريت على معان يناسب معانيها بحسب قرائن المقام ونذكر لذلك امثلة تشتمل كل منها

على ان معنى مناسب للمقام واما ان ذلك كناية او مجاز ومن اى اقسام المجاز وما وجه
العلاقة فيه وكيف تقرير الاستعارة والتشبيه ففي فصول المجاز والاستعارة
من علم البيان وذلك كما قرر في بحث الاستعارة التبعية كيفية استعارة لعل للغرض
كما اذا قلت لمن هو كفوك اى جزيك جزيته او قصدك قصده والحال ما ذكر من
كون الخطاب مع من هو كفوه قصدا الى المباثة والمحاكاة واصل التمني سوا ان يكون المتمنى
غير مطموع في حصوله لكونه محالا او بمنزلته في التعذر او الوقوع وقوله فتطلب النصب
جواب للنفي المدلول عليه بقوله امتنع كانه قال لا يمكن اجراء التمني على اصله فتطلب الحديث
وصاحبك حال كون الحديث غير مطموع في حصوله كما في التمني بل تطلبه مطموعا في حصوله
بمنزلة قولك حدثني او هلا تحدثني الا انه عبر عنه بلفظ التمني قصدا الى تشبيه حاله بحال
من لم يتوقع وصاحب الحديث ولا له طماعية في حديثه قصدا الى اظهار التكلف والاحتياج
قليل الالتفات اليه والاهتمام بحاله والمحادثة معه والى ان صاحبه عظيم القدر رفيع المرتبة
لا يتوقع منه المحادثة بل تمنى كسائر الامور المستبعدة الملحقة بالمحالات وكذا اذا
قلت لم تقل او كما قلت لان لو ليست من الابواب الخمسة وانما هو بمعنى ولكن بمعونة القرينة
معنى التمني فان لو في الاصل لتقدير غير الواقع وانما فيما مضى من الزمان وهذا بالنظر
الى المستقبل يناسب معنى التمني محض حملت على المضارع وانتصب بعدها المضارع
كما في جواب الاشياء الستة التي من جملتها التمني ولا يخفى على ذلك انها ليست على حقيقتها بل على معنى آخر
يناسبها وهو ههنا التمني ثم ذكر على سبيل الاستطراد ومناسبة لهذا تولد لعل
معنى التمني تشبيها بليت ومن ثمة نصب المضارع في جوابه والا فهو ايضا ليس من الابواب ولذا
لم تقل او كما اذا قلت وقوله في مقام لا يتيح امكان التصديق لا يحيطه ولا يستعمل على
القطع بعدم التشفيع ح فيمتنع ان يكون قولك هل من شفيع لطلب تصديقك بوجود الشفيع
ويتعين بمعونة القرينة كونه للتمني واظهار محبة التشفيع مع عدم التوقع وقوله من شفيع مبتدا
بزيادة من ولي خبره او فاعل للظرف لاعتماده على الاستفهام وقوله فيما تفيد متعلق بالوقوع
اى حال كونك طالبا لحصول الوقوع في الامر الذي يفيد لو وهو فرض ما ليس بواقع

وانما

واقعا امتنع ان يكون مطلوبك بالاستفهام في قولك الا تنزل هو تصديقك
بحال نزول صاحبك من انه ينزل او لا ينزل ونتوهم عدم نزوله لا يكمل مرادك وتقطع به
وجهل معنى قوله لكونه اى التصديق بعدم النزول حاصلا حينئذ انه لا ينزل فلا يمكن حمله
على حقيقة الاستفهام ويتولد منه معنى العرض اى عرض النزول عليه واظهار انك تحب
ان ينزل عندك اى نحن نحب افلا تحب انت وفي الخبر قيل المعنى تصديق صاحبك
اياك في قولك الا تنزل بان تصدقك بحال نزول صاحبك وهو انه لا ينزل وتقول عليه
لا انزل لعلمك بحاله اى حال الابتداء وهو انه واقع البتة ولا معنى للاستفهام عنه
وطلب العلم به او غير نفسك اى او اذا قلت بدل هل تحو الا نفسك هل تحو
غير نفسك فانه بمعناه وظاهر ما طلب التصديق بان تحوا الاب غير تحو نفس الابن
وليس المراد ان هل تحو الا نفسك او غير نفسك مثالان واحد بمعناه المتردد في انه تحو ابيه
تحو نفسه ام لا على ما قيل فكانه جعل غير نفسك عطفا على نفسك اى الا غير نفسك
او كما اذا قلت لمن يسيء الادب الم اودب فلانا امتنع ان تطلب العلم بتاديبك فلانا
وفيه نظر لان الاستفهام لو كان على حقيقته لم يكن لطلب العلم والتصديق بالتاديب
بل بعدمه لان ما دخله الاستفهام هو نفي التاديب لا ثبوته فالوجه ان يقال امتنع ان
تطلب العلم بانتفاء التاديب ولا يرد هذا على قوله في الم اذهب امتنع الذهاب
وتوجه الاستفهام اليه لكونه معلوم الحال لان المعنى ان الذهاب يمتنع عن ان يستفهم عنه
اثباتا او نفيا لانه معلوم الانتفاء قطعا فلا وجه لطلب التصديق بانتفائه كما لا وجه
لطلب التصديق بثبوته وكذا الكلام في قوله الا ازورك امتنع موقعك عن الاستفهام
اى عن ان يستفهم انها حل وقوعها ام لا للقطع بوقوعها كما امتنع الذهاب عن الاستفهام
للقطع بلا وقوعه وكانه اراد انه يمتنع ان تطلب العلم بالتاديب وقوعا او لا وقوعا
وثبوتا او انتفاء والحال ان العلم به حاصل وقوعا وثبوتا وح لا اشكال واما الكلام
في الحقيقة وافادة التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت فظاهر من المقام وسوق الكلام للعارف
بخواص التراكيب الواقف على الطرق والاساليب وكذا الكلام في سائر المتولدات

فالقول بانا لا نم ذا فلم لا يجوز ان يكون كذا مما لا يلتفت اليه ولا يعرج عليه لكونه خارجا
عن قانون هذا الفن من الابتناء على المناسبات والاستناد الى الاعتبارات بل التحكمات
او كما اذا قلت لم تبع امرا بعدما ذكر من متولدات التمني السوال وذكر من متولدات
الاستفهام التمني والعرض والزجر والتوبيخ والوعيد والاستبطاء والتحضيض والتعجب
والتحقق والتقرير واخفى الثلثة الباقية فذكر من متولدات الامر التعجيز والتهديد ومن متولدات
النهي التهديد ومن متولدات النداء الاغراء واحال ما سوى ذلك الى الاذهان السليمة والطباع
المستقيمة والتتبع لتراكيب البلغاء والنظر في كتب الاصول واشار الى كون المتولدات
بان جعل ما ذكر من النسب الى ما لم يذكر بمنزلة المصباح من الاصباح في افاضة الضوء وحال
الامر انه اذا تعذر اجراء شيء من الابواب الخمسة على معناه الحقيقي كان ذلك بمنزلة قرينة
مانعة عن ارادة الحقيقة ولزم المصير في تعيين المعنى المجازي الى قرائن اخر تختلف باختلاف الاحوال
والمقامات ثم يوجب فعل الذي سوى المصير الى ذلك المعنى المجازي فلا له احرى كالانكار
والتوبيخ على ما هو مذهبهم في التولد فالمتولدات هي محصولات المعاني المجازية وغاياتها
وقد صرح في بعض الامثلة بالمعنى المجازي مثل الا تخبث النزول استحسن الايذاء اما تنبير
لكا لذكار انظنني لا اعرفك اعرف لازم الشتم الا تكرمني امر اي لا تباع الاجلال وعدم
لا تستلزم عدم المبالاة لتمتنع حقيقة النهي بل انما يكون لامر آخر وسكت في البعض
لخفائه او لانسياق الذهن اليه ولم يتعرض هو ولا غيره للعلاقة في ذلك ومبنى الكثير
على السببية واللزوم

الباب الاول

في بيان كلمة ليت موضوعة لان يستعمل في تمني الاشياء وعند قصد ها بخلاف لفظ التمني
فانه موضوع لمفهومه المصدري ونحو ذلك مثل تمنيت واتمنى فانه للاخبار بذلك وتمن
فانه للامر به فليس شيء منها للتمني وكيف تتصور ذلك وهي اسماء او افعال وليت حرف
في اواخرها الوجه ان يكون في حيز الخبر اي الوجه في اواخرها ما سبق
من انها لامتناع حملها على معناها الحقيقي تولدا معنى التمني فلا يرد اشكالا
على قولنا ان الكلمة الموضوعة للتمني هي ليت بناء على اشكال حروف التندم والتحضيض حيث تفيد

هذا اشارة الى رد قول الموذني حيث قال ولو لا اصل التمني كان سواء الوجه ولا كان لفظ التمني وادواتها

التمني ظ معنى التندم فاجاب بان ذلك ليس بحسب الوضع بل بالتولد من هل ولو لكن بطريق اللزوم
عند التركيب مع لا وما المزيدتين بخلاف ما اذا كانتا مفردتين فان ذلك بطريق الجواب
وهذا معنى قوله مطلوبا بالتزام التركيب المنبه على التزام هل ولو معنى التمني وهو حال
ش من ضمير منهما والعائد مصرح او من ضمير مركبة والعائد محذوف اي بالتزام التركيب فيهما
وفرق آخر ان القصد من تضمينهما معنى التمني بكونه عند الافراد الى افادة معنى التمني وعند التركيب
الى ان تتولد منه في الماضي التندم على الترك وفي المستقبل التحضيض على الفعل واليه
اشار بقوله متولدا منه معنى التندم متولدا منه معنى السوال والتحضيض وانما اعتبر
توسط التمني في ذلك لكونه ادخل في المناسبة وانما قال بهذا الاخذ والتركيب لكونه اقرب
الى الضبط وانسب بقواعد الوضع وانما ذكره بلفظ كان لكونه قولا بالرأي وميلا
الى الشبه من غير دليل قاطع او ظن غالب وهم يستعملون لفظ كان في مثل هذا الموضع
كما يقولون الاشبه كذا وينبغي ان يكون كذا وفي قوله مركبة مع لا وما تسامح
لا يخفى والاحسن مركبتين مع لا وما او مركبة منهما ومن لا وما

الباب الثالث

قد عرفت ان معنى الوضع للاستفهام الوضع للاستفهام لا الوضع بانا معنى الاستفهام
حتى كانهما لفظان مترادفان كيف وبعض كلماته حرف كالهمزة وهل وبعضها اسم كالمؤولة
ومن اللغة ذهب بعضهم الى ان ايان ليس من الاسماء الاصلية للاستفهام
بل مركبة من اي وآوان والاصل اي آوان حذفت الهمزة من آوان والياء من اي
فصار ايوان فقلبت الواو ياء وادغمت فيها الياء فصار ايان والاكثرون ابوا
هذا التركيب لما فيه من كثرة التصرف مع كون الاسم غير متمكن ولم يثبت فيه التركيب
والاستقراء وقد جاء فيه كسر الهمزة فجعل المصنف مقويا لهذا المذهب لانه لا جهة
لكسر الهمزة ولم يجعل قاطعا فيه لاحتمال ان يقال كسروا الهمزة عوضا عن الياء المحذوفة
ودلالة عليه واما عدام في كلمات الاستفهام فظهر في المنقطعة سيما بعد الخبر مثل انها
لابل ام شاء للقطع بان المعنى بل امي شاء والدال على هذا سواء لا غير ومن لم يحقق
نظر الى انه عائد الى الهمزة وكثيرا ما يقول صاحب الكشاف ان معنى الهمزة التي تضمنتها

من الاستفهام والهمزة او ما او هل بعدها

ام هو الانكار او التقرير او نحو ذلك وهذا لم يذكره المصنف عند تفصيل كلمات الاستفهام
والهمزة لا تختص اي شيء من طلب حصول التصور او التصديق بل تعمهما فتطلب بها تارة
التصور وتارة التصديق وجعل النوع الاخير لان الاختصاص ملكة وعدم الاختصاص عدم ملكة
فتأخر عن الملكة ولانه يشمل القسمين بالنسبة الى ما تختص واحدا منهما الى المركب والمفرد وقدم في
في التفصيل حيث قال والهمزة والنوع الاخر نظرا الى اصالة الهمزة في باب الاستفهام وعموم
تصرفها وكثرة فائدتها واعاد التنبيه على ان مرجع طلب التصور الى تفصيل المجمل مطلقا او
بالاضافة ليتفرع عليه ان مرجع طلب التصديق ايضا الى تفصيل المجمل وانما شرط التامل لعدم ظهوره
في بادي النظر وانما يظهر بالتامل في ان السائل يعلم قطعا ان بين الطرفين نسبة اما الثبوت
او الانتفاء اجمالا وليس يطلب بالتصديق الا طلب احدهما على التعيين ولم يذكر هذا فيما سبق
بل اخره الى ههنا لانه انما ذكره جوابا عن اشكال يتوهم على طلب التصور بناء على ما قرر اولا من
ان الطلب مطلقا لا يصح من غير تصور اجمالا او تفصيلا ولم ينقل عن غير تصديق كذلك ليتوهم الاشكال
ويحتاج الى الجواب نحو لطلب التصديق قدمه في التمثيل مع تاخره عن التصور لبساطة
في جانب التصور كطرف المسند اليه وطرف المسند فان ذلك لا يكون الا بعد التصديق والاسناد
ومثل عندنا لي اما لفظا فلتحلل الفعلية ولا تعيين واما معنى فلطلب التصديق بثبوت الشيء
على ما هو مطلب هل البسيط وثبوت الشيء للشيء على ما هو مطلب هل المركب وكذا الكلام في
مثال هل وفي جعل المسند الظرف للدبس كالخابية والزق تسامح لا يخفى وانما هو في الحقيقة
الكائن في الخابية او الزق والاختصاص اي ولكون هل مقصورا على طلب التصديق
لا يصح ان يقال بام المتصلة فيقال هل عندك عمرو ام بشر لانها لتعيين احد الامرين بمنزلة اي
وذلك لا يكون الا بعد التصديق باصل الحكم والتردد في تعيين شيء وان جرا فيجب ان يكون معادلها
ام المتصلة الطالب للتصور دون هل الطالبة للتصديق لما بين حصول التصديق وطلبه من المنافاة
ويصح ان يقال بام المنقطعة فيقال هل عندك عمرو ام عندك بشر لانها اضراب عن حكم
وطلب لحكم اخر فلا تنافيها هل الطالبة للتصديق فان قلت شرط المتصلة ان
يليها احد المستويين والاخر الهمزة ففي مثل هل عندك عمرو ام بشر لا سبيل الى اتصال ام وان

وهو ان المنصور خابية الدبس طلب حصول في طلب حصول الحاصل

وان كان الواقع موقع هل هي الهمزة مثل اعندك عمرو ام بشر بل الواجب اعمرو عندك ام بشر
او اعندك عمرو ام عندك بشر والمنقطعة قد يقع بعدها المفرد اذا لم يلتبس بالمتصلة وذلك
اذا لم يكن معادل ذلك المفرد واقعا بعد الهمزة فيها مثل انها لابل ام شاء فيصح هل عندك
عمرو ام بشر على الانقطاع من غير احتياج الى اعادة الخبر اعني عندك اجيب بان ذلك
الشرط انما هو حيث يكون بعد المتصلة مفرد له معادل قبلها فيشترط ان يكون ذلك المعادل
بعد الهمزة او ما يقوم مقامها واما فيما سوى ذلك فالشرط ان يكون الواقع بعد المتصلة مفردا
وهذا موجود في هل عندك عمرو ام بشر لكن لم يصح الاتصال لدلالة هل المتصلة على حصول التصديق
وان السوال انما هو عن تعيين احد الامرين بمنزلة اي وهل لا يصلح لذلك واما المنقطعة فشرطها
عند كونها بعد الاستفهام ان يكون الواقع بعدها جملة فلذا اعاد الخبر وقبح هل رجل
اي ولاختصاص هل بطلب التصديق قبح هل رجل عرف لما سبق من ان البناء على المنكر المخصص
يكون للتخصيص والدلالة على حصول التصديق باصل الفعل وانما الكلام في الفاعل ارجل سواء ام امراة
او ارجل ام رجلان فيكون الاستفهام فيه لطلب تعيين الفاعل وهل لا يصلح لذلك وكذا قبح
هل زيدا عرفت لان تقديم المفعول للتخصيص بعد التصديق بصدور الفعل عن الفاعل والسوال
انما هو عن تعيين المفعول ولم يقبح هل زيدا عرفته بالاضمار على شريطة التفسير لانه لا يتعين
موخرا لفيد التخصيص بل يجوز ان يقدر قبل المفعول على ما هو الاصل من تقدم العامل فلا يكون للتخصيص
ولا يكون هل للتصديق غير واقع وانما لم يقبح هل رجل عرف وهل زيدا عرفت لاحتمال ان لا يكون
الكلام للتخصيص بل يجعل رجل فاعل فعل محذوف يفسره المذكور اي هل عرف رجل عرف ولا يكون
التقديم في شيء فلا يستدعي حصول التصديق بفعل الفاعل وكذا زيدا يحتمل ان يكون مفعولا
لمحذوف مقدم وان لم يكن الفعل بعده مشغولا عنه او يكون مفعولا للمذكور مقدما لكن لا للتخصيص
بل لغرض آخر لكن ذلك قليل بعيد فقبح ولم يمتنع واما نحو ارجل عرف وازيدا عرفت فلم يقبح
لان الهمزة لطلب التصور والتعيين الفاعل او المفعول بعد التصديق باصل الفعل فليس في التقديم
والهمزة ما منعه من هل والتاقع واذا استحضرت ما سبق من التفاصيل
وهو ان تقدم المسند اليه المنكر للتخصيص والمعرف المظهر لمجرد التقوى والمضمر يحتمل التخصيص

والمقوى والمفعول بالواسطة وبدونها وسائر المتعلقات من الظرف والحال ونحوها لكون
للتخصيص من غير تقييد بالغالب او مع تقييده لا يبعد بل يحق ان تهدى وسوف بالم نذكره
ههنا من نحو قال يزيد صرف وهل ربع المسجد صليت وهل يوم الجمعة سرت وهل راكبا جئت
ولم يقبح هل زيد عرفت وهل انا عرفت وانت عرفت وجه اقتضاء حصول التصديق بالفعل
لما عرفت من ان زيد عرفت لا يحتمل التقديم والتخصيص وان كنا اما عرفت وانت عرفت وسوف عرفت
لا الموضع ان يحمل على التقديم والتخصيص بل يحتملهما على السواء فلا يلزم في شيء من ذلك حصول التصديق
بالفعل وكون الطلب عائدا الى تعيين الفاعل ليقبح استعمال هل لكن هذا لا يستلزم عدم قبحها
وجه اخرى مثل كون هل في الاصل بمعنى قد فلا يفارق الفعل اذا وجد في الكلام
بخلاف ما اذا لم يجد مثل هل زيد عارف واما الهمزة فلا يقبح في شيء من الصور لصلوحها لطلب التصور
ولا بد لهل من ان تخصص الفعل بالاستقبال لا شك ان هذا ليس الا بحسب الوضع
كالسين وسوف فذكره بلفظ لا بد ليس بذلك الحسن اذ يوهم ان ذلك مبني على كونه لطلب التصديق
فان المحتاج الى الطلب انما هو الاستقبال منه دون الحال وليس كذلك اذ طلب التصديق
يصح في الكل وهذا اشعر بالهمزة ثم فرع على تخصيص المضارع بالاستقبال انه لا يصح ان يقال
هل تضرب زيدا وهو اخوك على تقدير ان يكون الضرب واقعا في الحال بقرينة الحال الحالية الواقعة
للحال لا في الاستقبال وبقرينة المقام حتى لا يصح ان يقال هل تشتم السلطان بخلاف اتضرب
زيدا وهو اخوك واتشتم السلطان فانه يصح لان الهمزة لا تخص الاستقبال بل تجري الاستفهام
عن الواقع في الاستقبال ويصلح للانكار عليه وبالجملة انه قد تم عدم الصحة مبنيا على ان الفعل
المصدر بحرف الاستقبال لا يصح عاملا في الحال فانه غلط صريح سيدخلون جهنم داخرين
ساغسل عني العار بالسيف جالبا على قضاء الله ما كان جالبا ولكون هل
يريد انه هل صفتين يستلزمان وتستدعيان ان يكون لها بالفعل مزيد اختصاص تعلق وارتباط
واستدعاء لا يكون للهمزة وان كان لها ايضا نوع اختصاص من جهة ان الاستفهام بالفعل
اولى ولا يريد بالاختصاص القصر لظهور انه ليس لها بل لهل اختصاص بالفعل بمعنى القصر عليه
فضلا عن مزيد الاختصاص والصفتان احدهما كونه لطلب التصديق الذي هو الحكم بالثبوت او الانتفاء

الاخرى

والاخرى تخصيصه بالاستقبال ما يحتمل الاستقبال كالمضارع ووجه استلزام الاولى
لهذا المعنى سواء كان الاثبات والنفي انما يتوجهان الى الصفات دون الذوات كما سيجيء ووجه استلزام
الثانية لذلك ان التخصيص بالاستقبال انما يتصور فيما يحتمل الاستقبال وهو الصفات دون
الذوات لان الذوات دوام فيما مضى وفي الحال وفي الاستقبال واما الصفات فهي التي فيها التجدد
والتغير والثبوت في زمان دون زمان ولا شك ان الوصفية بالفعل الذي هو بها الصق لكونه
موضوعا للحدث الذي هو الصفة والزمان الذي شانه التغير والتجدد المناسب للثبوت والانتفاء
والعرض للمضي والحالية والاستقبالية فقوله والاستدعائية اي استدعاء هل عطف على لكون هل
واللام متعلق باستلزم ذلك اي كونه لطلب الحكم واستدعائه التخصيص وزمانا اخر كونه والظاهر
خبر يكون وانما كان الفعل اظهر زمانية لكون الزمان ماخوذا في وضع مدلوله اعني تضمنا
غير مفارق اياه بحال بخلاف الاسم فانه ان دل على الزمان فبعرض ولا يوضع الا في بعض
المشتقات مع انه بطريق العروض لا الوضع واللزوم فان قلت تعليل الاستلزام
بالامرين لا معنى لاسناده الى الاسم للاشارة المشار اليهما فانه عنده قولك لفضله استوجب
الفضل المزيد للاكرام وهو خارج عن الانتظام واما الصواب لفضله استوجب المزيد للاكرام قلت
هو بمنزلة الاعادة للتعليل لبعد العهد وطول الفصل الا انه اعاده بطريق الاسناد اليه فليتدبر
ولذلك اي ولان لهل مزيد اختصاص بالفعل كان قوله تعالى فهل انتم شاكرون بعد قوله
وعلمناه صنعة لبوس لكم لتحصنكم من بأسكم ادل على طلب الشكر من قولنا فهل تشكرون وفهل
انتم تشكرون لان كلا منهما يفيد التجدد دون الثبات والاستمرار على ان في الثاني زيادة تاكيد
وجهة تقوى الحكم بتكرر الاسناد وان جعل هل انتم مبتدأ خبره تشكرون ووجه التكرر ان جعل انتم
فاعل فعل محذوف يفسره تشكرون فيكون الكلام فعلية وكان هذا مستوى الكثار وعليه التعويل
وكذا من قولنا افانتم شاكرون بالجملة الاسمية مع الهمزة وان كان دالا على الثبوت كما في فهل انتم
شاكرون دون التجدد كما في فهل تشكرون او فهل انتم تشكرون وذلك لما ثبت من ان
هل اشد اختصاصا وارتباطا بالفعل من الهمزة فيكون ادعى للفعل من الهمزة فيكون
ترك الفعل معه ادل على كمال العناية بثبوت ذلك الفعل حيث نزل اجله ما هو عنده الذات

بخلاف تركه مع الهمزة فانه ليس بمنزلة ترك مقتضى الذات فلا يدل على كمال العناية بالمعدول اليه
في تلك الغاية وقوله طلب التصديق اي طلب حصوله في الخارج كما هو شأن الاول كسبق الاستفهام الحقيقة
في خوعلام الغيوب لا يحسن هل زيد منطلق الا من البليغ لانه الذي يورد الكلمة في العدول
من الفعل الى الاسم وان الاصل اللائق بهل هو الفعل ما لم يعرض داع قوي الى الاسم كما ان الفعل
للمفعول واسناده الى المفعول ثم رفع الفاعل بفعل محذوف واقع جواب سؤال عن الفاعل كما في
ليبك يزيد ضارع لا يحسن الا ممن يعرف النكتة في ذلك على ما مر في موضعه بخلاف ازيد منطلق فانه لو صدر
عن غير البليغ لا نقص حسنه ذلك النقصان لان استدعاء الهمزة للفعل ليس بذلك القوي
فكانه لا عدول في ذكر الاسمية معها بل هو قريب من الجري على الاصل فيما يقتضي كمال الخلاف ابراد
غير البليغ الاسم مع الهمزة اهون منه في ايراده مع هل وقد ايما الى ان الاولى مع الهمزة ايضا هو الفعل
فان قيل هب ان العدول الى الاسمية فيما اذا قصد بالاستفهام السؤال والطلب لتكون
للدلالة على كمال العناية بحصول الفعل وفيما اذا قصد الانكار لزيادة التقريع والتوبيخ بان ما كان
ينبغي ان يقع على سبيل الحدوث والتجدد قد وقع على سبيل الثبوت والاستمرار فما وجهه اذا كان
الاستفهام على حقيقته مثل هل زيد منطلق في النوع الاول من انواع الثلثة
لكلمات الاستفهام وهو الذي يختص بطلب حصول التصور فيه بيانه بقوله ما لطلب حصول التصور حذف
واحتصاد اي ما يختص بطلب حصول التصور وجمع الضمير العائد الى المذكورات ثانيا فقال الآتي
لكونها كلمات وافرده اخرى فقال المختص تطبيقا لكونها جماعة وضمير يستوجب للكلام
والعائد الى الموصول محذوف اي تطبق الكلمات في الكلام على ما يستوجب الكلام ويقتضيه
بالنظر الى الحال اي على مقتضى الحال وهي على عكس الهمزة وكذلك يقول الكلام
يشير الى ان ما التي لطلب الكيفية وان جعلوها قسيما على حدة فهي داخلة تحت السؤال عن الجنس
ما هي اذا قلت ما الانسان فكانك قلت اي جنس من اجناس الموجودات او الحقائق
او الاجسام او الحيوانات هو وكذا التي لطلب شرح الاسم ما هي اذا قلت ما العنقاء
فكانك تقول ما معنى هذا اللفظ اي جنس من اجناس المعاني معناه وانما لم يجعلها قسما
قسما على حدة واما التي لطلب الوصف فانها ايضا لغة وكثر استعمالها في الكلام كقوله عليه السلام

سبروا

سبروا فقد سبق المفردون قيل وما المفردون يا رسول الله فقال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات
اجاب عن الوصف اي عن سؤال الوصف للتنبيه على النظر المؤدي الى ان حقيقته
تعالى منافية لحقايق الممكنات لانه وصفه بكونه رب السموات والارض وما بينهما والربوبية المطلقة
تقتضي الاستغناء عن الغير بالكلية اذ لو احتاج لكان له رب آخر لاحتياجه اليه ولم يكن ربا
على الاطلاق والمستغني عن الكل لا يكون ممكنا والا لكان محتاجا الى الرب فوجود الخبر واذا
لم يكن ممكنا لم يمكن تعريفه بالذاتيات لامتناع تركيبه بل بالخواص والاوصاف استهزأ
بموسى بقوله ان رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون وجننه بقوله لمجنون والمسلك الخفاء والجواب الكريم
مجاز وهو وصف للشيء بوصف صاحبه لكون رب العالمين غير مشترك اما لانه وان ادعى
الربوبية لم يشرك نفسه في ربوبية الله واما بناء على زعم الخصم وعلى تقدير التسليم العقلي غاية الظلم
والاستكبار التسويل الرين ونفخ الشيطان في خيشومه وسواقي الانفس الباطل
الى دعاوه وتصوير في خيال التسليم اولئك الطغام من قوم فرعون له او لفرعون اياهم اي
الربوبية وادعائهم الغير لاولئك الطغام نظرا الى المعنى الحقيقي لكونهم من ذوي العقول الا ان
اي عن السحرة الى ان اوردوا عقيب قولهم امنا برب العالمين قولهم رب موسى وهرون نفيا
لان يتوهم احد انهم يعنون برب العالمين فرعون وان كان عطف على ان كان في قوله
ويحتمل ان يكون فرعون الطاغية بالتخفيف العظيم وضمير جواره وحاضريه ووجهه لفرعون وضمير
بدله لموسى ثم سوغ وقوع البدل من المسؤول لا الحال لكونه معرفة لانه وان جعل صفة شبيهة
البديل فاضافته ليست الى الفاعل بل الحسن للمفعول منصوب معطوف على تجري وضمير
المستكن عائد الى فرعون والبارز الى جواب موسى اي يجعل فرعون جواب موسى اذا جرى
على نحو حاضريه مخلصا له عن طعن الطاعنين وقيل بالعكس اي يجعل موسى فرعون المخلص والمنتهى
لجوابه فيقول ان رب العالمين هو فرعون لجهله اي جهل فرعون متعلق بطاعية واذ كان متعلق
بجهل والمعنى ان ذلك اول احتجاجه بموسى بعدما غاب عنه موسى وهرب حين قتل الواحد
من قومه وضمير فيه لذلك المقام والمرفوع في لم يكنه للمخلص والمنصوب لجوابه على نحو الحاضرين
او للجري للجواب على نحوهم وقيل هو ايضا للمخلص له لكن المخلص المخلص وقيل لفرعون اي لم يكن

المخلص فرعون كما كان في طاعته نفهق وكلامه توسع وتقطع اي تحمق والفهق الامتلا كأنه
ملأنه فيه واللام في المحبوس للعهد اي لاحلك ولحدا مروف حالهم في سجنه وكان يطرحهم
لا يرى فيها نور ولا يسمع فيها صوت الى ان يموتوا وامام فللسؤال عن الجنس
من ذوي العلم وجوابه من زيد ذكرا وصافه له بقيد تخصيصه في الخارج لا ملك وبشر او جني
اعطى كل شيء خلقه اي اعطى كل نوع من الانواع صورته وشكله الذي يطابق كماله
الممكن ويجوز ان يجعل خلقه مفعولا اول بمعنى اعطى خليقته كل شيء مما يحتاج اليه ويرتفقون به
قدم المفعول الثاني لانه المقصود ثم هدى ثم عرفه كيف يرتفق بما اعطي وكيف يتوصل الى بقائه
وكماله بقر اي تنبيه الصانع بايجاده لما اوجده وتقديره لما اوجد على الوجه الذي
قدروا تبعه عطف على سلكت وضمير فيه للسلوك او للطريق والخريت الدليل الماهر اي الحاذق
زكل جواب اذا وضمير كونه لذلك الصانع الموصوف ووجه لزوم الاعتراف عما ذكران سلوك
طريق النظر والاستدلال دون تقليد اهل الضلال واتباع العقل دون الهوى يفضي
الى العلم بكون الصانع قديما موصوفا بصفات الكمال منزها عن شوائب النقص والامكان
واحدا في ذاته كاملا في صفاته فالمفروض بكون العبادة حقا له لا لغيره احد المتشاركين
اعتبارا بالاقل والمراد احد المتشاركين والمتشاركات في امر مفهوما اضيف اليه اي
ووصف بانه تمام المشاركين لزيادة الايضاح والبيان والا فالامر الذي شاركه فيه شيئان
لا يكون الا تمامها مطلقا اي وذلك كالعقوبة في اي الثياب والخطاب في ايكم والفريقين اي
الفريقين فلا فصل لا شبهة في ان المسؤول عنه بمن غير المسؤول عنه بأي وورد ذكر المصنف ان معنى
من جبريل البشر هو ام ملك ام جني ومعنى ايكم ابشر ام ملك ام جني قلنا ذلك ليس
من جهة ان المسؤول عنه فيهما واحد بل من جهة ان كلا من البشر والملك والجني جنس
من ذي العلم ولذا ذكر في اي من جهة اختصاصه بهذه الاجناس هو الذي يميز احد المشاركين
في الخطاب والحضور ولذا عرف والحاصل ان الاعتبار هنا بالمفهومات وهنا بالذوات
فكم قلت اعشرون ام ثلاثون اشارة الى ان مميز كم الاستفهامية يكون منصوبا
مفردا اعتبارا باوسط احوال العدد فان مميز ما دون الى العشرة مجرور مجموع وعشرين الى التسعين

منصوب مفرد وما بعد ذلك مجرور مفرد ونقول كم درهمك بمعنى ان مميز كم كثيرا ما يحذف
بقرينة الكلام ويكون من اجناس الاشياء او المقادير او الازمنة او الامكنة او المراد او غير ذلك
مما يدخل تحت العدد باعتبار كونه اجزاء مما ذكر في الكلام او جزئيات له قال قائل منهم
كم لبثتم في قصة اصحاب الكهف بعد قوله فضربنا على آذانهم في الكهف سنين عددا ثم بعثناهم
وقوله كم لبثتم في الارض عدد سنين حكاية سؤال الموضوع حق اهل النار بعد قوله ومن خفت
موازينه فاولئك الذين خسروا انفسهم في جهنم خالدون وقال ابهام الكهف فان الاية في مصاحف
الكوفة قال كم لبثتم والضمير له او للمأمور بسؤالهم والملائكة وفي مصاحف اهل الحرمين والشام
قل كم لبثتم والخطاب للملك او لبعض رؤساء اهل النار وعدد سنين مميز كم وقوله تعالى
سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية سؤال تقريع والاستفهام استفهام تقرير ومن آية مميز كم
زيادة من ها هنا اذا فصلوا بينه وبين مميزه بفعل متعد وجب زيادة من فيه لئلا يلتبس
بالمفعول ولم يسمع زيادة من غيرها يكون كذلك فمن روى نصب المرأى عمة
يكون كم استفهامية في موقع المبتدا والخبر قد حلبت وفدعاء صفة عمة اخالة رجل
اي معوج الرسغ من اليد او الرجل فيكون منقلب الكف او القدم وامرأة فدعاء والعشار بكسر العين
جمع عشراء وهي الناقة التي اتت عليها من يوم ارسل فيها الفحل عشرة اشهر وما على رواية
وكم خبرية اي كثيرا من العمات وعلى رفعها فيحتمل الاستفهامية والخبرية اي كم مرة او مرات
فاكون في موقع الظرف او كم حلبة او حلبات فيكون في موضع المصدر وعمة مبتدا لكونها مخصصة
بالوصف اعني لك والظرف او المصدر قد تقدم على الخبر او المبتدا جميعا ومثل هذا
لا يعد من الفصل بين العامل والمعمول الاجنبي كما تقول عمرا او يوم الجمعة او ضربا شديدا
زيد ضرب او زيد ضارب واما كيف فللسؤال عن الحال اي عن كيفية الشيء وصفته التي
يكون هو عليها سواء كان في موقع الخبر مثل كيف زيد او الحال مثل كيف جئت اي اراكبا ام ماشيا
وكيف ما كان فهو ظرف بمعنى في اي حال وعلى اي صفة والنحي الخزين نحي ما كسر حزن
كالفرح من فرح واما وبل النحي من الكلي ضعف والمجال الفرح فانوا حرثكم
انى شئتم اي كيف شئتم وعلى اي وضع اردتم والاستلقاء وغيره بعد ان يكون المأتي

موضع الحرث وهو القبل دون الدبر وتفسيره بای جهة شئتم ردا لما كانت اليهود
يزعمون ان من جامع امراته من دبرها في قبلها كان ولدها احول مثل لهذا الاستعمال الثاني
اعني من اين وفيه خلاف فان انى ح بمعنى من اين او بمعنى اين و من محذوف وان عبارة يستعمل
بمعنى من اين ليصح على القولين وقوله هذا مبتدا خبره احد الظرفين المتقدمين اعني انى او كيف
والاخر متعلق به وقول الكفار ايان يوم الدين استهزاء بالمسلمين وباعتقادهم البعث
والمعنى ايان وقوع يوم الدين لان الظرف لا يقع خبرا الا عن الحدث واعلم ان
هذه الكلمات يعني الاسماء الموضوعة للاستفهام قد يتولد منها معان غير الاستفهام
امثال ما سبق في حرفي الاستفهام وهما هل والهمزة وذلك حيث يدل القرينة على ان ليس القصد
الى حقيقة الاستفهام مع ان هذا المعنى هو المناسب للمقام فاني لا ادري الهدهد
قد يقال انه لا مانع من حمله على حقيقة الاستفهام بمعنى اي امر وقع لي وتلبست في حال عدم رويته
الهدهد امانع وحايل ام هو غايب وعليه اي على معنى الانكار والتعجب والتوبيخ
ورد قوله تعالى كيف تكفرون بالله الآية بمعنى التعجب متعلق بقوله او حال من مقوله خصه بالذكر لكونه
اعم ولكونه احوج الى الذكر عند ظهور استحالته على الله تعالى وانما المراد حاله شبيهة
بالتعجب او حصته على فرض الكلام ممن يصح منه التعجب كما في كثير من القرآن المقول على السنة العباد
وصح التعجب في آخر الكلام لكونه من نوع التعجب وحاصل كلامه ان مثل هذا الكلام وان فرض
كونه صادرا من البشر فمعلوم انه ليس المقصد الاستفهام عن الاحوال كيف وقد تعين الحال وهو حال العلم
بالاطوار المختلفة المذكورة وبالنظر الى الظاهر ليس استفهاما عن جميع الاحوال على ما هو مدلول
كيف بل على انه نوع اختصاص بالكفر وهو العلم والجهل كما اذا قلت كيف جئت كان سؤالا
عن التعلق بالمجي من المشي والركوب لا الطول والقصر والسواد والبياض ثم اذا قيد بقوله
وكنتم امواتا الى آخره بمعنى وانتم عالمون بذلك ابقى حال الجهل ايضا وصار المعنى في اي حال
تكفرون حال العلم بالصارف القوي العاقل عن الكفر فلم يبق الا ان يكون للانكار بمعنى
ان لا يكون الكفر وللتعجب بمعنى ان كل عاقل ناظر في هذه القضية يتعجب منها وللتعجب بمعنى اسمعوا
ايها السامعون وانظروا ايها الناظرون وتعجبوا من كفرهم اي كل مع هذا الصارف القوي

وللتوبيخ بمعنى اليس لكم حياء ايها الكفرة من ارتكاب هذا الامر الشنيع القبيح في نفسه
المقرون بصارف قوي من ارتكابه وما ذكره حاصل قول الكشاف تركنا ما فيه من التطويل
وان اشتمل على زيادة تفصيل والظرف اعني في حين متعلق بمعنى النفي لا بد وانما في
جواب اذا قيل اي بادي السوال اللهم لو كان للكافرين على احدى الحالين لامن الجحود وصبر الكفر
جوابا فانه والظرف عابد الى قصيد قيد وضمير وجوده وبعدم للكفر عن سواء وعن اجرائه
مجرى الاسماء دون الظروف حال تنزيل المخاطب اي انه متعلق بقال والانكار
هنا بمعنى النفي اي لا يفيد لك وقوله لكونه اي لكون هذا الكلام اي على كان التوبيخ والتقريع
لكونه سوالا عن معنى كونه منبثا ان هو بمعنى انه ليس لان مكانه ليس تؤفكون تمنعون وتصرفون
من افكه يا فكه وقد عرفت مما ذكرنا من اول الباب الى هنا طريق استعمال كلمات
الاستفهام في معانيها والصرف بمعونة القرائن عن معانيها والحمل على ما يناسب المقام
من المتولدات وقد يفسر الطريق بحملها على غير معانيها بمعونة قرائن الاحوال ويا باه قوله واذا
سلكتها اي الطريق التي عرفتها فاسلكها وكمال البسط لما عرفته وفهمته انه لا يختص الصرف
ومعانيها وان كان في ذلك الله وهو هذا فيما ابين المقام واسبق الافهام
وقوعا او عدم وقوع تمييز من حال نفس الفعل فلا تقول انت حال كونك سائلا عن الضرب هل وقع
ام لا ازيدا لان التقديم يستدعي العلم بوقوع الضرب من المخاطب والسوال عن الوقوع
يستدعي الشك فيه فتناقض وكذا انت ضربت زيدا اذا قصد به ان المسند اليه كما في الاصل
موجب التقديم للاختصاص يستدعي العلم بوقوع الضرب على زيد فجعل سوالا عن وقوع الضرب
تناقض بخلاف ما اذا لم ينو التقديم وجعلت انت من اول الامر مبتدا وحملت الكلام على التقوي
دون التخصيص فانه جوز ولم يعتبر هذا الشرط في المفعول وان كان يحتمل ان يكون التقديم
لا للحصر والاختصاص لانه قليل جدا لم يعتبره المصنف اصلا بخلاف المسند اليه فان كونه مبتدا
من اول الامر غير مفيد للتخصيص مساو لاعتبار التقديم بل ربما يكون ارجح لكونه الاصل وكذا لا تضرب
ان يقول ازيدا ضربت ام لا والا انت ضربت زيدا ام لا سواء جعلت ام لا بمعنى ام لم تضرب
احدا ولم تضرب احدا ومعنى لم تضرب زيدا ولم تضرب انت لان ام سوال عن تعيين احد المتساويين

واما عالمين منصوب بدل من خبر ان لكونوا اعني على احدى الحالين صح

والمفسر العلامة الشيرازي

فاذا وليها نفي الفعل كان مقابلها اثبات الفعل لعدم ما كان لخصوص المفعولية او الفاعلية
على ما يعطيه التقديم وانما قال لم نجز دون لم نحز لانه يحتمل احتمالا بعيدا ان يقال معناه
ام لا زيدا ضربت بل عمرا وام لا انت ضربت بل غيرك فيكون التردد في التعيين لكنه بعيد عن
الفهم بخلاف الاستقبال   وان اردت بالاستفهام التقرير لما ذكر في حقيقة الاستفهام
السؤال عن الفعل وعن الفاعل وعن المفعول والفرق بينهما في صورة التركيب وما يصح وما لا يصح
جار في اجزاء ذلك فيما هو بمنزلة الاصل من فروع الاستفهام وكالحقيقة لكثرة الاستعمال
وهما التقرير والانكار والتقرير عندهم يقال بمعنى التحقيق والتثبيت وبمعنى الحمل على الاقرار والالجاء
اليه وهذا هو الشائع فيما بينهم والاول هو المراد ههنا بدليل قوله حال التقرير بالفعل دون ان يقول
التقرير بالفعل وامر بقياس التقرير على مثال الاثبات ونسج الانكار على منوال النفي بقوله فاحفظ
امر بحذو التقرير بالفعل عند ما يجيء للتقرير بمعنى القياس فاورد لتقرير الفعل مثالين تنبيها
على جريانه في الماضي والمضارع ولانكار الفعل مثالين احدهما ظاهر صريح وهو اضربت زيدا
والآخر خفي مشكل وهو ازيدا ضربت ام عمرا لمن يردد الضرب بينهما ويدعي انه ضرب احدهما فانك
اذا انكرت ما اعتقده المخاطب محلا للفعل لزم انكار الفعل ضرورة ان الفعل لا يوجد بدون
محل وباقي المحال منتفية في اعتقاد المخاطب فاذا نفيت هذا المحل ايضا كان ذلك نفيا للازم وهو دليل
على نفي الملزوم وبرهان عليه ونظيره والتنزيل قل آلذكرين حرم ام الانثيين لو وجد التحريم
لكان اما هذا واما ذاك وكلاهما منتف والمعنى انكار ان يحرم الله من جنس الغنم ضأنها
ومعزها شيئا من نوعي ذكورها واناثها ولا مما تحمل اناث الجنسين وكذا في جنس الابل والبقر
وذلك انهم كانوا يحرمون ذكور الانعام تارة واناثها تارة واولادها كيفما كانت ذكورا
او اناثا او مختلطة اخرى وكانوا يقولون قد حرمها الله واورد مثال تقرير الفاعل
قوله تعالى أانت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم وقد يرد بان ليس ههنا ان التقرير فيه بمعنى الحمل
على الاقرار وقال لم يقولوا ذلك له عليه السلام وهم يريدون ان يقر بان كسر الاصنام
قد كان ولكن ان يقر بانه منه كان كيف وقد اشاروا الى الفعل في قولهم أانت فعلت
هذا بآلهتنا وقال بل فعله كبيرهم ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت او لم افعل

وما يقع

هذا اعتراض على صاحب الايضاح

وما يقع في بعض النسخ من التمثيل بقوله تعالى أانت قلت للناس اتخذوني وامي الهين من دون الله
يقوي هذا الظهور ان التقرير فيه بمعنى الحمل على الاقرار لا بمعنى التثبيت فان قيل لا دلالة في الكلام السابق
على انهم كانوا عالمين بان ابراهيم عليه السلام هو الذي كسر الاصنام حتى يحمل الهمزة على التقرير دون
حقيقة الاستفهام قلنا يدل عليه انه خاطبهم بقوله تالله لاكيدن اصنامكم بعد ان تولوا
مدبرين وانه لما فعل وقيل من فعل هذا بآلهتنا انه لمن الظالمين قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم
وظاهره الاستدلال من ذمه للاصنام على انه الكاسر لها وذكر في تفسير قوله تعالى فراغ عليهم
ضربا باليمين فاقبلوا اليه يزفون ان البعض منهم قد شاهدوا انه يكسر الاصنام فاقبلوا اليه
يسرعون ليكفوه   والانكار اغير الله اتخذ وليا اغير الله تدعون بتقديم المفعول وايلائه الهمزة
ظاهر فيهما والمعنى على انكار ان يتخذ غير الله وليا لا على انكار اتخاذ الولي وكذا المعنى انخصون
آلهتكم بالدعوة اذا اصابكم حرام لا بل تخصون الله بالدعاء دون آلهتكم فيكشف ما تدعون اليه ان شاء
واما في قوله تعالى ابشرا منا واحدا نتبعه فتقديم المفعول ليس بظاهر لانه من باب الاضمار على
التفسير فيحتمل ان يقدر الفعل المحذوف مقدما على المفعول وان يقدر مؤخرا عنه ولهذا قال
ومنه ايضا ولم ينظمه في سلك الآيتين المذكورتين ووجهه ان سياق الكلام يدل على انهم لم ينكروا
مطلق الاتباع وانما انكروا ان يتبعوا بشرا مثلهم في الجنس وطلبوا ان يكونوا من جنس آخر وهم الملائكة
وقالوا منا لانه اذا كان منهم كانت المماثلة اقوى وقالوا واحدا انكارا لان تتبع الامة رجلا
واحدا او ارادوا واحدا من افنائهم ليس باشرفهم وافضلهم فوجب ان يقدر الفعل بعد المنصوب
ليكون ما يلي الهمزة هو المفعول فيعود الانكار الى كونه المفعول لا الى الفعل نفسه
قد ذكرنا انه لم يكن الانكار في الامثلة التي جعلها للانكار بمعنى واحد بل في البعض بمعنى ما كان ينبغي
ان يقع ما وقع في الماضي او لا ينبغي ان يقع ما يقع في المستقبل وفي البعض بمعنى لم يكن ذلك
في الماضي او لا يكون ذلك في الحال او الاستقبال حاول التنبيه عليه وعلى ما بينهما من التفاوت
فمعنى اعصيت لم عصيت وما كان ينبغي ان يكون العصيان الذي كان ومعنى انعصي لم نعصي
ولا ينبغي ان يكون مثل العصيان ومعنى افاصفاكم ربكم بالبنين واصطفى البنات على البنين
لم يقع ذلك الاصفاء والاصطفاء وذلك انهم قالوا الملائكة بنات الله

وقال الخصم ربكم على وجه الخلوص والصفاء بافضل الاولاد وهم البنون واخذ لنفسه دونهم
وهي البنات لم يكن ذلك ولم يصطف البنات ولا ينبغي له ذلك ومعنى الم يكونوا اكرهكم
على قبول البينة ولا نقسركم على الاهتداء بها وانتم كارهونها ولا تختارونها فجمع بضميري المفعولين
متصلين وفي مثله يجوز انفصال الثاني مثل الزمكم اياها   وايا كان يزال قد سبق
في بحث تقديم المسند ان مثل انا عرفت وانت عرفت وهو عرف يكون تارة للتقوى بان يعتبر
الضمير من اول الامر مبتداء وتارة للتخصيص بان يعتبر في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنوي
وقدم للاختصاص وان المظهر المعرف مثل زيد عرف للتقوى لا غير والمنكر مثل رجل عرف للتخصيص
لا غير فاشار ههنا الى انه ينبغي ان يكون حاضرا لديك عند ادخال الهمزة للاستفهام او التقرير
او للانكار حتى تحمل كلا من التراكيب على ما يليق به من التقوى او التخصيص قطعا او احتمالا
فمثل ارجل ضرب على انكار كونه الفاعل لا على انكار الفعل البتة وانت ضربت على انكار
فاعلية زيد وما نحن على انكار الفعل بحسب قرينة المقام وازيد ضرب على انكار الفعل النسبي
دون انكار الفاعلية وتسليم الفعل لما سبق ان المظهر المعرف يحمل على الابتداء البتة دون
التقديم ثم ههنا يعترض على قوله ولا يحتمل نحو قوله تعالى آالله اذن لكم على التقديم بناء على ان
ليس القصد الى التخصيص وارادة ان الاذن ينكر من الله لا من غيره ولكن يحمله على ان الله مبتدا
واول الامر والمراد تقوية حكم الانكار فلذلك يعترض ان مثله يحتمل التقديم والقصد الى التخصيص اذا
كان مناسبا للمقام وقد سبق ان ليس كذلك والجواب   ان المذكور فيما سبق
هو ان زيد عرف ورجل عرف ليسا مثل سعرف في احتمال الاعتبارين على السواء بل
حق المعرف حمله على وجه تقوى الحكم وحق المنكر حمله على وجه التخصيص وانه ليس لقولنا زيد عرف غير
احتمال الابتداء اللهم الا بذلك الوجه البعيد وسوان يقدر كونه في الاصل مؤخرا على انه بدل
كما في واسروا النجوى الذين ظلموا قدم للتخصيص فلا يترك عند المعرف لكونه على شرط المبتدا
فذكر ههنا ان كل الاحتمال لا نزلت في الآية لمانع آخر هو عدم مناسبة المقام او يقول
مراده ان على تقدير صحة اعتبار التقديم وافادة الاختصاص في المظهر المعرف ايضا على ما يراه
الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف على ما صرح به في مواضع مثل اسبيل الله في هذه الآية

لان المعنى

لان المعنى على نفي الاذن من الله تعالى لا على تسليم ثبوت الاذن وانكار ان يكون الفاعل
هو الله تعالى فتعين حمله على الابتداء وافادة التقوى على ان فيها ايضا يكون ذلك راجعا على
صاحب الكشاف حيث عد الآية من قبيل اغير الله اتخذ وليا في كون الانكار راجعا الى الجملة
الجزء لا الى الفعل   مراده انه تقوية حكم الانكار حال من ضمير الجملة والضمير في قوله وفيه
اشارة الى ان حرف الانكار اذا دخل على كلام يفيد التقوى كان لتاكيد الانكار لا انكار
التاكيد كما انه اذا دخل على ما يفيد الاختصاص مثل اغير الله اتخذ وليا كان لاختصاص النفي
لا نفي الاختصاص كالنفي بعينه على ما سبق من ان مثل ما انا مؤمن لتاكيد النفي وما انا قلت
وما زيدا ضربت لاختصاص النفي فقول المصنف الايوردي   لا انت تمنعنا يا بحر بعدهم
ولا لنا باجي عيش كما كانا   لما لم يناسب الاختصاص كان لتاكيد النفي فاقلت
هذا مستقيم في مثل التقرير والانكار مما وجه في حقيقة الاستفهام كما اذا قيل انت ضربت زيدا
وانت قام عند نية الابتداء دون التقديم ما وجه كثرة التاكيد بحرف الاستفهام مثل
أنك لانت يوسف قلت   هو جار على الاصل فكم من استفهام عائد الى التحقيق
والتاكيد حتى ان اصل الحكم كان معلوما وانما السؤال عن تاكده وتقرره فمن الغاية التاكد والتقرير
وانظر في هذا السلك سلك قوله تعالى آالله اذن لكم في الحمل على الابتداء والتقوى
دون التقديم للاختصاص قبل المصنف في الايات الثلث واشباهها الى ان الانكار على اصل الحكم
دون فاعليه الفاعل مع تقرر الحكم من فاعل اذ يكون التقديم للاختصاص على ما ذهب اليه الكرون
وهذا كما ذكره للايات ان قوله تعالى لا يخلقون شيئا وهم يخلقون وسوق الى الصالحين
فهم يوزعون وهم قد صرح بانه للتقوى دون التخصيص وهذا ظاهر في افانت تكره الناس
افانت تسمع الصم اذ المعنى على انكار صدور الفعل عن المخاطب لا على انكار ان يكون هو الفاعل
وان الفعل مقرر وفاعله غيرك واما اهم يقسمون فالظاهر اعتبار التقديم وقصد التخصيص
ردا لاعتراضهم وتحكمهم بقولهم لولا انزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم وان يكونوا
هم المدبرين لامر النبوة والمتولين لقسمة رحمة الله وهذا عقب بقوله نحن قسمنا والحق
والحق ان امثال هذا مفوضة الى قرينة الحال واقتضاء المقام وهي يختلف باختلاف الطباع

اذ ليس المراد تخصيص انكار الاكراه على الايمان بالمخاطب وهو الرسول دون غيره لان الاكراه لا يفيد بعموم الرسول وغيره

والمفهام ثم ادعى احد الطرفين بمقتضى ذوقه وموجب فهمه فليس بحجة على من ادعى الطرف
الآخر كذلك ولا منع احدهما على الآخر بضاير ما لم يظهر جهة امتناع هنالك واما مجرد انا
لا نم ان المعنى على هذا ولم لا يجوز ان يكون على ذاك مثل ان يقال لا نم ان الآيات الكلية على التقوى
دون الاختصاص او بالعكس فخارج عن قانون هذا النوع كما صح في البرهانيات
واذا عرفت ان هذه الكلمات للاستفهام فقد وعد في بحث تقدم المسند انه تقرر في قانون
الطلب وحضر الاستفهام صدر الكلام فهذا تقريره وحاصله انه طلب والطلب لا يكون
الا لما به فرط اهتمام وكل ما به فرط اهتمام يجب تقديمه في الكلام ولا يرد عليه ان الاخبار
ايضا لا يكون الا بما به فرط اهتمام لان الانسان كثيرا ما يخبر عما لا يعنيه لكن يرد ان كلا من
الامر والنهي طلب وتقديم معمولاته عليه جايز مثل زيدا اضرب وعمرا لا تضرب لا يقال
النهي طلب الانتفاء وهو دليل عدم الاهتمام لانا نقول فيكون اهتمام بالانتفاء
والترك وكف النفس عن المطلوب ويمكن ان يقال المراد انه طلب للحصول في الذهن واشتغال
امر فيه اجمالي وخلاصة حقيقته و للانتقاش بصورته وهذا لا يكون الا لما به غاية الاهتمام
بخلاف طلب الحصول في الخارج فانه قد لا يكون بهذه المثابة لا يقال المطلوب
لزوم تقديم الطلب بل ما به الطلب كادوات الاستفهام واللازم من الدليل لزوم تقديم
المطلوب لانا نقول المطلوب بالطلب والطلب بالاداة وبهذا تم المطلوب
فقوله لا تجعلك امر غايته من التعجب فاعله لزوم كلمات وهو مصدر مضاف الى الفاعل ومفعوله
صدر الكلام فان قيل ليس الاستفهام لازم صدر الكلام بل ملزومه فالوجه ان يروى
صدر الكلام بالرفع ويجعل المصدر مضافا الى المفعول قلنا اراد باللزوم اللصوق
وعدم المفارقة بمعنى انها لا توجد بدون صدر الكلام وقد يقال في صدارة الاستفهام انه
نوع من الكلام وكل ما هو نوع من الكلام فله صدر الكلام ليعلم اول الامر انه ذلك النوع ورد
بانه ما من كلام الا وهو نوع من الكلام ووجوب التقديم عطف على لزوم وخص كيف
واين ومتى بالذكر مع دخولها فيما سبق من كلمات الاستفهام لانها ظروف اي على اي حال
وفي اي مكان وفي اي زمان ولا محالة لها متعلق كساير الظروف مثل حصل ويحصل فربما

موضع

يتوهم ان وجوب تقديم هذه الكلمات انما يكون بالنسبة الى متعلقاتها حتى يكون التقدير كيف حصل
لا حصل كيف ولا يجب التقديم على المبتدا الذي وقعت هذه الكلمات خبرا له فازال هذا الوهم
وصرح بوجوب تقديمها على المبتدا . لما انها في الظاهر الفاظ مفردة في الاخبار للمبتدا
وسكت عن اين وايان لانها في معناهما وحكمهما حكمهما واما ما في الاسما . مثل ما ومن واي
وكم فمفردات محضة علم وجوب تقديمها من لزوم كلمات الاستفهام صدر الكلام من غير اشتباه
واحتياج الى تنبيه لانها اعم من حروف الاستفهام وما تضمن معناها كاسماء الاستفهام سواء
في ذلك كونها مبتدا آت مثل ما عندك ومن في الدار وايهم ياتيني وكم درهما في الكيس او اخبارا
مثل ما هذا ومن ابوك واي رجل اخوك وكم درهما مالك فيمن يجعلها عند كون المرفوع بعدها
معرفة اخبارا او مفاعيل مثل ما تصنع ومن تضرب وايهم تكرم وكم تاخذ ومثل عم تسال وبمن
ومن شق الانسان ومع ايهما مررت وعلى كم تصول وعلى هذا القياس فان قيل
الاستفهام بطل صدارتها بدخول الجار عليها قلنا لا اذ المعنى الذي له الصدارة تقدم قبل
الجار اي اعن هذا تسال ام ذاك وقس عليه وكذا اذا اضيف اليها اسم مثل غلام من ضربت
وذلك لشدة الاتصال بين الجار والمجرور واما ما يروى في كلام بعض الثقات من نحو يكون
ماذا وتصنع ماذا وفعل ماذا فالوجه ان يكون ماذا استفهاما مجرورا ومدلولا عليه بما تقدم
اي ماذا يكون على طريق التفسير بعد الابهام

الباب الثالث

في الامر قد سبق ان الامر طلب مخصوص معلوم لمن لم يمارس الحدود وطرق الاكتساب فيكون
ضروريا فالآن يذكر انه ما يستعمل لتاديته هذا المعنى في لغة العرب اي شيء هو وان لفظ
امر للتي بمعنى وضع وان الالفاظ المستعملة في الامر حقيقة في طلبه استعلاء فقط
وانها للايجاب والوجوب فقد يلزمه وقد لا يلزمه وان ما سوى ذلك يتولد منها بمعونة القراين
فقوله سبق الكلام في ضبط الصيغ في علم الصرف اشارة الى ما قال فيه اعلم ان طريق اشتقاق
الامر ان تحذف من المضارع الزائد في اوله وتبتدئ بالثاني ان كان متحركا والا فان كنت
في باب الافعال رددت الهمزة الساقطة والا اجتلبت همزة وصل مضمومة في باب يفعل مضموم العين
مكسورة فيما عداه ثم تحذف الآخر ان كان معتلا او تسكنه ان لم يكن والا مشددا

وتحركه في المنسد باي حركة شئت اذا كان ما قبله مضموما والا فيختار الضم وقوله وعده اسما
ذكرت في علم النحو اشارة الى ما عد في اسماء الافعال من نحو رويد وهلم وهات وذونك وعندك
وحذرك وحيهل وبله وعليك الامر وبه وصه ومه وهيت وهلم وهلا وهيك وهنا وقدك
وقطك واليك وامين وما كان على فعال امرا نحو حذار ونزال وتراك وكانه مال الى
مذهب غير سيبويه والا فهو عنده من الصيغ المضبوطة لكونه عنده قياسا في جميع الثلاثيات
المجردة وقوله الامر اى لفظ ام ر في لغة العرب عبارة عن استعمال الفعل المقرون باللام
الجازمة والصيغ المخصوصة والاسماء المعدودة على سبيل الاستعلاء اى طلب العلو
وعد نفسه عاليا سواء كان له العلو حقيقة كما في امر المولى للادنى او لا كما في امر الادنى
للاعلى و لهذا ينسب الى سوء الادب لان في ذلك معناه الحقيقي المصدري بحسب اللغة لانه
اذا استعمل في ذلك يقال امر فهو آمر واما بحسب عرف النحاة فالامر صيغة المقرون
باللام والصيغ المخصوصة وبحسب عرف الاصوليين الطلب على سبيل الاستعلاء
واما ان هذه الصور اى لينزل وانزل ونزال وصه والالفاظ التي قبلها
يعني جميع الافعال المقرونة باللام والصيغ المخصوصة والاسماء المعدودة المختلف بعضها
انه قياسي او سماعي كنزال والمتفق بعضها انه سماعي كصه فهل هي موضوعة في اللغة
بوضع شخصي كالاسماء المعدودة او نوعي كالبواقي لغرض الاستعمال على سبيل الاستعلاء ام لا فيه خلاف
وقيل للوجوب خاصة وقيل للندب خاصة وقيل لهما بالاشتراك اللفظي وقيل لهما
وللاباحة بالاشتراك اللفظي وقيل للقدر المشترك بين الثلثة وسواء الاذن والاظهر الاول
وسواء انها موضوعة للاستعمال على سبيل الاستعلاء لانه المتبادر الى الفهم فقد ذكر
ان ذلك من اقوى امارات الحقيقة ثم ايد بوجه آخر ليس في افادة الظن كالاول الا انه
يقويه وسواء طباق ائمة اللغة على اضافة هذه اللام وهذه الصيغ الى الامر بقولهم لام
وصيغة الامر دون غيره من المعاني التي يستعمل فيها اللام والصيغ بان يقولوا صيغة الاباحة
او الدعاء او الالتماس او الندب او نحو ذلك اولامها ووجه التأييد ان الاصل في الشائع
في مثل هذه الاضافة هو الاضافة الى ما هو المدلول الحقيقي كما في الفاظ الاستفهام وكلمات الشرط

وحروف النداء واسماء الاصوات وافعال المقاربة ونحو ذلك والامر وان احتمل
ان يكون المراد به هنا المعنى العرفي النحوي والاضافة بيانية كمثال الماضي والمستقبل
لكنه بحسب اللغة حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء وهذا القدر كاف في التأييد وبه
يندفع نظر صاحب الايضاح لان الظاهر من وجه ما ذكرنا من كون الامر على معناه العرفي فقوله
هل هي موضوعة جملة استفهامية وقعت خبرا ان وان مع الاسم والخبر مبتدأ خبره الجملة
الواقعة جواب اما لا في فالاظهر كونها موضوعة لذلك والعائد محذوف اي فيه وقوله

لان انجم امر وخبره في قوة المفرد

وتوقف ما سواه عطف على تبادر الفهم والضمير للامر يعني استعمال الصيغ على سبيل الاستعلاء
وعلى اعتبار متعلق بتوقف والدعاء هو الطلب على سبيل التضرع مثل اللهم اغفر لي
والالتماس الطلب على طريق التساوي كقولك لصاحبك اعطني الكتاب والندب الطلب
على قصد كون الفعل افضل من الترك والترك جائز في الحال مثل فكاتبوهم والاباحة على قصد
تساوي الفعل والترك مثل واذا حللتم فاصطادوا والتهديد الطلب على قصد الوقف
وتسخط المخاطب بان المأمور به مثل اعملوا ما شئتم وكقول الحكيم ليس الى كثير حاجة

والمجاز

ولا شبهة قد ذهب الكثير من العلماء الى ان الطلب على سبيل الاستعلاء
يعم الايجاب والندب وان القول بكون الامر حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء معناه
انه للقدر المشترك بين الوجوب والندب والمصنف يدعي انه لا شبهة في ان ذلك المستدع
من الامر الايجاب الا انه لا يقتضي الوجوب على المأمور الا لكون الآمر عاليا او قد سبق
ان الاستعلاء اعم من العلو وهذا مذهب غريب ان حقيقة الامر الايجاب لكن الوجوب
تفصيل فقوله لا شبهة في ان طلب المتصور اشارة الى ما سبق من ان الطلب بالاول
يحصل في الخارج ثبوت ما هو متصور اي حاصل في ذهنك وقوله على سبيل الاستعلاء اشارة
الى ان الطلب على سبيل التضرع او غيره لا يورث الايجاب وقوله ايجاب الاتيان
اي بالمتصور وقوله على المطلوب منه اي على من طلب المتصور وقوله بحسب جهات متعلق
بوجوب الفعل ومعناه انه يجب باعتبارات مختلفة من الشرع والعقل والعرف
ان كان الايجاب من الشارع فيجب شرعا او من العقل فعقلا او من العرف فعرفا وقوله

اى وان لم يكن للاستعلاء ، من سوا على رتبة لم يستتبع ايجابه وجوب الفعل وقوله فاذا
صادفت هذه اى صيغ الامر اصل الاستعمال وهو الطلب على سبيل الاستعلاء بالشرط
المذكور وهو كون الاستعلاء من سوا على رتبة افادت الوجوب والا اى وان
لم تصادف اصل الاستعمال الشرط بان لا يكون مع الاستعلاء او لا يكون الاستعلاء
من العالى لم تفد غير مجرد الطلب من غير ايجاب ووجوب وقوله ان استعملت بما تولدها
مما ناسب المقام وفى الكلام دلالة على ان امر الاباحة ايضا لطلب الفعل كامر الايجاب
والندب لا ان يكون لطلب الفعل او الترك على السواء اى بحيث الفرق بين امر الاباحة
ونهى الاباحة بان كان الترك محظورا فورد النهى للرخصة فى الترك والى هذا نظر من قال
ان امر الاباحة كالجنس للايجاب والندب بمعنى انه ليس معناه المجرد طلب الفعل
من غير دلالة على زيادة كمنع الترك او مرجوحيته وانما ذلك بقرينة من خارج

الباب الرابع فى النهى وهو طلب انتفاء الفعل المتصور فى الخارج
او طلب كف النفس عنه وقولهم حذوت حذوه بمعنى اتبعت اثره وسرت على طريقه
عبارة شائعة فيما بينهم ومعناه ظاهر ومنه زيد محذو به حذو عمرو والنهى محذو به
حذو الامر الا انه عند التطبيق بالاصل مشكل لان حذوت فى هذا المعنى متعد يقال
حذوت النعل بالنعل اى قسته به فالقياس ان يقال النهى محذو بالامر فكانه نزل
منزلة اللازم ثم عدى بالباء وانتصب حذو الامر على المصدر والوجه بعد ظاهر
بالشرط المذكور اى كون الاستعلاء من سوا على رتبة فان قلت ليس هذا طريق
الامر لان الاستعلاء فيه اعم من ان يكون مع العلو او لا وانما العلو شرط لافادة الوجوب
وكذا النهى قلت ما ذكرت هو حقيقة استعمال الامر ويجوز ان يكون هذا المعنى
العلو اصل استعماله على الغالب الراجح فصح الكلام فان قلت اى حاجة الى قوله
لا على سبيل الاستعلاء بعد قوله والا بمعنى وان لم يصادف استعماله على سبيل الاستعلاء
بالشرط المذكور وكيف احتج اليه فى الالتماس دون الدعاء قلت انتفاء الاستعلاء
بالشرط المذكور اعم من ان يكون بانتفاء الاستعلاء اصلا او بانتفاء العلو مع بقاء الاستعلاء

فلا جرم احتاج الى التعرض لانتفاء الاستعلاء ليشمل الالتماس والدعاء الا ان لفظ
المستعمل اغنى عن ذكره والامر والنهى حقهما الفور اى وجوب الفعل والترك
عقيب ورود الامر والنهى والتراخى اى جواز التاخير مفوض الى القرائن فهذا
مذهب بعض الاصوليين وامثال هذه ظنيات يكتفى فيها بالاقناعيات والتنبيهات
والاخذ بالاولى والاخلق والاظهر فى الفهم والاسبق والانسب بالمشاركات
ولا خلاف فى ان الاستفهام والنداء على الفور ولا يظهر لذلك سبب سوى كونهما للطلب
مع اشتراط امكان المطلوب والامر والنهى يشاركانهما فى ذلك فكذا فى الفور وهذا
هو المراد بقوله والنظر الى حال ما يطلب بأخوى الامر والنهى منبه على ان حقهما الفور
صالح للتنبيه ثم اورد منبهين آخرين ويرد على الكل ان الكلام فى مطلق الامر والنهى
وهو مع القرائن فقوله والتراخى مبتدا خبره يوقف على التوقيف وقوله الى ان المولى
متعلق بتبادر الفهم وقوله دون تقديره فى موقع الحال من الفهم او من مجرور الى لتبادر
الفهم الى الغير متجاوزا المقدر والفاعل المحذوف للمصدر اعنى تقدير وارادة
هو المولى وارادة عطف على الجمع اى تبادر الفهم الى ان المولى غير الامر الا انه قد
الجمع بين القيام والاضطجاع فى الطلب لكن لا بمعنى استحيل الجمع وارادة تراخى القيام
واياك ان تجعل ارادة عطفا على تقدير وقوله ذم مفعول استحسان والضمير للعبد
واما الكلام اشارة الى خلاف اخرى فى الامر والنهى وهو انهما للمرة
او التكرار والجمهور على انه لا دلالة لمطلقهما على شئ من الامرين واختار المصنف التفصيل
اخذا بالاشبه وتفصيل المذاهب فى المسئلتين وتقرير الادلة والاجوبة مذكور
فى كتب الاصول لا سيما مختصر ابن الحاجب فلا نطول الكلام بها وقوله والا تطلب اعتراض
بين المعطوف عليه والمعطوف اعنى قولك فى الامر وقولك فى النهى وقوله فلا يشتبه
جزاء الشرط اعنى وان كان الطلب وقوله كما نبهت عليه فى صدر القانون يعنى قوله
ان الطلب يستدعى فيما هو مطلوب ان لا يكون حاصلا وقت الطلب فانه اذا استدعى
مطلوبا غير حاصل وقت الطلب تعين ان يكون حصول المطلوب الذى يستدعيه

في المستقبل وهذا معنى توجهه الى الاستقبال وضمير وقوعه للحاصل وضمير صيرورته للاستقبال
والمراد بقبل صيرورته حالا هو زمان الحال لان زمان الحال هو قبل صيرورة المستقبل حالا
والمعنى لا وجود للشيء في الاستقبال عند زمان الحال فلا يكون الوجود المطلوب في الاستقبال
حاصلا وقت الطلب فلا يلزم في قولك للمتحرك تحرك طلب الحاصل واعلم ان
هذه الانواع الاربعة التمني والاستفهام والامر والنهي تشترك في الاعانة على تقدير الشرط
بعدها اي في انها تصلح قراين على ذلك وقرر ابن الحاجب بان هذه الاربعة فيها معنى الطلب
والطلب لا ينفك عن سبب حامل للطالب عليه فوجود ذلك السبب الحامل متسبب عن ذلك
الطلب في الخارج فان العلة الغائية وان كانت ماهيتها وتصورها علة لفاعلية الفاعل
لكنها بوجودها معلولة لها ولهذا يقال ان الغاية تتقدم في الذهن وتتاخر في الخارج ولما
كان ذلك اعني كون وجود السبب الحامل متسببا عن الطلب في الخارج مفهوما وذكر الطلب
ودل عليه ذكر المسبب الذي يصلح سببا حاملا عليه اغنت هذه القرينة عن ذكر حرف
الشرط والسبب اذ ليس معنى الشرط والجزاء الا سببية الاول ومسببية الثاني فالجزم
بان مقدرة بعد هذه الاشياء واما الاخبار فلا يلزم ان يكون
لتحصيل مضمونه وانما هو للاعلام بمضمونه او بانك عالم به فلذلك لم يقع
الجزم في جواب النفي واما العرض فلاعتراض من الامثلة لدفع الاعتراض بان النحاة
قد جعلوا انجزام المضارع في جواب الاشياء الخمسة التي جعلها العرض وانت اقتصرت
على الاربعة التي سواه وقوله على حدة اي على انفراد مصدر وحد يحد اصلها وحدة
قال الله تعالى حكاية عن زكريا واني خفت الموالي من ورائي وكانت امراتي عاقرا فهب لي
من لدنك وليا يرثني اشارة الى ان الامر الذي يقدر بعده الشرط لا يجب ان يكون على حقيقته
بل لو كان للدعاء او غيره لجاز ايضا والى انه انما يقدر الشرط ويجزم المضارع
اذا قصد السببية واما اذا لم يقصد فيبقى المضارع على رفعه حالا مثل فذرهم في خوضهم
يلعبون او وصفا مثل اكرم رجلا يحبك او استينافا مثل قم يدعوك فقوله
يرثني في قراءة ابي عمرو والكسائي مجزوم على جواب الامر وفي قراءة الباقين مرفوع

فالجمهور على الوصفية كما هو الظاهر والمصنف على الاستيناف اذ يلزم من الحمل
على الوصفية انه طلب وليا يرثه ولم يوهب وليا كذلك لان الموهوب هو يحيى ولم
يرثه بل هلك قبله فان قيل الاستيناف اخبار جازم بانه يرثه وهو كذب والخطا
في زعم كون النبي مستجاب الدعوة اهون من كذبه قلنا ليس هو لالصفة باخبار
وانما هو تعليل كانه قيل لم تطلبه فقال لانه غاية الامرانه لا يترتب على طلبه
ما كان غرضا له وكم مثله للانبياء وورث يتعدى بمن مثل يرث من آل يعقوب
وبنفسه الى مفعول مثل يرثني والى مفعولين مثل ورثه ماله والمراد هنا بارثه
منه العلم والشريعة وقيل ارث الحبورة ومن آل يعقوب الملك وقال عليه السلام
اشارة الى مثال آخر من السؤال لانجزام جواب الامر اشعارا الى ان الامر لا يجب
ان يكون مضمونه بحيث يستقل بالسببية بل يكفي ان يكون له دخل في ذلك وافضاء
اليه في الجملة ولو بوسائط فان التقدير ان تقل لهم اقيموا الصلوة وانفقوا يقيموا
الصلوة وينفقوا ومجرد الامر بالشيء لا يستقل سببا في حصول الامتثال ما لم يترتب
العباد بالاضافة والوصف بالايمان زادهم شرفا بالاخبار عنهم كونهم بحيث يكفيهم
في الامتثال مجرد الامر ولذهول البعض عن هذا المعنى جعلوا يقيموا مجزوما باضمار
اللام الجازمة اي قل لهم قولي ليقيموا بطريق امر الغايب بعبارة ملوحة اقيموا
ورده المصنف بان اضمار الجازم في الافعال كما في قول الشاعر
محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا نظير اضمار الجار
في الاسماء كما في قول روبة خير لمن قال كيف اصبحت اي بخير لكون الجزم فيها بمنزلة الجر
في الاسماء وقد اطبقوا على ان اضمار الجار ضعيف فانظر اجترام ما ذكرناه
من كونه في جواب الامر وتقدير الشرط لما ذكر بتقدير الشرط بعد الابواب
الابواب الاربعة اراد تعميم الحكم وانه جائز في غيرها ايضا بل كثيرا للفائدة وتانيسا
بتقديره وان كان فيه كثرة حذف بالنسبة الى حذف اللام الجازمة ثم حكم بكثرته
في بليغ الكلام وافصحه ثم اشار الى تعميم المقدر بحسب في الكلام الاخر من الشرطية عن الجزاء

الذی هو الحق فی الکلام و المقصود بالموالاة وقدم المبتدا فی قوله ام اتخذوا لتصیر الجملة
اسمیة فیحسن الفاء زیادة حسن ولم یعمل فالله هو الولی مرتبا علی ام اتخذوا من دون الله
اولیاء مع انه انکاری نوبخی بمعنی لا ینبغی ان یتخذ دون الله اولیاء کما یقال لا ینبغی ان یعبد
غیر الله فالله هو المستحق للعبادة لان الانکار وان کان راجعا الی معنی النفی فلیس کل ما هو فی
معنی الشیء حکمه حکم ذلک الشیء فالذوق الصحیح شاهد صدق علی حسن قولنا لا تتخذوا من دون
الله ولیا فالله هو الولی دون قولنا اتتخذ من دونه فهو الولی وحده واما حسن مع الواو
الحالیة کما فی قولک اتضرب زیدا وهو اخوک دون فهو ومن امثلة حذف الشرط فی القرآن
ان ارضی واسعة فایای فاعبدون ای ان لم یتیسر لکم العبادة فی ارض فخصونی بالعبادة
فی ارض سواها ومنها ما اتخذ الله من ولد وما کان معه من اله اذا لذهب کل اله ای
لو کان معه اله اذن لذهب ومنها فایای فارهبون ای ان کنتم راهبین شیئا فایای
ارهبوا لا ترهبوا سوای وقوله وکذا تقدیر الجزاء فیها ای باطل قرائن الاحوال فقوله
واستکبرتم عطف علی قال امن وهو علی شهد والمعنی ان کان القرآن من عند الله وکفرتم
الستم ظالمین بمعنی کنتم ظالمین قطعا لان الاستفهام لانکار النفی والتوبیخ داخله
النفی ومن امثلة تقدیر الجزاء ولو تری اذ وقفوا ولو تری اذ الظالمون ولو تری الذین
ظلموا اذ یرون العذاب ان القوة لله جمیعا الی غیر ذلک الباب الخامس
فی النداء مباحث النداء منها ما له تعلق بعلم المعانی کتحقیق اعراب المنادی وبنائه
وترخیمه وامثال ذلک ومنها ما له تعلق بتحقیق حروفه وتفصیل الکلام فی معانیها
المطلبیة والمعدول بها عن الاصل لنکتة ونحو ذلک مما یتعلق بتطبیق الکلام لمقتضی الحال
وقد توزع علم النحو للقسمین جمیعا الا انه خص منهما الثانی بالذکر لانه الذی یتعلق بنظر
علم المعانی کانه قال بعض مباحث النداء التی ناسب ان یعرض لها فی علم المعانی
قد سبق التعرض له فی علم النحو فلا نتکلم فیه وانما نتکلم فی البعض الذی لم یسبق التعرض له
لقلة تعلقه بنظر النحوی بخلاف البعض الاول اما تعیین الحروف وجعل بعضها للاسماء فلا بد
وذکرها فی بیان العامل واما تفصیل معانیها فلما جرت به عادة النحویین کبیان معانی حروف الجر

والحروف

والحروف المشبهة وغیرهما ومعانی الافعال الناقصة وافعال المقاربة وغیرهما علی
طریق تکمیل الصناعة وتکثیر الافادة مع اعترافهم بان ذلک وظیفة لغیرهم سبق
التعرض لذلک حیث قال الضرب الذی ینصب اینما وقع من الحروف الناصبة
للاسماء ستة یا وایا وهیا لنداء البعید حقیقة کیا عبد الله اذا کان بعیدا عنک
او تقدیرا لتبعیدک نفسک عنه هضما کنحو یا اله الخلق او لما هو بمنزلة البعید من نائم
او ساه تحقیقا او بالنسبة الی جد الامر الذی ینادی له کنداء الله نبیه بیا
وای والهمزة لنداء القریب ووا للندبة خاصة فان قیل ما هو بمنزلة البعید
داخل فی البعید تقدیرا فکیف قال او لما هو ای لنداء ما هو بمنزلة البعید وقسمه الی
الحقیقی وغیره قلنا من جهة انه اراد بالبعید تقدیرا ما یکون لتبعیدک نفسک
عنه هضما فلم یتناول ما هو بمنزلة البعید من نائم او ساه الذی قسم کونه بمنزلة البعید
الی ما یکون ذلک بحسب الحقیقة من غیر اضافة الی خصوص امر والی ما یکون بالاضافة
الی خصوص امر ولکن ههنا نوع من الکلام صورته صورة النداء ولیس
بنداء فیه ملاحظ لعبارة سیبویه وفی قوله نوع من الکلام
اشارة الی ان هذا باب علی حدة نقل عن معناه الاصلی الندائی لصور وجریانات
کباب التعجب نقل عن باب الامر مثل اسمع به وابصر وعن الاخبار او الاستفهام مثل
ما احسن زیدا وکباب التسویة نقل عن الاستفهام مثل لا ابالی اقمت ام قعدت
وبهذا التزم فی هذا الباب ترک حرف النداء لانه لم یبق فیه معنی النداء اصلا
فترک التصریح باداته ولیس هذا من قبیل المنقولات التی لم یصر بابا علی حدة کالاغراء
فی یا مظلوم والاستغاثة فی یا لله من ام الفراق والتعجب فی یا للماء ویا للدواهی
والتدلّه والتفجع والتحسر ونحو ذلک فی مثل قوله أَمنزلتَیْ میّ سلامٌ علیکما
هل الأزمُنُ اللائی مَضَین رَواجعُ وقوله ألا انعم صباحا ایها الطلل البالی
وهل ینعمَنْ مَن کان فی العُصُر الخالی وقوله یا ربع لو کنتُ دمعًا فیک منسکبا
قضیتُ نحبی ولم اقضِ الذی وجبا وقوله یا ناقَ جِدّی فقد افنَتْ اناتُکِ

صبري وعزمي وأجلاني وأنسلخ وقوله يا عيدُ ما عدتَ بمحبوب
على معنّى القلب مكروب وقوله يا ليل ما أغفل عمّا بي حبائبي فيك وأحبابي
وقوله يا عين بكّي عند كل صباح وقوله فيا قبر معن كيف واريت جوده
وقد كان منه البر والبحر مترعا وبا قبر معن انت أول حفرة
من الارض خطّت للسماحة مضجعا وقوله أيّها الباب لم علاك اكتئاب
اين ذاك الحجاب والحجّاب متخصصا من بين الرجال بشيطان اي
في قولك ايها الرجل وان كان مضموما والرجل مرفوع صفة له كما في النداء لكن المجموع
في موضع الحال مما قبله وتحقيقه وذلك ان اصله تخصيص المنادى بطلب اقباله عليك ثم جعل
مجردا عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه كالاكرام
الضيف في انا اكرم الضيف ايها الرجل والمسكنة في انا المسكين ايها الرجل
وليس المراد بالياء وصفه سوى المخاطب لكونه بل هو عبارة عما دل عليه الضمير السابق
ومما يجب التنبيه له ان هذا الباب قد جرى فيه زيادة تميم ولم يقتصر على ما نقل عن النداء
وذلك انه قد يقوم مقام اي اسم منصوب معرّف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس
للضيف ولا يكون منقولا عن النداء لانه لا يكون ذا لام او بالاضافة نحو انا معاشر الانبياء
لا نورث فيحتمل ان يكون منصوبا بتقدير يا مثل يا ايها الرجل قطعا وان يكون منصوبا
بتقدير اعني او اخص مثل المعرف باللام قطعا وربما يكون علما مثل بنا تميما يكشف
الضباب وقد يرى فيه زيادة تميم بان لا يكون بعد انا ضمير سابق بل بما يكون مع انتصابه
في صورة العطف على مرفوع مثل الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين
او مجرورا كقوله ويأوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالى
اي واخص الصابئين واخص شعثا واعلم ان الطلب جرى على عادته
في تعقيب الابواب ببيان المقتضيات ساكتا عن بعض اللطائف فيها لنكت
لا يفطن لها الا البحرة من ارباب البلاغة والمهرة من علماء المعاني الدالة
والجرأة على الحرث نحوها والعض بضرس قاطع كناية عن الاخذ بجد واجتهاد

في الامر وفيه اي في نوعنا هذا ظرف بحث وصلة تكون عطفا والكلام
بذلك اي بواسطة ذكر واحد من الطلب والخبر مكان الآخر ومتلبسا بذلك وفصل مخرجا بالمقابل الموقف
اي التكلم بذلك متى وجد حظا من متممات البلاغة اي من شرائطها ومكملاتها وأسباب
ظهورها والاعتبار بها اظهر لك حاله شبيهة بالسحر في اخذ القلوب واما لتها
الى قبول الكلام واستحسانه والانقياد لمضمونه بقدر ما شئت اي بغاية ما يمكن
لان العاقل لا يرضى باليسير من امثال ذلك وتفسير المتممات بالمحسنات اللفظية والمعنوية
على ما في علم البديع لا يناسب هذا المقام كيف وقد جعل من جملتها بل من عمدتها كون كل
من المتكلم والسامع كامل الموقف بجهات حسن الكلام ولطائف اعتباراته اما المتكلم
فلانه لو لم يكن كامل الموقف بذلك فكلامه وان اشتمل على غرائب نكت وعجائب فقر
فانه لا يعتد بها ولا يعد من محسّناته بل يلحق بالاتفاقات وينزل منزلة اصوات
الحيوانات واما السامع فلانه اذا لم يكن واقفا على ما تضمنه الكلام من اللطائف
نزل منزلة ما لا جهة لاستحسانه ولا عبرة ببشاشته وقوله من متممات البلاغة
في نسخة المقالة بدون من اقتصر على كلما يكشف عنه واظهره وافرغ اسبابه بتتمم
بما شئت متعلق باقتران نظم الكلام بيان لما سبق بحذف عن او بدل منه وجعل
هنا من متممات البلاغة يعني ان ما يتضمنه هذا الكلام ولزوم الانطباق على ما
لاجله المساق ومن لزوم كمال الموقف بجهات حسن الكلام لكل من المتكلم والسامع
مما يتم به امر البلاغة ويظهر فان قلت مضمون الكلام السابق انه يجوز ان
يستحسن الكلام من متكلم لكونه بليغا ولا يستحسن مثله من متكلم آخر لكونه غير بليغ
وان كان المقام واحدا كما استحسن من علي رضي الله عنه تسمية الميت متوفيا
بلفظ اسم الفاعل ولم يستحسن من غيره كما وقع وان صح اختلاف الحكم من جهة المقبولية
وعدمها عند اختلاف المقام مثل ان زيدا العالم يقبل في مقام الانكار دون الابتداء
لا تصح علة لهذا فما معنى تعليله بقوله اذ لا شبهة الى آخره قلت معناه
انه كانه وقع تشكيك شبهة في صحة استحسان الكلام الواحد من متكلم دون متكلم

هذا نوع من الكلام يشتغل وزاده متممات البلاغة
الا انواع المحسنة للكلام سواء كانت لفظية او معنوية
المسماة بعلم البديع ٢

مع انه لا شبهة لك فى صحة الكلام الواحد من المتكلم الواحد فى مقام دون مقام فقال
انه يصح الاول اذ لا شبهة لك فى صحة الثانى مع انه نظيره فكما اذعنت لصحة ذاك
فاذعن لصحة هذا كما تقول هذا المسكر حرام وان لم يكن خمرا لانه لا شبهة لك فى حرمة الخمر
ولما فى ذلك من بعض الخفاء قد سبق الى بعض الافهام انه تعليل للمدعى اى لما سبق من
صحة استحسان الكلام الواحد من المتكلم الواحد فى مقام دون مقام لانه لا شبهة لك
فيها فقوله فلا بد لحسن الكلام من انطباق له على ما اقتضاه تفريع على صحة اختلاف النظم
فى القبول وعدمه عند اختلاف المقام وقوله وصاحب لذا عارف بجهات الحسن تفريع على امكان
استحسان النظم الواحد فى المقام الواحد من المتكلم دون المتكلم ولما كان هذا مما فيه شبهة
احتج عليه بقوله ولولا اى وان لم يكن للكلام صاحب عارف بجهات الحسن عن غفلة ايا ما
جاز جعل الكلام الصادر منه على غير جهات الحسن بان يجعل كلامه المؤكد على غير نفى الشك
ورد الانكار مثلا وسوى عن الحسن لذهاب كونه الى تحسينه وتزيينه وسوى الانطباق
على مقتضى الحال على السامع ثم لما كان لظهور حسن الكلام شرط ثالث سوى الانطباق
على مقتضى الحال وكون المتكلم عارفا بجهات الحسن وهو كون السامع ايضا كذلك ولم يسبق
فى كلامه ما يصلح لابتناء هذا عليه ذكره بكلمة الواو واعادة لفظ لا بد فقال ولا بد
مع ذلك اى مع وجود الانطباق ووجود متكلم عارف من سامع مخلوقة لا فنان البلاغة
وما فيها من انواع اللطائف وضمير غيرها للافتنانات وقيل للبلاغة وضمير فيه
للاصحة جمع صحاح والشرطية اعنى اذا اتصل صحة فى موقع البيان لكون الاصح والبليغ
من الاصحة ولا تزيد الدر صفة كلام والباء للمقابلة اى لا ترى انت بدله ومقابلة الدر
او للمصاحبة اى لا تبصر مع الدرر الملتقط الى صحة جواب اذا والضمير للكلام صحيحا ثانى
مفعولى صحة على انه بمعنى الممسوح وضمير يفوق اى يعلوه عايد اليه وان جعلته مصدرا فالمراد
بالضمير معنى الممسوح ويجوز ان يكون الضمير للكلام والعايد الى الموصوف محذوفا اى تسمعه
والمخلب بسكون الشين وهى الخلا المجمس الخرزة البيض الاخضر واقل قيمة منها
والا مرما تجدها قصد به او ابهامه والمعنى ان ليس لانتفاع فى كلام الله تعالى

فى نظر علماء المعانى والبيان الاحد للاعجاز وفى نظر الجهلة بهذا العلم الى حيث يسوون
بينه وبين كلام الناس يظنون ان لا مزيد فيهما على استقامة المعنى وصحة اللفظ افرادا
وتركيبا بل ربما يطوف الراسخ الجاهل من جهة اللفظ والمعنى كما ذكر فى خاتمة الكتاب
مع الجواب   والخطاب الحسنة لا استعمال الكلام الذى فى صورة الخبر وحيث
اذا استعمل فى معناه الحقيقى كان خبرا وان كان عند استعماله فى معنى الطلب انشاء
وطلبا لا خبرا وبعضهم على انه يجيد خبرا وانما التصرف فى ان جعل ما هو متوقع الحصول
بمنزلة الحاصل فاخبر عنه واقعا وهذا انسب بقولهم انه استعمال الخبر فى موضع الطلب
دون ان يقولوا فى معنى الطلب الا انه قد سبق فى بحث الفصل والوصل ان مثل رحمه الله
انشاء وذكروا فى مثل لا وايدك الله انه عطف للانشاء على الاخبار الذى هو مضمون قولك
لا اى ليس الامر كذلك وجوز مع كمال الانقطاع لما فيه من دفع ايهام خلاف المقصود
وسواء صير الدعاء له دعاء عليه وعلى هذا يكون كل مجاز اخراجا لا على مقتضى الظاهر
او مقتضى ظاهر اللفظ ان يراد به معناه الحقيقى ومحصول كلام ان الخطاب الحسنة لا استعمال
الخبر فى موضع الطلب خمسة اربعة تفصيلية هى التفاؤل واظهار الحرص فى الوقوع وقصد
الكناية وحمل المخاطب على الفعل بالوجه الابلغ وخامسها اجمالية هى مناسبات اخر ووجه
حسن قصد الكناية يجوز ان يكون الكناية نفسها لانها لما فيها من المبالغة ولطف التعبير
حسنة وان يكون لما فيها من الاحتراز عن صورة الامر فجعل الرابع هو الاحتراز عن صورة
الامر ولم يجعل الحمل على الفعل واحدا من الخمس فقد سها   وقيل على هارون الرشيد بن
المهدى خامس الخلفاء العباسية بويع له بعد اخيه موسى الهادى فى ربيع الاول سنة سبعين
ومائة وتوفى بطوس يوم السبت الثالث من جمادى الاخر سنة ثلث وتسعين ومائة وسنه اربع
واربعين سنة جعل الولاية بعده لولده محمد الامين وبعده للمامون فما قيل انه انها ليس
عن جمع المسواك فقال ضده محاسنك يا امير المؤمنين تفاديا عن لفظ مساويك وجعل العهد له
ووده على محمد الامين ليس على ما ينبغى ومن قبيل الاحتراز عن لفظ مساويك ولفظ تحرز
الخلاف ما روى ان الرشيد رأى بيد رجل خيزرانة فقال للفضل بن الربيع ما ذاك

بافضل فقال ذا كعروق الرماح يا امير المؤمنين تفاديا عن لفظ الخيزران لانه كان اسم والدة
الرشيد   افترى اي اتغفل فتظن ان خلع هارون على كاتبه وغيرها روى
على صاحبه كان لامر غير التفاؤل ابعدوا بعد ظاهر لان ما يجب الاحتراز عنه من تصحيف
بعض اسمائه الى ديما لا اطلاع عليه للمهدي اليه   او قال حين غضب الداعي العلوي
هو الحسن بن زيد بن محمد بن اسمعيل بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي رضوان الله عليهم
وكان مولده ومنشاؤه بمدينة الرسول ونسبه وقصته في الشهرة بحيث لا ينبغي ان يظن
انه ملك مصر وذلك انه خرج في خلافة المستعين بالله واستولى على طبرستان وما يليها وانقاد له
الديالمة وذلك في سنة خمسين ومائتين وتوفي في سنة سبعين ومائتين وولي الامر اخوه
محمد بن زيد الى ان قتل بجرجان في سنة سبع وثمانين ومائتين وشاعره ابو مقاتل الداري وقد
انشده في يوم المهرجان   لا تقل بشرى ولكن بشريان   غرة الداعي ويوم المهرجان
فقال له الداعي اعمى تبتدي بهذا يوم المهرجان وقيل بطحه وضربه خمسين عصا وقال
اصلاح ادبه ابلغ من ثوابه وفي تاريخ السلامي ان الداعي قال له كان الواجب ان تفتتح القصيدة
بغير لا فانه حرف غير محبوب ولو قدمت المصراع الثاني لكان اصوب فقال ابو مقاتل
ايها السيد ما في الدنيا كلمة اجل من قول لا اله الا الله وابتداؤها لا فقال الداعي
اصبت واجدت واحسن اليه وروي ان المعتصم لما بنى قصره وجلس فيه انشده
اسحق الموصلي   يا دار غيرك البلى ومحاك   يا ليت شعري ما الذي ابلاك
فتطير المعتصم بهذا الابتداء وامر بهدم القصر   وقال تسمية العرب تشير الى
ان هذا التحوذ واعتبار التفاؤل ليس من المتكلم واهل الاستعمال بل كان
في المسمى واهل الوضع وقد يقال ان المفوز مرتج بمعنى المهلك انما سمي فوزا تفاؤلا بفوز الرجل
او اماتت وان النهل هو اول الشرب فقد روي وقد سقط دون الري
وتارة لاظهار الحرص الوجه ترك اللام لان الجملة الخبرية نفس اظهار الحرص وكذا الكلام
في قوله وتارة لقصد الكناية وتارة لحمل المخاطب والاعتذار بان المعنى وتارة القصد
الى اظهار الحرص مع بعده لا يستقيم في قصد الكناية بل بمعونة الميل الى المعنى

[margin: ما ذكره صاحب ... قال ... هو احد ... مصر كذا ...]

[margin: لان الامر يكون القصد تحقيقا ... لان اللام ...]

لان

لان قولك الجملة الخبرية تارة تكون كذا معنى ان استعمال الخبر في موضع الطلب
يكون لكذا وضمير صورته وبه لما يطلب وضمير نفسه واليه وخلافه للطالب وكذا
المنكر فيه غلط والمنصوب للخبر والمجرور في له للحكم الخبر وضمير عليه للاستقبال
الصورة في الخيال بحيث يغلط الحس في الحكم بخلافه تارة وسيخرج لمحل تارة اخرى
وشيخ المعرة هو ابو العلاء المعري
والسرى السير بالليل والتأويب بالنهار
وهما في موقع الظرف بحذف المضاف اي صحبني في وقت السرى امامي وفي وقت التأويب
خلفي وقد يقال معنى البيت ان سيري ليس الا نحوك فجعل عادة السير الى الجانب
اتوجه اليك في اول الليل فخيالك امامي وارجع عنك وقت الضحى فخيالك على اثري
وتارة لقصد الكناية وذلك ان صحة الاخبار بحصول المطلوب في الاستقبال من لوازم
طلب المطلوب المفضي الى الامتثال فعبر عنه على ما هو طريق الكناية التي هي في نفسها من
المحسنات لكونها ابلغ من التصريح مع ما فيها ههنا من رعاية الادب بترك صورة الامر
وتارة لحمل المخاطب على المذكور اي على الفعل او الترك الذي اخبر به قصدا
الى الطلب الالح حمل بالطف وجه اما الالح فلما فيه من الدلالة على ان المخاطب كانه سارع
الى الامتثال بحيث صح الاخبار بوقوعه ولو في الاستقبال واما الالطف فلما
من الاستنكاف الى ان المخاطب في مجنبة بهذه المثابة   وتارة مناسبات اخر
كان اللائق بالعطف على قصد التفاؤل مناسبات بالنصب وبالعطف على اظهار
الحرص لمناسبات باللام الا ان الرواية بالرفع على معنى وتارة للجملة مناسبات
اخر وقيل هذا افتنان مفضل الى افتنان وتلك المناسبات مثل اظهار تيقن
الاسباب كقولك اشتريت عبدا مقام اشتر والدلالة على الكمال في بذل النوال
كقولك اعطيتني كذا مقام اعط والاشعار بالاستغناء عن السؤال كقولك سمعت
في حاجتي ورحمت ذلي وفاقتي والاحتراز عما يكرهه المخاطب عن عدم التقوى لو قلت
اللهم وفقه للتقوى خلاف وفقك الله نظرا الى ظاهر اللفظ وامثال ذلك

[margin: جهتي]

[margin: وهو ذكر اللازم وارادة الملزوم ٢]

[margin: الى المسارعة]

وما من آية هي مبتدأ بزيادة من للاستغراق وكل من آي القرآن وواردة صفتان
لها والجملة بعد الاخبر المبتدأ وهذا اشارة الى استعمال الخبر مقام الطلب والآية
في المفصل العلامة اصلها اوية لانها ترجع اليها في معرفة ذي العلامة نقلت الى الطائفة
المخصوصة من القرآن المبين اولها واخرها توقيفا والنكتة في لا تعبدون الا الله
حمل المخاطب على الكف عن عبادة غير الله بالطريق الابلغ الا الطف واظهار الرغبة
في وقوعه ووصف المخاطبين بالمسارعة الى الامتثال وكذا في لا تسفكون وتؤمنون
وتجاهدون ووجه كون هذه الاخبار في موضع الطلب ان اخذ الميثاق على ان يكون
بطريق الطلب دون الاخبار بوقوعه والدلالة على التجارة المنجية من عذاب الله يكون
بالامر والارشاد الى اسباب النجاة لا بطريق الاخبار بذلك وقوله فانظر الى هذا
اوجه لفظا واوفر معنى من حمل لا تعبدون ولا تسفكون على حذف ان ورفع المضارع
والمعنى ان لا تعبدوا وان لا تسفكوا وحمل تؤمنون على الاستيناف كانهم قالوا كانا لما
يقولون من انا لو علمنا احب الاعمال الى الله لعملنا به ومن هذا القبيل
ما مر من نحو اعاذك الله وعصمك الله كان مثل الامر عند بعض وهذا استشهاد بقول
البلغاء كما بالآية والنكتة في الماضي التفاؤل وفي الماضي والمضارع الرغبة في الوقوع
والانباء عن استحقاق الرحمة حتى كانها وقعت ونحو ذلك ومن الحسنات
الخفية ما مر كانت نكتة ايراد الخبر مقام الطلب فذكر نكتة ايراد الطلب مقام الخبر
اظهار معنى الرضا لما دخل تحت الطلب وفصله الى وجهين ثم اشار الى التعميم بقوله وما
شاكل ذلك اسيئي بنا او احسني لا ملومة لدينا ولا مقلية ان تقلت
اي لا ملومة انت ولا مقلية من قلاه ابغضه ومقتضى الظاهر الاخبار لان المعنى
انا راضيا تفعلين لا نلومك ولا نبغضك اساءت او احسنت قالوا لو قال
هذا البيت في وصف الدنيا لكان اشعر الناس وقوله فاعلا حال من ذكر لفظ الامر اي
ومظهرا اختيارت لعزة وفي حقه لكثير وضمير جوابه للامر وضمير تفاوته لما اختارت
ومبنى ذلك على ان قوله او توخي اظهار نفي ان يتفاوت عطف على توخي اظهار مزيد

الرضا وقوله كما تقول ضم او لا تضم تمثيل للبيت على التقدير الثاني بهذا المثال
وقد توهم انه مرفوع معطوف على اظهار معنى الرضا على ان يكون نكتة مستقلة مقابلة
لاظهار معنى الرضا وضمير جوابه وتفاوته للطلب وفساده بين وضمير علته لتوخي اظهار
نفي ان يتفاوت الجواب فقوله استغفر لهم او لا تستغفر لهم معناه استغفرت لهم
ام لم تستغفر لا يتفاوت الجواب وسواء ان الله لا يغفر لهم البتة وكذا انفقوا طوعا او كرها
معناه ان عدم تقبل انفاقهم لا يتفاوت بان يقع مطلوبه وسواء الانفاق بالطوع او الانفع
وما شاكل ذلك مرفوع معطوف على اظهار معنى الرضا وذلك كالدعاء الى
كون ما بعده محبوبا ومرغوبا وغريبا وعجيبا مراد حصوله والامر مبتدأ خبره
منوط والظروف بعده في موضع الحال او الصفة بزيادة اللام كمثل اكمل بزيد اي اكرم
بزيد في معنى اكرم زيد اي صار ذا كرم والباء زائدة في الفاعل مثل كفى بالله والنكتة الاظهار
ان هذا الفعل امر عجيب حتى ان يطلب ليحصل فيتعجب منه وهذا المسلك اشارة الى كون
الجملة الخبرية باعتبار الطيفة لا الى ايراد الطلب في مقام الخبر ولذا لكان هذا مع التقييد
بقول من جعله امرا بمعنى الخبر من نحو الكلام وهو الحديث واحترز بهذا التقييد من
قول من جعله امرا من اكرمته والباء مزيدة في المفعول او من اكرم صار ذا كرم والباء
للتعدية والمعنى اجعله كريما وصيره ذا كرم اي صفه بالكرم واعتقد كرمه والامر على اصله
وهذا النوع من طرق الكلام البليغ واساليبه متكثرة جدا لا تكاد
لا تحصى وكل مقتضى ظاهري للكلام فخلاف الظاهر مدخل فيه بالفروع متكثرة هذا
والمصنف نبهك عليه ويرشدك اليه تارة بالتصريح كما صرح في احوال الاسناد والمسند اليه
والمسند بذلك وفي اثناء الحالات ايضا وتارات كثيرة بطريق النحوي اي المفهوم
والدلالة بان يورد في اثناء المباحث احكاما وامثلة من خلاف مقتضى الظاهر
من غير تصريح بانها كذلك وتلك الاساليب مع تكثرها واختلافها جدا مشتركة
في رجوع اصلها الى البلاغة وفي كون نشوئها ونمائها ودونها وما بها من طرق
البلاغة وشعبها ومن خفيات اسرارها وغرائب نكتها شبهة اساليبه للاخراج على

على خلاف مقتضى الظاهر باتخاذها اصول وعروق في قلوب العارفين باحد المآء فشيا
من موارد البلاغة وفروعها ومشارب الفصاحة وصنوفها وجعل الورق منتشرة
من الافانين اغرآت اذ المعهود عكسه ولذا توهم انه قلب وان كان قلبا وقوله ولا
كالاسلوب اي والحال انه لا مثل الاسلوب الحكيم في جملة تلك الاساليب وسواء
يلقى المتكلم المخاطب بغير ما يترقبه ويتوقعه او السايل بغير ما يساله ويطلبه فالاول
كقول الشاعر اتت تشتكي البيت اي جاءت المراة متشكية عندي معالجة امر الضيافة
ومباشرة تهيئة الطباخ والاطعمة للضيوف متوقعة ان آمرها بالمساهلة في ذلك
فكان المراولة والتقاعد هنا لك مقام المنازعة فاجبتها بخلاف مرادها وامرتها
بان تجري على معيارها وتزيد في ذلك على معهود جدها واجتهادها فقوله وقد رات
حال من ضمير تشتكي وسوم ضمير اتت وكاتي من ضمير قلت والضيفان جمع ضيف يخوف
يقصدون والضيف للجنس يطلق على القليل والكثير وكانه في الاصل للمصدر كالزور
ولذا قال هم الضيف والضمير للضيفان القاصدين منزله وماواه المناذلين ساحته
وذراه والثاني كقوله يسالونك عن الاهلة الآية سالوا عن بيان السبب الفاعلي لبدوء الهلال
دقيقا ثم تزايده على التدريج الى ان يصير بدرا ثم تناقصه على التدريج الى ان يصير كالهلال
فامر النبي عليه السلام بان يجيبهم ببيان السبب الغائي في ذلك تنبيها على ان السوال
عن هذا اليق بحالهم لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة امر استفادة القمر النور من الشمس
واختلاف تشكلات ضوئه فيما الى ابصارنا باختلاف اوضاعه من الشمس على ما تبين في علم الهيئة
وكقوله تعالى ويسالونك ماذا ينفقون الآية سالوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا
ببيان مصارف النفقات تنبيها على ان السوال عن ذلك اهم لهم لان النفقة لا تكون
خيرا وصدقة ولا تخرج عن حد الاضاعة الا اذا صرفت الى المصرف ووقعت الموقع
شعر
ان الصنيعة لا تكون صنيعة حتى يصاب بها طريق المصنع
واما انها ماذا تكون
فمغن عن السوال اذ كل احد يعرف انه الذي يكون فيه خير ومنفعة ولذا ادرج في الجواب
لا بطريق ان يكون جوابا بل بطريق ان يكون بيانا لما ينفقون بقوله من خير فقوله

اوالسايل

او السايل عطف على المخاطب والباء في بغير للتعدية او الملابسة يلقاه بكذا القيه
واستقبله به وقوله بترك سوال السايل حمله متبنة للكشف يلقى السايل بغير مطلبه
وضمير سواله وله وتحريه وحاله للسايل وعن في عن موضع للتقوية كاللام في لضرب
لزيد والافالغرض متعد بنفسه وقوله انبياء اعنه بذل هو او مبتدا خبره اليق
والجملة خبر هو والجملة صفة سوال وموضع السوال عنه وفي كون الاية الاولى اعني يسالونك
عن الاهلة من قبيل الاسلوب الحكيم نظرا اذ لا دلالة لسوالهم على انه سوال عن السبب دون
الحكمة وفي عبارة الكشاف ما يشعر بانه سوال عن الحكمة وتمام بيان ذلك في الحواشي
وتقدير الكلام السوال عنه اليق بحاله ...
وان هذا الاسلوب الحكيم اشارة الى الجنس كما يقال هذا الحيوان الناطق
اشارة الى الانسان وذلك الكتاب المنزل على النبي عليه السلام اشارة الى القران
وسوقيل في الاستعمال وقوله لربما صادف المقام اي حسن مصادفة واشد مطابقة
لترتب عليه ما ذكر من تحريك نشاط السامع بحيث يصير كالطايش المحمود الذي الحلم له
والوقار ومن في من نشاط السامع ليست مثلها في فهم هز من عطفه وحرك من نشاط
لانها تكون تبعيضية وهي هنا بيانية اللهم الا ان يحمل ما سلبه بدلا والمفعول من نشاط
والوقار الحلم والرزانة وقريبه فهو وقور والمسحور الذي اصابه السحر فصار كالهايم
المتحير الطايش وضمير سلبه وابرز للسامع الشكيمة الحديدة المعترضة في فم الفرس
ويقال فلان شديد الشكيمة اذا كان قوي النفس انفا ابيا وبين الشكيمة بخلافه
وذلك الخارجي هو القبعثري من الخوارج الذين خرجوا على علي رضي الله عنه ورضي
بالتحكيم وسلت السيف نزعته من الغمد والمحنة الضغينة والموجدة في النفس
غير انه فاعل سلت وفي للان مضمر على ما هو مذهب البصريين في تنازع العاملين
والمستتر في تحره للخارجي والبارز للحجاج والدهمة السواد وفرس ادهم
اسود والادهم القيد والشهبة البياض الذي غلب على السواد وفرس اشهب
وقوله متغابيا اي مظهرا من نفسه الغباوة من غير ان يكون به غباوة ومبرزا اي مخرجا
وعيد الحجاج اياه بالحبس والقيد في معرض الوعد بالحمل على الفرس الادهم حال ان

من فاعل قال ويوهم الخارجي قدم الاول على المقول لانه باعتبار ما تقدمه من كلام
الحجاج واخر الثاني مع عدم العاطف لكونه باعتبار ما قبله من كلام الخارجي من
غير تشارك وتشاركهما بالعاطف حال اى سوقوله متوصلا اى متوصلا بذلك الى
ان يرى الحجاج باللطف وجه ان من كان مثله فهو جدير بان يعطى لا ان يقيد والامر بالكسر
والامارة لا بالفتح فانها المرة من امره او من امر بالضم صار اميرا اصفده اعطاه
مالا والصفد بالتحريك العطاء وصفده شده واوثقه والصفاد ما يوثق به
من قد وقيد وغل والجمع الاصفاد والوعد حين قوبل بالايعاد اختص بالشر نقيض
كونه للخير ولكن عطف على مقدر اى خذ هذا وفي علم المعاني متعلق بكلامنا
على ما ذكر في صدر الفصل انه لضبط معاقد علم المعاني والكلام فيه مستقل جالب
مقدمة من ضم كلامنا وحتى غاية لما في الاستقلال الى علم البيان من معنى هذا الكلام ثم
وبسط وضم منه لعلم البيان وسويان لما نحن له اى متصدون له ومتصبون
لاجله وما نحن له مفعول ابراذنا واللام للتقوية ومنه في موضع الحال المجرود
وقد كثر في هذا الكتاب مثل هذا التقديم والمراد بما نحن له الكلام فيهما من غير خصوص
مقام الاستدلال والكلام فيما يتعلق بالمنظوم بدليل اجعل الكلام في الاستدلال
والوضع استيناف الاخذ في الوضع لعلمي المعاني والبيان وتمامه في موضع الفصل
ثانيا وهذا نظر وجه صحة تقييد اخر كلامنا بالآن فكان له اخر بالنسبة الى محل
وسؤال آن واخر اى التحقيق وسوحسن نحم الكتاب ثم كون البيان شعبة من المعاني
باعتبار لا ينافي كون كل منهما علما على حدة يؤذن بالتدوين وينفصل احدهما الى
الى الآخر وهذا سماهما علمين وعدهما نوعين وجعل لهما فصلين وهذا اخر كلامنا
في شرح الفصل الاول والله المسئول للتوفيق لشرح المعاني وان يفيض علينا
في البيان ما افاض في المعاني انه المنعم للاولى وللاخرى وله الحمد في الاولى
وللاخرى والله اعلم بالصواب

الفصل الثاني في علم البيان

اي في ضبط معاقده والكلام فيه اذ قد سبق في المقدمة بيان حده وغايته
فاورد ههنا قاعدة لضبط المعاقد اي مجملات تفاصيل المقاصد برجوعها
الى التشبيه والمجاز والكناية وثلثة اصول لبيان المقاصد الثلثة وبهذا قال
الاصل الاول من علم البيان في الكلام في التشبيه اشارة الى ان القاعدة
لضبط المعاقد والاصول الثلثة لتقرير المقاصد كما اورد في فصل المعاني مقدمة
لضبط المعاقد وبيان ان مرجع تفاصيل المسائل الى قانون في الخبر بفنونه الاربعة
وآخر في الطلب باقسامه الخمسة والقانونين لبيان المقاصد وان حملت ضبط المعاقد
على بيان الموضوعات كما يقال فههنا القاعدة ايضا تشتمل على بيان موضوع
البيان وهو الخبر والطلب من حيث اشتمالهما على الدلالات التي يتاتى بها ايراد
المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح والخفاء واياك ان تصغي الى من يجعل موضوع
البيان نفس الدلالات التي يجري فيها الوضوح والخفاء كيف وهو من اقسام العربية
والفنون الادبية الباحثة عن احوال الالفاظ وانما التمايز بالحيثيات فمرجع الصرف
الى هيآت المفردات وما في حكمها والنحو الى هيآت التراكيب من حيث تادية اصل المعنى
والمعاني من حيث الانطباق على مقتضى الحال والبيان من حيث الاختلاف في وضوح
الدلالة وخفائها واذا تحققت فليس البيان الا عن احوال التشبيه والمجاز
والكناية ومن المجاز لانه يعني ان طلب ايراد المعنى الواحد بالعبارات
المختلفة الدلالة وضوحا وخفاء انما يمكن بالدلالات العقلية دون الوضعية
فلا بد ههنا من التعرض لانواع الدلالة وانها تنقسم الى الوضعية وغير الوضعية وان
غير الوضعية كم هي وكيف هي والباء في بالزيادة متعلق بمختلفة وفي بطرق وبايراد المعنى
وكذا في بالدلالات لكن من حيث تعلقه بطرق فلا يكون هذا من تعلق حرفي جر بمعنى واحد
بفعل واحد مثل مررت بزيد بعمرو بل من قبيل اكلت من البستان من العنب ولك

ان تجعله

ان تجعله متعلقا بغير ممكن لانه في معنى لا يمكن كما في قولك انا زيدا غير ضارب لكونه
في معنى لا اضارب مع امتناع انا زيدا مثل ضارب لتقدم معمول المضاف اليه على المضاف
او تجعلها لا من ايراد المعنى وهو ظاهر وقوله غير ممكن خبران بمحاولة وترك التاء لما
تانيث المصدر مما يتسامح فيه وقوله بالزيادة في وضوح الدلالة والنقصان اشارة
الى ان المعتبر في دلالة الكلام هو الوضوح لا الخفاء وانما الاختلاف في مراتب الوضوح
زيادة ونقصانا ثم بعد التنبيه على هذا لم يبال بذكر الوضوح والخفاء لحصول العلم
بان المراد بالخفاء هو الوضوح بالنسبة الى الاوضح فاقل اذا اردت تشبيه
بالمثال على مكان الضرورة واشار بلفظ مثلا الى ان هذا جار في كل مثال وضمير منه
لمفعول قلت وهو خد يشبه الورد في الحمرة واراد بالكلام اعم من مصطلح النحاة
لان الظاهر ان قولك خد يشبه الورد تركيب وصفي لا اسنادي وضمير منها
للكلمات التي في ذلك الكلام ومعنى مرادفها مرادف تلك الكلمة لا كل كلمة اذ ليس
ههنا ما يرادف كل كلمة ولو اريد بكلمة ما عموم الجمع لا الكل فهو انما يرادف مجموع
الكلمات لا كل كلمة والى هذا يعود الضمير في بكونها فان الموضوعة لتلك المفهومات
مجموع المرادفات لا كل مرادف وضمير فهمه لهذا المعنى او للسامع اضافة للمصدر
الى المفعول او الى الفاعل وضمير منها للمرادفات وتلك اشارة الى الكلمات الاول
المذكورة في قولك خد يشبه الورد وانما قال من غير تفاوت في الوضوح لوجود التفاوت
في خصوصيات الكلمات وتوقف دلالة البعض على قرينة نفي المزاحم بان يكون مشتركا
وفي سرعة انتقال الذهن الى المعنى بواسطة كثرة التالف باستعمال تلك الكلمة
ونحو ذلك مما هو زائد على العلم بالوضع فان المراد انه لا تفاوت في الوضوح بالنسبة
الى نفس الدلالة الوضعية اذا روعيت الهيئة التركيبية واقتصر على ابدال الالفاظ
او مرادفها من غير زيادة او نقصان والا اي وان لم يكن السامع عالما
بوضعها لتلك المفهومات لم يفهم منها شيئا اصلا اي بالكلية وانتصابه على المصدر
او الحال اي فهما اصل فان الشيء اذا اخذ مع اصله كان الكل وكذا اذا سلمنا فان قيل

عدم العلم بوضع كل كلمة اعم من ان لا يكون عالما بوضع شئ منها او يكون عالما
بوضع البعض دون البعض وهذا لا يستلزم ان لا نفهم شيئا اصلا بل ان لا نفهم الكل
والحاصل ان رفع الايجاب الكلي في حكم العلم بالوضع سلب جزئي فيه وهو لا يستلزم
الا السلب الجزئي في الفهم قلنا المراد انه لا نفهم شيئا مما هو معنى الكلام لا اوضح
ولا واضحا لا مما هو معنى الكلمات وذلك لانه اذا جهل معنى بعض اجزاء الكلام جهل
معنى الكلام ضرورة انتفاء الكل بانتفاء الجزء وفي قوله والا لم نفهم شيئا بعد قوله
كان فهم منها تنبيه من لك اشارة الى ان المشروط العلم بالوضع هو فهم المعنى
من اللفظ وهو لا ينافي ان يحصل المعنى في محل فيعلم الوضع الذي هو نسبة بين اللفظ
والمعنى وبهذا اندفع ما يقال ان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى مطلقا فلو توقف فهم المعنى
عليه لزم الدور وانما يكون ذلك اي التفاوت في الوضوح في الدلالات
العقلية ولو كان ذلك اشارة الى محاولة الايراد بالطرق المختلفة في الوضوح على ما هو
الانسب بسوق الكلام لكان الانسب ان يقول بالدلالات العقلية وقوله مثل ان
يكون في موضع المصدر بتمكن او الحال منها الدلالات والمتمثل به لا يلزم ان يكون نفس ما
اضيف اليه لفظ مثل بل يكفي ان يكون في ضمنه وقوله لبني خبر يكون قدم على اسمه
وهو تعلق باخر ويجوز ان يكون لغوا او يكون تامة وقوله ولثان وثالث عطف على لشئ
اي ويكون ثمه ايضا تعلق بذلك الاخر فاذا اريد التوصل بواحد من المتعلقات
الثلثة الى المتعلق اي الى ذلك الاخر الذي تعلق به الثلثة فمع تفاوت الثلثة
في وضوح التعلق وخفائه بان يكون تعلق بعضها اوضح والبعض مع الوضوح والخفاء
في طرق افادة ذلك الاخر المتعلق لكن الملزوم وموضحه بتفاوت الثلثة في وضوح التعلق
وخفائه جواز ان يكون تعلق البعض مما ينتقل اليه الذهن بسهولة والبعض
بعد نظر وتامل لا مقتضى الى وسط او وسايط في العلم او يكون بعض تعلق البعض
بلا واسطة في الثبوت والبعض بواسطة او اكثر واكثر الى ما لا يحصى فيكون اللازم
وموضحه التفاوت في طرق الافادة حقا فان قلت مثل اللازم مع التفاوت

في طرق

في طرق الافادة لا في طريقها على ما هو المدعى قلت المراد ان يكون ذلك الطرق
اوضح او اخفى بالنسبة الى طريق اخر وهذا لازم قطعا فان قلت المطلوب
صحة التفاوت في الدلالة لا في طريقها قلت التفاوت في الطريق من حيث انه
طريق ومتوصل به تفاوت في الدلالة اذ معناه التوصل بل المعنى للتوصل سواء كان
وهذا ما اي طرق الافادة ولم نقل فيه اي في ذلك الواحد على ما هو مقتضى ظاهر سوق الكلام
هذا والاظهر انه لا يريد بطرق الافادة ذلك الواحد المتوصل به من الكلام المؤدي
لذلك المعنى الذي يقصد ايراده بالطرق المختلفة فان الاختلاف بالوضوح في بعض مفردات
الكلام يوجب الاختلاف في نفس الكلام وسمي هذا زيادة بيان ثم لا يخفى ان عطف
خفائه على وضوح التعلق انما هو لرعاية الوضوح والا فالتفاوت في الوضوح كاف
في المقصود واذا عرفت هذا اي ان امكان التفاوت في الوضوح انما هو
في الدلالات العقلية دون الوضعية عرفت ان لصاحب علم البيان زيادة احتياج الى التعرض
لانواع دلالات الكلم ليعرف ان العقلية اي نوع من انواعها وانه كيف يجري فيها التفاوت
ليتاتى له معرفة ايراد المعنى الواحد بالطرق المختلفة في الوضوح بخلاف صاحب علم المعاني
فان اكثر خواص التراكيب وان كانت بدلالات عقلية كمعنى الشك ورد الانكار في ان
لكن نظره فيها ليس من تلك الجهة وبحث تفاوت بتفاوتها فليست له تلك الحاجة
الى التعرض لانواع الدلالات والكلم وان كان بحسب الوضع جنسا للكلمة كتمر وتمرة ولذا
صح الكلم الطيب بتذكير الوصف لكن شاع استعماله في الكثير لا يطلق على الواحد البتة
حتى اشتهر ان جمع الكلمة كلمات وكلم فالمراد بها الكلمات ولكل منها دلالة فتعدد
الدلالات وتنوع الى المطابقية والتضمنية والالتزامية فلها انواع فيكون اضافة انواع
دلالات الكلم لامية والدليل على هذا انه ذكر النوع الواحد فقط بلفظ الجمع حيث قال
بالدلالات الوضعية وحسن اعتبارها في الكلام الواحد فان الدلالة الوضعية فنقول
بيان لانواع الدلالات بعد التحويل في تفسير مطلق دلالة اللفظ على ما اشتهر وتقرر
من انها كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى ولذلك شهرة تفسير انواعها على انه يريد

قد يكون اضافة انواع دلالات الكلم لامية اي انواع الدلالة الموضوعة ... الاضافة الاولى بمعنى من البيانية والثانية بمعنى اللام

بيان ان ليس المراد بالعقلية هنا ما اشتهر من كون المدلول جزءا من المعنى الموضوع له
او لازما عقليا له بل اعم واعم ولما ان دلالة اللفظ على المعنى نسبة بينهما بل وبين السامع
ايضا فان اللفظ دال والمعنى مدلول عليه والسامع مدلول له بل مدلول تعتبر اضافته
تارة الى اللفظ فيقال كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى وتارة الى المعنى فيقال فهم المعنى
من اللفظ بمعنى مفهوميته وانفهامه وتارة الى السامع فيقال فهمه المعنى من اللفظ
او انتقال الذهن الى المعنى وبهذا الاعتبار صح ان الدلالة العقلية هي الانتقال من معنى
الى معنى وفي قوله ان اللفظ متى كانت اشارة الى المعتبر في انواع الدلالات وضع المفردات
حتى اذا وصف دلالة المركب بالمطابقة او التضمن او الالتزام كان ذلك باعتبار وضع الاجزاء
وفي قوله المفهوم ايماء الى ان الغرض الاصلي من الوضع هو فهم السامع لا قصد المتكلم فانه
انما يقصد المعنى باللفظ ليفهمه السامع وذلك انهم يسمون الصور الحاصلة عند العقل
من حيث يدل عليها باللفظ مدلولات ومن حيث يعنى بها معاني ومن حيث يحصل منها مفهومات
وقوله من غير زيادة ولا نقصان اشعار بانه لو اعتبر في الدلالة زيادة بعض اللوازم او نقصان
بعض الاجزاء لم يكن مطابقة لعدم تطابق اللفظ والمعنى بحسب الوضع وقوله بحكم الوضع
متعلق بتدل بمعنى ان الذي يحكم بهذه الدلالة والفهم لا العقل نفسه مع قطع النظر
عن وساطة الوضع وفيه اشارة الى قيد الحيثية وان المطابقة هي دلالة اللفظ على تمام المعنى
الموضوع له من حيث انه موضوع له وبالنظر الى حكم الوضع حتى ان اللفظ المشترك بين الكل
والجزء او اللازم اذا اعتبر دلالته على الجزء او اللازم بالتضمن او الالتزام لم يصدق عليه
المطابقة وان كان الجزء او اللازم تمام الموضوع له في احد الوضعين وذلك لانه ليس
بحكم الوضع بل بحكم العقل ان الكل لا يوجد بدون الجزء ولا الملزوم بدون اللازم وكذا الكلام
في تقييد دلالة التضمن والالتزام بواسطة التعلق وحكم العقل فليتدبر وجعل الوضعية
اسما للمطابقة خاصة لكنها انها بحكم الوضع وبحسب الوضع المحض من غير اعتبار ونظر عقلي
والمنطقيون يسمون الثلثة وضعية لما ان للوضع مدخلا فيها ويجعلون العقلية اسما
لما يكون بحسب العقل الصرف من غير دخل للوضع كدلالة اللفظ على وجود اللافظ ومن غير

ان يكون

ان يكون مقتضى الطبع كدلالة اح على اذى الصدر واخ على الوجع وقوله المفهوم ما
ذكر اي المفهوم اللغوي الذي وضعت اللفظة له وقوله ولنسمه اي ذلك المفهوم
اصليا اعتراض بين خبر كان واسمه وانما سمي اصليا لان الاصل فيما للوضع دخل فيه
ان يكون بمحض الوضع وما سواه فرع عليه ومحتاج اليه وقوله في كل من التضمن والالتزام
على الانفراد انها تسمى دلالة عقلية ايضا دفع لما يتوهم ان ذلك بحسب اشتراك اللفظ بينهما
لكن الاظهر ان الاشتراك معنوي كما يقال الانسان يسمى حيوانا بمعنى انه من افراد ما وضع له
لفظ الحيوان بمعنى الدلالة العقلية ما يكون بحسب تعلق بين المفهوم الاصلي وغيره
بحكم العقل ولا يجب في ذلك التعلق الذي يعتبر في دلالة الالتزام ان يكون لزوما
عقليا على ما يعتبره المنطقيون بل يكفي ان يكون اعتقاديا بان ينتقل ذهن المخاطب من المفهوم
الاصلي اليه لعرف عام وهو متعارف العامة فانها المتبادر من اطلاق العرف او لعرف
عام من عرف خاص كوضع واصطلاح من قوم مخصوص كاهل الشرع او المتكلمين او الفقهاء
او الاصوليين او النحويين او غيرهم او من غير عرف خاص كالانتقال من كثرة الرماد
الى المضيافية فعلى هذا لا يبعد ان يجري العرف على اطلاقه متناولا للعام والخاص
ويراد بغير العرف ما لا يتعلق بوضع واصطلاح كما قد يتفق للبعض من اعتقاد التعلقات
بين الاشياء كالانتقال من المقدام الى الشجاع ومن الهزال الى الجبان ومن التخييل
الى الجواد وبالعكس فان امثال ذلك ليست باعتبار عرف عام او خاص ومما يقال
ان التعلق بين جبان الكلب والجواد باعتبار عرف علماء علم المعاني فقوله امكن جواب
ان كان يقال امكنه ان يفعل كذا اي جاز له ذلك وتيسر فمفعول امكن المتكلم وفاعله
ان نطق وذلك صفة مخاطبه اي مخاطبه الذي يعرف منه انه يعتقد ذلك التعلق
وادعه عرف فان قلت الذي عرفناه هو ان ايراد المعنى الواحد بالطرق والتراكيب
المختلفة لا يتاتى الا في الدلالات العقلية لا على الصور المختلفة قلت هو اشارة
الى ما نقلنا عن الشيخ عبد القاهر من ان اعتبار اللطايف والمزايا والخواص والكيفيات
ونحو ذلك مما يدل على فضيلة الكلام يجري في المعاني اولا وبالذات وفي الالفاظ ثانيا

وبالعرض فيحصل المعنى الواحد على صور مختلفة ثم يدل عليها بتراكيب مختلفة وهذا اما معقول
ان المعنى في هذا البيت صورة غيرها في ذاك وقال الجاحظ انما الشعر صياغة
وضرب من التصوير فالمراد بالصور هي المعاني الاول التي يدل عليها بالالفاظ والمعنى
الواحد من المعاني الثواني وقد سبق لذلك مازاد في قوله على صور في موضع الحال
وكلام مشعر بالاستشعار بان المقصود الاصلي هو ذلك المعنى الثاني وانما الصور بمنزلة
المنصة لها او المركب وضمير هي عايد الى ما يدل عليه الدلالات العقلية من الدلالة العقلية
لظهور ان الانتقال من معنى الى معنى هي الدلالة لا الدلالات الا بتكلف وصح تعبيرها
بالانتقال لكونها ماخوذة باعتبار الاضافة الى السامع وقوله كلزوم احدهما للآخر
وان كان بصورة التمثيل لكن المراد ان العلاقة هي اللزوم العقلي او العرفي او غيرهما
اذ لو اريد بالعلاقة اعم من مطلق اللزوم لم يترتب الجزاء اعني قوله ظهر لك ان علم البيان
مرجعه اعتبار الملازمات بين المعاني وقوله بوجه من الوجوه اشارة الى ما سبق
من ان ليس التعلق بين المفهومين لا يجب ان يكون مما يثبته العقل بل ان كان مما يثبته
الاعتقاد لعرف او غيره كان كافيا وانما عدل وانما عدل عن معهود القوم وهو
اعتبار اللزوم العقلي لان اكثر العلاقات المعتبرة في انواع المجازات والكنايات
خارجة عن اللزوم العقلي اذا اعتبره ما اعتبروه من اللزوم البين لم يكن الدلالة
العقلية ايضا مما يجري فيه الوضوح والخفاء ولما صح حصر الدلالة في الدلالات
لخروج اكثر الدلالات المعتبرة عند علماء البيان مع صدق التعريف عليها
والمنطقيون يعتبرون اللزوم فيفسرون الدلالة بكون اللفظ بحيث يفهم منه
المعنى متى اطلق احترازا عن ذلك مرجعه اي اصله الذي يرجع اليه تفاصيله
وما ينبغي ان يحقق حتى يمكن كشفه هو اعتبار الملازمات بين المعاني اي اللزومات
وصح التعبير عن اللزوم بالملازمة نظرا الى انه يكون ابدا من الجانبين ولو جزئيا في احد الجانبين
مثلا بين العلم والحيوة ملازمة بان العلم يستلزم الحيوة كليا والحيوة تستلزم العلم
جزئيا وبهذا تحقق كون اللازم اخص كالعالم بالنسبة الى الحي واما ما ذكر من تقسيم

اللزوم الى ما يكون من الجانبين كما بين الامام والخلف والى ما يكون من جانب كما
بين العلم والحيوة فباعتبار اللزوم الكلي وينبغي ان يعلم انه ليس معنى اللزوم
بين الامام والخلف ان كل ما يكون له امام يكون له خلف وبالعكس فان ذلك ليس
بلازم بل يعني انه يتعقل كون الشيء امام الآخر يستلزم تعقل كون الآخر خلفه
بحكم الاعتقاد يعني قد جرت العادة بان طول القامة لا يكون بدون طول النجاد لو فرض
له النجاد اعني علاقة السيف وبالعكس وان الاسد لا يوجد بدون الجراءة ولا بالعكس
فثبت ذلك في الاعتقاد وان ثبت مثل هذا عرفا عاما فلا نزاع لكن العرف العام
انما يطلق حيث يكون وضع واصطلاح من العامة لا من طايفة مخصوصة ولا يبعد
نهي غايب من ابائه او قصة في الترتيب وفاعل الانتقال وضمير ظاهره عايد اليه يعني
ان الانتقال من احد لازمي الشيء الى الآخر كالانتقال من بياض الثلج الى البرودة
لا يوقعك الفطن الظاهر في شك في انحصار مرجع البيان الى اعتبار الانتقال
من ملزوم الى لازم والانتقال من لازم الى ملزوم لانك اذا تاملت ونظرت بالتحقيق
علمت ان مرجع ذلك الى الانتقال من اللازم الى الملزوم ثم من الملزوم الى اللازم
لانه ينتقل من البياض الى الثلج ثم من الثلج الى البرودة فقوله مثل ما اذا انتقل
في موضع المصدر وما موصولة صلتها الظرف اي انتقالا مثل الانتقال الذي
يكون اذا انتقل وقوله فرجعه تعليل للنهي عن الوقوع وقد سبق تنبيه
على ان عدم لزوم النبت للغيث في حكم العقل لا يقدح في كون المراد بالغيث اللازم الذي
هو النبت وقوله واما في قولك امطرت السماء نباتا جواب عن سؤال وهو ان
من المجاز ما لا يكون الانتقال فيه من الملزوم الى اللازم بل بالعكس فان الغيث ملزوم
والنبت لازم فذكر النبات وارادة الغيث يكون تجوزا من باب اطلاق اللازم
على الملزوم واسقاط الاسناد اليه والجواب انه ايضا راجع الى الانتقال
عن الملزوم الى اللازم لان الانتقال من اللازم الى ملزوم معين بتقييد مساواة اللازم
لذلك الملزوم اذ لا انتقال عن العام الى الخاص ومع كونهما متلازمين فتعبير الانتقال

فان قلت اورد المصنف ابيض صورتان اللزوم فيهما وخص صورة واحدة منهما بالعرف ... فقال او من طول القامة ومن طول النجاد ... قلنا اللزوم الذي بين الامام والخلف وبين العلم والحيوة عقلي واما اللزوم الذي بين الاسد والجراءة وان لم يكن عقليا ... فيكون مبنيا على الاعتقاد وعدم ... بحسب الاستقراء ... الصورة المذكورة فيهما ... فهذا ذكره ...

من اللازم الى الملزوم انتقالا من الملزوم الى اللازم فيخبط امطرت السماء نباتا
في سلك رعينا الغيث وهذا تكلف قصد به الضبط بان كل مجاز انتقال من الملزوم
الى اللازم وكل كناية انتقال من اللازم الى الملزوم وقد امكنه بهذا الاعتبار دفع
النقل الى الانتقال من الملزوم الى اللازم لكنه حاول الفرق بين ما يكون المفهوم الاصلي
مرادا او جائز الارادة اعني الكناية وبين ما لا يكون كذلك اعني المجاز فان قيل
كثير من المجازات والكنايات مما لا يتصور بين المعنى الاصلي والمعنى المراد لزوم اصلا
لا عقلي ولا اعتقادي قلنا بعد ما اريد باللزوم تعلق ما بحيث يستتبع الانتقال
في الجملة لم يرد الاشكال والمصنف معترف بان هذا كله تكلف لقصد الضبط
وان الكناية عطف على قوله فان المجاز وقوله فلا يصار دسان كون الانتقال في طولي المجاز
من اللازم الى الملزوم وقوله فلا علينا اي لا بأس علينا ولا عيب تفريع على انصباب
علم البيان الى التعرض للمجاز والكناية بناء على كون مرجعه الى جهة الانتقال من
الملزوم الى اللازم كما في المجاز والى جهة الانتقال من اللازم الى الملزوم كما في الكناية
وصح نتخذهما للتي روالكناية ومعنى اتخاذهما اصلين جعل مباحث الفن راجعة اليهما
وتفاصيل لمجملهما وقوله واذا اتخذ شرط جزاؤه فلا عتب بالتاء الفوقانية اي
لا عتاب ولا لوم والحاصل ان جهة تقديم المجاز على الكناية وهي ان الكناية تجري من
المجاز مجرى المركب من المفرد نظرا الى ان الانتقال من الملزوم واضح بنفسه بمعنى عدم
احتياجه الى اعتبار امر زائد على اللزوم بخلاف الانتقال من اللازم الى الملزوم فانه
مشروط بكون اللازم مساويا للملزوم او اخص منه للقطع بانه لا دلالة للعام
من حيث انه عام على الخاص وانما يكون ذلك اذا اعتبر فيه ما يجعله بمنزلة الملزوم وجواز
كون اللازم اخص اما بمعنى اللازم الجزئي او بالاصطلاح على ان ما يكون وجوده على
سبيل التبعية لشيء آخر فهو لازم له وذلك التي طرد فالموضوعات ملزومات
والعوارض لوازم وان كانت اخص كالضاحك بالفعل بالنسبة الى الانسان
او باعتبار ان اللزوم في نظر علم البيان اعم من ان يكون عقليا او اعتقاديا

وفي اللزوم

وفي اللزوم الاعتقادي لا يمتنع وجود الملزوم بدون اللازم فيجوز ان يكون اللازم
اخص بمعنى ان له تعلق لزوم بالشيء اعتقادا لكن ليس بحيث متى تحقق ذلك الشيء
تحقق هو وبالجملة فاللازم اذا كان مساويا للملزوم او اخص منه صح الانتقال
الى الملزوم ان عقلا فعقلا او اعتقادا فاعتقادا بخلاف ما اذا كان اعم لا
الانتقال من الملزوم الى اللازم ايضا يفتقر الى كون الملزوم بحيث متى حصل في الذهن
انتقل الذهن منه الى اللازم لانا نقول هذا معنى اللزوم في هذا الفن لا امر
زائد عليه والاظهر في كون الكلام من المجاز بمنزلة المركب من المفرد ما ذكره صاحب الايضاح
وهو ان المعتبر في المجاز هو غير الموضوع له فقط لوجود القرينة المانعة بخلاف الكناية
فان الموضوع له مرادا ايضا او جائز الارادة ثم ان المجاز يريد تمهيد اثبات
اصل آخر للبيان هو التشبيه لما انه يبحث عن ذلك ويجعل من مقاصده ويستعمل
في هذا الفن تفاصيله واحكامه واقسامه فوق ما يكون على سبيل الاستطراد
او المبدأية كما في بحث الحقيقة بالنسبة الى المجاز ولما كان احد الاصلين فيما ثبت
من الكلام السابق هو المجاز لا الاستعارة وكان المبني على التشبيه هو نوع
الاستعارة لا مطلق المجاز تصدر الكلام بذكر المجاز وخص الاستعارة بالعناية
فقال ثم ان المجاز اعني الاستعارة يعني ان التعرض لها والبحث عن احوالها يقتضي تقديم
التعرض للتشبيه لان الاستعارة من فروعه ولا تتحقق بدونه فلا بد ان تتخذ التشبيه
اصلا ثالثا وان تقدم على الاصلين المذكورين اعني المجاز والكناية اما التقديم فظاهر
من جهة ابتناء الاستعارة عليه واحتياجها اليه واما اخذه اصلا آخر من علم
البيان فلانه لكثرة مباحثه وعموم فروعه وتفاصيله واقسامه واحكامه حاول
ان يجعل مقدمة او حكما استطراديا او نحو ذلك كيف وقد احتج اكثر مباحث الكتاب
وفي لفظ الفروع استعارة بهذا المعنى فبهذا الاعتبار اسقط ترتب قوله فلا بد على ما قبله
من الكلام فقوله يستدعي خبر ان المجاز وتأنيث الضمير مع عوده الى المجاز مبني على انه
بمعنى الاستعارة وكذا ضميرا لها وفيها وقوله من حيث انها متعلق بيستدعي

فى معرض التعليل له ومن فروع التشبيه خبرانها ولا تحقق خبر آخر او بيان كونها من
فروع التشبيه يعنى لا يبقى الاستعارة من اعتبار تشبيه شى بذلك الملزوم الذى
ينتقل منه الى اللازم فى امر لازم لذلك الملزوم فى رايت اسدا يرمى يعتبر تشبيه الرجل
الشجاع بالملزوم الذى هو الاسد فى لازم له هو الجراءة ثم يستعار لفظ الاسد له
فينتقل منه الى الشجاع وههنا اشكال وهو ان علم البيان ينظر فى الدلالات
العقلية ودلالة التشبيهات من حيث انها تشبيهات تكون بالدلالات الوضعية
فكيف يكون التشبيه من مقاصد البيان كما يشعر جعله اصلا ما لا سيما انه لا مقال
تشبيهات البلغاء قلما تخلو من مجازات وكنايات لانا نقول فى نفس الكلام
التشبيهات بل الجواب ان فى كلامه اشارة الى ان اخذه اصلا من علم البيان
انما هو لتفرع اجزاء الاستعارة عليه على الوجه الذى ذكرنا فلا يكون من اصول
بالذات فلا يلزم ان يكون البحث فيه عن الدلالات العقلية وقد يجاب بانه لا يلزم
ان يكون نظر البيان فى الدلالات العقلية فقط وانما اللازم ان لا يكون فى الوضعية
فقط بل فى العقليات الصرفة وفى الوضعيات والعقليات جميعا لان ايراد
المعنى الجليل بالوضوح يمكن بمجموع ذلك بان يكون الطريق الاوضح غاية الوضوح
من الوضعيات وما سواه من العقليات فهو اى التشبيه هو الاصل الذى
اذا مهر فيه واتقنته صرفت مالك زمام الحكم فى الصيرورة ذا دربة وعادة
وجراءة وحذاقة فى طرف اللطايف والنوادر المتعلقة بالبيان لان معظمها
وعمدتها فنون الاستعارات ومبناها على انواع التشبيهات

الاصل الاول من علم البيان فى الكلام فى التشبيه

اضافة فى الاصل الاول من الاصول الثلاثة المبحوث عنها
فى علم البيان هو التشبيه نفسه والتعرض للاصل الاول والبحث عنه هو الكلام
فى التشبيه فلا وجه لقوله الاصل الاول والكلام فى التشبيه سوى ان يقال
انه لما ذكر ان الاصول المحتاج الى تعرضها فى علم البيان ثلثة فكانه جعل اصل علم البيان
بعد المقدمة اصولا ثلثة بمنزلة الفصول والابواب فذكر ان الاصل الاول منه
فى الكلام فى التشبيه اى التعرض له والبحث عنه واما ان المراد هو ان الاصل الكلى
فى ذلك الجزئى او ان كلمة فى للتجريد مثلها فى قوله لهم فيها دار الخلد فلا اجب ان
يلتفت اليه والجزئى تفوه به الجاهل فتشبيها بدل من طرفين واشتراكا عطف على طرفين
او بالعكس اى يكون الامر بالعكس بان يشتركا فى الصفة ويختلفا فى الحقيقة والاختلاف
فى الحقيقة اعم من ان لا يشتركا فى ذاتى اصلا كطويلين جسم وخط او يشتركا كطويلين
انسان وفرس حيث اشتركا فى الجنس وانما الاختلاف بالفصل القريب وقصر
فى المثال على هذا لانه ابعد فى ان يكون اختلافا بالحقيقة وقوله صفة وحقيقة تمييز
وطولا وانسانا صفة او حال او تمييز او نصب بتقدير اعنى وقوله والا اى وان
لم يكن هناك اشتراك من وجه وافتراق من وجه لم يصح التشبيه الا كل غير معقول
تقييد ذلك وقدم ابطال عدم الافتراق لانه احق بالنسبة الى بطلان عدم الاشتراك
اذ مفهوم التشبيه بما ينبئ عن لزوم الاشتراك فلذا ذكره بطريق المشبه والمقيس عليه
وما يحتاج الى تقرير لزوم الافتراق والاختلاف انه لو ارتفع الاختلاف من جميع الوجوه
حتى من جهة التعين الذى هو الاختلاف فيه غاية فى اللزوم للتعدد يعنى انه لا بد للتعدد
والاختلاف بالتعين لارتفع التعدد قطعا ضرورة ارتفاع الملزوم بارتفاع اللازم
ومع ... بطل التشبيه لان معناه الوصف بالمشاركة لمشبه به فى امر فعند ارتفاع
التعدد وثبوت الوحدة يكون تشبيه الشئ وصفا له بنفسه ضرورة انتفاء المشاركة
ح لانه لا يعقل الا بين شيئين ووصف الشئ بنفسه محال بالضرورة وتقرير لزوم الاشتراك
انه لولاه لكان طلب التشبيه بين الشيئين طلبا لثبوت الوصف حيث لا وصف
اصلا وهو ايضا محال بالضرورة وان التشبيه ايضا عطف على ان التشبيه
يستدعى وكذا وكذا فان حاله تتفاوت بين القرب والبعد فان من التشبيه ما هو
قريب مبتذل ومنه ما هو بعيد بديع وسيجئ اسباب القرب والبعد والقبول والرد
فانه اذا كان صحيحا وافيا بما علق به من الغرض سليما عن الابتذال كان مقبولا

وان كان بخلافه كان مردودا فهذا القدر المجمل لا يحوج الى دقيق النظر جملة استينافية
كانها جواب سوال عن الدليل على ما ذكره والمعنى ان بعض ما ذكر غني عن النظر معلوم بالضرورة
كاستدعاء التشبيه طرفين وبعضها يحتاج الى نظر ظاهر وتامل يسير ينساق اليه الذهن
كالاحتياج الى الاشتراك والافتراق والغرض وكالتفاوت الى القريب والبعيد
والى المقبول والمردود وانما المحوج الى دقيق النظر هو تفاصيل هذا القدر المجمل وهو
اي هذا القدر المجمل بل مضمونه هو طرفا التشبيه ووجهه وغرضه واحواله فلنفصل النظر
في هذه المطالب انواعا اربعة النوع الاول النظر في طرفي التشبيه
وجه تقديمه على الانواع الثلاثة الباقية ظاهر فان طرفي التشبيه هما الاصل الذي
يقوم به وجه الشبه ويعود اليه الغرض منه وحصرهما في ان يكونا حسيين او عقليين
او المشبه عقليا والمشبه به حسيا او بالعكس واراد بالحسي ما يدرك هو او مادته باحدى الحواس
الخمس الظاهرة اعني البصر والسمع والشم والذوق واللمس او يكون مجتمعا من امور
كل منها محسوس وان لم يكن المجموع مدركا بالحس كاعلام من الياقوت منشورة على رماح
من زبرجد ويسمى خياليا واراد بالعقلي ما عدا ذلك مما هو مدرك بالقوة العاقلة التي
شانها ادراك الكليات او بالوجدان كاللذة والالم ويسمى وجدانيا او هو مخترع
القوة المتخيلة ويسمى وهميا كانياب الاغوال ورؤوس الشياطين واما المعاني
الجزئية التي يدرك بالوهم كصداقة زيد وعداوة عمرو فلا كلام في كونها عقليا بهذا المعنى
وانما الذي يجب ان ينبه له هو ان ليس المراد بالخيالي الصور المرتسمة في الخيال المتادية
اليه من طرق الحواس ولا بالوهمي المعاني الجزئية المدركة لظهور ان ليس الياقوتية
مما تادت اليه من طرق الحواس ولا انياب الاغوال ورؤوس الشياطين من قبيل المعاني
فان المراد بالصورة ما لو وجدت كانت مدركة بالحس وبالمعنى خلافه لكن التحقيق
في هذا المقام ان من القوى الادراكية قوة شانها تركيب الصور والمعاني وتفصيلها
والتصرف فيها واختراع اشياء لا حقيقة لها كانسان له جناحان او راسان
او لا راس له وهي دائما في الحركة والتصرف لا تسكن في اليقظة ولا في النوم وليس عملها

منتظما

منتظما بل النفس هي التي تستعملها على اي نظام تريد بواسطة القوة العقلية وبهذا
الاعتبار تسمى مفكرة او بواسطة القوة الوهمية وبهذا الاعتبار تسمى متخيلة فالمراد
بالخيالي هو المعدوم الذي ركبتها المتخيلة من الامور التي ادركت بالحواس الظاهرة
وبالوهمي ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها كما اذا سمع ان الغول شيء يهلك الناس
كالسبع فاخذت المتخيلة في تصويرها بصورة السبع واختراع ناب لها كما للسبع وكذا
مخالب المنية ولسان الحال وغيرهما واياك ان تتوهم ان المراد بالوهمي هنا المعنى الجزئي
المدرك بالوهم بناء على ان المنية او الحال من المعاني فيكون احواله كذلك فان الكلام فيما
يتخيل لهما من مثل الناب والمخلب واللسان وهي الصور قطعا وقد يكون من اصناف الصور
الوهميات ابعاضا من الصور كالغول والشيطان وهي ما قال صاحب الايضاح ان
الوهمي ما ليس مدركا بالحواس الظاهرة مع انه لو ادرك لم يدرك الا بها يعني انه من مخترعات
القوة المتخيلة ومرتسم فيها من غير وجود له في الخارج مع انه لو وجد وادرك لم يمكن ادراكه
الا بالحواس لكونه من قبيل الصور لا المعاني لان الكلام في صور شبهه بالمخلب والناب
واللسان مما هو آلة للادراك او النطق بقوله مستندا على الحس اي في ادراك
المحسوسات المادية بشرط الحضور بخلاف الخيال فان ادراكه يكون حال الحضور والغيبة جميعا
الا اطيط صوت القتب الفراريج جمع فروج وجعل العنبر مشموما والريق والخمر مذوقا
والجلد والحرير ملموسا مبني على ما هو المتعارف من شم العنبر وذوق الخمر ولمس الحرير
وان كان المدرك حقيقة بالشم والذوق واللمس هو الرائحة والطعم واللين والخيال
قوة ترتسم فيها صور المحسوسات بعد غيبتها عن الحس بمنزلة خزانة له والعقل قوة للنفس
بها تدرك الكليات بالذات والجزئيات بالالات وفي قوله الوهميات المحضة اشارة
الى ان ليس المراد بالوهمي المعاني الجزئية الحقيقية المدركة بالوهم كصداقة زيد وعداوة عمرو
بل ما اخترعته العاقلة بمعونة الوهم وقوله صوت وتمثيله كصوتهما المعنى وتاكيد الملزوز
المشدود من لززته شددته والقطعة وشد البعير في قرن وقران اي حبل
واما القرن بمعنى الجعبة الصغيرة بضم مع الكسر فغير مناسب ههنا

وهو الصغير من الدجاج ٢٠

فلو فرد اي كون كل من الوهميات والوجدانيات ملحقا بالعقليات كما عرفت
كون الخياليات ملحقة بالحسيات قصدا الى تقليل الاعتبار وتقليل الاقسام
تسهيلا للامر ليعرف صحة الحصر في الحسي والعقلي . النوع الثاني النظر
في وجه الشبه وسوما قصد اشتراك الطرفين فيه ومحصل البحث انه اقساما كثيرة
بحسب اعتبارات له وقدم لذلك مقدمة حاصلها ان وجه الشبه متفاوت السبه لانه
اما ان يكون حقيقة الطرفين او داخلا فيها او وصفا والصفة اما ان تكون من الحسيات
احد الانواع الخمسة واما من العقليات والعقلي اما ان يكون حقيقيا او اعتباريا
والحقيقة اما ان تكون بسيطة او مركبة والصفة اما ان تكون وصفا امرا واحدا
او اكثر فقوله لما انحصر التشبيه طرف جرى مجرى الشرط جوابه قوله ظهر لك مما ذكر
وقوله والوصف حسي انحصر والعقلي ايضا لما انحصر عطف على مضمون الشرط وكان
مقتضى الظاهر ان يقول وحين انحصر الوصف ولما انحصر العقلي ليكون عطفا على الشرط
او يقول والوصف حسي كذا والعقلي من كذا ليكون عطفا على فاعل انحصر واما على ما ذكر
فكل من المعطوفين يحتاج الى جواب على حدة ليكون الشرط خبر المبتدا والاحوال ان يكون
محذوفا بقرينة المذكور لان قوله ظهر لك مما ذكر صريح في جواب للكل وفي التركيب اختلال
والتخيص ان يجعل والوصف والعقلي عطفا على فاعل انحصر اعني التشبيه ويكون
حين انحصر ولما انحصر تكريرا واعادة للشرط لبعد العهد وقوله انحصر في كذا بمنزلة انحصر
في كذا كما يقال المحصور بين حاصرين وقوله مثل حسمين ابيض واسود يعني مثل حجرين
او فرسين او نحو ذلك والاقطاع الحسية لا تكون تمام الحقيقة ومثل نصب على الحال
من اسم يكون وليس بلازم ان تكون المثال بعينه ما اصيف اليه مثل بل ما يوجد مصحوبه
ومثل هذا كثير في الكلام فليكن على ذكر منك وفي كون الانف من الانسان والمرسن
من نحو الابل مثلا حقيقة واحدة نوع خفاء اذ ربما توهم كونهما حقيقتين مختلفتين
كالانسان والبعير فلذا ذكرهما بلفظ كذا وبين وجه اتحاد الحقيقة بانهما ذلك العضو
المعلوم الذي هو طريق الشم والافتراق بالصفة بانهما الاختصاص للانسان والمرسون

فلما انحصر مع الوصف والعقلي اللذين وقعا مبتدأين

حتى

حتى يقال الانف هو عضو الشم المختص بالانسان والمرسن هو عضو الشم المختص
بالحيوانات التي ترسن اي يجعل في انوفها الرسن والاحسن ان يحمل الوصف هو
الاختصاص وعدم الاختصاص لما سيجيء في فصل ايجاد الموضوع المعهد ان كلا من الانف
والشفة والرجل اسم للمطلق من غير اختصاص بالانسان او غيره والمرسن
والجحفلة والحافر مختصة بما يكون مرسونا والدابة وكانه اراد ههنا انف الانسان
وشفته ورجله ومثل ههنا لافتراق الحقيقة بالجسم والخط اللذين لا اشتراك لهما
في شيء من الذاتيات لان الجسم من مقولة الجوهر والخط من مقولة الكم بخلاف طويلين انسان
وفرس تنبيها على ما ذكرنا من ان الافتراق بالحقيقة اعم وههنا بحث وهو انا اذا قلنا
زيد كعمرو في الحيوانية او الناطقية فهما وان اشتركا في الحقيقة واختلفا بالعوارض
المشخصة لكنه قادح فيما قصده ههنا من انحصار التشبيه في ان يكون الطرفان حقيقتين
يقصد اشتراكهما في صفة لهما او وصفين يقصد اشتراكهما في حقيقتهما
كالكيفيات الجسمانية اي المختصة بالاجسام والكيفية عرض لا يقتضي نسبة ولا قسمة
اولا قسمة بالذات وقوله مثل الاتصاف حال من الكيفيات او من ضمير المختصة والمثلث
في ضمنه والبصر قوة مرتبة في العصبتين المجوفتين اللتين تتلاقيان فتفترقان الى العينين
يدرك بها الاضواء والالوان ونحوهما والشكل هيئة احاطة نهاية او اكثر
بالجسم كالدائرة ونصف الدائرة والمثلث والمربع وغيرهما والمقدار كم متصل قار الذات
والمراد بالكم عرض يقبل القسمة لذاته وبالاتصال ان يكون لاجزائه عند الانقسام
حد مشترك تتلاقى عنده كالنقطة التي هي بداية هذا ونهاية لذاك وهو احتراز
عن العدد وبكونه قار الذات ان يكون اجزاؤه المفروضة مجتمعة في الوجود وهو احتراز
عن الزمان والمقدار جسم تعليمي ان قبل القسمة في الطول والعرض والعمق وسطح
ان قبلها في الطول والعرض فقط وخط ان قبلها في الطول فقط والحركة المدركة
بالبصر من الاينية اعني انتقال الجسم من مكان الى مكان وما قال انها حصول الجسم
في مكان بعد حصوله في مكان اخر معناه انه مجموع الحصولين وكانه ارا لا يكون لطفا دبر

والحركات من الكيفيات اى اوصافها كالطول والقصر والتوسط وكالسرعة والبطوء
والتوسط كذلك ولما فالمقدار من الكم والحركة قبيل من الاين وقبيل من ان ينفعل وقبيل
من الكيف وقوله وما يتصل بها اى بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار
الخلقة التى هى مجموع الشكل واللون وكالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة
ونحو ذلك مما له اتصال بالمذكورات وتفرع عليها والسمع قوة مرتبة فى العصب المفروش
على سطح باطن الصماخ يدرك بها الاصوات وكان الصوت حقيقة واحدة لا تختلف الا بالعوارض
كالقوة والضعف والحدة والثقل والتوسط بين ذلك ولذلك لم يقل من انواع الاصوات
واما الحروف وان كانت انواعا هى كيفيات للصوت لا اصوات ولتكشف فى امثال
هذه المباحث بهذا القدر فان تمام تحقيقها فى فن آخر والذوق قوة منبثة فى العصب المفروش
على جرم اللسان يدرك بها الطعوم واصول انواعها الحرافة والمرارة والملوحة والحموضة
والعفوصة والقبض والدسومة والحلاوة والتفاهة والشم قوة مرتبة فى زايدتى
مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتى الثدى يدرك بها الروايح ولا اسماء لانواعها وانما تعرف
بالصفة او بالاضافة كرائحة طيبة ومنتنة ورائحة المسك ورائحة الخلاف واللمس قوة
سارية فى البدن بها يدرك مثل الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة ويقال لها اوايل
الملموسات بها تتفاعل العناصر وينفعل بعضها عن بعض فتتولد منها المركبات والاوليان
منها فعليتان لان الحرارة كيفية من شانها تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات والبرودة
بالعكس والاخريان انفعاليتان لان الرطوبة كيفية تقتضى سهولة التشكل والانفصال والتفرق
واليبوسة تقتضى صعوبة ذلك والخشونة كيفية اختلاف الاجزاء ارتفاعا وانخفاضا
والملاسة كيفية استوائها واللين كيفية تقتضى قبول الغمز الى الباطن ويكون للشىء بها قوام
غير سيال فينتقل عن وضعه ولا يمتد كثيرا بسهولة والصلابة تقابلها والخفة كيفية
بها يقتضى الجسم ان يتحرك الى صوب المحيط والثقل الى صوب المركز وجعلها من الملموسات
لكون كل منها مدافعة الى فوق او الى تحت كما فى الزق المنفوخ اذا امسك تحت الماء وكالحجر
الموضوع على الكف اذا امسك فى الهواء واعاد لفظ من لما انها ليست كما قبلها فى ظهور

كونها

كونها من الملموسات فان المحققين على ان الخفة والثقل مما يلى المدافعة الصاعدة والهابطة
واراد بما ينضاف الى المذكورات مثل البلة والجفاف واللزوجة والهشاشة واللطافة
والكثافة وغير ذلك من الاجسام والعقل ايضا نعم الا ان لمطلق الوصف
انحصارا فى الحسى والعقلى كذلك للعقلى انحصار فى الحقيقى وهو ما يكون له تحقق فى نفسه
ومقررة ذات الموصوف واعتبارى ونسبى وهو ما لا يكون كذلك بان لا يكون متقرر
بالنظر الى نفسه بل يكون معنى يعتبر للشىء بالنسبة الى الغير ككون مطلوب الوجود او العدم
عند النفس فليس للشىء من هذا صفة متحققة وكذا كون الشىء مقطوعا عادة او غير مقطوع فقيل
بعيدا عن الطمع او لا يكون له تحقق اصلا لا بالنظر الى نفسه ولا بالنسبة الى الغير كصورة وهمية
محضة تخترعها المتخيلة كانياب الغول وكل ما هو علم وهمى يقال بها مرشاطى والذراق
شبيه بنياض الكواكب واثرافها مثل الاتصاف محرور بدا والكيفيات الا ان الكيفيات
مما دخلت البناء من الذكاء ونحوه والذكاء شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الاراء
يقال ذكى الرجل فهو ذكى والتيقظ كمال التنبه والتحرز عما لا ينبغى والمعرفة تقال لادراك
المسبوق بالعدم ولثانى الادراكين اذا تخللهما عدم ولادراك الجزئى ولادراك البسيط
والعلم يقال لحصول صورة الشىء عند العقل وللاعتقاد الجازم المطابق الثابت ولادراك
الكلى ولادراك المركب والقدرة صفة بها يتمكن من الفعل والترك والكرم صفة هى مبدا
ايثار الغير بالخير اما ببذل المال واما بالعفو عما صدر والعزم من الشروط مع صدور النجاه هو
مبدا افادة ما ينبغى لا لعوض وسمى الجود ايضا والحلم كون النفس مطمئنة لا تحركها الغضب
بسهولة ولا تضطرب عند اصابة المكروه ولا تسرع الى الانتقام والغضب حركة للنفس
مبدؤها ارادة الانتقام وما جرى مجرى المذكورات كالعفة والشجاعة واللوم والبخل
والتهور والجبن ونحو ذلك والغريزة ملكة تصدر عنها صفات ذاتية عنزله دونه الا ان للاعتياد
مدخلا فى الخلق دون الغريزة او بتصورى عطف على بكونه اى كاتصاف الشىء
بتصورى لا عقلى وتصور ومعنى لا عقلى محض ليس فيه شائبة تحقق وجعل هذا
واصلا للاعتبارى الذى هو احد قسمى العقلى بنية على ان المراد به هنا ايضا ما لم الوهمى

كما في الطرفين اجزاء مختلفة اشارة الى انه لا يريد بالبسيط ما لا جزء له اصلا بل ما لا يتألف من اشياء مختلفة وانما تعرض لهذا في وجه الشبه دون الطرفين لان التقسيم الى الواحد والى ما هو بمنزلة الواحد والى المتعدد والمنتزع انما اعتبر فيه لا فيهما وانما قال الظهور لك مما ذكر من ان مجرد جعله جواب ما يعني عن كونه بسيطا لك للاشارة الى ان الظهور لك لم يحصل بمجرد كون الانحصار متحققا في نفس الامر بل ذكره لك واطلاعك عليه ولذا قال الظهور لك من ذكرها ذكر

ووجه الشبه اما ان يكون امرا واحدا في نفسه بان يكون عينا من الاعيان او معنى من المعاني بسيطا كان او مركبا واما ان يكون غير واحد بل امورا متكثرة وهو قسمان احدهما ان يؤخذ منها حقيقة اعتبارية ملتئمة من الكثرة او هيئة واحدة منتزعة منها يعتبر اشتراك الطرفين في تلك الحقيقة او الهيئة لا في كل واحد واحد من تلك الكثرة وثانيهما ان لا يعتبر ذلك بل يجعل كل واحد من الكثرة على انه مشترك ومقصود بالتشبيه فهذه هي الاقسام الثلثة وقد قسم الاول منها الى خمسة اقسام والثاني الى اثنين والثالث الى ثلثة عشر وذلك لان الاول اما حسي وطرفاه حسيان لا غير واما عقلي وطرفاه اما حسيان او عقليان او المشبه حسي والمشبه به عقلي او بالعكس والثاني اما حسي او عقلي والثالث اما حسي واما عقلي واما البعض حسي والبعض عقلي فقوله لامتناع ادراك الحس من غير المحسوس جهة اي من غير وصفه لان الحس لا يدرك الا ما هو في مادة وحاضر عند الحس بخلاف العقل فانه يجوز ان يكون معرفا بما بالمحسوس كالحسوق فوجه الشبه العقلي يعم الانواع الاربع للطرفين لجواز كونهما حسيين او عقليين او المشبه حسيا والمشبه به عقليا او بالعكس وهذا معنى قولهم التشبيه بالوجه العقلي اعم والباء في بالوجه للملابسة وسوقع موقع الحال اي كائنا بالوجه العقلي بخلاف الحسي ولكن تشبيه الشيء بالشيء فانها حاصلة وههنا نكتة التحقيق يرجع التشبيه الى محض التحقيق والثبوت في نفس الامر بحيث لا يشوبه شيء من المساهلة والاخذ بالظاهر وما يشبه الحقيقة وليس بمحض حقيقة وحاصل النكتة ان وجه الشبه كلي لكونه مشتركا بين الطرفين ولا شيء من الكلي بمحسوس لان شرط الاحساس بالشيء كونه جزئيا ماديا حاضرا عند الحس بحكم الضرورة فان قيل المراد بالوجه الحسي ما يكون جزئياته محسوسة كالحمرة وان لم يكن هو في نفسه مدركا بالحس ولهذا هذا ترك

للصق

للصق الشعاع واعترافا بان هو وجه الشبه في الحقيقة عقلي لا حسي وسنذكر جواب المصنف عن هذا السؤال بقوله وقد عرفت انه اي وجه الشبه يجب ان يكون موجودا في الطرفين اشارة الى ما سبق من ان تشبيه الشيء لا يكون الا وصفا له مشاركة المشبه به فيه وقوله وكل موجود فله تعين حكم ضروري مبني على ان الكلي الطبيعي ليس جزءا خارجيا للاشخاص والا فهو موجود ضرورة ان جزء الموجود موجود وليس بمتعين ضرورة كونه كليا مشتركا بين الافراد جزءا من الاشخاص واذا كان وجه الشبه مع المشبه متعينا امتنع ان يكون هو بعينه موجودا مع المشبه به امتناع ان يحصل المحسوس المتعين في محل آخر حصوله بعينه في محل آخر وان بديهة العقل حاكمة بامتناع عرض بعينه في محلين وكذلك بعينه في مكانين فمقتضى ضرورة العقل اضطرار الى الحكم بذلك بحيث لا يحتاج الى الانفكاك عنه سبيلا او الضرورة التي يجدها العقل ويحكم بها وان شئت فحكم البديهة فان الضرورة قد ينبه عليه اذا كان فيه ادنى خفاء وذلك ان الحمرة التي في الخد لو كانت بعينها الحمرة التي في الورد لزم من انعدام حمرة احدهما وبقاء حمرة الآخر كون الحمرة المعينة موجودة معدومة معا وهذا ظاهر لزومها واستحالة الا ان لقائل ان يقول انا اريد بانعدام حمرة الخد انعدامها في نفسها فلا نسلم صحته ليلزم المحال المذكور لكون الحمرة معدومة موجودة معا وان اريد انعدامها عن المحل فلا نسلم الا وجودها في محل وعدمها عن محل ولا استحالة فيه وقوله وهكذا في اخواتها اي اخوات الحمرة كما اذا شبه ثوب بالثلج في البياض وشعر بكلل الغراب في السواد وغير ذلك وقوله بل يكون مثله متعلق له بمتنع ان يكون هو بعينه موجودا مع المشبه به اي بل يكون مثل وجه الشبه موجودا مع المشبه به وهذا ايضا باطل لان المثلين لا يكونان شيئا واحدا بعينه وكل ما هو وجه الشبه فهو واحد بعينه على ما هو المفروض فلا يكون المثلان الموجودان في الطرفين وجه الشبه فلزم ان يكون وجه الشبه هو المعنى الكلي الماخوذ من المثلين بتجريدهما عن التعين لانه المشترك بينهما ولا شيء من الكلي بحسي فلا شيء من وجه الشبه بحسي بل الكل عقلي لا غير فوجه التشبيه عقلي لا غير وقوله ويمتنع ان يقال اذا لم يكن مجموع الطرفين من المحسوس الا المثلان فمعنى اشتراك وجه الشبه المحسوس بين الطرفين هو حصول المثلين فيهما

على ما قال صاحب الايضاح ان المراد بحسية وجه الشبه كون افراده محسوسة فان المثلين
اى يمتنع هذا المقال ويبطل لان المثلين الموجودين فى الطرفين متشابهان لا بهذا معنى
المثلين والمعنى للمتشابهين لا المتشابهين كان فى وجه الشبه فلا محالة يكون بينهما وجه شبه
فان كان عقليا كان المرجع فى وجه الشبه الذى فرض حسيا هو العقلى فى المآل فلا يكون وجه الشبه
بالتحقيق الا عقليا وان كان حسيا لزم ان يكون مع المثلين مثلان آخران وذلك الوجه الثانى
لامتناع ان يكون الموجود فى الطرفين محسوسا فينتقل الكلام الى هذين المثلين الاخيرين بانهما
متشابهان مشتركان فى وجه شبه عقلى او حسى ويلزم اما التسلسل واما كون وجه الشبه فى التحقيق
عقليا والتسلسل محال فتعين كونه عقليا وتمام تحقيق هذا الكلام فى العلوم الحكمية والكلام
بان يبين ان الكلى الطبيعى يمتنع ان يوجد بان يكون جزءا من الافراد وان المتعين يمتنع ان يكون جزءا
من شيئين وان الواحد يمتنع قيامه بمحلين متعددين وغير ذلك وانما هذا التسلسل وان كان فى الامور
الموجودة لكونها محسوسة لكن لا نظر له فى المبادى وفى الامور المترتبة الموجودة معا فمع
مثل هذا يبقى ههنا بحث وهو انه اذا اريد بكون وجه الشبه حسيا وجود فردين فى الطرفين
من المعنى الكلى الذى افراده محسوسة بمعنى كونهما مثلين نسباويهما فى تمام تلك الماهية الكلية بمعنى
انها تمام حقيقة كل منهما وانها حسية بمعنى ان افرادها مدركة بالحس فح لا نسلم لزوم ان
يكون معهما مثلان آخران ليلزم التسلسل ولا احتياج الى هذا فتامل فى هذا التحقيق
والعقلى كوجود عطف على قوله فالحسى كالخد والمعنى العقلى كوجه الشبه فى التشبيه المذكور
فالمثل به مأخوذ مجازا بل الكاف لا نفسه والمراد بالعلم الملكة التى بها يدرك
تفاصيل المسائل فبهذا الاعتبار يكون جهة ادراك وطريقا اليه على وجه المبداية كما ان الحيوة
طريق اليه على وجه الشرطية واما اذا اخذ العلم بمعنى الادراك او بمعنى نفسه كادراك الكلى
فلا معنى لكونه جهة ادراك وقوله فى مطلق الاهتداء بذلك اى بالاصحاب والنجوم اشارة الى ان
الاهتداء لو لم يؤخذ مطلقا اى متناول الاهتداء الى الطريق الشرعى والطريق الحسى
لم يكن مشتركا بين الطرفين الموجودين فى كل منهما اهتداء آخر واذا كان كذلك فاحدهما حقيقى
والاخر مجازى لكن النحو عرفا بالحقائق وكالعطر اشارة الى قول الصاحب ———

اهديت

اهديت عطرا مثل طيب ثنائه ... فكانما اهدى له اخلاقه ... وكالنجوم
اشارة الى قول القاضى التنوخى ... وكان النجوم بين دجاه ... سنن لاح بينهن ابتداع
ومنع بعضهم تشبيه المحسوس بالمعقول لما يلزم من جعل الاصل فرعا والفرع اصلا لكون المعقول
فرع المحسوس لكونه مستفادا منه ومنتهيا اليه لكن وجهه ما حاوله ان يقدر المعقول محسوسا
ويجعل كالاصل لذلك مبالغة ... وفى اكثر الامثلة خبر مبتدا او تسامح وفى معنى وجه شبهها
بدل من الطرفين او متعلق به او تسامح والمراد فى معنى وحدة وجه الشبه فيها فائح الرائحة عن
الفائح وكونها جهتى ادراك وتحصل ما من الزيادة والنقصان واستطابة النفس اياهما نوع
وفى جعل المرآة والفائق وجه تشبيه من وجه الشىء وعدمه دفع لما ذكره الشيخ عبد القاهر ان
التشبيه متى ثبت بهذا معنى من معانى ذلك او حكم من احكامه كانت مثل للاحتجاج مجاز للاسب
وللعلم حكم النور انك تفصل به بين الحق والباطل كما تفصل بالنور بين الاشياء واذا علمت الرجل
القليل الفائدة هو معدوم او هو والعدم سواء لم يثبت له شبها من شىء مثل ما ثبت وجوده
كما اذا علمت ليس هو بشىء ومثل هذا لا يسمى تشبيها قال الامر كذلك لكنا نظرنا الى ظاهر
موجود كالمعدوم وفى كلامه ووجوده شبيه بالعدم فان ثبت للا على هذا الظاهر مضايقة

القسم الثانى قد سبق الاشارة الى كون غير الواحد بمنزلة الواحد بان يعتبر
الكثير حقيقة تشبيه من المجموع او ترى الى هيئة حاصلة من عدة اوصاف فهاهنا جلى التشبيه وقس ذلك
فيما اورد من الامثلة تعويلا على فهم الناظر وعلى انسياق الفهم اليه بل جعل التقسيم ههنا باعتبار
ان الهيئة الحاصلة حسية او عقلية واعتبر انما الفرد الكثرة فى جانب المشبه والمشبه به ادى بنظر
ما قصده من كون وجه الشبه غير واحد بمنزلة الواحد وعوّل فى اعتبار التركيب والتفصيل الحقيقى
فيما اورد من الامثلة دون ان تعتبر الشبه بما من المفردات اما على انه ليس له كثير معنى واما على
ان اعتبار التركيب ابلغ وادخل فى الحسن والقبول فالاول كما فى قول القاضى التنوخى
كانما المريخ فانه لو قيل المريخ كمنصرف الذهب لم يكن شيئا والثانى كما فى قول ابى طالب الرقى
وكان اجرام النجوم فان تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه السماء بالبساط الازرق تشبيه حسن
لكن ابن التشبيه الذى يريك الهيئة التى تملأ القلوب سرورا وعجبا من طلوع النجوم مؤتلفة

متوقدة في أديم السماء وهي زرقاء زرقتها الصافية كذا في ذيل الأعجاز   وكالثريا
أشار إلى أحيحة بن الجلاح   وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى   كعنقود ملاحية حين نورا
الملاحية بضم الميم عنب أبيض في حبه طول وقد جاء في البيت بتشديد اللام والمنور على لفظ
اسم الفاعل من نورت الشجرة وأنارت تفتح نورها وقوله في المرأى يعني من صغار المقادير
والكائنات كبارا في نفسها وقوله على كيفية متعلق بمقارن أي لا تكون مجتمعة اجتماع التضام والتلاصق
ولا هي شديدة الافتراق وقوله إلى مقدار أي نسبة منضمة إلى مقدار مخصوص من الطول والعرض
وكالشاة الجبلي بشكل الشاة لما أن المراد الذكر منه على طريقة قولهم حمامة ذكر وحمامة أنثى يذكر و
ويؤنث فيما يكون الشاء فيه للفرق بين الواحد والجنس أبتر أي مقطوع الذنب الأشل صفة مشبهة
من شلت يده أشلت بيتها وضعفت قوتها المزاوجة المتناوبة في العمل بين هذا وذاك أحد
فقال ارتوح من رجليه إذا قام مرة على هذه ومرة على الأخرى تلك الحركة مصدر تحرك النفوذ الذي
يبدو له أي يتبع ويظهر له ورأى تحركه فقال يبدو له إذا ابتدر وضمير الفاعل له الرائي المعلوم من الكلام
وفي ذلك إشارة إلى الانبساط والانقباض والتحرك الدائم التعب آنفه المذكورة مفعول مقرنة
وقوله للهيئتين يعني هيئة المرآة في كف الأشل وهيئة البوتقة فيها ذهب ذائب   وكوجه الشبه
ظاهر العطف على كسقط الشاة إلا أن الكاف ثمة داخل على المشبه ووجه الشبه مأخوذ من
مضمون الكلام وههنا قد دخلت على وجه الشبه ولم يبينه بل اقتصر على بيان المشبه والمشبه به أن
كلا منهما هيئة حاصلة من عدة أمور وكذا كان ما سبق تشبيه مفرد بمفرد وهما أمران معينان
مذكوران بصريح الكلام وإنما احتاج إلى البيان وجه الشبه وههنا تشبيه مركب بمركب فاحتيج
إلى بيانهما وكون القصد فيهما إلى الهيئة الحاصلة من عدة أمور وعلم أن وجه الشبه ما يشترك فيه الشيئان
من مطلق هيئة حصول نفس في مطلع على الكيفية المخصوصة   كأن مثار النقع أي الغبار
الساطع المرتفع من ثار الغبار يثور ارتفع وأسيافنا فوق رؤوسنا وأسيافنا مفعول معه متعلق بمعنى قال
الشيخ عبد القاهر قصد تشبيه النقع والسيوف فيه بالليل المتهاوي كواكبه لا تشبيه النقع
بالليل من جانب وتشبيه السيوف بالكواكب من جانب ولذلك وجب الحكم بأن أسيافنا في حكم الصلة
للمصدر أعني المصدر المدلول عليه بلفظ مثار لئلا يقع في تشبيه مفرق بمفرد كأن الغبار ليل كأن السيوف

كواكبه

كواكبه قال ونصب الأسياف لا يمنع من تقدير الاتصال لأن الواو فيها بمعنى مع كما في قولهم
لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها ومما نبه على ذلك أنه قال تهاوى كواكبه جملة وقعت صفة لليل
فالكواكب مذكورة على سبيل التبع لليل لا مستبدة بمنزلة أن يقال ليل وكواكب فهو لم يعتمد
على أن يكون لمعان السيوف في أثناء العجاجة كالكواكب في الليل بل عبر عن هيئة السيوف وقد سلت
من أغمادها وهي تعلو وترسب وتجيء وتذهب وهذه الزيادة زادت التشبيه تفصيلا فإن للسيوف
في حال احتدام الحرب واختلاف الأيدي فيها للضرب اضطرابا شديدا وحركات سريعة إلى جهات
مختلفة من اعوجاج واستقامة وارتفاع وانخفاض وتداخل وتصادم واستطالة الأشكال
فنبه على هذه الدقائق بلفظ تهاوى أي تتهاوى بحذف التاء فإن للكواكب في حالة التهاوي
أي التساقط اختلاف جهات حركات مع تدافع وتداخل واستطالة الأشكال بخلاف ما إذا كانت
في أماكنها فإنها على استدارتها   المتلألئة أي اللامعة وتلألأ البرق لمع
والمستطرفة المستجدة إلى يعد طريفا جديدا وقوله دون شيء آخر كلام قليل الجدوى جدا سواء
جعل صفة درر أو تعلق بالمراد يعني أن المراد هو هذا دون شيء آخر وسواء جعل صفة للدرر بساط
أو صفة شيء آخر   قدامه خبر المبتدأ والجملة حال مما دل عليه كأنما من معنى الفعل وفي شارع
متعلق بالظرف والمعنى يكون المشتري قدام المريخ كونه كذلك في الطلوع بأن يكون المريخ أقرب
إلى المشرق ومكونه في الارتفاع والعلو الشمعة المتحرك أحد البيتين وكلاهما التحرك والسكون
وكلام المولدين   فالمراد أيضا يعني أن المراد في هذا البيت أيضا تشبيه الهيئة بالهيئة
كما في البيتين المتقدمين وقوله مسرج الشمع اسم مفعول أضيف إلى فاعله حال من المصرف ومعنى دونه
قدامه وفي مكان قريب منه   ومن أمثال ما ذكر من الأبيات يعني كأن مثار النقع وكأن
أجرام النجوم وكأنما المريخ تشبيه المركب بالمركب لكون كل من طرفيه أمورا متعددة اعتبر تركيبها وتحصيل
هيئة منها قصد التشبيه فيها ما صرح بذلك في كل منها وعبر عنه صاحب الكشاف بما قال
إن العرب قد تشبه كيفية حاصلة من مجموع أشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا
بأخرى مثلها ويسمى المذكور قبل الأبيات مثل تشبيه السقط والثريا والشاة الجبلي والشمس
تشبيه المفرد بالمفرد لكون كل من الطرفين شيئا واحدا مفردا كان أو مركبا وإنما التركيب في الجميع باعتبار

في وجه الشبه ولذا كان التعرض ثمة لوجه الشبه وههنا للطرفين ثم المفرد قد يكون مقيدا
كتقييد العنقود بالمنور والشاة بالجبل والحادي بكونه ابن مشقوق الشفة والكافر بانه
على رأسه شجرا ناغضا والمرآة بكونها في كف الاشل والبوتقة بكونها محماة جايلا فيها ذهب
ذائب فيلتبس بالمركب ويعسر التمييز بين تشبيه المفرد بالمفرد والمركب بالمركب لخفاء الفرق ههنا
بين المقيد والمجموع اذ القيود معتبرة في الهيئة التي جعلت وجه الشبه فلذا قال وهذا اي تشبيه المفرد
بالمفرد والمركب بالمركب فرق زيادة احتياج الى سلامة الطبع وصفاء القريحة اذ الحاكم في
ذلك في تمييز احدهما عن الآخر عند التباسهما ولا يخفى انه يأتي ههنا قسمان آخران سكت عنهما المصنف
تشبيه المفرد بالمركب والمركب بالمفرد   ومن تشبيه المفرد بالمفرد قول امرئ القيس
يصف عقابا بكثرة صيد الطيور والقاء قلوبها لدى الوكر وقد عرف ان العقاب لا ياكل من الطير
قلوبها شبه الغض الطري من قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف البالي وهو اردأ التمر
وذلك لانه ليس لاجتماع الرطب واليابس من القلوب هيئة يعتد بها ويقصد تشبيهها ولذا قال
الشيخ في اسرار البلاغة انه انما يستحق الفضيلة من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب فيه لا من
ان الجمع فائدة في التشبيه وانما تعرض المصنف لذلك لانه قد جمع في موضع كل من المشبه والمشبه به
شيئين وكان مظنة ان يتوهم انه من تشبيه المركب لبنيه على ان تشبيه المفرد قد يكون ملفوفا بان يجمع
المشبهين ثم المشبه بهما   واما ان يكون مستندا الى العقل عطف على قوله
اما ان يكون مستندا الى الحس وهذا هو الثاني من نوعي ما يكون في حكم الواحد واورد له امثلة
تشير الى قوله تعالى والذين كفروا اعمالهم كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء وقوله عليه السلام اياكم
وخضراء الدمن قيل يا رسول الله وما خضراء الدمن قال المرأة الحسناء في منبت السوء
وقول من قال   هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها في الفائق انه قول الانمارية
فاطمة بنت الخرشب حين سئلت عن بنيها الكملة وهم ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ
وانس الفوارس او لا ادري عن زياد العبسي وذلك لانها سئلت عن بنيها ايهم افضل فقالت عمارة
لا بل فلان لا بل فلان ثم قالت ثكلتهم ان كنت اعلم ايهم افضل هم كالحلقة المفرغة وقال الشيخ
عبد القاهر انه قول من وصف بني المهلب للحجاج لما سأل عنهم   المنظر فانه يقع على النظر

من الظاهر والمخبر ما يعلم ويخبر من الباطن المطمع اسم فاعل من اطمعه اوقعه في الطمع والمؤيس
من آيسه اوقعه في الياس وكلامهم للاشارة الى جعل الامرين في حكم واحد بمعنى ان وجه الشبه
هو المجموع لا كل واحد وكذا لفظ المنضم في المثال الثالث ومنبت السوء هو الاصل الرديء
والنسب الفاسد والاضافة فيه كما في رجل صدق وحمار سوء شبهها للاختصاص او شبيه
بالاختصاص الاضافي وخضراء الدمن ما ينبت على آثار الدار والمنزل مما لا يبقى اهله ولا خير فيه
ولا نفع منه وانما جرى اضافة المصدر الى المفعول من ارثت النحو كذا والاتحاد المثمرة التي
يأتي الفاكهة والاعتراض بان حسن المنظر حسي لا عقلي ليس بشيء لانه لا ينافي كون المجموع المركب
من ذلك عقليا لا هيئة مدرك بالحس كهذه الشمس والبوتقة او هيئة الشمع والسيوف وهيئة الليل
وتهاوي الكواكب بل في التمثيل اشارة الى ذلك وانما عطف المثال الثالث بالواو ولم يسقط على النجم
بعد تمام التمثيل بما ليس بمنزلة شاهدين ووجه الكثرة في وجه الشبه في المثال الثالث هو انه
اعتبر التناسب في الاتصال مع الامتناع عن تعيين البعض فاضلا والبعض مفضولا لكن منقصه
الى الاشتراك في كل منها في المجموع الماخوذ منها والى هذا اشار بقوله المصنف لذلك
الى الاصل التناسب   ان تلك الامور اشارة الى ما لزم من الكلام السابق
من كون وجه الشبه امورا كثيرة وقوله او عقلية بالواو دون الواو ليشير بالقسم الاول
ان يكون الامور حسية والثاني ان يكون عقلية لا ان يكون بمجموعه قائمة على العموم حالا على التوزيع
هو القسم الثالث بعينه فقوله ان يكون بعض اي الكل بل بعض من اقسام   كما اذا
شبهت انسانا لا خفاء في ان حسن الطلعة حسي ونباهة الشان اي شرف الاقوام اشتهار الرجل
عقلية وكذا علو الرتبة   واعلم ختم مباحث الطرفين ووجه التشبيه بامرين احدهما
انه قد يذكر مكان وجه الشبه ما يستتبع وجه الشبه اي يستعقبه ويستلزمه اي يكون وجه الشبه
بالحقيقة لازم ذلك المذكور فهي كان اقامة الملزوم مقام اللازم مجاز مستفيض وثانيهما ان
الواجب في وجه الشبه ان يكون شاملا للطرفين وقد يتوهم في بعض التشبيهات وجه الشبه
امرا لا يشملها فيفسد فقوله ان يكلفوا طاهرة اي النقص لا صاحب علم البيان لكن الذي
يقتضيه النظر الصائب ان يكون النقص للبلغاء وارباب الكلام والموردين للتشبيهات

والمعنى انه ليس يلزم عند علماء البيان ان يكون البلغاء متكلفين في التصريح بوجه الشبه
فليتامل وقوله على ما هو به في موقع الحال من وجه الشبه اى على الوجه الذى هو به متحقق
كان على حقيقته ولا بد من التنبيه عليه اى على ما ذكر من كان وجه التشبيه تسامحا ما الا يكون وجه الشبه
حقيقة بترك امثلتها   اذا وجدوها لا يسقل منها اذا وجدوها فصيحة وغير واعى
ذلك بالسلام من اسباب الاخلال بالفصاحة ومن تنافر الحروف وتكرارها والزوائد واشتباه
المعنى بحيث يحتاج الى تفكير او تخرج فالتنافر مثل الهعخع ومستشزرات وكريم متى امدحه امدحه
والورى والتكرار كما قوله   سلت وسلت ثم سل سليلها   واتى سليل سليلها مسلولا
وكقوله   وقد غدوت الى الحانوت يتبعني   شاو مشل شلول شلشل شلل
وقوله   فقلقلت بالهم الذى قلقل الحشا   قلاقل عيس كلهن قلاقل
وحاشا ان يعد هذا القبيل قول من قال   وما انا الا المسك ضاع فعندكم
يضيع وعند الآخرين يضوع   والزوائد مثل الحشو والدكارس والطل وحقحقت ونحو ذلك
والاشتباه كالمرسن والمسرج ونحو ذلك وقوله فيصعب تصحيح النصب على جواب النفي
وكذا فتشبير وضم عليها للمعانى وعلما للالفاظ   صلوته الاجزاء اى المقدمات
بالضرورة او بالدليل يقتضيه التاليف بان يكون الفا قياسيا لا استقرائيا او تمثيليا
قطعيه للاستلزام بان يكون على شرايط الانتاج   فذكرون قد عرفت ان الضمير في
وفي موهم يتبع ان يكون للبلغاء وارباب الكلام لا لاصحاب علم البيان وقوله في المال اى في المال
وما عليه الحقيقة هنا كان اى في تشبيههم للاول والثانى خبرها خبران والضمير للحلاوة
والسلاسة والرقة اى في توهم الاول والطهوانية توهم الثانية وافادة النفس من اضافة المصدر
الى المفعول الاول بلذطعم صحت الرواية على لفظ المبنى للفاعل وفرطها من لذة الطعام
صار لذيذا في الاساس لذ الشيء لذاذة ولذة كان لذيذ الطعام بالكسر وجدته لذيذا
وضمر كونهما وحالتهما للبصيرة والبصر ومعهما للطلة والشبه والالا عطف على كونهما
وذلك لشأنه الى كونهما كالمحسوس فانه ظاهر ان الحلاوة والسلاسة والرقة
وصفات الاجسام خاصة لا تتصف بها الالفاظ قطعا لكن لم تعين ان الطهور لا تتصف

الحجر

الحجر واستعمال الظهور في المعانى اشهر والطهر من استعمال ازالة الحجاب فكيف صح توهمه كونها
من الشمس والحجة بلا اوالظهور قلت   ليس ذلك من جهة عدم صحة الظهور في الحجة
بل التمثيل بالمثالين تنبيه على ان المصير الى اللازم قد يكون لعدم صحة المذكور في احد الطرفين
وقد يكون للعلم بانه غير مراد فانا قاطعون بان ليس المراد من تشبيه الحجة بالشمس في الظهور
ظهورها في نفسها بل الظهور المطلوب بها كظهور المحسوسات بطلوع الشمس وهذا معنى ازالة الحجاب
فلو اجعلت وجه الشبه في الحقيقة   كالدر نحرفه فان ميل الطبع الى الشىء وانالة الحجاب
عنه امر اعتبارى له وان كان الميل في نفسه او اللازم الصفة حقيقية كيفية او اضافية والاول
يشبه ان يكون ترك اصحاب علم البيان التحقيق في وجه التشبيه حيث قسموه الى الحسى والعقلى
تسامحا ولم يقصروه على العقلى كما هو الحقيقة في المعنى المشترك من قبيل تسامحهم هذا وهو
جعل وجه الشبه ما هو من مستتبعات وجه الشبه وملزوماته في الحقيقة فان المحسوس الذى
هو الوردة الحمرة فلا يستتبع لمغناه الكلى هو وجه الشبه في الحقيقة فجعلهم وجه الشبه
في تشبيه الخد بالورد هو الحمرة المحسوسة مع انه في الحقيقة لازمها اعنى الحمرة الكلية المعقولة
تفرا جعلهم الوجه في تشبيه الكلام بالعسل هو الحلاوة مع انه في الحقيقة لازمها ونحن قد جارينا
القوم وسرنا معهم حيث قسمناه الى الحسى والعقلى وجعلنا ما هو بمنزلة الواحد نوعين حسيا
الى الحسى ومستندا الى العقل وجعلنا المتعدد حسيا كله او عقليا او البعض حسيا والبعض
عقليا ومن العجب ما قيل بالمراد ان تهم التحقيق ناش من هذا التسامح يعنى انه لا حاجة لهم
على القول بان وجه الشبه قد يكون حسيا سوى تسامحهم هذا وجعلهم مثل الحلاوة والظهور
مع القطع بانها امور محسوسة ووجه التعجب انهم قد صرحوا بان وجه الشبه في تشبيه الخد بالورد
هو الحمرة وفي تشبيه الشباب بالغراب هو السواد وكذا في ساير المحسوسات على سبيل الحقيقة
دون الاستتباع فكيف كان الحامل هو هذا الذى عقدوا انه على التسامح والتجوز دون
ذاك الذى عقدوه حقيقيا   واعلم ان وجه الشبه ان لوحظ فيه والا لا يتوجه
تحول المشبه والمشبه به ادلاهن لسوى ما قصد اشتراك الطرفين فيه فادا ما افاد في وجه الشبه حقيقة
هي التشبيه والآفة فيه قد توهم النحوى والكلام كالملح في الطعام لا بد ان يحصل امرا يشترك

النحو والطعام وهو مطلق الصلاح بالاستعمال والفساد بالاهمال على ما تناول الحسن
كما في الملح والطعام والعقل كما في النحو والكلام كما اراد مطلق الاهتدآء في تشبيه الاصحاب
بالنجوم لا كون القليل مصلحا والكثير مفسدا كما يذهب اليه اهل التعنت فانه لا اشتراك
للنحو في ذلك او لا تصور فيه التكثير والتقليل اذ لا معنى لحمل رفع الفاعل ونصب المفعول اصلا
مضاعفا الا ان يرفع فاعل واحد بالحركة والحرف جميعا اصلا لا انه ضعيف للنحو بل ابطال لا
جزاه وربما امكن تصحيح قول المتعنتين بان يقال المراد بتكثير النحو تجويز الوجوه الغريبة والاقوال
الضعيفة وبناء الكلام عليها فان الكلام يخرج عما هو المقصود من تأدية المعاني الصحيحة الظاهرة
المقصودة بالعبارات الدالة عليه عند العارفين بالاوضاع والقوانين المشهورة وقد يصحح
بانه اذا كان في الكلام وجوه كثيرة من الاعراب بعضها يؤدي الى المعنى المراد وبعضها الى
غير المراد فالحمل على الكل تكثير للنحو وافساد للكلام والحمل على ذلك البعض المناسب تقليل واصلاح
او بان المراد بالتكثير ان يزاد في قواعد النحو ما ليس منها وبالتقليل ان ينقص منها ما هو منها
ولا خفاء في فسادهما وينبغي ان يعلم ان الطرفين متعلق بمضاف محذوف اي استعمال النحو
في الكلام كاستعمال الملح في الطعام او حال اي النحو مثل حال كونه في الكلام الملح حال كونه
في الطعام والمراد رعاية قواعده في تركيبه وابتنائه على مقتضياته لكنا في تصحيحه
ليس مما يهمنا الآن لانا بصدد النظر في كلمات صاحب التشبيه لا في اثبات الشبهات
وتصحيح وجوه التاويلات وجوهها وقوله ثم هو اشارة الى بعد ما يعود الغرض فيه الى المشبه
ويعود الى المشبه وقوله واذا كان اي الغرض عايدا الى المشبه فاما ان يكون التشبيه
لبيان حال المشبه من لونه او شكله او وزنه او غير ذلك واما ان يكون لبيان مقدار حاله من كونه
قليلا او كثيرا قويا او ضعيفا او نحو ذلك فان المقدار في عرفهم لا يخص الكميات وقد صرح
بكون ضمير يكون عايدا الى التشبيه لا الى الغرض او عود الغرض الى المشبه حيث قال
فتنويع التشبيه لبيان امكانه ولا يخفى ان التمثيل لبيان الحال بتشبيه لون العمامة
بلون تلك تشابها والمقصود تشبيه العمامة بالعمامة لبيان ان لونها البياض مثلا وكذا في قوله
سود في السواد كحلك الغراب والمقصود انه في سواده كالغراب لبيان شدة سواده ولو حمل

على ان

على ان سواده كسواد الغراب على ما هو الظاهر من مثل هذا الكلام لزم بيان ان السواد حالا لا
ولحال المقدار الا انه لو حمل الاول على ظاهره لزم ان يقال شبه اللون باللون لبيان حاله ونقو
ان حقيقة البياض فان قيل ما لون كذا فمثلك سؤال عن حقيقته فكيف يقع كلون بعيد
جوابا عنه قلنا من جهة انه في قوة قولك البياض لا حقيقته كلام الثلج وهو من الماهية
واما ان يكون التشبيه لبيان امكان وجود المشبه او وجود حاله الذي
هو في الظاهر كالممتنع كما اذا حاولت تفضيل واحد من جنس على ذلك الجنس لاحد بوهم اخراج
ذلك الواحد من حد ذلك الجنس كالبشرية فيما اذا كان الواحد انسانا اخراجا الى نوع اشرف
من ذلك الجنس والحال ان ذلك بحسب الظاهر كما لا يخفى عليك امر يشبه الممتنع لان خروج الواحد من
الجنس لا حيث يوهم خروجه من ذلك الجنس ودخوله في نوع من جنس آخر مستبعد على الاستبعاد
لكن ليس بمحال لان ذلك موهوم لا ثابت فهو الامر الذي هو كالممتنع المشبه حتى يلائم ذلك ليتبين
امكان ذلك الامر الذي هو في الظاهر كالممتنع فقال ابعد الشي اي جعلت الشي بالغ ما قد كونه
او موجودا بعينه في نهاية المحال من فاعل ممتنعا الى حال ذلك الواحد مبتدا خبره كحال المسك
وانه معقول قايلا او هو اشارة الى قول الطيب فان تفق الانام وانت منهم
فان المسك بعض دم الغزال والتشبيه ضمني اي حالك وهو ان يكون مم
ومن فهم كلهم كحال المسك انه بعد من جنس الدم وقد فاقه بحيث يعد من نوع آخر وقد امكن
ذلك وقوعه فكذا حالك واما ان يكون اي التشبيه لتقرير حاله في نفس المشبه
وعنده للسامع اكل في سعيك عن سعيك هذا كرقم على الماء وفيه التقرير
ما لا يكون حسابا من المعقول صورة المحسوس فان صورته عدم الفائدة في صحته الا للشاهد
الامر انك تجد في قوله ويوم كظل الرمح قصر طوله دم الزق عنا واصطكاك المزاهر
وقوله ظللنا عند دار ابي نعيم بيوم مثل سالفة الذباب وقوله
ويوم كابهام القطاة مزين الى صباه غالب باطله في القصر وصف
اليوم بالطول والقصر لا يكون من قولك يوم في غاية الطول او في غاية القصر بحيث لا يزيد عليه
وما شاكل ذلك كالتعظيم والاهانة والترغيب والترهيب والتشويق لك

استغناء اى لطلب ترى الوجه مفعول له لافراغا او شبهت المعلل
ما فراغا وكذا لم معطوف عليه المجذور الذى اصابه الجدرى السطح العدة توتها ترمكا
بالمنقار الديكة بكسر الدال وفتح الياء جمع الديك اطهار له اى للوجه علامت تبهت
وارادة علم اطهار او الرواة فى صورة اشوه على التركيب الوصفى على اى اشوه بعل لفضيل
لكنه من العيوب اسوء وشوهاء كاحمر وحمراء والوجه صورة شوهاء اوجعل افعل تفضيل
على الشذوذ كما فى قوله فانت ابيضهم سربال طباخ وقوله الى امتناعه اى امتناع الوقوع
وجهه العادة وفى حكمها وان كان ممكنا عقلا بان يكون شئ من الارض مغلوب كانه علو وجه
كانها دمن لين وانها من عنبر   كالدر يخرج فى سوكر من المسك معه الذهب ضمر احمر
واستطرف واستلذ للشبه به وضمر مشاهدتها واستلذ ذا فى وحدتها الغوا در
فالاستطراف فى المشبه بحر من المسك موجه الذهب من وجهين من جهة الامتناع العادة
ومن جهة ندرة الحضور فى الذهن فى نفس الامر فلا امثال فى الوجهين واما مع حضور المشبه عطف
على اما فى نفس الامر وضمير فيه للذهن وكلا الظرفين متعلق بحضور المشبه او لهما زمانى وثانيهما
مكانى وقوله مثل حضور مصدر لنادر الحضور فى الذهن من حيث تعلقه بقوله مع حضور المشبه
والاروزدية من البنفسج منسوب الى اللازورد وسولجو الموصوف لكونه على لونه وهو تفتخر
وتكبر من قولها زهو زهوا اذا تكبر وافتخر وقوله فادا احضر اى اتصال النار باطراف
كبريت وكان الاحسن احضر شاني صورة الاتصال استطرف اى المشبه بل احضار المشبه
مع المشبه قال فى اسرار البلاغة ووجه آخر انه اذا كان شبهها لنبات غض يرف
واوراق رطبة من لهيب نار فى جسم مستولى عليه اليبس ومبنى الطباع على ان الشئ اذا ظهر
من موضع لم يعهد ظهوره منه كان ميل النفوس اليه اكثر وما تشغف به اجدر
لا العين ما نحن فيه وسواء الاستطراف وجه كون المشبه نادر الحضور فى الذهن مع حضور المشبه
فان حضور شوب القلم اذا وجد مداد الدواة نادر عند حضورها من قريب ولذا الطيبة فاكثر جم
والقرينة انه اى شئ يورد فى موقع المشبه لكان لكونه اعرابيا جلفا جافيا واما انكار
الوجه حسدا دوار فى عصر على زوال النحم فلا يكون الا للاستطراف واحضار اللبس مثلا له

الاحضار

للاحضار وهذا ذكر كونه اعرابيا جلفا قبل الابتداء بالمشبه به توهما تميزا او مصدر من
غير فعله فاعتبادتها اى اتخذها عادة تترجح اى تسوق الظبية ولدتها الاغن الذى صوته
غنة ترد وقع اى عدى فى المفضل اعشاه اى اى شئ عسى عدى ان يقول مشبها به بهذا المشبه
الذى سوابرده دون الاغن وسواء العلى اى من سكان البادية جلف غليظ الطبع جاف
ينبو طبعه عن ادراك الدقائق وضمير عساه عائد الى عدى مرفوع فى صورة المنصوب او
على تشبيه عسى بلعل وانما حسنه لاساءه بمثل هذا الشبه النادر الحضور المشبه به مع
مع كونه من اجلاف الوسط   وبدا الصباح اى ظهر وغرته اول ما يبدو منه
وهى فى الاصل بياض فى جبهة الفرس فوق الدرهم وكان النجوم من حياها جمع دحنة وهى الظلمة
والضمير قبل للنجوم وقيل لليلة ورواية دوانه دجاه والضمير لليل السابق وكان
در بليل قطعت لصدود   او فراق ما كان فيه وداع
موحش كالثقيل يعدى به   العين ولمة حدبه الا سماع
وكان النجوم البيت وكان الملايم للنجوم بين الدجى سنن لاح بين الابتداع اى احداث البدع
الا انه قلب اشارة الى كثرة السنن وقلة البدع الطريق المعهد المذلل فلا يتعسف
فلا ياخذ على غير الطريق فعثرا لنصب جواز النفى والعثور السقوط على الوجه بردى فى مهواه
مسقط من وضع ردى فى البئر وبردى سقط والمهوى والمهواة ما بين الجبلين والظلماء الظلمة
وقد يوصف بها فيقال ليلة ظلماء   واظلم دخل فى الظلام وصار ذا ظلمة
وقد سعد من قبل مما اظلما حالى   فشبهه اى شبه الشاعر الظلام بيوم النوى
ثم عطف عليه اى على يوم النوى بطرفا اى تكلفا للطرفة وسوء الظرافة والكياسة
والغزل بكسر الزاى المايل الى النساء ومغازلة النساء محادثتهن ومراودتهن والاسم
الغزل بالتحريك والقسوة غلظ القلب وصلابته فنظمه اى القلب القاسى فى سلك يوم النوى
كان انتضاء البدر انسلاله من نضوت السيف سللته ونضوت الثوب عليه
نزعته وخلعته عليه قال   نضوت على الايام ثوب جلادة   ولكنى لم انض ثوب التجلد
الغار الخالص البياض الشديد اللمعان الاكساء الانكشاف فشبهه اى صورة الانتضاء

بتلك اى بصورة النجاة السماكان كوكبان نيران السماك الاول من منازل القمر
والسماك الرابع وليس من المنازل جعلوا لمعان الكواكب واضاءتها فى الظلام كان
الظلام صار كحلا له فابصر عينه وصار ذا نور وهذا ما قال الانورى

گشت روشن چو چشمهٔ خورشید   دیدهٔ اختران بکحل ظلام

ومن الامثلة شروع فى امثلة الغرض العايد الى المشبه من الآيات بعدما
اورد امثلة من الابيات تنبيها على انه ليس بمستبعد وان كان يرى مستبعدا ولذا كرر
لفظ الامثلة وذكر الثالث لكونه مصبوبا فى هذا القالب فقولهم انما البيع مثل الربوا
اى مثل عقد الربوا وسواء زاد فى الاجل بان باع مطعوما بمطعوم او نقدا بنقد الى اجل
او فى العوض بان يباع احدهما باكثر من جنسه بعض ظاهر المقام انما الربوا مثل البيع
لان الكلام فيه فالمناسب للاحتجاج والقياس ان يقال الربا حلال او ليس بحرام لكونه
مثل البيع كما يقال النبيذ حرام لكونه مثل الخمر وان كان يحتمل ان يقال لو كان الربوا حراما
لكان البيع حراما لكونه مثل الربوا لكنه بعيد عن طريق العربية والفقه جميعا وقوله واحل الله
البيع ينبغى ان يكون فى موقع الحال اى قالوا ذلك وقاسوا الربا بالبيع وقد فرق الله بينهما
بان احل البيع وحرم الربوا لما علم من الحكمة والمصلحة فى ذلك   ثم بالنوع متعلق
اى لزيادة التقريع فى افمن يخلق كمن لا يخلق دون افمن لا يخلق كمن يخلق مع اقتضاء المقام بظاهره
ان يقال افغير الخالق كمن يخلق لكون هذا الكلام توبيخا وتقريعا لمن جعلوا غير الخالق مثل الخالق
حيث شبهوا الاوثان بالله فى الفعل حيث عبدوها والاسم حيث سموها آلهة فالزامهم بخلق
مع الاصنام اجراء لها مجرى اولى العلم المشاكلة من يخلق ولانهم سموها آلهة ومن حق الاله
ان يكون من اولى العلم ولا خفاء فى ان التقريع فى افمن يخلق كمن لا يخلق لمادتهم المستفاد بانهم
جعلوا غير الخالق اقوى فى الخالقية واحرى باسم الالوهية منه استحقاق العبادة لظهور
ان تسميتهم الاصنام آلهة لم يكن بمعنى كونها معبودات فى الجملة حقا او باطلا لانها بهذا المعنى
آلهة عند الكل   وعندى يرد ان الاوفق باللطائف القرآنية ان يكون من على حقيقته
والمعنى على انكار ان يكون من لا يخلق من ذوى الحيوة والعلم والقدرة كمن يخلق فضلا عن الاصنام

التى

التى هى جمادات لا حيوة فيها ولا علم ولا قدرة فيكون من على حقيقته والانكار ابلغ والتوبيخ
اظهر مع ما فيه من لطف التعريض فقوله تعريضا علة لكون الانكار موجها الى ما ذكر وضمير
توجيه الانكار الى المشبه المذكور و متعلق بتعريضا على تضمين معنى التعبير فيما كان
متعلق بنفسه اى يكون تسلطا على وجود التعريض والقصد بهذا التنبيه الى التوبيخ
وقوله عز وعلا ارايت من اتخذ مبتدأ خبره مصبوب على طريقة الامثلة السابقة
لكون التشبيه فيه على طريقة زيد اسد مع فصل شئ التشبيه فان اتخذ من اخوات علم
فى الدخول على المبتدأ والخبر ماخوذ من تخذ تخذا كتعب تعبا لا من اخذ ياخذ والامالة للادغام
ولهذا اتفقوا على ان اتخذ على خطاء والمعنى جعل هواه مثل اله بان اطاعه فى على علمه
امر دينه لا يسمع حجة ولا يبصر دليلا فاله فى المعنى هو المفعول الثانى وانما قدمت
وجوب تقديمه وجعل مفعولا اول وهواه مفعولا ثانيا قد اصاب موقعه لدلالته على انهم
جعلوا وجه الشبه الطاعة والانقياد فى الهوى لهم والكل فكان بالانكار والتعجب والتعيير
والتوبيخ احدر فهى مصبوب فى هذا القالب انه عود الغرض من المشبه الى المشبه به
لايهام كونه فى وجه الشبه اتم قصدا الى الانكار والتوبيخ وقوله ثم مجزوم جواب الامر
والشاكلة الخاصرة والرمى المرمى والسهم اذا اصاب الخاصرة كان الغاية فى حسن الرمى
وبين الصيد كالسيف اذا اصاب المحز وطبق المفصل   واما جعلنا
الغرض من بيان امكنة جعل الغرض العايد الى المشبه ما ذكر من ايهام كون المشبه به اتم
من المشبه فى وجه الشبه وهو اخص بها واقوى من طلب التشبيه وفى بعض النسخ احق به
بتاويل الوجه او عود الضمير الى عرف وضم وجوده وتنوعه وابراز المشبه وقوله
ارادة مفعول له شبهته بسلب ومن بازاء الكامل من شبهته عقد الظن اعنى مجازا
ولما كان القصد الى نقل الاستحسان الى المعقول واخلق بالقبول ذكره بطريق الحال
ولفظ الطلب المشعر عند المصنف بالارادة مع الزيادة وذكر قصد نقل الاستقباح
بطريق المفعول له ولفظ الارادة وزيادة لفظ مرتدا اشارة الى ان فى نفسه زيادة
وقوله الاشباع متعلق بقوله لم يصح وقوله اوعرض الاستطراف عطف على غرض التزيين

باسقاط الياء لانه جواب الامر وفى بعض النسخ ترمى باثبات الياء وهو خطاء ح

لان الطلب عند اهل العربية مستعمل للارادة م

ومعرض التشويه وقوله تعلا مفعول له لتشبيهه بي بازآء ارادة نقل او استقباحها
ولقد احسن في تعليل التشبيه الاستطراف بنفس النقل دون ارادته والامتناع مفعول
تعلا بزيادة اللام للتقوية وضمير وقوعه للمشبه به وهو البحر الموصوف الواقع مع النجم
المذكور ولستطرف عطف على نقل الامتناع وقوله او للوجه الآخر عطف على الامتناع اى تعلا
للوجه الآخر للاستطراف وهو ندرة حضور المشبه به في الذهن وقوله المثل ما ذكر متعلق
بقوله او في معرض الاستطراف يعني انه على عدم صحة ان يذكر المشبه به لابراز المشبه
في معرض المستطرف اى لا يصح ذلك لمثل ما مر من امتناع توقف المجهول على المجهول وتعريف الشيء
بما يساويه التقرير البليغ يعني لامتناع بيان استطراف الشيء بالاكون اعرف في الاستطراف
واقوى منه واخص به بل مساويا او اقل والشارحون على انه متعلق بقوله للوجه الآخر
وعلة له بازا المستطرف والمعنى لستطرف استطراف النوادر كما ان نقل الامتناع لستطرف
استطراف المستغربات العادية وعلى هذا يسع عدم صحة الذكر للابراز في معرض الاستطراف
خاليا عن التعليل والتقوية بازآء قوله لامتناع توقف المجهول على المجهول على انه لا يخفى ان
في التعبير عن الاستطراف الندرة بمثل ما ذكر عقيب قوله لستطرف من غير تقييد سماجة
واما حمل تعلا الامتناع ووقوعه مفعولا له للابراز فبعيد جدا لا يخفى ان يلتفت اليه وحاصل
الكلام ان الغرض العائد الى المشبه به هو ايهام كونه اتم من المشبه في وجه الشبه في صورة
يكون الواقع بالعكس وذلك لان حق المشبه به ان يكون اشد معروفية بجهة الشبه واخص
والصق بها واقوى حالا معها اذ لو لم يكن كذلك لم يصح ان يذكر لبيان مقدار المشبه
ولا لبيان امكانه ولا لزيادة تقريره ولا لابرازه في معرض التزيين او التشويه لانه اذا لم يكن
اعرف واقوى فان كان مساويا كان ذلك تعريفا للمجهول بالمجهول في القدر الذي يقصد تعريفه
وقصدا الى التقرير البليغ للشيء بما يساويه في التقرر والتحقق وهو ممتنع قطعا وان كان اضعف
واخفى فامتناع التقرير والتعريف اولى واجرى ولا الابراز في معرض الاستطراف
لانه اذا لم يكن اعرف واقوى في الامتناع او الندرة لم يحصل نقل ذلك منه الى المشبه
استطرافه لكونه مساويا له او دونه وههنا نظر اما اولا فلانه لم يتعرض لبيان
حال

حال المشبه فلم يستوف تفاصيل الغرض فلم ينطبق الدليل على الدعوى بل بقي قاصرا عنه
اذ لم يلزم من عدم صحة ذكر المشبه به للاغراض المخصوصة عدم صحة ذكره في التشبيه مطلقا واما
ثانيا فلان ما ذكر على تقدير تمامه انما يفيد وجوب كون المشبه به اعرف في البعض واقوى في البعض
وادخل في الامتناع والندرة في البعض والمدعي وجوب كونه اعرف واخص واقوى في جهة
الشبه على الاطلاق واما ثالثا فلانه سيجيء من كلامه انه يجب في بيان الحال ان يكون
المشبه به اعرف شيء بوجه الشبه فكان ينبغي ان يتعرض ههنا لبيان الحال ايضا واما رابعا
فلانه سيجيء ان المعتبر في بيان المقدار كون المشبه به على حد مقدار المشبه في وجه الشبه لا ازيد
ولا انقص وفي بيان الامكان والتزيين والتشويه كونه مسلم الحكم معروفه فغاية ما يلزم كونه
اعرف الكونه اقوى واتم وفي الاستطراف كونه نادر الحضور مطلقا او مع المشبه لا كونه
اعرف واتم في وجه الشبه وبعض هذه علل النقض عنه لكن الكلام بعد موضع نظر
عند المشبه بكسر الباء اسم فاعل وهو الذي له تدبر ذلك التشبيه وليس لمن يقال لم لم يقل
عند المتكلم لشرعي يشبه ما ذا الا حتج الى تقدير فعل متناخر متعلق الاستفهام
وهو ما ذا وجهان موفقان ولو لم تقدر بعده فعل لم يكن الا وجه واحد وهو كونه يعني اي شيء
يعني المطلوب تسهيله وتيسيره كما كان الصاحب هو اسمعيل بن عباد بن العباس
صحب ابن العميد في وزارته وولي الوزارة بعده وسمي بالصاحب وكان يخص لاقبال الامال
الامال بحر الفضل والافضال في الكلام اشارة الى كثرة الندماء في جنابه والشعراء
ببابه ومنها ما قال من قصيدة في مدح ابن العميد انه خير المداح من مدحته شعراء البلاد في
كل ناد جمع بين الشعر والكتابة بحيث لم يسووا به غير الصاحب ولعل المراد بعدم الشعر
والكلام في الكتابة والكم قال الثعالبي كان الصاحب يكتب كما يريد والصاحب
كما يريد وبراد وبين الكمال يوم بعد توفي الصاحب ليلة الجمعة الرابع والعشرين من صفر سنة خمس
وثمانين وثلثمائة فالاحسن ترك التشبيه اي تشبيه احدهما بالآخر لكونه مشبها والآخر
لكونه مشبها به الى التشابه اي الى الحكم بانهما متشابهان من غير تعيين للمشبه والمشبه به
لئلا يكون [illegible] الحكم بالتشابه كل منهما مشبها بالاضافة الى الآخر وان كان مشبها به بالاضافة

هذا تعريض بالموفق حيث قال لم لم يقل عند المتكلم

هذا تعريض بالكافي ... وقوله لمثل ما ذكر اي ... الاستطراف ... الحضور

اليه وانما كان الاحسن ذلك تحاميا واحترازا عن ترجيح احد المتساويين في وجه الشبه بل
في استحقاق ان يجعل المشبه والمشبه به فان قيل فكيف صح التشبيه ومعلوم ان ترجيح احد
المتساويين باطل قلنا التساوي في وجه الشبه وفي استحقاق ان يجعل المشبه والمشبه به
لا ينافي عروض جهة ترجح جعل احدهما المشبه بان يكون الكلام فيه والغرض بيان حاله كما اذا
قصدت قطعا بيان غرة كالصبح او طلوع الصبح فقلت هو كغرة الفرس مع ان المعلوم قطعا هو ترجيح احد المتساوين
لا ترجيحه وكان حكم المشبه به اذ ذاك اي الامر ذاك وذاك متحقق وهو اشارة
الى الوقوع في باب التشابه غير ما يلي عليك من ان حقه ان يكون اعرف بجهة التشبيه واخص بها واقوى
ما اعطي من بيان ذلك ليتم كل تشبيه بل اذا قصد الحاق الناقص في الجملة بالكامل
ثم كان المراد من كان تقصدا اشارة الى انه لو قصد مع ذلك زيادة اشراق او علو رتبة او نحو ذلك
مما له مزيد اختصاص بالصبح او الشمس لم يكن من باب التشابه وتعين كون الشمس والصبح مشبها به
وهو امتصر صفة اخرى مستدير وخصوص اللون من الضوء المخصوصة المشرقة المتلالئة
الا كالتي في الاجسام الكثيفة ومعنى زيادة الاختصاص ان يكون لوجه الشبه زيادة تعلق وانتساب
الى المشبه به الا كون الى المشبه كالشجاعة الى الاسد والاشراق الى الشمس واعلم
ان الشيء قد شاع في عبارة القدماء اطلاق التمثيل على مطلق التشبيه كما يقال مثل العلم
بالحيوة والقرآن بالنور لكنه قد يوجد اخص من التشبيه بان يجعل اسما للتشبيه الذي يكون وجهه
وصفا غير حقيقي بل اضافيا ونسبيا مثل كون الشيء مطلوبا من شيء وكان منتزعا من عدة امور
كما مر في تشبيه اعمال الكفرة بالسراب في المنظر المطمع والمخبر المؤيس ومعنى خصوص التمثيل جعل مفردا
بذلك يجب الا اطلاق الاسم على غير هذا النوع من التشبيه المفصل ومنع للمصنف وليس في البيت
تصريح بتشبيه وانما هو مكني كما في قوله فان تفق الانام كانه قيل فالكل اصبرت وتركت مقاولته
ومنازعته كان حالك كحال النار اذا تركت امدادها بالحطب فلا جعل المحسود
المتروك المقاولة والمشبه به النار المتروك للامداد الا مطلق الحسود والنار وضمير له ومعه
وتطلبه وقيامه وتمنيه حيوته وفيه للمحسود وضمير اياها وبها للمقاولة والمصدور هو الذي
اشتكى صدره وينتفع بالنفث نقل الادمي شيئا على تجده او ادني او نحو ذلك فيستريح

مما نقل

مما نقل ذاك الدي في قلبه بشكاية او حكاية وفي المثل لا بد للمصدور ان ينفث ومن قيامه
صار لما سوم اي من قيام المحسود حين لم تاخذ معه في المقاولة حتى قيام ترك مقاولته
مقام متحمل المحسود بما يهدد حيوته فاعتبر في جانب المشبه المحسود والمفضى وتطلب بعض
للمقاولة قصدا الى نفثه مصدوره وصبر عنك على مضضه وترك المقاولة وعلم تطلبه
المقاولة وفي جانب المشبه به النار وعدم الامداد بالحطب واسراع الفناء فيها
بسبب ذلك فالحالة المتوهمة المشتركة بين الكل الحاصلة لكل من المحسود والنار
باعتبار تلك الامور يكون منتزعة من عدة امور فقوله ليس التشبيه الاتي وهو تمنيهم للمحسود وانه
منتزع من عدة امور يعرض لما هو المعتبر من وجه الشبه في جانب المشبه لظهوره في جانب المشبه به
وهو النار لوجد الامر المشترك الذي هو حقيقة وجه الشبه وهو كونهما بالحيثية المأخوذة
من ذلك وكذا الكلام في البيت الثاني فان قيل الليل وصف حقيقي لا امر فيه انتزاع
من امور قلنا المراد ان المعتبر من وجه الشبه في جانب المشبه هو الميل بل كونه بحال الله
وجه كونه مهذب الاخلاق مرضي السيرة بسبب تاديبه الحاصل من التأديب السابق او انه
وصلاح زمانه والفعال بالفتح الفعل بالفتح ايضا لكونه مصدرا او الفعل بالكسر اسم للامر والشان
والفعال ايضا الكرم وكالذي اي كوجه التشبيه الذي في قوله تعالى مثلهم اي
حال المنافقين وقصتهم العجيبة الشان كمثل الذي استوقد نارا اعطيه
اي طلب وقودها وسعى في تحصيلها وهو سطوع النار وارتفاع لهيبها واضاءة اي انها صار
ضار ذا ضوء ومتعديا بمعنى جعله مضيئا فعلى الاول ما حوله فاعل اضاءت بمعنى الاشياء والاماكن
او الفعل مسند الى ضمير النار وما حوله ظرف بزيادة ما او بكونها موصولة في معنى الامكنة
وعلى الثاني ما حوله مفعول وضمير اضاءت للنار ثم الظاهر بالنظر الى المعنى ان ذهب الله بنورهم
جواب لما وبالنظر الى اللفظ انه استيناف لا تحاد الضمير في قوله بنورهم وكون
الانسب ح ذهب الله بضوئهم وجواب لما محذوف اي خمدت النار وكان من حالهم ما كان
وتركهم اي صيرهم في ظلمات هائلة متكثرة لا يبصرون حال او استيناف او مفعول اخر
بمنزلة الخبر بعد الخبر وميل المصنف الى ان ذهب الله جواب لما ولذا اورده والا فلا دخل له

في التمثيل اذا جعل استينافا وقال وجه تشبيه المنافقين بالمستوقدين الذين شبهوا
بهم هو رفع الطمع اي توجههم وتعليقهم الطمع الى تيسر مطلوب وتسهله بسبب مباشرة اسبابه
القريبة التي تعقب المطلوب وغاية الوقف من الحصول بدلا لقوله فلما اضاءت مع تعقيب
الحرمان والخيبة بسبب انقلاب الاسباب الى ما يوجب عدم حصول المطلوب كاذهب الله
بنورهم وتركهم في الظلمات   وكالدرج في قوله ايضا يعني ان هذا ايضا من قبيل
المثل واو في الاصل للتساوي في الشك استعملت في مطلق التساوي والمعنى ان القصتين
سواء في صحة التشبيه بهما فانت مخير بايتهما شبهت اصبت والصيب فيعل من صاب المطر
نزل يجوز ان يراد به المطر وهو ظاهر ويكاد تتابع القطر وظلمة غمامة مع ظلمة الليل والرعد
والبرق في اعلاه ومصبه ملتبس فيه وان يراد السحاب وفيه ظلمة سحمة وتطبيقه
مع ظلمة الليل يجعلون اصابعهم استيناف جواب كيف حالهم مع ذلك الصيب اي يجعلون
انامله في آذانهم من اجل الصواعق خوفا من الموت والصاعقة قصفة رعد هايل معها
نار لا تمر بشيء الا اتت عليه واصل النظم اوكمثل ذوي صيب اما تقدير ذوي فليكون
مرجعا للضماير في يجعلون اصابعهم في آذانهم واما تقدير مثل فليكون على وفق المعطوف عليه
اعني كمثل الذي استوقد والا فيجوز ذكر التشبيه مركبا وتشبيها للحال والقصة بالحال
والقصة لا يوجب ان يقدر بعد الكاف ما يصلح ان يكون مشبها ولذا لا يقدر في قوله تعالى
انما مثل الحيوة الدنيا كماء الاية كمثل ماء وكذا في قول لبيد وما الناس الا كالديار واهلها
بها يوم حلوا وغدوا بلاقع   فكذا ههنا لو لا طلب الضماير مرجعا والعطوف على كمثل
الذي استوقد لم يحتج الى تقدير مثل ذوي وكان قوله اوكصيب مفيدا تشبيه الحال بالحال
وبهذا يظهر فساد تعليل تقدير مثل بقوله اذ لا يخفى ان المشبه ليس تشبيه حال المنافقين
ليس كالبنا ودايرا بكله او من مثل المستوقدين اي صفتهم العجيبة الشان مستعار من
المثل بمعنى الكلام السائر لغرابته وجزالته وعجيب شانه وعزة تبيانه وبين ذوات ذوي الصيب
كانهم اذا اقتصر على تقدير ذوي ولم يقدر مضاف لفظ مثل فظهر ان النسبة كلهم من
واقع من المشبه والمشبه به كما في قولك ان زيدا كالاسد تشبيه بين زيد والاسد

بل بين

بل بين امرين تردد تشبيه شيء منهما كما اذا قيل زيد كالاسد او كالنمر فيقول هو المشبه بين الاسد
والنمر اي داير بينهما فقوله اذ لا يخفى متعلق بقوله دل او بقوله اصل النظم كمثل ذوي باعتبار
اشتماله على تقدير مثل ثم قال ونظيره او كصيب في ان المشبه به في الظاهر وفي الحقيقة
غيره قوله تعالى يا ايها الذين امنوا كونوا انصار الله اي ناصرين لله ولدينه على انها جمع نصير
كشريف واشراف او جمع ناصر ثبت جمع فاعل على افعال حيث ذكره ان اصحابا جمع صحب لا صاحب او جمع
صحب بكسر الحاء مقصور صاحب والاطهار جمع طهر بمعنى طاهر كما قال عيسى بن مريم للحواريين
اي لاصفيائه اذ حواري الرجل صفيه وخلصانه من الحور وهو البياض الخالص وقيل
من الحور وهو تبييض الثياب لانهم كانوا قصارين وهم اول جماعة آمنوا به اثنى عشر رجلا
من انصاري الى الله اي من جندي متوجها الى نصرة الله وحقيقته من الانصار الذين يختصون بي
ويكونون معي في نصرة الله وانما كان نظيره لان الله تعالى اوقع التشبيه اي تشبيه كون المؤمنين
انصار الله دائما بين كون الحواريين انصار الله على ما تقتضيه حقيقة المعنى ويشعر به قولهم
نحن انصار الله وبين قول عيسى للحواريين من انصاري الى الله على ما هو ظاهر اللفظ وانما
المراد هو الاول اذ العبرة بالمعنى اي كونوا انصار الله مثل كون الحواريين انصار الله وقت
قول عيسى من انصاري الى الله على ان لفظها في كما قال مصدري وما قال مصدر بتقدير الزمان
بتقدير كون الحواريين انصار الله وقت قول عيسى كما في قولهم اتيك مقدم الحاج مصدر بتقدير
الزمان اي زمن قدوم الحاج واعتراض ابن الحاجب بانه يجوز ان يكون اسم مكان فلا يحتاج
الى التقدير فالاولى التمثيل باتيك خفوق النجم ظاهر ومنهم من توهم ان النظم من داخل المشبه
والمشبه به فجزم بان الصواب اوقع التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله ووقع لفظ الحواريين
سهوا او عبر عن المؤمنين بالحواريين لانهم حواريو محمد صلى الله عليه وسلم اي اصفياؤه وخلصه
ويكون نظيرا لما سبق من جهة انه اوقع التشبيه بينهما مع انه ليس بمراد وانما المراد التشبيه
بين آخر هو مقدر وفيما ذكرنا غنية عن ذلك فقوله استعمال مصدر مستعمل اضيف الى المفعول
اعني مقدم الحاج بالجر على الاصل او النصب على الحكاية وكلاهما رواية وقوله مستعمل
مسندا الى الفاعل اتفاقا بانه وصف لمصدر مفعول اي مستعمل مصدره وما قال مثل

والوايد هو

اومستهل منوم لفظ قال فعبر عن ذلك بلفظ ما قال   ثم نظر المذكور نعتا او كصيب

على ما يلائم لفظ ثم ولم يأت بالضمير لئلا يكون عايدا الى الاقرب الذي هو كما قال عيسى

فدل بالعدول الى المظهر على ان المراد غيره وذلك لان الكلام في تقريرا او كصيب وتحقيق

ما قدر من كمثل ذوي صيب وايضا مجرور الكاف في كما قال عيسى بحسب الظاهر هو المصدر

وبحسب التقدير هو الوقت ولا مجال معه لتقدير المضاف في المضاف اليه لانه اذا قدر

كلكو اكوا ثبر انصبا لم يبق مجرورا لكاف بحاله كمثل ذوي صيب فان المناسب لما اورد

من البيتين والبيت الاول   الا من رأى برقا رأى برق شريق   اسال البحار فانتحى للعقيق

وهو لابي داود وشريق فعيل بمعنى فاعل من شرق بريقه اذا غص به او بمعنى مفعول من

شرقت الشاة شعثت اذنها وهو في المعنى صفة سحاب اي من ابصر ساحة برق سحاب

شرق بمائه لكثرته بحيث اسال البحار اسم موضع نجد وقد يروى بفتح الباء فانتحى اي اعتمد

وقصد للعقيق وهو موضع يجري اليه مياه نجد والبيت الطلة   فادرك ابقاء العرادة ظلعها

وقد جعلتني من حزيمة اصبعا   وهو للاسود العنسي وقيل للكلحبة العرني فينسبها

الى عرين بطن فرسه حين كان يتبع عدوه جزيمة بن طارق بفتح الحاء المهملة وكسر الراء

المعجمة وقد ادرك فرسه الظلع على مسافة قريبة من جزيمة والعرادة اسم فرسه ومفعول

ابقاء محذوف اي ذخيرة عدوها فان الفرس الحرون لا يكاد يعطي ما عنده من العدو

بل يبقى شيئا منه بعد بلوغ وقت الحاجة والظلع عرجة المشي لوجع في الرجل وفاعله

جعلتني ضمير العرادة والمعنى اصابه فرسي ظلع من العدو عند ما صيرتني قريبا من جزيمة

ولولا ذلك لادركته وقوله على ما قدر اي نظر المذكور البيان في حذو المضاف المضاف اليه

على الوجه الذي قدره الشيخ ابو علي الفارسي في البيت الاول من اسال سقيا سحاب

لان البرق نفسه لا يسيل البحار وانما يسيل ما هو سحابه والسقيا اسم سقاه الغيث

واسقاه فالاصل اسال سقيا سحابه اي سحاب البرق فحذف سقيا فصار اسال سحابه

فحذف سحابه واقيم الضمير المجرور مقامه فصار مرفوعا فاستكن على ما هو الحق وفي البيت

الثاني من ذا مسافة اصبع على انه ثاني مفعولي جعل لان الفرس لم يجعل من جزيمة اصبعا

بل على مسافة اصبع ومقدار فيكون ذا مسافة اصبع فلما حذف المضاف والمضاف اليه

واقيم اصبع مقامه صار منصوبا واستند تقدير المضاف الى الثقات من النحاة احترازا

عما يحمل اللفظ من التجوز في اسناد الاسالة الى البرق وجعل الشاعر نفسه اصبعا

او في التعبير عن المسافة القريبة بالاصبع ثم ارشاد في ازالة استبعاد حذف المضاف

والمضاف اليه معا فقال وحذف المضافات من الكلام سايغ اي جائز كقوله تعالى

فكان قاب قوسين فانه كان لرسل وليس هو قاب قوسين اي مقدارهما بل التقدير

فكان مقدار مسافة قربه فحذف مقدار ومسافة وقرب وجعل الضمير المجرور مرفوعا مستكنا

وكذا حذف لفظ مثل من قاب قوسين   وان قوله او كصيب يكسران عطفا على

جملة واصل النظم كما ويروى بالفتح عطفا على ان التشبيه اي لا يخفى ان قوله او كصيب

من السماء من باب التمثيل لان وجه التشبيه فيه امر وهمي منتزع من عدة امور لكن لا يخفى ان الاصح

لجعل هذا في معرض التعليل لكون اصل النظم على حذف المضاف فلا وجه لهذا العطف

وضمير منهم لذوي الصيب ولا يخطون خبر انهم ومجرد بيان لقصد المطوع فيه والاحوال الآية

الهايلة   وكذا الذي اصل الكلام وكالذي اي وكوجه التشبيه الذي في الآية

عطفا على كالذي فيما سبق لكنه لما زاد لفظ كذا صار الكلام جملة من مبتدأ هو

في قوله وخبر هو كذا والاصح ان يكون الكلام عطفا على جملة اذ كما نرى ولا على قوله وان

او كصيب تمثيل لما ان ذلك في معرض التعليل والتبيين للآية السابقة لا الوجه الكون

معطوفا على مقدر اي فكذا التشبيهات من باب التمثيل وكذا الذي في قوله مثل الذين

حملوا التوراة الآية والاسفار جمع سفر بالكسر وهو الكتاب وقوله فان وجه التشبيه

تعليل لكون الآية من باب التمثيل وقوله الحامل للاسفار بنصب الاسفار مفعول الحامل

هو الرواية وقوله هو حرمان خبران وجه التشبيه والجار في ما هو متعلق بالانتفاع وفي

بالانتفاع متعلق بالغ على تضمين معنى اجدر وضمير به وتستضيء به لما هو ابلغ وضمير كونه

لحرمان الانتفاع مع الكد ووقع حال كونه مركبا من عدة معان هو وهو منتزعا من عدة امور

على ما هو المعتبر في تفسير التمثيل والمذكور باقي الامثلة منها على تلازم الا مع

وكون احدهما في قوة الاخر وقوله غير الحقيقي صفة الوصف بزيادة اللام كما في الكلم الطيب او لصيرورته غير معرفا بالاضافة لاشتهار الوصف الذي نحن فيه بمغايرة الحقيقي او بدل واما توقفنا للام في مثل هذا الموقع فقد منعه النحاة ولا يوجد في كلام العرب وانما يقع في كلام المصنف وضمير فيه عايد الى موصوف ومنظور اليه منظور فيه والرواية في نسخة نافذة بالفاء والذال المعجمة وفي بعض النسخ بالقاف والدال وضمير التباسه للذي نحن بصدده او الوصف غير الحقيقي يعني ان التبس في كثير من الصور الوصف العقلي الحقيقي لصعوبة التمييز من العقلي والوهمي لغلط مشاكلة احكام الوهم لاحكام العقل فاذا كان لعدة امور وصف عقليا وآخر وهمي ينبغي ان يتامل فيه ليظهر ان القصد الى الاشتراك في الوصف الوهمي ليكون تمثيلا او الحقيقي فيكون تشبيه مركب بوصف عقلي وهذا الاشتراط مما تفرد به المصنف والشيخ عبد القاهر التمثيل التشبيه المنتزع من امور واذا لم يكن التشبيه عقليا يقال انه تشبيه ولا يقال ان فيه تمثيلا وضرب مثل وان كان عقليا جاز اطلاق اسم التمثيل عليه وان يقال ضرب الاسم مثلا لكذا فقال ضرب النور مثلا للقرآن والحق للعلم واما صاحب الكشاف فيجري التمثيل مجرى التشبيه من غير فرق فشبه اعمال الكفرة بالسراب المنظر المطمع مع الخبر المويس وتشبيه الجماعة المتناسبة بالحلقة المفرغة في عدم تميز البعض للافضلية تمثيلا عندهم لا عند المصنف ثم لا يظهر من كلامه لقوله لا سيما المطلقة التي ينتزع الوصف غير الحقيقي منها ما يصلح تعلقه به واستثنى في منه اذ المواضع عبارة عن الصور والمواد وليست المعاني من جملتها والكل فيها الا التباس العقلي الحقيقي ولم يقصد في المعاني زيادة والوحدان يقال هو احوج شيء الى التامل فيما يتعلق بجميع جهاته واعتباراته لا سيما المعاني التي ينتزع منها فيه وربما انتزع من معان كما في المصراع الاول من البيت المذكور حيث اشتمل على الابراق والعطش والغمام فاورث ذلك الانتزاع الخطاء لوجوب انتزاعه من اكثر من ذلك بانضمام المصراع الثاني اليه وذلك لان المقصود ان يصل ابتداء مطمعا بانتهاء مويس وليس في المصراع الاول غير الابتداء المطمع واما الانتهاء المويس فمع الياس حين انكشفت الغمامة من غير مطر فحصل الياس مع فرط العطش بعد ان برقت الغمامة

صارت

صارت ذا برق وفي الاساس برقت لي فلانة اذا انكشفت لك وتوضت فالمعنى صارت الغمامة ذات برق او توضت للقوم بحذف الجار وايصال الفعل ومعنى تقشعت توضت وتجلت انكشفت ومنوى الشاعر مقصده ثم ان التشبيه التمثيلي ان الذي وجهه وصف اعتباري منتزع من عدة امور متى شاع واشتهر استعماله على سبيل الاستعارة بان يذكر الصورة الماخوذة والامور المتعددة في جانب المشبه به ويراد الصورة الماخوذة والامور المتعددة في جانب المشبه ومعنى الغرابة صار بحيث لا يستعمل على سبيل التشبيه فقط وحاصل القول السائر المثل مضربه بمورده كقولهم كل الصيد في جوف الفرا دون ذلك خرط القتاد الصيف ضيعت اللبن بخلاف التمثيلات التي لم تصر كذلك مثل سال به الوادي وطارت به العنقاء وقول الشاعر

الم اك في يمنى يديك جعلتني فلا تجعلني بعدها في شمالكا

وقوله

اذا انت لم تشرب مرارا على القذى ظمئت واي الناس تصفو مشاربه

وقوله

لولا اشتعال النار فيما جاورت ما كان يعرف طيب عرف العود

وقوله

لو اختصرتم من الاحسان زرتكم والعذب يهجر للافراط في الخصر

وقوله

وحيد عن الخلان في كل بلدة اذا عظم المطلوب قل المساعد

وقوله

ومن وجد الاحسان قيدا تقيدا

وقوله

مصائب قوم عند قوم فوائد

وخير جليس في الزمان كتاب

ان المعارف في اهل النهى ذمم

ولا راحة للعاقل

فانها لا تسمى مثلا الا على سبيل التشبيه به في الاشتهار وحسن الاستعمال والاختصار كقوله

ولو صورت نفسك لم تزدها على ما فيك من كرم الطباع

وقول الطيب

واذا كانت النفوس كبارا تعبت في مرادها الاجسام

ولوروده لا امتثال على سبيل الاستعارة لا تغير عن لفظها الذي ورد في الاصل تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا وغير ذلك لان الاستعارة يجوز ذكر اللفظ الموضوع للمشبه به في المشبه فلو غير لفظ المثل عما ورد عليه لم يكن لفظ المشبه به فلم يكن على سبيل الاستعارة فهو لو ذات سوار لطمتني لا تغير عن طريق التانيث وان استعمل في حق المذكر والحاصل انه يجب ان لا تغير عن حال المورد المشبه به الى حال المورد المشبه لصحة الاستعارة وهذا لا ينافي

ما ذكره صاحب الكشاف من انهم لم يضربوا امثالا ولا رأوه اهلا للتيسير ولا جديرا بالتداول والقبول الا قولا فيه غرابة من بعض الوجوه ومن ثم حوفظ عليها وحمي من التغيير قوله الى هنا كل اشارة الى النظرية للاحوال او الى الكلام في ذلك مفردا حال من الضمير اذكر والعدة بالكسر الجماعة وبالضم الاستعداد وضمير فيها في المواضع عايد الى الاصول وما في ما تعجب موصوفة او موصولة وعلى انشاء الصحاح صفة او صلة الا انه وبل او يكون الصفة او الصلة هو ما بعده ولفظ عسى منحها لافادة عدم القطع وقد سبق تقرير هذا في باب الفصل والوصل حيث بين الجامع بين الجملتين استماء النوع الخيالي وما اورد فيه من الامثلة والحكايات وبانضمام هذا صار حال الاصول الاربعة واضح المكشوف

ومنها ان ميل النفس الى الحسيات اتم منه اي من ميل النفس الى العقليات وظاهر على اعمال صدر منه في الكاد والجوهر والنحويون يأبون ذلك فالوجه ان يجعل حالا منه وهذا الكلام انما يتضح بافادة تصور ما هو المراد بالحسيات ثم الدلالة على كون ميل النفس اليها اتم واكمل فاشار الى الاول بقوله والمراد بالحسيات المعنى الكلي الذي تجرده النفس عن الحسيات اي الجزئيات المدركة بالحس بحذف المشخصات من الاين والوضع والكيف وغير ذلك وانما جعل المراد الحسيات هذا دون ان يريد بها معناها الظاهر اعني المدركات بالحواس بناء على امتناع النفس الجزئيات وابتنى ذلك على ما نبهت عليه في النكتة المودعة لبيان امتناع ان يكون وجه التشبيه حسيا لكنك خبير بانه لم يورد في ذلك على مجرد الدعوى من غير دليل او تنبيه وكان المراد انه نبه على هذا مذهبه لدليل يذكر في العلوم الحكمية واما المحققون من الحكماء فذهبوا الى ان مدرك الكليات والجزئيات هو النفس لكن للكليات بالذات وللجزئيات بالآلات واما المصنف فلما ذهب الى ان النفس لا يدرك الجزئيات وقد حكم بان ميل النفس الى الحسيات اتم منه الى العقليات والحسيات بالمعنى المتعارف جزئيات وميل النفس الى الشيء لا يصح بدون ادراكه لزمه ان يفسر الحسيات بما فسر من المعاني الكلية المنتزعة من الجزئيات المحسوسة لتخرج الجزئيات المحسوسة التي لا يدركها النفس اليه واما الثاني اعني الدلالة على ان ميل النفس الى الحسيات اتم فقد ذكر له وجهين فقبول لسبب ميل النفس الى تعلقها بالحسيات

بسبب تجريدها من الحسيات بواسطة فوتها العاقلة عن المشخصات ونظيرها للحسيات في سلك عداها وهي العقليات تصير ونها كليات ولا شك ان تعلق الشيء بما حصله انه قبيلة البداء وثانيهما زيادة الفهم بالحسيات اي الشعور بزيادة تعلقها بها وذلك لعين زيادة المؤلف بها للكثرة تأدي الحسيات الى النفس من اجل كثرة طرق التأدي وهي الحواس الخمس الظاهرة المختلفة المؤدية للحسيات بالوجه الذي ذكر لكل من الحواس على التفصيل في موضع ولا شك ان زيادة الالف توجب كمال الميل واشار الى وجه آخر مرتب وسوا ان ادراك الحس متقدم على ادراك العقل لان النفس في مبدإ الفطرة خالية عن العلوم لكن لها حواس تدرك المحسوسات من جهة الامور المشتركة بينها والامور بها التي بعضها بعضا تحصل لها علوم كلية هي العقليات ولا شك ان الالف الى الاقدم الاسبق اتم والكمال وكمال الالف مستلزم لكمال الميل او نفسه وزيفه بانه تقرر في موضعه ان ادراك النفس انما هو للمعاني الكلية المجردة عن العوارض المشخصة وادراك الحس انما هو للمخلوطات المكتنفة بالعوارض المشخصة فما يدركه النفس غير ما يدركه الحس فالمحسوسات التي ادراكها متقدم على ادراك العقل ليست مدركة للنفس فكيف يميل اليها فضلا عن كمال الميل واعتنته والحق ان هذا لا يتأتى على الرأي الحق وهو ان النفس تدرك الجزئيات ايضا لكن بالآلات فقوله وزيادة ميلها مبتدأ خبره لزيادة تعلقها ولزيادة الفهم عطف على قوله لزيادة تعلقها وقوله واما ما يقال مبتدأ خبره في وعن صفة شيء وعن اداة متعلق بما في معول من معنى الفعل لانه اسم مكان من عرفته اذ وجدته وتحقق متعلق بما يتضمن بالف من المعنى البعيد وكان من صفة شيء او حال منه بعد اعتبار وصفه المذكور ومتعلق الرؤية كونه على ذلك الوصف وبعد تقييد متعلق بالظرف المستقر الواقع صفة في اعني بعزل ومنها ان النفس لما عرفت المؤلفة او من بعدها ان تعرفه اقبل اي اشد قبولا منها لما لا تعرفه ولا يرتاب ان تعرفه لان شأن النفس محبة العلم والميل الى الادراك من غير نظر الى سبب من خارج ولهذا يستنكف كل احد ويتأذى بان ينسب الى الجهل بشيء كان ولو اطلع على ما يتصل اليه كالروايات والحكايات اقبل عليها بجامع همته بخلاف الغوامض والعويصات فانه يتشمر عنها ويعرض ومنها ان تجدد الصورة عند النفس الذي تكررها وان هذا الاصل من القبول الذي العقلاء والفهماء لم يحتج لاتخاذه الى دليب ولو تلاوة المثل المشهور الدال على ذلك وهو قولهم

اكره من المعاد وهو لهم لكل جديد لذة فان الاول يدل على كراهة التكرر والثاني على استلذاذ التجدد
ولعمري ان التوفيق بين هذا الاصل وهو ان المتجدد المستفاد احب الى النفس من المتكرر المعاد والذي يضرب به المثل في الكراهة كالمناقض لما سبق في الاصل الخامس من ان
زيادة الف النفس للشيء توجب زيادة ميلها اليه مع ان الالف لا يحصل الا بالتكرر فيجب ان يكون
التكرر سببا لزيادة الميل اليه الذي اعتبر كما هو معنى الكراهة وكالمنافي لما عليه الوجدان
من الشوق الى المألوف لا النفرة عنه فلا بد من تامل صادق في دفع هذه المناقضة والمنافاة
ليعلم ان ليس شيء من الامرين على العموم بل تكرر ما يستلذ وينفع يوجب الالف وزيادة الميل اليه
وتكرر ما ليس كذلك يوجب الكراهة وقلة الميل فلا تناقض بين الحرمين واذا تعقب ذلك المألوف
الذي مال اليه يحصل بالتكرر لذة جديدة كمعاودة المطعومات الشهية والنغمات الطيبة وملاحظة الصور
المليحة ونحو ذلك ومن هاهنا قيل اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع

كرر حديثك يا مهيج لوعتي ان الحديث عن الحبيب تلاسق

فقوله ان التوفيق بالكسر جواب القسم والمراد كل الالف كونه موجبا للميل مع عدم حصوله الا بالتكرر
وحكم التكرر انه يوجب الكراهة وعدم الميل وقوله فليفعل اي التامل وقوله لان الالف تعليل
لكونه احوج شيء واشتغ عطف على كان خاطبا اي شوق النفس وذاك عن اذا كان خبر لمبتدا محذوف
اي الامر ذاك وهو ان التكرار يورث الكراهة او مبتدا محذوف الخبر اي ذاك ثابت
في خزانة الصور مثل الخيال وغلبة الحضور لكون لحظات كثيرة على ما ذكر في بحث الفصل والوصل
مثل طول المشاهدة لليل والبدر وفرط المخالطة للروح وغاية الحوج فيما مر من ان المهمى النفس الخبيث
لكونه شيئا وهميا اي ليس بمحقق في الخارج ولا ماخوذ منه كانياب الغول فان الانسان
لما توهم ان من الحيوان نوعا يسمى الغول يهلك الناس توهم له انيابا قال امرؤ القيس

يغط غطيط البكر شد خناقه ليقتلني والمرء ليس بقتال
ايقتلني والمشرفي مضاجعي ومسنونة زرق كانياب اغوال

المشرفي هو السيف المنسوب الى مشارف اليمن قرى منها ومسنونة اي سهام محددة النصال
نصال محددة مجلوة صافية وكان محمر السيوف ونهايتها في وسطها سوالغ النعمان شقائق

نضور

تصوب مال الى السفل تصعد مال الى العلو الاعلام الرايات والرماح الزبرجدية فاما
لكون المفردات من الاعلام والياقوت والرماح والزبرجد محققة مدركة بالحس سمي مثل هذا
مركبا خياليا لا شيئا وهميا خلافا وانياب الاغوال انما مثل الحيوة الدنيا اي
حالها العجيبة في سرعة تقضيها وانقراض نعيمها بعد اقبالها واغترار الناس بها والمشبه به
مضمون قوله كماء انزلناه الى قوله كان لم تغن بالامس وهو زوال خضرة النبات فجاءة وذهابه
حطاما بعدما اغض والتف وزين الارض بحيث طمع فيها اهله وظنوا انه سلم من الجوائح واختلط
به اشتبك بسببه والزخرف الذهب ثم تشبه به كل مموه واصل ازينت تزينت فادغم وحي
بالهمزة وضمير اهلها للنبات للارض لا كتساب التانيث من المضاف اليه بدليل قوله قادرون عليها
فانه للنبات لا للارض اي متمكنون من حصدها ورفع غلتها ويجوز ان يكون على حذف المضاف الحصيد
المحصود اي جعلنا زرعها شبيها بما حصد كان لم تغن بالامس لم يلبث فيما قبل ذلك من غني بالمكان
اقام به من امور كثيرة كان المركب خياليا او كان والمعنى على التشبيه كانه المقطوع
قيل سواء كان المركب خياليا او عقليا وفي مثل تعميم للجزء كان ويوخر المعطوف وكان
في موقع الحال وضمير له للمشبه وفي البعد متعلق بكاله لما فيه من معنى التغير
والاصل سواء ان وان الشبه اي المشبه على ما في بعض النسخ وقد تقدم معنى الصحة قال اعلم
ان من حق وجه الشبه شموله الطرفين فاذا صادف صح والا فسد وكلامه متميل بين ان هذا معنى
صحة التشبيه او صحة وجهه والابتذال الامتهان بكثرة الاستعمال وسرعة انتقال الذهن اليه
مثل ان يكون مثالا لكونه كاملا في تحصيل الغرض بيان مقدار اي مقدار المشبه
على الوجه الذي هو اي المشبه عليه وقوله في النفس بيان للاشتراط للاعرف وضمير عنده
وصادفت والفها للنفس وله للاعرف وهو متعلق بما قبل وهو عطف على امثل وفيما
مر ما في لا سيما اي لامثل القبول في الاعرف الذي الف النفس اكمل
لكن بحث الثانية اي في التشبيه الذي يكون الغرض منه بيان مقدار المشبه يكون المشبه به مع كونه
اعرف على قدر المشبه لا ازيد ولا انقص وضم كلما كان للمشبه به وكان ادخل للتشبيه
ام محسوس اشترط ذلك لا ما نظر كماله وتمامه بحيث يصلح ان يكون به الناقص

وعدم الالتفات الى النهي ... والمراد ... فهنا كونه على ما يوجد الى الناقص ...

في نظر الجمهور سواء المحسوسات لا سيما اذا قصد زيادة تقرير فانه ربما لا يكتفي بالتشبيه
بالمحسوس بل يصور ذلك بالفعل بان يرقم على الماء ثم يقال سعيك كرقم على الماء

لمثل ما تقدم من ان العقل لا يعرف قبلة سواء النفس الى الالف ظهورا اجمل
او مثل ان كون المشبه مسلم الحكم كما تقول حال الممدوح حال المسك الذي هو بعض دم الغزال
فان كون حال المسك سواء انه فاق جنس الدماء بحيث لا يعد منها بل يعد نوعا اشرف منها معلوم
معروف ولولا ذلك لما كان كاملا في الغرض اعني بيان امكان ان يكون بعض افراد النوع بحيث يفوقه
بحيث يعد في نوع اشرف اوبحاوله التزيين بالتصف عطف على بيان امكان بحيث
ان يكون في طلب تزيين المشبه او تشويهه كون المشبه به مسلم الحكم معروفا في التزيين كقوله
او التشويه كالسلحة الجاعدة التي نقرتها الديكة لان النفس للالف اقبل او نادر الحضور
فيه اي في الذهن عطف على نادر الحضور فان قيل كان ينبغي ان يقيد المعطوف عليه بقوله مطلقا
لكون هذا عطف مغاير على مغاير لا عطف مقيد على مطلق قلنا انهما متغايران نظرا الى التعليل
فالمعطوف عليه نادر الحضور لبعد المشبه به عن القصود والمعطوف هو النادر الحضور مع المشبه
لبعد نسبة المشبه الى المشبه به او بالعكس والسبب في اشتراط ذلك لحصول الاستطراف
ان النفس تسارع الى قبول النادر بطلوع على النفس وبظهورها لما جبل الله النفوس من الشوق الى ما يظهر من حيث لا تعهد ولا تتوقع ولما تتصور النفس لدى النادر من لذة التجدد ولما تميل النفس
وتنصرف عن تعري النادر عن كراهة معاد اي تمل النفس اليه لا عنه لكونه معادا لا معادا
هذا كما ذكر انك متى عرفت اسباب قرب التشبيه واسباب قبوله عرفت ان
اضداد تلك الاسباب ومقابلاتها اسباب بعده واسباب رده فلا بأس بعدم تعرضنا لاسباب
الرد بعد التعرض لاسباب القبول بل كان يكفينا ان لا نتعرض لاسباب البعد والغرابة
بعد التعرض لاسباب القرب وانحطاط الدرجة لكنا تبرعنا بذلك مع الجري على قضية المناسبة
فان البعد والغرابة امر وأتم في باب التشبيه والقرب ايضا لتشبيه مع فرضنا للقبول
بخلاف الرد والرداءة فانه ليس بمقصود وانما التعرض له للاحتراز عنه فحسن الاكتفاء بتبيين اسباب
القبول وتفويض الرد الى اللزوم فقوله وكذا اسباب انحطاط اي انحطاط التشبيه في سلك العبور

قوله

فقوله من القبول صفة محذوف اي في شيء من القبول وفي سلكه اي حكم القبول بان له
والتركيب قريب من ان يشرح لك صدرك ولا يبعد عليك اي لا يفوتك
ولا يشتبه عليك ان اسباب القرب او البعد متى كانت اقوى كان القرب او البعد اقوى
لتفاوت المسببات بتفاوت الاسباب وكذا متى كانت اسباب الرد او القبول اقوى كان
القبول او الرد اقوى وهذا معنى قوله وحري اي المشبه لذلك اي لرجحان اسباب
القبول او الرد في شأن قبول التشبيه ورده على نحو مجرى التشبيه في ما قربه وبعده
واعلم انه ليس من الواجب في التشبيه ذكر كلمة التشبيه يعني اداة التشبيه من الحروف مثل
كأن زيدا اسد والفعل مثل زيد يشبه الاسد والاسم مثل زيد مثل الاسد وما يجري
مجرى الاسمية والحرفية مثل زيد كالاسد وضرب عند لقولك زيد اسد وضرب مثله للتشبيه وضمير كونه
لزيد اسد ووجه كونه ابلغ ظاهر للاخبار بانه اسد وان كان المحذوف بمنزلة الثابت
فكم من الثابت ومنزلة الغائب ولا ذكر المشبه لفظا اي في اللفظ او من
جهة اللفظ قيد بذلك اشارة الى انه انما حذف من اللفظ واما في التقدير فثابت الجسم
لتوقف استقامة التركيب من جهة النحو عليه بخلاف الاداة فانها انما تقدر لاستفادة المعنى
واما التركيب فهي بدونها وانما تعرض لعدم وجوب ذكر وجه التشبيه لانه في غاية الظهور
والشيوع فلا يحتاج الى التنبيه على ذكره كجواب اذا كان وفاعله ضمير يعود
الى كونه محذوفا او الى جعل المشبه به خبرا مفتقرا الى المبتدأ وقوله لقصر المسافة بكسر القاف
وفتح الصاد هو الرواية وعليه الدراية اي لقلة التفاوت بين ما لفظه في الكلام وبين ما
يحذف من الكلام بشرائط الحذف من قيام القرائن الحالية او المقالية الموجبة او المجوزة على
التساوي او الرجح والظاهر ان قوله في موضع الاداة متعلق بقصر المسافة لكن المجموع
اي متعلق بكفي وسواء الوجه اذ المسافة في موضع الاداة عديمة لا قصيرة بخلاف المسافة
بين الملفوظ والمحذوف فانها ثابتة في الجملة وان قلت وقصرت وفي قوله واي اسد
زيادة مبالغة ودلالة على انه كامل في الاسدية بحيث يحمل الناظر على الاستفهام وهو عطف
على اسد عطف الخاص على العام اعني المقيد بالكمال على المطلق ولكن يقدر له مبتدأ آخر

قال الكاتب وفاعله ضمير راجع الى المشبه به وهو لما قطب الدين
قال انه راجع الى جعل المشبه به خبرا وما قلناه اظهر

اى واتى باسد قصدا الى التشبيه والتعجب   واما الواجب اى بعض الواجب
فى التشبيه ذكر المشبه وان لا يترك اصلا واما الواجب اذا ترك ان لا يترك بالكلية
بحيث لا يكون مقدرا كما ليس بملفوظ مثل عندى اسد فى المرفوع ورايت اسدا فى المنصوب
ونظرت الى اسد فى المجرور فان مثله لا يعد فى اصطلاحهم تشبيها بل استعارة وسياتى
بيان حاله واما عند نحو زيد اسد بذكر المبتدا ونحو اسد واى اسد بحذف المبتدا فى مقام الاخبار
عن زيد وهو اى فعلى قرينة المحذوف اى تقدير زيد اسد المحذوف مبتداه تشبيها لا استعارة
لانك حين اوقعت اسدا على زيد وجعلته خبرا عنه بطريق الاثبات لزم ان يكون زيد اسدا
كما اذا كان الخبر صفة مثل زيد منطلق فان معناه ان الذات التى هى زيد هى بعينها المنطلق
لان هذا حقيقة معنى القضية الموجبة ولو لم يقصد هذا لكان زيد اسد مجرد تعديد للذوات
من غير اسناد كما اذا ذكرتها خالية عن الاعراب لكن معلوم بالضرورة ان ما هو من افراد الانسان
ممتنع ان يكون اسدا ومثل هذا الكلام وارد فى كلام الفصحاء بل فى التنزيل فلزم لتصحيحه
المصير الى التشبيه بحذف كلمة التشبيه اى زيد مثل الاسد بحذف مثل للقصد الى المبالغة
فى التشبيه نظرا الى الظاهر اللفظى كانه نفس الاسد لا شبيه به وان كان المعنى
على اثبات التشبيه فان قيل لم لا يجوز ان يحمل اسد بمعنى شجاع فيصح حمله على زيد
اجيب بانه لا يجوز لان اسدا اسم لجنس الاسد من غير دلالة على الوصف اعنى
المعنى الزائد على الذات فيمتنع ان يجعل وصفا اى دالا على معنى زائد على الذات بحيث
لا يعتبر الذات المبهمة التى هى اعم من الضبع والعبارة عند التعبير وحاصله انه لا بد
لتصحيح هذا الكلام من جعل الخبر بمعنى صفة يصح اسنادها الى المبتدا او محمولا على حذف
اداة التشبيه والاول ممتنع فتعين الثانى ولقائل ان يقول ان اريد الامتناع
حقيقة فمسلم ولا يفيد لان المجاز احد طريقى التعبير وان اريد مجازا فممنوع فان استعمال اسد
استعمال شجاع مجازا مما لا خفاء فى صحته والمجاز وان كان خلاف الاصل فالحذف
ايضا كذلك من غير ترجيح على ما ذكر فى علم الاصول بل ربما يمكن ترجيح المجاز بانه اغلب
وابلغ وبانه كثيرا ما يقع الاسم الواقع هذا الموقع عاملا فى ظرف او غيره بعبارة الصفة

مثل

مثل اسد على وفى الحروب نعامة   اى مجترئ صائل على وجبان ضعيف فى الحروب
وفى قوله الطير اغربة عليه اى باكية وقال الشاعر
كان لنا منه بيوتا حصينة   مسوحا اعاليها وساجا كسورها
فجعل اعاليها فاعل مسوحا لكونها فى معنى سودا وكذا ساجا كسورها والحاصل انه
انما يمتنع حمل اسد على زيد اذا كان فى معناه الحقيقى واما اذا كان مجازا عن الشجاع فصحة الحمل
ظاهرة من غير احتياج الى تقدير اداة ليكون تشبيها ويكون الحمل على زيد قرينة المجاز
بمنزلة يرمى او فى الحمام وهذا زيادة بيان اوردها فى حواشى الكشاف   واذا عرفت
معنى ان يحضر هذا الحكم بمثل زيد اسد ونظايره اذ لم يعرف لزوم المصير الى التشبيه بحذف
الاداة الا فيها وقوله الا فى الظاهر صلة يوثر اى يوثر فى ظاهر التشبيه ويبطله الى
غير الظاهر والاحسن ان المراد انه لا يوثر فى ابطال التشبيه الا بحسب الظاهر حيث يظن
ان مثل زيد اسد ليس بتشبيه لخروجه عن صورة التشبيه واما فى الحقيقة فلا اثر لانه
تشبيه كما كان مع ذكر الاداة   وعرفت انه يجوز رايت بفلان اسدا الى اخره لانه يتم
لو ثبت ان ذكر الطرفين مطلقا يمنع حمل الكلام على غير التشبيه ولم يثبت الا فيما هو على جهة
الحمل نعم يمكن ان يقال ان ذكر الطرفين على وجه يشعر بالقصد الى اثبات المشابهة بينهما
يمنع الحمل على الاستعارة لما فيه من الاخلال بالمبالغة الحاصلة بجعل المشبه بعض المشبه به
بالطريق الذى مر ذكره فى بحث الاستعارة فعلم ان ما ذكر من الامثلة كلها تشبيهات
لا استعارات فقوله نحو رايت بفلان اسدا ولقينى منه اسد يعنى ما اذا ذكر المشبه
بعد ذكر المشبه بعد الباء التجريدية او من التجريدية ومعنى التجريد عندهم ان ينتزع من امر
ذى صفة امرا آخر مماثلا له مبالغة فى كمال تلك الصفة فى ذلك فقد انتزعت فى المثالين
من فلان الشجاع شجاعا آخر هو الاسد وقوله هو اسد فى صورة انسان اشارة الى ما
اذا كان الاسم الواقع موقع المشبه به نكرة موصوفة بما يلائم المشبه به نحو فلان بدر
يسكن الارض وشمس لا تغيب قال   شمس تالق والفراق غروبها
عنا وبدر والصدود كسوفه   وقال قمر جبينه فى ليل شعره لا يكسف

دخول الكاف ونحوه في شيء من هذه الامثلة الا بتغيير صورته نحو هو كالبدر الا انه يسكن الارض
وكالشمس الا انه لا يغيب قال الشيخ عبد القاهر وقد يكون في الصفات والصلات
التي تجيء في هذا القبيل ما يحيل تقدير اداة التشبيه فيقرب من اطلاق اسم الاستعارة
اكثر اطلاق وزيادة قرب كقوله اسد دم الاسد الهزبر خضابه موت فريص الموت منه ترعد
فانه لا سبيل فيه الى التصريح باداة التشبيه لدلالة التشبيه على انه دون الاسد
او مثله ودلالة الوصف على انه فوقه واذا تاملت هذا النوع وحققت سره وجدت محصوله
انك تدعي حدوث شيء هو من الجنس المذكور الا انه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جوازها فلم يكن
لتقدير التشبيه فيه معنى وقوله واذا نظرت اليه لم تر الا اسدا عنى له هو اسد لكن بطريق الحصر
ولا خفاء في ان تقدير اداة التشبيه فيه ابعد وفي ان رايته عرفت جبهة الاسد
لرفع الاسدية له وتقدير الاداة ابعد وابعد وفي لئن لقيته ليلقينك منه الاسد
لزومه مع التجريد وفي ان ادركت اسدا فيك فلان لزوم المشبه للمشبه به كانه لا اسد سواه
ويشبه ان يكون هذا ابلغ وفي انما هو اسد ليس للحصر وكذا في ليس هو آدميا
بل هو اسد لكن احدهما بطريق انما والآخر بطريق العطف وهو ابلغ للتصريح بالنفي والاثبات
وبان المبالغ حقيقة للمشبه بخلاف انما هو اسد فانه يحتمل ان يكون المبالغ شيئا آخر من الحيوانات
الموصوف بالجراءة وفي توسيط وليس هو آدميا بين انما هو اسد وبل هو اسد لطيفة
وابهام تعلقه بالاول ايضا فيكون من قبيل انما زيد قائم وليس بقاعد وقد يقع مثل هذا
في شعر الفردوسي يذكر بين اللفظين لفظا لا يدرى تعلقه بكل منهما ليتم المعنى كقوله
في صفة من القى الوثن على الارض وجلس فوقه ثم حز راسه

فرو كرد سر كردنش از تن جدا   بس الكه فكندش چو [illegible] ازدها

وكقوله حكاية عن بهرام من قيد رجله والقى في البير بانه لو لم نفعل كذا وكذا لمرت كالة
وركز فرسه   وكرنه ترا بسته در چاه بای   بر خشم ازدرم سنوم بارجای
وقوله كل ذلك تشبيهات مختارات والاوفق اللائق بشان المبالغة المبني عليها ما لا يخفى   نحوه
ان بعضها ابلغ من البعض او بينها وبين قولك هو كالاسد   فالخيط الابيض

حتى اذا كان

حتى اذا كان ذكر الطرفين على وجه يشعر باثبات الشبه مانعا من الحمل على غير التشبيه كان الخيط
الابيض والخيط الاسود في الآية من قبيل التشبيه شبه بالخيط الابيض اول ما يبدو من الفجر
المعترض في الافق وبالخيط الاسود ما يمتد معه من غبش الليل بيان الخيطين بقوله من الفجر صريحا
للابيض وضمنا للاسود لدلالته على انه اذا كان الابيض من الفجر لم يكن الاسود الا ما اتصل به
من الغبش ولان الفجر هو البياض المختلط بالسواد فيدل عليه الفجر ولولا البيان بقوله من الفجر
لكان الخيط الابيض والخيط الاسود من باب الاستعارة حيث ذكر المشبه به واريد المشبه بالقطع
بان ليس المراد حقيقتهما وان فهمهما بعض من عرض النبي عليه السلام وسادته كناية عن قلة فطانته على
ما روي ان عدي بن حاتم قال عمدت الى عقالين ابيض واسود فجعلتهما تحت وسادتي فكنت اقوم
من الليل فانظر اليهما فلا يتبين لي الابيض من الاسود فلما اصبحت غدوت الى النبي صلى الله عليه وسلم
فاخبرته فضحك وقال ان كان وسادك لعريضا انما ذاك بياض النهار وسواد الليل وقيل كان
ذلك مع البيان الا انه غفل عنه وانما اخرجنا بهذا البيان من قبيل الاستعارة مع انها ابلغ
لما فيها من بعض الخفاء في مقام الحاجة الى البيان الواضح لكونه من الاحكام التي يفتقر الناس الى
من الذكي وغيره فعدل عن الاستعارة الخفية التي [illegible] الى التشبيه البليغ الوافي به
والحاصل من اداة التشبيه قد اشار في صدر الباب الى انه لا بد للتشبيه من طرفين
ووجه وغرض وحال وقد استوفى النظر في الامور الاربعة وعقبه بالتنبيه على انه لا بد في التشبيه من
ذكر كلمة التشبيه او تقديرها فدل ذلك على ان من جملة ما لا بد منه للتشبيه هو الاداة وان لم
يصرح كلامه في صدر الباب بذلك ولما ذكر انه قد يحذف كلمة التشبيه فبالغ ليستمع ذكرها حاول
الآن بيان درجات التشبيه في القوة والضعف بالنظر الى اركانه ذكرا وحذفا وجعل اركانه اربعة
لظهور ان الغرض خارج والقرب والبعد والقبول والرد خارج عنه وانه اذا وقع التشبيه يقال هو الدلالة
على مشاركة امر لامر آخر بالكاف ونحوه واذا صرح بانه كالاسد في الشجاعة وقد يحذف الا ان
ذكر المشبه به لازم البتة فالمشبه اما ان يكون مذكورا او محذوفا وعلى التقديرين اما ان
يكون الاداة مذكورة او محذوفة يصير اربعة وعلى التقادير اما ان يكون الوجه مذكورا
او غير مذكور يصير ثمانية والضابط في بيان القوة والضعف بالنظر الى الاركان الاربعة

ان القوة تكون اما بجعل المشبه كانه نفس المشبه به لعدم ذكر ما ينبئ عن المشابهة المنبئة عن المغايرة
واما لعموم وجه الشبه بان لا يتعرض لذكره فالتشبيه المشتمل عليهما جميعا بان لا يذكر الاداة
ولا الوجه في غاية القوة والخالي عنهما بان يذكر الوجه والاداة جميعا لا قوة له والمشتمل
على احدهما فقط بان يترك الاداة فقط او الوجه فقط متوسط وفي كلامه ايماء الى ان
متروك الوجه اقوى من متروك الاداة حيث ذكر في الاول نوع قوة وان الثاني قوي وهنا
بحث وسواء كان ذكر المشبه به كما في قولك زيد في جواب قولك من يشبه الاسد
فانه تشبيه لكونه فاعل فعل محذوف اي يشبه الاسد زيد وقد حذف المشبه به والوجه
والاداة فلا تنحصر المراتب في الثمانية المذكورة وعكن دفعه بانه ليس بتشبيه اذ ليس القصد الى
بيان اشتراك الشيئين في امر بل جواب السائل وبيان الفاعل ولو سلم فليس مما يرد في مباحث
البلاغة والكلام فيها   واعلم ان الشبه اي التماثل والتشابه يقال بينهما شبه
بالتحريك وقد يقال بمعنى الشبيه اي المثل والمعنى انه قد يوجد تشابه الشيئين في نفس التضاد
اي تنافي الوصفين بحيث يمتنع اجتماعهما وانما يتنوع منه نظرا الى اشتراك الضدين في التضاد
فان كلا منهما مضاد للآخر والمراد بالضدين هنا ما يعم النقيضين ايضا على ما سنحقق في بحث الكناية
ثم بعد انتزاع الشبه من التضاد ينزل التضاد كل من الامرين بمضادة الآخر او تضادهما
او شبه التضاد منزلة شبه التناسب والتماثل بواسطة تمليح اي اتيان بما فيه ملاحة
وظرافة يقال ملح الشاعر اذا اتى بشيء مليح او تهكم اي سخرية واستهزاء فهو يكون بملاحظة
جانب المشبه بخلاف التمليح فكل من قولك للجبان ما اشبهه بالاسد وقولك للبخيل حاتم
صالح للتمليح والتهكم فان قصد الاستهزاء بالجبان والبخيل فتهكم وان اريد مجرد التملح والظرافة
فتمليح وقد يقصدان جميعا كما قال الامام المرزوقي في قول الحماسي
اتاني من ابي انس وعيد   فسل لغيظة الضحاك جسمي
ان قائل هذه الابيات قد قصد بها الهزء والتمليح واما ما يسبق الى الفهم من ان المراد بالتمليح الاشارة الى قصة
او شعر او مثل فانما هو التلميح بتقديم اللام على الميم وكثيرا ما يقال قد لمح فلان في هذا البيت
او هذا المثل وايراده في مقابلة التهكم وتفسير التمليح غلط فاحش فان قلت

فوضع

وقد يتوهم من كلامه ان وجه الشبه في مثل هذا هو التضاد لا الوصف المشترك بين الضدين
ولا شك انا اذا قلنا للجبان انه اسد وللبخيل انه حاتم لم يتأت لنا ان نقول التضاد اذ لا تمليح
هنا ولا تهكم بل في الشجاعة وفي الجود نزل جبنه منزلة الشجاعة وسميته بها وجعل بخله بمنزلة الجود
وتسميته به بناء على التمليح او التهكم وبهذا يحصل اشتراك الطرفين فلنفسر هذا الوهم
نقول ثم نزل منزلة التناسب فان في تحقيق وجه الشبه واما ذكر اشتراك الضدين في التضاد
فتوطئة لذلك وتمهيد ودلالة على ان اخذ الشبه من التضاد ليس بمستقل بل له جهة مناسبة
ونوع ملازمة وكان الاليق بهذا البحث ان يذكر في النوع الثاني اعني النظر في وجه الشبه
وفي التمثيل بالمثالين تنبيه على انه قد يكون مع التصريح بلفظ التشبيه وقد يكون بدونه بل بحيث
لا يحسن ذكر لفظ التشبيه فانه لا يحسن ان تقول لكن انه حاتم لا لمن ما اشبهه بحاتم في الجود
ويجعل حاتما ثانيا اي واحدا آخر مسمى بحاتم او مشاركا له في الجود وهذا معنى حاتم ثان
بتنكير الوصف   الاصل الثاني من علم البيان المجاز وقد سبق
وجه تقديمه على الكناية وانما الذي هو من مقاصد البيان هو المجاز دون الحقيقة الا انها تذكر في هذا الاصل
ضمنا وتبعا لكونها مقابلا للمجاز وبمنزلة الملكة من العدم نظرا الى ان استعمال اللفظ
في غير الموضوع له فرع ان يكون له موضوع له يمكن الدلالة عليه والاستعمال فيه لولا المانع
فبهذا الاعتبار يكون للحقيقة جهة اصالة واستحقاق ان يتعرض لها في بحث المجاز ويقدم عليه
وان كان لا يتوقف قصد المجاز على وجود الحقيقة ولا يعقل على تعقلها والكلام في ذلك مبسوط في الاصول
اي المجاز يحتاج الى ان يعرض قبل الشروع في تعريفه ومباحثه بطريق دلالات الكلم
على مفهوماتها انه الوضع دون الطبع والذات ومعنى الوضع ما هو والواضع من هو لا لاختصاص الواضع
فان في معرفة الوضع معرفة معنى الواضع من غير افتقار الى التعرض له على حدة ووجه الافتقار
الى الامور المذكورة يظهر من تعريف الحقيقة والمجاز وتقسيمهما الى اللغوي والشرعي وغيرهما
وقع استواء النسبة اي نسبة اللفظ الى المعنيين   بحكم التقسيم اي
الترديد العقلي اما الذات اي ذات اللفظ او غيرها وغيرها اما الله او غيره والمحكي عن
عباد بن سليمان الصيمري انه ذات اللفظ بمعنى ان الكلمة بنفسها موجبة للاختصاص

بان يفهم منها معنا اما دون غيرها وذكر ذلك باللفظ تحكما لا يبعده بحيث لا يسعى الى جهالة العالم
واختار الشيخ الاشعري وكثير من المحققين ان الواضع هو الله تعالى فطريق توقيف العباد
عليه بالالهام وخلق العلوم الضرورية وذهب ابو هاشم من المعتزلة وجمع من الحكماء
الى ان الواضع غير الله تعالى وادلة الفريقين مع تفاصيل اخر مذكورة في كتب الاصول والقاطع
فلذا اختار بعضهم التوقف لكن اتفقوا على فساد ان يكون في ذات اللفظ دلالة اما اولا
فلانه يستلزم امتناع نقل اللفظ الى ان يكون دالا على معنى آخر دون الاول اما بسبب قرينة
كما في المجاز واما بوضع على حدة كما في العلم لان ما بالذات لا يزول بالعارض واللازم منتف
قطعا واما ثانيا فلانه يستلزم ان يهتدي كل احد الى معاني اللغة الهندية كلما سمعها لانها
ادلة على معانيها وانفكاك الدليل عن المدلول محال لانه الذي يلزم من العلم به العلم بثبوت
المدلول وان توقف على شرط آخر لم يكن الدال بالحقيقة نفس اللفظ وذاته واما ثالثا
فلانه يستلزم امتناع اشتراك اللفظ بين معنيين متنافيين من الضدين او النقيضين
او غيرهما لاستلزام ذلك عند الاخبار بهذا اللفظ ثبوت احدهما مع ثبوته وانتفائه
جميعا مثلا اذا قلت هذا الجون بمعنى اسود يلزم ان يكون اسود لكونه مقتضى ذات اللفظ
وان لا يكون اسود لان اللفظ يقتضي ايضا ان يكون ابيض والابيض لا يكون اسود
واللازم منتف وفاقا وبين بعضهم وجه الملازمة بان الشيء الواحد لا يكون بذاته مناسبا
للمتنافيين دالا عليهما وعدل عنه المصنف لظهور المنع عليه واعاد لفظ المقدم في الدليل
الثاني للاسلوب امر يشبه الاول بناء على تعدد التالي فيه اعني امتناع النقل الى المجاز
والى العلم ولا كذلك في الدليل الثاني فلم يحتج الى اعادة المقدم في الدليل الثالث
واما التعبير عن حروف الدالة على معاني الهندية امتناع الى الادلة فتطويل قليل
الجدوى وقوله لما تقدم اشارة الى ما ذكر من ان الناهل اسم للريان فقط واطلاقه
على العطشان من باب التفاؤل كاطلاق السليم على اللديغ ووجوه فساده
اي فساد الرأي الاول اظهر من ان يخفى واكثر من ان يحصى مثل هذا التركيب وسواء دخل من التفضيلية
على غير المفضل عليه شايع في كلام المولدين ومنه قول الشاعر

الناهل كبيرا ان بدوا رجلا يحصى ترى واعدده آثار احسان اي تتابعه وتعالى
في الظهور من الخفاء او في الكثرة والاحصاء وفي الكيابة من جنس من لا احسان منه
وقدر ما اول بحذف المضاف اي من ذي ان يخفى من اصل ذي خفاء وقوله ما دام طرف
لفساده او لا ظهر وبل اكثر علم الاشتقاق مبني على توقف به كيفية رد احد اللفظين
المتناسبين في التركيب واصل المعنى وعلم التصريف مبني على اعتبارات الواضع وضع
وجه المناسبات في الاقيسة وكان الاشتقاق حرفيا كالجهر هو انحصار
النفس في مخرج الحرف والهمس جري ذلك فيه وتجمع المجهورة قولك ظل قو ربض اذ غزا جند مطيع
والمهموسة ما عداها والشدة سواء تم الانحصار كما في قولك اجدك قطبت
والرخاوة ان تم الجري كما في الباقية غير ذلك والتوسط بين الشدة والرخاوة وهو ان
لا يتم الجري ولا الانحصار كما في قولك لم يروعنا وتجمع الحروف المعتدلة وما بين الشديدة
والرخوة وغير ذلك كالاستعلاء وهو ان يتصعد الحنك الاعلى كالصاد والضاد والطاء
والظاء والغين والخاء والقاف والانخفاض بخلاف ذلك كما في البواقي وكذا المطبقة
والمنفتحة وحروف الصفير وغيرها للمؤلف ومنها ومنها الحروف والمناسبة بينها
اي بين الحروف والمعنى الذي يوضع تلك الحروف بازائه وقوله حروفها يعني اي بين الشدة
والرخاوة والعروان سوضرب النحل وحمار صدى اي يحمد ويعمل على طلب المساحة
فاعتبر ما بين الاسم والمسمى من الحركة واعتبر نقل الحركة التي يحصل من خصم الشخص لكونه
لاجل الطباع اللازمة وكذا تعليل التشديد للتكثير والحق بعد
اي بعد ما ثبت ان لا تعيين للكلم وجه الحروف والهيئات بانزال واختصاصها بالمعاني
فاحق احد المذهبين الاخيرين لا الرأي الاول وان كان ما ذكرنا لا يجدي ما ذكره من التأويل
لا سبب لحصول دلالة اللفظ على بعض المعاني دون البعض بل لا بد من القول باحد المذهبين
الاخيرين وهذا ميل منه الى التوقف لعدم الرجحان في الادلة ولما ذكر ان المذهب الاول
طريق الاعلام اعني التوقيف والالهام لا طريق التعيين اعني الوضع لظهوره وان المذهب الثاني
طريق التعيين طائفة والاشارة الى انه الاحسن واضعا لكونه اصطلاح وتوافق جماعة

دون طريق الاعلام لما فيه من التفصيل والاجمال او المفضي الى الاطناب فعلل بالترديد
والقرائن كما للاطفال وفيه ان القدر الذي يحتاج اليه في الاعلام يكون مع قصيفا
فلم يقع قوله اما التوقيف والالهام واما الوضع والاصطلاح ترديدا بين المقالتين
في الظاهر يرجع الى المقصود وكرر الاشارة فقال والمرجح بالاخرة في التوقيف والاصطلاح
امر واحد هو الوضع فكان الحق ان يقال الحق بعد ذلك هو الوضع واما هو الكلام في الواضع
هو الله تمسكا بقوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها ومن آياته اختلاف السنتكم ام غيره واحد
من البشر او جماعة تمسكا بقوله تعالى وما ارسلنا من رسول الا بلسان قومه والجواب
عن كل منهما مذكور في موضعه قوله اذا اطلق بازاء ما اريد به على ان المراد بالمعنى ما يعني ويراد
فيتناول المعنى الحقيقي والمجازي فيحصل الاحتراز ولما اعترض على من اقتصر في تفسير الوضع على
تعيين اللفظ بازاء المعنى من غير تقييد بقوله بنفسها اي بلا قرينة بل تجرد العلم بالتعيين فلا يكون
هو او دلالة اللفظ على المعنى بنفسه في شيء ولا يخرج المجاز عن حد الكلمة بناء على انتفاء الوضع
لانه ليس بموضوع بالنسبة الى المعنى المجازي واللازم منه انه ليس بموضوع لظهور انه موضوع
بالنسبة الى المعنى الاصلي لا يخفى ان المراد بالوضع وضع اللفظ بقرينة ما سبق من الكلام
ولا يرد ان الموضوع قد يكون خطا او عقدا فلا يكون التعريف بغير اللفظ او الكلمة جامعا
وانما قال وعرفت ان الوضع تعيين الكلمة مع ان الوضع الذي عرف هو الوضع تعيين اللفظ
لانها بعد التعيين تصير كلمة والمذكور في تعريف الحقيقة والمجاز هو الكلمة دون اللفظ وهذا
تمهيد لذلك وههنا سؤال قوي وهو انه قد اطبق اهل الاصول على ان المجاز موضوع
بالنوع بمعنى انه لابد ان يثبت من واضع اللغة والموقوف به من اصل الاستعمال اعتبار
نوع العلاقة كاستعمال المسبب في السبب مثلا وانما الكلام في آحاد المجازات فقد اشترط
بعضهم فيها ايضا السماع فالتعريف ان كان للوضع الشخصي فقد دخل فيه كثير من الاوضاع النوعية
اعني ما يكون من قبيل تعيين الكلمة بنفسها لكن لا بخصوصها على حدة بل بقاعدة كلية كجميع
ما يتعلق بالهيئات من مثل اسم الفاعل والمصدر والمنسوب والامر والمبني للمفعول ونحو ذلك
وايضا اذا اريد بالوضع ههنا الشخصي لم يكن تعريف الحقيقة جامعا لخروج الحقائق الموضوعة

نوعي

نوعي ولا التوقيف المجاز لما فيها لا دخولها فيه من حيث كونها مستعملة في غير الموضوع له بالتشخص
وان كان التعريف لمطلق الوضع لم يصح اخراج المجاز لكونه موضوعا بالنوع قلنا المراد
مطلق الوضع المتعارف اعم من الشخصي والنوعي اعني ما يكون بالتنصيص على الآحاد كرجل
وفرس او بالقاعدة الكلية كجميع ما يتعلق بالهيئات لكن بشرط ان يكون ذلك التعيين من غير اشتراط
قرينة كما في المجاز وانهم قد اطبقوا على انه استعمال في غير الموضوع له واكتفي بالموضوع له
ولم يثبت من توقيف القول بكون المجاز موضوعا وانما قالوا انه لابد فيه من اعتبار نوع العلاقة
فتوهم منه البعض ان هذا معنى الوضع الحقيقي ولم يتنبه لاشتراط عدم اشتراط القرينة والحاصل
ان الوضع اعم من التعيين الشخصي واخص من مطلق التعيين مبني كون الكلمة حقيقة ومجازا اعتبارا ذا
اي على ان يراد تارة المعنى الموضوع له فيكون حقيقة وتارة غير المعنى فيكون مجازا واما الكناية
فداخلة في الحقيقة على ما سيأتي ومبنى ذلك على ان المراد بارادة المعنى اعم من ان يكون على الانفراد
كما في الصريح او مع غير المعنى كما في الكناية وبارادة غير المعنى ان يكون ذلك على الانفراد كما في
الصريح لتمحض المجاز والحقيقة بداءة منها لكونها الاصل وان كان المقصود
الاصلي في الفن هو المجاز في الكلمة المستعملة فيما اي المعنى الذي هي له اي الكلمة موضوعة له
من غير تاويل في الوضع اي من غير صرف الوضع عن الظاهر وبيان مرجعه قول البعض ان لب
وما لم اي طلب ما يقول [illegible] وان الامر الى كذا انتهى [illegible] والمال المرجع فهذا القيد يخرج
الاستعارة لكونها مستعملة في الموضوع له لكن بتاويل في الوضع وهو جعله اعم من الحقيقي
كما في الحقيقة وادعا كما في الاستعارة كما سيجيء من انه يجعل افراد الاسد قسمين متعارفا
وهو الذي له غاية الجراءة في مثل الهيكل المخصوص وغير متعارف وهو الذي له تلك الجراءة
لكن لا في ذلك الهيكل ومع تلك الصورة وهذا معنى قوله لبناء دعوى المستعار كلفظ الاسد
موضوعا للمستعار له كالرجل الشجاع على ضرب من التاويل اي نوع منه ولما اعترض
بان الوضع وما يشتق منه اذا اطلق لا يتناول الوضع بالتاويل لانه ليس بوضع
حقيقة واللفظ عند الاطلاق انما ينصرف الى معناه الحقيقي والدفع بايهاما وله لدفع توهم
اليه فقال ان الوضع على قسمين حقيقي وادعائي ليس بشيء لان معناه ان لفظ الوضع يطلق

تارة يطلق على الحقيقة وتارة يطلق على المجاز فليس هذا من اطلاق الوضع في شيء ثم لو قيل
انه لدفع الوهم فيما كان المراد حقيقة الوضع لا المجازية لكان شيئا ثم الظاهر ان قوله
على اصح القولين متعلق بقوله بعد الكلمة مستعملة فيما هي موضوعة له وليس بمستقيم لان
اصح القولين على ما سيجيء ان الاستعارة مجاز لغوي لا مجاز عقلي بان يكون اللفظ مستعملا في معناه
الموضوع له وانما التصرف في امر عقلي بان جعل ما ليس باسد اسدا فكيف يستقيم ان الاستعارة
على اصح القولين مستعملة في الموضوع له فالوجه ان يجعل متعلقا بقوله ليحترز اي انما يحترز عن الاستعارة
على القول بانها مجاز لغوي خارج عن حد الحقيقة اللغوية واما على القول بانها مجاز عقلي بمعنى ان
جعل غير الاسد اسدا ثم استعمل لفظ الاسد في معناه الموضوع له على انه حقيقة لغوية فلا يصح
الاحتراز عنه ولكن هذا التعلق خلاف ظاهر اللفظ ذهب بعضهم الى ان المراد باصح المذهبين هو
ان المتكلم لا يدعي ان الاستعارة مستعملة في غير الموضوع له بل يدعي انها مستعملة في الموضوع له
وفساده بين لمن نظر في الكتاب واما الاعتراض بانه يدخل في تعريف الحقيقة اي المستعمل فيما هو
موضوع له بحسب اصطلاح آخر كلفظ الصلوة اذا استعمله اللغوي في الاركان المخصوصة
لاشتمالها على الدعاء وتحريك الصلوين او استعمله الشارع في الدعاء لكونه من اجزاء الصلوة
او كلفظ الدابة اذا استعمله اللغوي في خصوص ذوات الاربع او صاحب العرف في غيرها مجازا
فلا بد من التقييد باصطلاح التخاطب او ما يؤدي مؤدى ذلك على ما ذكر في تعريف المجاز فجوابه
ان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحيثية فالمراد انها كلمة مستعملة في الموضوع له من حيث انه موضوع له
والاستعمال فيما ذكر ليس من حيث انه موضوع له نعم لو ذكر القيد للتصريح والاحتياط دون
الاحتراز والايضاح كان حسنا وقد يجاب بانه خرج بقوله من غير تاويل في الوضع لان استعمال اللفظ
فيما وضع له في غير اصطلاح التخاطب انما يكون بتاويل وصنع لا بمعناه صرف لكل الوضع الذي
يستعمل فيه الكلمة الى ما يعم الحقيقة ولا ادعاء كما في الاستعارة او الى وضع آخر للكلمة كما في الصور
المذكورة فانه يعدل عن الوضع اللغوي الذي وقع به التخاطب الى الوضع الشرعي او العرفي مثلا وهو احاطة
على ما في المفتاح على ان هذا من سقط المتاع فان معناه ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما يكون
موضوعا له بالتحقيق لا موضوعا له بالتاويل والمعنى في الاستعارة موضوع له بالتاويل

لا بالتحقيق

لا بالتحقيق واما في الصور المذكورة فالمعنى موضوع له بالتحقيق لكن بغير الوضع الذي به التخاطب
ولا بالتاويل الوضع الذي يستعمل الكلمة فيه والمراد بالوضع بالتحقيق او بالتاويل هو الوضع
الذي به يكون المعنى المستعمل فيه موضوعا له وبهذا اقتصر المصنف على الاستعارة في احد القولين
اذ لا يحصل شيء من معاني المجازات موضوعا له بالتاويل الا فيها ولو كان المراد التاويل في الوضع
الذي به يتكلم فيه ويخاطب به بمعنى صرفه الى امر آخر لزم ان يكون جميع المجازات كذلك لانه صرف
الوضع الى اعتبار العلاقة   ولكن يشكل بعد ان كل ان يقيم ما دل عليه الكلمة
بنفسها موضع ما وضعت الكلمة له لان ذلك بالحقيقة معنى الوضع الا ان قولنا بنفسها نفع في تفسير
الوضع متعلقا بالنص وههنا بالدلالة وذاك من لوازم الاول على ما سنشير اليه ومعناه
ان الكلمة لا تحتاج في دلالتها على المعنى الى قرينة بخلاف المجاز وبنقض هو كذلك لا لطاهرة مقام
وغير تاويل في الوضع احتراز عن الاستعارة فانها وان كانت مستعملة فيما يدل عليه بنفسها
لكن ليست دالة عليه بطاهرة لابتنائها على تاويل بجعل افراد الاسد مثلا قسمين متعارفا
وغير متعارف ليكون المعنى المستعار له من افراد غير المتعارف فان قيل الاستعارة
مجاز ولا شيء من المجاز بدال على معناه بنفسه ضرورة افتقاره الى القرينة فالاستعارة لا تدخل
فيما دل على المعنى بنفسه ليخرج بقوله دالة بطاهرة وهذا بخلاف التعريف الاول فان جعل
الوضع اعم من التحقيقي والتاويلي ربما يدعي دخول هذا النوع من المجاز فيما يستعمل في الموضوع له
قلنا الكلام في قوة الكلام وكان من يجعلها مستعملة في الموضوع له يجعلها مستعملة فيما يدل
عليه بنفسها بناء على ان ليس الوضع الا تعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسها وجعلها بحيث تدل
بنفسها لكن سيجيء في بحث الاستعارة عند ذكر التاويل ان الدلالة على كون المراد هو الفرد
الغير المتعارف تكون بمعونة القرينة وان نصب القرينة انما يكون لذلك وبهذا ساق التوفيق بين
ادعاء الاسدية ونصب القرينة المانعة   كاستعمال الاسد في الهيكل المخصوص
هذا مثال للمثال السابق مبنيا على عدم التفاوت بين التعريفين وليس الى كثير حاجة وانما
المحتاج اليه هو المثال من المشترك على ما قال او القرء اي كاستعمال القرء في المعنى الدائر
بين الطهر والحيض بان يكون احدهما البتة لا غيرهما ولا مجموعهما والمصدر المأخوذ من قوله

ان لا تجاوز بمعنى الفاعل اى غير المتجاوز او على حذف المضاف اى ذى ان لا تجاوز وزعم ان هذا معنى المشترك والذى يدل هو عليه بنفسه ما دام منتسبا الى الوضعين من غير تخصيص باحدهما وحاصله ان المشترك بالنسبة الى كل من المعنيين او المعانى وضع له خاصة قصدا ودلالة عليه بنفسه ثم يلزمه من حيث الانتساب الى مجموع الوضعين وضع آخر ضمنى بملاحظة الوضعين ومجموع المعنيين وهو التعيين للاحد الدائر فان التعيين لكل واحد على الخصوص تعيين للاحد المطلق لا لمجموع المعنيين فانه ليس بلازم ولهذا قال غير مجموع منهما قصدا والحاصل ان له وضعا بهذا خاصة ولذا كان خاصة ويلزم الوضع لاحدهما مطلقا وكل ما يكون اللفظ موضوعا له يكون دالا عليه صريحا ان قصدا فقصدا وان ضمنا فضمنا وبهذا اندفع توهم ان المشترك منع م
سواء لا تجاوز المعنيين غير مجموع منهما واما اذا خصص المشترك بواحد من الوضعين او المعنيين كما اذا خصصت القرء بواحد من الحيض والطهر بان ذكر معه ما يدل على ان المراد به الطهر دون الحيض اما صريحا بان يقول القرء بمعنى الطهر او استلزاما بان يقول القرء لا بمعنى الحيض فانه يستلزم كونه بمعنى الطهر اذ لا ثالث … لفظ القرء حينئذ صريحا او التزاما فيصير ويكون دالا لا بنفسه على الطهر بعينه كما ان الواضع عينه بازاء معنى الطهر بنفسه اى من غير اشتراط قرينة كما فى المجاز واذا كان التعيين كذلك فالدلالة كذلك لكونها من لوازم الوضع عند العلم بالوضع اما اذا اريد بالدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى فظاهر لان وضع لفظ القرء للطهر بالتعيين بمعنى تعيينه بحيث يدل عليه بنفسه جعل له بحيث يفهم منه ذلك بنفسه واما اذا اريد الفهم بالفعل فلان القرينة المخصصة اعنى معنى الطهر او لا بمعنى الحيض ليست لحصول الفهم بالفعل بل لدفع مزاحمة الغير اذ العلم بالوضع كان للفهم وهذا ما يقال ان القرينة ههنا لتعيين الدلالة لا لنفس الدلالة او [?] دلالته حالية على الطهر وبالقرينة يزول الاحتمال ويتعين المراد او يقال دلالة اللفظ انما هى بسبب الوضع فاللفظ الموضوع لمعنيين بوضعين اذا لم يكن معه قرينة احد المعنيين على الخصوص كان منسوبا الى الوضعين لعدم الترجيح واذا انتسب الى الوضعين دل بنفسه على احد المعنيين لا على التعيين وهو معنى الاحد الدائر ومعنى كل واحد على البدل ومعنى ما لا تجاوز معا غير مجموع منهما فان كان معه قرينة النسبة

الى الوضع

الى الوضع واحد دل على المعين كان دالا بنفسه على ذلك المعنى المعين ولكون القرينة [?] فيه لذلك لانها انما هى قرينة كون النسبة الى احد الوضعين لا قرينة دلالة اللفظ على المعنى كما فى المجاز فلا ينافى دلالة اللفظ بنفسه وذلك ان الدلالة بسبب الوضع والواضع لم يشترط فى شىء من وضعه القرينة كيف والواضع ربما لا يكون واحدا وعلى تقدير كونه واحدا ربما كان الواضع الاول قبيل الثانى بمدة فالقرينة لا تكون الا لتخصيص الوضع او تعيين المراد ولهذا قال المصنف ان هذا المقام محل [?] تامل فيه فاحتط اى اطل الاحتياط واكثر التامل لئلا تتوهم ان المشترك لا يدل بنفسه بل بمعونة القرينة فان مثل قولنا القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض قرينة الدلالة فلا تكون الدلالة على المعين بنفسه كما زعم صاحب الايضاح وجزم بان ما ذكره المصنف سهو منه … المستعمل فى معناها بالتحقيق يخرج المجاز بالكلية اما غير الاستعارة فلان المعنى المجازى ليس معنى الكلمة بالاطلاق لان المراد ما وضع اللفظ بازائه واما الاستعارة فلان معناها معنى الكلمة بالتاويل لا بالتحقيق ويدخل الكناية لانها كلمة مستعملة فى معناها لكن مع [?] معناها … وهذا الحد … ان المعنى لا يختص بواضع اللغة والشارع فلا يمتنع ان يكون هناك حقيقة نحوية و[?] وكلامية ومنطقية وغير ذلك وقد يعبر عن جميع ما عدا اللغوية والشرعية والعرفية بالاصطلاحية والعرفية الخاصة … واما المجاز فذكر تعريف كلمة اما تبسطا على مكان الاهتمام بشأنه لكونه مقصودا فى علم البيان وانما فى المحقق فمعلوم موضوعه يعنى يجب ان يكون المعنى المجازى غير الموضوع له بالتحقيق وان كان نفس الموضوع له بالتاويل كما فى الاستعارة ولا ضير والثانى بالنسبة متعلق بالغير يعنى يجب ان يكون المعنى المستعمل فيه غيرا بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا يكون الكلمة قد استعملت فى غير معناها اللغوى لا غير حتى لا يكون نفس معناها الشرعى او العرفى فلفظ الصلوة مثلا انما يكون مجازا لغويا اذا استعملت فى غير معنى الدعاء وانما كان مجازا شرعيا اذا استعملت فى غير الاركان المخصوصة ولفظ الدابة انما يكون مجازا عرفيا اذا استعملت فى غير ذوات الاربع ولا ضير ان يكون هذه المجازات حقائق باعتبار آخر بان يكون المعنى المستعمل فيه هو نفس الموضوع له بالنسبة الى نوع آخر فاللفظ الواحد فى المعنى الواحد

يجوز ان يكون حقيقة ومجازا بحسب شخص كالصلوة في الدعاء بحسب اللغة والشرع وكذا في معنيين بالنسبة الى وضع واحد كالصلوة في الدعاء والاركان بحسب اللغة الى الشرع بل اللفظ الواحد في المعنى الواحد بحسب الوضع الواحد يجوز ان يكون حقيقة ومجازا باعتبارين كلفظ الدابة في ذوات الاربع بحسب اللغة حقيقة ان كان استعمالها فيها من حيث انها من افراد ما يدب على الارض ومجازا ان كان من حيث خصوصية كونها من ذوات الاربع بعلاقة الاطلاق والتقييد وفيما ذكر من ان صاحب العرف اذا استعمل الدابة للحمار يكون مجازا عرفيا استعارتها في العرف للفرس البغل دون الحمار وفي قوله احتراز ان لا يخرج الاستعارة واحترازعما اذا وقع تسامح ظاهر لان القيد احتراز عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها وعن خروج ما اذا وقع كون الكلمة مستعملة فيما لم توضع له لكن لا بالنسبة الى نوعها فانها مجاز فالاحتراز في تعريف المجاز يجب ان يكون عن خروجه وكانه بناها على حذف المضاف والادل على زيادة لا في ان لا يخرج كما في لئلا يعلم او ارادة احتراز ونقيد لان لا يخرج على ان حرف الجر محذوف وهو اللام دون ان وقوله في ذلك النوع متعلق بمعناها اي عن ارادة ما هو معنى تلك الكلمة في ذلك النوع والحقيقة وقوله نظرا متعلق بتخرج اي لئلا يتحقق خروج الاستعارة من جهة النظر الى دعوى كونها مستعملة في المعنى الذي هي موضوعة له بالتاويل وقوله لا بالنسبة عطف على محذوف اي فيما تكون الكلمة موضوعة له بالنسبة الى غير نوع حقيقتها لا بالنسبة الى نوع حقيقتها وقوله فتقع اي الكناية مستعملة في غير ما هي موضوعة له لانها موضوعة للازم المكنى عنها لا لنفسه فحيث اريد المكنى عنه كان ذلك استعمالا فيما هو الموضوع له لما ذكرنا انا نقول في عرفنا استعملت الكلمة فيما دل عليه او في غير ما يدل عليه حتى يكون الغرض الاصطلاحي دالا لنا عليه وظاهر ان الغرض الاصلي في الكناية هو المعنى المكنى عنه لا المعنى الموضوع له وان كان ايضا مرادا او وجدنا نقول انه يراد في الكناية المعنى الموضوع له لكن لا لتكون مناط الاثبات والنفي والصدق والكذب بل لينتقل منه الى المكنى عنه ويكون هو المعنى المقصود الاصلي وسيجيء آخر بحث الكناية انه يراد بالكلمة في الحقيقة معناها معا وبهذا ظهر ان ليس معنى استعمال الكلمة في الموضوع له او غير الموضوع له ان يكون تمام ما استعملت فيه الكلمة

واريد بها

واريد بها هو الموضوع له او غير الموضوع له وبهذا الاعتبار يدخل الكناية في تعريف الحقيقة ويحتاج في خروجه عن تعريف المجاز الى التقييد بقرينة عدم ارادة الموضوع له ومما يجب التنبيه له ان ليس المراد بغير الموضوع له باصطلاح التخاطب مجرد ان يصدق عليه انه مغاير للموضوع له في ذلك الاصطلاح والا لصدق تعريف المجاز على المشترك المستعمل في احد معنييه مع قرينة مانعة عن ارادة المعنى الآخر كقولنا القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض لان كلا منهما هو معنى موضوع ومغاير للآخر فيكون مغايرا للموضوع له فيصدق على القرء انه مستعمل في الطهر الذي هو غير الحيض الموضوع له مع قرينة عدم ارادته بل المراد التغاير بما لا يكون موضوعا له في ذلك الاصطلاح وهذا لا يصدق على شيء من مفهوميه والحاصل ان المراد المغايرة بحسب الصدق لا بحسب الذات ولك ان تقول اورد في تفسير المجاز ثلث عبارات مقابلة للعبارات الثلث في تعريف الحقيقة عبّر عن غير الموضوع له في الاول بصريح لفظه وفي الثانية بما يرجع الى تفسير غير الموضوع له وفي الثالثة بما يلزمه من كونه معنى المعنى وخرج بقوله في معنى معناها بعض انواع الحقيقة اعني ما لا يكون كناية وبقوله مع قرينة مانعة الكناية وقوله بالتحقيق متعلق بمعناها حال منه لئلا يخرج الاستعارة فانها بالنظر الى التاويل ليست مستعملة في معنى معنى الكلمة بل في نفس معناها وانما استعمالها في معنى المعنى بالنظر الى التحقيق وعدم التاويل في الوضع وقوله لا بمستعمل وذلك اي معنى المعنى واعاده بين العبارة في العبارات الثلث لتظهر ان قوله بالنسبة الى نوع حقيقتها متعلق بالغير المعبر عنه في الثالثة بمعنى المعنى وقوله في ذلك النوع متعلق بقوله معناها اي المعنى الذي يكون معنى الكلمة في ذلك النوع والحقيقة والا كان معنى المعنى في نوع آخر والاولى ان يعبر عن هذا المعنى في العبارات الثلث باصطلاح التخاطب اذ على ما ذكر هو موقوف معرفة المجاز على معرفة الحقيقة ولو صرح بهذا القيد في تعريف الحقيقة ايضا على ما هو المراد بما قال بالنسبة الى نوع حقيقتها اي بالنسبة الى النوع مجازها كان دورا واعلم انا لا نقول اشارة الى بيان معنى قولنا استعملت الكلمة وكذا لوقوعه في جميع عبارات تفسير الحقيقة والمجاز ونفي دفعا لما يتوهم من دخول الغلط في تعريف المجاز كقولك خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب من غير ان يكون بقرينة الاشارة على ان ليس المراد بالفرس

معناه فلابد من ذكره فقد يخرج الغلط مثل قولهم على وجه تعريف او العلاقة بين المعنيين فقد يقال
انه لا يخرج الا لغرض اصلي سوى طلب الدلالة كلفظ الفرس على معنى الكتاب وكان العبارة
مشعرة بان يكون ذكر الكلام عن قصد اليه ولا كذلك في الغلط هذا والاولى ترك القيد الا صلي
لظهور ان ليس الوضع الكتاب فيطلب الدلالة عليه على المعنى الموضوع له ولا مدخل في تعريف الحقيقة
مع انها حقيقة على ما ذكرنا في مواضع من الكتاب ومن حق الكلمة فان قيل
بعد ما اعتبر في الحقيقة الاستعمال في الموضوع له وفي المجاز الاستعمال في غير الموضوع له وفسر
الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه بل اعتبر بعض اعتبارات في الحقيقة الدلالة على المراد بنفس الكلمة
وفي المجاز خلاف ذلك لا نظر لهذا الكلام كبير فائدة قلنا فيه فوائد مثل التنبيه على بيان السبب
في ذكر التفرقة فيما من الكناية وغيرها والاشارة الى الحقيقة جريان الاستغناء في المشترك
والتصريح بكون الاستغناء عن الغير بنفسها اذ لم يعلم فيما سبق الا كون التعيين او الدلالة بنفسها
فان الباء في قوله بنفسها متعلق بان يستغني اي يجب في الحقيقة التي ليست بكناية ان يستغني الكلمة
بنفسها عن القرينة في الدلالة على ما اريد بتلك الكلمة واما ان يستغني الكلمة حقيقة لابد منها
بحسب وضعها اي تعيينها بنفسها واما قد يعتبر للكناية اذ في الكناية يعتبر الدلالة على
اي معين المعنى الى القرينة وهذا لا يقدح في كونها حقيقة لوجود الاستغناء في الدلالة على المعنى
الاصلي ولما كان ههنا مظنة ان يتوهم ان المشترك من الحقيقة التي ليست بكناية يحتاج في الدلالة
على معناه الى القرينة اشار الى دفعه بعد ذكر ما سبق من ان معنى المشترك ما دام منتسبا الى الوضع
سواء كان المفهوم من غير تجاوز عنها او لجميعها والمشترك يدل عليها بنفسه من غير احتياج
الى قرينة فان قيل هو حقيقة في كل من المعنيين على التعيين لا يحصل بدون القرينة قلنا
انما يحتاج اليها في تعيين المراد بدفع المزاحم لا في الدلالة على المراد الا ان الحاصل عليه بنفسه لوضعه له
بنفسه وتعيينه بنفسه على ما مر واما اي معنى الكلمة علم استغنائها عن الغير في الدلالة
على ما يراد من الكلمة واما الاستغناء يحصل ذلك الغير الذي هو القرينة الكلمة متعينة لما يراد منها
بقوله بعينها عليه لا يستغني ونص على لفظ المضارع وضمير المفعول للكلمة وفاعل ذلك الغير
وتعيين الحقيقة يريد بيان المناسبة بين المعنى الاصطلاحي واللغوي اي تعيين الكلمة

المستعمل في الموضوع له حقيقة لكان التناسب بين المعنيين لوجوده على الامكان
متصل بمعنى الكون او للتناسب على انه مجهول وقوله وهو الثابت تعني للواجب لئلا يطلق
ان المراد به اللزوم العقلي او الشرعي وقوله واجب بها اي بالكلمة ذلك اي الكون في الموضع
الاصلي اشارة الى ان وضع بالواجب يجوز ان يكون على الاسناد الحقيقي وان يكون على
الاسناد المجازي وضعا للشيء يوصف ما هو من عوارضه في الوجه يعني سواء كان
فعيلا بمعنى فاعل من حق الشيء ثبت او بمعنى مفعول من حققته اثبته اما على الاول فظاهر لانها
في الاصل صفة كلمة فلابد من التاء واما على الثاني فلان استواء المذكر والمؤنث في فعيل بمعنى مفعول
انما يكون اذا اجري على الموصوف مثل رجل قتيل وامراة قتيل واما اذا لم يجر فلابد في المؤنث
من التاء مثل مررت بقتيل وبقتيلة فههنا تقدير لفظ الحقيقة قبل التسمية صفة غير مجراة على الموصوف
فيكون بالتاء ثم يجعل اسما لهذا النوع من الكلمة فيكون التاء للتانيث وانما اختار هذا التكلف
جريا على قضية الاصل في الباب لا على ما ذهب اليه الجمهور من ان التاء للنقل من الوصفية الى
الاسمية كالاكيلة والذبيحة وقول الايضاح فيه نظر اشارة الى ما ذكرنا من التكلف
لا الى ما قيل ان كونها غير مجراة على الموصوف ينافي القول بكون موصوفها الكلمة لانه ظاهر الفساد
فقد تعدت اي تجاوزت الكلمة موضعها الاصلي لدلالة عليه بنفسها اشعارا بانه
جعل المجاز مصدرا ميميا بمعنى الفاعل دون المفعول لاحتياجه الى تقدير حرف الجر على ما قال الشيخ
عبد القاهر ان المجاز مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه نقل الى الكلمة الجائزة اي المتعدية
مكانها الاصلي او الكلمة المجوز بها على معنى انهم جازوا بها مكانها الاصلي فان قيل
اي فائدة في تفسير غير ما هي موضوعة له بقوله وهو ما لا يدل عليه الكلمة بنفسها قلنا
لانه ابين في تعديها مكانها الاصلي لظهور كون ما يدل عليه الشيء بنفسه مكانا اصليا ولما
وجعل المجاز مصدرا بمعنى الفاعل من التكلف قال صاحب الايضاح وفيه نظر
والظاهر انه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتي اي طريقا لها على ان معنى جاز المكان
سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناه المجازي مع ظهور دلالته قوله فقد تعدت مكانها الاصلي
على انه يريد ان المجاز يعتبر في الاصل مصدرا بمعنى الفاعل جعل اسما لهذا النوع من الكلمة
المستعمل

وقد خفي على البعض فقال انه اسم مكان معناه بحسب اللغة المكان الذي يعدى اليه السائر اليه
والكلمة اذا استعملت في غير ما هي موضوعة له اي المعنى الذي لا يدل عليه بنفسها فقد تعدى
المستعمل مكانها الاصلي فحصل التجاوز اي المكان الذي يعدى المستعمل اليه فناسب المعنى
اللغوي للمجاز فسميت به واعتبار التناسب يرد على ما يراعى من التناسب
في تسمية شيء باسم ليس نقلا لما يراعى من التناسب في وصف غير شيء فان اعتبار التناسب
في التسمية يكون لترجيح ذلك الاسم على من يسماه وفي الوصف لتصحيح اطلاق ذلك الوصف عليه
حتى لو انتفى زال ذلك لم يصح الاطلاق ولكن لا يبطل التسمية فاذا سمي انسان باحمر لما به حمرة
صح تسميته بالاحمر وان زالت حمرته بخلاف ما اذا وصف بالاحمر لحمرته فانه لا يصح الاطلاق
عند زوال الحمرة والحاصل ان اعتبار المعنى في الوصف للتصحيح وفي التسمية للترجيح والغرض ان لا يجب
في التسمية اطرادا بان يطلق الاسم حيث يوجد المعنى ولا الانعكاس بان يمنع عند انتفائه ولا ان
يصير الاسم بهذا الاعتبار من قبيل الصفات فلا يلزم ان يكون الحقيقة صفة وان كان التسمية بها
باعتبار حصول الكلمة المستعملة في الموضوع له بمنزلة الثابتة او المثبتة ولا ان يكون المجاز مصدرا
بمعنى الفاعل ولا فرق في هذه التسمية بين ان يكون علمية كالمرتجل منقولا او غير علمية كالحقيقة
والمجاز وهذا الكلام في تسمية الله بهذا الاسم بناء على كونه مجاري العقول وفيه بحث لفظ
من اله بالكسر اذا تحير وبناء على انه معبود من اله بالفتح الاهة اي عبد آن يكون الله صفة
كالمعبود بل الاله ايضا ليس بصفة بل اسم كالكتاب وان كان بمعنى المكتوب ولهذا يقول
جار الله في امثال هذا ان الاله اسم للمعبود والكتاب اسم للمكتوب والامام اسم لمن يؤتم به
لئلا يتوهم انه صفة فقوله هؤلاء اقدام السكر للتكثير بدليل قوله وان كثروا سوءا وقوله بجاهد
في موضع النسيان وصمم فيها للاقدام وقوله وان من مفعول له بحذف المضاف اي مخافة ان يزل
وفي حمله على لئلا بدل جدود ومرجحه حذف لا وان حذف اللام قياسا وقوله عن آخره متعلق
في ابن مرجحه محل البعد وقوله وان كثروا سوءا اي بين التسمية والوصف انه لا يطابق المعنى
فيهما وفي تصيرورة الاسم باعتبار المعنى صفة ونحو ذلك وقول مجاز عقول اي موضع حيرة عقول
اشتقاقا من اله بالكسر بان له اذا حار واصله وله يوله وقوله او لكونه معبودا

اشتقاق من اله بالفتح الاهة اي عبد واله وان كان بمعنى معبود فاسم لا صفة بقول اله واحد
ولا تقول شيء اله وقوله قطعوا اي حسبوا انا نحمل الله بهذا الاشتقاق من قبيل الصفات
فيكون اسما بانا قد اسا بانا لانه ليس بصفة بل اسم يجري مجرى الاعلام وهذا زيادة بيان
لطيف حواشي الكشاف فاخذوا اي طفقوا او شرعوا يسرسا والحال ان موضع سو المكان
الذي هم فيه ليلهم ونهارهم وهم وكما يحسب بانا الحلو لعقولهم ما يصدر عنهم من السيئة
في سبنا ونسبنا الى الباطل وهذا النوع يعني علم البيان
كل كلمة اريد بها دخول كل في الحدود شايع في عباراتهم وان كان مخلا وجه انه لا يصدق على شيء
من افراد اي كل كلمة وكانهم قصدوا اخذ الحد من تلك الكلمة بمنزلة ان يقال كل كلمة كذا فهو حقيقة
وحاصل كلامهم ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له بوضع ما والمجاز هي الكلمة المستعملة
في غير ما وضعت له بوضع واضع لعلاقة بين المعنى الاول والمعنى الثاني ولا يدخل في حد الحقيقة
المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح التخاطب لخروجه بقيد الحيثية عما ذكروا ولا الاستعارة
لان المفهوم من اطلاق الوضع هو الوضع بالتحقيق دون التاويل ولا يرد على عكس تعريف المجاز
الاستعارة لكونها في غير الموضوع له ولا على طرده الحقيقة المستعملة في غير الموضوع له
بوضع آخر لخروجها بقيد الاستعمال في المعنى الثاني وارادته منه بملاحظة العلاقة من المعنى
وبهذا القيد يخرج الغلط ايضا ثم يرد الكناية اذ لا دلالة على عدم ارادة الموضوع له
بقوله اريد بها ما وضعت له قائم مقام قولنا استعملت فيما وضعت له فان قيل
لفظ الواضع بالتنوين اولى بالعموم من لفظ واضع بالتنكير في المجاز قلنا ارادة العموم
ابعد فيحكم بتبادر الفهم الى واضع اللغة بخلاف المنكر فانه لابهامه ودلالته على ان المراد
واضع ما يتناول كل واضع على سبيل البدلية دون العموم والاستغراق بل العموم لا يستقيم
ههنا اذ ليس الحقيقة من الكلمة المستعملة في الموضوع له بوضع كل واضع ووجه الحكم على الشرعي
والعرفي العام والخاص بالتاخر عن وضع اللغة ظاهر اذ ليس شيء منها مخترع الفاظا ليست
في اللغة بل نقل موضوعاتها الى معان اخر ما يتناوله عقلا مبني على اعتبارها
من الاصل والمتفق بين الكل اعني اللزوم العقلي وهو لا كل بالوضع لانه يرفع في مقام التاكيد

دون البيان لا تعالى ... بل المراد ما يتناوله حكم العقل بناء على لزوم عقلي او عادي
او اعتقادي لا ما نقول ... فدخل فيه نفس الموضوع له لا انه تناوله ايضا حكم العقل
بناء على الوضع ... فقال قوى وفوقهم بالملتزم لم يجد سوى انه يرد على تعريفهم للمجاز
الكناية وعلى تعريف الغلط علما ان فهم التفصيل بما ذهب اليه المحققون منهم وسوال الكناية
لم يرد به غير الموضوع له بل اريد الموضوع له لكن لا ليكون مناط الاثبات والنفي بل لينتقل
الى المعنى الثاني ... حال وصفها ظرف متعلق بلا يسمى وكذا حال الحروف وكذا الجسم
حال من ضمير لا يسمى ولما عرفت تعليل للجملة الواقعة خبران الكلمة اعني حقها ان لا تسمى
فاللام متعلق بما في حقها من معنى الفعل ووجه عدم التسمية ظاهر لان الاستعمال معتبر في مفهومي الحقيقة
والمجاز والكون السابق في المكان معتبر في مفهومي الحركة والسكون لان الحركة كون في مكان
عقيب كونه في مكان آخر يعني انه مجموع الكونين والسكون كون بعد كونه في ذلك المكان كالاستعمال
لا حقيقة ولا مجاز حيث لا كون سابقا لا حركة ولا سكون وكذا حال الوضع الشرعي
او العرفي حق الكلمة ان لا تسمى حقيقة ولا مجازا لكن لا على سبيل الاطلاق بل مقيد بالشرعي
والعرفي بخلاف حال الوضع اللغوي فانها لا تسمى حقيقة ولا مجازا اصلا وهذا معنى قوله
واما حال الوضع الآخرين يعني الشرعي والعرفي فحقها اي حق الكلمة كذلك اي ان لا تسمى
حقيقة ولا مجازا لكن في الوضع اللغوي على الاطلاق اي لا يكون حقيقة ولا مجازا اصلا وفي الوضع
الشرعي والعرفي مع تعين الحقيقة الشرعية نوعها بانتقال ليست بحقيقة شرعية ولا مجازها
اي لا مجاز الحقيقة الشرعية وليست بحقيقة عرفية ولا مجاز الحقيقة العرفية وبالنظر الى هذا المعنى
وكذا المجاز بطريق الاضافة دون الصفة كالحقيقة ولم يقل بتعيين الحقيقة والمجاز بنوع الحقيقة
بل اقتصر على الحقيقة فليتدبر وقوله وان كان لا اطلاق قد يحتمل معناه انه يجوز ان يقال في بعض
صور حال الوضع الشرعي او العرفي ان الكلمة ليست بحقيقة ولا مجاز اصلا بل وضعت المعنى
لو لم يستعمل نقل الى المعنى الشرعي او العرفي فحال الوضع الثاني لا يكون حقيقة ولا مجازا
اصلا لعدم الاستعمال اصلا وبهذا الاعتبار قد يحتمل ان لا يكون الكلمة بعد جميع الاوضاع
حقيقة ولا مجازا وهذا مع وضوحه قد خفي على الناظرين حتى تنبهوا لذلك الاحتمال بانه لا يلزم

كون

كون وضع اللغة اسبق الاوضاع اذا الشارع او اهل العرف يخترع لفظا لا يكون من
اوضاع اللغة فيضعه لمعنى فذلك اللفظ حال وضعه الشرعي او العرفي لا يكون حقيقة ولا مجازا
اصلا ... في الاصطلاحين يعني المجاز والكناية على ما هو المعهود لا الحقيقة
والمجاز لا اصالة للحقيقة في علم البيان ولا المخصص ومن تتبع مباحثها وضم تحليلها ونسوقه
على ما عند السلف ومن يبحث حاله ... والموابد جمع آبدة من ابدت الوحشية اذا توحشت
الالفاظ لا زالت والابعاد ... وكذا ... فاعل حال من فاعل نسوقه
ما احرزناه ... المفعول ... وكذا ... المفعول اي احرزناه بكد
وانا ... في الصحاح ... فقوله الشنا والغاية منتهى
كما علم ... ونحن نرى اي خاصة بمعنى كونه مما لفا ما عند السلف
او ... الوسط ... العنق ... والسير بالضم لا غير
جمع ذروة بالضم والكسر اعلى الشيء وضمير ... ان ... عن استطلاع طلعها
وطلب تحقيق حقيقة ما عند السلف وما نحن نراه ... اعلم ان المجاز اي ما يطلق عليه
لفظ المجاز لا المجاز المعهود المذكور فيما سبق فانه لا يتناول المجاز العقلي الراجع الى الجملة
بل الى الاسناد لكن يرد على تفسيره اللغوي كما تقدم بمعنى الكلمة المستعملة في غير الموضوع له
ثم تقسيمه الى ما ذكر من الاقسام اشكالان احدهما ان الراجع الى حكم الكلمة كالاعراب
ليس من الكلمة المستعملة في غير الموضوع له على ما سيجيء موضحا من تصريح المصنف بان الكلمة
ليست ... وثانيهما انه جعل من اقسام الاستعارة ما هو مجموع كلام مثل اراك تقدم
رجلا وتؤخر اخرى فلا يكون مطلق الاستعارة من اقسام المجاز اللغوي المفسر بما تقدم ويمكن
دفع هذا بان قسم الشيء لا يلزم ان يكون اخص منه مطلقا بل قد يكون اخص منه من وجه
واعم من وجه واما الثاني فقد يدفع بان مبنى التقسيم على راي السلف والاقدمين وصرح المصنف
بان الراجع الى حكم الكلمة ملحق بالمجاز ومشتبه به في التعدي عن الاصل الى غيره وليس مجازا ...
تفسيره لكن تفسير اللغوي كما تقدم ثم تقسيمه الى القسمين بانتقاء هذه الغاية
ومنها اي الاستعارة انقسامات مثل الانقسام باعتبار الى المصرح بها والمكنى عنها

واقسام المصرح بها الى التحقيقية والتخييلية والمحتملة لهما وباعتبار الى الاصلية والتبعية
وباعتبار الى المجردة والمرشحة والجامعة منهما والساذجة عنهما وباعتبار الى التمثيلية
وغيرها وباعتبار الى التهكمية وغيرها وباعتبار الى استعارة محسوس لمحسوس ومعقول
لمعقول ومحسوس لمعقول ومعقول لمحسوس والغرض من هذا الكلام في هذا المقام الاشارة
الى طول فصل الاستعارة وكثرة مباحثه حتى كانها الاصل الثاني كله ووجه حسن الفصول
الخمسة بعدم ما يكون من استعمال اللفظ في غير الموضوع له لا يبسط فالابسط ولا اقل بحثا
فالاقل تحصيلا الفراغ الى استقلال للامم كما لو خرج بحث المفعول به عن سائر المفاعيل
ثم لبيان ما يتعلق بحكم الكلمة الحافالة بما يتعلق بحث الكلم ثم بيان ما يرجع الى الجملة والاسناد
وقوله ويتلوه اى المجاز العقلي الكلام في الحقيقة وذلك مجرد تفسير ما تسميه وامثلته وكان
الاولى ان يقول وبعض الكلام في الحقيقة العقلية لان المعدودات تفاصيل للفصول الخمسة
ومن بعض الفصل الخامس لا التوله عن المعتمد صفة للمجاز بالتاويل او بدل
وليس بيد من جهة المعنى وحاصله استعمال المقيد في المطلق وهو غير اطلاق الكل وارادة الجزء
كما في قوله تعالى يجعلون اصابعهم في آذانهم اى اناملهم فانه بعد قصد آو لو لمرسن المشفر
والكافر موضوع لما ذكر من المقدرات مما يستقل اهل اللغة وشهادة موارد الاستعمال
والتبادر الى الفهم مع اشتقاقه الا استعمالها في المرسن لكونه اسم مكان من الرسن والمرسون
الدابة التي يجعل في انفها رسن وفي الكلام دلالة على ان الكل من الانف والشفة والرجل
مطلق لا مختص بالانسان على ما يشعر به كلامه في النظر ووجه التشبيه لا يقال استعمال المرسن
في انف الانسان الكوهم استعمال المقيد في المطلق بل في مقيد آخر وكذا المشفر والكافر
لانا نقول اطلاق على انف الانسان من جهة انه من افراد الانف المطلق لا من
جهة انه انف الانسان بالخصوص كما يقال لزيد رجل وانسان وحيوان لا ليكون هذه الاسماء مستعملة
في غير معانيها المطلقة والى هذا اشار بقوله استعمال الرجل بالاطلاق والمرسن من غير اضافة
الى الانسان مثلا وفاحما واوله ومقلة وحاجبا مزججا اى مدققا مطولا وفاحما
اى شعرا اسود كالفحم ومرسنا مسرجا اى انفا كالسراج في البريق واللمعان اسم مفعول

العقلى

من سرح الله امر كل حسنة ونوره وسرج وجهك نحو وحسنه وذكر الامام المرزوقي
في السريجي في صفة السيف انه كونه نوعا وقد وصف بذلك لكثرة مائه ورونقه حتى كان
فيه سراجا وهذا المذهب المصنف في المسرج اى ان معناه كالسيف السريجي في الدقة
والاستواء وايا ما كان فيه غرابة مخلة بالفصاحة ومعنويا لتعلقه
بالمعنى من جهة كونه لفظا مستعملا في معنى غير الموضوع له لا باحكم الذي سامله في الفصل
الرابع والمجاز الى حكم الكلمة بان ينقل عن حكم لها اصلي الى غيره ولغويا لا يحدا البوع
من المجاز مختص بمكان الاصل الذي هو المعنى الحقيقي بحكم الوضع الذي اصله اللغة واما ال السرع
والعرف فطار لا بحكم العقل كما في المجاز العقلي الراجع الى الجملة فان اختصاصه بمكان لا اصلي
انما هو بحكم العقل دون الوضع او لا دخل للوضع في ان اسناد انبت ينبغي ان يكون
الى القادر المختار لا الى الربيع وانما ذلك بحكم العقل عند المصنف المراد منه
اى من هذا القبيل من المجاز متعلق بقائم مقام احد المراد فيه انه لم يقصد فيه الى زيادة
معنى على كونه تلك الحقيقة بدون القصد حتى لو قصد ذلك كما في رجحى غليظ المشافر
تشبيها لشفته بشفة البعير في الغلظ لم يكن من هذا القبيل بل من قبيل الاستعارة
نص عليه الشيخ عبد القاهر وكذا في كل معنيين يكون منهما نوع من العلاقة كملحظ
اطلاق اسم احدهما على الآخر نوع مجاز باحد اصل اعتبار العلاقة
الفصل الثاني مبتدأ محذوف الخبر لان العهد بالفصل السابق للفصول وكذا
الاول بخلاف الثالث حيث بعد عهده فصرح بالخبر وقال الفصل الثالث في الاستعارة
وقوله المجاز اللغوي مبتدأ خبره سوان تعدى الكلمة والتفسير ماخوذ من مضمون الخبر
ولا بد في صحة الحمل من تقدير مضاف الا ان مثل هذا التركيب شائع ذائع بحيث لو صرح
بالمضاف ذهب رونق الكلام واللام في المعنى للعهد اى الراجع الى معنى الكلمة لا الى حكم
لها كما في الفصل الرابع وكذا احترز بالمجاز اللغوي بالمعيد والحالي على القيود المقابلة
لما في الفصول الثلاثة الباقية لما انه خلل في التفسير بما يميزه عن غير المقيد وعن الاستعارة
او في كل منهما نقد للكلمة عن مفهومها الاصلي بمعونة القرينة لملاحظة علاقة وكانه اعتمد

على شهادة العقل وقرينة الحال مع رعاية لطيفة وهو انهما خرجا بعيد التعدية عن المفهوم
الاصلي اما عن المقيد فلقيامه مقام احد المترادفين واما في الاستعارة فلادعاء
كون معنوهما نفس الموضوع له لتعلق النعمة باليد متعلق بان يراد وما
منها اعراض وضرائبها والمقصود بها للنعمة ومنشأها اليد وكذا اذا اريدت
القوة او القدرة بها اي بلفظ اليد والقوة كيفية بها يتمكن الحيوان من مزاولة الافعال
الشاقة والقدرة صفة يتمكن العالم من الفعل والترك فهو اخص وخص بان العلاقة
بها ان اليد قلما يحصل بحاء القوة التي ليست بيده وكلامه شائع الى ان الله
بمنزلة السبب الفاعلي للنعمة والصوري او المادي للقدرة ثم لا يخفى ان صيرورة
الايادي بمنزلة الحقيقة في النعم لا ينافي كونها مجازا في الاصل كما ان الخفض بفتح الحاء
المهملة والفاء في الاصل متاع البيت اطلق مجازا على البعير الحامل له واشتهر حتى التحق
بالحقيقة ولهذا قال في الصحاح الخفض البعير الذي يحمل خرثي البيت اي اثاثه واسقاطه
والخفض ايضا متاع البيت اذا هيئ ليحمل ومنها اي من اطلاق اسم المحمول على الحامل كما ان
اطلاق الراوية وهو في الاصل اسم للبعير الذي يحمل المزادة اي الظرف الذي يجعل فيه
الزاد من اطلاق اسم الحامل على المحمول كما قال للعلاقة الحاصلة بينهما اي بين المزادة وبينه
اي بين البعير بسبب حمل البعير المزادة ثم قال في الخفض بعد ان ذكر المذكور اي بسبب
كون متاع البيت محمولا للبعير ولذا قال اما ان يراد دون ان يقال ويجوز ان يراد
ونحو ان يراد الرجل بالعين من اطلاق اسم الجزء على الكل لغلبة الجزء الذي هو اتم في الوصف
الذي باعتباره الاطلاق وهو الربا مصدر ربات القوم رقبتهم كنت لهم طليعة
فوق شرف اي مكان عال والربيئة الرقيب الطليعة والجمع الربايا والبا المهملة لغة
كولاه وقوله صار بيت اي العين كانها الشخص كله كشفوه لعلاقة وتاكيد لزيادة التعلق
والارتباط لان يكون العلاقة المشابهة لكون هذا من قبيل الاستعارة
ونحو ان يراد النبت بالغيث اطلاق الغيث على النبت من اطلاق اسم السبب على المسبب
واطلاق النبات على الغيث من اطلاق اسم المسبب على السبب وكذا اطلاق السنام

على الغيث

على الغيث لكن بسبب بعيد واما اطلاق السماء على الغيث من اطلاق المحل على نوع سعة
ومحليته فانه منوط بالسماء ما علاك لا الفلك بعينه الاسنمة جمع سنام
الابال جمع ابل ومن هذا اي من اطلاق اسم السنام على الغيث نوع وقد فسر
من فسر انزال الازواج الثمانية للانعام بانزال المطر وهي الابل والبقر والضان والمعز
ذكرا وانثى وعلى هذا يكون الانزال على حقيقته واما اذا حمل الثمانية ازواج على الحقيقة
فالانزال مجاز اي قضى او قسم لان قضاياه وقسمه توصف بالنزول من السماء حيث كتبت
في اللوح واذا تحققت ان كل ماء في الارض فهو نازل من السماء مثلا ما ورد في الحديث ونزله معروفا
وقوله كذلك النبي حيث زال عنك شبهة ان الانهار كثيرا ما تنبع نبعا ليس
من السماء بل الارض والصخرة صخرة بيت المقدس وقيل كل حجر عظيم هو الجبل
وقيل هذا اي ما ورد في الحديث من انه تعالى ينزل الماء من السماء الى الصخرة ثم تقسمه على العيون
والابار والبحار والانهار وهو معنى قوله الم تر ان الله انزل من السماء ماء فسلكه ينابيع
في الارض هو العيون والمجاري الكائنة فيها او المياه النابعة منها ومما يحتمل
اي من اطلاق اسم المسبب على السبب كالسنام والانعام على المطر قوله تعالى وينزل
لكم من السماء رزقا وقوله في السماء رزقكم اي المطر الذي هو سبب رزقكم وكثير مما مثله
يحتمل ان يكون من قبيل المجاز العقلي بان يعتبر التجوز في نفس الحكم بان يشبه التلبس الذي
بين الرزق والسماء بتلبس الظرفية وكون الظرف في السماء وكذا انزال الرزق والانعام
وكون اسنمة الابال في السحاب الا ان المجاز اللغوي اكثر واشهر فحمل عليه القول
اجدر ومما نحن فيه من هذا السلك اي علاقة السببية اللزوم لا ذكر المسبب
وارادة السبب انه لا يستقيم وقول الشاعر ان لنا احمرة عجافا
ياكلن كل ليلة اكافا اي علفا مشتريا بثمن الاكاف فصرح بحمد وقول العلامة
اكل فلان الدم اي الدية المشتقة عن الدم بسببها فذكر السبب واريد المسبب ومن هذا
واضل ذكر الهداية والاضلال واريد سببهما الذي هو اللطف والخذلان ومن
الا نتبن ذكر الثناء واريد سببها الذي هو العناد واكل اموال اليتامى ظلما فذكر الدابة

ولا اضلال مجازا عن اللطاف والخذلان من الجفاء والخلاف مع كونه في الفعل دون الاسم
فصله عما سبق ولم يعطفه على ينزل من السماء رزقا ومبنى كون الهداية والاضلال مجازين
عند المعتزلة اما في الاضلال فلئلا يلزم اسناد القبيح الى الله تعالى واما في الهداية
فلوقوعها في مقابلة الاضلال ولانه لو حمل على خلق الهداية على ما هو مذهب اهل الحق
لما بقي المكلف متمكنا من الفعل والترك وبطل قاعدة التكليف واللطف عندهم ما يكون
العبد معه اقرب الى الطاعة وابعد من المعصية لا الى حد الالجاء وينقسم الى الالطاف
المقربة والمحصلة والخذلان منع الالطاف لكونها عبثا في حق من لا يجدي عليه الالطاف
كالمصمم على الكفر وقد بسطنا الكلام في ذلك في شرح مقاصد الكلام وقوله اللطف
استعمله استعمال اللازم معدى بالباء اي فعل معه اللطف واعطاه اللطف وفي اللغة
اللطف بكذا برة به ومعنى فان لم تفعلوا فان لم تأتوا بسورة من مثله ولن تفعلوا اعتراض
واخبار بانهم لا يفعلون ذلك قط البتة وظاهر كلامه ان النار مجاز عن ترك العناد
وكلام الكشاف ان اتقاء النار مجاز عن ترك العناد لكونه ضميمة للصيغة وموجب
وقوله لا يستلزم اموال اليتامى اياها اي النار يشعر بان النار مجاز عن اموال اليتامى
وفي بعض النسخ لا يستلزم اكل اموال اليتامى اياها فيفيد ان يكون اكل النار مجازا عن
اكل اموال اليتامى ويرد على الوجهين انه لا يبقى للاخبار فائدة اذ يصير المعنى الذين
يأكلون اموال اليتامى ظلما انما يأكلون اموال اليتامى والجواب ان المعنى
انما يأكلون اموال اليتامى المفضية الى النار والمترتبة عليها النار وفيه تمحل ثم قايل الامر
اليس معنى امطرت السماء نباتا امطرت مطرا اي مطرا مفضيا الى النبات قال
في الصحاح العجف بالتحريك الهزال والاعجف المهزول والانثى عجفاء والجمع عجاف على غير قياس
لان افعل فعلاء لا يجمعان على فعال ولكنهم بنوه على سمان والعرب قد تبني الشيء على ضده
كما قالوا عدوة بناء على صديقة وفعول بمعنى فاعل لا تدخله الهاء   ومن امثلته
التعبير بالفعل عن ارادته فصله عما تقدم مع كونه من ذكر المسبب وارادة السبب لكونه نوعا
برأسه كثير الموارد شايع الاستعمال وقوله استعمله على لفظ المبني للمفعول والنار

لكون

لكون قرائته في معنى الحمل او اللفظ والارادة وان لم يكن تمام السبب للفعل لكن لا خفاء
في كونها من اسبابه ومقتضيه اليس في الجملة حتى اذا انضمت الى القدرة تم السبب واورد
المصدر اعني الاستعمال مجازا ليتم حمله استعملت بيانا لقوله ومن امثلة المجاز كذا وليظهر
متعلق الباء في قوله بوينه الفاء فان الفاء للتعقيب والاستعاذة قبل القراءة لا بعدها
وبوينه السنة الواردة بتقدم الاستعاذة فوجب حمل قرأت على اردت ليصح كون الاستعاذة
عقيب الارادة وقبل القراءة وايضا المناسب ان يكون الاستعاذة وطلب دفع المانع
قبل الفعل لا بعده   ولا يخفى انه على المخالفات الى جانب من تحالف القول
المشروع في تأخر الاستعاذة عن القراءة على ابطال النظم لما فيه من ضوابط الحال في اساليب الكلام
وطرق الاستعمال وقلة تصرفه في ذلك والاحاطة بانواع المجازات   والباس
الاهلاك فيصح كون اهلكناها بمعنى اردنا اهلاكها ليصح كون مجيء الباس بعده اذ لا معنى
لكونه بعد الاهلاك واما حمل الباس على عذاب القبر والاخرة فيأباه الحال اعني بياتا
اي بائتين او هم قائلون اي نائمون نصف النهار واي بانه الاهلاك في وقت غفلة وامن ودعة
وراحة فلو اريد وقطع   وبيانه انهم لا يرجعون بيان اي عن رجوعهم عن
معاصيهم لان الله تعالى قد خذلهم وظاهر ان ذلك انما يتصور في حق قوم اريد اهلاكهم
لا قوم اهلكوا حقيقة ويحتمل ان يكون لا اصلية وحرام خبر مبتداء محذوف هو المذكور
في الاية المتقدمة من العمل الصالح او السعي المشكور اي يمتنع ذلك على قوم اردنا اهلاكهم لانهم
لا يرجعون ويتحقق ذلك على قراءة انهم بالكسر   ومنه اي من هذا القبيل
والى ذلك مع خفاء في الوجه وزيادة احتياج الى البيان ولذا فصله عما قبله وتحقيقه
ان معنى الاية على امكان ان يؤمن بعض اولئك القوم وعلى الاخبار بانا نريد اهلاكهم لذلك
على نظم قياس هكذا بعض اولئك قوم نريد اهلاكهم وكل قوم اردنا اهلاكهم لم يؤمن احد منهم لانا
انما نريد اهلاكهم بعد اصرارهم على ترك الايمان فبعض اولئك ايضا لا يؤمنون وبهذا لا ينتظم
الا اذا حمل اهلكناها على اردنا اهلاكها لتكرر الوسط وقد ازيل الخلل التي
هي في نحو ان نهلكهم اي نريد اهلاكهم لتتم صورة القياس ويثبت المقصود انهم لا يؤمنون

فيقع الانكار في انهم يومنون في موقعه اذ لو لم يعتبر فيهم هذا المعنى لم يحسن بل لم يصح
ترتب انكار ايمانهم على عدم ايمان احد ممن اريد اهلاكهم وهذا معنى قوله ما ادلت
نظم الكلام على الوعيد بصيغ التعجب اي فيه دلالة ظاهرة على ذلك ولو لم يجعل [اهلكناها]
بمعنى اردنا اهلاكها لكان نظم الكلام هكذا كل قوم اهلكناهم بالفعل لم يؤمن احد منهم
وهؤلاء قوم نريد اهلاكهم انهم يومنون والاخفاء في عدم انتظامه [واما حملت]
رجوع الى قوله هذا كل من صنو العطف سابقه واتمامه معنى ان تنزيل ارادة الشيء منزلة [ذلك الشيء]
والتعبير عنها بجوابا ناظاهر اغاية الظهور فيما هو ابعد من التعبير عن اردت القراءة بقرأت
فهذا احرى واحرى من احرى لكونه في غاية القرب ومع القرينة اللفظية المعنوية وقيل
احرى بالنظر الى احدى القرينتين واحرى بالنظر الى الاخرى وقوله واما حملت لامتناع
بمعنى امتناع من يوخذ الاستحالة عما ذكرت من التجوز والتعبير بالقول عن ارادته على صنو العطف
لانه اي لان مثل هذا التجوز متى جرى فيما هو ابعد من استعمال قرأت مكان اردت القراءة
اما هو اي بحيث لان الاستفهام لانكار النفي وتقرير المنفي ان يكون مع الاقرب الذي هو قرأت
مكان اردت القراءة احرى وقوله جريا مصدر جرى ويكاد صفة له اي يكاد فلك الجرى
المستفيض من يكن متعدي الى ثلاثة مفاعيل اولها الكاف وثانيها من افاعيل بالقيام اذا
اي من يكلم بخلاف ذلك المستفيض الجاري في الابعد والظرف صلة من معنى من يكون وضمير [المتكلم]
كلامه وبالنهاية مكر صنا بعوقبله اي يخالف الطريق المرضي الظاهر الشائع فيما بين اولي الالباب
وقوله اليس سار تقرير بجريان هذا النوع من المجاز في الابعد وتقريره ان كل الصدور البلغاء
وغيرهم يقول للحفار ضيق فم الركية اي البير وللبناء ضيق فم الكوزة للبناء وسع البيت
وللخياط طول الثوب وللكاتب طول الباء ودور الميم واظهر السنات وهذا معنى قوله
وعليه فقس والتضييق بحكم العقل هو التغيير من السعة الى الضيق فالتوسيع التغيير عن الضيق
الى السعة وعلى هذا القياس ولا سعة في البير قبل الحفر حتى يغير منها الى الضيق
واما هنا كان يجوز كل احد ان يريد احداث البير واسعة الفم معنى قوله التوسعة [فم ل]
تجوز وكان الاولى ان يقول السعة فنزل القائل المجوز مراد الحافر منزلة الواقع ثم امر

الحفار

[منزلة] ثم امر الحفار بتغيير ذلك المجوز ارادة المنزل الواقع وهو السعة الى الضيق فقوله ضيق
مجاز عن تغيير السعة المقدرة وحقيقته تغيير السعة المحققة وادرج هذا في المجاز المرسل شبيها
بالاستعارة بالكناية حيث رمز بذكر التضييق لكون البير واسعة اي مجوزا ارادتها
على التقدير فان قيل لكون التضييق هو التغيير من السعة انما هو بشهادة الوضع دون العقل
قلنا الثابت بالوضع هو ان مفهومه الجعل ضيقا واما ان هذا المعنى يقتضي سابقية السعة
فبحكم العقل وقوله منزل عطف على يقول في الضمير لكل احد وقوله ثم يامره عطف على منزل
ومراده في قوله مجوز مراده بفتح اي يجعل مصدرا لا اسم مفعول لان السعة هي الامر الذي جوز
القائل ارادة الحافر اياه ويحتمل ان يكون الاضافة بيانية اي المجوز من مراده بمعنى مراده المجوز
اي الثابت بطريق الجواز والوجه هو الاول فبالجملة لما جاز تنزيل مجوز الارادة منزلة الواقع
حتى صح الامر بتغييره بلفظ ضيق فلان يجوز تنزيل محقق الارادة منزلة الواقع حتى يصح التعبير عنه
بلفظ فعلت مثل قرأت اولى وعندنا قس في كون التضييق هو التغيير من السعة الى الضيق
بل هو الاحداث ضيقا ولو سلم فالاحداث ضيقا من لوازم التغيير من السعة فيجعل الضيق
مجازا عن ذلك اللازم من غير تلك التكلفات التي قلما تخطر ببال المتكلم وامثال
ذلك مرفوع معطوف على المرفوعات السابقة اي ومن امثلة المجاز امثال ما ذكر من الامثلة
ثم بين الامثال بقوله مما تعدى واللام في لتعلق منهما اي من المجاز ما صار وعنه متعلق
بتعدى وقويا خبر كان والجملة صفة تعلق اي سواء كان ذلك التعلق قويا او ضعيفا واما
او خفيا لكن بشرط ان يكون مما اعتبر نوعه والانواع مشهورة الا ومنها تعلق بوضع [حج السماء]
والارض والرجل والفرس والواجب الممكن وغير ذلك والمجوز انما يصح في البعض من ذلك
وهو الذي وقع الاستعمال على نوعه وان لم يقع على خصوصه وما في مما تعدى موصولة
والعايد هو المظهر الواقع موقع المضمر اعني الكلمة كان قيل من الكلمة التي تعدت معناها ما
وما اقبح ما يقال ان ارتفاع امثال ذلك على انه مبتدا خبره لتعلق منهما او محذوف
اي اكثر من ان يحصى والتعلق المعتبر نوعه من المانع عن فعل الشيء والداعي الى
تركه اذ الداعي الى الترك ملزم ان يكون صادفا عن الفعل ضرورة وان لم يلزم العكس كحملت

يحتمل ان يكون منعك وفي قوله تعالى وما منعك ان لا تسجد مجازا عن دعاك فيكون المعنى ما دعاك
الى ترك السجود لتكون لا في ان لا تسجد غير مزيدة وحرف الجر الحروف كلها الى دون عن
ويكون هذا قرينة المجاز لظهور ان المانع لابليس انما كان من السجود لا عن تركه وصرح بهذا في
قول الجمهور بان المجاز اغلب واملح من جعل لا صلة اي مزيدة سيما في مثل هذا المقام وقد سلك
ابليس في الجواب طريق القول بالحسن والقبح العقليين حيث جعل المانع خيريته ذاهبا الى نفي سجدة
الفاضل للمفضول وفي اثبات خيريته فضل مادته التي هي النار على التراب وفي جواب القاعل
المشار اليه بقوله لما خلقت بيدي اي بلا واسطة ولعل خلق ابليس بواسطة والصورة المشار اليها
بقوله ونفخت فيه من روحي وغاية المشار اليها بقوله اني اعلم ما لا تعلمون فاللام في للتعلق
متعلق بيحتمل وقوله مرادا خبر يكون وضمير المنعك الكائن في ما منعك اي المقرون بكلمة ما
وبهذا الاعتبار صح وقوع ما دعاك فاعل مرادا والا فالواجب ان يقال مرادا به دعاك
او يقال يكون ما منعك دعاك مرادا به ما دعاك وقوله غير صلة اي غير مزيدة خبر يكون
وقرينة خبر آخر ونظره اي قوله ما منعك ان لا تسجد قوله ما منعك اذ رايتهم
ضلوا ان لا تتبعن فعند الجمهور معناه ما منعك من ان تتبعني في الغضب لله والمقاتلة مع
كونه والا فزيدة وعنده معناه ما دعاك الى عدم اتباعي ولا غير مزيدة ومن
امثلة المجاز المستغني عنه فصلا لكونه من كليات الباب مع ما فيه من الاختلاف وتقريره
ان قولك علي عشرة الا واحدا ظاهره متناقض لان صدر الكلام يدل على اثبات العشرة
بتمامها والاستثناء يدل على نفي ذلك وان الثابت تسعة لا غير ولهم في التفصي عنه اقوال
منهم من قال المستثنى والمستثنى منه وآلة الاستثناء بمنزلة كلمة واحدة وعبارة عن مفهومات
مفرداتها والحكم قبل تمام المستثنى باثبات ونفي حتى كان العرب وضعت للتسعة عبارتين
احدهما التسعة والاخر العشرة الا واحدا ومنهم من قال المراد بالمستثنى منه الافراد بتمامها
بالنظر الى المفهوم لكن الحكم بالثبوت او الانتفاء انما يعتبر بعد تمام المستثنى فالمستثنى داخل
في مفهوم المستثنى منه ويخرج عنه بالنظر الى الحكم حتى كانه قال علي عشرة اخرج منها واحد
ومنهم من قال المستثنى منه مجاز عن الباقي بعد الاستثناء والمستثنى مع اداة الاستثناء

قرينة المجاز

قرينة المجاز فقولك الا واحدا قرينة دالة على ان لفظ العشرة مستعمل في معنى التسعة مجازا
ونسبه ان يكون العلاقة اطلاق اسم الكل على الجزء ولما كان على هذا اشكال ظاهر وهو انهم اتفقوا
على ان الاستثناء اخراج الشيء عن حكم دخل فيه غيره ومعلوم انه لا يتصور الاخراج الا بعد
الدخول فاذا اريد بالعشرة التسعة لم يدخل فيها الواحد فلم يكن الا واحدا اخراجا اجاب
عنه المصنف في علم الاستدلال بان دخول الواحد في حكم العشرة متى قدر من قبل المتكلم
ناقض آخر الكلام اوله فلزم تقديره من قبل السامع وان كان استعمال المتكلم للعشرة
مجازا في التسعة وان كان الا واحدا قرينة المجاز ولما كان المصير الى احد الاقوال الثلثة
مبنيا على لزوم التناقض ظاهرا كما قال والا ناقض آخر الكلام اوله ذكر ههنا ان تحقيق الكلام
في ذلك مفتقر الى التعرض للتناقض وقد فسره في علم الاستدلال باختلاف القضيتين بالنفي
والاثبات اختلافا يلزم منه لذاته كون احديهما صادقة والاخرى كاذبة ثم ذكر شرائطه
واحكامه وتفاصيل تناقض القضايا والظاهر ان الواجب ان يكون مراده وما عليه للتناقض
دون الاستثناء على ما وهم لان الذي يهمه بعد دعوى الافتقار الى التعرض للتناقض
بيان ان التعرض له اين هو وفي اي علم هو ولان الذي من مباحث الاستدلال هو التناقض
لا الاستثناء ولان قوله يوجد الكلام في الاستثناء بالاطناب دون الايجاز شاهد صدق
لما ذكرنا وتسميته اي تسمية هذا النوع من المجاز مجازا لغويا وعقليا لما تقدم
من التقدير مكانه المجاز المحض منوبه لكون الوضع دون العقل ورجوعه الى معنى الكلمة لا الى
حكمها الاعرابي ومفيد للتضمن تشبيه شاهد لتحقق المعنى المراد به لما سيأتي في آخر بحث
الكناية من انها انتقال من الملزوم الى اللازم وتحقق الملزوم كالشاهد لتحقق اللازم مثلا
اذا كانت النعمة او القدرة من لوازم اليد وقد اثبت اليد فقد اثبت النعمة او القدرة اينما
اريد بمعونة القرينة واما كونه خاليا عن المبالغة في التشبيه فلان ذلك من خواص الاستعارة

الفصل الثالث الكلام في تعريفها وتمثيلها ووجه تسميتها واصح

غاية الوضوح اطلق احد طرفي التشبيه لتناول المشبه كما في الاستعارة التصريحية
والمشبه كما في الاستعارة بالكناية وحكى المشبه بحسب الاعتبار وان لم يصرح به ولم يذكر

ما يدل على جعل احدهما مشبها والآخر مشبها به ولم يقل طرفي التشبيه لانه لم يعهد التعبير
عن المتشابهين بالطرفين وانما يقال ذلك اذا اعتبر احدهما مشبها والآخر مشبها به وقوله
مدعيا وذا آخذا لان يفاعل بذكر على قصد المحقق لمعنى الاستعارة لا للاحتراز عن شيء
واراد بما يخص المشبه به اسم جنسه كما في المصرحة او بعض لوازمه كما في المكنية والمراد الاختصاص
بالنسبة الى المشبه ويحتمل الاحتراز عما اذا كان من طرفي التشبيه نوع آخر من العلاقة فذكر
احدهما ويراد الآخر باعتبار تلك العلاقة كاطلاق المشفر على شفة الرجل لا باعتبار شبهه في الغلظ
بل باعتبار استعمال المقيد في المطلق لكن لا يخفى انه لا احتياج لاستعمال طرفي التشبيه حقيقة
وقوله ان المنية انشبت اي اعلقت اظفارها يلمح الى قول ابي ذؤيب الهذلي واذا المنية
انشبت اظفارها الفيت كل تميمة لا تنفع ذكره بكلمة ان على قصد الوزن
في انه اي السبع كذلك شيء وهو ان يكون له مخلب وناب ولفظ كذلك في موقع الكاف
وكذلك الصورة المتوهمة اشارة الى الاستعارة التخييلية وانها ايضا من
اطلاق اسم المشبه به على المشبه فسياق الكلام على ذلك ومعنى تسميتها صيرورتها مسماة
باسم المخلب او الناب وهو على الكناية الهيكل المخصوص اسم الاسد ولا وجه لتسميتها
الا ان تجعل مصدرا من المبني للمفعول وقوله من غير فرق نظرا الى الدعوى لظهور الفرق نظرا الى
الحقيقة فان الصورة المحققة مسماة بهذا الاسم بحكم الوضع بخلاف المتوهمة
وهنا سؤال وهو ان يكون ذكر المنية غير السبع بواسطة الاصرار على كونها اسدا ولا عرف
بكونها غير السبع بواسطة التصريح باسم جنسها متنافيان وستسمع جوابه في بحث الاستعارة
بالكناية وسمي المشبه به سواء كان هو المذكور كما في الاستعارة التصريحية
مثل في الحمام اسدا او المتروك كما في الاستعارة بالكناية مثل اظفار المنية مستعارا
وسمي اسم المشبه به كلفظ الاسد ولفظ السبع مستعارا وسمي المشبه المشبه به
مستعارا له فالضمير المجرور في المشبه به ليس عائدا الى اللام بل الى المشبه به اي الامر الذي
شبه به وهذا ما نقل عن المصنف ان الالف واللام في قوله في المشبه به مستعارا له بمعنى الذي
بحالهما في قوله وسمي المشبه به سواء كان هو المذكور او المتروك مستعارا منه وكلامه وقصده

التعجب

التعجب ولا الغاز والا فالعبارة الواضحة ان يقال وسمي المشبه مستعارا له ووجه ما ذكر
من ان اللام في المشبه به ليس اسم موصول هو انه جعل اسم الطرفين مشبها ومشبها به
بعد اللام عليها فان الحق اول بحث التشبيه انه يستدعي طرفين مشبها ومشبها به ثم ادخل
عليه حرف التعريف من غير قصد الى معنى الفعل كما في المؤمن والكافر وكون الضمير عائدا الى ما
كان قبل التعريف باللام وهو الموصوف المقدر لا الى اللام كما في المرور به والمغضوب عليه وبالجملة
فكلامه هذا صريح في ان المستعار في الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به كلفظ الاسد
المذكور كناية لا اسم المشبه المذكور صريحا وهو المنية وهذا هو الحق كما سيجيء زيادة تقرير
في بحث الاستعارة بالكناية هو المراد امتناع دخول الاستعارة في الاعلام
لامتناع اعتبار الجنسية فيها لكونها اسماء للاشخاص والاجزاء في المراد لا غير على الجنس
فانه المتبادر من اطلاق العلم واما اذا تضمنت نوع وصفية بواسطة اشتهار مسماه بوصف
فيجري فيها الاستعارة كما تقول رأيت اليوم حاتما اي رجلا شبيها بحاتم الطائي في الجود حتى
كانه هو وكذا ما ذر في البخل وسحبان في الفصاحة وباقل في العي والفهاهة
واما عد هذا النوع لغويا فعلى القول المختار بين وجه كونه مجازا ولغويا ومفيدا
ومتضمنا للمبالغة في التشبيه ظاهر غني عن البيان واما المحتاج الى البيان فوجه تسميته
استعارة وقد ذكر وجه كونه لغويا بمعنى التعدي عن مكانه الاصلي بحكم الوضع لا عقليا
بمعنى ان التصرف في امر عقلي حيث جعل ما ليس باسد اسدا مثلا حتى لو اطلق عليه اسم الاسد
وهذا بيان للوجه مع اشارة الى ترجيح كونه لغويا والفاء في فلا مجاز زائدة لا في جزاء للمبتدا
لا جزاء الشرط والهيئة كالوقت للصورة والعبالة الغلظ ومن يتفرس بمعانيها في
الصفات بيان حالها اي بابه ذلك المذكور من الصفات الظاهرة المدركة بحواس الناظرين
وخصها بالذكر لظهور انها ليست للاسد غاية الظهور بحيث لا يعلق الشك فيه بخلاف الصفات
الخفية المدركة بالعقول واللام في لم كانت للابتداء ولكن اللغو في موقع الجزاء والتحسين
واما العذر فلعل كان الشجاعة من اخص اوصاف الاسد اي اشدها اختصاصا به واظهرها
مكنا فيه وانما تكون في الموضوع له لو كان اللفظ وضعت الاسم لها لكن اللغو لم يضع الله نعم

اي للشجاعة وحدها بل انما تكون وصفة للشجاع حال كونها في مثل تلك الجثة يعني الاعضاء
والجوارح المختصة بالاسد وان كانت الجثة في اللغة شخص الانسان واما او قاعدا ذكره
الجوهري والمراد انها موضوعة للجسم الخاص والروح القائمة الموصوف بصفة الشجاعة
والا فمعلوم ان ليس الاسد اسما للشجاعة التي في الاسد بحيث تكون تلك الشجاعة المخصوصة
مدلولا مطابقيا ولا للاسد مع الشجاعة بحيث تكون مدلولا تضمنيا بل للاسد الموصوف
بالشجاعة ولو كانت اللغة وضعت اسم الاسد لتلك الشجاعة التي هو معناها يعني لمفهوم الشجاع
لكان صفة لا اسما لدلالته حينئذ على ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو المقصود ولكان استعماله
في الانسان الذي في غاية الشجاعة من جهة التحقيق لا من جهة التشبيه لكونه من افراد مفهوم الشجاع
ولما كانت المشابهة كونه استعارة لا ابقاؤها على التشبيه ولا تشبيه ولصار المطلوب
نصب القرينة في المجاز معلوما حينئذ لان المطلوب منع حمل الكلمة على المعنى الذي هي موضوعة له
وقد صار حينئذ حملها على الموضوع له لكون الرجل الشجاع من افراد الموضوع له اعني مفهوم
الشجاع واللوازم كلها منتفية بالاتفاق وقد يتوهم ان المراد ان الاسم لو كان موضوعا للشجاعة
لكان صفة اي معنى قائما بالغير وحينئذ يبطل الملازمات الثلاث الباقية لان الشجاعة غير الشجاع
ولا يلزم ان يكون استعمال الشجاعة فيه على التحقيق وغير مشوب بالاستعارة وغير مطلوب
بالقرينة وانت خبير بانه بصدد اثبات ان الاسد ليس بموضوع لمفهوم الشجاع لكون في الرجل
الشجاع حقيقة لا بصدد اثبات انه ليس بموضوع لمفهوم الشجاعة اذ لكن ليس بمعتقد في المقصود
ولا هو متوهم ليحتاج الى نفيه ولان المقابل للصفة بمعنى القائم بالغير هو العين لا الاسم للقطع
بان الشجاعة اسم لا صفة وبهذا قالوا الاسم ينقسم الى اسم عين واسم معنى وكل منهما الى اسم وصفة
فقوله نظرا مفعول له لما تضمنه ما قبله من معنى الفعل وحتى يدعى غاية لقوله تجاوز
وقوله بجراءة المقدم بالمد كالشجاعة والمقدم بضم الميم وفتح الدال مصدر ميمي كالمدخل
والمخرج وضربه للامر بقوة انسب اليه بعض الاصحاب   ودانهما اي في القولين
ان هذا النوع من المجاز ليس بلغوي قالوا ذلك للنظر الى الدعوى وقوله ان يكون فاعل الى ممتنع
وذلك اشارة الى الرجل وهذا الى الصبي لكونه اقرب وقوله ان يكون متعلق بقوله

قل اي قل في جواب هذا الاستفهام فموضع تحت خبر كون وقوله اسد وموضع نهي
قوله عطف عليهما يعني لا وجه للتعجب عن ان تظللك انسان انسانا آخر صبيح الوجه وانما التعجب
من ان تظللك شمس السماء نفسها وكذا النهي للتعجب من بلى الكتان عند لابسه انسان
والشعر الاول لابي الفضل بن العميد وزير ركن الدولة لا لابي الفتح ذي الكفايتين
الملقب بذلك لتوليه امر السيف والقلم والغلالة شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع
ايضا وزررت القميص شددت ازراره والمحيا البشرة سطر حنيف والمجرما سوى الرأي على ما سبق
ومع الاصرار كتب المقدمة بانه تحتها للمطلوب وتقريره ان المتكلم الا استعارة
كما اذا قال في الحمام اسدا فاذا ادعى ان الرجل اسد امتنع ان يقال انه استعمل لفظ الاسد
ان يكون معترفا بانه رجل واذا امتنع ان يكون رجلا تعين ان يكون مصدقا عليه الاسد واذا كان
مصدقا عليه انه اسد امتنع ان يقال انه استعمل لفظ الاسد في غير الموضوع له بل يحق انه
استعمل في لفظ الاسد الموضوع له واذا استعمل في الموضوع له لا يكون لفظ الاسد مجازا
لغويا وهو المط وكان الانسب بما هو ان يقول انه بمس او انه قريبا او دون الواو
وهذا تردد مبتدا خبره على هو من عني بارة تقول ان نوع الاستعارة
مجاز لغوي نظرا الى الاستعمال في غير الموضوع له بالتحقيق وتارة نقول انه عقلي اي غير لغوي
نظرا الى دعوى كون المشبه من افراد المشبه به فقولنا تارة واخرى لا يتعلق بترديد لفساد المعنى
وقوله لا ابا لو تعليما اي لا غنى من قولهم لا الوك جهدا اي لا امتعك واصله من لا لو وهو التقصير
لكنك اذا وقعت شروع في نصرة القول الاول وهو كون الاستعارة مجازا
لغويا   مصدوقة على لفظ اسم المفعول صفة قرينة اي ما يلي عند المستعير
طريق التاويل او طريق التحقيق والجري على الظاهر ليست اولها الاسد لا القسم
المتعارف   على نحو ما ارتكب المتنبي هو ابو الطيب ولد بالكوفة في سنة ثلث
وثلثمائة وقتل على يد جمع من الاعراب في سنة اربع وخمسين وثلثمائة قال ابن جني
سمعت ابا الطيب يقول انما لقبت بالمتنبي لقولي انا في امة تداركها الله غريب كصالح في ثمود
يعني انه صح بهذا الادعاء وجعل افراد الجنس متعارفا ليس في اي الناس

وغير متعارف في زيهم وكذا افراد الطير فمنه متعارفا لبس الشخوص الجمال وغير متعارف في زي الجمال اذ ليس المعنى على حذف اداة التشبيه اي نحن كقوم من الحرب في زي ناس وقوله مستشهدا حال من ان ينتج وان يحصص عطف عليه يعني ان وجه وضع التوفيق ان يجعل القرينة المصدقة المقبولة المنصوبة في ضمن الكلام مخصصة بعض القسم المتعارف السابق الفهم للتعيين القسم الغير المتعارف الذي استعملته فيه اسم المشبه به وسواء سد في المثال المذكور ومن البناء على هذا التنويع اي جعل افراد المشبه به نوعين متعارفا وغير متعارف قول الشاعر وخيل قد دلفت لها بخيل تحية بينهم ضرب وجيع جعل افراد التحية نوعين متعارفا وهو الكلام الجاري فيما بين الناس يقصد للاكرام واصلها الملك يقال حياك الله اي ملكك الله وغير متعارف وهو الضرب الوجيع بجعل افراد التحية على طريق التهكم وكذا قولهم عتابك السيف بناء على ان من افراد العتاب نوعا متعارفا هو مخاطبة الادلال ومذاكرة الموجدة باللسان ونوعا غير متعارف هو استعمال السيف والسنان وكذا في ابدال من اتى الله بقلب سليم بحذف المضاف اي سلامة من اتى الله من المال والبنين جعل افراد المال والبنين نوعين متعارفا هو المتعارف المعلوم وغير متعارف هو سلامة القلب وكذا في ابدال اليعافير والعيس من الانيس جعل افراد الانيس متعارفا هو المؤانس من الانس وغير متعارف هو الظبي والابل وهذا كما يقال قال الفلان مال وبنون فيقال ماله وبنوه سلامة القلب وقال بالدار انيس فيقال انيسها الحمر الوحش وبهذا التنويع يندفع كون البدل غلطا بناء على ان المستثنى ليس من جنس المستثنى منه وفي الآية وجوه اخر مثل ان يكون من اتى الله في موضع المفعول اي لا ينفعان احدا الا مخلصا سليم القلب عن الكفر وميل المعاصي انفق ماله في سبيل الخير وارشد بنيه الى طريق الحق او يكون مستثنى منقطعا اي لكن ينفع سلامة القلب وحال من اتى الله بقلب سليم او يجعل الغنى يعني المال والبنين وهو معنى الغنى كانه قيل لا ينفع غنى الا غنى من اتى الله بقلب سليم لان الغنى في الدين سلامة القلب وقوله ويلدة اي رب مفازة ليس بها احد الا اليعافير جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية وقيل حمار الوحش والعيس جمع اعيس وهو الابيض من الابل يخالط بياضه شيء من الشقرة فان قيل ثانيا من ما ذكرت ان نحو زيد اسد تشبيه لا استعارة

مراده لا يحصل المطابقة وجه الاعتماد عليه

ينبغي ان يكون تحية بينهم ضرب وجيع وعتابك السيف ايضا تشبيها وحرف التشبيه محذوفا ومع التنويع قلنا لم يكن خفاء في ان ليس المعنى تحية بينهم كضرب وعتابك كالسيف بل ان الضرب نوع من التحية غير متعارف وكذا السيف نوع من العتاب قصدا الى التهكم كما يقول اسد يا زيد في غير التهكم لظهور ان تقدير الاداة يذهب برونق الكلام ولا استعارة تشير الى وجه امتيازها عن الباطل وعن الكذب وقد جعل الاول عدم اشتمال الباطل على التأويل والثاني عدم اشتمال الكذب على نصب القرينة وهو اظهر الوجوه فقيل يريد بالباطل ما لا يطابق الواقع والكذب ما لا يطابق الاعتقاد على ما هو مذهب البعض في تفسير الصدق والكذب ولا يظهر وجه اختصاص كل واحد الاول بالتأويل والثاني بالقرينة وكذا على ما ذهب اليه بعض اهل التحقيق من ان الباطل نقيض الحق والكذب نقيض الصدق والفرق بينهما ان الصدق حال القول او الاعتقاد بقياسه الى الواقع اعني كونه مطابقا للواقع على لفظ اسم الفاعل والحق حال الواقع بقياسه اليه اعني كونه مطابقا له على لفظ اسم المفعول وقيل يريد بالباطل ما لا يطابق الواقع مع عدم اعتقاد صاحبه انه كذلك بل يحسبه مطابقا وبالكذب ما لا يطابق الواقع ويدعيه المتكلم مع علمه بانه غير مطابق ووجه الاختصاص غير ظاهر بعد واذ قد عرفت معنى التحقيق تريد بوصف الاستعارة بتحقيقها على ما قال الشيخ علم الاستدلال ان الحد وصف الشيء وصفا مساويا الا في محض الوهم على القوة المتخيلة لا القوة المختصة بادراك المعاني الجزئية كان الصورة المتوهمة للموت على شكل المخلب او الناب من قبيل الصور المعاني اذ لو تحققت لكانت مدركة بالحس نسبته فهذه اقسام اربعة لان المحتملة للتخييل والتخييلية المحتملة للتحقيق واحد لا تفاوت الا بالعبارة وهذا عبر عنها بالمصرح بها مع الاحتمال للتحقيق لعبارة ايضا ربما قسمت اما للتحقيق واما للاشارة الى هذا القسم فلما يقع في عبارة القوم واكان القسمان محصص دخولا اوليا يعم كون اللفظ صالحا للموصوفية بوصف التشبيه بان يكون اسم جنس كالاسد كالفعل او الصفة المشتقة او الحروف فانه لا يصلح للموصوفية فلا يكون معنى التشبيه داخلا فيه بل في مصدر الفعل والصفة ومتعلق معنى الحرف على ما سيجيء تحقيق ذلك وتفصيله في بحث الاستعارة التبعية وربما الحقهما اي الاستعارة

بعد تمامها التجريد سواء ذكر بعد القرينة ما يلائم المستعار له والترشيح ان ذكر ما يلائم المستعار منه
ووجه التقليل خلو اكثر الاستعارات عنهما وجعلها قسما ثالثا الخالية عن التجريد والترشيح
او الجامعة منهما ليس لها اسم على حدة فبهذا الاعتبار صارت الاقسام ثمانية التحقيقية التخييلية
المكنية الاصلية التبعية المجردة المرشحة والانقسامات اربعة انقسام الى التصريحية والمكنية
وانقسام التصريحية الى التحقيقية والتخييلية والمحتملة وانقسام الى الاصلية والتبعية فان الاستعارة
ان كانت في الفعل او ما يشتق منه او في الحروف فتبعية والا فاصلية وانقسام غير حاصر الى المجردة
والمرشحة فانها ان عقبت بصفة او تفريع كلام ملائم المستعار له فمجردة او المستعار منه
فمرشحة فظهر ان الضمير في قوله وهي ثمانية لا يعود الى الانقسامات بل الى اقسامها
القسم الاول الاستعارة المصرح بها الوصف في كلمة في والظرف لغو اذا وصف متعلق
بان يدعى على التوسع من تقديم الظرف على الفعل الواقع بعد ان وضميره هو ومنه الوصف
وضمير اسمه للملزوم الاقوى وعليه للملزوم الاضعف ويجوز ان يكون ضمير لفراده الاسم ملزوم الاقوى
والمراد بالحقيقة اعم من الكلمة والكرينة حتى يكون نحو رقائم حقيقتين لا حقيقة واحدة وبهذا
خرجت التخييلية اذ لا حقيقة للصورة الوهمية والمراد ان يكون ذلك على سبيل القطع
لتخرج المحتملة ايضا وقوله توصلا مفعول له ليدعى ملك او بالادعاء المذكور الى المطلوب
اي الحاق الاضعف بالاقوى وقوله فاعلا حال من ضمير يدعي وكذا بانيا وقوله كلا محمل اي المفرد
بالذكر وهو اسم المشبه به عليه اي على ما سبق منه الى الفهم وهو معناه الحقيقي كالسبع والتاويل
المذكور ما ذكر من وجه التوفيق من جعل افراد الاسد قسمين وقوله المناسب صفة دالة لا افراد
بالذكر ودالة القرينة من جهة الغلط من ليمام مع فالدال ان الحقيقة هو لا عامل ولصحة
كما اذا قلت لقيت زيدا وعمرا الفاضلين بخلاف لقيت غلام زيد وفرس عمرو الفاضلين
الا ان يقال انه صفة عمرو بتاويل الفاضل هو وعمرو وكما يقال ضرب رجل رجلا الكريمين
بحمل الكلام في موضع النصب صفة رجلا على معنى اكرمته وذلك الرجل الآخر وكون الكلام مشتملا على العائد
الى موصوفهما مع حصول المقصود لغة ونوع الاكرام عليهما ووجه التمانع ان يغني لا افراد بالذكر
مع قطع النظر عن القرينة يدل على انه اسد وليس غير اسد لما يجد كل احد من الفرق بين اكام الاسد

وفي الكلام

وفي الكلام مثل الاسد ولهذا لم نقل احد بانه على حذف المضاف والقرينة تدل على انه ليس باسد
واقتصر على التعرض للامتياز عن الدعوى الباطلة دون الكذب لان الادعاء بالدعوى الباطلة
اشبه منه بالكذب فهو الى الامتياز عنها احوج قدم مقصود معطوف على ان يكون
لا على ان تحمل وكذا مفعول ولا وجه لدعوى الدمج لانه لابد من ضمها الى ان يكون ليصح وقوعه خبر المبتدأ
الذي هو مثال ذلك المتكلف والغرض من تكثير الامثلة زيادة توضيح المقصود والتنبيه على
اختلاف الاقسام ففي المثال الرابع المستعار له عقلي والمستعار منه حسي والجامع مركب عقلي
هو عدم قبول التفاوت وفي الثاني كلاهما حسيان والجامع في الاول متعدد عقلي
هو الجراءة والقوة وفي الثاني متعدد حسي هو الاشراق والاستدارة وفي الثالث واحد عقلي
هو كثرة المنفعة وقوله بعد ما جرت العادة على تشبيه فوائد العلماء بفرائد الدرر في الحسن والبهاء
وفرط رغبة العقلاء اشعار بان تشبيه العالم بالبحر قصدا الى الحاق كثرة فوائده بكثرة فرائد البحر
انما يحسن اذا كانت فوائده تشبه بفرائده كما ان اشراق الوجه يشبه باشراق البدر للقطع
بانه لا يحسن تشبيه العالم بالرهنا وكثرة ما يحصل منها لفقد التشبيه بين الفوائد والرمال
وان كانت اكثر من الفرائد فاحال ذلك الى العادة بخلاف تشبيه الجراءة بالجراءة او الاشراق بالاشراق
فانه صحيح لا يحتاج الى اعتبار العادة وقد يقال ان الغرض بيان كون الجامع مشتركا
فانه اذا كانت الفوائد والفرائد كشيء واحد كانت كثرة الفوائد والفرائد معنى واحدا مشتركا
بين العالم والبحر وقوله او القسطاس يشعر بمغايرته للميزان لانه اسم للقبان
ومن الامثلة اشارة الى نوع من الاستعارة التصريحية التحقيقية يخص باسم الاستعارة التهكمية
او التمليحية لابتنائها على تنزيل التضاد او التناقض منزلة التناسب بواسطة تهكم واستهزاء
او تمليح وتظرف على ما مر بيانه في التشبيه الا انه صرح ههنا بالنقيض عطفا على الضد لان
فاراد بالضد ههنا المتقابلين الوجوديين المتعاقبين على موضوع واحد فيشمل ما يشمل النقيض
ايضا كما اراد بالتضاد ههنا ما يقابل انتزاع شبه التضاد وما يعم التناقض والتضايف
الى التضاد وشبهه والى التناسب للبيان والمراد انتزاع الشبه من التضاد والاشتراك
الضد فيه ثم الحاقه بالشبه الذي هو التناسب ثم ادعاء احد الضدين او النقيضين

من جنس آخر وافراد اسم ذلك الجنس بالذكر ونصب القرينة المانعة من حمله على ما يسبق الى الفهم
وانما قال ثم ادعاء بلفظ ثم لان هذا ابتداء اعتبار الاستعارة وما قبله اعتبار التشبيه
فان قيل فهذا نوع على حدة لا مثال من الامثلة لانه انما يقال الجزئي من الجزئيات
قلنا الجزئي قد يكون اضافيا وهذا النوع جزئي ومثال بالنسبة الى مطلق الاستعارة
المصرحة المحققة على القطع وقد ذكر لها مثالا آخر ما حقيقيا هو استعارة البشارات
للانذارات للقطع بان المراد بها ما يفعل فيما يستقبل واما اذا قيل بشر بنهب امواله
يعني انها نهبت فلكونه مستعارا للاخبار الموحش المحزن وهو موضوع للاخبار المفرح السار
واعلم ان القرينة ويراد بالقرينة للمستعار له يكون كالخاصة له بالنسبة الى المستعار
والخاصة قد يكون امرا واحدا كالضاحك للانسان وقد يكون مجموعا مركبا كالطائر الولود للخفاش
لا يقال القرينة في المثال الاخير معان مقصودة من القتل والنهب والسبي لا مجموع واحد
لانا نقول كل من الامور الثلثة قرينة على حدة وهو امر واحد كما تقول الحمام اسد
يغسل راسه واما الذي يقابل ذلك فهو ان يكون القرينة مجموع معان مربوط بعضها بالبعض
كما في بيت البحتري حيث استعار السحائب لانامل الممدوح وجعل القرينة اثبات الصاعقة كونها
من نصل سيف الممدوح وقوله حتى سحايب ابا على رؤس الاقران اي الاكفاء في الحرب جمع قرن
بالكسر ومعنى سكع سقا لها الباء للتعدية فهو قرينة استعارة البشارة للانذار في ضمن
هو القتل او النهب او السبي لا المجموع الملتئم منها ثم كل من نوعي القرينة اعني المعنى الواحد
والمعاني الملتئمة قد يكون واحدة وقد يكون اكثر وكان حق هذا الكلام ان يذكر قبل الشروع
في اقسام الاستعارة او بعد الفراغ منها كلها لان القرينة شرط في كل استعارة بل كل مجاز
وقوله انظر بان يكون القرينة في البيت معاني ملتئمة وهو متعلق بصنيع في قوله ماذا صنع كانه
جوز تقديم الظرف على الاستفهام او اعتبر تجدد وفقا لتفسيره الظاهر وتقديمها حال من مفعول اراد
اعني استعارة او غيره   ومن الامثلة اشارة الى نوع آخر من الاستعارة
المصرحة المحققة يسمى التمثيل على سبيل الاستعارة وحاصله ان تشبه صورة منتزعة
من عدة امور بصورة اخرى كذلك ثم تدعي دخول الاولى في جنس الثانية قصدا الى المبالغة

في المشبه

في المشبه ثم يطلق الكلام الدال اصلا على الصورة المشبه بها فيجري التجوز في مجموع الكلام
لا في شيء من مفرداتها كما تقول للمفتي المتردد في جواب الفتوى اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى
شبهها بحال من يريد الذهاب في امر فيقدم رجلا ولا يريد تارة فيؤخر اخرى
ويصح ان يكون المراد بالرجل الخطوة لان المتردد الذي يقدم رجلا لا يؤخر الرجل الاخرى بل
تلك الرجل الاولى ثم يخطو خطوة الى قدام وخطوة الى خلف وكلامه صريح في ان المشبه صورة
تردد المفتي في الجواب والمشبه به صورة تردد من قام للذهاب في الذهاب فيلزم ان يكون
المستعار له هو اللفظ الدال على الصورة الثانية فيجب ان يكون المراد بوصف المشبه به
في قوله فيكون ما اي صورة المشبه وصف المشبه به هو اللفظ الدال على صورة المشبه به
وان يكون ايضا والصورة الى المشبه والمشبه به ثانيا ويستقيم قوله استعارة وصف
احدى صورتين لان المستعار انما يكون صورة المشبه به واللفظ الموضوع له لكن قوله
لوصف الاخرى لا يلائم ذلك لان المستعار له يكون نفس المشبه لا اسمه فلا يظهر المراد بوصف
الصورة الاخرى والظاهر انه وقع في البين وقيل معناه لاجل وصف الاخرى اي بيانها
وتقريرها زيادة تقرير بعد تشبيهها بتلك الصورة وجعلها من جنسها فاللام للغرض لا صلة الاستعارة
ليلزم كون وصف الاخرى مستعارا له   ولكون الامثال كلها على سبيل الاستعارة
مع قيد فشو الاستعمال لا يحد النص الا على سبيل التبع كونها لفظ الصورة المشبه بها
استعير لصورة المشبه بادعاء كونها من جنس صورة المشبه به فان قيل ما ذكر
انما يتم لو كانت المركبات موضوعة لمعان ليكون استعمال المثل في مورده حقيقة وفي مضربه
مجازا ولو سلم فالكلام في المجاز اللغوي المفسر بالكلمة المستعملة في غير الموضوع له المسمى
بالمجاز في المفرد والتمثيل ليس كذلك قلنا اما كون المركبات بالوضع دون العقل
والطبع فمما لا خفاء فيه غايته انه وضع نوعي اعني تعيين اللفظ بازاء المعنى من غير اشتراط
قرينة بقاعدة كلية لوضع الهيئات لا كما في المجازات بشرط القرينة واما عد التمثيل
من الاستعارة فاما لكون المراد بالاستعارة اعم من المجاز في المفرد كما في عد الكناية
من اقسام الاستعارة واما لكون المراد بالكلمة في تعريف المجاز مطلق اللفظ اعم من المفرد والمركب

وتسمية المجاز اللغوي بالمجاز في المفرد اما بحسب الاعم الاغلب واما باعتبار ان المراد بالمفرد
ما يقابل الكلام لا المركب او الجملة على ان اعتبار التغليب ما واسع ومع هذا بان التمثيل
انضام المجاز في المفرد بناء على ان الاستعارة في المثال المذكور هو القدم المضاف الى الرجل
المقرون بالتأخير اخرى وكثرة تقييدات المفرد لا تخرجه عن كونه مفردا ولا تجعله مجموعا وهذا في
غاية السقوط لان التقدم على حقيقته وانما التجوز في مجموع الكلام القسم الثاني
ضمير تقدرها للصورة الوهمية وهنا للصورة المحققة ومفردا على لفظ اسم الفاعل حال
من فاعل يسمى اي حال كون ذلك مفردا لا اسم الصورة المحققة في الذكر ولو كان على لفظ اسم المفعول حالا
من اسم لكان حسنا ثم في تفسير ما يسبق من الاسم الى الفهم يكون مسماه شيئا متحققا تسامح
وانما تفسيره مسماه المحقق مثلا اضافة الانياب الى المنية عوض عن اجراء اسم الانياب
على ما سبق منه الى الفهم من مسماه المحقق الذي هو الانياب المحققة وذلك
مثل ان يشبه المنية بالسبع او رد مثالا للاستعارة التخييلية على القطع لا احتمال من انياب المنية
المشبهة بالسبع او مخالبها ولسان الحال المشبهة بالانسان المتكلم وزمام الحكم المشبه
بالناقة وصرح فيها بالتشبيه لتكون الاستعارة في الانياب واللسان والزمام خاصة
دون المنية والحال والحكم فتتميز الاستعارة التخييلية على التمييز وتتضح غاية الايضاح ويكون المثال
لها خاصة ولا يتوهم انها عند المصنف قد تكون بدون الاستعارة بالكناية وما ذكره المصنف
مخالف لما عليه الجمهور اما اولا فلانه لا يوجد في كلام البلغاء التصريح بهذا التشبيه الدال
على وجود التخييلية بدون المكنية واما ثانيا فلانه لا حاجة الى ما اعتبره من اخذ صورة وهمية
شبيهة بالصورة المحققة ليرجع التخييلية الى المجاز المفسر بالكلمة المستعملة في غير الموضوع له
بل الجمهور انكروا ذلك وصرحوا بان الاسم في الاستعارة عن معناه الموضوع له قال الشيخ
عبد القاهر الاستعارة على قسمين احدهما ان ينقل الاسم عن مسماه الى امر محقق نحو رأيت اسدا
اي رجلا شجاعا وثانيهما ان يوخذ الاسم عن حقيقته ويوضع موضعا لا يتبين فيه شيء يكون هو المراد
بالاسم كقول لبيد وغداة ريح قد كشفت وقرة اذ اصبحت بيد الشمال زمامها
جعل للشمال يدا من غير ان يشير الى معنى فيجري عليه اسم اليد وقال لا خلاف في ان لفظ اليد

استعارة مع انه لم ينقل عن شيء الى شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد وانما المعنى
على انه اراد ان يثبت للشمال يدا فظهر ان القول بكون الاستعارة التخييلية من المجاز اللغوي
لا سيما مع تفسيرها بان جعلت للشيء ما ليس له بناء على تشبيهه بما له ذلك وهذا فرق التحقيقية
تجعل الشيء الشيء والتخييلية تجعل للشيء ما للشيء كاليد للشمال فقوله اغتيال النفوس اي اهلاكها
غيلة واغتياله اخذه من حيث لم يدر اراد بالرقة رقة القلب نقيض الغلظة والجفاء
المساس بالفتح المس الصفا الشفقة من بغيت عليه اربعت عليه ووجهه تشبيها
مصدر اي بشبه وضمير كانها وتصويرها للمنية وقوله من الانياب بيان لما يكون قوام وجه عطف
عليها بلازم وللتحلل منه ومن ترف العطف اعني على الخصوص حال منه وتمام عطف على قوام
وضمير بهما لما يكون وفرس الاسد فريسته وافترسها دق عنقها واتسع فيه فسمي كل قتل فرسا
ثم يطلق بالنصب عطف على فاخذ اي يطلق على الصور التي اخترعها وهمك من المنية اسامي الصور
المحققة في السبع من الانياب والمخالب على طريق الافراد بتلك الاسامي بالذكر من غير تشابه ذكر التشبيه
وضمير نصفها واضافتها واجرائها ومنها وسميتها للاسامي وضمير لها للمنية
القسم الثالث قد مر غير مرة ان مثل قولنا في ان يكون على حذف المضاف كثير شائع
ذائع ويصح ان يجعل كما ذكرنا خبر المبتدأ وان يكون خبرا ثانيا او يجعل في موضع مصدر او حال
متعلق بالكون ونحوه اشارة الى ما سبق من ان الاحتمال بمعنى ان يكون المشبه المتروك
صالحا للحمل تارة على ما له تحقق واخرى على ما لا تحقق له الا انه اقام هنا لفظ وجه ومن
تحمل من وجه على ما له تحقق ومن وجه على ما لا تحقق له كما ان تارة واخرى متعلقان بالحمل
صحا القلب افاق عن سكره هوى ليلى واقصر امتنع وعري جعل عريانا من عرية فعري
الراحلة المركبة من الابل ذكرا كان او انثى قمع النفس قهرها واذلها عن الملبس
مما كان يرتكب اوان الصبى وضمير انها للافراس والرواحل وضمير لها للالف واللام الجناح
وقوله في الركوب اي ركوب مراكب الجهل والارتكاب اي اتيان الحرام وقوله حال من الهاء
لكونها موصوفة وحسن ان يجعل في موضع الخبر على ان يعمل الافعال الناقصة بمعنى كانت
حرف بالجر بدل من نوع وضمير احتسابه وبابه وارتكابه للنوع ومتعلق الظرف اعني منه وطنه

شايد اعليه الكلام من عدم بقاء الآلة كانه قال صحى وطنت لم يبق من آلات ذلك النوع
ودق الباب كناية عن الطلب بفعل عطف على وطنت وضمير عليها ومنها للآلات والادوات
والعشر الغبار وبقيت عطف على ما بقيت والضمير للافراس والرواحل لا الآلة والاداة
بيان لقوله معراة وخبر المحذوف اي هما لغير الافراس والرواحل وهذا يرشدك
الى ان ضمير لانها فيما سبق للافراس والرواحل لا المراكب الجهل ولما كان يركبت على الفاء
في نحو جزاء شرط محذوف اي اذا كان كذلك والا لا تو بافراس الصبي ورواحله ان يعد استعارة
تخييلية لانه لما شبهت الصبي بجهة من جهات المسير او غيره اخترع الوهم لصور امثل
مثل الافراس والرواحل فاطلق عليها الاسم اطلاق الانياب والمخالب على الصور المتوهمة
للمنية وان كان يحتمل ان يجعل الافراس والرواحل استعارة عن معنى محقق عقلا كالدواعي
والشهوات والقوى او حسا كالمال والمنال والاعوان والاخوان فيكون استعارة تحقيقية
والضمير في كان ويحتمل عائد الى قوله افراس الصبي ورواحله او في كان ضمير الشان وقد تنازع
يحمل ويجعل الافراس وضمير شهواتها ولها للنفوس ومعنى تآخذ يجمع شقوى البعض
بالبعض وجر اذيال البطالة بكسر الباء عبارة عن عدم الاشتغال بالمهمات وعدم الالتفات اليها
من بطل الاجير بالفتح بطالة اي تعطل واما البطالة بالفتح فالشجاعة مصدر بطل بالضم بطالة
بطال بين البطالة وبطل بين البطالة وظاهر كلامه ان الصبي على الوجهين بمعنى كونه
صبيا يقال صبي بين الصبا والصبا بكسر الصاد مقصورا او فتحها ممدودا وقد نقل
انه على تقدير كونه استعارة تخييلية من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة ومعه التصابي
وكذلك اي ومثل قول زهير في احتمال التخييل والتحقيق قوله علمه فاذاقها الله
لباس الجوع ثم شرع ذلك بان الذي يظهر من اللباس عند النظر هذا عند اصحابنا ان يحمل على انه
استعارة تخييلية بان يجعل من الجوع والخوف امر وهمي يشمل الانسان ويحيط به
شبه باللباس وقال بعض ذلك على ان يجعل الجوع بمنزلة ذي لباس فيكون التخييلية مع المكنية
او لا فيكون بدونها وفيه تردد ويحتمل عنده ان يجعل اللباس مستعارا للمعنى المحسوس الذي
يلبسه الانسان عند الجوع والخوف من انتقاع اللون اي تغيره ورثاثة الهيئة اي رداءتها

فيكون

فيكون استعارة تحقيقية لتحقق معناها حسا وكذا ان جعل مستعارا للامر الذي
يدرك لتحقق معناه عقلا وهما [illegible] ان معنى كونها تخييلية ان المراد باللباس
ما يدرك من الضرر عند الجوع والخوف وهو ليس بحسي ولا عقلي بل وهمي بعيد جدا هذا
وقد ذكر صاحب الكشاف انه شبه ما غشي الانسان والتبس من بعض الحوادث باللباس
لاشتماله على اللابس ولا خفاء في انه في التحقيقية اظهر منه في التخييلية لان الحادث الذي
يغشى الانسان ويلبس لا يكون وهميا بل حقيقيا حسيا كانتقاع اللون ورثاثة الهيئة
او عقليا كالضرر الذي يلحق عند الجوع والخوف فان قيل على ما قلنا كما لا يلائم
اللباس اذ طعم الجوع او مرارته لا يلائم الاذاقة احسان في الاذاقة من الاشعار
بشدة الاصابة ما ليس في الكسوة لان الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللمس
من غير عكس وفي اللباس من الشمول والاحاطة وبيان ان اثر الجوع والخوف عم جميع البدن
ما ليس في الطعم والمرارة فكان اولى ثم ههنا دقيقة لا بد من التنبيه عليها وهو ان في
لباس الجوع استعارتين مصرحة هي استعارة اللباس لما يغشى الانسان من بعض الحوادث
عند الجوع والخوف لتصح الاضافة ومكنية مبنية على تشبيه ما يدرك من اثر الضرر والالم
مما يدرك من طعم المر والبشع حتى يحسن ايقاع الاذاقة عليه ذكره في الكشاف وحاصله
انه شبه ما يدرك من اثر الضرر من حيث الاشتمال باللباس ومن حيث الكراهة بالطعم المر
البشع وهي على الاول استعارة مصرحة وعلى الثاني مكنية ثم اذا اعتبرت في الجوع
تشبيها بذي لباس فهو استعارة بالكناية [illegible] المدبر
القسم الرابع
قد اشرنا فيما سبق الى ان الاستعارة بالكناية ايضا عند المحقق سواه يذكر المشبه
لكن لا صريحا بل كناية وقد صرح المصنف ايضا بان المستعار هو اسم المشبه به المتروك
لكن جرى ههنا على مقتضى ظاهر كلامهم وهو ان الاستعارة بالكناية ذكر المشبه فقط الخفا
في جانب ارادة معنى المشبه به لا قطع بان المراد بالمنية في مخالب المنية هو الموت لا غير
فيتبين بان المراد ارادة المشبه به ادعاء لا حقيقة وان المراد بالمنية هو السبع بادعاء
هنا الا انه قد صح في آخر بحث الاستعارة التبعية بان الاستعارة بالكناية هي المنية

وفي آخر بحث المجاز العقلي بان الاستعارة في انبت الربيع هو الربيع فينبغي ان يقال المراد
انها ذكر المشبه وذكر لوهم ويكون الاستعارة على معناها المصدري واما بمعنى المستعار
فهو اسم المشبه به المتروك لا غير وكيف ما كان يتوجه اعتراض الايضاح بان جعل الاستعارة
بالكناية من اقسام المجاز اللغوي وليس ههنا لفظ مستعمل في غير الموضوع له ولعل هذا
من اقوى اعتراضاته وقد اوردناه في شرح التلخيص اكمل فيه بعضهم قرينة بعضها
لظهور الافادة وفي هذا الوصف تعسف بعضهم فزعم ان المعنى نصب تلك القرينة لاستعارة
وقوله ومن ان ينسب ونصف بالواو نسخ المصنف وباو نسخ البعض والنسبة كما في راية
شجاعا تعرس اقرانه وعالما سلاط امواجه وكما في انبت الربيع ونطقه كالحال على راي المصنف
والمضافة كما في مخالب المنية ولسان الحال وزمام الحكم وقد صرح في المفتاح انه ما سبق
في حال المضاف اليه يتمحض امثلة الاستعارة التخييلية وتركه ههنا التصريح بان الصواب انه
مثال للمكنية والمضاف للتخييلية فقوله طاويا حال من ضمير يقول او ضمير هو في قوله وسوى ذلك
عايدا الى ذكر المشبه به وقولك على معناه المصدري يعني ذكر المشبه به سواء تقول
المشبه بالسبع ومن جعل الضمير للمشبه به وقع في تعسف وتكلف
وقد ظهر ان الاستعارة بالكناية لا تنفك عن التخييلية بمعنى انها لا توجد بدون التخييلية لما ان
اللوازم المساوية للمشبه به لا تثبت للمشبه الا على سبيل التخييل لكن لا يخفى ان هذا القدر
لا يستدعي كونها استعارة تخييلية لجواز ان يكون امرا محققا اثبت له على سبيل التخييل
كما في انبت الربيع على ما اختاره المصنف اذ ذكر صاحب الكشاف في نقضون عهد الله استعارة
بالكناية ومعنى النقض لابطال والجواب انه على راي السلف فهم لا يريدون
بالاستعارة التخييلية ان يكون اللفظ مستعملا في صورة وهمية بل مجرد جعل الشيء للشيء
واثباتها له بطريق التخييل والى هذا اشار بقوله هذا ما ذكرناه من انها لا تنفك
عن التخييلية ما عليه السلف وكلام اصحاب المشار كين في علم البيان وسنطلع في آخر
هذا الفصل على فصل الاستعارة على تفصيل في قرينة الاستعارة بالكناية وذلك
حيث قال ان حسن الاستعارة التخييلية بحسب حسن الاستعارة بالكناية اذا كانت تابعة له
كانياب المنية

كانياب المنية ومخالبها وقلما تحسن الحسن البليغ اذا لم تكن تابعة لها كما في الملام وابو خبير
بان هذا انما يدل على ان التخييلية قد توجد بدون المكنية لا بالعكس كما هو المقصود واما وجود التخييلية
بدون المكنية فقد ذكره فيما سبق من مثل مخالب المنية الشبيهة بالسبع فلهذا قال بعضهم المراد
بهذا الفصل هذا الاصل الثاني الذي في المجاز وذلك حيث ذكر ان قرينة الاستعارة المكني
عنها ينقسم اي قد يكون امرا مقدرا وهميا كانياب المنية ونطق الحال وقد يكون امرا محققا كانبات
الربيع وهزم الامير فهذه مكنية بدون تخييلية فعنده كل منهما ينفك عن الاخرى
وكانه يكل وجه السؤال ان معنى الاستعارة مطلقا على ادعاء ان المشبه نفس المشبه به
وانكار ان يكون شيئا غيره وهذا انما ينافي في التصريحية نصب القرينة على ان المراد هو المشبه لا غيره
سا في المكنية التصريح باسم جنس المشبه لانه كمال الاعتراف للقطع بانه لم يرد به غير معناه
الموضوع له وحاصل الجواب انا انما نجعل في التصريحية مسمى المشبه به من نحو الالفاظ
بناء على جعل افراده قسمين متعارفا وغير متعارف نجعل في المكنية اسم المشبه من اسماء المشبه به تجعل
احاديه قسمين متعارفا وضع بازاء المشبه به خصوصا وغير متعارف وضع بازائه ادعاء في التصريح
باسم المشبه كالمنية لا ينافي ادعاء كونه نفس المشبه به كالسبع فاللام في قوله لما قد مضى
متعلق بتحقيق معوما من الطرف الواقع خبر كان اي كان ملتبس بما مضى في ضمن كذا او لا
لا اعترافا الى الجنس واسم الاسم لكونه شبيها بالمضاف من جهة تعلق متعلق النفي بالكل
صفة اعترافا والخبر محذوف وقد يقال ان اسم المضاف اعترافا على انه مفعول فعل محذوف اي لا ارى
العلم الخاص لا نريد باسم الجنس ههنا ما ذكروا في علم النحو لانهم عدوا منه الصفة
كراكب وجالس في الاعيان وكمفهوم ومضروب في المعاني وليس الاستعارة فيها اصلية بل المراد
ما دل على ذات من الاعيان كرجل واسد او المعاني كقيام وقعود من غير اعتبار معنى فيه يخرج بقيد
الذات الحروف والافعال وبقيد عدم اعتبار المعنى الصفات كالقائم والقاعد لكن يشكل
باسم الزمان والمكان والآلة فانه ليس بصفة وفاقا مع انه دال على الذات المعنى باعتبار
واما الحقائق فهو بعينه الذوات الثابتة المتقررة كالجسم والبياض والطول وبناه على ان الذات
اعم من الجوهر والعرض واما ما يقال ان مثل القيام والقعود والبياض والطول صفة لا ذات

فيه اصطلاح آخر وهو ان الذات ما يقوم بنفسه والصفة ما يقوم بغيره والجواهر المتحققة
هي الماهية باعتبار تحققها وثبوتها في نفسها من غير تعلق باعتبار المعنى ولا خفاء في ان
القيام والحركة كذلك بخلاف القائم والمتحرك فصار المساوي بمعنى لا يطول الكلام
بالسؤال مثل شجاع باسل والجواب عنه بانه في الحقيقة وصف للحقيقة الموصوفة
بالشجاع لا للوصف الذي هو الشجاع واما على ما ذكرت فلا يتوجه السؤال لان غاية الامر ان يكون
ذلك على خلاف الاصل الباسل من البسالة وهي الشجاعة وبتسل بسحو الفياض الوهاب
الجواد من فاض الماء كثر حتى سال من جانب النهر والنحرير العالم المتقن الفطن من نحره علما
العلم السادس لا يقال لم لم تكن الاستعارة في الاعلام مثل رايت اليوم حاتما ببيعه لا باطل
الاستعارة لا تجري في العلم الا اذا تضمن نوع وصفية بسببه باسماء الاجناس والتفسير المذكور
لا يتناول الاستعارة في اسم الزمان والمكان والآلة باعتبار التشبيه بما فيها من معنى المصدر
مثل المرقد للقبر تشبيها للموت بالرقاد اللهم الا ان يقال المراد باسماء الاجناس ما لا يدل
على معنى زائد على الذات فلا يكون امثال هذه من اسماء الاجناس ويكون ذكر الافعال والصفات
والحروف بطريق التمثيل فلا ينافي جريان الاستعارة في غيرها فان قيل معنى الاستعارة
ان يكون المستعار فعلا او وصفا او حرفا والمستعار لفظ المشبه به لا المشبه فالتعليل
بان لا بد في الاستعارة من كون المشبه موصوفا والفعل والصفة والحرف لا تصلح لذلك غير مناسب
وانما المناسب انه لا بد فيها من كون المشبه به موصوفا قلنا الخرج في هذا على ما هو
المعتبر في التشبيه من كونه وصفا للمشبه بمشاركة المشبه به ثم انه يستلزم موصوفية المشبه به
ايضا بذلك وبه يتم المقصود الا ان فيه بحثا وهو ان الموصوف بالمشاركة هو نفس المشبه والمشبه به
وهو لا يختلف باختلاف التعبير فعدم صلوح العبارة الدالة عليه للموصوفية لفظا لا يقدح
في اتصافه بالمشاركة فيجوز ان يستعار الناطق للدال باعتبار تشبيه الدال بالناطق واتصافهما
بالمشاركة وان لم يصلح لفظاهما للموصوفية والجواب ان المعتبر في هذا المعنى
مفهوم اللفظ حتى اذا قيل لقيت مجاعن الحمر كان المستعار منه مفهوم الشجاع المفهوم الصحيح
لا ذواتهم فيعتبر في صحة موصوفيته وعدمها اللفظ الدال عليه اذ به يعلم انه من الحقائق

بالعقل

لتعلقات الفعل فيقع الاستعارة هنا اي في المصادر ومتعلقات المعاني
ثم تتبعها تبعية في الافعال والصفات والحروف فان قيل ان اريد بالمصادر والمتعلقات
معانيها فالمستعار ابدا هو اللفظ واما المعنى فمستعار منه وان اريد الالفاظ فهي
لم يقع مستعارة فضلا ان يكون بالاصالة قلنا لا معنى لجريان الاستعارة اولا في لفظ
متعلق معنى الحرف كلفظ الترجي في لعل وانما ذلك معناه على ما صرح به حيث قال قدرت
الاستعارة في معنى الترجي ثم استعمل هناك لعل وبهذا يظهر معنى ما قال الراغب متعلقات
معاني الحروف ما يعبر عنها اي الامور التي يعبر عنها عند تفسير الحروف ويندفع ما يتوهم من ان الصواب
ما يعبر بها لان ابتداء الغاية حين يقال في تفسير معنى من انه لابتداء الغاية معبر به لا معبر عنه
وذلك لان المراد معنى ابتداء الغاية وهو معبر عنه لا معبر به فابتداء الغاية
وانتهاء الغاية والغرض ليست معانيها اي معاني من والى واللام وهذا ظاهر للقطع بان
خرجت من البصرة الى الكوفة للتجارة بخلاف خرجت ابتداء مسافة البصرة انتهاء مسافة
الكوفة غرض التجارة لكن المشكل ان هذه لو كانت معانيها لكانت اسماء بناء على ان الاسمية والفعلية
والحرفية انما يكون باعتبار ان معنى الكلمة ان كان غير مستقل بالمفهومية فالكلمة حرف وان كان
مستقلا فان اقترن باحد الازمنة الثلاثة ففعل والا فاسم ضعف اذ يجوز ان يكون اللازم مستفادا
بيانه يجوز ان يكون المعنى الواحد مستقلا بالمفهومية بالنظر الى وضع لفظ له غير مستقل بالنظر
الى وضع لفظ آخر بمعنى ان يكون مشروطا بحكم الواضع في دلالة احد اللفظين عليه بذكر متعلق
بخلاف اللفظ الآخر مثلا معنى الكاف الاسمية والحرفية هو المثل الا ان هذا المعنى مستقل
بالمفهومية من الكاف الاسمية دون الحرفية وقد حققنا الكلام في هذا في فوائد شرح اصول ابن الحاجب
وجعلت ان تلك المعاني لا هذه الامور التي هي ابتداء الغاية وانتهاء الغاية
والغرض في الامثلة المذكورة نوع استلزام فان الخروج من البصرة الى الكوفة يستلزم
بحسب دلالة هذا الكلام ان يكون ابتداء الغاية اعني المسافة من البصرة وانتهاؤها الى الكوفة
واذا قلت لعل زيدا يجيء فلا خفاء في انه لا يقوم لفظ الترجي مقام لفظ لعل لكن مفهوم هذا اللفظ
يستلزم ترجي مجيء زيد ولا يستقيم تفريع على قوله فيقع الاستعارة هناك

ثم شرع فيها اورد مثالا للفعل ومثالا للصفة ثم مثالين لهما من التنزيل في الاستعارة
التهكمية تنبيها على ان التبعية قد تكون تهكمية ثم مثالين من كلامهم للاستعارة التهكمية
في الصفة مما فيه نوع خفاء يحتاج الى بيان ومثال الجون للشمس مع شدة ضوئها ولا اعور
للغراب مع حدة بصره فقوله ومما نحن فيه يعني من الاستعارة التبعية التهكمية الصفات
لا الجون ولا اعور صفتان وعلى هذا اي على قياس ما ذكر في الفعل والصفات
لا يستعمل الحرف الا بعد تقدير الاستعارة في متعلق معناه مثلا لا يقال لاصلبنكم
في جذوع النخل استعارة في لتلبس المصلوب بالجذع الا بعد التشبيه بتمكن المظروف في الظرف
واستعارة لتلبس الظرفية له واورد من التنزيل امثلة ظاهرة في استعارة الحرف
منها قوله تعالى يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون فان
الظاهر ان لعلكم متعلق بخلقكم والترجي على علام الغيوب محال فيحمل لعل على الاستعارة
بان شبه حال خلقه العباد في الغرض اليهم الامر وتمكينهم من الفعل والترك وجعل زمام الاختيار
في يديهم مع ارادة التقوى بحال من يرجى منه التقوى للعباد ثم استعير هذه الحالة الحالة
مع العباد فاستعمل فيه لعل والمصنف قد بسط الكلام في تقريره غاية البسط علا حفظا
لبعض قواعدهم في العدل فلهذا قال مثلا ان يبني على اصول العدل ولم يضم اليه التوحيد
لا يابى هذا التقرير مبتلوه وقوله ذاهبا حال من فاعل يبني وتعالى صفة حكيم او خبر آخر
وان يكون متعلق بمقدر حال من لا انسان خبر آخر لان الصانع وضمير ركب للصانع وفيه للانسان
والمضادة ثاني مفعولي اودع وضمير حكمها للشهوة والقوة وضمير بارعه للعقل او
للانسان والاول اوجه معنى والثاني لفظا وضمير وعنه لا ادري الدواعي والصوارف
وبه للانسان والباء للتعدية والدواعي الشهوات الحاملة على فعل ما يجب تركه
والصوارف من القوى الكاملة على ترك ما يجب فعله الحمد مبتدأ محذوف الخبر ومضاف
الى الكل ولا متقدم اي لا تقدم للانسان عن موقف الحيرة ولا تاخر عنه جملة مقررة لحيرة
الانسان وقوله تحل اي الانسان الحيرة تروى بالتخفيف والتشديد من التحيل والتحلية
في موضع الحال من الضمير وما لا يورث اي الانسان ما في مفعولي تحل والشرطية

اعني اذا انتهى الى آخر ما يقرر لعدم امراته لما العنا. ولا مخلص هنالك اي في ذلك المقام
لا بد وتقريره ظاهر وقوله ما اوقعه اي لم يوقع الله الانسان جملة معطوفة على ما خلق الانسان
والعاطف هو الواو في قوله وحض على الطرف متعلق بما اوقعه وهو ما النافية وسعا في الطرف
وانما فعل ذلك اي ايقاعه في ورطة الحيرة لغرض لا حسان الله تحقيقا لمذهب العدل وقوله ليتمكن
متعلق بالتكليف مبني على ما هو عندهم من ان الغرض من التكليف ان يتمكن الانسان ان يستحق الثواب
وهو نفع خالص دائم مقرون بالتعظيم وانه لا يحسن من الله تعالى ان يعطيه ذلك ابتداء من غير
ان يكتسب باختياره ما يستوجب ذلك وضمير يمكن ومع حمه للانسان ومع الدوام حال من التعظيم
وفي ضمير حال من الدوام ومن انواع متعلق بالتمتع او حال من المجرور في مما لا عين ولا يلقى الجنس
حمره دان والخلاص اما يحدق العايد ومثله لا حول ولا قوة بالرفع التكرير وتعديته خطر بعلي
على تضمين معنى مر وعبر والمروي عن اخطر على قلب بشر الا ان الخطور البال اكثر في الاستعمال
من الخطور بالقلب مخلصه على اسم المفعول من الخلاص او التخليص حال من المشتهيات او الانواع
او مما لا عين وهذا اوجه قوله فكسبه منصوب معطوف على ليتمكن وضمير الفاعل للانسان
والمفعول الى الاحسن فعله وضمير ان شاء للانسان ولا ما الفعل عطف على مقدر اي عليهم الكلام
اي بالاختيار لا بالقسر والالجاء ولذلك اي ولكون الغرض هو التمكن والاكتساب لا بالقسر وضع ضمير
في الانسان ممكنا ومريدا ومرجحا احوال من فاعل وضع على اللف وضمير اياه و...
وعلله للانسان وقوله فشبه عطف على بني وقوله مع لا ارادة اي مع ارادة الصانع
من المكلف ان يطيع بحال المرتجي على لفظ اسم المفعول ثم استعير بالنصب عطف على شبه اي بعد تشبيه
حال المكلف بحال المرتجي استعير لجانب المشبه لفظ لعل حال كونها علما قرينة الاستعارة
على العالم الذي لا يخفى عليه شيء مما وقع في الماضي او يقع في الحال او في الاستقبال فانها في
كون لعل على حقيقة الترجي لانه لا يكون الا بالنسبة الى من لا يعلم وقوع المراد اولا وقوعه
ومثل لعل في مثل خلق الله الخلق لعلهم يعبدون في موقع الحال من فاعل خلق لا من مفعوله
اذ لا معنى له فكان ينبغي ان يوحد حال وصفه من جانب الخالق تشبيه بحال المرجى اسم فاعل
لا من جانب المكلف تشبيهه بحال المرجى اسم مفعول على ما هو تقرير الكتاب وكذا في سائر الامثلة

قلنا الحالة المشبهة تعلق بالخالق والمخلوق جميعا لان حاصلها ارادة الخير والتقوى
منهم مع تفويض الاختيار اليهم والحالة المشبه بها تعلق بالراجي والمرجو منه لان معناه
توقع الخير والتقوى من المخاطبين فان نظر ظاهر العبارة جانب المرجو منهم دون الراجي لكونه اقرب
الى رعاية الادب واوضح في تصوير المقصود واسهل لتصوير قطع الشبهة من التردد لكن لم يجعله خلوا
من الاضافة الى جانب الخالق حيث قال مع الارادة منه ان يطيع باختياره بل وفي لفظ التمكن والتخيير
ايضا اشارة الى ذلك   علام الغيوب اشارة الى الوجه على كون لعل استعارة وهو تعالى
ان معنى لعلكم تتقون لكي تتقوا اخذ بحاصل معنى الاستعارة والقول بان الترجي من العباد
ولعل متعلق باعبدوا اي اعبدوه راجين ان تصلوا اقصى غايات العبادة او تعلق على فعليه خلقكم
مقدرا حالكم التقوى على تقدير من الله حال الخلق والرجاء من العباد ليس ببعيد لما في حواشي الكشاف
واذا اردت استعارة لام الغرض بتقرير الكشاف ظاهرة الاستعارة التبعية
حيث جرت اولا في العلية والغرضية وتبعيتها في اللام فصار حكم اللام حكم الاسد حيث
استعملت فيما يشبه العلية الغرضية اعني ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب العلة
الغائية عليه مثل المحبة والتبني ثم استعملت في المشبه اللام الموضوعة للدلالة على ترتب العلة الغائية
الذي هو المشبه به واما على تقرير الكشاف والايضاح صاحب التلخيص وهو ان تشبيه العداوة
والحزن بعد الالتقاط بعلة الغائية كالمحبة والتبني وهو كذلك في الترتب على الالتقاط والحصول عقيبه
فاستعمل فيه اللام تشبيها له بالداعي الذي يفعل الفاعل لاجله فلا تحقق للاستعارة التبعية
لان متعلق معنى اللام هو العلية والغرضية وتبعيتها لا نفس الداعي والغرض الذي وقع التشبيه
الا وهو من قبيل الاستعارة بالكناية حيث ذكر المشبه اعني العداوة والحزن واريد المشبه به
اعني العلة الغائية ادعاء بقرينة لام التعليل   وقد ظهر مما ذكر فيه وهو استعارة
الحروف لمتعلقات معانيها وجريان التهكم والتمليح فيها ان ربما المستعملة في التكثير حقيقتها ان تعد
استعارة تهكمية لكونها موضوعة لضد الذي هو التعليل وان كان مجازا فاحكا هو
راي سيبويه فالاستعارة تبعية لانها او لان متعلق معناه تبعية ورب وان كان اسما
كما هو مذهب الاخفش فاصلية لكونها فيما هو من قبيل الاسماء قال المصنف في شرح التلخيص الاظهر

عندي ما ذهب اليه الاخفش من كون رب اسما لعدم لزوم حرف الجر عنده وهو التعدية ولكونه
في مقابلة كم   واعلم ان مدار الضبط قرينة الاستعارة التبعية في الافعال
وفيما يتعلق بها من الصفات فان مدارها على نسبة الافعال وما يتعلق بها الى الفاعل او الى المفعول
الاول او الى الثاني او الى المجرور وانما قال مدارها على كذا بمعنى ان هذا هو الاصل والعمدة لانها
قد تكون عقلية كما في قولك قتل زيدا اذا ضربه ضربا شديدا واحياه الله اذا نجاه عن عدو
مهلك كقول ابن المعتز هو عبد الله بن المعتز بن المتوكل بن المعتصم بن الرشيد بويع له بعد خلع المقتدر
بالله ولقب بالمرتضى واضطرب امره ولم تكن خلافته الا ساعات من النهار واما ابوه المعتز فكان
الثالث عشر من الخلفاء وفي كلامه اربع سنين فايقاع القتل على البخل قرينة الاستعارة
للازالة وكذا ايقاع الاحياء على السماح قرينة استعارة للاظهار وصدر البيت
جمع الحق لنا في امام   واطلاق المفعول الاول على ما لا ثاني له تسامح   كقول الاخر
هو كعب بن زهير صبحنا مسعودا لو وضعنا مكان الصبوح وهو المشروب الغداة بقرينة ايقاعه
على المفعول الثاني الذي هو مرهفات اي سيوفا محددة مرققة والخزرجية القبائل
والجماعات من الخزرج وتمامه اما ردوى ابو صيتا ذو وقا اي اهلك من البوار وهو الهلاك
والروضة الاصل وغير ذو وطي للمرهفات وارو منها للخزرجية   وقول الاخر
هو القطامي نقريهم لهذميات نقد بها ما كان خاط عليهم كل زراد فايقاع القرى
على المفعول الثاني وهو اللهذميات قرينة استعارة للايصال اليهم ولا تصال ايهم اللهذم
من الاسنة القاطع فالمراد باللهذميات الطعنات المنسوبة الى اللهذم او الاسنة نفسها
والياء للمبالغة كاحمري   او الى المجرور اي الثاني المجرور نحو فبشرهم بعذاب اليم
المنصوب فنسبة التبشير الى العذاب قرينة استعارة للانذار وتنزيل شبه التضاد
منزلة التناسب قصدا الى التهكم   او الى الجميع من الفاعل والمفعول الاول والمفعول الثاني
المنصوب والمجرور فان اسناد القرى الذي هو من الضيافة وتنزيل امر طا الى الرماح قرينة استعارة
للايصال وكذا ايقاعه على الرماح ولا يقاظها ان ايقاظها ما في مفعولي تقرى واما المجرور اعني
في الاجفان فمتعلق تسري وحقيقة السير بالليل واسناده الى النوم وكذا تعلقه بالاجفان

قرينة استعارة لمجرد الظهور والحصول فظهر انه ليس المراد ان الجميع يكون قرينة في استعارة
فعل واحد كما سبق الظاهر من العبارة وقيل المراد ما يجمع الاكثر وهو الفاعل والمفعول
الاول والثاني المنصوب والجر المارض اسهله ومزهرة حال من الرياض اسم فاعل من ازهر
الروض صار ذا زهر ولم يتعرض لقرينة استعارة الحرف لانها غير منضبط

وفي هذا الفصل اشارة الى بحث الاستعارة التبعية ولو انهم جعلوا اشارة
الى انه يجوز ان يجعل الاستعارة التبعية بالكلية ويجعل الاستعارة كلها اصلية لكون اقرب
الى الضبط لما فيه من تقليل الاقسام وحاصله ان يجعل ما جعلوه قرينة الاستعارة التبعية
استعارة مكنية اصلية وما جعلوه استعارة تبعية قرينة للاستعارة المكنية ومن ذلك
في الفاعل والمفعول الاول والثاني المنصوب على وجه يرشد الى البيان في المجرور ايضا
بان يجعل العذاب الاليم استعارة بالكناية عن الثواب والنعيم الدائم على طريق التهكم ونسبة
التبشير اليه والحق ان مراقي الحروف حقيق بها بالبيان احرى وبيانه في قوله تعالى ليكون لهم
عدوا ان يجعل العداوة استعارة بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط ادعاء لما هو طريقه
من ذكر المشبه وارادة المشبه به ادعاء ويجعل نسبة لام التعليل اليه قرينة وفي قوله تعالى
لاصلبنكم في جذوع النخل ان يجعل الجذوع استعارة بالكناية عن الظروف والامكنة واستعمال في
قرينة على ذلك ويجعل ارادة الفعل استعارة بالكناية عن الترجي ونسبة لعل اليه قرينة وقوله
الود اداة استعارة عن كثرته بهكذا وذكر زيت قرينة وعلى هذا القياس ومن اعتراضات
صاحب الايضاح بانه ان قدر الاستعارة التي يجعلها تبعية مثل نطقت في نطقت الحال وغيري
في غرس الرياح وقتل في قتل البخل من قبيل الحقيقة لم يكن تحصيله لتصريحه في غير موضع بانها مجاز
مستعمل في غير الموضوع له وانها عبارة عن ذكر المشبه به وارادة المشبه الا ان المشبه فيه معنى
محض لا تحقق له حسا ولا عقلا واذا لم يكن تخييلية بل حقيقة لزم وجود الاستعارة بالكناية
بدون التخييلية للقطع والتصريح بان الحال والرياح والبخل استعارة بالكناية ولا تخييل
وهذا باطل بالاتفاق وان قدرها مجازا اولا تشبيه في علاقة المشابهة لما ذكر من انها عبارة
وان المحقق معنى وصورة محضة فتستعار صورة محققة حسا او عقلا فيستعار لها اللفظ الدال

على الصورة المحققة واذا كانت استعارة كانت تبعية ضرورة ان الاستعارة في الفعل لا تكون
الا تبعية فلم تكن الاستعارة منقسمة الى الاصلية والتبعية كما ذكره القوم والا لكانت التبعية مردودة
الى المكنية والقول بانا نجعل نطقت مجازا عن دلت لعلاقة الملازمة لا المشابهة ولو سلم فليس
بلازم في كل مجاز علاقته المشابهة ان يكون استعارة بل اذا كان مع قصد المبالغة في التشبيه
كلام خال عن التحصيل وسواء قدر حقيقة او مجازا مرسلا فالملازم وهو وجود المكنية بدون
التخييلية محال واجيب بانه ان اريد الاتفاق على عدم المكنية بدون التخييلية فهو الاتفاق
عن السكاكي فلا نضره لانه بصدد المخالفة على انه ذكر صاحب الكشاف ان في ينقضون
عهد الله مستعار لابطال العهد وفي العهد استعارة مكنية وتسمية بالحبل وان اريد اتفاق
السكاكي ايضا فباطل قطعا لتصريحه بان قرينة الاستعارة بالكناية قد يكون امرا محققا كما
في انبت الربيع والهزم في هزم الامير الجند ونحو ذلك فقد يكون ثبتا كنطقت في نطقت الحال
فيكون المكنية بدون التخييلية وكذا العلقة في اظفار المنية الشبيهة بالسبع ولسان الحال الشبيه
بالمتكلم وزمام الحكم الشبيه بالناقة عنده لا يلزم من المكنية والتخييلية قطعا وما ذكر من
ان المكنية لا تنفك عن التخييلية انما هو كلام السلف وعلى تقرير الاعتراض بوجه لا يندفع بهذا الجواب
وهو ان المصنف صرح في اخر بحث المجاز العقلي عند ضبط ما اختاره من رد المجاز العقلي الى الاستعارة
التبعية الى الاستعارة بالكناية بان نطقت في نطقت الحال امر وهمي فلو كان استعارة في الفعل
ومعنى تبعية لا محالة وقد يجاب بانه ليس معنى جعل الاستعارة التبعية من قسم الاستعارة
المكنية ان لا يكون استعارة تبعية اصلا بل ان يجعل باقيا من توابع الاستعارة بالكناية
وقرينة لها دائما لا ان يجعل تارة تابعا كما في الترشيح مثل انشبت المنية اظفارها وتارة مستقلة
كما في نطقت الحال فان الاول اقرب الى الضبط وهذا ضبط ظاهر على انه نظيره الكشاف فانه جعل
قسم الاستعارة التبعية من قسم الاستعارة بالكناية صريح في انه جعل ما فعلوه ذلك القسم لا قسيما على حدة
وايضا قال ولو انهم قلبوا فجعلوا كذا وكذا وقال البعض سوى ان يجعل ما كان استعارة قرينة وما
كان قرينة استعارة فلو كان نطقت ونحوه ونحو ذلك استعارة كما كانت لم يكن للقلب
معنى وايضا حين حاول ضبط اقسام المجاز على انه اسقط الاستعارة التبعية عن درجة الاعتبار

علم من الاشكال عليه سوى ان جعل نطقت في هذا الضبط امرا وهميا ومن قول ما الاستعارة
في الفعل واما جعل البلع في قوله تعالى ابلعي ماءك استعارة لغور الماء في الارض والماء
استعارة بالكناية للغذا فيحتمل ان يكون على راى الاصحاب وفي هذا المقام زيادة كلام
نطلب من شرح التلخيص   ولا يرد على الحكاية كما يشير اليه التعريف لا اول ليس
كما مر الخروج لا استعارة بالكناية للقطع بان المنية في اظفار المنية مستعملة في غير الموضوع له
اى غيره وانه خبر بانه لا يرد على السلف لان الاستعارة بالكناية عندهم هو لفظ السبع
المذكور مطوي الكناية دون التصريح لا لفظ المنية واما ورد هذا على المصنف حيث يصرح
بان المنية في اظفار المنية والماء في ابلعي ماءك والهدهدات في نقربهم تهذيبات ونحو ذلك
استعارة بالكناية وقد سبق الكلام فيه والجواب   بان المراد بالمنية في اظفار
المنية الموت الذي جعل من افراد السبع ادعاء ولا نم انه من افراد الموضوع له وان اللفظ
لم يوضع لذلك بل المانع من افراده زوال الحيوة مكابرة ومغالطة فان كون الموت بمعنى المعنى
اللغوي فردا من افراد الموضوع له بالوضع الحقيقي لا ينافي كونه من افراد السبع ادعاء ونفس
ما وضع له لفظ السبع بالوضع لا ادعاء التاويلي لم يخرج بذلك عن كونه نفس الموضوع له
لغة فيخرج لفظ المنية عن كونه مستعملا في الموضوع له بالتحقيق واما الاعتراض بانه ليس بمانع
لدخول بعض انواع المجاز المرسل فان لفظ اليد مثلا مستعمل في غير الموضوع له على جهة النقل
عن الموضوع له لا لعلة الابانة اى جعلنا باعتبار الموضوع له وقائما مقامه فليس في الا ان جعل
فعلا من افراد الموضوع له بالتاويل وعلى قصد المبالغة في التشبيه ولا كذلك في المجازات
المرسلة والظاهر ان مراد المصنف هو التعريف لا اول عن تقييد الوضع بالتحقيق والعرض بالنسبة
الى نوع الحقيقة وعن قيد الوسيلة المانعة عن ارادة الموضوع له احترازا عن الكناية وصدق التعريف
الثاني على بعض اقسام التشبيه مثل زيد اسد ولقيت به اسدا ولقيني منه اسد ونحو ذلك
وعدم صدق تعريف الاستعارة المحصلة بحمل النفي للشئ للمبالغة في التشبيه على ما لا يكون
ما هو الاستعارة بالكناية كالملائم اطلق شبه الملائم بثبت له كقولك اظفار المنية
الشبيهة بالسبع اذ المبالغة وعدم الاستعارة لانه عن الموضوع له على ما سنرد الى المصنف

في قول

من اعتبار الصورة الوهمية واما انه يشمل الكناية وانه يوجب كون الاستعارة صفة
المستعير وان المستعمل كاظفار المنية ولسان الحال ليس في لتصدق جعل الشئ الكلي فليس في
القسم السابع والثامن جمعهما لوطنا كما ودخولهما الى اصل واحد
وفي لفظ العقد اشارة الى ان اعتبار التجريد والترشيح يكون بعد تمام الاستعارة حتى لا يعد
الوصف ترشيحا مع كونها من خواص المشبه به وهذا جعل نحو عندي اسد خلوا عن التجريد والترشيح
وكذا في الخام اسد ورايت اسدا يرمي ونزلنا بسطام وكان الجبار رواية ودراية شاورت بالسين
المعجمة وحاورت بالحاء المهملة لكونه قرينة وذكر الصفات تجريدا او ترشيحا واردا ان يعتبر
الوصف حالية لا مقالية فيصح حيث شاورت بالسين المهملة وحاورت بالحكم شاكي السلاح
من شاك الرجل يشاك اذا ظهرت شوكته وهي شدة البأس وحدة السلاح واصل
شايك وقد يقلب فيقال هو شاكي السلاح كالقاضي وقد يحذف فيقال هو شاك السلاح
بضم الكاف صقيل العضب اي مصقول السيف القاطع ما اكثر علو ان جعل صفة قطعا
بتقدير القول وان جعل تفريع كلام فلا كلام شاورت بالسين المهملة الصقور الكثير لبدة
بالضم وهي كالهالة والشعر المتراكم بين كتفيه وفي المثل امنع من لبدة الاسد والبراثن
من السباع والطير بمنزلة الانامل والمخلب ظفر البرثن والرمز صوت لا بد في صدره
دوحا لوادي امتلأ حرا وارتفع تلاطم الامواج بعد بعضها ببعض غاض الماء قل
ونضب اي غار في الارض وغاض الماء نقصا كثيرا حتى سال بقوله اذا عقبت اي الاستعارة
بذلك اي بصفات او تفريع كلام والتذكير باعتبار كونه اشارة الى احد الامرين كما يذكر
الوصف في قوله بصفات او تفريع كلام ملائم ولا ارى حاجة الى جمع الصفات ولا قال
بل الوصف المعنوي لا الاوصاف المعنوية كيف كان اي سواء كان صفة نحوية او حالا او فعلا
مسندا اليه او موقعا او غير ذلك كما بينت في انشبت المنية اظفارها وتفريع الكلام
مثل قوله تعالى فما ربحت تجارتهم ترشيح لاستعارة الاشتراء للاستبدال في قوله تعالى
اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى ومما يجب التنبه له ان الترشيح سواء كان صفة او تفريع كلام
وهو على حقيقته لا ابتنائه على المشبه حتى كان المستعار للشجاع اسد هصور والى الراس

وللعالم بحر زاخر متلاطم الامواج وللاستناد الى اشترآء متفرع على الربح والتجارة
او عدمهما فلا يعتبر فيه تشبيه او استعارة وللملوم ان يجعل التشبيه استعارة مبنية
على ما وهم وهذا قال صاحب الكشاف في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله انه يجوز ان
يكون الحبل استعارة لعهده والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد او هو ترشيح
لاستعارة العهد بما يناسبه وللصاحب الايضاح هنا اعتراض حاصله المطالبة بالفرق
بين التخييلية والترشيح حيث اعتبر المصنف في الحبل اختراع صورة وهمية معبر بها
بالصورة المحققة وكون اطلاق اللفظ عليه استعارة مصرحة تحقيقية ولم يعتبر ذلك في الترشيح
مع ان في كل منهما اثبات بعض ما يخص المشبه به للمشبه فكما اثبت للمنية التي هي المشبه ما يخص
السبع الذي هو المشبه به من الاظفار وكذلك اثبت لاختيار الضلالة على الهدى الذي هو
المشبه ما يخص المشبه به الذي هو الاشترآء الحقيقي من الربح والتجارة فكما اعتبر هنا لك
صورة وهمية شبهها بالاظفار فليعتبر ههنا ايضا معنى وهمي شبهه بالتجارة واخر شبيه
بالربح ليكون استعمال التجارة والربح فيهما استعارة تخييلية اذ لا فرق بينهما الا
بان التعبير عن المشبه الذي اثبت له ما يخص المشبه به كالمنية مثلا في التخييلية بلفظه الموضوع
كلفظ المنية وفي الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشترا المعبر به عن الاختيار والاستبدال
الذي هو المشبه مع ان لفظ الاشترآء ليس بموضوع له وهذا الفرق لا يقتضي وجوب المعنى
المتوهم في التخييلية وعدم اعتباره في الترشيح والجواب مما اشرنا اليه من ان الامر
الذي يخص المشبه به لما قرن في التخييلية بالمشبه كالمنية مثلا جعلناه عبارة عن امر متوهم
يمكن اثباته للمشبه وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم نحتج الى ذلك لانه جعل المشبه
هو هذا المعنى بخواصه ولوازمه حتى ان المشبه به في قولك رأيت اسدا يفترس اقرانه هو الاسد
الموصوف بالافتراس الحقيقي ولم يلزم كون الترشيح داخلا في الاستعارة غير زائد عليها
للفرق الظاهر بين المقيد والمجموع وشبيه ان يكون مراده بمعنى الترشيح على تناسي التشبيه
وصرف النفس عن توهمه اشارة الى هذا المعنى
ان معنى مفعول المفعول
وشاكه نصب على المصدر وتصعد حتى يظن بلام الابتدا الداخل على المضارع

وروى

وروى يظن بلفظ المضارع استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء في مدارج الكمال
ثم بنى عليه على طريق الترشيح ما يبنى على الصعود الى المكان العالي كالسماء وخص هذا الظن
بالجهول لانه الذي يخفى عليه انه لا حاصل له في السماء لما ان الله تعالى سبحانه قد اغنانا عما سواه
وليت شعري ماذا نفعل المصنف بالاستعارة التعجبية في يصعد وفي كل استعارة تعجبية
يكون قرينتها عقلية وكيف يجعلها قرينة على استعارة مكنية
يتوقف تحققها على الاشتراف
كانوا ابعداد لهم شعر حسن ومهارة في علم النجوم على نصبه على المصدر من اعلم او على التمييز بانهم
بالحساب اي بحساب الهندسة وطريق الرصد وما تشتغله المنجمون عن اعمال الحيل والدوا
بل جاهم بمشاهدة السماء وما فيها من الكمامات والكيفيات والاوضاع والحركات واعداد
الافلاك والنجوم وخواصها سموا انصب على التمييز او على الحال بعد الفعل والعلا في بدر وقت متعلق
بالسمو والمكرمات الصفات التي لا تيسر الصدار بعيلها فضلا ان يتجاوزها وقوله صليوا الى السما
موضع تعرض وما بعد الصمير لتسليها باعتبار المعنى وهو خبر كان واللام للتأكيد وبهم رأسا
اشارة الى المكرمات لا عد منكم دعا اي لا ابعدكم ولا راتب من يقوم مقامكم
بعدكم وانكم اي كذب واخطاء وكلها تهاون بزعمكم واسم ليس ضمير يعود الى علم ومعنى
ليس علمه بطريق القياس والحساب بل بالترقي والعلو في السماء والمشاهدة لاحوال النجوم
والافلاك بسبب اعلاء مجدكم وشرفكم اياكم في السماء فلهذا تعلمون ما هو مجهول لغيركم
اذ ليس القياس والظن كالمشاهدة ولا الخبر كالمعاينة وقوله سفاهتهم استبيانا ولسان كغيره
رفعهم فقد رخص من لاعتبرك الى الاعتلاء وتحصيل احوال كل كوكب لا على فالاعلى منهم ليس الى اعلى
السبعة السيارة التي هو زحل اذ ليس لعلم النجوم كثير تعلق بما سواها من الكواكب اعني الثوابت
والعالي فعلا للعلو عارضة لان الترقي يحصل في ابتداء الامر ثم يكون بعد العلو
ولا يلزم مقصور معطوف على بنى من الرضة الشيء اي حتى الحالي ان يلزم المستعار له اي
يجعل لازما له ما يلزم المستعار منه من التعجب او غير التعجب من الامور التي لا يليق الا بالمستعار منه
ولو لا الصرف النفس عن التشبيه وجعل المستعار له بعض المستعار منه لم يصح ذلك فقوله مما لا يليق
بيان لغير التعجب او التعجب وغير التعجب جميعا وحاصله على التعجب غلط فالتعجب البين لاول وغير التعجب

وجعل تمييزا باق التميز لتمييز
احتمال انه نسب الى العرفاء السيارة

فالمثال المافقة معنى الاول النهي عن المقت وفي الثاني عدم الزوال عن الفلك وانما ذلك في شمس السماء
لا في الحبيبة الشبيهة بها وفي الثالث عدم المشي نحوه وانما ذلك للبدر الحقيقي واما التشبيه
فكثيرا ما يجيء نحو لا عجب فقوله او ما ترى اي ليكن ما ذكرنا ولا من مقولا الشعراء انهم تركوا
التشبيه عن ملتفت اليه وكيف سوا احدث كون الشمس والقمر المحبوب على طريق العارية
دون الحقيقة وقوله كيف نبدوا باي مقصوى ربى وعنه افعلوا من جهة المعنى متعلق ببنوا فلابد
من تأويل وقوله ولا لطف خيال عطف على الضمير المنصوب اي وما بأوا الاستعارة والا لطف
خيال من الاستعارة بل انما او اكثر المستعار له حقيقة المستعار منه وادا كانوا
زيادة تأكيد وتقرير لما سبق وازالة استبعاد للبناء على المستعار عنه وفي كانوا ليس
هو اذ بل انهم ولغيرهم من البلغاء واراد بالاصل المشبه وبالفرع المشبه به نظرا الى الغرض
من التشبيه وان كان الامر بالعكس نظرا الى وضع التشبيه والقول ان المراد بالاصل التشبيه
وبالفرع الاستعارة ظاهر الفساد اذ لا معنى لقولنا مع التشبيه ولا اعتراف بالتشبيه
والبناء في الاولى ايات على الاستعارة بل على انكارها ونسيانها والذهاب الى ان ليس هاهنا
الا المشبه به وقولوا عطف على لا اسوا اي سوى ان يقولوا والى في قولهم جواب اذا كانوا
وهم مبتدا خبره اقرب والى يسوع متعلق والمعنى اذا خفاء في ان لا في هو البناء على الاصل
دون الفرع فاذا كانوا مع الاعتراف بالاصل كما في التشبيه يحوزون ان لا يبنوا الا على الفرع
اذ لا اصل حينئذ ومنى الكلام على المثل في التحسين واما غير من باب التشبيه لا الاستعارة
وهذا يشكل بقوله طلع البدر فقطع بالاستعارة لا يقال سواء كان استعارة
لكن قوله يا سعد ريقال لا احسن معشر دمعى اعترافا بالتشبيه اعني الانسان الشبيه بالبدر
لا انا نقول فان التشبيه لتصحيح قوله مع التسمية ولا اعتراف بالاصل لا يجيء سوى
ان يقال انه مفقود كما قال لا احسن معشر دمعى فاني بدر وسمي البدر ان يطلع للاكام وقوله
فان يفوق الانام ان صادفتها اي الاستعارة تلك الشروط حسنت الاستعارة وان
لم تصادفها عريت عن الحسن وربما اكتسبت الاستعارة بسببها قبحا وخص رعاية
جهات حسن التشبيه والاستعارة التصريحية والمكنية دون التخييلية لانها وان كانت عند المصنف

مبنية على التشبيه كالتصريحية والمكنية لكنها في عالم الاستعمال لا تحسن الا تابعة للمكنية
مبنيا حال التشبيه فيها لانه اختراع الصورة الوهمية على التشبيه المعتبر في المكنية من غير ان
يلتفت الى حسن تشبيهها واعتبارها في نفسه كما سنذكره وقوله وان لا تشمها عطف على
رعاية وضمير الفاعل للمخاطب والمفعول للاستعارة ورائحة التشبيه مفعول ثان ولذلك اي ولان
من الشروط عدم اشمام رائحة التشبيه يوصي في الاستعارة بالتصريح اعني بطريق التصريح
باسم المشبه به كما يقال الاستعارة بالكناية ان يكون الشبه اي المشابه او وجه الشبه واضحا
في نفسه او معروفا فيما بين الناس وانما خص الاستعارة التصريحية لان المكنية تصرح باسم المشبه
فلا يصير الخفاء وجه الشبه تعمية والغازا والتعمية مصدر عمى تعمية بمعنى البيت لعقده والمعمى
والالغاز مصدر الغز في كلامه اذا عمى مراده ومنه اللغز والجمع الغاز مثل رطب وارطاب
فالتعمية اضافة الى المعنى والالغاز الى الكلام فقوله والا اي وان لم يكن الشبه جليا
اي معروفا خرجت الاستعارة الى التعمية ان روعي عدم اشمام رائحة التشبيه وعريت عن الحسن
ان لم يراع بان يشم رائحة التشبيه وانما اعتبر اشمام الرائحة لانه لو زيد على ذلك بان ينص على المشبه
والمشبه به كما في قوله سبحانه وتعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر
او يذكر ما يشعر بالبيان كما في الخيط الاسود فان بيان الابيض بالفجر يشعر ببيان الاسود بسواد
آخر الليل او بان يذكر وجه الشبه كما في قول المعري ولاح من رمح البدر بعد اذ دنا بها سرحها كمان
اي قصور مثل بروح البدر في البعد عن اعين الناس لعلوها او نحو ذلك خرجت عن الاستعارة
بالكلية ودخلت في باب التشبيه كما اذا قلت اورد المثال من الاستعارة التمثيلية
فكان لا اولى ذكر مثال من المفردة كما اذا قيل في الحجام اسد واريد انسان ابخر وقوله
رايت عودا اشارة الى قول الشاعر وان مزامير الصبا كالعود يسقي الماء في غرسه
ورايت ابلا اشارة الى قوله عليه السلام الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة اي الناس فيهم
قليل والمراد ما اذا قلت ذلك مع قرينة مثل في الحجام والا فالكلام حقيقة وفي الفائق
تجدون الناس كالابل المائة ليست فيها راحلة الراحلة البعير الذي يرحله الرجل جملا كان
او ناقة يريد ان المرضي المنتجب في عزة وجوده كالنجيبة التي لا توجد في كثير من الابل والكافي

مفعول بان المحذوف وليستقيم الاسم والخبر موقع الحال او جملة مستأنفة
ثم اذا انضم اليها اي الى التخييلية المشاكلة وهي ان يذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته
كما في قول الشاعر قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصا وبان
الاستعارة التخييلية التابعة للمكنية مع انضمام المشاكلة في قوله تعالى يد الله فوق ايديهم
ان اسم الله استعارة بالكناية شبهها له بمبايع من الناس الذين يبايعون بالايدي واثبات اليد له
تخييلية للصورة الوهمية المشبهة باليد وذكر اليد في حق الله تعالى لكونها مع ذكرها في حق
الناس مشاكلة وما يقال من امتناع جريان الاستعارة في اسم الله تعالى فانما هو
في الاستعارة التصريحية بان يطلق الاسم على غيره تشبيها به واما في المكنية بان لا يطلق الاسم
الا عليه لكن علم قصد كونه كالمبايع فلا امتناع وقول المصنف كما في قوله تعالى يد الله فوق ايديهم
من غير تعرض لقوله ان الذين يبايعونك انما يبايعون الله يدل على ما ذكرنا ومن تحقيق الكلام
ما يقال انه يلزم من المشاكلة اي من ازدواج اللفظ في يبايعونك انما يبايعون الله ان الله سبحانه
مبايعا واذا ابيح للمنافع من يد فيتوهم له سبحانه شيء كاليد وهو القدرة فيطلق عليه
لفظ اليد فهذه الاستعارة منضمة الى المشاكلة بل المشاكلة الى الاستعارة لان
الانضمام يكون من الجانبين او يقال ان المبايعة المنسوبة الى الله تعالى استعارة تخييلية
تابعة لتنزيله تعالى منزلة رسوله ثم اثبت له يد على سبيل التخييل تتميما فقيل يد الله
فقد انضم اليها المشاكلة   ولذلك اي ولان التخييلية لا تحسن الحسن البليغ حال كونها
غير تابعة للمكنية استهجن الاستعارة التخييلية في قول ابي تمام حبيب بن اوس الطائي
لا تسقني ماء الملام فانني   صب قد استعذبت ماء بكائي   فان ماء الملام استعارة
تخييلية حيث اريد به شيء مكروه يشبه الماء المر وقد انضمت اليها المشاكلة لازدواج
ماء البكاء لكن ليس الملام يشبه شيئا له ماء لتخيل له صورة وهمية كالماء فان قيل
قد لحقها الحسن البليغ لا وجه عدم الاستحسان فضلا عن الاستهجان قلنا المراد ان مجرد
ذلك اوجب الاستهجان بل ان ماء الملام لم يقع وكذلك القليل الذي ربما يستحسن ان وقع انما هو
كلسان الحال الشبيه بالناطق واظفار المنية الشبيه بالسبع وبالجملة لا نظير للملام يشبه شيئا

دماغ مستكره كالعلق او كحوض ذي ماء آجن او كطرف قذر او مكروه لتخييل الصورة
وهميه يستعار لها الماء وترشيح بذكر السقي ومما علاه خفض جناح الذل فان الطائر
اذا وهن او تعب بسط جناحه وخفضه والقى نفسه على الارض فكذا الانسان اذ خضع
واستكان طأطأ من رأسه وخفض من بدنه فحسن ذلك اثبات الجناح للذل
ولما كان التشبيه اشارة الى انقسام مطلق الاستعارة باعتبار جنسيه المستعار له والمستعار منه
والجامع وعلتهما وكان الاقسام في التشبيه ستة واهمل ما يكون الطرفان حسيين
والجامع مختلفان بعضه حسي وبعضه عقلي كتشبيه الانسان بالشمس في حسن الطلعة ونباهة
الشان لندرة وقوعه في الاستعمال وعدم ظهوره في الاعتبار في حق الاستعارة
من النوع الاول نحو استعارة محسوس لمحسوس بوجه حسي قوله تعالى واشتعل الرأس
شيبا فانه استعير النار للشيب بطريق الكناية حيث اثبت له الاشتعال الذي هو من
خواص النار فهي استعارة مكنية خالية عن التخييلية لان الاشتعال مستعار لانتشار الشيب
وفشوه في شعر الرأس بسرعة وهو امر محقق محسوس وان ضم اليه تعدد لا في المعقول
وكيف ما كان تكون استعارة تصريحية تحقيقية وهي قرينة للاستعارة بالكناية اعني ذكر
الشيب المشبه بشواظ النار في الامارة والبياض وارادة النار ادعاء لا يقال
الاشتعال انما اسند الى الرأس فينبغي ان يكون هو المستعار له لانا نقول
ان التمييز فاعل في المعنى وقد سبق تحقيق الكلام فيه ومثال الاستعارة التصريحية من هذا
النوع قوله فاخرج لهم عجلا استعير ولد البقرة للحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي القبط
بجامع الشكل   ومن الثاني استعارة محسوس لمحسوس بوجه عقلي قوله تعالى وارسلنا
عليهم الريح العقيم شبه الريح التي لم تتضمن فائدة من انشاء مطر او القاح شجر بالرجل الذي
لا يولد له ثم ذكر المشبه واراد المشبه به ادعاء فتكون استعارة بالكناية والجامع عدم
ظهور النفع والاثر وهو عقلي والقرينة اثبات العقم ويشبه ان يكون استعارة تحقيقية
لا تخييلية لكن لا يكون مما نحن فيه لان المستعار منه ما في المرأة من الصفة التي تمنع الحبل
والمستعار له ما في الريح من الصفة التي تمنع انشاء مطر والقاح شجر وهو عقليان

وكذلك اى مثل قوله تعالى اذ ارسلنا عليهم الريح العقيم قوله تعالى وآية لهم
الليل نسلخ منه النهار فى كونه من قبيل استعارة محسوس لمحسوس بوجه عقلى وتقريره انه
شبه ظهور النهار من ظلمة الليل بظهور المسلوخ كالشاة مثلا من جلده بجامع ترتب امر
على امر وحصوله عقيبه ثم اطلق لفظ السلخ على المشبه كما هو طريق الاستعارة التبعية
التصريحية وما توهم من انه استعارة بالكناية بناء على ان المذكور ظهور النهار وهو مشبه
والمتروك ظهور المسلوخ وهو مشبه به فساده ظاهر لان مدلول السلخ ظهور المسلوخ لا ظهور
النهار نعم لو قيل شبه النهار المتميز عن الليل بالشاة المسلوخ من الجلد ثم ذكر المشبه
واريد المشبه به ادعاء بقرينة السلخ لكانت استعارة بالكناية والسلخ استعارة تخييلية
ان اريد به معنى وهمى للنهار شبه بسلخ الشاة وتحقيقية ان اريد به مجرد الاظهار والاخراج
لكن ليس هذا من مراد المصنف فى شئ واعترض بانه لو اريد ظهور النهار لكان المناسب فاذا هم
مبصرون دون مظلمون لان الواقع عقيب ظهور النهار هو الابصار دون الظلام فالوجه ما ذكره
القوم انه مستعار لسلخ جلدة الشاة اى كشط لازالة الضوء وكشفه عن مكان الليل
وملقى ظله وتحقيقه ان الظلمة هى الاصل والنور داخل عليها طار يسترها بضوئه واذا غربت
الشمس سلخ النهار من الليل اى كشط كما ينكشف عن الشئ الطارى عليه الساتر فجعل
ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار كظهور المسلوخ بعد سلخ الجلد عنه واجيب
بانه من باب القلب اى ظهور ظلمة الليل من ضوء النهار والمراد بظهور النهار تميزه وانكشافه
او زواله كما فى قول الحماسى وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر اى زائل ذكره المرزوقى
فى الحماسة وعبارة عن انقضاء النهار وابتداء الليل والدخول فى الظلام ولا وجه لمراده
انقضاء الليل وابتداء النهار على ما هو ظاهر العبارة وقد اقتفى فى ذلك اثر الشيخ
عبد القاهر اخذا من قولهم سلخت الشاة من الاهاب اى اخرجته لا من سلخت الاهاب عن الشاة
بمعنى نزعته على ما ذهب اليه غيرهما وصحح الفاء لانها موضوعة لما يعد فى العادة مترتبا غير متراخ
وهذا يختلف باختلاف الامور والعادات وقد يطول الزمان والعادة فى مثله تقتضى عدم اعتبار
المهلة وقد يكون بالعكس كما فى هذه الآية فان زمان النهار وان توسط بين اخراج النهار

والليل

من الليل وبين دخول الظلام لكن لعظم دخول الظلام بعد اضاءة النهار وكونه مما ينبغى ان
لا يحصل الا فى اضعاف ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كانه يفاجئهم عقيب
اخراج النهار من الليل بلا مهلة وربما رجح هذا بان اذا المفاجأة انما تحسن
على هذا التقدير كما يقال اخرج النهار من الليل ففاجأه دخول الليل بخلاف قولك
نزع ضوء الشمس من الهواء ففاجأه الظلام فانه بمنزلة قولك كسرت الكوز ففاجأه
الانكسار وبان الشئ انما يكون آية اذا اشتمل على نوع استغراب يفتقر الى زيادة
اقتدار وذلك فى مفاجأة الظلام بعد ظهور النهار لا بعد انقضائه وبان ظهور النهار
المضئ انسب بظهور المسلوخ الابيض من الجلد الساتر الذى ربما يكون اسود مظلما
من ظهور الليل وبان التحقيق وان كان يقتضى طريان الضوء على الظلام بمنزلة الساتر لكن
المتعارف المتبادر الى فهم العامة عكس ذلك حتى كانهم يعتقدون ويعدون من جملة
الضروريات ان الظلام هو الذى يطرأ على الضوء فيستره بمنزلة اللباس ويكسف عنه
فيظهر وجعلنا الليل لباسا فقوله المستعار له ظهور كان الانسب اظهار النهار او
اظلام المسلوخ وقوله والجامع ما يعقل من ترتب احدهما على الآخر قد يتوهم ان الضمير عائد الى
الطرفين وليس بمستقيم بل الى الامرين المذكورين من المستعار له وهما ظهور النهار وظلمة الليل
اذ فى جانب المستعار منه وهما ظهور المسلوخ وكشط الجلد فالمعنى ترتب احد كل من اللذين
هما ظهور النهار او المسلوخ وظلمة الليل او الجلد وكذلك من النوع
الثانى قوله فجعلناها اى الارض المزخرفة المزينة المذكورة فى قوله تعالى حتى اذا اخذت
الارض زخرفها وازينت حصيدا اى محصودة من حصد الزرع قطعه كان لم تغن بالامس
اى كان لم تلبث بالزمان المتقدم القريب شبهت الارض المزخرفة المزينة بالنبات الغض
الطرى الذى يحصد ويستأصل ثم افرد الارض بالذكر واريد النبات الغض ادعاء بقرينة
نسبة الحصاد الذى هو من خواص النبات اليه فيكون استعارة مكنية والحصد تخييلية
تبعية وكذلك قوله تعالى فجعلناهم حصيدا خامدين اى جعلنا اهل حضوراء
قرية باليمن حين قتلوا نبيهم فسلط الله تعالى بخت نصر حتى قتلهم جميعا عبر النبات

المحصود والنار الخامدة في الهلاك فههنا استعارتان بالكناية بلفظ واحد هو ضمير جعلناهم
حيث شبه بالنار وبالنبات واثبت بالذكر مرادات المشبه بهما اعني النبات والنار ادعاء
بقرينة ان اسند اليه الحصاد الذي هو من خواص النبات والخمود الذي هو من خواص النار والمقتصر
المصنف على البيان في الخمود تسويا بالحصاد في الآية المقدمة فان قلت الظاهر
ان هذا من باب التشبيه مثل هم اسود وهم صم بكم عمي دون الاستعارة قلت جمع الخامدين
جمع العقلاء ينافي التشبيه اذ ليس لنا قوم خامدون يعتبر تشبيه اهل القرية بهم اذ الخمود
من خواص النار بخلاف الصم فانه يجعل بمنزلة هم كقوم صم وكذا تفسير حصيد بمعنى محصود من على السواء
والجمع في فعيل بمعنى مفعول الملائم الخامدين ثم يعتبر تشبيه هلاك القوم بقطع النبات وخمود النار
فلكون هنا استعارة تصريحية تبعية في الموضعين ومن الثالث قوله تعالى يا ويلنا
من بعثنا من مرقدنا فالرقاد مستعار للموت بجامع عدم ظهور الافعال والكل عقلي والقرينة
كون الكلام كلام الموتى لا البعث على ما قيل لانه لا يختص الموت يقال بعثه من نومه ايقظه
وبعث الموتى نشرهم وقد يعترض على جعل الجامع عدم ظهور الافعال بانه في الموت اقوى منه في النوم
فالاولى انه البعث الذي هو في النوم اظهر واشهر واقوى بحيث لا اشتباه فيه وباعتباره فالاستعارة
تصريحية اصلية ان جعل مصدرا بمعنى الرقاد وتبعية ان جعل اسم مكان وقدمنا الى ما عملوا
اي اخذنا في جزاء اعمالهم بعد الامهال والاستعارة تصريحية تبعية طرفاها والجامع كلها
عقلية فان قيل المجيء من قبيل الحركة وهي حسية قلنا المستعار منه ليس المجيء الحقيقي
الذي هو الحركة بل بعد كونه ملتبسا وبعد مدة وقد ذهب الى انها استعارة تمثيلية
لا دور هنا كما لا يخفى واما تشبيه القدوم بل مثلت حال هؤلاء واعمالهم التي عملوها في كفرهم من صلة
رحم واغاثة ملهوف وقرى ضيف ومن على اسير وغير ذلك من مكارمهم ومحاسنهم بحال قوم
خالفوا سلطانهم واستعصوا عليه فقدم الى اشيائهم وقصد اليها فافسدها ومزقها
كل ممزق سنفرغ لكم ايها الثقلان اي الانس والجن سميا بذلك لثقلهما على الارض
احياء وامواتا او لرزانة ذاتهم وقدرهم او لانهم مثقلان بالتكليف شبه الشروع في الجزاء
المجرد عن شروع وفعل آخر بناء على انتهاء امر الدنيا وهو الخلو بالفراغ الذي هو الخلاص

من المهمات المستحيل في حق الله تعالى لانه لا يشغله شان عن شان فجعل فراغا واخذ صفة سنفرغ
استعارة تبعية تصريحية كما قيل تجري في المجاز لكم والايقاع لكم وقد من التهديد ما لا يخفى
فقوله الفراغ مبتدأ خبره وقع مستعارا وهو الخلاص اعتراض بينهما والا الاشتغال اعتراض
بعد اعتراض وعن سلطانه اعتراض في اعتراض وذلك اشارة الى مفهوم قصده بيانا للجامع
اي لكون الفاعل بصفة ان لا ياخذ الا في امر واحد وهو الجامع بين الفراغ والاخذ في مجرد الجزاء
وهو امر عقلي تكاد تميز من الغيظ صح جهنم اي تنقطع وتتفرق غضبا عليهم
جعلها لشدة اشتعالها بهم كالمغتاظة عليهم وكذا سمعوا لها تغيظا وزفيرا شبه صوت
غليانها بصوت المغتاظ وزفيره وهو صوت يسمع من جوفه توهم للنار حالة شبيهة بالحالة التي
تحدث للانسان من نفسه عند غليان دم قلبه قصدا الى الانتقام فاستعير لها لفظ الغيظ
والغيظ استعارة تخييلية وذلك مبني على تشبيه النار بالانسان المغتاظ في شدة الامر
على الغير وقصد ايصال الضرر عليه وهي مكنية ولما سكت عن موسى الغضب استعارة
تبعية مبنية على تشبيه سكون الغضب وقصد الانتقام بسكون اللسان عن الحركة الى الكلام
والجامع الامساك عن حالة مشتملة على نوع حركة الى تركها فاشتمل على نوع سكون مع قوله
والجامع هو ان الانسان الى اخره نوع تسامح حيث اعتبر من الجامع جانب المستعار له فقط ولا استعارة
تصريحية تحقيقية ومن الرابع اي استعارة محسوس لمعقول استعارة القذف
وهو حسي اذ معناه الرمي بالجسم الصلب لايراد الحق على الباطل وهو عقلي واستعارة الدمغ
وهو حسي اذ معناه كسر الراس وشجه بحيث يصل الى الدماغ ويشق غشاوه لاذهاب الباطل
واعدامه لما ان الدمغ في الغالب يؤدي الى زهوق الروح ففي الآية استعارتان تصريحيتان
تبعيتان ومعنى بل اضراب عن اتخاذ اللهو وتنزيه لذاته من اللعب اي بل من شاننا ان نغلب
الحق الذي من جملته الجد على الباطل الذي من عداده اللهو فيمحقه ويبطله فاذا هو زاهق
اي هالك من الزهوق وهو ذهاب الروح وقوله تعالى مستهم البأساء استعارة تبعية
شبه اصابة البأساء وهو فقرها البهيم بالمماسة التي هو وصول جسم الى جسم حيث
لا يكون بينهما فاصل وعبر عن المستعار له بمقاساة الشدة اخذا بالحاصل وكذا ضر

عليهم الذلة يعني احيطت بهم احاطة الخيمة او القبة بمن ضربت عليه استعارة تبعية
تصريحية وكذا زلزلوا اي ازعجوا ازعاجا شديدا مما اصابهم من الشدائد وكذا فاصدع
بما تؤمر اي بالامر او بما تؤمر به اي فاجهر به يقال صدع بالحجة اذا تكلم بها او فافرق الامر
ابانة لا تنمحي وافرق بين الحق والباطل وكذا اذا رايت الذين يخوضون في آياتنا اي بالتكذيب
والاستهزاء بها والطعن فيها فاعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره وتذكير الضمير بالنظر
الى معنى الآيات وهو القرآن واما في قوله تعالى الم تر انهم في كل واد يهيمون فاستعارة
الوادي اصلية واستعارة الهيمان تبعية وهو مصدر هام على وجهه ذهب من العشق وغيره
وذلك ان اكثر كلام الشعراء في خيالات لا حقيقة لها ومعان لا رخصة فيها مثل
التشبيب بالحرم وتزيين الاعراض وقدح الانساب والوعد الكاذب والافتخار بالباطل ومدح
من لا يستحق الممدوح واقتصر على التصريح بكون المستعار منه في الامثلة حسيا والمستعار له عقليا
للعلم بان الجامع عند كون احد الطرفين عقليا لا يكون الا عقليا وهذه الامثلة ان كانت اشارة
الى النوع فذكر هذا الكلام لغرض كون المستعار منه حسيا والمستعار له عقليا بالنسبة البعض
يكون للتاكيد وان كانت الاشارة الى الخوض والوادي والهيمان استعارة فلا تكرار ولم يتعرض في
من الامثلة للجامع للظهور من المحسوس اي استعارة معقول لمحسوس استعارة الطغيان
لكثرة الماء والعتو لكثرة الريح وشدتها واستعارة الاحياء لاظهار النبات والاشجار
والثمار واستعارة الاحياء ومعناه الاحياء ايضا لاظهار النبات ونحوه والكل تبعية
في الفعل سوى العتو فانها في الصفة اما مثال استعارة التبدد وراء الظهر وهو حسي للعرض
للعقلي وهو عقلي من استعارة المعقول للمحسوس فهو ظاهر منه او من الصحاح فقوله تعالى
انا لما طغى الماء اي جاوز حده المعتاد حملناكم اي اباءكم وانتم في اصلابهم في الجارية اي سفينة
نوح الجارية على وجه الماء واصل الطغيان والعتو مجاوزة ذوي العقول الحد ومعنى صرصر
شديد الصوت او البرد ومعنى عاتية شديدة العصف كانها عتت على خزانها فلم يستطيعوا
ضبطها او على عاد فلم يستطيعوا ردها وقوله تعالى فنبذوه اي الميثاق وراء ظهورهم
اي لم يراعوا ولم يلتفتوا اليه وهذا مثال الحسي للعقلي وهذا كما تقال في بعضهم جعله

نصب عينه

نصب عينه والقاه من عينه وقوله فاحيينا به اي بذلك الماء المبارك المنزل من السماء
المنبت به الاشجار والثمار والزروع بلدة ميتا اي ارضا لا ماء فيها وتذكير الوصف
بتاويل البلد او المكان فهو عطف على نزلنا من السماء ماء مباركا اي كثير البركة والنفع
لكن بتفسيره باظهار النبات والاشجار والثمار يكون معنى استنبته جنات الخ فيتكرر
اللهم الا ان يقال ان اظهار النبات يكون بعد كشفه الذي هو معنى الانبات
ولعل في البعض نظرا اما اجمالا فلان كل ما هو من قبيل الاستعارة التبعية واما تفصيلا
فلان جعل المستعار له في نسلخ منه النهار ظهور النهار من ظلام الليل قول عبد القاهر
ولعل المختار عنده انه ازالة ضوء النهار من ظلام الليل ولان قوله الم تر انهم في كل واد يهيمون
وقوله فنبذوه وراء ظهورهم بالتمثيل اشبه من ان يعتبر مجازا في مفرداته ولان الجحود بالحقيقة
انعدام ضوء النهار فلا يكون حسيا والقدوم مجيء مقيد بكونه للفساد ومن بعيد وهو حركة
فيكون حسيا لا عقليا واظهار النبات عقلي احسن واما الحي هو النبات

الفصل الرابع

قدمه بقوله من فصول المجاز لبعد العهد وطول الفصل
كلام صريح في ان الحكم هو الاعراب نفسه وان معنى رجوعه الى حكم للكلمة سواء كان المجاز هو
ذلك الحكم الذي هو الرفع في المثال الاول والنصب في الثاني والجر في الثالث وعلى هذا القياس
يكون الرفع في سمع المعيدي والا ان هذا اللائق احسن الوجهين والنصب في قوله تعالى لولا اخرتني
الى اجل قريب فاصدق مجازا فلذا قال حكم للكلمة دون ان يقول للاسم وقد يجعل صفة للكلمة
التي تغير اعرابها كلفظ القرية وربك فليحمد ومثله التفسير بكون الكلمة منقولة عن حكم لها
اصلي الى غيره بهذا انسب كما قال فيما سبق المجاز اللغوي الراجع الى معنى الكلمة ان
يكون الكلمة كذا وكذا وعلى هذا فالمراد بقوله الرفع مجاز المرفوع وكذا النصب والجر
وبالجملة ما يكون لاجل حذف كلمة يسمى مجازا بالنقصان وما يكون لاجل اثباتها يسمى مجازا
ومعنى الاستغناء الواقع هو ان يكون المعنى بعد اسقاط الكلمة بحاله قبل اثباتها مع
بحاله بالكلية فان معنى ليس كمثله شيء بعد زيادة الكاف نفي ان يماثله شيء وبعد ان يماثل مماثله
بخلاف قولنا ليس زيد بمنطلق فان معناه بعد اسقاط الباء هو معناه قبل اثباتها لكن مع زيادة تاكيد

وهي ليست مخالفة بالكلية وليس الاستغناء عن الماء واضحا لان التاكيد غرض صحيح ولا بد
في افادته من لفظ يدل عليه حتى لو نفي سئل ان ينفاه في الاثبات ثم على ظاهر عبارة الكتاب
مناقشات مثل انه يصدق على المجاز الراجع الى معنى الكلمة انها نقلت عن حكمها الاصلي
سواء كان الاستعمال في الموضوع له وعلى اليوم في مثل سرت يوم الجمعة انها كلمة اكتسبت حركة الفتحة
لاجل حذف كلمة ابدا من ضمنا فان في كلمة في وانها لا تتناول المجاز بالحذف والاثبات
فيما يكون الاعراب بالحرف دون الحركة لكن المقصود واضح فقوله عند السلف ابدا ولا محالة
حال من المبتدأ اعني هو او متعلق بما تضمنه الكلام من المبتدأ والخبر من معنى الاثبات وقوله
والاصل وجاء امر ربك لظهور استحالة المجيء على الله تعالى لانه حركة من مكان الى مكان
حاضر وقوله الاصل واسأل القرية ان ليس المسؤل هو الارض والجدران وان احتمل ان
يخلق الله تعالى فيها القدرة والارادة والتكلم وما يقال انه مجاز لان القرية
مجمع الناس من قرأت الناقة جمعت لسقط في ضرعها غلط في المعنى لان مجمع الناس غير الناس
وفي الاشتقاق لان لام قرية ياء ولام قرأت والقرء همزة وقال الشيخ عبد القاهر
ان الحكم بالحذف ههنا لامر يرجع الى غرض المتكلم حتى لو كان كلام رجل مر بقرية قد خربت
وباد اهلها فيقول لصاحبه واعظا متعظا سل القرية عن اهلها ماذا صنعوا كما يقال
سل الارض من شق انهارك وغرس اشجارك لم يكن من الحذف في شيء وقوله فالاصل
ليس مثله شيء لظهور ان ليس المراد نفي ان يكون مثل مثله شيء وقد يقال انه يجوز ان يكون نفيا للشيء
بنفي لازمه فانك اذا نفيت ان يكون لمثل الله مثل لزم نفي مثله اذ لو كان له مثل لكان هو
مثل مثله اذ التقدير انه موجود او يكون نفيا للمثل على طريق الكناية قصدا الى المبالغة
لانه اذا نفي المثل عمن يماثله ويكون على اخص اوصافه كان نفيا عنه كما في مثلك لا يبخل
قصدا الى نفي البخل عن ذاته ولا فرق بين قولك ليس كالله شيء وقولك ليس كمثله شيء الا ما تعطيه
الكناية من فائدتها ولا تقصد في مثل هذا الكلام الى مثل بل يستعمل فيمن لا مثل له ومن
لا مثل له كما يقال يداه مبسوطتان بمعنى انه جواد من غير تصور يد ولا بسط وقوله
بحسبك ان تفعل كذا بمعنى حسبك من غير فرق بالباء زائدة محضة غير الاسم من الرفع

الى الخبر

الى الخبر وكذا كفى بالله بمعنى كفى الله ودأبه في هذا النوع لا ارى له ههنا رايا
يفرد به ولا عهدة يكون على السلف لا عليه لانه ان اراد النزاع في اطلاق اسم المجاز على
هذا النوع فلا وجه له لانه شائع ذائع سواء كان بالمجاز او بالاشتراك وان اراد انه ليس
من اقسام المجاز المقابل للحقيقة المفسرة بالكلمة المستعملة في غير الموضوع له فالسلف ايضا
لم يجعلوه كذلك ولم يجعلوا الحذف مثلا لان الاستعمال في غير الموضوع له معتبر في تعريفه
عندهم ايضا على اختلاف عباراتهم لقولهم كل كلمة اريد بها غير ما وضعت له في وضع واضع
لملاحظة بين الثاني والاول واما تقسيمهم المجاز الى هذا النوع والى غيره فكتقسيمهم المجاز
الى اللغوي والعقلي بمعنى ما يطلق عليه لفظ المجاز كما يقال المستثنى منه متصل ومنقطع
وما نقل عن بعضهم ان هذا النوع من المجاز باللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة او نقصان
او زيادة بغير المعنى والاعراب الى ما يخالفه بالكلية فلا ارى له وجه صحة اذ ليس ههنا استعمال
في غير الموضوع له

الفصل الخامس

في المجاز العقلي وهو الكلام
الذي افيد به خلاف ما ثبت عند المتكلم واستقر في اعتقاده من الحكم في ذلك الكلام
لنوع تأويل افاد خلاف ما عنده لا بواسطة وضع ولقصد وقد بسط المصنف الكلام
في فوائد القيود غاية البسط ومعنى طرد الحد انه اذا وجد الحد وجد المحدود ومعنى عكسه
انه اذا انتفى الحد انتفى المحدود فلو قال خلاف ما عند العقل لصدق الحد على مثل قول الكافر انبت
الربيع البقل معتقدا ان المنبت هو الربيع لكونه على خلاف العقل في نفس الامر مع انه ليس مجازا
عقليا بل حقيقة فلم يكن الحد مطردا وما يقال من انه مجاز لغوي غلط وما صدق الحد
على مثل كسا الخليفة الكعبة وهزم الامير الجند لانه ليس خلاف ما ثبت عند العقل لجواز
ان يكسو الخليفة نفسه الكعبة ويهزم الامير بنفسه الجند مع انه مجاز عقلي فلم يكن الحد منعكسا
واعترض صاحب الايضاح بانا لا نم بطلان طرده بما ذكر لخروجه بقوله بضرب من التأويل لظهور
ان الجاهل انما يقول ذلك عن اعتقاد لا عن تأويل ولا بطلان عكسه بما ذكر لان المراد بالكلام
ما عند العقل خلاف ما في نفس الامر معناه ما يقتضيه العقل ويرتضيه اما يحصل عنده
ويرتسم فيه مطابقا كان او غير مطابق ومثل كسا الخليفة الكعبة خلاف ما عند العقل

بهذا المعنى والجواب ان المفهوم الظاهر من قولنا ما عند العقل ما حصل عنده
وسواء كان في نفس الامر امكان بعقل الكواذب والا عشر لم يحصل عند العقل ان الخليفة
كسا الكعبة فلا يكون هذا خلاف ما عند العقل حتى لو قوله خلاف ما عند المتكلم فايده ان خروج قول
الجاهل انبت الربيع البقل ودخول قول القائل كسا الخليفة الكعبة وليخرج عن التأويل
فايده ان خروج قول الجاهل وخروج قول الكاذب حينئذ ربما مع علمه بانه لم يجئ ولا يكون من
التكرار في شيء لان كل من القيدين بفائدة لكن لما ذكر قيد خلاف ما عند المتكلم اولا استند
اخراج قول الجاهل اليه وان امكن اسناده الى قيد التأويل المذكور آخرا وكان معنى قوله
لئلا يبطل طرده بما ذكر ليخرج مثل قول الجاهل ومعنى قوله نصب عن التأويل مختصا باخراج
قول الكاذب ولذلك اي ولان المعتبر خلاف ما عند المتكلم لا خلاف ما عند العقل
لم يحملوا اسناد اشاب وافنى في كر الغداة ومر العشي على المجاز ما لم يحصل لهم علم او غلبة
ظن بان قائله لم يعتقد ظاهره بل حملوه على انه حقيقة لكنه كاذب بمعنى عدم مطابقته
الواقع فقوله او نعلم مجزوم معطوف على يعلموا عطف منفي على منفي لعموم النفي فقصد المراد من
العلم وغلبة الظن مثل لا يطع منهم آثما او كفورا خلافا لو قدر او ما لم نعلم لكون عطف نفي
على نفي فانه لا يفيد العموم ولا يستقيم المعنى اذ على تقدير احد النقيضين لا يحمل على المجاز كما لو
انتفى العلم وتحقق الظن او بالعكس كله لم اصنع برفع كله على انه مبتدا
ليفيد عموم النفي بخلاف ما لو نصب على انه مفعول لم اصنع فانه يفيد نفي العموم وهذا ما قال
الشيخ عبد القاهر لو رفعت كله يكون مبتدا ولم اصنع خبره وكان النفي عاما واستقام
غرض الشاعر من تبرئة نفسه من جملة الذنوب ولو نصبت كله يكون مفعول لم اصنع وكان المعنى
نفيا للعموم وهو لا ينافي انه اتى ببعض الذنوب فلا يتم غرضه وتمام تحقيقه في شرح التلخيص
القنزع الخصلة المجتمعة من الشعر والقنازع الشعر حوالي الراس وقنزعا عن قنزع
يعني بعد قنزع كما في قوله تعالى لتركبن طبقا عن طبق اي بعد طبق وحقيقته متجاوزا عن قنزع ومعنا
عن جذب الليالي مضيها واختلافها وفي الاساس جذب الشهر مضى عامته وابطئي او اسرعي
حال بتقدير القول او كونه امر بمعنى الخبر وكون ان يكون الفعل ما او استئنافا الى ان ابطئي ان شئت

اوامرعي

او اسرعي اتيا الليالي فانه لا يتفاوت الحال عندي بعد ذلك ولا ابالي بالانضاد والانصاف
والظرف اعني حين متعلق بقول له التي وقوله للكونه بدل من قوله لقول له النجم والتمييز مميز
لجذب الليالي وقوله بما ابعد متعلق باسند لو وصير الفاعل الى النجم والمفعول لقوله مميز عنه
جذب الليالي والعائد الى الموصول محذوف هو المفعول لجملة اسند لو علا كونه مجازا
بالقول الذي جعله بابعاله وهو قوله افناه اي ابا النجم او شعر راسه قيل الله اي قول الله
وحكمه وارادته ستركي اتيها الشمس افق عوالق الغرب ما حيها افق المشرق واطلعي منه
وقوله الشاهد صفة لقوله في من قوله للواقعة اي هو لابي النجم من ان يعد بقصد حمل صبر عنه
جذب الليالي على ظاهره الذي هو كونه الفاعل لميز الشعر عن الراس هو جذب الليالي
ولهذا امتنع عكس عطفه على لئلا امتنع طرده وذلك اشارة الى السفاء مبنون الاستباعي من العقل
ونحو كونهما للمتأول الخ كسا الخليفة وهزم الامير واعاقلت ... من التأويل
لتحرزه عن الكذب يعني الخبر على خلاف اعتقاد المخبر اما مع اشتراط مخالفة الواقع ايضا كما هو
راي الجاحظ او لا كما هو راي النظام واما الكذب بمعنى الغير الواقع اذا وافق اعتقاده فقد خرج
بقيد خلاف ما عند المتكلم فظهر انه ليس بالكذب هنا ما يكون على خلاف اعتقاده والخبر سواء خالف
الواقع ام لا وذلك ان الكاذب لا يأول في كلامه ولا ينصب قرينة على انه يريد خلاف الظاهر
بل يرتكب كل صعب ويلول للترويج اولت وتأولت فعلت وتفعلت من الاول اي يؤول اليه اي
المآل المرجع وحقيقة التأويل هنا طلب ما يؤول اليه الكلام او الحكم من تخصيص او تطلب
الموضع الذي يؤول اليه من العقل يعني ان من العقل في اي موضع يكون من المواضع التي يصلح الرد
اليها وبما ذكر هنا من احترازه بالتأويل عن الكذب يظهر ما ذكر في بحث الاستعارة من انه
لا اختصاص للتأويل بها لمفارقتها الدعوى الباطلة بالتأويل والكذب بنصب القرينة
وان ما ملت اذاك الخلاف يعني اذا ادعى ان العقل كانت ملاموضوعه للعقل لمعناه
مطلوبنا بشرط الاستعمال في الغائب المجاز او وضع بحسب عرف عام او خاص كذلك كان استعماله
وغيره مثل انبت الربيع كان المجاز لغويا على الانتساب الى الوضع لغة او شرعا او عرفا
لا عقليا لكونه تعديا عن الموضع الاصلي لكم الوضع وانه يصدق عليه كلام مفاد به خلاف ما

عند المتكلم فهو لضرب من التأويل وهو تشبيه الربيع بالقادر المختار في تلبسه بالفعل فلا بد
من الاحتراز عنه بتقييد افادة حاله وما عند المتكلم بكونه لا بواسطة وضع واضع فان هذا
بواسطة وضع اللغة بناء على ما ادعى او بواسطة العرف على ما فرض والمجاز العقلي يجب ان لا يكون
افادته الخلاف فيه بواسطة شيء من الاوضاع بناء على ما دل عليه تنكير وضع في سياق النفي بلا التوضيح
على معتذر اي افادته للخلاف بواسطة العقل لا بوساطة وضع من الاوضاع لغوي ان ادعى
ان ثبت كذلك او عرفي ان ارتكب اي وضع لذلك كلا وما لو قيل لا بوساطة الوضع فانه لا يدل
على عموم النفي بل ربما تخصص الوضع اللغوي بناء على تبادره الى الفهم عند اطلاق الوضع
ولاجل هذه الصورة ومن امكان ادعاء ان مثل انبت موضوع في اللغة للاستعمال في القادر
المختار حتى يكون مثل انبت الربيع مجازا لغويا لا عقليا لكون اللفظ مستعملا في غير الموضوع له
لغة احتيج في صحة الحكم بانه مجاز عقلي لا مجاز لغوي الى بيان انه ليس بحسب اللغة موضوعا الا
في القادر المختار ليثبت ما هو شرط المجاز العقلي وههنا بحثان الاول ان تحقق هذا الشرط
انما يتم ببيان انه ليس موضوعا للاستعمال في القادر المختار بشيء من الاوضاع لا بحسب وضع اللغة
لان هذه الصورة التي يجب الاحتراز عنه هي ان يدعي هذا الوضع لغة او عرفا الثاني
انه لا وجه للاحتراز عن هذه الصورة لان اختصاصه بالقادر المختار ان ثبت بحكم العقل سواء انضم
حكم الوضع ام لا فيكون المستعمل في غيره مجازا عقليا لتعديه مكانه الاصلي بحكم العقل وان
انضم اليه حكم الوضع ايضا يكون مجازا لغويا ايضا لتعديه مكانه الاصلي بحكم الوضع ولا منافاة
والجواب … ان العمدة في الوضع هي اللغة فاقتصر … البيان عليه مع انه يمكن
اجراؤه في سائر الاوضاع لتساويها في وجوب النقل وما يجري مجراه على ان الكلام في مثل هذا
فيكفي عدم الوضع اللغوي الا يرى انه جزم بكون الاسناد في قولك الحمام … مجازا مع احتمال
ان يكون موضوعا له في عرفها وعن الثاني ان اصطلاحهم جرى على جعل المجاز العقلي مقابلا للغوي
وان المخالف للوضع اللغوي … مجاز لغوي لا عقلي وان كان متعديا مكانه الاصلي بحكم العقل ايضا
وحكم العقل لما كان مظنة ان يتوهم انه لا بد للفعل من مؤثر قادر فيكون النسبة
الى القادر من لوازم الفعل والصيغ موضوعة لذلك فيكون النسبة الى القادر معتبرة في وضعها

ثم تعرض

ولم يتعرض رواة اللغة لتسويغه بحكم العقل من غير احتياج الى النقل اجاب … بانه اذا كان
ثابتا بحكم العقل لم يحتج الى اشتراطه في الوضع ولو لم يحصل به البلاغة والا فلا اقل من ان يحصل
دلالة على ان اشتراطه وهذا بعد تسليم انه لا بد لكل فعل من مؤثر قادر والا فهو غير مسلم … الضعيف
لجواز ان يكون الفعل من قبيل المتولدات مما ليس لقادر بان يكون صدوره عن القادر بواسطة فعل
آخر لا يكون موصوفا بالقدرة كصدور الاحياء عن الله تعالى بواسطة القاء الحبوب والاشابة
بواسطة كر الغداة والانبات بواسطة الربيع وهذا على راي المعتزلة فانهم جعلوا صدور بعض الافعال
بطريق المباشرة كالاعتماد على الجسم والبعض بطريق التوليد كالذي ذكرناه وكحركة الخاتم بواسطة
حركة اليد ومعنى التوليد ان يوجب الفعل لفاعله فعلا آخر وههنا بحث آخر وهو انه
لو سلم انه لا بد للفعل من مؤثر قادر وانه لا يكون صدور الفعل عن المؤثر بالطبع كالاحراق للنار والبرودة
الماء فلا نسلم ان كل ما يسند اليه الفعل في اللغة يجب ان يكون مؤثرا بل محله الموصوف
كالاحراق للنار وبرودة وبياض الجسم وسواده وان كان بايجاد القادر المختار
ومنها ان الفعل في قولهم فعل الربيع النور اي الزهر لما كان بطلان كون لفظ فعل موضوعا
للاستعمال في القادر المختار ظاهرا منه في افراد الفعل من مثل انبت واحيى واشاب وغير ذلك
اورد البيان وخص مصدره لكون اسناده الى فاعله اكثر … فيكون ضعيفا لا مجازا ظاهرا
وذلك كقولك فعل النار في الماء التسخين وفعل الماء في الخمر التبريد وفعل السقمونيا في بدن
الانسان اسهال الصفراء الى غير ذلك من الامثلة فادعاء ان هذا من قبيل الوضع بعيد جدا
بخلاف انبات الربيع واحياء الاكحال واشابة كر الغداة فان ادعاء كونه على خلاف
وضع اللغة ليس بهذه المثابة من البعد وكذا اسناد لفظ فعل ويفعل ومثل ذلك فعل الربيع
بالبدن ما فعل بالنجم وقول … ذي الرمة … مثل الكريد ومنطوق
رحم الحوامل للامراء ولا مزيد … وعيناك قال الله كونا فكانتا فعولان بالالباب ما يفعل الخمر
فيفعله لكن ادعاء ذلك اي كون قولنا فعل النار كذا وفعل الماء كذا وغيره مجازا لغويا
بناء على كونه مستعملا في غير الموضوع له بعيد ومبعد عن الانصاف … ومنها
ان يكون خلق واحيى … لو كان بحكم العقل … الافعال الاختيارية دليلا على كونها

موضوعة للاستعمال في القادر المختار لكان حكمها بانها ... الى الغير لا اعتبار به الى غير القادر
المختار دليلا على انها موضوعة للاستعمال في غير المختار لعدم الفرق وهذا مما لم يقل احد
وههنا وجه آخر لم نذكره لشهرته وهو انه لو كان وضع الفعل للاستعمال في القادر المختار لكان
قولنا فعل الاختيار مكررا وفعل الاضطرار متناقضا   ويسمى عقليا لا لغويا
لعدم رجوعه الى الوضع اشارة الى ان المراد باللغوي ههنا المنسوب الى الوضع وجعل الفعل
سواء كان وضعا لغويا او شرعيا او عرفيا عاما او خاصا   وكثيرا ما يسمى اي في
كثير من الاحيان يسمى مجازا حكميا لتعلقه بالاسناد دون اللفظ لظهور انه ليس من كلمات مثل
انبت الربيع مجازا او ان المتعدي عن مكانه الاصلي سواء اسند الى الحكم وهذا اختيار صاحب التلخيص
حمل الحقيقة والمجاز العقلي ليس من اوصاف الاسناد دون الكلام وكثيرا ما يسمى ايضا مجازا في الاثبات
لتعلقه باثبات الفعل لمن ليس له وكان هذا بالنظر الى الاعم الاغلب والا فهو يكون في النفي كقوله تعالى
فما ربحت تجارتهم وكقول الشاعر   فنمت وما ليل المطي بنائم   بل يجري في الانشاء مثل يا هامان ابن
لي صرحا واصلواتك تأمرك وكقولك ليت النهر جار وليت النهار صائم فعلى هذا تفسير ذلك
على الكل اذا كحقيقة وحدوثهما عائدا الى الاثبات اما الانشاء فبالنظر الى الاصل والمال
فان معنى ابن لي صرحا اطلب منك ان تبني صرحا وعلى هذا القياس واما النفي فلانه لا يكون مجازا
اذا قصد اثباته فكل النفي مثل عدم الربح في فما ربحت تجارتهم وعدم النوم في وما ليل المطي بنائم وهذا اعتبر
[illegible] على ما قال صاحب الكشاف فانه اسند الخسران الى التجارة على المجاز العقلي
حتى لو قيل ما ربحت التجارة واما ربح صاحبها وما نام الليل بل صاحب الليل لم يكن من المجاز في شيء
والحاصل انه انما يكون مجازا اذا قصد اسناد النفي لا نفي الاسناد   وليس
من واجبات هذا المجاز ان يكون المكان الاصلي للحكم معلوما بمجرد العقل بمعنى ان يحكم العقل
بامتناع صدور الفعل عما اسند اليه كما في انبت الربيع فان العقل يحكم بان المكان الاصلي
لهذا الحكم ان يسند الى القادر المختار ويمتنع ان يسند الى الزمان الذي هو عند التحقيق موهوم
سيما ما يكون له امتداد كالمدة المسماة بالربيع بل ان استفاد العقل علم بالمكان
الاصلي للحكم بامر آخر بشرط ان يكون غير الوضع لئلا يصير المجاز لغويا كالوارد في مثل كسا الحكم في

الكعبة

الكعبة وهزم الامير الجند حيث امتنع صدورهما عن المذكور بحكم العقل بل بحكم العادة
جاز ان يسع ولم يخرج عدم معلومية المكان الاصلي بنفس العقل المجاز عن ان يكون
عقليا لان معنى كونه عقليا مجرد كونه غير وضعي سواء علم بنفس العقل او غيره كما ان معنى كونه
لغويا ان لا يكون عقليا غير عائد الى الوضع سواء كان عائدا الى وضع اللغة او الشرع
او العرف كما سبق فصار الحاصل انه ليس المراد بكونه عقليا ان يعلم بنفس العقل كما انه
ليس معنى كون مقابله لغويا ان يرجع الى نفس وضع اللغة   لكن لا يتوهم صحة التقسيم
عند احد القسمين عن الآخر والا فالاول حكمي والثاني ايضا   واعلم ان هذا المجاز
يريد ان اقسام المجاز العقلي باعتبار حقيقة المحكوم له والمحكوم به ومجازيتهما اربعة لانهما
اما حقيقيتان او مجازان او مختلفان والكلام فيه واضح غاية الوضوح الا انه لما كان المجاز
صفة للكلام والمحكوم به يحتمل ان يكون جملة مثل زيد صام نهاره او نهاره صائم لزم القول بكون
الجملة حقيقة او مجازا او وضعا لم يتم الانحصار في الاربعة ولا ظهر ان المراد الحكم الذي في نهاره
صائم او صام نهاره لا الذي فيما بين زيد والجملة وهذا حمل بعضهم المسند في الحقيقة العقلية
او اي العقلي على الفعل او ما شبهه من الصفات والمصادر حتى ان مثل زيد انسان
او الحيوان جسم لا يحمل حقيقة ولا مجازا ومما يجب التنبيه له ان المصنف وان فسر المجاز العقلي بالجملة
المفاد بها خلاف ما عند المتكلم لكنه اعم من ذلك اذ من جملته وصف الفاعل او المفعول
بالمصدر مثل رجل عدل ووصف الشيء بوصف صاحبه مثل الضلال البعيد والعذاب الاليم
والنسبة الاضافية والايقاعية مثل شقاق بينهما ومكر الليل والنهار ويا سارق الليلة اهل الدار
واعجبني انبات الربيع وجري الانهار ومثل اطعمت امر فلان ونومت ليله واحييت الليل
وجعل غير الفاعل فاعلا مسندا في موقع الفاعل مثل [illegible] واصل سبيلا وامثال
ذلك والجواب ان مراده بالجملة الحكم اعم من ان يكون بطريق التصريح كما ذكرنا
او الاستلزام كما في هذه الامثلة حتى يتناول مثل سال الهموم لاستلزامه جعلها جزءه
واعلم ان هذا المجاز الحكمي كثير الوقوع في كلام رب العزة اشارة الى الرد على من
زعم انه لا مجاز في القرآن اصلا وانه لا مجاز في الاسناد وبعض الحكم في شيء من الكلام فضلا

وكلام الله تعالى ثم انه لم يقتصر على مجرد وقوعه في كلام الله تعالى بل ذكر انه كثير الوقوع كقوله
فما ربحت تجارتهم ترشيح لاستعارة الاشتراء للاستبدال في قوله اولئك الذين اشتروا
الضلالة بالهدى واسناد نفي الربح وهو الخسران الى التجارة مجاز لانه ملابس الفاعل الحقيقي
الذي هو اصحاب التجارة او لكونها السبب في الربح وعدمه وكذا اسناد زيادة الايمان الى الآيات
لكونها السبب الداعي مع ان الفاعل حقيقة هو الله تعالى وهو على ما ذكره المصنف العلم بالآيات
وما اظهرها ايضا سبب لكن اقرب وكذا اسناد ابناء اكل النخوة اي ماكولها وغيرها الى
النخوة التي هي سبب داعي مع ان الفاعل حقيقة هو حال النخوة وكذا اسناد وضع اوزار الحرب
اي اثقالها وآلاتها من السلاح والكراع الى الحرب لكونها السبب القصودي مع ان الفاعل اهل
الحرب وكذا اسناد اخراج اثقال الارض اي ما في جوفها من الدفاين او الاموات عند تعقل
بالتحريك فماع البنا الى الارض لكونه المكان او السبب المادي مع ان الفاعل هو الله تعالى
واما قال الى حال النخوة وحال الارض بيانا لتلبس الفاعل اي بالفاعل الحقيقي على ما اعتبره
صاحب الكشاف حيث قال المجاز العقلي ان يسند الفعل الى شيء يتلبس بالذي هو في الحقيقة له
كتلبس التجارة بالمشترين في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم ولما قابلته في كونهما طرفا للفعل
على ما قال هو استعمل ما هو له لغيره لمشابهته اي ذلك الغير اياه اي ما هو له في الملابسة كما استعير
للرجل اسم الاسد لمشابهته اياه في الجراة والغرض تشبيه هذه الكلمة بالاستعارة الا ان
يكون هنا مجاز او استعارة في شيء من الطرفين وقوله باسناد الافعال الى هذه اي هذه
الآيات كلها الى غير ما هي له اي غير الاشياء التي هذه الافعال لها عند العقل وكان لك
ان تقول عند المتكلم الا ان المعتبر توقفه على رايه وما في كما ترى كاف وما له الحال من هذه مسندا
الى الحكم العقلي والعايد ضمير فقط ولا يخلو في ذهنك ظاهر كلامه الابد
في وضعيا كان او عقليا من حقيقة لكن معلوم ان الاستعمال في غير الموضوع له او في
غير ما هو له لا يستدعي الوجود الموضوع له وما هو له الا استعماله فيه بل ان لا استعمل فيه فقط
ويكون فايدة الوضع التمكن من الاستعمال فيه او ترتب فايدة المجاز عليه فلهذا يحمل قوله بدون
حقيقة على معنى بدون موضوع لفظ كالحكم الوضعي في المجاز الوضعي وكالحكم العقلي في المجاز العقلي

اذا استعمل

اذا استعمل اللفظ فيه كان حقيقة والدليل على هذا قوله فلا يجوز في الامثلة المذكورة
ان لا يكون لكل من هذه الافعال فاعل في التقدير اذا انت اسندت الفعل اليه وجدت
الحكم واقعا في مكانه الاصلي والغرض من هذا الكلام الرد على الشيخ عبد القاهر حيث
قال اعلم انه ليس بواجب في هذا ان يكون للفعل فاعل في التقدير اذا انت نقلت الفعل اليه
صار حقيقة كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم فانك لا تجد في نحو اقدمني بلدك حق لي على انسان
فاعلا سوى الحق وكذا لا تستطيع في وصيرني هواك وبرنده وجهه حسنا ان تزعم ان له
فاعلا قد نقل عنه الفعل فجعل للهوا والوجه فالاعتبار اذن ان يكون المعنى الذي يرجع اليه
الفعل موجودا في الكلام على حقيقته فان القدوم موجود حقيقة وكذا الصيرورة والزيادة
واذا كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة لم يكن مجازا في نفسه فيكون في الحكم وقال الامام
الرازي فيه نظر لان الفعل لا بد ان يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل
فهو ان كان ما اسند اليه الفعل فلا مجاز والا فيمكن تقديره فالمصنف لما اعتقد النظر
حقا بالغ في وجوب تحقق فاعل حقيقي لكون الاسناد الحقيقة واقام الدليل عليه
وجعل نفيه وهما واختلاجا وبين الفاعل الحقيقي في الامثلة المذكورة مشيرا الى ان
ما ذكره الشيخ ذهول عن تقدير الفاعل وتحكيم العقل في ذلك وبسط الكلام فيه
غاية البسط واما اظن كلام الشيخ اقرب الى الصواب بالنظر الى مقصود الكلام اذ ليس
القصد هنا الى اقدام وتصيير الى قدوم وصيرورة على ما صرح به الشيخ دفعا لما يتوهم
من اعتراض الامام يعني ليس الموجود هنا اقداما او تصييرا حتى يطلب له فاعل وانما هو
متوهم مقدر والحق الموجود هو القدوم والصيرورة لا غير ليكون في المجاز
متعديا عنها اي عن تلك الحقيقة والحمل وصف نسبي حقيقة وفي بعض النسخ متعد عنها وهو
ظاهر وجعلها صفة مجاز بعيد وقوله فلا تجوز نهي مخاطب عطف على لا تجب وان لا يكون
مفعول لا تجوز وقوله ولكن حكم العقل امر من التحكيم معطوف على لا تجوز فيها اي في هذه
الامثلة وقوله فاي علة مفعول ارتضي وان رفع فمبتدا والعايد محذوف وان كان
في قوله الى كفاه اي ما يشتي ارتضاه العقل لصحة اسناد هذه الافعال اليه فهو

اى المكان الاصلا داكل اى ذلك الذى ارضى العقل الصحى اسناد الفعل اليه قوله فادا ارتضى
تفسير بتفصيل القوله فهو ذاكل وجواب قوله واذا ارتضى اقدمنى واذا ارتضى صدرت
واذا ارتضى ح يزيدك بهو قوله فقل فاعل اقدمنى داكل اى النفس وفاعل صدرت و يزيد
هذا اى الله وصيرتنى هواكل من ابيات لو ادامنى شوقا ولما نقص لا اطل
تحمل عايدا بك منك لما اضاف الحسل وصيرتنى هواكل وفى نسخه بصريح المثل فان يطمكم نفسى
ما لا اسد خلل وان فعل الهوى حلا فانه دكل الرجل والبا فى قوله نحى متعلقان
بصيرت والمعنى صيرتنى هواكل بهذه الحال وسواء بصريح المثل اهلاكى فهواكل فالواو مزيده
فى وله مفعول صيرت تشبيها بالحال او الواو للحال والحال قائم مقام المفعول الاعليه اى
صيرتنى هواكل مصروبا فى المثل فى الهلاك ومن روى نحى بالبا جعلوا بدلا من ح وقوله
يزيدك فى موضع الصفة لوجه الليث السابق بزيدنا صفحى قد يقوى سنا مسا البوا والشعر
لا من المعدل وقوله اقدمنى نفسى احترازا عن جعل افعال العباد مخلوقة لله تعالى وفى قوله
اى قدمت اشارة الى ما ذكر الشيخ من انه ليس ههنا الا القدوم وفى قوله وحاصله راجع
معنى اقدمنى قدرتى ليس تحقيقا للحقيقة اذ الفاعل الا كوهو القدرة والداعى بل من له
ذلك كما قال فالفعل فى وجوده لا يحتاج الا الى قادر ذى داع اليه اى الى الفعل خالص ذلك
الداعى عن الصوارف وهذا عند المعتزلة واما عندنا فالفعل بعد الداعى والقادر يحتاج
الى الخلق والايجاد من الله تعالى وتمام تحقيق هذا المقام فى علم الكلام حيث سئل ان القدرة
والداعى هل شرط والما الفاعل والموجد هو المتصف بالقدرة والداعى وان مع القدرة
وخلوص الداعى هل يجب الفعل ام لا وان هذا الوجوب لا ينافى كون الفعل اختياريا
واما الحقيقة العقلية فربما عند المتكلم اعم من ان يكون ذلك بحسب الواقع او بحسب الظاهر
بان لا يكون هناك قرينة تدل على انه لا يعتقده ما يفهم من ظاهر الكلام وح يدخل فى التعريف
ما لا يطابق الاعتقاد سواء طابق الواقع ام لا كقولك جاء زيد عالما بانه لم يجئ لغرض لك
فى ذلك والقول بانه مجاز عقلى لا حقيقة محال ينبغى ان يعقوبه المحصل لان التعريف يقدم الحقيقى
والقدر فضلا ان يكون المذكور ملتبسا به ومشابها له فى ملابسة الفعل ويدخل مثل انبت انسان

والانشا

والانشا حيوان عما يحتمل المسند فيه فعلا والا فى معناه ويخرج مثل زيد عدل
وانما هى اقبال وادبار اذ قصد المبالغة بانه قصد كانه عدل مجسم وان الناقة تجسمت
من الاقبال والادبار اذ لو قيل انما هى مقبلة ومدبرة او ذات اقبال وادبار لم يكن كلاما
معتدا به قال الشيخ عبد القاهر لو قلنا ان ذلك لا شرينا الشعر على النفسنا
وخرجنا الى شى معسول وكلام عامى مرذول استبيح هيا فا اى قابح
حيث قصد فى التعريف ما لا دلالة فى اللفظ عليه اصلا وانضار بما يقتضى عقل المتكلم
شيا والمتكلم يعتقد خلافه بناء على تقليدا وعنادا ونحو ذلك واما انه يستلزم ان يكون
كلام واحد حقيقة بالنسبة الى متكلم مجازا بالنسبة الى آخر لما ان العقول مختلفة وليس
من الهيات لان ح يكون كذلك ما اخلاف ادمثل انبت الربيع البقل حقيقة عند الدهرى
مجاز عند الموحد وكذا مثل خلق الله الشرور والقبائح بالنسبة الى المعتزلى وغيره
وكذا شفى الطبيب المريض بالنسبة الى الجاهل وغيره ومن حق هذا المجاز
الكل من حق هذا الكلام ان يذكر قبل تعريف الحقيقة العقلية فالغرض انه لما لم يعرض لكون
المسند اليه فى المجاز العقلى ملابسا للفعل غير ما هو له وليس كل ما يغاير الفاعل
الحقيقى صالحا للاسناد اليه مجازا اراد ان الغرض لملابس للفاعل المجازى بالفاعل الحقيقى
فان هذا المجاز لا يتركب الا لتلبس من الفاعل الحقيقى والمجازى ومشابهة بينهما فى كونهما
من ملابسات الفعل بسبب الى ما ذكره من المجاز والكون اذا حقيقة وهو
ظاهر والا مجاز لعدم الملابسة وضمير معه ومدونه ومجيئه للربيع كثيرا اى جماعا
كثيرا او وقتا كثيرا من الاحيان وضميرا وهم لما تسمع اى عاكف فى ضمير اختصاصه لا كنصها فى
العقلا وضميره للمجرور واما اسنده لاسيما لا اختصاص له بما تسمع من العقلاء دون ما ذكر من
التعريف بالكلام المفاد وكذا لانه ربما يحمل الكلام على اللفظ او يعتقد ان تعريفه
لعدم انعكاسه واطباقه على الانشاآت واما اطباق علما العربية التسمية بالمجاز
فى الاضافات فحذر بان توهم الاختصاص بالخبر ادا بعد الاثبات فى الانشاء كان معناه
ايقاع النسبة وانتزاعها او ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة مع الاذعان

والقبول لها وهذا لا يكون الا في الخبر وقوله عز وجل فيها حي بحروف هو الذهب ثم اطلق
على كل مموه مزخرف اللآلئ المدارك فرط سبق وقوله الى ايقاع النسبة اي اثباتها
وايرادها في الكلام سواء كانت نسبته باخباريه مثل انبت الربيع او انشائية مثل لينبت الربيع
وليت الربيع نبت وهل انبت الربيع او غير تامة وصفيه مثل رجل عدل او الكتاب الحكيم
او اضافية مثل انبات الربيع وجري الانهار وشقاق بينهما ومكر الليل والنهار
والا اي وان لم يعتبر تقرير الكلام على راي الاصحاب والذي يظهر عندي ان نظم نوع المجاز العقلي
في سلك الاستعارة بالكناية ايثارا للضبط بتقليل اقسام المجاز وذكر بان يجعل
الفاعل المجازي كالربيع والطبيب في انبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض استعارة
بالكناية عن الفاعل الحقيقي كالقادر المختار لمشابهته اياه في ملابسة الفعل ودورانه معه
وعلى هذا القياس ساير الامثلة كاستعارة الامير المدبر لاسباب الهزيمة للجند
بقرينة نسبة ما هو من خواص المشبه به اليه كالانبات والشفاء والهزيمة وغير ذلك
وكلام الكشاف يكاد يميل الى هذا حيث قال استعير الاسناد لما سواه لغيره لمشابهة مثله
ان ذلك الغير اياه اي ما هو له في الملابسة كما استعير للرجل اسم الاسد لمشابهته اياه
في الجرأة لكن مراده تشبيه هذه الحالة بحالة الاستعارة الاصطلاحية لا ان يكون ههنا
استعارة في شيء من طرفي الاسناد ولقد صرح الشيخ عبد القاهر بان تشبيه الفاعل المجازي
بالحقيقي ليس هو التشبيه الذي يصلح مبنى للاستعارة حيث قال ان تشبيه الربيع بالقادر
في تعلق وجود الفعل به ليس هو التشبيه الذي يفاد بكأن والكاف ونحوهما وانما هو عبارة
عن الجهة التي راعاها المتكلم حتى اعطى الربيع حكم القادر في اسناد الفعل اليه وهو مثل قولنا
شبه ما بليس فرفع بها الاسم ونصب الخبر فان الغرض بيان تقدير قد وقع في نفوسهم
وجهة راعوها في اعطاء ما حكم ليس في العمل والمصنف بصدد النقل بهذا الكلام قال
بوساطة المبالغة في التشبيه على الوجه الذي عليه مبنى الاستعارة كما عرفت من انه
يبالغ فيجعل المشبه من جنس المشبه به ثم يفرد المشبه به بالذكر فيكون استعارة تصريحية
او المشبه بادعاء ان اسمه مرادف لاسم المشبه به فيكون استعارة بالكناية واعترض

صاحب

صاحب الايضاح بان نظم المجاز العقلي في سلك الاستعارة على الوجه الذي ذكره يستلزم ان يكون
المراد بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية صاحبها لا العيشة وبماء في قوله تعالى
من ماء دافق فاعل الدفق لا المني لما سبق من ان الاستعارة بالكناية ان يذكر المشبه ويراد
المشبه به وظاهر انه لا معنى لقولنا هو في صاحب عيشة وخلق من صاحب ماء وان لا يصح الاضافة
في نحو فلان نهاره صائم وليله قائم لان المراد بالنهار على هذا التقدير فلان نفسه واضافة الشيء
الى نفسه لا يصح وان لا يكون الامر بالايقاد في قوله تعالى فاوقد لي يا هامان على الطين وبالبناء
في قوله تعالى يا هامان ابن لي صرحا لهامان مع ان النداء له والخطاب معه وان يتوقف جواز
التركيب في نحو انبت الربيع البقل وسرتني رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى على
الاذن الشرعي لان اسماء الله توقيفية ومعلوم ان هذا التركيب سائغ شائع من غير نكير
ممن يقول بالتوقيف او لا يقول واللوازم كلها ظاهرة الانتفاء ثم ما ذكره منقوض بمثل
نهاره صائم مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي لان ذكر طرفي التشبيه يمنع حمل الكلام على الاستعارة
وهذا اصل كرايت بفلان اسدا ولقيني منه اسد تشبيها لا استعارة والجواب
عما ذكر من لزوم المفاسد مبني على حرف واحد وهو انه معلوم قطعا ومذكور في كلام المصنف صريحا
ان المراد في الاستعارة بالكناية المشبه هو المشبه به ادعاء لا حقيقة على ما قال في موضع
من الكتاب ان المراد من المنية السبع بادعاء السبعية لها وفي موضع آخر انا ندعي
اسم المنية مرادفا لاسم السبع بان نكافئ تاويل وهو ان المنية داخلة في جنس السباع
لاجل المبالغة في التشبيه وح لا يلزم الا ان يكون المراد بالعيشة صاحبها بادعاء الصاحبية
لها وبالنهار الصائم بادعاء الصائمية له وهذا لا يلزم فساد المعنى ولا اضافة الشيء الى نفسه
ولا يكون الامر بالايقاد والبناء لهامان لكن بادعاء انه موقد وبان وجعله من جنس العملة
لفرط الملابسة ولا يكون اسم الربيع مطلقا على الله تعالى بل على القادر المختار ادعاء
والله تعالى قادر مختار حقيقة فليس ههنا الا ادعاء كون اسم الربيع مرادفا لاسم القادر
ولا فساد فيه وعن النقض بان المانع من الحمل على الاستعارة هو ذكر الطرفين على وجه يكون
منه رائحة التشبيه وليس في نهاره ذلك الا ان يجعل القرينة زيدا ازدان استعارة

مع ذكر المشبه بالصفة ازداد وعلى المشبه فما نحن فيه تخص صائم مطلقا والضمير لان
نفسه من غير اعتبار العموم وقد يناقش فيه لزوم كون المراد بعيشة صاحبها لما ان المجازية
في اسناد راضية الى الضمير فلا يلزم الا كون المراد به صاحب العيشة وكون المعنى سعى عيشة
راض صاحبها وكذا في ماء دافق كون المعنى خلق من ماء دافق صاحبه اياه واما اجراء هذه
المناقشة في نهاره صائم ولليل قائم بان الاستعارة في الضمير المستند اليه صائم وقائم لا في نهاره
وليله فلا يجري فيهما اذ لا مدفع في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم وقولك صام نهاره ونام ليله
وقول الشاعر فنام ليلي وتجلى همي ــ واما الدفع بانه يجوز ان يكون المراد بالعيشة اصحابها
ويكون المعنى هو فيهم اي من جملتهم وما لا اضافة من اصحابها والعام الى الخاص والمتعلق لازم
فركيك جدا وكذا دفع الثالث بانه يجوز ان يعتبر المجاز في الاسناد او في المسند بان يراد
وابن مريد ليقاد والبناء لان الكلام على جعل المجاز العقلي مردودا الى الاستعارة بالكناية
وفي كلامه اشارة الى ان الاوفق للوزير بناء القصر مجازا عقليا هنا وانه خير بالكل بناء على
وسواء يكون المراد بالمشبه هو المشبه به حقيقة   واي جزء قوله اجعل في عطف على
اعني ومقسم وبناء حال منه او مفعول له وقول هذا في المجاز وقوله ذلك في الاستعارة
التبعية وقوله في المجاز الراجع الى الحكم بعضه من باب المجاز بالكلية يعني اجل الاقوال الثلاث
اجعل المجاز كله لغويا وتقسيم المجاز كله عندي هكذا والا فجوز جعل المجاز كله لغويا لا ببعض العوض
لا حصر في قوله وهكذا في موقع المصدر والى معقد وغير معقد بدل منه اي تقسيما الى معقد
وغير معقد وقوله والمعقد عطف على المستكن في مقسم لوجود الفصل وقد سقط في هذا الانقسام
المجاز العقلي والمجاز الراجع الى حكم الكلمة والاستعارة التبعية ووجه الاشكال بقطف المجاز
فان التعبير عن الاجر المعقد الوهم فوا لا استعارة التبعية وينبغي جعل الانتفاء من تحققها
وجود الاستعارة بالكناية بدون التخييلية ولم يتعرض للترشيح والتجريد لانهما من اوصاف
الاستعارات المذكورة واحوالها لا اقسام داخلة فيها والباء في قوله تحصيل اقسام الاثنين
متعلق بمحذوف في موقع المصدر اي بتقسيم كل من التحقيقية والتخييلية ايضا مقرونا وملتبسا
تحصيل اقسام تلك من ذلك لا انقسام لا الاربعة على ما سبق في الوهم من ضرب الاثنين في الاثنين

وذلك

وذلك لان التحقيقية المحتملة للتخييل والتخييلية المحتملة للتحقيق واحد لا تتفاوت الا بالعبارة
بل اشار المصنف الى وحدة العبارة ايضا ومع احتماليه للتحقيق والتخييل قوله تحقيقيه
بالقطع جر بدل من اقسام او رفع خبر مبتدا محذوف اي الاقسام هذه ... حد الحقيقة
العقلية عند اصحابنا كل جملة وضعتها وفيها على ان الحكم الذي افدتها كائن على الوجه الذي
هو عليه في العقل وواقع ذلك الحكم موقعه عند العقل وحد المجاز العقلي كل جملة اخرجت الحكم
المفاد بها عما هو له في العقل الى غير ما هو له لضرب من التأول واطلاق الموضوع على المحكوم
يشبه ان يكون اصطلاح المنطق ووجه رجحان الحد الذي ذكره المصنف ما سبق من بيان فوائد
القيود مثل قول الدهري انبت الربيع وقول الجاهل شفى الطبيب خرج عن حد الحقيقة لان الحكم
ليس على ما هو عليه في العقل فلا يكون جامعا ومثل قول المعتزلي خلق الله الافعال كلها مجاز
بتأويل الى السبب البعيد واصل اليه الكافر بتأويل انه لما مكن الشيطان من اضلاله تحول
فلا يكون مانعا ولم يخرج عن حد المجاز فلا يكون جامعا

الاصل الثالث

من علم البيان في الكناية ثم في تقرير الكناية طريقان احدهما انه استعمال
اللفظ في غير الموضوع له مع جواز ارادة الموضوع له وثانيهما انه استعمال اللفظ في
الموضوع له لكن لا يكون مقصودا بل ينتقل منه الى غير الموضوع له اللازم المقصود والاول
اوفق بما سبق من ان القول في عرفنا استعمال الكلمة وكذا في كون الغرض الاصلي طلب
عليه والثانية بما سيجيء من ان الكناية من قبيل الحقيقة وان الطرفين لكلية معناها ومعنى
جميعا وعبارة الكتاب يحتمل الطريقين لان حاصلها ذكر لازم الشيء لينتقل منه الى الملزوم
اي ذكر اللفظ الدال على اللازم مرادا به معنى الملزوم او مرادا منه معنى اللازم لينتقل منه
الى الملزوم وهذا اظهر وبكلامه فيما سيجيء اوفق وفي قوله نزل المصرح اشارة الى انهما
والى كون الاصل هو التصريح والانتقال اليه كثير حاجة مع ما فيه من اخذ احد المتقابلين في
تعريف الآخر كالزوج والفرد وهم يجعلون هذا او تعريف الشيء بما يساويه في الجلاء والخفاء
وقوله الى المتروك اي الى اللازم الذي ترك التصريح بذكره وهو الملزوم على ما صرح به حيث قال
ينتقل منه الى ما هو ملزومه وهو طول القامة واما ظاهر عبارته فيقتضي ان يكون المدلول

هو التصريح بذكر الشيء ثم لا يخفى ان اكثر ما يعتبر من اللزوم في هذا الباب عادي او اعتقادي
بل ادعائي لا عقلي وحقيقي وانهم يعنون باللازم ما هو بمنزلة التابع والرديف وبالملزوم ما هو
بمنزلة المتبوع والمردوف كطول النجاد لطول القامة ونوم الضحى لكثرة الخدم وحسن الكون
لان هذه الكناية اما وقعت في كلامهم واما في كلام غيرهم فربما يجعل هذا كناية عن الكسل
والغفلة   وذا الكنى عطف على ما فيه اي في هذا النوع وذلك اشارة الى اخفاء
طريق التصريح وقوله لنف ما ركب اشارة الى الوجوه الداخلة في الوضع من تراكيب الحروف
الثلاثة وهي اربعة لان الوجوه الممكنة ستة تقديم الكاف مع النون ثم الياء او بالعكس
وتقديم النون مع الكاف ثم الياء او بالعكس وهذه الاربعة موضوعة وفي الكل معنى الخفاء
وتقديم الياء مع الكاف ثم النون او بالعكس وهذان مهملان والكنى جمع كنية وهي علم صدر
بالاب او الام او الابن او البنت ويقابلها الاسم وتحقيق ذلك في الكنى اخفاء طريق التصريح
بالاسماء الاعلام مع انها ايضا اعلام ومنه اي من قبيل ذلك في العدو نكايات الزمان
والحوائج بتقديم الجيم جمع حاجة وهي الحالة المستاصلة من جاحه واجتاحه استاصله
الملمة النازلة بنا بنيه اي على ابناء الزمان العلم فرج المراة والكين لحم داخل الفرج
قيل هذا على سبيل الاستعارة فاصل الفلم الخفية التي يحصل بها كل العول فيها حين تسيح
وقد اصاب الجزئي التعبير عن النيك بمقلوب حيث احترز عن التصريح بلفظ وقوله فضلا
ان يركبوا مصدر لمحذوف اي فضل وبقي للاحتراز عن التصريح بلفظ عن ارتكاب معناه
جهارا اي اتقوا الارتكاب بالكلية والذي في منه هو الاحتراز عن اللفظ ففاعل الفعل
ضمير يعود الى الاحتراز وان يركبوا بتقدير حرف الجر وجعل فاعل الفعل سهو
ثم ان الكناية متفاوتة لا ارى لايراد هذا الكلام في هذا المقام وجها سوى انه
لما ذكر ان في مطلق الكناية معنى الخفاء وكان بعض افرادها مما له نوع وضوح بالنسبة الى البعض
كان مظنة ان يتوهم ان ليس في الكل معنى الخفاء ازال هذا الوهم بان التفاوت بزيادة الخفاء
ونقصانه لا يخل بما ذكرنا من اشتراك الكل في معنى الخفاء او انه لما ذكر ما يشعر بتساوي
كل الكنايات في معنى الخفاء بادر الى بيان التفاوت في ذلك لئلا يتوهم عدم التفاوت

بناء على ان الاصل هو التواطؤ دون التشكيك وبهذا يظهر وجه ذكر التفاوت دون الانقسام
وان كان كلها الى التقسيم التفاوت معنى الانقسام   احدهما ان الكناية لا تنافي
ارادة الحقيقة اي المعنى الحقيقي للفظ بلفظها اي لفظ الكناية يشير الى انه يجوز ان يمتنع ارادة الحقيقة
بدليل من خارج كما في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى كناية عن الملك والعظمة وقوله تعالى
لا ينظر اليهم يوم القيامة كناية عن اهانتهم وعدم اكرامهم وترك الانعام عليهم والاحسان اليهم
ذكره صاحب الكشاف وذكر في موضع آخر ان مثل هذا الكلام ان كان في حق من لا يجوز عليه النظر
مجاز البتة وفي حق من يجوز كناية فعلم ان يعتبر في الكناية جواز ارادة الموضوع له في ذلك المحل
ولا يكتفى بالجواز في محل آخر وهذا زيادة تحقيق يطلب من حواشي الكشاف واما في المجاز فيمتنع
ارادة الحقيقة بلفظ المجاز لكونه مشروطا ومقرونا بقرينة مانعة عن ارادة الموضوع له حتى
ان كل ما هو حقيق بوصف المجاز سواء كان في ذلك المجاز المرسل مثل رعينا الغيث والاستعارة
مثل في الحمام اسد وهذا معنى قوله واني اي وكيف لا ينافي المجاز ارادة الحقيقة والحال ان المجاز
ملزوم لقرينة معاندة اي منافية لارادة الحقيقة وكل ما هو ملزوم لمنافي الشيء مناف لذلك الشيء
اذ لو اجتمع معه لزم اجتماع المتنافيين ضرورة امتناع الملزوم بدون اللازم وبعبارة اخرى
كلما وجد ملزوم معاند الشيء وجد معاند الشيء وكلما وجد معاند الشيء امتنع وجود ذلك الشيء
فكلما وجد ملزوم معاند الشيء امتنع وجود ذلك الشيء   مبنى الكناية على الانتقال
من اللازم الى الملزوم انما يصح بواسطة العلم بكونه مساويا للملزوم او اخص منه وسبق ان الانتقال
من اللازم الى الملزوم بعينه مساواته اياه فيكون ما قال ارجع فيصير الانتقال من اللازم الى الملزوم
قد اشرنا الى ان معنى اللزوم هنا الانتقال في الجملة سواء كان بناء على لزوم عقلي او عادي
او اعتقادي او ادعائي وان المراد باللازم ما هو بمنزلة التابع والرديف وقد سبق ان طريق
الانتقال من اللازم الى الملزوم انما يصح بواسطة العلم بكونه مساويا للملزوم او اخص منه وسبق
ان الانتقال من اللازم الى الملزوم اذ ذاك بمنزلة الانتقال من الملزوم فاعترض لا ينضاح
بان اللازم ما لم يكن ملزوما يمتنع ان ينتقل منه الى الملزوم فيكون الانتقال في الكناية انضمام الملزوم
الى اللازم انضماما يرد شيئا على ما ذكره المصنف فلم يقدح في كون الانتقال في الكناية من جهة كونه

لانها وان كان مساويا لا تخرج عن اقسام مثله بحكم الاستقراء وتتبع موارد الكنايات
وان شبيه بها النسبة ايضا وسواء اللازم الذي ينتقل منه معناه التابع للشيء بمنزلة الوصف
المخصص والحالة فقد يكون لذلك الشيء صفات اخرى كما ان القصد للانتقال منه نفس ذلك الموصوف
فالقسم الاول او الى صفة اخرى له فالثانية او الى اختصاص الصفة به فالثالث وظاهر ان المراد
بالصفة المعنى القائم بالغير لا النعت النحوي القسم الاول من الكناية المطلوب بها
نفس الموصوف لا خفاء في انه لا معنى لايراد كلمة وما يقال ان القسم الاول كالكناية المطلوب بها
نفس الموصوف جزء الكلي حاصل في الجزئي فمما لا يشبه ان يصغى اليه المحصل بل الوجه ان الاقسام
المعهودة انما هي للمطلوب بالكناية لا للكناية فكانه قال ظهر ترتب الكلام على بيان اقسام الكنايات
المطلوب بها الامور الثلاثة وفي قوله احدها طلب نفس الموصوف والثانية طلب نفس الصفة تسامح
لان المطلوب بالكناية ليس هو الطلب بل الموصوف والصفة على ما صرح به وحاصل القريبة
ان يكون الصفة خاصة مفردة والبعيدة ان يكون مركبة تركيبا اعتباريا من تلفيق عدة امور
وقوله عارض مرفوع صفة اختصاص وقوله اخر مفعول يضم اي يضم الى اللازم لانها اخر واخر
واعتبر عروض الاختصاص لان الصفة من حيث هي لا تدل الا على ذات مبهمة غاية الابهام حتى ان
مثل القديم او الواجب الوجود مع شدة اختصاصه بالواحد المقدس لا يدل الا على ما له القدم
او الوجوب فان قيل قد يكون للوصف الواحد وسايط فيكون بعيدة ولا تركيب فيه عدة امور اختصاص
ذاتي بلا وسايط فيكون قريبة قلنا المراد بالقرب ههنا ما يكون باعتبار سهولة احدها كجعل
كناية لعدم احتياجه الى تكلف الضم والتلفيق وبالبعد خلافه بخلاف القريبة والبعيدة في القسم الثاني
فان المراد بالقريبة هناك ما يكون بلا واسطة وبالبعيدة ما يكون بوسايط
متوصلا الى ايصاف صفة مبالغ من صاوبضعة ومعناه الكثير الضيافة الحسن القيام
بامرها ومن كان كذلك يلزمه كثرة الاضياف وسواء الحرد الاول اي طويل نجاده
كناية ساذجة لا يشوبها شيء من التصريح لعدم اسناد الطويل الى الرجل والى ضميره والثاني
اي طويل النجاد كناية مشتملة على تصريح ما لانها اضيف الصفة الى النجاد لا بد لها من فاعل لزم
ان يكون فيها ضمير يعود الى الرجل مثلا وهذا تصريح بنسبة الطول اليه والدليل على هذا انك تقول

زيد طويل نجاده وقصد طويل نجاده بتذكير الوصف فيهما وكذا في التثنية والجمع بافراد الوصف
لعدم الضمير فيهما وكونه مسندا الى الفاعل الظاهر المذكور وعند الاضافة تقول هند
طويلة النجاد ومما طويلا النجاد وهم طوال النجاد بتانيث الوصف وتثنيته وجمعه
لما فيه من الضمير العائد الى الموصوف وهذا كما ان قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض
من الخيط الاسود من الفجر قد خرج بقوله من الفجر من باب الاستعارة الى باب التشبيه فكذا هذا
بالاضافة واعتبار الضمير خرج من الكناية الساذجة الى الكناية المشوبة بشيء من التصريح
فلذا امر بالتامل وبالاستعانة في ادراك ما ذكرنا التي عند تذكير الوصف وتانيثه وما يتصل
ما تقدم في باب التشبيه في الاية المذكورة وقد خفي على بعضهم وجه الاستعانة باستحضار ما ذكر
في هذه الاية في التشبيه هكذا والثانية كناية مشتملة على تشبيه وقال في تفسيره ما شاء
فان قيل كيف جاز اسناد الصفة الى ضمير الرجل مع انه في المعنى عبارة عن المضاف اليه
اعني النجاد قلنا من جهة كونها في اللفظ جارية عليه خبرا او نعتا او حالا او في المعنى
دالة على معنى له في نفسه سواء كان هو الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه فانه يتصف بالحسن
لحسن وجهه او غيرها نحو زيد ابيض اللحية اي شيخ وكثير الاخوان اي يتقويهم وكثير الاضياف
اي مضياف بخلاف زيد احمر فرسه فانه يقبح فيه الاضافة كما يقبح هند قائم الغلام بخلاف جائلة
الوشاح اي هيفاء فان قيل فهلا جعله تصريحا محضا حيث اشتمل على اسناد
الوصف كما جعل الخيط الابيض والاسود تشبيها محضا لا استعارة قلنا لانها
في المعنى صفة للمضاف اليه قطعا واعتبار الضمير انما هو لمجرد رعاية امر لفظي هو امتناع خلو الصفة
عن فاعل مرفوع بها على انك اذا حققت فالمسند الى الضمير هو طويل النجاد لا مجرد الطويل
وان هذا النوع القريب الذي يكون الانتقال من اقرب اللوازم اي بلا واسطة
تارة يكون واضحا ينتقل منه الذهن الى المطلوب بسرعة وبادي نظر كما في مثال طول النجاد
وكثرة الاضياف وتارة يكون خفيا يحتاج الى مزيد نظر ولا يطلع عليه كل احد كالكناية
عرض القفا عن البلاهة فانه لا واسطة بينهما في اللزوم لكن العلم بذلك يفتقر الى مزيد تامل
وكثرة نظر وكذا عرض الوسادة اذا اعتبر بالنسبة الى الانتقال منه الى عرض القفا

يكون قريبا خفيا لعدم الواسطة مع قلة الوضوح بخلاف ما اذا اعتبر بالنسبة الى البلادة فانه يكون بعيدا لوجود الواسطة فاعترض لا يصح بان هذا كناية بعيدة عن البلاهة قريبة عن هذه الكناية ليس بشئ واعلم ان مثل هذا انما يحسن اذا كانت الواسطة كناية شايعة مشهورة ربما الحقت بالصريح مثل عريض القفا بخلاف كثير الجمر او كثير احراق الحطب تحت القدر فانه لا يقال ان كثير الرماد كناية عنه بل عن المضاف ولو قيل عن كثرة الاضياف التي هي كناية عن المضاف جاز واما جعل جبان الكلب والبعيدة ان صح الفعل مثل ان يفوق وان يكلف وان يصل في الشايع الذائع فيما بينهم نظرا الى حصول المقصود في مجموعه كما يقال الشجاع ان يكب فرسك وياخذ بمكك ويخوض المعركة ولا يحاجى المهلكة ونحو ذلك وان شئت رده الى الظاهر فقل فيها حذف المضاف او حرف الجر اي ذو ان يفعل او في ان يفعل ومعنى اعتبار اقرب اللوازم ووسائط اللوازم المتسلسلة على ما هو المجموع الكنايات اذ لا يوجد مطلوب ليس له الا لازم واحد او مطلوب يحصر واسطة في لازم واحد وان وجد في العليل الملحق بالعدم متوصلا لذلك اي بحال الكلب مهزول الفصيل اذا كونه اي كون الموصوف بهما مضيافا وما يك فيّ من عيب فاني جبان الكلب مهزول الفصيل فانه لا يحرم الفعل بها مبتدا خبره الشرط مع الجزاء للكون العايد في الشرط واتهرير صوت الكلب دون نباحه من قلة صبره على البرد وقيل هو الكلب اذا صوت للعض ونبح اذا صوت للاعلام المرصد موضع الرصد اي الوقوف وهم بعض اي يطوفون بالليل للكلب ودونها للدار وله ونادية ومشاهدة للكلب ساحة وكونه لا هو مرصد اي وكون من هو مرصد كذلك اي موصوفا بان ساحته مقصد ادان اي اقارب جمع ادنى واقاص اي اباعد جمع اقصى المطلبات النوق التي بطونها اي سنتها او لادها يقال املت الناقة اي صارت ذات الحوا اي ذات نتج او اي وصرفها اي من قصد صرفها كما يقال الداعي الى العرب سوا القادس فما يك العفاف ما هو اذا اهل في كل الاس اشارة الى الانس الذي فوق انس الام بالاله الدائرة وكذا قول صديه آنسا والصف صفه انس وصير عنده ومشاهدته وايصال الالة وانصال مشاهدته معناه كونها متصلا البعض بالبعض مشابه غير منقطعة

وكذا

وكذا من قوله سنا بالاتصال اي على الدوام من غير انقطاع للكلب لشدة بان الدار التي البشر المباعي المطالب هاكل اشارة الى سرة عبد العزيز لوح سويه لحمه واشار مراده اي الكلب بكلمة اي يكلم الكلب الضيف من اجل حبه الضيف والحال انه اعجم ليس من شان الكلام مع عدم القدرة عليه اعرب من انسه واقرب انسه اي اسمه واردفه ووجه زيادة اللطف ان قصده الكلام لا اسمع من اسمعه الا بكذا العود مني الحدثان المتاح من الظبا والابل والجبل جمع عاد والفصيل ولد الناقة اذا فصل عن الام ووجد لا اصل كناية عن سرعة ذبحها وضمر بها وفصالها ومشاهدتها واستيناسها ولدها للعود وضمرها وانامها وحركاتها للفصال والمرفوع في تحملها للعود والمنصوب العايد الى الموصول محذوف ويحتمل ان يريد معنى يحمل الكون الباء في بالفصال صلة امتنع للسببية فعلى هذا يكون كناية عن نحر العود وعلى الاول بل هو عن نحر الفصال القسم الثالث في الكناية المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف اي نسبتها اليه واثباتها له ونفيها عنه وحاصله عايد الى التخصيص بالذكر والدليل على هذا انه جعل من صور التصريح بالتخصيص نحو ان الخشرج وابن الحشرج ونحو وظاهره انه لا حصر فيه وقوله كما هو متعلق ان لا يصرح تخصيص الصفة وقوله اوما نرى بوضح وبيان للكون التخصيص في الامثلة السابقة مصرحا به يعني نرى الوصف المكني عنه وهو طول القامة المكني عنه بطول النجاد صريحا في انه منسوب الى زيد يعني ان هذا المعنى الى زيد صريحا وان كان المضاف الى ضمير زيد بحسب اللفظ هو طول النجاد وقوله ماذا صنع في موقع الجواب لقوله حين اراد وسوق التحقيق خبر ان في قوله فانه وحين متعلق بكون الاستفهام لا على حقيقته وقوله جمع الى اخره بدل وبيان لماذا صنع ومالك عشيرة الصفات في القبة بعد الموصوفها كان هذا من قبيل الكناية دون المجاز ثم كونها في القبة المضروبة على ابن الحشرج مما ينتقل الذهن منه الى اتصافه بها وقوله فليس مما كل نحو ليس قولنا المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه تصريحا باثبات المجد والكرم للبردين اللازم من اضافة البردين اليه التصريح باضافة الوصف اليه كما في طويل نجاده ثم لو قيل بين كريم برده

لانه ان يكون سيل يده طويل نجاده والمجد الشرف مجد الرجل بالضم فهو ماجد
قال ابن السكيت الشرف والمجد يكونان بالآباء يقال رجل شريف ماجد له
آباء متقدمون في الشرف والحسب والكرم يكونان في الرجل وان لم يكن في الاباء
ووجه كون هذا من قبيل الكناية دون المجاز انه لا يمتنع ثبوت الصفة من السوابق تبعا
للموصوف انتهى لان الحمد معنى اسناد المساعي له وكونها بطانة عقد وكون
مناط ذلك العقد يوجب المجد على ان الاضافة تقتضي ذلك نظرا الى كونها اشارة
الى نسبة مخصوصة حاصلة لاة لا باعتبارها وان استدعاء دوام الشيء يقتضي ثبوت اصله
كل ذلك بحكم العرف في الرد وودليل الخطاب وان لم يكن هناك لزوم قطعي وقوله يتربص
اي تربص ابن العميد المجد على اعتنائه بشأن المجد ومحبته للمجد لان الانسان لا يتربص الا لما به
اعتناء والميل ودل ذلك على انه ماجد ان مساعي الرجل انما هي مجده لا المجد غيره
ودل طلبه حقيقة المجد ودوام بقائه ابن العميد على ان تربص المجد والاعتناء بشأنه مقصود ان
على ابن العميد والالما احتاج الى دعاء والطالب لا يطلب الا ما اليه حاجة وفي العبارة
اشارة الى ان الاختصاص هاهنا بمعنى القصر لا مجرد النسبة ووجهه ما ذكرنا واما وجه احكام
هذا التخصيص وتاكيده هو ادعاء ان العلم بهذا الاحتياج والاختصاص فلظهور حقيقة المجد
الذي ليس من شأنه العلم ولادراك بل يجمع افراده على ما يفيده المقام الخطابي وبين
ما ذكرنا ان هذا الادعاء والدعاء والتربص وطلب البقاء من توابع ذلك الاختصاص
ورواد فيه فلهو لا سبيل منها الى الاختصاص كناية مطلوبا بها تخصيص الصفة بالموصوف
وحاصل معنى البيت ان الشاعر جعل المجد متربصا في المآل نظرا الى ان مآل التربص
الى التربص بابن العميد وجعل تربصه بابن العميد اختصاصا للمجد به على طريقة وهم ترتبت الوزارة
لفلان اذا حصلت له فاذا ذكر ذلك على طريق قصد القصر كما هو المدعى اشرنا اليه افاد
الاختصاص بطريق القصر كما هو المدعى وان اريد الاختصاص بمعنى مجرد النسبة اليه فالامر
اظهر بيت غفا به من اللوم بيتها من قبيل يكثر الرماد في ساحة عمرو
لان البيتوتة بصفة النجاة من اللوم كناية عن وصف العفة واسناد ذلك الى بيتها كناية
عن اختصاص

عن اختصاص ذلك الوصف بها بمعنى نسبته اليها وقوله اذا ما بيوت بالملامة حلت
من باب القلب اي حلت الملامة ببيوت او من باب اشتعل الرأس شيبا الخ
فما جازه اي لم يجاوزه فرد من افراد الجود ولا حل دونه اي في مكان دون مكانه لكن يدور
حيث يدور وتقرير المصنف ان المصراع الاول كناية عن وصف اجتماع الجود وعدم توزعه
والمصراع الثاني كناية عن اختصاص الجود به ونسبته اليه من جهة انه يصير حيث يصير ويسير
كيف يسير بحيث لا يفارقه فرد من افراده وبعضهم على ان كلا من المصراعين كناية عن اختصاص الجود به
ومعنى الاستدراك ان الاول يطرق انه لا يفارقه والثاني يطرق انه ملازمه وكانه قال لا يفارقه
ولكن يلازمه ولما سبق الى بعض الافهام ان عدم المفارقة لا يستلزم الاختصاص احتمال
ان لا يكون الجود موجودا فيصدق نفي المفارقة والمصراع الثاني لدفع هذا الاحتمال فيتم المجموع البيت
ثم الاختصاص وانت خبير بانه لا عبرة في الخطابيات بمثل هذه الاحتمالات فقوله فيتبعها
على معناه قال اي للتنبيه على ان الجود بمعنى وصف فرد من افراد الجود على انه لو تجاوزه لكان قائما
بمحل دونه ضرورة انه عرض يمتنع قيامه بنفسه لكنه لم يحل في مكان دونه فلم يتجاوزه ولان الحال هذا
من دعوى اللزوم ونفي اللازم قال والاحل معنى لو حل فرد من الافراد مكانا دونه لكان متجاوزا اياه
لكن اللازم منتف لانه لم يجاوزه فرد من افراد الجود فقوله مما جاوزه جود نفي اللازم الحلول
في مكان دونه لنفي الملزوم وقوله ولا حل دونه نفي اللازم التجاوز لنفي انتفاؤه لكن لا يخفى
ان مثل هذا البيان يكون دوريا والاولى ان يقتصر على احد الامرين فيقال ان قوله فما جازه هو
الدعوى وقوله ولا حل بيان له بنفي لازم التجاوز اي ما تجاوزه فرد من افراد الجود لانه لو تجاوزه
لحل في مكان دونه ضرورة لكن اللازم منتف لانه لا يوجد حالا دونه وقوله كناية مفعول له
لقوله فسيطا او لقوله نفي وجميع ما بعده من الافعال وذلك اشارة الى عدم جواز الجود
اياه وعدم حلول غيره وضمير توزعه ونفسه للجود وقوله خصصه اي الجود من بعد اي من بعد
نفي تجاوزه اياه وحلوله غيره بحجة سبقه بانها ممدوحة وهو حيث يصير الممدوح يوجد ان
عرف الجود بلام الحقيقة المفيد في المقام الخطابي للاستغراق وبيان التخصيص وتفسيره
انه قال ولكن يصير الجود حيث يصير كناية بذلك عن ثبوت الجود له لانه اذا لم يفارقه وكان معه

حيث كان اتصف به لا محالة ومن تخصيص الصفة بجهة من الجهات التي تكون كناية عن ثبوته
للشيء قولهم مجلس فلان مظنة الجود والكرم اي موقعهما ومكانهما الذي يظن انهما فيه فالدلالة
على هذا انما اوردته توضيحا وبيانا لما في البيت لم نقل ومنها اي ومن الامثلة بل منها اي من
هذا القبيل من التخصيص لقصد الكناية عن الثبوت وقد يظن ان ما ذكرنا من الحصر
في الاقسام الثلاثة انما هو بالنظر الى كناية واحدة واما اذا اجتمع في كلام واحد كنايتان او اكثر
بعضها من قسم او اكثر فهي لا تنحصر وهو القدح فيما ذكرنا كما يقال يكثر الرماد في ساحة عمرو
او يقال يكثر الرماد في ساحة من هو علم في الكرم كناية عن عمرو وصحيح الملاه
واعلم ان الكناية في القسم الثالث وهو ما يكون المطلوب بها نفس الصفة والثاني وهو ما يكون المطلوب
بها تخصيص الصفة بالموصوف قد يكون مسوقها لاجل الموصوف المذكور بان يكون وصفا له او
عن اختصاص الصفة المذكور به وقد يكون مسوقها لاجل موصوف غير مذكور بان يكون وصفا له
او عن اختصاص صفة به فالاول من القسم الثالث المطلوب به نفس الصفة كما تقول فلان يصلي
ويزكي قصدا الى انه مؤمن وفلان يلبس الغيار قصدا الى انه يهودي ومن القسم الثالث
قوله ان السماحة البيت وسائر الامثلة المذكورة لتخصيص الصفة بالموصوف والثاني من القسم
الثالث كما تقول في عرض من يؤذي المسلمين المؤمن هو الذي يصلي ويزكي ولا يؤذي اخاه المسلم
كناية بذكر الصفات عن الذات مسوقة لنفيه عن المؤذي ومن القسم الثالث قوله تعالى هدى
للمتقين الذين يؤمنون بالغيب اي مع الغيبة عن حضرة النبي عليه السلام او عن جماعة المسلمين فقصد بطريق التعريض
الى نفي كون الكتاب هدى للمنافقين الذين اذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا واذا خلوا الى
شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزئون وهم غير المتقين الموصوفين عن اخلاص والباء على هذا
للملابسة والمصاحبة والغيب على معناه المصدري واما اذا جعل الباء صلة يؤمنون
والغيب بمعنى الغائب او بمعنى الغيب مرادا به ما هو غائب عن الحواس من الله والملائكة واحوال الحشر
ونحو ذلك فلا تعريض كان اطلاق اسم التعريض عليها مناسبا اما لفظا فلكان
الاشتقاق واما معنى فلانه يقال عرضت لفلان وبفلان اذا قلت قولا وانت تعنيه فكانك
اشرت به الى جانب وتريد جانبا آخر ومنه المعاريض في الكلام وهي التورية بالشيء عن الشيء

والطف

واصله من العرض بالضم وهي الناحية والجانب لامالة الى المقصود من جانب الكلام وناحيته
قال في الكشاف الكناية ان تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له والتعريض
ان تذكر شيئا تدل به على شيء لم تذكره كقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكانه
امالة الكلام الى عرض يدل على المقصود والرمز هو الاشارة بالشفتين والحاجب
والغمز امر للنوق وحسبك اي كافيك في كونهم لا يرون سوى كرم وضيفانه لقول تمام
وغير خاف اي ليس بخفي آخر بخلاف نحو عريض القفا وخاف اسم فاعل من خفي بالكسر واما الخفي
فحفا خفاء بمعنى احفاه كان اطلاق اسم الايماء والاشارة عليها مناسبا
لانه اذا لم يكن هناك خصوصية من اسم المطلق لان الاشارة تطلق على كل من التلويح والرمز
على ما مر وقيل انها عند الاطلاق تكون في نحو الشيء القريب الظاهر كما يقال اشار اليه باليد
واومى اليه بالكف وكقول البحتري عطف على كقول ابي تمام مع تخلل الفاصل كما
الشرط واشار بقوله طالعا الى انه موقوف اي تمام ونقول كما ترى في قول آخر الى انه اظهر
وصرح في قوله مني كلوهم بانه اظهر من الجمع لانه انتقال من العلة الى المعلول حيث جعل كون
منهم علة لوجود الكرم فيهم والانتقال فيما سبق من المحل الى الحال ومن الشرط الى المشروط
ولان في الاول احتمال ان لا يتحقق الشاهد الكافي لعدم زيادتهن ابا سعيد لانهما انما ذكر
بان لا استقبال به وفي الثاني حوله اي ادونه المخاطب الذي نعاعد وفي الثالث اعاد ذكر
اشراف مع حسبل على طريق الدعاء دون التحقيق فلسه طلبان لعلهم من الكرام والباكر من
المسكر الآتي بكرة والمحل انقطاع المطر ويبس الارض من الكلأ يقال بلد ماحل وارض ماحل
قال ابن السكيت امحل البلد فهو ماحل ولم يقولوا ممحل وربما جاء في الشعر
سائله الذي هو العطاء والسخاء والجود صفة في النفس مبدأ افادة ما ينبغي لا لعوض واحفا
وبغاير مفهومهما وهذا صح خطابهما حطان لاسن تعرض على لفظ المتكلم المعتوب
عن عزاه حمله على الوا وهو الصبر مسافر يوم ان يقدام على استعارة الامتداد
للرطاة ثم تلوه عطف على اقناه وقوله في ادارة حوده متعلق بالظرف الواقع خبرا اي على كاسى
او بالظهور وكلاهما محل نظر من جهة اللفظ او بالمبتدا اعني قوله في جهة المعنى

واعلم ان التعريض يوجد بدون الكناية ومع الكناية عموما من وجه لتصادقهما في مثل المسلم من سلم المسلمون
من لسانه ويده وصدق الكناية بدونه وهو كثير وصدقه بدون الكناية في مثل آذيتني فستعرف
عند القرينة الدالة على ارادة المخاطب وتعين ارادة الغير فانه حينئذ يكون مجازا لا كناية واعتبر
الاعتماد على القرائن في الكناية لان في المجاز نفسه هو غني عن التعريض له بخلاف الكناية فان افتقارها
الى القرينة قليل كما في هذه الصورة لظهورها في مجرد الحقيقة الصريحة فان قيل استعمل في المخاطب
وفي غير المخاطب لا يظهر له وجه صحة ولا وجود علاقة ولا انتقال من ملزوم الى لازم او بالعكس
فكيف يكون مجازا او كناية بل الوجه حمل قوله على سبيل الكناية وعلى سبيل المجاز على انه تسمية الكناية
تارة وتسمية المجاز اخرى من غير ان يكون كناية او مجازا قلنا ليس المراد ان مجرد ما ذكر
كناية او مجاز بل ان مع كل ادعى فستعرف كلام دال على معنى يقصد به تهديد المخاطب بسبب الايذاء
ويلزمه تهديد كل من صدر عنه الايذاء لزوما عقليا فالمجاز والكناية فان اريد تهديد المخاطب وغيره
من المؤذين بقرائن الاحوال فكناية او تهديد غير المخاطب خاصة بعلاقة المشاركة في الايذاء ودلالة
القرينة على ان المخاطب ليس بمؤذ فمجاز مركب جار في الكلام لا في التعريض واما ان يكون كلام
دال على معنى ذا اصح جارية على القانون من غير ان يكون حقيقة في ذلك صريحة ولا كناية
ولا مجازا فلا نعرف له وجه صحة قال ابن الاثير الكناية ما دل على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة
والمجاز بوصف جامع بينهما وتكون في المفرد والمركب والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة
الوضع الحقيقي او المجازي بل من جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع
صلة والله اني محتاج فانه تعريض بالطلب ولم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما فهم منه المعنى
من عرض اللفظ اي جانبه فتامل كيف جعل الكناية والمجاز [illegible]
وعلى هذا الذي ذكرنا في هذا المثال فقس نظايره وفرع ما شئت من الفروع فقد تمسك
على وجه القياس وكيفية التفريع حيث ذكرت انه ان اريد غير الموضوع له فمجاز والا فكناية
وان المعول في ذلك على القرائن وان التعريض قد يكون مع الكناية وقد يكون بدونها
واعلم ان ارباب البلاغة هم البلغاء وكذا اصحاب الصياغة للمعاني لان صناعتهم تصوير المعاني
بالصور والكيفيات المختلفة المناسبة للاغراض والمقاصد بمنزلة الصائغ للذهب

على ما

على ما ينبغي كما قال الجاحظ انما الشعر صياغة وضرب من التصوير لكن الاكثر ان [illegible]
على رجحان المجاز على الحقيقة والاستعارة على التشبيه والكناية على التصريح الى علماء البيان
انسب منه الى البلغاء والفصحاء الا انها اول المبالغة في هذا الاعتراف حتى كانه من عرض البلغاء
والشعراء وان لم يكن فيهم معرفة بالاصطلاحات وصاحب الترجيحات وقوله ابلغ من المبالغة
دون البلاغة ومعناه اوقع في النفس واشد تاثيرا فيه وذكر الابلغ والاقوى لا اوقع
نفس ومرجع الكل الى دعوى الشيء ببينة وهو اللازم ببينة وهو وجود الملزوم وفي ترجيح الاستعارة
وجه آخر وهو ترك الاعتراف بكون المشبه به اكمل من المشبه بل ادعاء انه من جنس المشبه به
وانكار ان يكون شيئا غيره باعتبار واحد احترازا عما اذا اختلف الاعتبار
كما اذا كان شيء ملزوما لشيء بحسب الوجود غير ملزوم بحسب المفهوم او ملزوما بحسب العادة
غير ملزوم بحسب العقل ونحو ذلك مما لا استحالة فيه والسائل في الكناية
تريد انا وان جعلنا مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم فهو راجع الى الانتقال
من الملزوم الى اللازم بناء على وجود التساوي ولو اعتقادا او ادعاء وحينئذ يكون كل منهما
لازما وملزوما فيكون الانتقال في الكناية ايضا من الملزوم ويصير كدعوى الشيء ببينة وبهذا
يندفع الاعتراض بان اللازم من حيث هو لازم يحتمل العموم فكيف يصح الانتقال منه الى الملزوم
وان المجاز قد يكون من الطرفين كاطلاق الغيث على النبات والنبات على الغيث بناء على
لزوم احدهما للآخر فلا يكون كل منهما ذكر الملزوم وارادة اللازم بل احدهما بالعكس وهو معنى
انخراط نحو امطرت السماء نباتا اي غيثا يلزم النبات في سلك رعينا الغيث اي النبات
الذي يلزم الغيث هذا ما امكن في هذا الكلام باصل المجاز والكناية لانهما
المقصود الاصلي في هذا الفن واما التشبيه فتوطئة لنوع من المجاز هو الاستعارة واشار
الى انه قد ورد كلام السلف فيهما ورتب فيهما انواعا فيها مباحث يليق بها وفي كل من المقرر
وترتيب الانواع وتذييلها وتطبيق البعض منها بالبعض وتوفية كل من ذلك حقه على الوجه الذي
توجبه مقتضى صناعة البيان ثم وضح ان لا قدح في كلام السلف من بعض القصور واشار
الى ان كلامه بالمقصود اولى وعلى سنن الاستقامة اجرى وبالطلوع والنماء احرى

مغمز اي موضع طعن وقدح وفي الصحاح المغامز المعايب وفعلت شيئا فاغتمزه فلان
اي طعن علي ووجد بذلك مغمزا واغمزت في فلان اذا عبته وصوبه من ساية يقال
داغمزني الشي اذا فاته وفعل ضرس والاسناد للتشبيه بمعنى مفعول وضمير اخترعه
لهذا الفن وقواعد اي الاصول المراد بها ما يبتني عليه الاصول التي يبتني عليها جزئيات الفن
وضمير ابوابها للاصول وفصولها للاصول والابواب وتفاريعها للقواعد والاصول وامثلتها
للتفاريع وبسطها للامثلة او للالفاظ وضمير بعضها للشعر وهذا النوع الى الكمال
اعني افانين جمع افنان جمع فن فعلوا خبر كانوا وفي اختراعه متعلق به ذاك مبتدا محذوف الخبر
اذ ذاك الاختراع مخصوص منهم اي من علماء الفن واما بعد ورود الكلام وضبط احكامه في
لمباحث العلم للدرس المقصد الاعلى من علم البيان ولابد اي للنا الذي
هو الكناية من دلالة الكلام على ارادة معنى المعنى مثل ان يكون استعمال كثير الرماد في موضع المدح
وفي حق العطاء بكلامه لما ذا قيل صاحب الجام وذلك لان السابق الى الفهم من الكلام هو المعنى
ما لم تقم دلالة على ارادة معنى المعنى وحده او مع الكل يعم الدلالة على جزء المعنى او لازمه لا تتوقف
على قيام القرينة لكن فرق بين الدلالة والارادة وان ذهب بعض المحققين الى ان الدلالة لا تكون
بدون الارادة دون ان شانا ان الانقسام الى الحقيقة العقلية والى المجاز العقلي انما هو
راي الاصحاب واما على رايه فالمجاز كله لغوي وفي كلامه اشارة الى المصنف بالحقيقة والمجاز
العقليين عند التحقيق هو الاسناد واما متصف الكلام بهما باعتبار ما فيه من الاسناد
وقوله على وفق غرضك وعلمك اشارة الى ما مر من ان المعتبر في الحقيقة والمجاز العقليين هو الموافقة
والمخالفة لما عند المتكلم لا لما في نفس الامر ثم ان الحقيقة في الجملة اما ان تكون مقرونة
بافادة مستلزم على لفظ اسم المفعول اي لازم يقال استلزم الشي اي طلب لزومه فهو مستلزم
اي طلب لزومه وذاك مستلزم اي لازم اولا تكون والاولى الحقيقة المقرونة بافادة لازم داخلة
في الكناية والثانية اي الحقيقة التي لا تكون مقرونة بافادة مستلزم داخلة في التصريح ومبنى هذا
على ان كلام الكناية والتصريح اعم من ان يكون مفردا كما سبق او لا تقسيم الكلمة الى اقسام
الثلاثة بانها اما ان يراد معناها وحده او غير معناها وحده او معناها وغير معناها معا

اولكون

او لكون جملة كما اشار اليه ههنا بعد ما ذكر الحقيقة والمجاز في الجملة لئلا يتوهم اختصاص الكناية
بالمفرد على ما عرف من التقسيم الاول فان قيل قد ادى ذلك التقسيم على ان الكناية يقابل الحقيقة
في المفرد ثم قال والحقيقة في المفرد والكناية يشتركان في كونهما حقيقتين ويفترقان في التصريح
وعدمه فكيف يصح هذا قلت اراد بالحقيقة في التقسيم التصريح منها لانه الذي يراد معنى
معناها وحده واما الكناية فلا كلام في انه لا يراد منها المعنى وحده وانما الكلام في انه هل يراد
معه معنى المعنى ام يقتصر المراد على معنى المعنى لكن مع جواز ارادة المعنى وقد سبق تحقيق ذلك هناك
على انهم لم يعتبروا في الحقيقة الا كان استعمالها في الموضوع له واما ان لا يكون غير الموضوع له مرادا
فلا ومنهم من فهم ذلك وجزم بان الحقيقة مطلقا تقابل الكناية فحمل ما ذكر من اشتراكهما في كونهما
حقيقتين على اشتراكهما في ارادة المعنى الحقيقي فيهما من غير ان يصح اطلاق اسم الحقيقة على الكناية
وهذا اصطلاح مما لم نجده للقوم وفي بعض النسخ بافادة مستلزم على لفظ اسم الفاعل نظرا الى
ان الانتقال في الكناية من اللازم الى الملزوم لكن قد سبق ان مآل الكناية ايضا الى الانتقال
من الملزوم واذ قد عرفنا في نسخ الرواية بالتشديد من التوفيق لكن الرواية الصحيحة
وفقنا بالتخفيف من الموافقة والمواقف لقوله حصل لنا العلم بتفاوت المسند وقوله وقضينا الحق
وكلام الاطلاع على هذه المقاصد وانما تعرض هذا الضبط الحاث المشبه لكونه ماخوذا في تعريف
البلاغة فان قيل كان عليه ان يتعرض لمعرفة خواص التراكيب على ما هو موضوع علم المعاني لتحصيل
ترتيب تعريف البلاغة على ما ذكر لكونه مشتملا على رعاية مضمون العلمين قلنا وقد عرفنا هذه الامور
في علم البيان بعد فراغنا من علم المعاني المشتمل على معرفة كيفية توفية خواص التراكيب حقها
وبهذا انتظم امر الشرط والجزاء اعني قد عرفنا فقوله ولا خفاء في ان المذكور تعريف
لبلاغة المتكلم وان المراد بالتراكيب التي يوردها لما دام المعاني وما انواع التشبيه والمجاز والكناية
ما يقول له في كلامه فذلك الانواع عموم الاحاطة بالعلمين والتنبيه بخواص تراكيب البلغاء وانواع تشبيهاتهم
ومجازاتهم وكناياتهم فقول صاحب المفتاح ان نهاية التراكيب تراكيب البلغاء وهو الظاهر فقد جاء
الدور ليس بشيء وكيف يتصور ان يكون للمتكلم بان المعاني حتى توفية خواص تراكيب غيره من البلغاء
وايراد تشبيهاتهم ومجازاتهم وكناياتهم على وجهها فان قيل كيف صح قوله وتها طرفا ف

لعود الضمير الى البلاغة المذكورة وهي بلاغة المتكلم مع ان هذا انما هو في بلاغة الكلام قلنا
من جهة ان تعريف بلاغة المتكلم بحيث يؤخذ منه بلاغة الكلام وهو كون الكلام بحيث وفي فيه خواص
التراكيب حقها واورد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها فكانه قال ولها اعني البلاغة الكلام
المعلومة من تعريفنا لبلاغة المتكلم طرفان اعلى واسفل لا تتراءى ناراهما لغاية البعد ومراتب
يكاد لا تدركها الحصر لكثرتها وان كانت محصورة في نفسها لكونها بين حاصرين هما الطرفان وذلك
التفاوت بتفاوت الاطلاع على كثير الاحوال وكيفياتها والاقتدار على رعاية مقتضاها
والتصرف في التشبيهات والمجازات والكنايات في ايرادها على وجهها ولا تيسر ذلك بمجرد الاطلاع
على قواعد العلمين وفسر الطرف الاسفل بانه القدر الذي من البلاغة اذا نقص منه ادنى شيء التحق
الكلام باصوات الحيوانات تصدر عن محالها بحسب ما يتفق وان كان صحيح اللغات والاعراب باعتبار ما يتعلق من اللغة
والصرف والنحو وساق الكلام على حد يوجب عنه الطرف الاعلى حتى حكم بان البلاغة يتدرج من
الطرف الاسفل متصاعدة الى ان تبلغ مرتبة الاعجاز وهي الطرف الاعلى من البلاغة وما يقرب من
الطرف الاعلى فعلم منه ان الطرف الاعلى هو الاعجاز مع ما يقاربه من المراتب العلية حد الاعجاز والحد
البشر عن الاتيان بمثله فكلامه صريح في ان حد الاعجاز هو الطرف الاعلى وما يقرب منه الى الطرف الاعلى
وحده وكذلك لا تحضر آيات الكلام المعجز لتفاضل طبقة من بعض واصل هذا الكلام من الامام الرازي
وقد صرح بهذا المعنى حيث قال في نهاية الايجاز ان الطرف الاعلى وما يقرب منه كلاهما هو المعجز فما وقع
في التلخيص من ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز وما يقرب منه يحتمل ان يشاهدها بجعل وما يقرب منه عطفا
على الطرف الاعلى لا على حد الاعجاز وقد استوفينا الكلام فيه في الشرح واعلم ان الاعجاز
يحسب ان كل ما ندركه بعقولنا من غالب الامر يمكن التعبير عنه والتفسير له وبيان انه يهذا المعنى
والاعجاز ليس كذلك لانا نعلم قطعا من كلام الله تعالى انه بحيث لا يمكن للبشر معارضته والاتيان
بمثله ولا نعلم انه شيء من كلام فصحاء العرب مع ان كلماته كلمات كلامهم وكذا هيآت تراكيبه ونا رعاية
ورعاية مقتضيات احواله ومناسباته كما انا نعلم قطعا انه مستقيم الوزن دون آخر
ونعبر عنه بانه من بحر كذا وعلى وزن كذا وسطحه لكنا لا نعلم من ان يمين ان اي امر اقتضى كون هذا
مستقيم الوزن دون ذاك وكذلك من اصوله كل عضو منه كما ينبغي والاخر كذلك او دون ذلك

لكن فيه

لكن فيه شيء تسميه الملاحة ولا اعرف انا ما هو ونعم ما قال من قال

ورای حسن چهره روی تو حسنست نمی‌داند کسی آنرا چه نامست

عبر عن عدم معرفة حقيقته بعدم معرفة اسمه وقال آخر جز این بود ورای حسن ما تو
عاشقی را دل برای آنم وليس مدرك الاعجاز عند المصنف سوى الذوق وهو قوة ادراكية
لها اختصاص بادراك لطائف الكلام ووجوه محاسنه الخفية فان كان حاصلا بحسب الفطرة فذاك
والا لابد من اكتسابه ولا طريق اليه سوى الاعتناء بعلمي المعاني والبيان وطول خدمتهما والاشتغال بهما
وان جمع بين الذوق الفطري وطول خدمة العلمين فلا غاية وراءه فظهر ان للعلمين غاية وراء الاحتراز
عن الخطاء ولما كان ههنا مظنة ان يقال هب ان الاعجاز الذي هو كمال البلاغة لا يمكن وصفه ولا يدرك
الا بالذوق ولا طريق الى اكتساب الذوق سوى طول خدمة العلمين لكن ما سوى كمال البلاغة من مراتب
الوسط امكن وصفه وبيانه واحاطة العلمين لتطهيرها فائدة سوى اكتساب الذوق والاحتراز
عن الخطاء فقال ثم بعض وجوه البلاغة المستقبة بالنقاب المحتجبة بالحجاب مما يمكن رفع الحجاب عنها
لتوضح للطالبين وتكشف للناظرين واما نفس وجه الاعجاز الذي هو الغاية فلا يمكن رفع الحجاب
عنها واماطة اللثام وما يكون على الوجه من النقاب عنها ما بين انها ما هي وتدرك بقواعد العلمين
كما هي واعاد ذلك الى الذوق بالجملة وفي الكلام اشارة الى ان وجه اعجاز القرآن امر من جنس البلاغة
والفصاحة وهو كونه في الطبقة العليا منهما لا كما ذهب اليه النظام وجمع من المعتزلة الى ان اعجازه
بالصرفة يعني انه لم يكن متحديا في نفسه وامكن للعرب ان يعارضوه الا ان الله تعالى صرفهم عن ذلك
وسلب علومهم به وقدرتهم عليه ولا كما ذهب اليه جماعة من ان اعجازه بمخالفة اسلوبه لاساليب
كلامهم من الاشعار والخطب والرسائل لا سيما في المطالع والمقاطع مثل يؤمنون ويعقلون ويعلمون
ويجهلون او بسلامته عن التناقض او اشتماله على الاخبار بالمغيبات والكلام فيه
لما ذكر في آخر علم الاستدلال والله اعلم واما الفصاحة لما اشتغل بتعريف البلاغة
وبيان طرفيها ومراتبها وما الكلام في شأن الاعجاز وطريق ادراكه مظنة انتظار السامع واعتناؤه
بتعريف الفصاحة وطلبه لذلك فاكد الكلام فيه وصدره بكلمة اما وقسمها اولا ثم فسر كلا من
القسمين لان اطلاقها على القسمين بحسب الاشتراك والمعنى ان يطلق عليه الفصاحة فهما ن

كما يقال المسمى متصل ومقطع ثم نفسر كل على حدة على انه كان يمكنه ان يقول هي كون اللفظ
على السنة الفصحاء من العرب الموثوق بعربيتهم ادور واستعمالهم له اكثر وذلك بسلامته
عن التعقيد المعنوي واللفظي ومخالفة القياس اللغوي والتاليف النحوي ومنافرة الحروف والكلمات
او يقال هي السلامة من الامور المذكورة ومنه يعرف ان فصاحة المتكلم هي ملكة الاقتدار على مثل هذا الكلام
كما يعرف الفقه مثلا بالعلم بالاحكام الشرعية العملية عن ادلتها التفصيلية فيعلم ان الفقاهة المحل
هي ملكة تلك المعرفة او نفس معرفة تلك الاحكام وكذا في سائر العلوم وجعل خلوص اللفظ عن التعقيد
راجعا الى المعنى لكونه بالنظر الى افادة المعنى وفسر الفصاحة اللفظية بكون الكلمة عربية
اصلية نظرا الى ان الكلام في فصاحة الالفاظ من لغة العرب لما ان المقصود الاصلي من هذا العلم
معرفة اعجاز القرآن وههنا اعتبر ذلك في تعريف المسلمين في موضع قولهم فصيح لا عجمة اذا خلصت لغته
عن اللكنة فجادت ولم يلحن واصله من فصح اللبن اذا اخذت رغوته وذهبت لباؤه وليس
معنى المردود والاكثر مجموع مقابلة الكلمة جارية وهذه ادور وبهما استعمال كثير وقليل
هذه الكثرة المراد كثرة دورانها فيما بينهم وجريانها على السنتهم وكذلك معنى اجرى على قوانين
ان يكون جاريا على قانون اللغة سالما عن مخالفة القياس اللغوي كالاجلل في قوله الحمد لله العلي الاجلل
والحالل وكذلك في قوله فلا يبرم الامر الذي هو حالل ولا يحلل الامر الذي هو مبرم والمولد المحدث
من ولدوا الكلام اذا استحدثوه وكلام مولد ليس من الفاظ العرب وشاعر مولد اذا كان غير شاعر
محض وذلك كالمسرج في قوله وفاحما ومرسنا مسرجا وكلفظ الجرد والطرف فالاخرة ومعنى سلسة منها
والتنافر الا فكونها ثقيلة على اللسان كريهة على السمع بحكم الذوق الصحيح والطبع السليم كلفظ الهعخع
من قول اعرابي سئل عن ناقته تركتها ترعى الهعخع ومستشزر ولفظ مستشزر ومثل تنافر الكلمات
وليس قرب قبر حرب قبر وكذا التكرار امدحه في قول ابي تمام كريم متى امدحه امدحه والورى
معي واذا ما لمته لمته وحدي قال ابن العميد هذا التكرار في امدحه مع الجمع بين الحاء
والهاء وهما حرفا الحلق خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر والحق ان ليس التنافر بسبب
بعد المخارج وان الانتقال من كلمة الى اخرى كالطفرة ولا بسبب قربها وان الانتقال فيها كالمشي
في القيد او بحسن الوزن الجمع كالنخ والبعيدة كالعلم بل المرجع فيه الى الذوق السليم والطبع

والمراد بتعقيد الكلام الذي يخل بالفصاحة المعنوية سواء تعمد صاحب الكلام فلم يكن اي يجعله
عاثرا من الغثاء في موضع يعثر فيه الفكر ويسلكه اي يجعل ذا شوك طريقك الى المعنى ووعره
اي يجعل وعرا صعبا موضع ذهابك نحو المعنى وما مثله اي مثل الممدوح وهو
ابراهيم بن هشام بن المغيرة المخزومي خال هشام بن عبد الملك بن مروان اي ليس مثله في الفضائل
والكمالات الا ابن اخته هشام الخليفة وتقدير الكلام ما مثله احد يقاربه الا مملكا ابو امه
ابوه فمثله اسم ما وفي الناس خبره وحي بدل من مثله والا مملكا استثناء مقدم نصب
لتقدمه واذا اخر كان المختار الرفع ويقاربه صفة حي وابو امه مبتدأ خبره ابوه والجملة صفة مملكا
ففيه فصل بين المبدل منه والبدل بالخبر وتقديم المستثنى على المستثنى منه وفصل بين المبتدا والخبر
بالبدل وبين الموصوف والصفة بالخبر وقد يقال مثله مبتدأ وحي خبره وما غير عاملة على لغة
التميمية وفي الناس متعلق بمثله والوجه ما ذكرنا كقول ابي تمام
في باغيين خرجا زمن المعتصم بالله ضل احدهما بعد الاخر وهما ابن عم جارية وابن بسيحة
ما لك وصله وقد شيع الاحشاء من بوجانها اي جاريا ما لك جادا ما درباد اي يا ساعة
المطلوب او الاستفهام خبره في كبد السماء اي وسطها يعني الجو ولم يكن كذلك الثاني الذي
هو ما لك ثاني اثنين اي كثاني اثنين فهو بالحقيقة من تقديم المضاف اليه على المضاف لكن تقدره
لتصحيح مضاف عن اثنين ويحتمل ان ثاني بدل منه والمراد بثاني اثنين صاحب الغار النبي عليه السلام وابو بكر
رضي الله عنه اي لم يكن الباغيان كثاني اثنين للاثنين كما في الغار لانهما قد اجتمعا على تقوية الدين
وهذان على فساد امر المسلمين بهذا الطريق سواء والمعطف موضع العطف اي الميل والثني
عن الطريق والمنار العلم ينصب على الطريق والطية النية او المنزل تطوى اليه الطريق يقال
مضى لطيته اي لما نواه وطية شاسعة اي منزل بعيد وضمير صاحبه للكلام وضمير وعره
وعلمه وسلكه وقطعه للطريق والمتبين اسم فاعل من تبين الشيء علمته بينا وضمير
وطيته للمتبين اذكر على سبيل الانموذج وهو معرب نموذار ومعناه صورة
تتخذ على مثال الشيء ليعرف منه حاله او قليل من الشيء يري ليعرف حاله وقوله ما عسى مفعول الكشف
وما موصولة صلتها سترها وضمير الفاعل لما والمعمول لوجوه البلاغة والفصاحة

قوله يا سعد

نموذج له

والقام لفظ عسى اشارة الى ان كون الشى سائرا لكل الوجوه عنك انما هو على سبيل الاحتمال
لا لكن بعد احاطتك بما ذكرنا فى الفصلين ينبغى ان يعرفها بلا شبهة وضمير منها و بها للآية و تحدّوا
على المبنى للمفعول من تحدّيت فلانا اذا باريته فى الفعل ونازعته للغلبة وقيل ان ما بعد الكلام
اشارة الى ما روى انهم علقوا القصائد السبع من باب الكعبة على الامر لو كان اما تعثروا
على ما هو افصح وكانوا يكابرون ويعارضون فجاءهم من الآيات حتى لو هدفت فاذعنوا ولم يبق لهم
سبيل الى المكابرة لما ادركوا من كمال بلاغتها التى بذّت كل كلام بليغ استوى استقرّت
السفينة على الجودى جبل بقرب جزيرة قيل بعدًا للقوم الظالمين اى على الكلام
والنظر فى هذه الآية من اربع جهات قدّم جهة علم البيان لكون ما فى الآية من اللطائف البيانية
اغزر واكثر وما للبيان احدر واوفى واحق وما التقديم اولى واحرى وقوله وما يتصل بها
اى بالمجاز والاستعارة والكناية من الترشيح وذكر القرينة وهو عطف على ما فيها وصحّت
اضافة معنى لها اذ ذاك لكونه على سبيل الحكاية اى معنى هذا الكلام والطوفان المطر الغالب
والماء الغالب يغشى كل شى وقد يقال الطوفان الكلام وغيره مجازا وقيل كل عنصر غلب
فهو طوفان وغاض الماء قلّ ونضب وغاضه الله يتعدى ولا يتعدى وقوله بنى الكلام جواب لما
والاخفاء فى ان ليس معنى الكلام على تشبيه المراد الذى هو ردّ ماء البحر وقطع الطوفان
ونحو ذلك بالمامور بل المشبه بالمامور هو الارض والسماء على ما صرح به آخرا بقوله على تشبيه المراد
اى المراد منه اى الذى اريد منه كما يقال المشترك للمشترك فيه وهو من الحذف والايصال
كما فى اشترك الخبر وضمير هيبته للمامور على اضافة المصدر الى الفاعل او المفعول هو الآمر يقال هبته
اى خفته واما المراد فى قوله وتشبيه تكوين المراد اى تحصيله وايجاده فيما لعله اذ معناه الامر
الذى اريد من المامور كالبلع والاقلاع واعادة الاسم الظاهر دون الضمير تنبيه على ان المراد او
يعم المراد منه وانما بنى الكلام على التشبيهين لتصوير الاقتدار العظيم وتصوير السموات
والارض وهذه الاجرام العظام اعنى السموات والارض والقطر باعتبار تعاظم المفهوم بانقيادها
لارادة الله تعالى من جهة الايجاد والاعدام وتابعة لمشيئته فى تلك الاجرام من جهة التغيير والتبديل
وقوله وتحكم عطف على هوى وضمير اقتداره ومهابته واشارته ونحو ذلك لله تعالى

وضمائرالجمع

ارعلوا ارتفع

وضمائر الجمع وعرفوه الى آخره للعقلاء المميّزين وضمير ضربت ويرادهما لمهابته والكاف
فى كالملوح وكما رد للقرآن فى الوقوع مثلها فى قولك كما دخل زيد خرج عمرو وجملة كانهما
فى موضع الحال وجملة لا يلتفى فى موضع البيان واحد الطرفين لعلّه لا اشارة حين لا و آخر لعلّه
نصب الاقتصار متعلق به اذ لو تعلق بالمصدر اعنى يلتفى كما هو الظاهر لوجب نصبه اى ملتقيا لكونه
مشابها للمضاف وقوله ثم بنى على تشبيه هذا يعنى التشبيهين المذكورين وهما تشبيه المراد منه
بالمامور وتشبيه تكوين المراد بامر الآمر نظم الكلام وقرئ نظم الكلام مجموع قوله فقال
قيل يا ارض كما ترى يا ارض ويا سماء ولم يحصل بناء نظم الكلام على مجرد ارادة ان ينقص معنى ادا
ان نرد الى آخره لانه لا يعنى لبناء نظم الكلام على وساطة هذا التشبيه لانه لا يعنى بالارض
ويا سماء الا بواسطة تشبيههما بالمامور وتشبيه ارادة تكوين ما يراد منهما بامر الآمر فلذلك
فقوله قيل مجاز عن اريد ارادة ما البحر وانقطاع طوفان السماء من باب ذكر المسبب واراد السبب
لان الارادة تكون سببا لوقوع القول وقرينة هذا المجاز المرسل كون المقول خطاب الجماد
فانه يصح ارادة حصول معنى البلع والاقلاع منه ولا يصح القول له والخطاب معه وجعل خطاب الارض
والسماء استعارة مبنية على تشبيههما بالمامور المذكور ذلك التشبيه فقوله فيما سبق
بنى الكلام على تشبيه المراد اى المراد منه بالمامور الموصوف والظاهر انها استعارة بالكناية
حيث ذكر المشبه اعنى السماء والارض المراد منهما حصول امر واريد المشبه به اعنى الموصوف
بانه لا مانع منه العصيان ادعاء بقرينة نسبة الخطاب اليه ودخول حرف النداء عليه وهما
من خواص المامور المطيع ويكون هذا تخيلا وما يقال المراد انها استعارة تصريحية على ما هو صحيح
من اطلاق لفظ الاستعارة ولا نظير له وجه صحيح سوى ان يحمل على الاستعارة التبعية فى حرف النداء
بناء على تشبيه تعلق الارادة بالمراد منه بتعلق النداء بالمنادى والخطاب بالمخاطب لكن فى قوله
المشبه المذكور بعض نبوة عن هذا لان المذكور هو تشبيه المراد منه بالمامور وقوله ثم استعار
لغور الماء عطف على قوله بنى الكلام لا على قوله ثم بنى على تشبيهه او ثم قال فى جعل البلع
الذى هو اعمال القوة الجاذبة فى المطعوم وجذبها الى المعدة مستعارا لغور الماء الذى
فى الارض نوع تسامح والمراد استعارة لجعل الماء غائرا فيها وهذه استعارة تبعية

تحقيقه واستعارة الماء للغذاء عطفا على ذكر استعارة بالكناية حيث ذكر المشبه
واريد المشبه به ادعاء بقرينة ايقاع البلع عليه فانه مختص بالغذاء دون الماء قيل المعنى
دعي وبلع الماء واسلم الربق يكون مجازا والمصنف اذا حاول رد التبعية الى المكنية
لم يكن له سوى ان يجعل قرينة المكنية الماء استعارة بالكناية لسبق البلع على حقيقته
لكنه ذهب هيهنا الى ان الماء استعارة بالكناية والقرينة هنا سوى البلع وابلعي استعارة
تصريحية والقرينة هنا سوى الماء وهذا خارج عن القانون فان الماء انما يصلح استعارة
بالكناية ومراده المشبه به ادعاء اذا اثبت له شيء من خواص المشبه به وذلك حقيقة البلع
لا الغور المعبر عنه بلفظ البلع وبهذا اجعل الربع استعارة بالكناية عن القادر الختار
لم تخيير انه استعارة والبلع انما يصح استعارة تصريحية للغور اذا اثبت حقيقة الماء
من غير استعارة فيه لكنه جرى على طريقه في تطبيق الكل من جعل الحال استعارة بالكناية من الانسان
المتكلم وجعل نطقه استعارة لا امر وهمي ولزمه القول بان الاستعارة التبعية وعلى هذا القياس
يلزمه القول لا الاستعارة في ابلعي ايضا   ثم امر على سبيل الاستعارة للشبه المقدم
ذكره وهو تشبيه تكوين المراد بالامر الجزم النافذ في تكون المقصود بنفس البلع استعارة للغور
وصيغة الامر استعارة لتكوين المراد وكون الامر مخاطبا ترشيح لاستعارة النداء في ابلعي
والبلع للارادة استعارة تبعية وهذا يؤيده ما قيل ان ابلعي ارض امر استعارة تصريحية
كما ذكرنا   ثم قال ماءك ومعنى كلامه انه يريد بالمجاز الاستعارة المبنية على تشبيه
اتصال الماء بالارض باتصال الملك بالمالك بناء على احد قولي الاضافة في مثل هذا الاختصاص
الملكي فيكون الاستعارة تصريحية اصلية جارية في التركيب الاضافي الموضوع للاختصاص الملكي
في مثل هذا وان اعتبر اللام ومعنى الاتصال والاختصاص عليها فالاستعارة تبعية ويحتمل
المجاز في الاضافة بادنى الملابسة مجازا عقليا بناء على ان كون الشيء على ما هو عليه او على خلافه
مما يتعلق بالعقل دون الوضع وعمادنا على ان قصد المصنف ان الاستعارة جعل ضمير الخطاب
ترشيحا لكون الارض بمنزلة المالك فان ضمير الخطاب مما يختص العقلاء وان جعلت المجاز عقليا
فالمعنى انه ترشيح لاستعارة الامر لكون المراد كما مر فيكون اللام في الترشيح للعهد اشارة

الى قوله وخاطب في الامر ترشيح لاستعارة النداء بهذا كله في ابلعي ماءك واما في اقلعي
فالاقلاع استعارة لاحتباس المطر كما مر عدم امر قد كان كالمطر والعمل وصيغة الامر
استعارة مبنية على تشبيه السماء بالمامور الذي لا يتاتى منه العصيان في الخطاب ترشيح
لاستعارة النداء لكونه من صفات العقلاء والكلام في هذا كله مثل ما مر في ابلعي
ثم قال وغيض الماء يعني ان ترك فاعل الافعال المذكورة وبناءها للمفعول من باب الكناية والمطلوب
بها تخصيص الصفة بالموصوف وتقريرها ان ترك ذكر الفاعل وبناء الفعل للمفعول من لوازم العلم
بالفاعل وتعينه لفاعلية ذلك الفعل فذكر اللازم واريد الملزوم وما في الكشاف تفصيل لذلك
وتوضيح ومعنى اقرار النفس جعلها ساكنة تاركة للحركة واقرارها اضافة المصدر الى المفعول
واقراره الى الفاعل فقوله وقال بعدا عطف على غاض الماء اي لم يصرح بقائل بعدا وكما
مفعول له لقوله لم يصرح اي ترك التصريح سلوكا وقوله ان تلك الامور العظام الى اخره
بدل وبيان لسلوك الكناية لا الكناية اي لا سلوكها   ثم ختم الكلام بالتعريض
لقوم نوح الذين لم يذكروا في هذا الكلام باستحقاقهم الدعاء بالهلاك والغرض من
هذا التعريض التنبيه على ان من سلك طريقة قوم نوح في تكذيب الرسل حاله كحالهم لكون التكذيب ظلما
لا نفس ساكني مسلكهم لا لغيرهم لان ضرر التكذيب انما يعود الى انفسهم لا الى غيرهم
ووجه التنبيه ان الوعيد رتب على صفة الظلم فيدور معها وختم اطهارا مصدر ختم واللام
في لمكان متعلق باظهارا وضمير اياه للسخط وجهة الاستحقاق للسخط ظلمهم انفسهم بتكذيب الرسل
وان جاءه الطوفان عطف على مكان السخط اي وجوده معنى ختم اظهارا لان قامه الطوفان
وقماه تلك الصورة الهائلة في هلاكهم ما كانت الا لظلمهم على ان تشعر بتعلق الحكم بالوصف
ومن اي النظر في الآية من جهة علم المعاني هو النظر في فائدة كل كلمة في الآية
قد يقال ان من جملة خواص التراكيب ما يتعلق بمفرداتها كالتعريف والتنكير والتقديم والتاخير
بل اكثرها من هذا القبيل لكن من حيث كونها في التركيب من الفوائد المتعلقة بالكلم اختيارا
على ايا واي والهمزة لكثرة استعمالها ولدلالتها على بعد المنادى المناسب لمقام اظهار
العظمة والكبرياء ومن اي الامر الذي يستدعيه المقام البعيد للوذن بالتهاون بالمنادى

ومنها ترك ارض الكسر على حذف يا الاضافة لتقوية التهاون بالمنادى اذ في الاضافة
تشريف وتكريم ومنها ترك يا ابتلعي الارض على ما هو الكثير في ندآ اسما الاجناس
للاختصار والاحتراز عن تكلف التنبيه الذي لا يناسب المقام بنا على ان ليس القصد الى
طلب الاقبال ومنها اختيار لفظ الارض ولفظ السما على سائر اسمائهما كالغبرا والخضرآ
لكونهما اخصر واكثر في الاستعمال واولى بالمطابقة اعني جمع الامرين المتقابلين فان مقابلهما
انما اشتهر بلفظ الارض والسما والمحسنات البديعية عند المصنف متعلق بعلم المعاني
لا تصالها بخواص التراكيب على ما سبق ومنها اختيار ابلعي على ابتلعي مع كثرة استعماله
لكونه اخصر واوفر تجانسا باقلعي لا ستوائهما في عدد الحروف نظرا الى اعتبار همزة الوصل
ولكونهما من التساوي ادا لا يعتبر بخلاف ابتلعي ومنها ذكر الماء والارض والسماء بطريق الاولى
دون الجمع لان استكثار الاشيا. لا يناسب مقام اظهار الكبريا ومنها ذكر مفعول ابلعي
بلا مفعول في مقام كمال عظمة الآمر وكمال انقياد المامور ان يبلع الارض كل ما عليها من الجبال
والتلال وساكنات الماء. وبعد ما بين ان المراد بلع الماء فقد علم ان المراد باقلاع السماء
اقلاعها عن المطر فقط لا عن كل شي عصى الحركة فلم يحتج الى ذكر متعلق اقلعي احترازا عن الحشو
المستغنى عنه ومثل هذا ايضا مما يتعلق بباب الايجاز والاطناب من علم المعاني ومنها
الاختصار والاحتراز عن الحشو بترك ذكر حصول المامور به اي فلما ابلعت واقلعت
فاقلعت لان الآمر من الكبريا والمامور من الانقياد بحيث لا احتياج الى ذكر ذلك ومنها
اختيار غيض على غيض المشدد لكونه اخصر ومنها ترك اضافة الماء ولام العهد لان المراد
وغيض طوفان السماء. وقضي امر نوح عليه السلام وهو انجاز ما وعد الله تعالى من اهلاك قومه
للاختصار والاكتفاء بلام العهد الدال على ذلك ومنها اختيار استوت على سويت
مع انه اوفق بغيض وقضي على لفظ المبني للمفعول لان هذا اخصر واوفق بما ذكر مما يقابل ذلك
من حال ومن قوله وهي تجري بهم بلفظ المبني للفاعل المسند الى السفينة ومنها اختيار
بعدا للقوم الظالمين بالمصدر المحذوف الفعل على ليبعد القوم بلفظ الامر من بعد بعدا
كما يعلم القصد باكيد الاختصار حيث كان ذكر المصدر عند الفعل المؤكد بالمصدر مجرد لفظ بعدا

اخصر

اخصر من لفظ البعد فكيف مع كونه قائما مقام الفعل والمصدر جميعا وهو ايضا تاكيد الاختصار
مع فائدة اخرى وهي دلالة اللام الاختصاص على ان البعدا اي الهلاك حق لهم ومنها اطلاق الظلم
ليتناول بالنظر الى عدم ترجيح البعض كل نوع من الظلم فدخل فيه ظلمهم لانفسهم فدل على ان علة
سوء اختيارهم في تكذيب الرسل فانهم اختاروا وظلموا لا يعود ضرره الا اليهم
هذا الى هذا الذي ذكرنا هو النظر في الآية من حيث النظر الى الكلم واما النظر في الآية من حيث
حقيقتها
من حيث الكل من وجوه منها تقديم النداء على الامر جريا على ما هو اللازم اذا كان الامر على
لنفس المامور فيتمكن في ذهنه ما يعقب التنبيه فيكون ذلك موشحا لاستعارة المراد منه
استعارة بالكناية بنا على تشبيهه بالمامور ومنها ان تقديم امر الارض لكونها الاصل
نظرا الى كون ابتداء الطوفان منها ومنها اتباع امر الارض وامر السماء قوله وغيض الماء
لكونه متصلا بقصة الماء. ومنها اتباع وغيض الماء قوله وقضي الامر لكونه مقصود القصة
ومنها اتباع وقضي الامر ذكر السفينة لكونه بعد ذلك في الوجود ومنها ختم القصة بعد جميع
ما ذكرنا بالتعريض منها لكل من كذب الرسل وعاداه من جانى البلاغة يعني علم المعاني
المشار اليه في تعريف البلاغة بقوله حد له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وعلم البيان
المشار اليه بقوله وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها واما النظر
من جانب الفصاحة فظاهر من الكتاب فقوله فصيحه مبنية على الفاظ المفعول رواية الكتاب
للالتوآء للاعوجاج وجعله الطريق فاشكل الى المطلوب خفاء جعل عسير الوصول اليه
وقوله تتسابق معانيها من المسابقة هو الظاهر لكن في نسخ الرواية تتسابق وفي نسخ البناء
من التسابق بحذف احدى التائين من المضارع وقوله فالفاظها غريبة اي غير مولدة ومستعمله
ليست مما اخطات فيه العامة العربان جمع العربي الفصيح ومن الطرف لوقوعه في اللسان
والاسلات جمع الاسلة ومن المستدق من اللسان ولله در شان التنزيل
ظاهر هذا الكلام الدعاء لكن القصد منه الى التعجب والوصف بالكمال ولذا نصح فكذلك بقوله
لا يتامل العالم الى القوة والوجه انه لا يختص هذه الآية من القرآن بتلك اللطائف بل على ان
كثرة اللطائف لا تختص هذه الآية بل تعم الكل وهذه الآية لا تقتصر على ما ذكر من اللطائف

حديث هو

بل فيها فوايد اخر لم تذكر لان الغرض لم يكن الا مجرد الارشاد الى كيفية اصول لطايف علمي المعاني
والبيان وبيان انه لا علم في باب التفسير بعد علم اصول الدين انفع من هذين العلمين
وقيل المراد بالاصول اللغة والصرف والنحو وعلى هذا فالبعدية بعدية وجودية وزمانية
لا رتبية وشرفية وقوله لا نسيح الحصر يروى برفع الحصر ونصبه اي لا نسيح الحصر لكل اللطائف
او لا نسيح في الحصر وقوله وان لا علم والظرفان اعني في باب التفسير وبعد علم الاصول متعلقان
بالنفي او لو اعلم بلا علم وانفع وما عطف عليه يروى مرفوعا على انه خبر لا او صفة اسمه
ومنصوبا على انه صفة والخبر محذوف وضمير منه لعلم المعاني والبيان ويروى منهما على ان الضمير
للعلمين وعلى المراد افادة متعلقان باقرا فانه قيل فيه سوال وهو انه لا اعجاز لا على كشف القناع
عنه تكلف قال ولا الكشف للقناع عن وجه الاعجاز مع الحكم دليل الخطاب على سبيل الاستعمال
بعض [illegible] ادراك علوم جمة في الكشف عن وجوه الاعجاز قلنا المنع مواز يمكن وصفه
وبيان حقيقته بحيث يعرف من يسمع ذلك ويطلع على كنهه علما ما يغني عنه استعارة كشف القناع
والمثبت سواء يحاط الالتثام عن وجوه البلاغة الى الاعجاز اعلم مراتبها علما قال هو الذي
نوفي كلام رب العزة من البلاغة حقه اي يعرف من بين العلوم كون القرآن في اعلى طبقات البلاغة
واقصى مراتب الفصاحة وضمير هو للعلمين من حيث كونهما علما واحدا نظرا الى كون البيان شعبة من
علم المعاني ومن جهة ان تقدير لفظ العلم مضافا الى المعاني والبيان جميعا ومظان التاويل التي
يحصر فيها على الظاهر لكونها على خلاف ما عليه الواقع فالمفسر يتعلق بمعاني المعاني ووجوه
الاعراب واللغات وتحليل التراكيب والنكت والاسباب واسباب النزول وما يتعلق بذلك
من الروايات والتاويل صرف الظواهر برجعها الى ما عليه المآل المقصود بحسب الظن الغالب
واتباع القواطع وقوله صيغت واستليت على لفظ المبني للمفعول من صاغه [illegible] فيه
واستله الشيء اخذه منه خارقة اي [illegible] لان [illegible] اوبان وغير [illegible] بها من قولهم
اخذت بالخطام وابلغ من [illegible] الخطام والمآخذ موضع الاخذ فقد يراد ما يوخذ منه
الشيء ويخرج فيقال اخذه منه والى ما يوجد فيه ويوقف عليه والعويل رفع الصوت بالبكاء
والويل كلمة هلاك وعذاب وقال على ويل من كدا اي على اللفظ بهذه الكلمة تقول يا ويل

من امركدا

من امر كدا اي على العذاب والهلاك يعني بسبب انهم لا يعلمون المآخذ الذي يجب ان يوجد لا منه
وقه والمحمل الذي يجب ان يحمل عليه ويصرف اليه هذا العلم ولا يعلمون انهم لا يعلمون ذلك
حتى يطلبوه ويرجعوا الى محكمه نص الامات كانها تاخذ في رفع الصوت بالبكاء وبان يقول
يا ويلنا من سوء الجهل وهم لا يرفعون راسا براس بل يظنون انهم احسنوا الصنع في حق لا ايات
ومآخذها ومحاملها ثم مع ما بعث بهذا العلم الذي هو علم البلاغة المنقسم الى علمي المعاني
والبيان من السرور والفضل على كثير من العلوم بحسب الغاية التي هي كشف للاستار عن وجوه الاعجاز
المفضي الى تصديق النبي عليه الصلاة والسلام المثمر لنظام المعاش ونجاة المعاد اعني سعادة الدارين قد احتضن
من بين العلوم بحيث سديد وضيم عظيم من جهة قلة انصاره واعوانه والمعتنين بشأنه وكثرة لا حد
من حوابه واركانه بحيث لا ارى على الحق من الظلم ما لقيه هذا العلم ولا ابلى من تكليف الذل
بما ابتلى به هذا العلم اذا اوجد له قبل تاليف هذا الكتاب من مهد القاعدة والاساس الذي
بني العلم عليه ورتب له الامثلة من التنزيل وكلام الفصحاء التي يصلح لان يستشهد بها وبين له
مما يتعلق بتصوراته الحدود والرسوم وفيما يتعلق بتصديقاته من جهة المطالب الاصول القواعد
ومن جهة الادلة الحجج والبراهين واجتهد لضبط ما يوف من فروعه واصوله [illegible] الاصطلاح ووقع
ايدي المتغلبة من ابوابه وفصوله نهبا متوغلا يراه في تفرق اجزائه مما من العلوم كالايدي سبا تفرق
قحطان في تفرقهم في البلاد حين ارسل عليهم سيل العرم ويمانيهم جعلها اسماء واحدا [illegible] معدي كرب
وهو منصرف لكونه نكرة لانه لما جا [illegible] والكلام في اعرابه وبيانه [illegible] مذكور في كتب النحو والدبور
ريح تقابل الصبا وهو ريح مهبها المستوي اي يسمي موضع مطلع الشمس اذا استوى الليل
والنهار وان شيئا ان يعرف صدق ما ذكر من الدعوى فاعرف باب الموضوعات لاكتساب التصورات
وباب القياسات لاكتساب التصديقات فان كلا منهما جزء من هذا العلم على ما تيسر اليه فقد وقع
في ايدي الفلاسفة ومسح المنطق وانظر صفح وجه اكثر ابواب اصول الفقه من اي علم هو في ايدي
وهو علم انه من هذا العلم وقد وقع في ايدي الفقهاء والاصوليين مع كل كالحقيقة والمجاز والصريح
والكناية والوصف والشرط والاستثناء والعبارة والاشارة والايماء وغير ذلك من مباحث
الاصول وعد غير ما ذكرنا وعد مرة بعد اخرى تجد ان كثيرا من مباحثه وقعت في ايدي النحاة

على ما حواه كتاب مسعود وان المجرد من علم التفسير ليست الا مسائل هذا العلم وشعبها وفروعها وان كثيرا من مشكلات المتكلمين بالادلة السمعية ليست الا منه وقوله ولكل الى سند اى كل وقوله مما ذكر من الطلم واكشف على هذا العلم وسر واجراء في ابدائه العروق وحسن لكن سوال الشرط اعني اذ وهو مع الجواب اعني عسى وحلية حكمة اعتراض ويحتمل ان يكون سوال الجزاء وهو متعلق وعسى ان يعطي القوس باريها اي ناحتها ومصلحها اسناد واعط القوس باريها مثل لاعطاء الشي لمن يعرف حاله والمعنى ارجو من الله ان يعطي هذا العلم من يقوم به على ما ينبغي ويخدم هذا الكتاب حق خدمته

تحول متعلق بعطي او تحريك والحول الحيلة والحول القوة تعالى الحول لله والقوة بالله

ومن جعل البلاغة سمتا للمعاني والبيان المشار اليهما بتوضيح خواص التراكيب حفظا وايراد انواع المجاز والكناية على وجهها وتوعد الفصاحة معا اللفظية والمعنوية والكلمة ازار ورداء او التحلي حلي تكمر بوسن فههنا وجوه مخصوصة غير جهات الحسن الراجعة الى نفس البلاغة والفصاحة كثيرا ما يصار اليها اي في كثير من الاحيان يرجع اليها لقصد تحسين الكلام وهي من توابع البلاغة ولا يتعلق بها سوى الحسن اللائق للكلام فلذا اخرج عن البيان ايضا مع جعلها مدرجة في نوع المعاني بقوله وما يتصل بها من الاستحسان وغيره على ما مر ولذا قال المصنف الله حيث قال الا علينا اي لا باس علينا ان نشير الى الا وجوه منها بمعنى عدم التعرض للكثير غير الشائع وللشائع على سبيل تمام القصد والاستقصاء ونحن نقفوا اثره في ذلك لما عرفت من ان ليس قصدنا في هذا الكتاب الا التنبيه على دقائق الكتاب والتهييج لما قصده في كل باب

والقسم الاول منه الراجع الى المعنى المطابقة من اللغة الموافقة وطابقت بين الشيئين جعلت احدهما على حذو الاخر ومطابقة الفرس في جريه وضع رجليه مكان يديه وهو ذكر المعنيين المتضادين اي المتقابلين في الجملة معا بوقوع ايقاع بولفق بين ما هو في غاية التخالف كذكر الاحياء مع الاماتة والابكاء مع الاضحاك والاساءة مع الحرج والاعزاز مع الاذلال والضحك مع البكاء والقلة مع الكثرة في الامثلة المذكورة ومنهم من نظر الى ظاهر كون المعنيين متقابلين فقال الاليق من حيث المعنى ان يسمى باسم المقابلة وبالنظر الى المعنى الذي ذكرنا يسمى النوع الاتية اعني الجمع بين الاشياء المتوافقة باسم المقابلة كالكل لما ذكرت هذا بازاء ذلك جعلة بحالها بعد ما كان

موافقا

موافقا واما بالنظر الى نفس المعنى فالاليق ان يسمى باسم المطابقة والمراد بالتوافق المذكور في تفسير المقابلة خلاف التضاد سواء كان بينهما تماثل وتناسب او لا كالفوق والعلو وكالاعطاء والاتقاء ونحو ذلك مما اعتاد فيه في العبارة اختصارا بحذف المعطوف اي من ضديهما او اضدادهما ليشمل المذكور ومن ههنا يقسم المقابلة الى مقابلة الاثنين بالاثنين والثلاثة بالثلاثة والاربعة بالاربعة مما فوق ذلك وقوله ثم اذا شرطت ههنا فيما بين الموافقين او اكثر شرطا شرطت هناك اي فيما بين الضدين والمتضادين ضد ذلك الشرط وهذا القيد خرج مثل قول الشاعر ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا واقبح الكفر والافلاس بالرجل حيث لم يشرط في الاضداد صفة الاجتماع واما مثل قوله فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا فاذا لم يشرط في شيء من الطرفين شرط ثم كون البخل ضد الاعطاء والتكذيب ضد التصديق ظاهر واما كون الاستغناء ضد الاتقاء فمبني على اعتبار ما يلزم الاستغناء من ترك الاتقاء اذ المراد بالاستغناء انه زهد فيما عند الله ولم يرغب فيه بمنزلة الشيء المستغنى عنه فترك الاتقاء او استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق الله ولم يتحرز عن المعاصي واتباع الهوى وقوله جعل ضده وهو التعسير مشتركا بين اضداد ملك مبني على ان التيسير للعسرى عبارة عن التعسير ثم الظاهر ان المقابلة نوع من المطابقة داخل في تفسيرها لا نوع مقابل لها لظهور انها جمع بين امرين متضادين مع خصوصية وقد يجاب بان المراد في المطابقة ان يذكر الشيء وحده مع غيره من غير ان يتخللها امر مناسب مخصوص في المقابلة ان يذكر المتوافقان ثم المتضادان فلا تضاد فان وقد يقال انه لا معنى لجمع المتضادين في الكلام الا ذكر اللفظين الدالين على امرين متقابلين في الكلام سواء كان مع تخلل فاصل او لا وهذا جعل قوله تعالى فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا من المطابقة مع انه لم يذكر الضحك مقارنا للبكاء بل مع القلة ثم البكاء مع الكثرة ولا خفاء في صدق تفسير المقابلة عليه ومنه المشاكلة وهي في اللغة الموافقة وفي الاصطلاح ان يذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبة ذلك الغير سواء كان بينهما شيء من انواع العلاقات المعتبرة في المجاز كاطلاق السيئة على جزاء السيئة المسبب عنها المترتب عليها او لا كاطلاق الطبخ على خياطة الجبة والقميص ومن ههنا قوي اشكال المشاكلة بانها ليست بحقيقة وهو ظاهر ولا مجاز لعدم العلاقة ولا تخصيص

سوى التزام فيه ما لك في الاستعمال الصحيح بان يجعل نفس الوقوع في الصحبة مصححا لاستعمال اللفظ في ذلك
المصاحب عليه او القول بان هذا نوع من العلاقة فيكون مجازا والاقتراح الطلب والسوال على طريق التكليف
والتحكم ويجد مضارع مسكن من اجاد الشي احسنه الجزم على كونه جواب الامر فعبر عن خيطوا باطبخوا
لوقوعه في صحبة طبخ الطعام تحقيقا ومثل قوله تعالى صبغة الله اشارة الى ما قيل تقديرا
وذلك ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم في ماء اصفر يسمونه المعمودية ويقولون ان ذلك تطهير لاولاد
واذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال الان صار نصرانيا حقا فجعل هنا صبغة الله تطهير الله
عليه مصدر موكد لقوله آمنا بالله لما فيه من معنى التطهير لان الايمان تطهير النفوس فعبر عن الايمان
بصبغة بناء على المشاكلة لوقوعه في صحبة صبغة النصارى تقديرا بمعونة القرينة الحالية وان
لم يذكر في اللفظ وهذا كما تقول لمن يغرس الاشجار اغرس كما يغرس فلان تريد رجلا يصطنع الكرام
وتحسن اليهم فتعبر عن الاصطناع بلفظ الغرس للمشاكلة المبنية على قرينة الحال ومعنى الآية ان
المسلمين امروا بان يقولوا للكافرين قولوا آمنا بالله وصبغنا بالايمان صبغة لا مثل صبغتنا
وطهرنا به تطهيرا لا مثل تطهيرنا وان جعل الخطاب في قولوا للمسلمين فالمعنى ان المسلمين امروا بان يقولوا
صبغنا الله بالايمان صبغة لا مثل صبغتكم ايها النصارى وفي قوله تعالى فاعتدوا بمثل ما اعتدى
عليكم ذكر جزاء العدوان بلفظ الاعتداء لوقوعه في صحبة قوله فمن اعتدى عليكم والا فالجزاء لا
يكون عدوانا البتة لا اعتداء وكذا ذكر معاقبة الله للكافرين على فعلهم القبيح من حيث لا يشعرون
بلفظ المكر الذي معناه الحيلة في ايصال المضرة الى الغير من حيث لا يشعر بها لوقوعه في صحبة مكروا
وكذا اطلق النفس على ذات الله تعالى بقوله لا اعلم ما في نفسك لوقوعه في صحبة نفسي لانسان
بقوله تعلم ما في نفسي فان النفس وان اريد بها الذات والحقيقة لا تطلق على الله تعالى بدون المشاكلة
واما في قوله تعالى وقالت اليهود يد الله مغلولة غلت ايديهم ولعنوا بما قالوا بل يداه مبسوطتان
فقد اطلق اليد في جانب الله تعالى بطريق المشاكلة لقول اليهود لكن القصد به الى بسط اليد كناية
عن كونه جوادا من غير تصور يد وجارحة على تقدير ان لا يشترط في الكناية امكان المعنى الحقيقي
وان اشترط فتصوير وتمثيل بحال من يكون له يد مبسوطة وعلى هذا التقدير يحتاج الى اعادة
المشاكلة فيه تردد   ومنه مراعاة النظير ويسمى التناسب والتوفيق والائتلاف

والملفق

والملفق وهي جمع المتشابهات اي ذكر المتوافقة بالفاظ تكون لها معان متناسبة في الجملة
وان لم تكن مرادة في هذا الاطلاق كما في بيت ابي العلاء فانه انما هو اذا اريد بالحروف
احد اقسام الكلم وبالنون والراء والدال الحروف المخصوصة وبالنقط ايقاع النقطة
على الحرف والمقصود بالحرف الناقة المهزولة وبالنون الحوت وبالراء الضارب
على الرية من رايته اصبت رئته وبالدال اسم فاعل من دلا الركاب يدلوها سوقها وبالنقط
اسقاطها على الرسوم من المطر وقوله وحرف عطف على الرهط في البيت السابق بحل عن الرهط الاماني غادة
بها في عقيل وما لكها رهط   والرهط جلد يقد سيورا بين السرة والركبة تلبسه الاماء الحيض
بمنزلة الازار والثاني بمنزلة الجماعة والغادة الناعمة والمعنى بحل هذه الغادة عن لبس الناس الا اماء
ومن ان تركب من النوق حرفا مهزولا في الضمر والانضاء كما يكون مركبها لزيارة الاطلال الى ضرب
بينها اذا حرك بها وسرعة الهزال والماشية ان يسمى مثل هذا ايهام التناسب كما ان
مثل قوله المحي يا سلم من رجل   ضحك المشيب براسه فبكى   يسمى ايهام التضاد
لما بين البكاء والضحك كما يقع من التضاد وان كان المراد ههنا ظهور الشيب ظهورا تاما ومثال
مراعاة النظير قوله تعالى والشمس والقمر بحسبان ومثله قول البحتري في صفة الابل كالقسي
كالقسي المعطفات بل الاسهم مبرية بل الاوتار   القسي جمع قوس والمعطفات المنحنيات والمبرية
المنحوتة من براه نحته   ومنه المزاوجة وهي في اللغة الازدواج وفي الاصطلاح
الهديل يزاوج الكرمة اي ذكر الحمام انثاه وزاوج بين الشيئين وقرنها بان يزاوج اي يوقع
الازدواج بين معنيين كائنين في الشرط والجزاء في ترتيب امر كقوله   البحتري
اذا ما نهى الناهي ومنعني عن الحب فلج بي الهوى ولزمني اصاخ الى النمام الذي ينم الحديث
وزينه وصدقه فيما افترى علي فلج بها الهجر زاوج بين معنيين المتوافقين الشرط والجزاء
مما نهى الناهي واصاخة الى الواشي في ترتب لجاج شي عليهما اما على نهي الناهي فلجاج الهوى
واما على اصاخة فلجاج الهجر وقيل معناه ان يجعل معنى ما لازما للشرط ثم يجعل معنى آخر
مقارنا له في الجزاء فانه جعل لجاج الهوى به لازما للشرط الذي هو نهي الناهي ثم جعل
لجاج الهجر لكونه مقارنا له في الجزاء الذي هو الاصاخة الى الواشي واراد منه ما قبل

ان يحمل معنيين في الشرط ومعنيين في الجزاء ومنه اللف والنشر وتفسيره
ظاهر من الكتاب وتوحيد الضمير العائد اليه باعتبار كونه اسما للنوع مخصوص من الصنعة والمراد
باللف في الذكر اعم من ان يكون بطريق الاجمال كما في قوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان
هودا او نصارى او بطريق التفصيل كما في قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار
لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله وذكر الشيخ لحذ بالاول والا فهو ان يجمع اللف في بيت
كما في قوله كيف اسلو وانت حقف وغصن وغزال لحظا وقدا وردفا وكذا استعمال الكلام
على متعلق واحد ومتعلق بآخر اعم من ان يكون على ترتيب اللف كما في الآية ويسمى اللف والنشر
المرتب او على عكسه كما في البيت ويسمى المعكوس او على اختلاط ويسمى المشوش والاقسام
انما تتصور فيما يكون اللف على التفصيل وقد جرى الاستعمال في اللف الاجمالي على ان يذكر
النشر بكلمة او ودون الواو كقوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى
لان الواو يقع على اتفاق القولين من واحد للامرين وانما الموكول الى فهم السامع هو التعيين وقوله
من غير تعيين في موقع الصفة اي اتباعا كائنا من غير تعيين وقوله ثقة مفعول له لتبعهما اعني
القيد الاخير اعني من غير تعيين اي للوثوق بان السامع يرد كلا من المتعلق الى الواحد الذي
ذلك المتعلق له فان قيل ضمير لتسكنوا فيه عائد الى الليل لا محالة ونحن قلنا
احتمال كونه للنهار ممنوع عدم التعيين ومنه الجمع وهو ان يجمع شيئين
فصاعدا اي نوع بان يثبت لهما معنى كليا يحكمهما وقوله فصاعدا في موقع الحال المحذوف العامل
اي فذهب لا اختلاف صاعدا مترقيا من الاثنين الى ثلاثة او اربعة او اكثر ورواية ان الشباب
بكسر الهمزة والمروي من الشعر ومواليا العاهد علمت يا مجاشع بن مسعدة
ان الشباب والفراغ والجده اي الاستغناء مصدر وجد في المال وجدا ووجدا
وجدة واصلها وجدة مفسدة للمرء اي مفسدة ومن ما يدعو المرء الى الفساد وذلك
لان الشباب داع الى اتباع الهوى والفراغ عدم مانع والجده حصول اسباب من خارج
فاي مفسدة تكون اعظم من هذا ومن يمثل الشيخ صاعدا بالآية نحو تمكين للنشر
صورة ومعنى ومنه التفريق وهو ايقاع التباين بين نوال الغمام ونوال الامير وهما

والنوال

والنوال والبدرة عشرة آلاف درهم ومنه التقسيم ولا دخان شي
ذو جزئين اضيف الى احد جزئيه الطول والى آخر القصر واكل اللكد كناية عن الحنيف ولا بدّ له
وحقيقته من اكل الاكباد ونحو من اللف والنشر بانك قد تضيف الكل من غير تعويض
الى فهم السامع وتعول عليه وفي اللف والنشر تذكر ما لكل منهما لتضيف السامع اليه فان قلت
قد ذكرتم في قوله تعالى لتسكنوا فيه ان الضمير وان عاد الى الليل لكن لا اضافة فيه ولا تعيين
وفيه احتمال ان يعود الى النهار وكذا هنا لفظ هذا لا يتعين للاشارة الى هذا وذاك الى
على التعيين فينبغي ان يكون من اللف والنشر وان جعل مثل هذا اضافة وتعيينا فينبغي ان يكون
لتسكنوا فيه ايضا من التقسيم قلنا لما كان الضمير واحدا احتمالا للعود الى النهار
كما يعود الى الليل من غير تفرقة لم يكن فيه تعيين واضافة ما لكل اليه بخلاف ما نحن فيه فان قوله
هذا طويل وهذا قصير اضافة ما لكل اليه ولا تصور مثله التعيين لان الاسم هنا
على اطلاقه ما لم يعتبر المعتبر لتصور تعيين لا اضافة الى الكل بخلاف قوله ولا يقيم على ضيم يراد به
الا الاذلان عير الحي والوتد هذا على الخسف مربوط برمته وذا يشج فلا يرثي له احد
فانه يمكن انتقال هذا اشارة الى عير الحي لان القرب فيه اقل يحتاج الى حرف منبه وذا
اشارة الى الوتد لغاية قربه ولو سلم فغاية الامر ان اللف والنشر مع التقسيم يجتمعان في
بعض الصور ولا خفاء في صدق احدهما دون الآخر فيصح ان يجعلا نوعين من محسنات ومنه الجمع
مع التفريق وهو ظاهر ومنه الجمع مع التقسيم وهو ان يجمع امور كثيرة اي فوق الواحد
فتناول شيئين فصاعدا تحت حكم واحد وهذا مفهوم الجمع ثم يقسم اي يوقع التقسيم
بان يضيف الى كل واحد من اجزاء ذلك المجموع ما هو له عنده كل على ما هو معنى التقسيم كما في بيت المتنبي
حتى اقام على ارباض خرشنة تشقى به الروم والصلبان والبيع
فانه جمع بقوله وارضهم لكن مصطاف اي موضع اقامة بالصيف ومرتبع اي موضع اقامة
بالربيع ارض الروم وعافيها بكونها خالصة للممدوح لظهوره المراد بارضهم ملكهم ولا بينهم
يجمع ما يجوبه الا الغبرا بعضهم ثم اضاف المنكوحات السبي والى المولود القتل وعبر عنهما
ملفوظا بالغاية وقلة مبالاة حتى كانهما من غير جنس ذوي العقول والبهائم كالاموال المضاف اليها
النهب والزرع المضاف اليها الحرق او تقسيم متعدد الى اقسام بان يضيف الى كل من

ثم يجمع ويدخله في نوع اي تحت حكم كما في بيت حسان فاما قسم القوم واحوالهم وسواء ذوا اجزاء
بان جعل البعض منها صيرا للاعداء والبعض سبع للاشباع وللاولياء ثم جمع الامرين تحت نوع
واحد وهو السجية والطبيعة واعلم انهما وقع الينا من نسخ ديوان المتنبي وشروحه
هل قول النبي ما لكوا اقوله حتى اقام على ارباض خرشنة تشقى به الروم والصلبان والبيع
وقوله الدهر معتذر بعد ذلك بعده اماته وعلى هذا فالجمع هو شقاء الروم بالممدوح اجمالا
على ما يشمل السبي والقتل والنهب والحرق وقوله حتى اقام متعلق بقوله هما سبق ما
المقانب والربض ما حول المدينة وخرشنة من بلاد الروم والصلبان جمع صليب النصارى
والبيع جمع بيعة بكسر الباء وسكون الياء معبد النصارى والسجية الغريزة والخلق والخلائق
جمع خليقة ومعنى الطبيعة الخلق والبدع جمع بدعة ومعنى للفصل الحديث في الذين عند المستكلم
والمراد هنا ما استحدثه الخلاق وما ليست كالغرائز ومنه الجمع مع التفريق
والتقسيم وهو ظاهر مما سبق فلذا اقتصر على ذكر المثال منه له فادخل مما الحبيب
وحرقه بالمحب تحت حكم الشبه بالنار ثم فرق بجعل جهة الشبه في الحبيب الضوء وفي حرقه الالم
سولاتم ثم فجعل الحبيا من ضوءه في احتيال وجلال والقلب من حرقته في اختلال وفساد حال
ولكان الحق بهذا الفصل اي الجمع مع التفريق والتقسيم قوله تعالى يوم يأتي
اي الله يعني امره او اليوم يعني هوله لا تكلم نفس تتكلم بما ينفع من جواب او شفاعة الا باذنه اي
باذن الله تعالى كقوله تعالى لا يتكلمون الا من اذن له الرحمن وهذا في موقف وقوله هذا يوم لا ينطقون
ولا يؤذن لهم فيعتذرون في موقف آخر او المأذون فيه هو الجواب الحق والممنوع عنه هو العذر
الباطل والرفع اخرج النفس والمشهور قده فقوله لا تكلم نفس جمع للانس لانه في عدم التكلم العموم
المكرر بالنفي وقوله فمنهم اي من اهل الموقف شقي وسعيد تفريق وانقاع للتباين بين النفوس التي
هي وقوله واما الذين سعدوا الى آخره تقسيم واضافة الى السعداء ما لهم من نعيم الجنة
والى الاشقياء ما لهم من عذاب النار ووجه الاستثناء بقوله الا ما شاء ربك اما في حق
اهل النار فهو ان فساق المؤمنين يخرجون منها فلا يبقى كلهم في النار ابدا واما في حق اهل الجنة
فهو ان البعض منهم لا يدخلون فيها من وقت دخول اهل الجنة الجنة واهل النار النار كفساق المؤمنين

الذين فارقوها ايام العذاب وقد سعدوا بسعادة الايمان والتوحيد وان شقوا بالمعاصي
ومنه الايهام وهو ان يكون للفظ استعمالان في معنيين حقيقيان او مجازيان
او مختلفان قريب وبعيد بالنظر الى المعنى فيذكر اللفظ لايقاع المعنى القريب في وهم السامع
وفهمه ابتداء الى ان يظهر آخرا اما التأمل او النظر الى ما نصب من القرينة ان المراد هو المعنى البعيد
كقول الشاعر حملناهم اي العدى على الدهم جمع ادهم والمراد القيود ومعنى حملناهم عليها تقييدهم
ووضعها على ارجلهم بقرينة قوله بعد ما حلقنا عليهم بالطعان ملابسا اي البسناهم بسبب الطعان
ملابس حمرا من الدماء وقد اوهم في اول الامر ان المراد بالحمل على الدهم اركابهم الافراس السود من
قوائم فرسلهم اي اسود وقوله طرا اي جميعا حال من ضمير هم وكذا استوى معناه القريب
استقر وتمكن كقولك استوى على ظهر دابته وليس مرادا والبعيد استولى وهو المراد لانه الى اثبات
المكان على الباري تعالى وتقدس والقبض معناه القريب المقدار المقبوض باللف بتسمية للمفعول
بالمصدر وهو مستحيل في حق الباري تعالى والبعيد المجازي هو الى التصغير القليل جدا وكذا اليمين ظاهره اليد
ومنها اوجاما المراد القدرة مجازا واكثر متشابهات القرآن اي ما لا يتضح معناه بحيث لا يعلم تأويله
الا الله على راي وما يعلم تأويله الا الله والراسخون في العلم على راي من قبيل الايهام حيث يتبادر الى الفهم معانيها
القريبة كاليد والوجه والمجيء والحروف المقطعات ونحو ذلك وانما المراد المعاني البعيدة التي لا يعلمها
الا الله والراسخون وانما قال اكثر لان البعض مما يتبادر الذهن اولا الى معانيها المجازية مثل
يداه مبسوطتان واعلم ان ما ذكر من ان اليد مجاز عن القدرة واستوى بمعنى استولى فانما هو
من اهل الظواهر ولا اهل الظواهر والمحققون على انها تمثيلات وكنايات لا مجاز في مفرداتها
ومنه تأكيد المدح بما يشبه الذم النوع تفسيره بابهم ومثاله والنظر
في نوع التسمية على الاعم الاعلى والا فقد يجري في غير المدح كقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم
الا ما قد سلف بعد ان احل لكم ان تنكحوا ما قد سلف فانكحوا او الاكل لكم غيره وكقوله تعالى
لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى بل يجري في الذم ايضا حتى سمي تأكيد الذم بما يشبه المدح
كقولك فلان لا خير فيه الا انه ظالم ولا صلاح فيه الا انه فاسق والاستثناء في البيت منقطع بمعنى لكن
قصدا الى الاستدراك ولكن صريح في ذلك وهو مستعار له وفي تقرير التأكيد في هذا الكلام

زيادة تحقيق تطلب من شرح التلخيص ومنه التوجيه وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين
مختلفين قيل المراد كونهما مختلفين غاية الاختلاف بحيث يكونان متضادين ولهذا مثل التوجيه
محتمل الضدين وفسر بعضهم بكون احدهما مدحا والآخر ذما فان قوله ليت عينيه سواء يحتمل
تمني استوائهما في الصحة والابصار فيكون مدحا وتمني خيرا او في العور فيكون ذما وتمني شر
فعلى هذا يكون معنى قوله وللمتشابهات من القرآن مدخل في هذا النوع باعتبار انها من
هذا القبيل من حيث انه يحتمل المعنيين المختلفين وان لم يكونا على السواء بل احدهما بعيد مراد والآخر
قريب غير مراد وايضا المعنيان فيها لا يجب ان يكونا مدحا وذما ومنهم من اجرى هذا المعنى
في المتشابهات ايضا فزعم ان كلا منهما يحتمل وجها ظاهرا غير مناسب لله تعالى كالنوع مذمة
واخر مناسبا وهو مدح وهذا مع شناعته لا يجري في الكل كالحروف المقطعات مثلا والمراع
المذكور يروى لبشار قال للخياط خاط لي ثوبا لا ادري احبه ام قبا اقول فيك شعرا لا
ادري امدح ام هجا فقال بشار خاط لي عمرو قبا ليت عينيه سوا قلت شعرا ليس يدري
امديح ام هجا ومنه سوق المعلوم مساق غيره ولا احب تسميته بالتجاهل لوقوعه
في كلام الله تعالى والمصراعان المذكوران في قصيدة ذي الرمة قال
اذاك ام نمش بالوشي اكرعه مسفع الخد غاد ناشط شبب ثم قال بعده
عدة ابيات اذاك ام خاضب بالسي مرتعه ابو ثلاثين امسى وهو منقلب ثور
نمش القوائم فيها خطوط سود المسفع للاسود الغادي الذاهب غدوة الناشط الذي يخرج
من ارض الى ارض والشبب الثور المسن اي الذي انتهى اسنانه الخاضب الظليم اذا اكل الربيع
فاحمر ظنبوباه او اصفر ولا يقال ذلك الا للظليم وهو النعام دون النعامة والسي المستوي
من الارض منقلب اي راجع الى افراخه العليس شبه ناقته بحمار الوحش ثم بالثور الوحشي ثم بالظليم
ووسط بين المشبهات معرض الاستفهام تجاهلا وتحيرا في وصف الناقة وشدة عدوها فذاك
كاول اشارة الى الحمار الموصوف في الابيات السابقة والثاني الى الثور وهو مبتدا محذوف الخبر
اي اذاك الحمار شبيه ناقتي ام الثور النمش واذاك الثور شبيهها ام الظليم الخاضب واما
قول الخارجية ايا شجر الخابور فقد مر في بكر المسند اليه والقائل في موضع استفهام مالك

ولعطكان واما قوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين فمعلوم ان على هدى وانتم
في ضلال لكن ذكر الكلام بما ذكر غير المعلوم لئلا يغضب المخاطبون ويتفكروا في هذا ويعلموا
انا مهتدون وانهم على الضلال فيرجعوا الى الهدى فان قيل قد سبق في بحث تنكير المسند اليه
ان التجاهل من البلاغة والى بحرها والبلاغة مرجعها الى علم المعاني والبيان فكيف يعد التجاهل
من الوجوه المحسنة الخارجة عن علم البلاغة الداخلة في توابعها وكذا الكلام في الاعتراض
والالتفات ونحوها قلت قد تقرر ان مباحث الوجوه المحسنة من علم المعاني وليست على مغايرة له
خارجة عنه ومع ذلك فلا يبعد ان يكون الشيء داخلا في البلاغة من جهة تعلقه بمطابقته لمقتضى الحال
خارجا عنها من جهة تعلقه بالتحسين الزائد على حصول اصل البلاغة مثلا الالتفات من حيث مطابقته
لمقتضى الحال غير الظاهر يتعلق بعلم المعاني ومن حيث كونه اخراجا لا على مقتضى الظاهر كناية
يتعلق بعلم البيان ومن كونه حسنا للكلام زائدا على حصول البلاغة بدونه قد يكون من علم البديع
وعلى هذا القياس ومنه الاعتراض وهو ان يدرج في اثناء الكلام ما يتم المعنى
بدونه نشو ما يكون في اثناء الكلام او بين الكلامين المتصلين معنى وان يكون جملة فيها
محل او لا محل وبعد جملة فقوله غير مقدر بها حال من ضمير الربع وقع اعتراضا لدفع الايهام
وقوله وما عفى على بين اعتراض بالواو بين القسم وجوابه وصوب الربيع نزول المطر بالربيع
والديمة مطر ليس معه رعد ولا برق فيكون غامه كثيرا اقله ثلث النهار او ثلث الليل او ثلث النهار
ونطقت بطلا اي باطلا ولا كارع جمع اكرع جمع كراع وهو الجماعة من الخيل في اصل الوضع
والمراد به ههنا الجماعة من الناس وقوله لا اراك يحيى اعتراض للدعاء بين اسم ان وخبره
وقوله تعالى وانه قسم لو تعلمون عظيم اعتراض بين القسم المدلول عليه بقوله فلا اقسم على ان
الامر يتبين او مقصد بمعنى ان الامر اوضح من ان يحتاج الى قسم بمواقع النجوم اي بمواضع هبوطها
وغروبها الدالة بزوال اثرها على وجود مؤثر لا يزول وبين جوابه ولو تعلمون اعتراض
بين الموصوف والصفة ولا يخفى حسن هذه الاعتراضات وفوائدها ومن المذموم ما لا يكون له
فائدة يعتد بها ومما يجب التنبه له الفرق بين الواو الاعتراضية والواو الحالية
وهو انه لا يكون القصد في الاعتراضية الى تقييد الحكم ولا تخيير في الاعتراض معنى اخص

عما قبله   ومنه الاستتباع افاد الا البيت على المدح بالشجاعة فقطاما
واما استدعاء المدح بكمال السخا، وجلال القدر وعلاه لو لا ذلك لما كان لتهنية الناس
بخلوده جهة فان الناس يهنئون بخلوده بغير ذلك   اوكما لا ويسعفون
جالا او جلا لا يخلو وما اذا فلت نهبت من الاعمار ما لو حويته لبقيت مخلدا فانه لا يدل
الا على الشجاعة وكثرة القتل يعم بخصوص الاعمار بالذكر بما يعيد ان قصده لم يكن الا نظام العالم
وضبط امر الانام لا جمع الحطام   ومنه تقليل الالفاظ ولا تقليلها تقليل
حروف اللفظ وتكثيرها مع اتحاد المعنى فيما اقل حروفا من غيرها وغاض من غيض فان التقليل
يكون من المحسنات في مقام يناسبه والكثرة في مقام يناسبه لكن جعل هذا من المحسنات
الراجعة الى المعنى بعيد جدا ويتفرع على تقليل الالفاظ ولا تقليلها الايجاز في الكلام
والاطناب فيه يشترط ان مجرد تقليل اللفظ ليس بايجاز ولا تكثيره باطناب لانهما انما
يعتبران بالذات الحمل على ما سبق في ذكرهما لا انهما عبارتان عن طي الجمل من الكلام وبسطها
فلذا جعل تقليل الحروف لا تقليلها مبنيا عليهما لا انفسهما   ومن القسم الثاني
اي الراجع الى اللفظ التجنيس وهو تشابه الكلمتين اي اللفظين احدهما قد يكون احد المتجانسين
مركبا والمراد بالتشابه التناسب على كيفية مخصوصة بقرينة الاشارة اليها بتعدد الانواع
احد الانواع المعتبرة في باب الاستحسان التجنيس التام وهو ان لا يتفاوت المتجانسان
في اللفظ مادة ولا صورة وذلك بان يتفقا في الحروف والحركات والسكنات وان تفاوتا
في المعنى مثل حبه تحيي حيا الدار وتحل الواسعة ولا يضره التفاوت في الاسمية والفعلية
كقوله ما مات من كرم الزمان فانه يحيى لدى يحيى بن عبد الله   او الاسمية والوصفية
كقوله وسمي وحمى بني سام وحام وليس كمثله سام وحام   او الافراد والجمعية
كقول الحريري ودادهم وفى بالعهد دهرا ولا دام له في مذهب العرب الاول العام
العهد والثاني جمع خدة بالفتح وهي البئر القليلة الماء   او الافراد والتركيب كقول الشاعر
اذا ملك لم يكن ذاهبه   فدعه فدولته ذاهبه   او في كل منهما تركيبا آخر مثل حاملنا
ولا جام لنا فان كل ذلك تام الا ان البعض منها قد يختص باسم خاص

وثانيها اي ثاني الانواع التجنيس الناقص وهو ان يختلف المتجانسان في الهيئة الحاصلة
من الحركات والسكنات دون الصورة الخطية مثل جاملنا ولا جام لنا فانه الكون
ناقصا مثل ما ما لا تعالى   فقد دخل فيه تجنيس الخط مثل غرك عزك وعندك
عبدك مما يختلف فيه الهيئة دون الصورة الا ان يقول   المراد اختلاف الهيئة
مع اتحاد المادة فان ضمير ان يختلفا للمتجانسين الجناس التام واما اذا اختلف الهيئة
والصورة جميعا مثل جاملنا ولا جام لنا بصيغ الامر وظاهر انه ليس بتام وهل يكون
من هذا الناقص فيه تردد مبني على ان المراد بقوله دون الصورة ان لا يكون اختلاف صورة
البتة او ان المعتبر اختلاف الهيئة دون الصورة وقد يقال   المراد دون الصورة
النوعية فان كلا من الحروف نوع متميز عن الآخر بصورة النوعية فيكون المعنى انه يختلف الهيئات
العارضة للحروف دون الحروف انفسها اي يكون حروف هذا المتجانس نفس حروف ذاك
وهذا اسد من جهة المعنى لكن قلما يتساق اليه الذهن في الفنون لا دعه ثم اختلاف الهيئة
قد يكون بمجرد اختلاف الحركة كالبرد مع البرد بفتح الباء وضمها او بالحركة والسكون
كالشرك والشرك بفتح الشين والراء وبكسر الشين وسكون الراء وقد يكون اختلاف الحركات
مع الاختلاف بالتشديد والتخفيف كمفرط بسكون الفاء وتخفيف الراء مع مفرط بفتح الفاء
وتشديد الراء ولما كان الحرف المشدد حرفين ادغم احدهما في الآخر كان ينبغي ان يجعل
المفرط من قبيل الاختلاف في الصورة والساق والمساق بزيادة حرف لا من قبيل الشرك
والشرك بزيادة حركة اجاب   بان الحروف المشددة في باب التجنيس بمنزلة المخفف
نظرا الى الصورة الخطية فانها واحدة في المشدد والمخفف فاعلم ذلك ولا تعترض
بان الاختلاف في المفرط والمفرط ليس بالهيئة فقط بل بالصورة ايضا وما ذكره هنا
يشير الى ان المراد بالصورة الصورة الخطية لا النوعية والشرك بالفتح حبالة الصائد
والشرك الكفر واثبات الشريك والافراط مجاوزة الحد والتفريط التقصير
وثالثها اي ثالث الانواع التجنيس المذيل وهو ان يختلف المتجانسان بزيادة حرف في الاول
مثل ما في كمان او في الوسط مثل جدي اي حظي جهدي وهذا مبني على ان المشدد

حرف او في الاخر مثل كاس وكاسد والظاهر ان المراد ان يختلفا بحرف فقط

ورابعها التجنيس المضارع وهو ان يختلف المتجانسان بحرف او المطرف وهو ان يختلفا

بحرفين مع تقارب المخرج من الحرفين او الحرف مع هذا والحرف او الحرفين في ذلك من المضارع

الحرف المختلف يكون في الاول مثل دامس اي مظلم وطامس اي دارس يقال دمس الظلام اشتد

وطمس الطريق انمحى ودرس وفي الوسط مثل حصب وملوما تحصّب اي يرمى في النار وحسب وهو

ما يعده الانسان من مفاخر آبائه ومثل كبس والقرب وكتم والصرف من كبه من الامر صرفه

عنه او سعة البطن او الشبع تعالى الله كتم الواسع البطن او الشبعان وفي الحرفين كقولهم

ما خصصتني واما خسستني اي جعلتني خسيس القدر والحظ ولم يذكر مثال الحرفين الاول والآخر

لعدم وقوعه ولا يخفى قرب مخارج الحروف التي بها الاختلاف وخامسها التجنيس

اللاحق وهو ان يختلف المتجانسان في حرف او حرفين لكن حال كونه غير مقارن لتقارب المخارج مثل

سعد بعد وكادر كاسد وعابد عائد في الاقسام الثلاثة والحرفان المختلفان في التجنيس اللاحق

اذا اتفقا خطا وكتابة يسمى التجنيس تجنيس تصحيف وتجنيس خط يعني يكون من قبيل تجنيس التصحيف

او الخط المفسر يكون الكلمتين متشابهتين في الكتابة دون اللفظ سواء كانا من قبيل التجنيس اللاحق

او لا يكون والمتجانسان اذا وردا في الاسجاع او القوافي بحيث يكون احدهما

ضمه الآخر بمنزلة السجع والخمسة يسمى التجنيس مزدوجا ومكررا او مرددا سواء كان التجنيس تاما

مثل وجد وجد ولج ولج او ناقصا مثل هيبون تيبون ومن سبا بنبا او من قد تاملا النعم

عم والديم سم ونظيره في القافية من الناقص قول البحتري من كل ساجي الطرف اجيد اغيد

ومهفهف الكشحين احوى احور ومن المذيل قول ابي الفتح البستي ابا العباس لا تحسب بانئ

لشيء من حلى الاشعار عار ولي طبع كسلسال معين زلال من ذرى الاحجار جار

وههنا نوع آخر من التجنيس يسمى التجنيس المسوس ادسوم تارة انه تجنيس مطرف لاختلاف المتجانسين

بحرفين قريبي المخرج وليس بذلك لاختلافهما في صورة الخط وتارة انه تجنيس خط لكون

الحرفين المختلفين كالغين والعين في بلاغة وبراعة متفقين في الخط وليس بذاك لعدم اتفاق الحرفين

لاختلاف الحرفين اللام والراء في صورة الخط واذا وقع بين المتجانسين

التصحيف
الغلط في
التصحيف
٢

التام

التام ان لم يختلفا افرادا وتركيبا فالكلام وان اختلفا فان اتفقا في الخط سمي التجنيس متشابها

مثل ذاهبة اسم فاعل من ذهب فانه مفرد وذاهبة بالضاد وذي اللام الهبة اي صاحب هبة فانه مركب

اضافي وصورة الخط واحدة وان اختلفا في الخط ايضا سمي مفروقا لافتراقهما مثل جاملنا

وهو مفرد نظرا الى كون الضمير المنفصل وان كان منصوبا بمنزلة الجزء من الفعل والمتجانس الآخر

من جام لنا مركب لان جام اسم لا ولنا خبره ولا اتفاق في صورة الخط وقد يعتذر عن كون

لفظ جاملنا ايضا مركبا بان المراد بقوله واذا وقع احد المتجانسين في التام مركبا اعم من ان

يكون الآخر مفردا او مركبا فيكون كل من المتشابه والمفروق قسمين احدهما ان يكون المتجانسان

مركبين والآخر ان يكونا مختلفين افرادا وتركيبا ومما يلحق بالتجنيس بيد انه قد يلحق بالتجنيس

ويعد من لواحقه وتوابعه امران احدهما الجمع بين لفظين يتوهم في بادي النظر وقبل التامل

انهما يرجعان الى اصل واحد في الاشتقاق مثل قال والقالين لكن يعرف بعد النظر ان قال

من القول والقالين من قلاه يقليه ابغضه وكذا جنا الجنتين فان جنى منقوص من الجني والجنتين

مضاعف من جنه ستره وثانيهما الجمع بين لفظين راجعين الى اصل واحد في الاشتقاق مثل

اقم وسواه من اقام يقيم وقم وهو من قام يقوم مع القيم وهو فعيل من قام يقوم مثل جيد

وكذا الروح والريحان فان الريحان سواء كان بمعنى النبت المعروف او السعة والرزق من الروح

والراحة اذ ليس في اللغة الراء مع الياء والحاء وانما هو بالواو ولا غير فانما وقع الياء

فهي من الواو ومعنى روح وريحان رحمة ورزق فقوله يلحق الكلمتان اي جمع الكلمتين او تشابههما

ومن جهات الحسن لم يأت بالضمير العائد الى العسر الثاني لبعد العهد بالمرجع ولا

باسم الظاهر لبعد العهد بتفسيره وقوله الكلمتين المذكورتين يعني اذا اتحد المعنى ووصفهما بالمذكورتين

نظرا الى ان كلا منهما متكررة بالنسبة الى الاخرى او المتجانس يعني اذا اختلف وكلم

ان المراد التجنيس التام او اعم او الملحق بالتجانس اي المتجانسين حملا على ما قال ويلحق بالتجنيس

الكلمتان والمراد بالالحاق اعم من ان يكون بالاشتقاق او بشبه الاشتقاق فيصير اربعة

اقسام وبالنظر الى وقوع الاخرى في احد المواضع الخمسة يصير اقسام رد العجز على الصدر عشرين فيهما

حاصلة من ضرب الاربعة في الخمسة واورد المصنف مثالا واحدا ورده في الاقسام الخمسة

ان لم يذكر هنا
اجمع ان العمد
بعيد العهد ٢

للمكرر وذلك لميله الى غاية الاتحاد في فن البديع ثم اشار الى ان الحسن في هذا الباب
كون الكلمتين مختلفي المعاني بان لا يكون من قبيل المكرر بل من المتجانس او الملحق بهما اشتقاقا
او شبه اشتقاق وذلك لان كمال الحسن في افادة صورة الاعادة وبه يظهر قوة التصرف
في الكلام والا كان مثل ما اورده المصنف من البيت المكرر بجملته والرواية مشتهر بالفتح اسم مفعول
في الصحاح الشهرة وضوح الامر يقال شهرت الامر شهرا وشهرة فاشتهر اي وضح وفلان
فضيلة اشتهرها الناس وفي الاساس اشهروه بكذا وشاموه واشتهر بكذا او اشتهر
امثلة المكرر سريع الى ابن العم يلطم وجهه   وليس الى داعي الندى بسريع
حريص على الدنيا مضيع لدينه   وليس لما في بيته بمضيع   ومن كان بالبيض الكواعب مغرما
فما زلت بالبيض القواضب مغرما   وان لم يكن للامر عندك ساعد   قليلا فلست بالغ في قليلها
امثلة المتجانس يسار من سجيتها المنايا   ويمنى من عطيتها اليسار
فعم افلح الجهال علم امتي   انا البيم والجهال افلح اعلم   فمسعوف آمال المتاسف
ومفتون بنات المعاني   رما كل زمان السوء حيث لا يرى مراما ولم يظفر بما سو
واما امثلة الملحق اشتقاقا   وهب عزمك لما كبرت وما كان من شانها ان تهي
اذا المرء لم يخزن عليه لسانه فليس على شيء سواه بخزان   فقلك ان سئلت لنا مطيع
وقولك ان سالت لنا مطاع   وقد كانت البيض القواضب في الوغى بواتر وهي الآن من بعدها بتر
امثلة الملحق شبه اشتقاق   ولاح يلحى على جري العنان الى ملهى فسحقا له من لائح لاحي
اذا العذار حلت دار قوم   فليس يزول الا بالعذار
ومصطلع بتلخيص المعاني   ومطلع الى تلخيص عاني
لعمري لقد كان الثريا مكانه   ثراء فاضحى الآن مثواه في الثرى
ولم نظفر بامثلة ما يكون الكلمة الاخرى في حشو المصراع الثاني من الصور ولا سيما حقيق
بان يعد من قبيل رد العجز على الصدر اذ لا صدارة لحشو المصراع الثاني   ومن
جهات الحسن القلب وهو كون حروف احد اللفظين عكس حروف اللفظ الآخر بتمامها ويسمى
قلب الكل كالفتح والحتف قال الشاعر حسامك منه للاحباب فتح   ورمحك فيه للاعداء حتف

مطلع كون افراسه

اضطلع قوي على حمله

او بعضها

او بعضها ويسمى قلب البعض كالعورات جمع عورة وهي الفعلة القبيحة والروعات جمع روعة
وهي الخوف ومن المقلوب قلب الكل ما يسمى مقلوبا مجنحا وهو ان يكون احد المقلوبين في اول البيت
والثاني في آخره بمنزلة جناحين له كقوله لاح انوار الهدى من كفه في كل حال
ومنه ما يسمى مقلوبا مستويا وهو ان يقع قلب الكل في كلمتين او اكثر بعد ان يكون مجموع كلمتين او
اكثر نثرا كان او نظما مصراعا كان او بيتا بحيث اذا عكس ترتيب حروفه كان بعينه ذلك المجموع
كقولك كيل مليك وقولك حان اذا تاح وفي التنزيل كل في فلك وربك فكبر وفي المصراع
قول ... فلا كبا بك الفرس وفي البيت قول الحريري اس ارملا اذا عرا   وارع اذا المرء اسا
اس امر من آسه يؤسه اعطاه الارمل الرجل الذي لا امرأة له عرا من عروته تعروه اذا جئته
والملتمس طالبا وفلان تعروه الاضياف يغشاه وارع امر من رعاه يرعاه حفظه اسا
من اسوت الجرح ابرأته او من اسوت بينهم اصلحت والحاصل اجعله خبرا اي بالكسر اي حزن
على امر من يقول في ... سع   ومن جهات الحسن الاسجاع كما ان مما سبق كالقوافي
من المحسنات ان يراد بالسجع المعنى المصدري الا انه ذكرها بصيغة الجمع وجعلها في التنزيل
والشعر محاذيا في ذلك ويدل على ان المراد بها تلك الكلمات التي في اواخر الفقر وما ذكر في الصحاح
من ان السجع هو الكلام المقفى اي الكلام المنثور الذي جعل اقساما توجد في آخر كل قسم او اكثر
كلمات متفقة حروف اواخرها كالقوافي التي تكون في آخر الابيات من النظم مثل اطلاقهم القافية
على البيت او على القصيدة تسمية للكل باسم الجزء والقافية من آخر حرف في البيت الى اول ساكن
يليه مع المتحرك الذي قبل الساكن مثل يا من اقل اللوم عاذل والعتابا وعند الاخفش
آخر كلمة في البيت مثل العتابا وعند جماعة هي الروي اعني الحرف الذي يبنى عليه الشعر وينسب اليه
فيقال قصيدة لامية وبالجملة سميت بذلك لانها تتبع نظم البيت من قفوت اثره اذا تبعته
وسميت في النثر اسجاعا لكونها تتكرر على نمط واحد كالسجع وهو هدير الحمام ونحوه ولهذا لا يسمى
في القرآن اسجاعا بل فواصل جمع فاصلة وهي الكلمة التي بها تنفصل الآيات بعضها عن بعض
والكلام في الاسجاع والفواصل وفي كونهما من جهات الحسن وفيما يتقوم بهما الكلام من الاقسام
ظاهر لا يحتاج الى مزيد تعرض له فلذا اقتصر على مجرد كونهما من المحسنات مع خفيف اشارة الى

والكبوة

يحتاج الى حذف الهمزة من المرء في الاصل والى زيادة همزة في العيب

الى بيان معناهما ولما بين الاسجاع والفواصل من شدة الاتصال قال ومن جهاته دون ان يقول
ومن جهات الحسن كما في باقي الوجوه وقد بسط ابن الاثير في المثل السائر الكلام في السجع
بعض البسط ومن جهاته الحسن الترصيع وهو ان يجعل الالفاظ من الفقرتين
مستوية الاوزان متفقة الاعجاز او متقاربة الاوزان والاعجاز وانما قال ذلك ليدخل فيه
مثل آتيناهما وهديناهما فانهما متقاربان وزنا لا مستويان ومثل المستبين والمستقيم
فانهما متقاربان عجزا من جهة كونه ما قبلها كسرة وبعدها حرف صحيح لا مستويان
لكون احدهما على الميم والآخر على النون والترصيع في اللغة ان يجعل احدهما في العقد من اللآلي في
مثل ما في الجانب الآخر وذكر ابن الاثير ان من شرط الترصيع ان يكون كل لفظة من الفاظ الفصل الاول
مساوية لما يقابلها من الفصل الثاني في الوزن والقافية وقوله تعالى ان الابرار لفي نعيم
وان الفجار لفي جحيم يكون قريبا من الترصيع لا ترصيعا لان كلمة في قد تكررت في العروس وعلى هذا
فحقيقة الترصيع قلما توجد في الكلام والجمهور على ان ذلك انما يعتبر فيما يقصد تقابلهما ولا يضر
وقوع بعض الروابط والادوات متكررة او مختلفة وفي النظم لا يعتبر ايضا الا فيما يقابل القافية
كقول ابي نواس واعاله للراغبين كريه وامواله للطالبين نهاب وقول المطرزي
ودرّ جلاله ابدا ثمين ودرّ نواله ابدا غزير وقول الوطواط
فللخطة النكراء في سنبيك دافع وللخطة العذراء سيفك خاطب

الغزارة كثرة اللبن

الخطة الحالة العظيمة

واصل الحسن في جميع ذلك الذي ذكر من المحسنات اللفظية ان تكون الالفاظ توابع للمعاني
بان تصرف العناية الى ترتيب المعاني وحسن تنظيمها لا ان تكون المعاني للالفاظ توابع وذلك
ان المعاني اذا تركت على سجيتها طلبت لانفسها الفاظا تليق بها فيحسن اللفظ والمعنى جميعا وان
اتي بالالفاظ متكلفة مصنوعة بكلفة ومشقة ولا محالة تكون المعاني تابعة لتلك الالفاظ
ايا كانت لم تكن بتلك الحالة في الحقيقة جهة حسن لفوات حسن ما هو المقصود بالاصالة والذات
الا وهي بل بها صارت جهة قبح لكون الكلام حينئذ كظاهر مموه على باطن مشوه ولباس فاخر
على منظر قبيح وغمد من ذهب على نصل من خشب فينبغي ان تجتنب ما يفعله بعض المتأخرين
الذين لهم شعف بايراد شيء من المحسنات اللفظية فيصرفون العناية الى جمع عدة منها ويجعلون

الكلام

الكلام كانه غير مسوق لافادة المعنى فلا يبالون بخفاء الدلالات وفوات المطابقة وركاكة المعنى
ومخالفة الاعراض والمباني ومقتضى هذا التقرير ان جميع ذلك في عبارة الكتاب اشارة
الى المحسنات اللفظية ويؤكد تفسيره لما ذكره بقوله ان لا تكون الالفاظ متكلفة ماتيا بها
على وجه يفضي الى كلفة ومشقة ويحتمل اشارة الى جميع المحسنات اللفظية والمعنوية
ولهذا ايضا وجه فان فرط الاهتمام بالمحسنات الراجعة الى المعنى ايضا قد يفوت حسن اصل الكلام
بان لا يبالى بالمطابقة او المقابلة مثلا الا متكلفا في الكلام وتصرف نقل الاهتمام عن رعاية
ما هو العمدة في المرام وربما يخل بحسن الانتظام وذلك كقول الحريري فمذ اغبر العيش الاخضر
وازور المحبوب الاصفر واسود يومي الابيض وابيض فودي الاسود حتى رثى لي العدو الازرق
فيا حبذا الموت الاحمر ويورد اصحاب الفن في باب المحسنات ملحقا بعلم البديع
اشياء ليس فيها كثير تعلق بحسن اللفظ الا انه لغرابته واشتماله على قوة تصرف المتكلم
يوردونها مثل كون الحروف كلها من رسالة او قصيدة او بيت منقوطة كقول الحريري
فتنتني فجنتني تجنى بتجن يفتن غب تجن وفيه صنعة اخرى وهو كون الكلمات موصولة الحروف
بحيث لا يوجد فيها حرف منفصلا او مثل هذا اسم الموصل وعكسه المقطع كقول الوطواط
وادركان رزت دار وود درا او درا وردا ووردا او كون الحروف كلها غير منقوطة
كخطبة الحريري الحمد لله الممدوح الاسماء المحمود الآلاء الى آخرها وكابيات له اولها
أعدد لحسادك حد السلاح وأورد الآمل ورد السماح واحسن منه
قول العاصي دار الهدى دارس اعلامها طامس المعالم صورها ورسمها
ومثل كون البعض من حروف رسالة او شعر منقوطا والبعض غير منقوط على الاستواء
بان يكون كلمة منقوطة واخرى غير منقوطة كالرسالة الخيفاء للحريري ومنها الكرم ثبت الله
جيش سعودك يزن واللؤم غض الدهر جفن حسودك يشن وكقوله اسمح فبث السماح زين
ولا تخب آملا تضيف وقد جعل واو العطف مع الكلمة والخيفاء ان يكون احدى عيني الفرس
سوداء والاخرى زرقاء او بان يكون حرف منقوطة واخرى غير منقوطة وهكذا الى آخر الكلام
كالرسالة الرقطاء من الرقط وهو ان يكون للشاة نقط سود وبيض ومن اخلاق سيدنا

مجلس شورای ملی
١٣٠٢

نحو وبعوضة بلد ومبناه على ان الاحرف واحد كما سو العوف وعلى ان بلد مسند الى
الجار والمجرور المقدم كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى او لكم كان عنه مسئو لا
وظاهر انك لا تقول مرور بعوضة بل مرور وكان اعتبر في بلد ضميرا عايدا الى البعوضة
على الاسناد المجازى او على الحذف والايصال ولو جعل نحو بلد على لفظ المبنى للفاعل
لم يحتج الى تكلف ومن النظم قوله سد قلب سوو مسير قطر معدن عرو وعسوف
ومبناه على ان المتردد حرف واحد وان العاء منقوطة مفصول كانت او موصولة ومن الانواع
التي اوردها المصحاف ما ذكرنا من الموصل والمقطع ومنها حذف بعض الحروف كالالف مثلا
من رسالة او شعر ومنها التزام حرف في كل كلمة او التزام كلمة في كل فقرة او كل بيت او كل
مصراع ومنها جعل البيت منا لفا من جميع الحروف السبعة والعشرين بلا زيادة ولا نقصان
كقول من قال ابرو صفم غشو ظلت ند هد حط كس خز بضلال
وقد وقع في هذا النوع من العرف قول من قال قد ضج زجر وشكا بثه
نز نحط غص على لافظ وفيه ترك الهمزة وتكرار الالف وقول الآخر
اصطبر على غلط وهجر مدق يفضك ذا شماس وفيه تكرار الالف والياء والهاء
واللام ومنها ان يكون احد المصراعين او البيتين تصحيفا للاخر مع اختلافهما ساوقا تا
كقوله با فتى اتى وآساء في وكقوله زرنا فيئة ثار فردا زرنا عن نظر منكر
الى غير ذلك مما اورد في الكتب المؤلفة في هذا الباب تم الكتاب والله اعلم بالصواب
واليه المرجع والمآب

ابتهج باتمام تحرير هذه النسخة الشريفة الفائقة على ساير الكتب المؤلفة في هذا الفن
العبد الفقير الى الله عبد المؤمن السمرقندي
في اواسط رجب المرجب
سنة تسع وتسعين وتسعمائه
حامدا لله